

دان سبيربر
ديدرى ولسون



نظريّة الصلة أو المناسبة في التواصل والإدراك

ترجمة: هشام إبراهيم عبدالله الخليفة

مراجعة: فراس عواد معروف



Dan Sperber
Deirdre Wilson

Relevance
Communication and Cognition

**نظريّة الصُّلبة أو المُناسبة
في التواصِل والإدراك**

دان سبيربر | ديدري ولسون

نظريّة الصّلة أو المُناسبة
في التّواصل والإدراك

R e l e v a n c e

Communication and Cognition

ترجمة

هشام إبراهيم عبد الله الخليفة

مراجعة

فراس عواد معروف

دار الكتاب الجديد المتحدة

Original Title:

Relevance: Communication and Cognition

by Dan Sperber and Deirdre Wilson

Copyright © Dan Sperber and Deirdre Wilson, 1986, 1995

جميع الحقوق محفوظة للناشر بالتعاقد مع المؤلفين

نشر هذا الكتاب لأول مرة باللغة الإنجليزية 1986

© دار الكتاب الجديد المتحدة 2016

الطبعة الأولى

أذار/مارس 2016

نظريّة الصلة أو المُناسبة في التواصيل والإدراك

ترجمة هشام إبراهيم عبد الله الخليفة

تصميم الغلاف دار الكتاب الجديد المتحدة

التجلييد هنفي مع جاكوب

الحجم 17 × 24 سم

رقم الإيداع المحلي 2015/28

ISBN 978-9959-29-664-1

(دار الكتب الوطنية/بنغازي - ليبيا)

دار الكتاب الجديد المتحدة

الصناعي، شارع جوستينيان، ستر أريسكو، الطابق الخامس،

هاتف + 961 1 75 03 04 + خلوي 961 3 93 39 89

+ 961 1 75 03 05 + فاكس 961 1 75 03 07

ص.ب. 14/6703 - بيروت - لبنان

بريد إلكتروني szrekany@inco.com.lb

موقع إلكتروني www.oeabooks.com

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, or transmitted in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopying, recording or by any information storage retrieval system, without the prior permission in writing of the publisher.

جميع الحقوق محفوظة للدار، لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله بأي شكل أو واسطة من وسائل نقل المعلومات، سواءً كانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطى مسبق من الناشر.

توزيع حصري في العالم ما عدا ليبيا دار المدار الإسلامي
الصناعي، شارع جوستينيان، ستر أريسكو، الطابق الخامس
هاتف + 961 1 75 03 04 / بريد إلكتروني szrekany@inco.com.lb

توزيع داخل ليبيا شركة دار أوبيا لاستيراد الكتب والمراجع العلمية
زاوية الدهمني، شارع أبي داود، بجانب سوق المهاجري، مطرابلس - ليبيا
هاتف وفاكس 218 21 34 07 013 + 218 91 21 45 463
بريد إلكتروني oeabooks@yahoo.com

مقدمة المؤلفين

للترجمة العربية

تُعرَّفُ الفعليات (التداوِلية) عموماً بأنها تلك الجوانب من تأويل القوْلة التي تعتمد على السياق والتي ليست مجرد مسألة فك شَفَرَة المعنى اللُّغوي. فعلى سبيل المثال، فإنَّ المعنى اللُّغوي لجملة 'It is hot.' 'إنه (إنها) حارٌ (حارة)' يتوافق مع عدد لا محدود من التأويلات المُختلفة. وفي مُناسبة مُعينة، فإنَّ اعتبار السياق قد يُسَوِّغ للمُستمع أن يفهم أنَّ ضمير الغائب المُفرد (It) يُحيل إلى الحسأء الذي قُدِّم إليه قبل قليل، وأنَّ الكلمة 'حار' 'hot' تُشير إلى سخونة الحسأء وليس إلى حرارة توابله، وأنَّ المُتكلِّم يعني أنَّ على المُستمع أنْ ينتظر إلى أنْ يبرد الحسأء قبل أنْ يأكله. إنَّ هذه حقائق فعلياتية. لقد تطَوَّرت الدراسة الحديثة للفعليات في فلسفة اللغة واللسانيات واللسانيات النفسية في الخمسين عاماً الماضية ونحو ذلك، ولا سيما تحت تأثير الفيلسوف بول غرايس (Boul Grasis).

في عام 1986 نشرنا كتابنا نظرية الصَّلة أو المُناسبة في التواصل والإدراك، الذي اقتربنا فيه مُقترباً للفعليات هو نظرية الصَّلة أو المُناسبة، وهو يستوحى عمل (غرايس) وأخرين، لكنه أكثر جذريةً وطموحاً. وقد ذهبنا إلى أنَّ ما مِنْ جانب من جوانب تأويل القوْلة يتم تحديده بواسطة المعنى اللُّغوي كُلِّياً، وأنَّ معنى القوْلة اللُّغوي هو في كلِّ الأحوال ليس تشفيراً لمعنى المُتكلِّم - ولا حتى تشفيراً جُزئياً له -، إنه دليل يُسْتَدَلُّ منه على معنى المُتكلِّم. فالتشفيير وحده لا يكفي أبداً - فعلى سبيل المثال، لا تكفي إزالة اللبس في الكلمة 'حار' 'hot' وبيان أنها تُشير إلى درجة حرارة الحسأء: بل إنَّ المُتكلِّم، باستعماله لكلمة 'حار' لم يُشر فقط

إلى أنَّ الحسأء من السُّخونة بقدر يكفي لوصفه بأنه "حارٌ"، ولكن أيضًا، وبشكل أكثر تحديدًا، إلى أنه أَسْخَنُ مِنْ أَنْ يُؤَكَلُ في الوقت الحاضر. وفضلاً عن ذلك، فإن نظرية الصّلة أو المُناسبة لا تُحاوِلُ أَنْ تُجِيبَ عن الأسئلة الفلسفية واللغوية بشأن المعنى فحسب، وإنما أيضًا عن الأسئلة السيكولوجية الخاصة بكيفية تَكُشفُ التأويل في ذهن المستمع. إنها نظرية إدراكيَّة معرفية لها أساسها في التأمل الشامل لدور الصّلة أو المُناسبة في الإدراك المعرفي والتواصل.

ولقد تم نشر الطبعة الثانية من كتاب نظرية الصّلة أو المُناسبة في الإدراك والتواصل مع تعديلات طفيفة (خاتمة postface) في عام 1995. وللآن تمت ترجمة الكتاب إلى إحدى عشرة لغة. وفي الثلاثين عاماً الأخيرة، أصبح العمل بشأن نظرية الصّلة مَسْعَىً جماعياً يُشارِكُ فيه العديد من المُشارِكِين من جميع أنحاء العالم، فهُنَاكَ أكثر من ثلاثين كتاباً والمئات من المقالات في اللسانيات وعلم النفس والفلسفة والدراسات الأدبية. ونحن أيضًا قُمنَا مؤخرًا بنشر مجموعة من المقالات تحت عنوان «المعنى والصلة أو المُناسبة» 2012 حيث قمنا بمراجعة النظرية وتوسيعها.

إنَّه لمن دواعي الشرف والسرور أن يُتَرَجمَ كتابنا الآن ويُنشَر باللغة العربية. نحن شاكران جداً للأستاذ هشام عبدالله الخليفة لانتزاعه وقتاً من عمله كلغوي متخصص في الفعاليات لكي يترجم هذا الكتاب. إن عمل الأستاذ هشام عبدالله الخليفة، ولاسيما مَقَاتِيه البارزتين باللغة الإنكليزية: «الأفعال الكلامية غير المباشرة بين علم اللغة الحديث والتراث العربي اللغوي» وكذلك «التلويح السُّلْمِي» في الفعاليات الحديثة والفعاليات العربية التراثية) اللذين سَسَّنَا لنا الفرصة لقراءتهما*، هذا العمل يُساعدنا في إعادة النظر في الفعاليات الحديثة من منظور تأريخي: فالأفكار المركزية في الفعاليات الحديثة كانت قد سبقت دراستها في

(*) المؤلفان يُشيران إلى هاتين المقالتين لأنَّ كتبهما بالإنكليزية. أما كتابيَّ، نظرية الفعل الكلامي، ونظرية التلويح الحواري، فقد أعرب المؤلفان عن أملهما في أن يكونا مُترَجمَيْن باللغة الإنكليزية يوماً ما. [المترجم]

التراث العربي اللغوي، وكان قد تم تطوير أفكار أساسية. إن اتخاذ هذا المنظور التاريخي يجب أن يجعلنا أكثر تواضعاً. وهو كذلك يُبيّن لنا بوضوح كم نحن جميعاً في وضع يجعلنا نتعلم من بعضنا البعض ...

(دان سبيربر) و (دبوري ولسون)

(*) إن هذا الاعتراف المُهم من عاليَّمِين كبارٍ بحجم (سبيربر) و(ولسون) هو من أهم المُنجَزات التي حَقَّقتها، وهو من ثمار (مشروع التأصيل) الذي بدأُ العمل عليه منذ عام 1992 بهدف بيان الجذور العربية والإسلامية للنظريات الحديثة في الفعاليات (التداولية)، وكان من نتائجه تأليف الكاتبَيْن المذكورَيْن في الهامش السابق. [المترجم]

It is a great honour and joy to have our book now translated and published in Arabic. We are extremely grateful to Professor Hisham Abdulla Khalifa for having taken time away from his own work as a linguist and pragmaticist to translate this book. Professor Hisham Abdulla Khalifa's own work, in particular his two outstanding articles in English, "Indirect Speech Acts: Between Modern Linguistics and Arabic Linguistic Tradition" and "Scalar Implicature In Modern Pragmatics and Traditional Arabic Pragmatics", that we have had the chance to be able to read, helps us reconsider modern pragmatics in a historical perspective: Central themes in modern pragmatics had already been studied in the Arabic linguistic tradition, and key ideas had already been developed. Taking this historical perspective should make us more modest. It also highlights how much we all stand to learn from each other.

Dan Sperber & Deirdre Wilson

PREFACE TO THE ARABIC TRANSLATION

Pragmatics is commonly defined as the study of those aspects of utterance interpretation that depend on the context and are not just a matter of decoding linguistic meaning. For instance, the linguistic meaning of the sentence "It is hot" is compatible with indefinitely many different interpretations. On a given occasion, contextual considerations would give the hearer reasons to understand that "It" refers to the soup that has just been served, that "hot" refers to how warm rather than to how spicy the soup is and that the speaker means that the hearer should wait for it to cool before eating it. These are pragmatic facts. The modern study of pragmatics in philosophy of language, linguistics, and psycholinguistics developed in the past fifty years or so, in particular under the influence of the philosopher Paul Grice.

In 1986, we published *Relevance: Communication and Cognition*, where we proposed an approach to pragmatics, Relevance Theory, inspired by the work of Grice and others, but more radical and more ambitious. We argued that no aspect of utterance interpretation is fully determined by linguistic meaning and that in any case, the linguistic meaning of an utterance is not an encoding of the speaker's meaning -- not even a partial one -- it is a piece of evidence of the speaker's meaning. Decoding is never enough. For instance, it is not enough to disambiguate "hot" as referring to the temperature of the soup: by using "hot", the speaker indicated not just that the soup is warm enough to be called "hot" but also, and more specifically, that it is too hot to eat for the time being. Moreover, relevance theory attempts to answer not only philosophical and linguistic questions about meaning, but also psychological questions about how the interpretation process unfolds in the hearer's mind. It is a cognitive theory grounded in a general reflection on the role of relevance in cognition and communication.

A second edition of *Relevance: Communication and Cognition* with minor revisions and a new postface was published in 1995. The book has now been translated into eleven languages. In the past thirty years, work on relevance theory has become a collective endeavour, with many contributors across the world, and more than thirty books and hundreds of articles in linguistics, psychology, philosophy and literary studies. We ourselves have recently published a collection of essays, *Meaning and Relevance*(2012) where we revise and expand the theory.

مقدمة المترجم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على أشرف الخلق أجمعين وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين. أما بعد، فإني أقدم للقارئ العربي واحداً من أهم الكتب التي ظهرت في العصر الحديث في مجال علم اللُّغة والفعاليات^{*} نظرية الصلة أو المُناسبة^{**} ثورة في مجاله وطوفاناً من البحوث والمُجادلات بشأن النظرية التي أسسها الأنثروبولوجي الفرنسي (دان سبيربر) والعالمة اللُّغوية البريطانية (ديدرى ولسون). فمنذ 1986 عام صدور الكتاب وإلى يومنا هذا تناولتها أعداد هائلة من البحوث والأطروحات، ولا يكاد يوجد حقل في علم اللُّغة والعلوم القريبة منه لم تتم إعادة النظر فيه على ضوء معطيات نظرية الصلة أو المُناسبة، فهي ثورة بمعنى الكلمة.

لا يمكن في هذه العجلة تغطية الأفكار الأساسية للنظرية، إلا أنه لا بأس من ذكر فكرة أو فكرتين أثرت على ما كان سائداً قبلها. فالنظرية أولاً تمثل مقترباً جديداً ليس للتواصل فحسب وإنما لعملية الإدراك المعرفي عموماً، هو المقترب الاستدلالي inferential approach الذي يدعو إليه المؤلفان بوصفه بدليلاً للمقترب السميويطيقي semiotic الذي كان سائداً والذي يعتمد التشفير encoding وفك التشفير decoding في التواصل. يقول (سبيربر و ولسون) في الفصل الأول:

* لتفصير مصطلح (الفعاليات) والمُصطلحات الأخرى الواردة في هذه المقدمة ينظر (ملاحظة بشأن ترجمة المصطلح) في الصفحات التالية. [المترجم].

** العنوان الأصلي للكتاب هو (Relevance: Communication and Cognition) وأنه الكتاب الأساسي الذي يُؤسس للنظرية، فقد عدل عنوانه ليعكس المضمون بشكل أوضح. [المترجم].

”إن التاريخ الحديث للسميوطيقا هو مزيج من النجاح المؤسسي والإفلات الفكري في آن واحد. فمن ناحية، تُوجَدُ أقسام ومعاهد وجمعيات ومؤتمرات ودوريات كلها مكرّسة للسميوطيقا. ومن ناحية أخرى، فشلت السميويطيقا في أن تنجز الوعود التي قطعها على نفسها. وفي الحقيقة لقد تم تقويض أسسها بشدة...“.

اعتمد المؤلفان في مقتربهما الاستدلالي على الفيلسوف البريطاني (بول غرايس) ونظريته في التلويع الحواري *conversational implicature** غير أنهما وإن كانوا قد "خرجوا من معطف (غرايس)" إلا إنهم تناولا نظريته بالنقد والتعديل؛ إذ ذهبا إلى أنه لا ضرورة لقواعد (غرايس) الأربع the Maxims (قاعدة النوع وقاعدة الكم وقاعدة الأسلوب وقاعدة الصلة أو المنسابة)، فالصلة وحدها تكفي لتفسير التواصل، وهي تُعوّض عن جميع القواعد الأخرى. وهكذا استبدلا (قاعدة الصلة أو المنسابة) بـ (مبدأ الصلة أو المنسابة) والذي يسترشد به المُتَخاطبون، ووضعوا التفاصيل والتفرعيات الدقيقة لهذا المبدأ، وبينًا كيف أن قدرته التفسيرية تفوق كل القواعد، فقاما بتفسير كل الظواهر مثل التلويع والاستعارة والتهكم وأفعال الكلام.. الخ باستعمال المبدأ نفسه.

ومن الإضافات والتعديلات المُهمة على نظرية (غرايس) موضوع التمييز بين الصريح explicit والضمني أو غير الصريح implicit في المعنى؛ لقد وجه (سيبربر) و (ولسون) انتباه اللغوين إلى أن الجوانب الصريحة في المعنى تستحق اهتماماً أكبر مما كانوا يظنون، ذلك لأنها، مثل التلويح، تتطلب الاستدلال والاستعانة بالسياق في أحيان كثيرة؛ فقد كان (غرايس) وأتباعه يعتقدون أن كل جوانب المعنى المحددة سياقياً، باستثناء إزالة اللبس وتعيين المُشار إليه، هي بالضرورة تلویحات implicatures. ومثال ذلك الإغواء أو الإثراء للصيغة المنطقية في استعمال الواو العاطفة بمعنى السببية أو الترتيب، فهم يعدون ذلك تلویحاً

* لتفاصيل نظرية (غرايس) يُنظر كتابنا نظرية التلويع الحواري: بين علم اللّغة الحديث والباحثين اللّغوين في التراث العربي والإسلامي. [المترجم].

مُعَمِّماً generalized، لكن (سييربر) و (ولسون) يؤكّدان :

”في الحقيقة لقد بيّنت البحوث الحديثة أن عدداً من المشاكل في تحليلات التلويح التقليدية ستُحلّ حين يُعاد تحليل (التلويحات) بوصفها جوانب من المحتوى الصريح مُحدّدة أو مُفسّرة فعليّاتياً... وبصورة عامة فنحن نرى الجانب الصريح من التواصل أغنّى وأكثر استدلاليّة، وبالتالي أجرد بالبحث أو الاستقصاء الفعليّاتي مما يراه أغلب علماء الفاعليات في التراث الغرائي“.

وقد ابتدع المؤلفان مفهوماً جديداً لهذا الجانب الصريح من التواصل أسميه التصريح explication كمقابل للتلويح.

وبالمناسبة، فإن هذا الاكتشاف المهم من قبل (سييربر وولسون) بشأن أهمية الجانب الفاعليّي السياقي في المعنى الصريح للقول، مسبوق بعده قرون من قبل علماء أصول الفقه المسلمين والعرب*.

ونظرية الصّلة تزوّدنا كذلك بتفسيرات جديدة ومهمة لظواهر التهكم والاستعارة واللغة الشعرية وأفعال الكلام وذلك على ضوء التفريق الجديد الذي تزوّدنا به بين الاستعمالين الوصفي (descriptive) والتأويلي (interpretive) للغة.

ومن الحقول التي أعيد النظر فيها على ضوء نظرية (الصلة أو المناسبة) ذكر: علم النفس الإدراكي (المعرفي) وعلم الدلالة والنحو والأدب والبلاغة والترجمة والأسلوبيات وتحليل الخطاب علم الأصوات والأنثروبولوجيا وعلم التواصل والفلسفة والفاعليات وغيرها كثير.

إدراك الجُوئني لأهمية الصّلة أو المناسبة

اتخذ إمام الحرمين الجُوئني شرط المناسبة relevance معياراً أساسياً في

* لتفاصيل ذلك يُنظر كتابنا نظرية التلويح العواري. [المترجم].

ضَبْط مفهوم المُخالفة في التخصيص بالصفة أو الوصف. فإذا كانت الصفة المُخصَّص بها مُناسبة (relevant) حصل المفهوم، وإلا فلا. يقول (البرهان، ج ١، ص 462):

إنَّ تخصيص الشيء الموصوف بالذكر يدلُّ على أن العاري عنها حكمه بخلاف حكم المُتَّصف بها. والذي يُعَضِّد ذلك من طريق التمثيل أن الرجل إذا قال: (السودان إذا عطشوا لم يَرُوهُم إلا الماء)، عُدَّ ذلك من ركيك الكلام وهُجْره، قيل لقائله لا معنى لذكره السودان وتخصيصهم مع العلم بأنَّ من عدَاهم في معناهم.

فأقول: إذا كانت الصفات مناسبة للأحكام المنوطة بالموصوف بها مُناسبة العلل مَعْلُولاتها، فذكرها يتضمَّن انتفاء الأحكام عند انتفائها. كقوله (ص) «في سائمة الغنم زكاة»، فالسُّوْم يشعر بخفَّة المؤون... فإذا لاحت المُناسبة، جرى ذلك على صيغة التعليل. (ص 466)

ثم يُميّز بوضوح بين الوصف المُناسب والوصف غير المُناسب، ويعتمد مبدأ المُناسبة معياراً لوجود دلالة المفهوم. يقول (ص 468):

الحق الذي نراه أن كل صفة لا يفهم منها مُناسبة للحكم، فالموصوف بها كالملقب بلقبه، والقول في تخصيصه بالذكر كالقول في تخصيص المُسميات بألقابها. فقول القائل: (زيد يشبع إذا أكل)، كقوله: (الأبيض يشبع)؛ إذ لا أثر للبياض فيما ذكر، كما لا أثر للتسمية بزيد فيه. (التوكيد لي)

إنَّ هذا الكلام وما سيليه يُشرِّر، ولو بصورة أولية، بأفكار (سبيربر و ولسون)، فقوله (لا أثر للبياض) هو طريقة أخرى للقول بأن البياض ليس بذاته صلة لأنَّه يُكَلِّف المستمع معالجة مفهوم البياض من دون مُكافأته بمعلومات مفيدة أو تأثيرات إدراكيَّة معرفية cognitive effect على حدَّ تعبير النظريَّة الحديثة. ويقول (البرهان، ص 470):

لا يُطِئَ بذِي العُقلِ الَّذِي لَا يَتَحَرَّفُ عَنْ سُنْنِ الصَّوَابِ أَنْ يُخَصِّصَ بِالذِّكْرِ مُلْقِبًا مِنْ غَيْرِ عَرَضٍ... نَعَمْ إِنْ ظَهَرَ عَرَضٌ فِي أَنَّ الْمَذْكُورَ فِي جَمْلَةِ مِنْ رَأَاهُ، فَقَدْ ظَهَرَ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ فَائِدَةً خَاصَّةً يَفْيِدُهَا السَّامِعُ؛ فَإِذَا ذَاكَ يَحْسِنُ تَخْصِيصَهُ بِالذِّكْرِ، وَلَا خَفَاءَ بِذَلِكَ.

إِنْ تَعْبِيرَاتٍ مُثْلِ (فَائِدَةٌ خَاصَّةٌ) و(غَرَضٌ)، الَّتِي كَرَرَهَا الجُوَيْنِيُّ لَا تَعْنِي سُوَى الصَّلَةِ أَوِ الْمُنَاسَبَةِ. وَفِي الْخَتَامِ، يُؤْكِدُ الجُوَيْنِيُّ أَنَّهُ مِنْ أَوَّلِ الْمُتَبَهِّبِينَ إِلَى أَهمِيَّةِ (الصَّلَةِ أَوِ الْمُنَاسَبَةِ)، (ص472):

وَمِنْ تَمَامِ الْكَلَامِ فِيهِ: أَنْ مُتَكَلِّفًا لَوْ فَرَضَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ (ص) أَنَّهُ قَالَ: (فِي عُفْرِ الْغَنَمِ زَكَاةً)، فَهَذَا عِنْدَنَا لَا مَفْهُومُ لَهُ، وَهُوَ كَالْمُخْصُوصِ بِلَقْبِهِ، وَلَكِنْ يَبْعُدُ مِنْ الرَّسُولِ النُّطُقَ بِمُثْلِهِ، وَلَيْسَ مِنَ الْحَزْمِ أَنْ يُفْرَضُ مِنَ الشَّارِعِ كَلَامٌ لِغُوِّ، وَيُتَعَبُ فِي طَلْبِ فَائِدَتِهِ...، وَهَذَا الرَّجُلُ [الدقاق] ابْتَدَرَ أَمْرًا لَا يُنَكِّرُ، وَهُوَ أَنَّ الْعَاقِلَ لَا يُخَصِّصُ مَذْكُورًا هَذِلًا.

يَتَضَعَّ منَ الْعَبَاراتِ الَّتِي أَكَدَّتْهَا إِدْرَاكُ الجُوَيْنِيِّ السَّابِقِ لِزَمَانِهِ أَنَّ الصَّلَةَ أَوِ الْمُنَاسَبَةَ هِي مَسَأَلَةٌ تَوازنُ بَيْنَ الْجُهْدِ الْمَبْذُولِ فِي الْمُعَالَجَةِ وَالْتَّأْثِيرَاتِ الْمُعْرِفِيَّةِ أَوِ الْمَعْلُومَاتِ الْمُسْتَفَادَةِ، إِذَا يَقْتَضِي مِبْدُأُ الصَّلَةِ أَوِ الْمُنَاسَبَةِ بِحَسْبِ نَظَرِيَّةِ (سَبِيرِيرِ وَوَلْسُونَ) أَنْ لَا يُكَلِّفَ الْمُتَكَلِّمُ الْمُسْتَمِعَ جُهْدًا مُعَالَجَةً مَحَانِيًّا وَمِنْ دُونِ مُبِيرَ أوِ فَائِدَةً، أَيْ "كَلَامٌ لِغُوِّ وَيَتَعَبُ فِي طَلْبِ فَائِدَتِهِ" عَلَى حِدَّ تَعْبِيرِ الجُوَيْنِيِّ. فَكُونُ الْغَنَمِ عَفَرَاءَ، أَيْ يَعْلُو بِيَاضِهَا حُمْرَةً، لَيْسَ لَهُ أَيَّةٌ صَلَةٌ أَوْ مُنَاسَبَةٌ بِمَوْضِعِ أَدَاءِ الزَّكَاةِ، وَالْمُسْتَمِعُ لَا يُكَافِئُ بِأَيَّةٍ مَعْلُومَةٍ مُفَيِّدةٍ مُقَابِلًا مُعَالَجَتِهِ لِهَذِهِ الْجَمْلَةِ، فَهِيَ لَا تَخْتَلِفُ فِي مُخَالَفَتِهَا لِمِبْدُأِ الصَّلَةِ أَوِ الْمُنَاسَبَةِ عَنِ الْجَمْلَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا الغَزَالِيُّ وَالْبَيْضَاوِيُّ وَأَغْلَبُ الْأَصْوَلِيِّينَ، مُثْلِ (الْسُّودَانَ إِذَا عَطَشُوا يَرُوِيْهُمُ الْمَاءَ) وَ(الْيَهُودِيُّ الْمَيِّتُ لَا يُبَصِّرُ) و(زَيْدٌ يَشْبَعُ إِذَا أَكَلَ) وَغَيْرُهَا. وَيَلْخَصُ رَؤْيَتِهِ بِقُولِهِ "إِنَّ الْعَاقِلَ لَا يُخَصِّصُ مَذْكُورًا هَذِلًا"، وَهَذَا هُوَ الْمُقَابِلُ لِقُولِ (سَبِيرِيرِ وَوَلْسُونَ) إِنَّ الْمُتَكَلِّمَ لَا يُكَلِّفُ الْمُسْتَمِعَ جُهْدًا مُعَالَجَةً كَلَامَهُ مَجَانًا وَمِنْ دُونِ فَائِدَةٍ، وَهُوَ جَوْهَرُ (مِبْدُأِ الصَّلَةِ أَوِ الْمُنَاسَبَةِ).

ملاحظة بشأن ترجمة المصطلح

فيما يأتي سأتناول بعض مشكلات ترجمة المصطلح وسأضطر إلى تكرار بعض ما ذكرته في كتابي (نظريّة الفعل الكلامي: بين علم اللّغة الحديث والمباحث اللغوية في التراث العربي والإسلامي) وكذلك (نظريّة التلويع الحواري) بشأن ترجمة المصطلح الأجنبي، إذ يُعد الكتابان المذكوران والترجمة الحالية نواة لمشروع (معجم مصطلحات الفعليات). وعلى المستزيد الرجوع إلى الكتابين المذكورين، فأخذهما يمسُّ مصطلحات نظرية أفعال الكلام والآخر يحتوي مصطلحات نظرية التلويع. أما نظرية (الصلة أو المُناسبة)، فهي تحاول أن تُغطي النظريتين وما هو أكثر، بل هي تتعدى اللّغة والتواصل إلى علم النفس الإدراكي وعلم المنطق.

يتلخص المنهج الذي استخدمته في ترجمة المصطلح باعتماد المصطلح العربي التراثي في حالة وجوده، وبابداع أو اشتراق مصطلح مقابل في حالة عدم وجوده. لكن التطابق بين المفاهيم التي تُشير إليها المصطلحات شيء نادر جداً، إذ لا بد من اختلافات باستثناء حالات الترجمة التراثية القديمة للمصطلح المعتمد، مثل مصطلحات المنطق كما في quantifiers: أي (المُسّورات أو الأسوار) و Modus ponens (وضع المقدّم)، و Modus Tollendo Ponens (الوضع بالرفع)، وما شاكل من المصطلحات المعتمدة لدى المناطقة العرب والمسلمين.

أما عند وجود تداخل وتشابه دون التطابق بين المصطلحين، فاعتمدت في تلك الحالة اشتراق مصطلح جديد لترجمة المصطلح الغربي مع الإشارة إلى المصطلح العربي المُقابل. مثال ذلك، مصطلح (الصلة أو المُناسبة) مقابل Relevance مع العلم أن مصطلحـي (المُناسبة والفائدة) مستعملان في التراث بمعنى مقارب جداً*. وكذلك مصطلح (غرايس) implicature يُغطي حالات

* يتحدث علماء أصول الفقه، ولا سيما إمام الحرمين الجويني في كتابه البرهان، عن "المناسب والمُخيّل" بوصفه الكلام المُلائم لتعليق أفعال العقول في العادات. وأغلب الجدل الذي كان دائراً بين علماء الأصول بشأن دلالة مفهوم المخالفة كانت تُشَّمَّ منه رائحة =

(التعريف) و (دلالات المفهوم) في التراث الأصولي والبلاغي العربي. وفي الإمكان توسيع مفهوم (التعريف) ليكون مقابلًا للمصطلح الإنكليزي، ولكنني آثرت هنا وفي كتابي نظرية التلويع الحواري أن استعمل تعبير (التلويع)* بوصفه ترجمة للمصطلح الأجنبي، وليس بوصفه مصطلحًا جاهزاً في التراث كما في مصطلحي (التعريف) و(دلالات المفهوم)، علمًاً أن الأصوليين والبلغيين كانوا دائمًا يقابلون بين مصطلحي (التلويع) و (التصريح) بصورة عامة. وحتى لو كان (التعريف) قريباً جداً من مصطلح (غرايس) (التلويع)، أرى من الأفضل الفصل بين المصطلحين لبيان المقصود. فال الأول يُستعمل للإشارة إلى المفهوم العربي التراثي، والثاني يشير إلى المفهوم الغربي الحديث لدى (غرايس). وكنت قد استعملت المنهج نفسه في كتابي نظرية الفعل الكلامي حين استعملت مصطلح (الإنجازية) للإشارة إلى مصطلح (أوستن) الحديث *performative*، واحتفظت بمصطلحي (إنشاء) و(إيقاع) للإشارة إلى المفهوم العربي برغم الشبه القريب من التطابق بين المصطلحين الغربي والعربي.

= الصلة والمناسبة وبنورها الأصلية في تراثنا. يُنظر كتابنا نظرية التلويع الحواري. والاستعمال الدارج في العادة، أنت إذا سمعنا كلاماً لا علاقة له بموضوع حديثنا، فإننا نواجه المُتكلّم بقولنا "ما صِلَة كلامك بموضوع حديثنا؟" أو "ما مُناسَبَة كلامك هذا؟". [المترجم].

* وهذا ما فعلته هنا في ترجمتي للكتاب الحالي، التي كنت قد أتمتها عام 1999، وكذلك في كتابي نظرية التلويع الحواري الذي أتممت تأليفه عام 1994، لكن مما يدعو إلى الاستغراب حالياً شُيوع مصطلح (الاستلزم الحواري) بوصفه ترجمة للمصطلح الإنكليزي. وما يُؤسف له تأخر نشر الكتابين بحيث تُرك المجال لهذه الترجمة التي أشاعها الباحثون المغاربة مع اعتراضي بهم، كما أشاعوا قبلها المصطلح غير المُوفّق (التداوِلية)، مما قد يؤدي إلى الاحتجاج بأن الخطأ الشائع خير من الصواب غير الشائع. إن من المُسلّمات البديهية في (الفعاليات) أن مُصطلح الاستلزم، سواء أكان بمعنى entailment أم بمعنى implication، هو علاقة منطقية تحصل بين القضايا والعبارات المنطقية، لذلك فهي غير قابلة للإلغاء أو الإبطال، في حين أن التلويع هو من فعل المُتكلّم وهو قابل للإلغاء. فالمتكلّم يُلْوِح بالمعاني ولا يستلزمها، بخلاف القضايا والعبارات التي تستلزم بعضها البعض، ولذلك فإن (غرايس) ابتدع المصطلح الفعلياتي implicature لتميزه من المصطلح المنطقي implication. [المترجم].

لكن هذا لا يعني أنني لم أحاول إحياء بعض المصطلحات التراثية حينما أمكن، فاستعملت (الحكاية بالقول) و(الحكاية بالمعنى) بدلاً من المصطلحين الشائعين (الكلام المباشر) direct speech و (الكلام غير المباشر) indirect speech، واستعرتُ من التراث المنطقي والبلاغي مُصطلح (السؤال التصوري) لترجمة (wh- question) و(السؤال التصديقي) لترجمة (Yes - no question) مع توضيح المقصود منهما. واستعرتُ كذلك من البلاغيين العرب تفريقهم بين (المعنى المصدرري) و(المعنى الاسمي) للمصطلحات، وهو ما يُقابل استعمال المُصطلح بمعنى *the process* والـ *product*. واستعملت كذلك مُصطلح (اللُّزوم) أو (الدلالة الالتزامية)، وهو مُصطلح معروف لدى المَناطقة والبلغيين والأصوليين (علماء أصول الفقه). لكن (سيبربر وولسون) يُفرقان بين نوعين من اللُّزوم هما (implication) و (entailment)، فاستعملت مُصطلح (اللُّزوم الدلالي) مقابل الأول و(اللُّزوم المنطقي) مقابل الثاني، وهي ترجمة معقولة وتعكس المدلول المقصود. وكان في الإمكان استعارة مُصطلح (التضمن) أو (الدلالة التضمنية) من علمي المنطق وأصول الفقه للإشارة إلى الأول والاحتفاظ بمُصطلح (اللُّزوم) أو (الدلالة الالتزامية) للإشارة إلى الثاني، لكن هذه المفاهيم ليست مُتطابقة. فمُصطلح (entailment) يكاد يُغطي كلا الدلالتين التضمنية والالتزامية في حين أن (سيبربر) و(ولسون) قَصرا المُصطلح الثاني (implication) على الاستنباط المنطقي المستفاد من استعمال الروابط المنطقية فقط، مثل (واو العطف، أداة الانفصال "أو"، "إذا... فإنّ"، أداة النفي... إلخ)، وما شَاكِل ذلك من الروابط المنطقية. لذلك اعتمدت مُصطلحَي (اللُّزوم الدلالي) و (اللُّزوم المنطقي) للإشارة إلى مُصطلحَي (سيبربر) و (ولسون)؛ علماً أن هذا التفريق يبدو خاصاً بهذين اللغويين، ولا مشاحة في الاصطلاح.

أما في حالة عدم وجود مقابل للمُصطلح الغربي في التراث العربي، فمن باب أولى ابتداع أو اشتراق مُصطلح بحسب قواعد الصرف حتى وإن بدا ذلك غريباً للوهلة الأولى، علماً أنني استعملت الهوامش أحياناً لإيضاح المقصود من المُصطلح، كما فعلت في حالة التَّمْذِجة idealization. أما إذا كان المُصطلح

المُشتق واضح المفهوم من خلال شرح المؤلفين في المتن، فلم استعمل هوماش كما في حالة التَّسْيِيق contextualization والظُّهور manifestness والمُتبادل mutual والتمثيل (الترميز) representation. وأخيراً ابتدعت مُصطلح (الفعاليات) مقابل pragmatics وفضَّلته على التعبير الشائع في العالم العربي (علم اللُّغة التَّداولي) أو (التَّداولية)، إذ كما سبق أن أوضحت في كتابي نظرية الفعل الكلامي إنَّ مُصطلحي أقرب من حيث المفهوم ومن حيث الجذر اللُّغوي الأصلي للكلمة الأجنبية (pragma) ويعني (الفعل)، والحقل يبحث في المعنى (الفعالي) للكلام، فضلاً عن أنَّ مُصطلحي يتكون من لفظة واحدة مقابل ثلات لفظات في المُصطلح الشائع. أضف إلى ذلك، أن (التَّداولية) لا تصلح لترجمة المُصطلح الإنكليزي لأنَّ اللاحقة (- ية) الخاصة بالمصدر الصناعي تُقابل اللاحقة (- ism) التي تُشير إلى المذاهب مثل الماركسية والوجودية والبنيوية، في حين أنَّ المُصطلح الإنكليزي ينتهي باللاحقة (- ics) التي تُقابلها في العربية اللاحقة (- يات) التي تشير إلى العلوم أو الحقول العلمية مثل الرياضيات والبصريات واللسانيات.

ولكيلاً أكون مجرّد ناقل ومُترجم لأفكار المؤلفين، فإنني لم أمنع نفسي من أنْ أُبيّن في بعض الهوامش إسهامات اللُّغوين العرب والمسلمين في بعض الأفكار الواردة في هذا الكتاب، مع العلم أنَّ (سبيربر) و (ولسون) كانوا قد أبديا إعجابهما بالاكتشافات العربية السابقة لزمانها عند اطلاعهما على بعض بُحوثي ضمن مشروع تأصيل النظريات اللُّغوية الحديثة في الغرب.

وقد أوردتُ في نهاية الكتاب مسراً بالمُصطلاحات وترجمتها كما فعلت في كتابي نظرية الفعل الكلامي ونظرية التلويع الحواري*. وإنما للفائدة أوردتُ في النهاية ملحقاً فيه قائمة أعدّها الباحث الإسباني (فرانشيسكو يوس) بعد مرور عشرة أعوام فقط على صدور الكتاب تتضمن الكتب والبحوث التي كُتبت على ضوء نظرية (الصلة أو المُناسبة) مرتبة بحسب الحقول والمواضيع، وهذا يُبيّن حجم الثورة التي أحدثتها النظرية في حقول علم اللُّغة وحقول المعرفة الأخرى.

* الكتابان منشوران في سلسلة لغويات من نشر (مكتبة لبنان ناشرون) و (لونجمان المصرية).

وأخيراً أُسجل شكري وتقديرني إلى كُلٌّ من د. ندى الشايع ود. رفعت السوداني وطالب الدكتوراه السيد نجم عبد الواحد حسين لجهودهم الكريمة في قراءة وتدقيق نسخة الكتاب الأخيرة، وإلى الآنسة أدماء صباح لجهودها المباركة في طباعة الفهارس.

شكر وتقدير وإهداء

وفي الختام لا بُدَّ من تسجيل شكري وتقديرني لأنّي الأستاذ الفاضل فراس عواد معروف، أولاً، لأنه شارك في تركيز اهتمامي على علم اللُّغة، وثانياً لمُراجعته الدقيقة لهذه الترجمة ولإبدائه الملاحظات الدقيقة والقيمة وإسدائه النصائح التي ساهمت في تيسير لغة الترجمة وجعلها سهلة الهضم للقارئ العربي، لذلك استغلّ هذه المناسبة لأهدي هذه الترجمة:

إلى الأستاذ الفاضل (فراس عواد معروف)* تقديرأً وعرفاناً بالجميل.

هشام إبراهيم عبد الله الخليفة

أستاذ مساعد/ كلية الآداب الجامعة العراقية

* توفي الأستاذ فراس قبل أن تنشر الترجمة الحالية بفترة قصيرة. أدعو الله أن يجعل ما بذله من جهد في ميزان حسناته. [المترجم]

مقدمة الطبعة الثانية

في هذا الكتاب، الذي نُشر قبل تسعه أعوام، نقدم للقارئ مُقتَرناً جديداً لدراسة التواصل البشري. وهذا المُقترب (الذي عرضنا خطوطه العامة في الفصل الأول) مبني على أساس رؤية شاملة للإدراك* المعرفي البشري (التي فصلناها وطورناها في الفصلين الثاني** والثالث). فنحن نُحاول أن نُبيّن أن عمليات (الإدراك أو المعرفة cognition لدى البشر مُتكيّفة ومُتوّجهة نحو تحقيق أكبر قدر مُمكِن من التأثير (الإدراكي - المعرفي) cognitive effect مقابل أقل قدر من الجُهد effort المبذول للمُعالجة. ولتحقيق ذلك، يتوجب على الأشخاص أن يُركّزوا انتباهم على ما يبُدو لهم أكثر المعلومات المُتوافرة صلّة. فإن تواصل يعني أن تطلب انتباه المُخاطب: ولذلك فإن تواصل يعني أن تَدلّ ضمناً على أن المعلومات التي يتم توصيلها هي ذات صلّة. إن هذه الفكرة الأساسية (التي فصلناها وطورناها في الفصل الثالث) التي تُفيد أن المعلومات التي يتم توصيلها تجلب معها ضماناً بالصلة، هي ما أسميناه في الطبعة الأولى (مبدأ الصلة) والتي سنُسّميها الآن (مبدأ الصلة الثاني أو التواصلي) (انظر خاتمة هذه الطبعة). نحن نُحاول أن نُثبت أن مبدأ الصلة هذا جوهري وضروري لتفسير التواصل البشري،

* سأشير إلى مُصطلحَي إدراك معرفي (cognition) و إدراكي - معرفي (perception) بكلمتَي إدراك (cognition) و إدراكي (perception) اختصاراً، و سأشير إلى مُصطلحَي الشائع (perceptual) و حسي (perceptual) بكلمتَي إدراك حسي (cognitive) و إدراكي حسي (perceptual) على الرّغم من أن المصطلح الشائع في أواسط علم النفس للإشارة إلى الأول هو (المعرفة) وإلى الثاني هو (الإدراك)، لكنني خشيت من الخلط الذي قد يحصل بين مدلولي (cognition) و (knowledge). [المترجم].

** في الفصل الثاني بعض الجفاف ويحتاج بعض الصبر من القارئ لكي يتمتع بقراءة بقية الفصول الرائعة والمُمتعة. [المترجم].

وستُبَيِّنُ (في الفصل الرابع) كيف يكون كافياً لوحده لتفسير التفاعل بين المعنى اللُّغوي والعوامل السّيّادية في تفسير القُولَة (utterance) أو تأويلها.

فيما يأتي نُبَيِّن كيف ظهر هذا الكتاب إلى الوجود. في العام 1975 نشرت (ديدرى ولسون) كتابها **الافتراض المُسبق وعلم الدلالة اللاشرط** - صدقي (Presupposition and Non-Truth Conditional Semantics)، ونشر (دان سبيربر) مقالته **بدایات البلاغة الإدراكية** وهو تكملة لكتابه إعادة النظر في الرمزية Rethinking Symbolism. وفي هذين العملين، كان كلامنا يتجه نحو الفعليات Pragmatics - أي دراسة العوامل السّيّادية في التواصل اللفظي - ولكن من منظورين مختلفين: ف (ديدرى ولسون) كانت نُبَيِّن كيف أن بعض المشاكل التي تبدو دلالية، يمكن أن تُحلّ بصورة أفضل على المستوى الفعليّ؛ أما (دان سبيربر) فكان يدعو إلى رؤية للأشكال البلاغية أُسسها مبنية على الفعليات. ثم وضعنا مشروعًا لكتابة مقالة مشتركة، في ظرف بضعة شهور، نُعْطِي فيها، في الأقل على شكل خطة، المساحة بين وجهي نظرينا، ونُبَيِّن نقاط الاتصال والانقطاع بين علوم الدلالة والفعليات والبلاغة. لكن العمل لم يجرِ حسب ما كان مُخططًا له. فقد انهمكنا في تنفيذ البرنامج أو الخطة التي قصدنا إلى مجرد وضع خطوطها العامة فحسب. وهكذا تحولت الشهور إلى أعوام، وتحولت المقالة المُخطط لها إلى سلسلة من البحوث والكتاب الحالي.

إن الطبعة الثانية تُحافظ على نص الكتاب الأصلي، باستثناء تصحيح الأخطاء المطبعية، وإزالة الأخطاء والتناقضات الواضحة، وتحديث المراجع الموجودة، وإضافة بعض ملاحظات توضيحية. وفي الخاتمة الجديدة، نعرض الخطوط العامة للتطورات الرئيسة التي حصلت في النظرية منذ صدور الطبعة الأولى، وندعو لبعض التعديلات سواء في الصياغة أم في المحتوى.

إن عدداً من الناس الذين ساعدونا بالتشجيع والنقد يتحملون جُزءاً من المسؤولية عن عدم التزامنا بخططنا الأصلية التي كانت تقضي بكتابه خلاصة لخطوط عريضة للبرنامج، وهم: (سكوت أتران) Scott Atran و(رجائنا بلاس)

Sylvain Michael Brody و(مايكل برودي) Regina Bass Martin Davis و(آنابيل كورماك) Bromberger Annabel Cormack و(مارتن ديفيز) Paul Grice و(سو جورج) Sue George و(بول غرايس) Ernst August Gutt Jill Guttenplan و(سام غوتنبلان) Sam House و(جييل هاووس) Phil Johnson-Laird Pierre Jacob و(فيلي جونسون-ليرد) Jerry Katz و(جييري كاتز) Stephen Levinson Rose Maclaran و(روز مكلارن) Stephen Neale و(جورج أ. ملر) Miller و(داينا مري) Dinah Murray و(ستيفن نيل) Stephen Neale و(سيوف جوشي) Anne Reboul Allen Prince و(آلن برنس) Yuji Nishiyama و(نيشيماما) Michael Francois Recanati و(مايكل روشنوت) Dorota Ruwet Nicholas Ruwet و(نيكولاوس رووت) Rochemont Charles Tzvetan Todorov و(تشفيتان تودورو夫) Rychlik Bonnie Webber و(بوني فيبر) Travis Sperber و(دان سبيربر) يشكّر بشكل خاص (مونيك كانتو - سبيربر) Catherine Cullen و(كاثيرين كلن) Monique Canto Sperber و(مانيس سبيربر). أمّا (ديدرى ولسون) فتشكر زملاءها (دايان بلاكمور) من (ينكا) و(مانيس) سبيربر. Diane Blakemore و(روبن كارستون) Robyn Carston و(روث كمبسون) Ruth Theodore Kempson و(ليل سميث) Neil Smith، وبخاصة زوجها (تيودور زلدين) Zeldin. وبالنسبة لهذه الطبعة الثانية، فقد استخدمنا من تعليقات واقتراحات ودعم أعضاء مجّموعة الصلة عبر البريد الإلكتروني.

قائمة الرموز المستخدمة في الكتاب

ق، ك	افتراضات مفردة.
قو	قوله
ف	مجموعة الافتراضات التي تُظهرها القَوْلة.
س	مجموعة من الافتراضات السّيّاقية.
قص	مجموعة الافتراضات التي تقصد المُتَوَاصِلَة أن تظهرها.
ج	مجموعة من الافتراضات الجديدة.
(1)، (2)	هوماش الطبعة الأولى.
(أ)، (ب)	هوماش الطبعة الثانية.

الفصل الأول

التواصل

COMMUNICATION

كيف يتواصل البشر فيما بينهم؟ بالنسبة للتواصل اللّغوي (اللفظي)، في [1] الأقل، هناك نوع من الجواب الشعبي التقليدي تُوحِي به مجموعة مُتنوّعة من الاستعارات المُمتدّة يومياً، مثل: “أن تضع أفكارك في كلمات”， و “أن تُوصل أفكارك إلى الطرف الآخر”， و “أن تُدوّن أفكارك على الورق”， وهلم جرّاً⁽¹⁾. إن هذه الاستعارات تجعل الأمر يبدُو كما لو كان التواصل اللّغوي هو مسألة تعليّب مُحتوى ما - وهذه هي الأخرى استعارة - في كلمات، ثم إرساله ليقوم المُتلقّي في الطرف الآخر بفتح العلبة. إن هذه التعبيرات المجازية هي من القوة بحيث تجعلنا نَسْنَى أن الجواب الذي تُوحِي به لا يمكن أن يكون صادقاً. فنحن حين كتبنا هذا الكتاب لم نَقْمِ بوضع أفكارنا على الورق بالمعنى الحرفي. إن ما وضعناه على الورق هو علامات سوداء صغيرة، وهي التي تنتظرون الآن إلى نُسخة منها. أما بالنسبة لأفكارنا، فهي تبقى حيث كانت دائمًا في أدمنتنا.

لنفرض أن من المُمكِن نقل الأفكار بصورة مادية من دماغ إلى آخر، كما هو الحال في البرامج والبيانات المخزونة على القرص المغناطيسي التي يمكن نقلها من حاسوب إلى آخر، حين ذلك لن تكون هناك حاجة للتواصل (أماماً كون

(1) انظر (ردي 1979) Reddy لمناقشة هذه الاستعارات المُضلّلة.

التواصل مع ذلك مُفيداً لكونه أسرع وأكثر اقتصاداً فهو قضية أخرى). لكن الحقيقة أن الأفكار لا تنتقل، وما يتحققه التواصل البشري لا يمكن تحقيقه بأية وسيلة أخرى.

إن التواصل هو عملية تتطلب جهازين لمعالجة المعلومات. أحد الجهازين يُغيّر أو يُعدل البيئة الفيزيائية للأخر. ونتيجة لذلك، يقوم الجهاز الثاني بتكون تمثيل أو ترميز representation مشابه للتمثيل المخزون في الأول. فالتواصل الشفوي، على سبيل المثال، هو تعديل يقوم به المتكلّم للبيئة السمعية للمُستمع، ونتيجة لهذا التعديل يكون المستمع أفكاراً مشابهة لأفكار المتكلّم. إن دراسة التواصل تثير سؤالين: أولاً: ما الذي يتم توصيله، ثانياً: كيف يتحقق التواصل؟

ما الذي يتم توصيله؟ من الأجبّة التي تم اقتراحتها ما يأتي: معانٍ، معلومات، قضايا، أفكار، خواطر، معتقدات، توجّهات، انفعالات. وقد يكون [2] أكثر من واحد من هذه الأجبّة صحيحاً. وبالتأكيد، فإنّ ما يتم توصيله بواسطة الشعائر الدينية يختلف تماماً عما توصله قائمة أسعار البورصة. وحتى ضمن مجال التواصل اللّغوي يبدُو هناك فرق جسيم بين ما تُوصله القصيدة والوثيقة القانونية مثلاً. ومع ذلك، فإننا سنحاول أن نثبت في (القسم 11) من الفصل الحالي أن هناك جواباً شاملّاً عن هذا السؤال.

وفي هذه الأثناء سنتحدّث بصورة غير رسمية تماماً عن توصيل الأفكار والاقتراحات والمعلومات. إن ما نعنيه بكلمة (أفكار) هو التمثيلات التصورية Conceptual representations (في مقابل التمثيلات الحسية أو الحالات الانفعالية). وما نعنيه بكلمة (افتراضات) assumptions هو الأفكار التي يُعاملها الفرد بوصفها تمثيلات لعالم الواقع (في مقابل الروايات والرغبات وتمثيلات التمثيلات). إن بعض الكتاب (درتسكه 1981 Dretske) يستعملون المصطلحين (معلومات) information (يعلم أو يبلغ) inform للتتحدّث عن تمثيل الحقائق ونقلها فقط؛ فبالنسبة لهم تكون كُل المعلومات بطبيعتها صادقة. أما نحن فنستعمل المصطلحين بصورة أوسع حيث سنضع في عداد المعلومات ليس

الحقائق فقط، وإنما أيضاً الافتراضات المشكوك فيها أو الكاذبة والتي تُقدم بوصفها حقائق. وسنحاول في القسم (8) أن نقدم وصفاً أكثر دقة للمعلومات. وفي الفصل الثاني، سنتناول بنية الأفكار والافتراضات بشيء من التفصيل.

إن ما يَفوق السؤال عن محتوى التواصل أهمية هو السؤال عن كيفية تحقيق التواصل. كيف يكون للحافز أو المُبنِي المادي أن يتحقق الشبه المطلوب بالأفكار في حين لا يوجد أي شبه على الإطلاق بين الحافز والأفكار التي يعقد مشابهتها معها؟ هنا أيضاً يجدر السؤال فيما إذا كان هناك جواب واحد شامل. هل يجب أن تكون هناك، أو هل يمكن أن تكون هناك، نظرية عامة في التواصل؟ يبدو أن أغلبية المؤلفين - بقدر ما يكونون واعين لهذه المسألة - يعتقدون أن ذلك من المُمكن ومن الضروري.

دعونا نتناول هذا السؤال بمعايير سؤال آخر. فمن الواضح أن ما من أحد لديه الاستعداد لإضاعة الوقت في محاولة اختراع نظرية عامة للحركة locomotion. فالمشي مثلاً يجب أن يفسر بمعايير أنموذج فيزيولوجي (فلجي)، في حين أن تحليق الطائرة يفسر بمعايير أنموذج هندسي. وفي الوقت الذي نُقرُّ بحقيقة أن كُلَّاً من المشي وتحليق الطائرة يقعان في ضمن القوانين الفيزيائية نفسها، فإن تلك القوانين هي على قدر من العمومية بحيث لا تصلح لتكوين نظرية عامة في الحركة. وهكذا، فإن ظاهرة الحركة هي إما على درجة عالية من العمومية وإما ليست بالقدر الكافي من العمومية لكي تصلح أن تكون موضوعاً لنظرية مُوحدة. وهنا يجدر السؤال فيما إذا كانت هذه هي أيضاً حال التواصل.

يبدو أن هناك اتفاقاً عاماً بشأن إمكانية وضرورة وجود نظرية عامة للتواصل. فمنذ (أرسطو) نزولاً إلى السميوطيقا الحديثة Semiotics، كانت كل نظريات التواصل مبنية على أساس أنموذج واحد سُنُطلق عليه اسم أُنموذج* الشفرة code

* الشفرة رُموز يستعملها فريق من الناس للتتفاهم السري فيما بينهم وهي دخيلة وفضيحة الجفر. (المعجم الوسيط). لقد آثرت استعمال اللفظة الشائعة ويدو أنها دخيلة من الفرنسية chiffre (المترجم).

model. فحسب أنموذج الشّفرة يتم تحقيق التّواصل عن طريق تشفير encoding الرسائل وفك شفرتها decoding. لكن في الآونة الأخيرة اقترب العديد من الفلاسفة، ولا سيما (بول غرايس) (ديفيد لويس)، أنموذجًا مختلفاً تماماً، سُنُطلق عليه اسم الأنموذج الاستدلالي inferential model. وحسب هذا الأنموذج الاستدلالي، يتم تحقيق التّواصل بواسطة توافر البيّنة (الدليل) وتأويلها.

[3] إن أنموذج الشّفرة وأنموذج الاستدلال ليسا مُتضاربين؛ إذ يُمكن الجمع بينهما بطرائق مُتنوّعة. لقد بيّنت بحوث علماء الفعليّات pragmatists وفلاسفة اللّغة وعلماء اللّغة النفسيين خلال العشرين عاماً الماضية أن التّواصل اللّغوي يتضمّن عمليّات تشفير وعمليّات استدلالية. وهكذا، فإن كلا الأنموذجين التّشفير والاستدلال يُمكن أن يُسهمَا في دراسة التّواصل اللّغوي. لكن في العادة يتم الافتراض بأن أحد الأنموذجين يجب أن يُزوّدنا بالإطار الشامل الصحيح لدراسة التّواصل بصورة عامة. إن أغلبية المؤلّفين يفترضون كتحصيل حاصل أن أية نظرية صحيحة للتّواصل يجب أن تُبني على أساس أنموذج الشّفرة المعروفة؛ وهناك عدد قليل من الفلاسفة الذين يبدو أنه قد استهوتهم فكرة تطوير الأنموذج الاستدلالي إلى نظرية استدلالية في التّواصل.

وبمُقابل هذه الآراء الاختزالية، فإننا نؤكّد أن التّواصل يُمكن أن يحصل بطريق مُختلفة بعضها عن البعض الآخر كاختلاف المشي عن تحليق الطائرة. ولا سيما أن التّواصل يُمكن أن يحصل عن طريق تشفير الرسائل وفك تشفيرها، وهو يُمكن أن يحصل بواسطة تزويد المُتلقّي بيّنة على استدلال مقصود. إن كل واحد من أنموذجِي التّشفير والاستدلال يُفْيِي بالغرض بالنسبة لنَمَطٍ مُختلفٍ من التّواصل؛ لذلك فإن من الخطأ الارتفاع بأيٍ واحدٍ منها إلى مرتبة نظرية عامة في التّواصل. إن كُلَّاً من التّواصل المُشفّر والتّواصل الاستدلالي، هما غرضة لقيود عامة تُطبّق على جميع أشكال معالجة المعلومات، لكن هذه هي أيضاً على درجة من العمومية بحيث لا تصلح لتكوين نظرية عامة في التّواصل.

إن بعض أنماط الحركة يتضمّن تفاعل آليتين مُختلفتين تماماً. فسيافة الدرجة

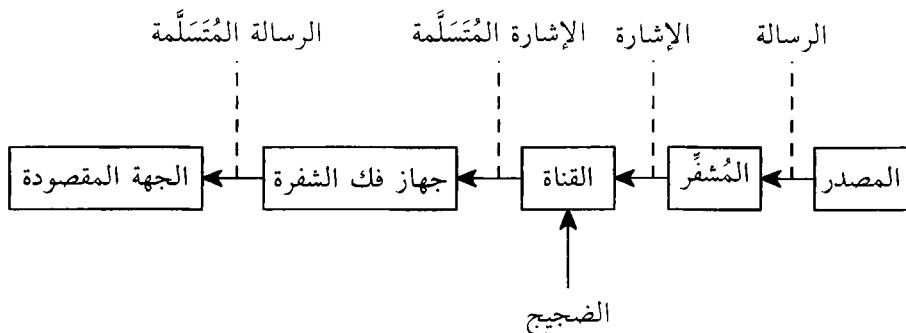
الهواية مثلاً، تتضمن كلاً من الفسلجة والهندسة. وبالطريقة نفسها، فإن التواصل يتضمن كلاً الآليتين التشفير والاستدلال. لهذا، فمن الضروري عند محاولتنا بناء وصف شافٍ لهذين النمطين من الآلية والتفاعل أن ندرك أنهما مُستقلان بعضهما عن بعضهما الآخر بصورة جوهرية، وأن التواصل بصورة عامة مُستقل عن أي واحد منهما.

ستناقش في الأقسام 3-7 من هذا الفصل نظرية الشفارة، وفي الأقسام 4-7 ستُناقَش النظرية الاستدلالية. وفي مناقشتنا آراء مُنظري التشفير والاستدلال، سيكون هدفنا هو المُباهنة أو المُغايرة بين مُقتربين مُتطرفين لكي يتُسنى لنا أن نُبيّن بالتفصيل مدى الاختيارات المُتوافرة. فهدفنا هو ليس إنصاف أولئك الذين دافعوا عن النسخ المُصاغة بشكل دقيق أو الغامضة بشكل حذر من أيٍ من المُقتربين. وفي الأقسام 8-12 من هذا الفصل والفصليْن (2) و(3)، ستنتَقد باقتراح شامل أن يكون أُنموذجاً استدلاليًا مُحسّناً. ومع ذلك، فإننا لا نُعد هذا الأُنموذج أساساً لنظرية عامة في التواصل. ففي الفصل الرابع، سُنُّيَّن بدلاً من ذلك كيف يمكن الجمع بينه وبين أُنموذجاً الشفارة لتزويدنا بوصف قادر على تفسير التواصل اللغوِي.

1 - أُنموذج الشفارة والمُقترب السميويطقي للتواصل :

الشفارة هي، بالمعنى الذي سنستعمل به المصطلح، نظام يربط أو يُزاوج بين الرسائل والإشارات بحيث يُمكّن جهازي معالجة معلومات (كائنات حية أو مَكائِن) من التواصل فيما بينهما. الرسالة message هي تمثيل داخلي خاص [4] بالأجهزة المُتواصلة. والإشارة signal هي تعديل في البيئة الخارجية، يُصدره أحد الجهازين ويُعرَف عليه الآخر. إنَّ شفارة بسيطة مثل شفارة (مورس) Morse، يُمكّن أن تكون من قائمة لا تُبُس فيها من أزواج الرسائل والإشارات. أما الشفارة الأكثر تعقيداً، مثل اللُّغة الإنكليزية، فيُمكّن أن تكون من نظام من الرموز والقواعد لتوليد مثل هذه الأزواج.

إنَّ مُخطَّط (شانن) و(ويفر) (1949) Shannon, Weaver الذي يستشهد به الكثيرون⁽²⁾ والذي عدَّناه بصورة طفيفة في الشكل (1)، يُبيِّن لنا كيف يُمكِّن للتواصل أن يحصل باستعمال الشفرة:



الشكل (1)

إن هذا المُخطَّط يُبيِّن لنا كيف يُمكِّن نقل نسخة طبق الأصل من رسالة موجودة في مصدر معلومات معين إلى جهة مقصودة نتيجة لعملية التواصل. فعلى سبيل المثال، يُمكِّن أن يكون المصدر والجهة المقصودة موظفي الاتصالات، وأن يكون جهاز التشفير وجهاز فك الشفرة هما ماكنتي تلكس، وقناة الاتصال هي سلكاً كهربائياً، والرسالة هي نصاً، أي سلسلة من الحروف، والإشارة هي سلسلة من النبضات الكهربائية. فالرسالة يطبعها المصدر على لوحة مفاتيح المشفر (بالكسر). والمُشفر يحتوي على شفرة تربط بين كل واحد من الحروف ونحوه مُميَّز من النبضات الكهربائية. ثم يقوم المُشفر بإرسال هذه النبضات عبر القناة إلى جهاز فك الشفرة. وجهاز فك الشفرة يحتوي على نسخة طبق الأصل، من شفرة

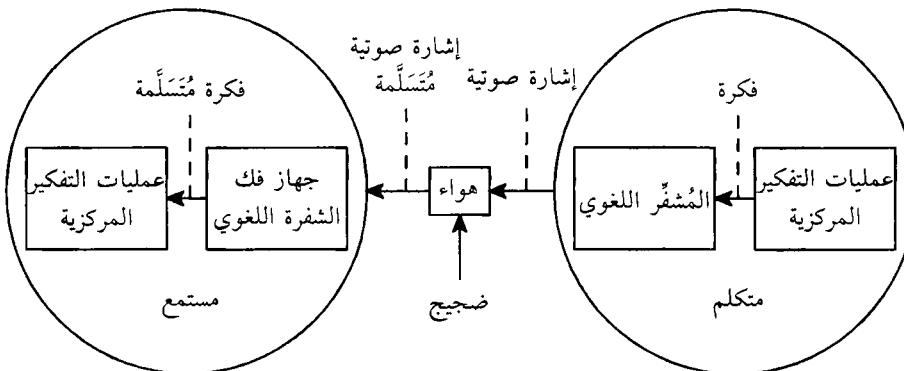
(2) على سبيل المثال، من قبل (ياكوبسن 1960) Jacobson، الذي يستعمله لتصنيف وظائف اللغة، ومن قبل (لاینز 1977) Lyons الذي يراه ناقصاً، لكن ليس قاصراً بشكل جذري للفيصل التأصيل، اللغوي.

المُشَفَّر فيستعملها لتسليم الجِهة المقصودة سلسلة من الحروف والعلامات المُرتبطة عن طريق الشفرة بالنبضات الكهربائية التي تسلّمها.

وهكذا يتحقق التواصل عن طريق تشفير رسالة غير قادرة على التنقل، بتحويلها إلى إشارة قادرة على ذلك، ومن ثم فَك شفرة تلك الإشارة في الجِهة المُتسلّمة. الضجيج على طول قناة الاتصال (الاضطرابات في التيار الكهربائي في حالة مثالنا)، يُمكن أن يُشوّه الإشارة. وبخلاف ذلك، فما دام الجهازان غير عاطلين والشفرة مُتطابقة في طرفي الاتصال، فإن الاتصال يكون مضموناً.

إن الأجهزة المُتوافقة في هذا المِثال، هي ليست موظفي الاتصالات ولا مَكَائِن التلكس، وإنما الإنسان والمَاكِنة في كِلا الجنين. وهذا التعقيد الظاهري [5] هو في الحقيقة يُعنينا بالمعلومات التوضيحية. فهو يُبيّن ما يجب أن تكون عليه البنية أو التركيبة الداخلية لأي جهاز قادر على التواصل بالشفرة. لتأمل حالة نحل العسل، فقد بيّن (فون فريش 1967 Von Frisch) أن النحل يستطيع أن يُشفّر معلوماته بشأن موقع الرحيق بصيغة الطيران (رقصات النحل) بحيث تستطيع النحلات الأخرى بدورها أن تفك شفرة المعلومات وتعثر على الرحيق. ولتفسير هذه القدرة على التواصل، يجب النظر إلى النحل بوصفه يحتوي جهازين فرعيين لِمعالجة المعلومات وهما: الذاكرة (التي تكون المصدر في جانب والجِهة المقصودة في الجانب الآخر)، والتي يُمكن أن تخزن فيها مُخْطَطات الطيران باتجاه الرحيق، وثم جهاز (التشفير - فَك الشفرة) الذي يربط أو يُزاوج الرسائل المُكونة من مُخْطَطات طيران مع الإشارات المُكونة من رقصات.

وقد يبُدو من المُمكِن اقتراح أُنموذج مُشابه للتواصل اللُّغوي البشري، كما هو مُوضَّح في الشكل (2):



شكل رقم (2)

إن المصدر والجهة المقصودة هنا هما عمليات التفكير المركزية، والمُشَفَّر وجهاز فك التشفير بما القدرات اللغوية، والرسالة هي فكرة، وقناة الاتصال هي الهواء الذي ينقل الإشارة السمعية. هناك افتراضان خلف هذا المقترن: الأول هو أن اللغات البشرية، مثل السواحلية والإنجليزية، هي عبارة عن شفرات؛ والثاني هو أن هذه الشفرات تربط بين الأفكار والأصوات.

وعلى الرَّغم من أنَّ مُخطط (شانن) و(ويفر) قد استُلْهِمَ من تكنولوجيا الاتصالات، فإنَّ الفكرة الأساسية قديمة جداً وقد تمَّ اقتراحها في الأساس كوصف للتواصل اللُّغوي. ولكي نعطي مثالين فقط، نقول إنَّ (أرسطو) زعم أنَّ "الأصوات الملفوظة هي رُموز للمشاعر الموجودة في الروح"، التي هي الأخرى، " شبِّهَت بالأشياء الحقيقية" ، (أرسطو، في العبارة: 43). وبمُصطلحاتنا فإنَّ (أرسطو) كان يزعم أنَّ القَوْلَات utterances تشفِّر الافتراضات. أما (آرنه) و(لانسلم) Arnauld Lancelot فَصَفَّانِ اللُّغَةَ فـ كتابيما الشعـرـ بـ تـحـمـ

Grammaire de Port-Royal

[6] ”ذلك الاختراع العجيب المُتضمن استعمال (25) أو (30) صوتاً لتكونين عدد لا حصر له من الكلمات المُنوعة، التي وإن لم يكن فيها أي شبه طبيعي بعمليات العقل، فهي مع ذلك وسيلة الكشف عن أسراره والكشف للأخرين الذين لا يستطيعون أن يروا ما في دواخل قلوبنا، عن مُختلف

الأفكار والمشاعر التي نُحسّنها تجاه الأشياء باختلاف أنواعها. لذلك ففي الإمكان تعريف الكلمات على أنها أصوات واضحة ومميزة يستعملها البشر بوصفها علامات للتعبير عن أفكارهم“ . (آرنو ولانسلو، *تحوّل بور رويا*: 22).

إن وجهة النظر التي ترى أن التواصل اللغوي، هو حصيلة تشفير الأفكار في الأصوات هي على درجة من الرسوخ في الثقافة الغربية بحيث بات من الصعب النظر إليها بوصفها فرضية وليس حقيقة. لكن مع ذلك، فإن أنموذج التواصل اللفظي بوصفه شفرة ما هو إلا فرضية، لها ميزات مشهورة وعيوب أقل شهرة. فميزتها الأساسية هي كونها ذات قدرة تفسيرية: فالقولات تنجز فعلاً في توصيل الأفكار، والفرضية القائلة بأنها تُشفّر الأفكار قد تفسّر لنا كيف يحصل ذلك. أما عيوبها الأساسي فهو، كما سُنحاول أن نُبرهن قريباً، أنها قاصرة وصفياً: فالفهم أو الاستيعاب يتطلب أكثر من مجرد فك تشفير الإشارة اللغوية.

إن المُقترب السميويطيقي (semiotic) للتواصل (كما كان بيرس Peirce يدعوه، وكما سندعوه نحن) أو المُقترب السميولوجي (Semiological) (كما كان سُوسيير Saussure وأتباعه يدعونه) هو تعميم لأنموذج الشفرة للتواصل اللفظي على جميع أشكال التواصل. (تودوروف Todorov 1977 يرجع بداياته إلى القديس (أوغسطين) Augustine الذي أقبل على دراسة النحو والمنطق والبلاغة وعلم التأويل ضمن الإطار الموحد لنظرية العلامات. فقد كان ينظر إلى أنظمة العلامات بوصفها تحكم ليس التوصيل اللغوي الاعتيادي للأفكار فحسب، وإنما كذلك التأثيرات الشعرية للمجاز، والتواصل بالإشارات الجسدية، والرموز والشعائر الدينية، وتأويل النصوص المقدّسة).

ومن وجهة النظر السميويطية فإن وجود الشفرة الضمني هو التفسير الوحيد لكيفية حصول التواصل. وهذه "البديهية" يصوغها عالم النفس (فيغوتسكي) : Vygotsky هكذا :

”إن استحالة التفاهم بين العُقول من دون واسطة التعبير هي إحدى بديهيّات علم النفس. فيُبدُون نظام من العلامات اللّغوية أو غير اللّغوية لا يمكن تحقيق سوى أكثر أنماط التَّواصل بدائيّةً ومحدوديّةً. فالتواصل باستعمال الحركات التَّعبيريّة الذي نلاحظه بين الحيوانات هو ليس تواصلاً بقدر ما هو نشر للعواطف... إن التَّوصيل العقلاني القصدي للتَّجارب والأفكار إلى الآخرين يتطلّب نظاماً توسيعياً، ويمثّل الكلام البشري الأُنمودج الأساسي لذلك النّظام“ . (فيغوتسي 1962 : 6).

[7] وكُلَّما يُلاحظ وجود تواصل، يتم افتراض وجود نظام ضمني من العلامات، فتغدو مهمّة السميّوططيّي هي إعادة تركيب ذلك النّظام. إن صياغة (سوسيير) لهذا البرنامج مشهورة:

”اللّغة هي نظام من العلامات التي تُعبّر عن الأفكار، ولذلك يمكن مقارنتها بنظام الكتابة وأبجدية الصّم - الْبُكْمِ والطُّقوس الرمزية والصّيغ المؤدّبة والإشارات العسكريّة، إلخ لكنّها تفوق كل هذه الأنظمة أهميّة.“

في الإمكان تصوّر علم يدرس حياة العلامات ضمن المجتمع... أنا سأسمّيه علم السيميولوجيا“. (سوسيير 1974 : 16).

لقد تمَّ تَبَنِي البرنامج السميّوططيّ بحماس من عدد من اللّغوين ومنظري الأدب وعلماء النفس وعلماء الاجتماع وعلماء الأنثروبولوجيا. ها هي مُصادقة عالم أنثروبولوجي عليه:

”سوف أفترض أن كل الأبعاد غير اللّفظية للثقافة بمختلف أنواعها مثل أسلوب اللباس، وتخطيط أو تصميم القرية، والعمارة، والأثاث، والطعام، والموسيقى، والإشارات الجسدية، والتوجّهات المرتبطة بوضع الجسد وما شاكل، كلها تنتمي إلى مجموعات منسقة بحيث تتضمّن معلومات مشفّرة بصورة مماثلة للأصوات والكلمات والجمل في اللّغة الطبيعية. لذلك، فأنا أفترض أن من المعقول تماماً أن نتحدث عن

القواعد النحوية التي تحكم ارتداء الملابس، كما نتحدث عن القواعد النحوية التي تحكم القولات الكلامية”. (Leach 1976:1). (ليتش)

إن التاريخ الحديث للسميوطيقا هو في الوقت نفسه مزيج من النجاح المؤسسي والإفلات الفكري. فمن ناحية، تُوجَد الآن أقسام ومعاهد وجمعيات ومؤتمرات ودوريات كُلُّها مُكرَّسة للسميوطيقا. ومن ناحية أخرى، فشلت السميويطِيقا في أن تُنجز الوعود التي قطعتها على نفسها. وفي الحقيقة، لقد تم تقويض أُسسها بشدة. وهذا لا يعني إنكار أن العديد من السميويقيين قاموا بدراسات تطبيقية قيمة جدًا؛ ولكن هذا لا يعني أن الإطار السميويطيقي، كان مُثمرًا ناهيك عن أن يكون سليمًا من الناحية النظرية؛ إنه لا يعني أكثر من أنه لم يُصبِّ بالعُقم بصورة تامة، أو أنه لم يتم الالتزام به بصورة صارمة في التطبيق⁽³⁾.

لقد توقع (سوسيير) أن ”القوانين التي اكتشفتها السميولوجيا ستكون قابلة للتطبيق على علم اللُّغة، وأن علم اللُّغة سيستحوذ على مساحة واضحة المعالم ضمن الكتلة الضخمة للحقائق الأنثربولوجية“ (1974 : 16). وما حصل في الحقيقة، هو أنه خلال بضعة عقود التي ازدهر فيها علم اللُّغة البنوي، تم تناول المشروع السميويطيقي بصورة جادة وتم توضيحيه بتفصيل أكبر. فقد قام لُغويون من أمثال (هلمسليف) (Hjelmslev, 1928, 1959) و(كينيث بايك) (Kenneth Pike 1967) بتطوير مُخطَّطات اصطلاحية طموحة كأدوات لتنفيذه. لكن على الرَّغم من ذلك، لم يتم اكتشاف أي قانون سميويطيقي ذي أهمية على الإطلاق، ناهيك عن [8] تطبيقه على علم اللُّغة. وبعد نشر كتاب (نعم تشومسكي) Noam Chomsky (البنية النحوية) في (1957)، أخذ علم اللُّغة مسارًا جديداً وتعرض لتطورات غير عادية⁽⁴⁾، لكن لم يكن للسميوطيقا أي فضل في ذلك. فكُلُّما ازداد فهمنا لبنية اللُّغة، أصبحت طبيعتها الفريدة والخاصة sui generis لافتاً للنظر أكثر وأكثر.

(3) لفحص بحوث (ليفي ستراوس) Levi-Strauss في هذا الضوء، انظر (سيبربر 1985 الفصل 3).

(4) انظر (سميث و ولسون 1979) Smith and Wilson لتقييم عام.

هكذا أصبح الافتراض بأن كُلّ أنظمة العلامات لا بدّ من أن تكون لها صفات بنبوية مُتشابهة، افتراضًا لا يمكن الدفاع عنه شيئاً فشيئاً.

لكن بدون هذا الافتراض، يغدو البرنامج السميويطقي خالياً من المعنى، وقد أطلق (سوسير) نُبُوءة أخرى:

”عن طريق دراسة الطقوس والعادات... إلخ بوصفها علامات، أعتقد أننا سُلْقَي ضوءاً جديداً على الحقائق ونُؤكِّد الحاجة لإدخالها ضمن علم للسيمiology وتفسيرها بقوانيينه“ . (1974:17).

وهنا أيضاً حصلت مُحاولات جريئة من أنثروبولوجيين من أمثال (ليفي- سترووس) (Levi-Strauss)، ومُنظري الأدب مثل (بارت) Barthes ، لتناول الرمزية الثقافية أو الفنية بمعايير سميويطيقية. لا شك أن هؤلاء قاموا بإلقاء الضوء على الظواهر، في معرض هذه المُحاولات، ووجهوا الانتباه على العديد من الانظمامات والآطرادات المُثيره للاهتمام؛ لكنهم لم يقتربوا أبداً من اكتشاف شفرة بالمعنى الدقيق للكلمة: أي، نظام من أزواج الإشارة والرسالة يُمكنه من أن يفسّر لنا كيف تنجح الأساطير والأعمال الأدبية في توصيل ما هو أكثر من معانٍ لها اللُّغوية، وكيف يُمكن للشعائر والعادات أن تنجح في التوصيل على الإطلاق.

إن هذا الفشل غني بالدروس. فلقد تبيّن لنا من خلال فهمنا الأفضل للأساطير والأدب والطقوس... إلخ، أن هذه الظواهر الثقافية لا تصلح بصورة عامة لتوصيل الرسائل المُحدّدة والقابلة للتبّوء بها. بل هي تُركّز انتباه المستمع في اتجاهات مُعيّنة، وهي تُساعد في إضفاء شيء من التركيب أو البنية على التجربة. وبذلك القدر يتحقّق شيء من التّشابه في التمثيلات (الترميز) بين الفنانين أو من يقومون بالأداء وبين المستمعين، ومن ثم يتحقّق شيء من التواصل. لكن هذا بعيد كل البعد عن المطابقة في التمثيلات التي أعدّ التواصل المشفر لضمائرها. ليس من الواضح أبداً كيف يُمكن تفسير نمط التواصل المتضمن في هذه الحالات بمعايير أنمودج الشفرة.

وقد يكون رد السميويطي كالآتي: إذا وضعنا في البال أن أفضل النماذج مُتوافرة للغات البشرية هي أنماط النحو التوليدية generative grammars: ما دام نحو التوليدي هو شفرة تربط بين التمثيلات الصوتية للجمل والتمثيلات الدلالية للجمل، فإن نموذج الشفرة قابل للتطبيق على التواصل اللفظي. ثم إن أشكالاً أخرى من التواصل، مثلاً تلك التي تتضمن إشارات (مورس) أو إشارات نمرور، يمكن وصفها هي الأخرى بصورة وافية بمعايير نموذج الشفرة. أما بالنسبة للطقوس والعادات والفنون، فعلى الرغم من أن المقترب السميويطي غير قادر على معالجتها حتى الآن، فإنه لا يوجد كذلك أي مقترب بديل متطور بشكل جيد. لذلك فإن نموذج الشفرة ما زال التفسير الوحيد المُتوافق لكيفية تحقيق تواصل على الإطلاق.

وسنحاول أن نبين أن هذا الخط من المحاججة باطل. صحيح أن اللغة هي شفرة [9] تزوج بين التمثيلات الصوتية والدلالية للجمل. إلا أن هناك فجوة بين التمثيلات الدلالية للجمل والأفكار التي توصلها القولات. وهذه الفجوة لا تُملأ بالمزيد من تشفير، بل بالاستدلال. وفضلاً عن ذلك هناك بديل عن نموذج الشفرة للتواصل، فقد تمّ وصف التواصل على أنه عملية إدراك استدلالي لمقاصد المُتوافق (المتكلم). وسنحاول أن نبين كيف يمكن تحسين هذا الوصف وجعله تفسيرياً⁽⁵⁾.

2 - فَكَ الشفرة والاستدلال في الاستيعاب^{*} اللغوِي:

كما ذكرنا سابقاً فإن النحو التوليدي هو شفرة تزوج بين التمثيلات الصوتية والدلالية للجمل. وبما أن في الإمكان بشكل عام أن ندرك القولة بوصفها تجسيداً للتمثيل الصوتي لجملة واحدة (أو جملتين في حالة الاشتراك أو اللبس

(5) لمناقشة المقتربات السميويطية للرمزيَّة في الثقافة والفن، ولمُقترحات لأجل مقترب بديل انظر (سييربر 1975، 1980).

* لا بدَّ من تنبئه القارئ إلى أنني أستعمل مصطلح (الاستيعاب) في كل فصول الكتاب لترجمة المصطلح الإنكليزي comprehension بمعنى (الفَهْم) وليس بمعنى (سعَة الوعاء للاحتواء) الذي يُقابل كلمة capacity الإنكليزية. [المترجم].

وقد يكون رد السميويطي كالآتي: إذا وضعنا في البال أن أفضل الشماذج المُتوافرة للغات البشرية هي أنماط النحو التوليدية generative grammars: ما دام النحو التوليدى هو شفرة تربط بين التمثيلات الصوتية للجمل والتمثيلات الدلالية للجمل، فإن نموذج الشفرة قابل للتطبيق على التواصل اللفظي. ثم إن أشكالاً أخرى من التواصل، مثلاً تلك التي تتضمن إشارات (مورس) أو إشارات المرور، يمكن وصفها هي الأخرى بصورة وافية بمعايير نموذج الشفرة. أما بالنسبة للطقوس والعادات والفنون، فعلى الرغم من أن المقترب السميويطي غير قادر على معالجتها حتى الآن، فإنه لا يوجد كذلك أي مقترب بديل متطور بشكل جيد. لذلك فإن نموذج الشفرة ما زال التفسير الوحيد المُتوافر ل كيفية تحقيق التواصل على الإطلاق.

وسنحاول أن نبيّن أن هذا الخط من المُحاججة باطل. صحيح أن اللغة هي شفرة [9] تُزاوج بين التمثيلات الصوتية والدلالية للجمل. إلا أن هناك فجوة بين التمثيلات الدلالية للجمل والأفكار التي توصلها القولات. وهذه الفجوة لا تُملأ بالمزيد من التشفير، بل بالاستدلال. وفضلاً عن ذلك هناك بديل عن نموذج الشفرة للتواصل، فقد تم وصف التواصل على أنه عملية إدراك استدلالي لمقاصد المُتواصل (المتكلم). وسنحاول أن نبيّن كيف يمكن تحسين هذا الوصف وجعله تفسيرياً⁽⁵⁾.

2 - فَكَ الشفرة والاستدلال في الاستيعاب^{*} اللغوِي:

كما ذكرنا سابقاً فإن النحو التوليدى هو شفرة تُزاوج بين التمثيلات الصوتية والدلالية للجمل. وبما أن في الإمكان بشكل عام أن تدرك القولة بوصفها تجسيداً للتمثيل الصوتي لجملة واحدة (أو جملتين في حالة الاشتراك أو اللبس

(5) لمناقشة المقتربات السميويطية للرمزة في الثقافة والفن، ولمقتربات لأجل مقترب بديل انظر (سيبرير 1975، 1980).

* لا بدَّ من تنبئه القارئ إلى أنني أستعمل مصطلح (الاستيعاب) في كل فصول الكتاب لترجمة المصطلح الإنكليزي comprehension بمعنى (الفهم) وليس بمعنى (سعة الوعاء الاحتواء) الذي يُقابل كلمة capacity الإنكليزية. [المترجم].

الصوتي)، فمن المعقول أن نَعْدَ التمثيلات الصوتية للجمل مُوازية تماماً للأصوات الحقيقية للكلام. وعلى العكس من ذلك، بما أن في الإمكان استعمال أغلب الجُمل لتوسيع عدد لا يُحصى من الأفكار المختلفة، فإن من غير الممكن أن نَعْدَ التمثيلات الدلالية مُوازية بصورة تامة للأفكار. وهكذا فعند تكوين صورة عامة للتواصل اللغوي يغدو من التجزيد المثالي المشروع (وإن كان من المحتمل عدم موافقة علماء الأصوات) أن تتجاهل الاختلافات بين التمثيلات الصوتية للجمل والتجسيدات أو الإدراكات السمعية للقوّلات. لكن من ناحية أخرى، ليس من المشروع أو الجائز أن تتجاهل الاختلافات بين التمثيلات الدلالية للجمل والأفكار التي تُسْتَعمل القوّلات لتوسيعها.

إن من الأمور الحاسمة في هذا الصدد، الفَرْق بين الجُمل *sentences* والقوّلات *utterances*، فالقولَة لها العديد من الصفات المُنوعة، اللُّغوية وغير اللُّغوية. فهي قد تحتوي على كلمة "حذاء"، أو ضمير الذات الانعكاسي، أو صفة ذات ثلاثة مقاطع؛ وهي يمكن أن يقولها في حافلة شخص مذكور جداً يُخاطب فيها صديقاً حمياً. إن النحو التوليدي يقوم بتجريد الصفات اللُّغوية المَضْحضة للقوّلات، ويصف بِنَيَّة لغوية عامة، أي الجملة، التي تشتهر بها عدّة قوّلات مُنوعة لا تختلف سوى في صفاتها غير اللُّغوية. إن التمثيل الدلالي للجملة بحد ذاته، وبالشكل الذي يُعين فيه النحو التحويلي ذلك التمثيل للجملة، لا يمكن أن يأخذ بنظر الاعتبار صفات غير لغوية مثل وقت ومكان النُّطق بالقولَة، وهُوَيَّة المتكلَّم، ومقاصد المُتكلَّم وهلم جراً.

والتمثيل الدلالي للجملة، يتناول نوعاً من القدر المُشترك من المعنى الذي تشتهر فيه كل قوّلة لتلك الجملة. غير أن القوّلات المختلفة للجملة الواحدة قد تختلف في [10] تأويلها، بل هي حقاً تختلف عادةً. إن دراسة التمثيل الدلالي للجمل تعود إلى علم النحو. أما دراسة تأويل القوّلات أو تفسيرها، فتنتمي إلى ما يُسمى الآن بـ "الفعاليات" "pragmatics"⁽⁶⁾، وعلى سبيل التوضيح، لتأمّل الجمل (1) - (3):

(6) وهو مُصطلح غير مُوقَّع بعض الشيء اقترحه (س.و. مورس 1938)، = C.W.Morris

1. أنا سأاتي غداً.
2. (بيل) طويل القامة.
3. هبة* (بتسى) جعلتها سعيدة.

ليس في وسع النحو التحويلي أن يُحدّد مَنْ المُحَال عليه بالكلمات "أنا" و"بيل" و"بتسى"، ولا اليوم الذي يُصادف "غداً" فهو لا يستطيع أن يُزوّدنا إلا ببعض الدلالات العامة جداً. فقد يقول لنا، مثلاً، إن كلمة "أنا" تُشير دائماً إلى المُتكلّم وإن "بيل" و"بتسى" تُشيران إلى شخصين أو كائنين آخرين بهذين الأسمين، وإن كلمة "غداً" تُشير إلى اليوم الذي يلي النُّطق بالقوله. إن هذا لا يكفي لتحديد الفكرة المُعبّر عنها حين يتم النطق بالقولات (1) - (3). فعلى سبيل المثال، لو نطق (جون) بالقوله (1) في (25) آذار، فإنها سُتُّعبر عن الفكرة القائلة إنَّ (جون) سيأتي في (26) آذار؛ لكن إذا نطقت (آن) بالقوله (1) في (30) نوفمبر، فإنها سُتُّعبر عن الفكرة القائلة إنَّ (آن) ستأتي في (1) ديسمبر. ليس في وسع علم النحو أن يقول أيّ شيء عن الطريقة التي يستطيع بها المُتكلّم، باستعمال المعلومات غير اللُّغوية، أن يُحدّد، في مُناسبة مُعيّنة، وقت النُّطق بالقوله وهُوَية المتكلّم، وعن أيِّ (بيل) يتحدث المتكلّم، إلخ، ومن ثمّ ما الفكرة التي يتم التعبير عنها فعلاً. إن هذه النواحي من التأويل أو التفسير تتضمّن تفاعلاً بين البنية اللُّغوية والمعلومات غير اللُّغوية، لكن علم النحو لا يتناول إلا الأولى.

ومن النواحي الأخرى في تفسير (1) - (3) التي يتركها علم النحو غير

= الذي عرَّف علم النحو أو النَّظم Syntax على أنه دراسة العلاقات الشكلية بين العلامات، وعلم الدلالة Semantics على أنه دراسة العلاقات بين العلامات ومدلولاتها، وعلم الفعاليات pragmatics على أنه دراسة العلاقة بين العلامات ومستعملتها أو مُفسّريها. ولمُناقشة المدى الحالي لعلم الفعاليات، انظر (سيرل، كifer، بيرفسن «تحرير» 1980. المقدمة) Bierwisch, Searle (لفنسون 1983: الفصل الأول).

* الكلمة الإنكليزية (gift) مشتركة بين معنى (الموهبة) و (الهدية)، وكذلك الكلمة (هبة) العربية. [المترجم].

مُحدّدة، المكان الذي ينوي المُتكلّم المجيء إليه في (1)، وكذلك المعيار الذي يكون (بيل) بِمُوجبه طويل القامة (بما أن القزم الطويل، مثلاً، لا يُعدّ شخصاً طويلاً القامة)، وكذلك بأيّ معنى يجب تفسير الكلمة "هبة" "gift" ذات اللبس والاشتراك. في كل حالة من هذه الأحوال، لا يستطيع النحو أن يُساعدنا إلا في تحديد احتمالات التفسير. أما كيف يشرع المستمع في تضييق دائرة هذه الاحتمالات والاختيار منها، فذلك سؤال آخر مُنفَصل. إنه سؤال بإمكان علماء النحو أن يتجاهلوه، لكن ليس علماء الفعليات: فالنظرية غير القاصرة لتفسير القوّلات يجب أن تُجيب عن ذلك السؤال.

إن الأمثلة (1) - (3) تُبيّن لنا أنه نتيجةً لعدم تحديد المُحال عليه كما في حالة "بيل"، والاشتراك أو اللبس الدلالي كما في حالة "هبة" "gift" ، ولعدم تمام المعنى الدلالي كما في حالة "طويل القامة" ، يُمكن لجملة واحدة ذات تمثيل دلالي واحد، أن تُعبّر عن مدى غير محدود من الأفكار. ولا يزال هناك عوامل أخرى، توسيع الفجوة بين معنى الجملة وتفسير القوّلة.

فالجملة نفسها المستعملة للتعبير عن الفكرة نفسها، قد تُستعمل أحياناً لتقديم تلك الفكرة بوصفها صادقة، وأحياناً للإيحاء بأنها ليست كذلك، وأحياناً للتساؤل فيما إذا كانت صادقة، وأحياناً للطلب من المستمع أن يجعلها صادقة، وهلّمّ جَرَأً. فالقوّلات لا تُستعمل لنقل الأفكار فقط، وإنما أيضاً للكشف عن [11] توجّهات قَضْوَية "propositional attitudes" ، أو تُنْسِجُ "أفعالاً كلامية" "tropes" أو تنقل "معزى كلامياً" * " illocutionary force" .

وعلى سبيل التوضيح تأمل الجملتين (4) و(5):

4. أنت تغادر.

5. كم هو إنسان شريف (جو).

* لتفاصيل هذه المفاهيم والمُصطلحات، ينظر كتابنا نظرية الفعل الكلامي. [المترجم]

إن من المهم جداً لتفسير (4) أن نعلم فيما إذا كان المتكلّم يُخبر السامع عن قرار يقضي بمعادرته؛ أو أنه يُخمن ويطلب منه تأكيد أو نفي ذلك، أو أنه يُعبر عن غضبه بسبب مغادرة السامع. ومن المهم جداً لتفسير (5) أن نعلم إن كان المتكلّم صادقاً مخلصاً أو ساخراً متهكماً، إن كان يدعى بصورة حرفية أم يتكلّم بصورة مجازية. وفي كثير من الأحيان، تُوحي البنية اللغوية للقوله بتوجه معين، كما في حالة الصيغة الاستفهامية، مثلاً، التي تُوحي بصورة طبيعية جداً أن القوله هي طلب معلومات. لكن مع ذلك، كما ثبّت الأمثلة (4) - (5)، فإن المستمع، بشكل عام، يعطي مساحة معينة يتوجب عليه أن يسدها ويكملها على أساس المعلومات غير اللغوية.

يُضاف إلى ذلك، أن القوله التي تُعبّر عن فكرة ما بصورة صريحة قد تحمل أفكاراً أخرى بصورة ضمنية (غير صريحة). وفي حين يتوجب على الفكرة المعبّر عنها بصورة صريحة أن تكون متوازية بشكل ما مع التمثيل الدلالي للجملة المنطقية، فإن الأفكار المعبّر عنها بصورة ضمنية ليست محكومة بمثل هذا القيد. لنتأمل القولتين (6) و(7) :

6. هل تعلم الوقت الآن؟

7. القهوة ستُبقيني مُستيقظاً.

ففي حين يسأل المتكلّم في (6) بشكل صريح عما إذا كان المستمع يعلم الوقت، فإنه قد يُوحى بصورة ضمنية غير صريحة أن الوقت قد حان للذهاب، وفي حين يُدلي المتكلّم في (7) بخبر صريح عن تأثير القهوة، فإنه قد يقوم بصورة ضمنية برفض أو إشغال عرض لشرب القهوة (أو في ظروف أخرى، فإنه يقوم ضمنياً بالاستدراج لمثل هذا العرض وبوله).

إن الأمثلة (1) - (7) تُرينا مختلف الطائق التي يمكن بها أن يقصّر التمثيل الدلالي للجملة المنطقية عن أن يكون تفسيراً كاملاً للقوله في السياق. وكما لاحظنا فإن على منظري الشفرة أن يبيّنوا أية شفرة هي التي تجعل التواصل اللفظي ممكناً. فعند الفحص الدقيق لا يوجد ما يؤيد الادعاء القائل إن اللغات

البشرية، كما يصفها النحو الذي يُزاوج بين التمثيلات الصوتية والدلالية للجمل، هي شفرات من هذا النوع المطلوب. لكن هذه ليست نهاية أنموذج الشفرة للتواصل. إذ مع ذلك قد يفترض البعض أن الشفرة المقصودة هي أكثر تعقيداً من النحو: وبدلاً من أن تكون نحواً، فهي قد تحتوي النحو كجزء فرعي من أجزائها.

ولكي يُسَوَّغ أنموذج الشفرة للتواصل اللفظي، يتوجّب أن تُبيّن إمكانية توسيع تفسير القَوْلَات في السياق عن طريق إضافة مستوى فعلياتي إضافي لفك [12] الشفرة، إلى المستوى اللُّغوي الذي يُزوّدنا به النحو. إن الكثير من الدراسات المتأخرة في حقل الفعليات قد افترضت، ومن دون نقاش، أن ذلك ممكّن. فقد عُوِّملت الفعليات، على غرار علوم الصوت والنحو والدلالة، بوصفها وسيلة ذهنية شبيهة بالشفرة، تقع في أساس مستوى متميّز من القدرة اللُّغوية. وهناك قبول واسع للرأي القائل بوجود قواعد للتفسير الفعلياتي مثلما تُوْجد قواعد للتفسير الدلالي، وبأن هذه القواعد تُشكّل نظاماً هو ملحق مكمّل للنحو بالمفهوم التقليدي.

وهناك بلا شك ظواهر فعلياتية تستجيب لمثل هذا المقترب. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تحتوي الوسيلة أو الأداة الفعلياتية على قواعد للتفسير مثل (8) و(9).

8. عَوْضٌ عن الكلمة "أنا" بإشارة أو إحالة إلى المُتكلّم.

9. عَوْضٌ عن الكلمة "غداً" بإشارة أو إحالة إلى اليوم الذي يلي النطق بالقولة.

لنتصور مُستمعاً مجهزاً بمثل هذه القواعد وقدراً على إدراك أن المُتكلّم في (1) هو (آن) وأن تاريخ القَوْلَة هو (30) نوفمبر. إنه يستطيع تلقائياً أن يفسّر القَوْلَة (1) بوصفها تحمل الفكرة في (10):

1. سأّتي غداً.

10. ستائي (آن) في اليوم الأول من (ديسمبر).

لكن أغلبية أوجه تفسير القَوْلَات، لا يمكن أن تعالج بهذه السهولة. لنتأملُ (11) و(12):

11. هناك بيض على ربطه عنقه.

12. ما أراه مُشيرٌ للاهتمام*.

المفروض حسب قواعد اللُّغة الإنكليزية أن المُحال عليه (referent) بالضمير "he" أو الهاء في الكلمة "عنقه" يجب أن يكون ذكرًا، وأن المُحال عليه بالضمير "that" أو "ما"، يجب أن يكون غير عاقل. لكن (11) و(12) تختلف عن (1) في أنه عملياً في كل مرة تُنطق القَوْلة يكون هناك أكثر من مُشار إليه تتوافر فيه هذه الشروط. لذلك فإن تعين المُحال عليه الحقيقي في هذه الحالات، يجب أن يتضمن شيئاً أكثر تعقيداً من القاعدتين (8) و(9) بكثير.

ولكي ثبتت صحة أنموذج الشفرة للتواصل، ينبغي أن تُبيّن أن كل حالة تعين المُشار إليه يمكن معالجتها باستعمال قواعد تجمع وترتبط تلقائياً بين صفات السياق والصفات الدلالية للقَوْلة. وينبغي كذلك أن ثبت أن حالات إزالة اللبس أو الاشتراك، واستعادة التوجّهات القضوية، والتفسيرات المجازية، والدلالة الضمئية يمكن أن تعالج بطريقة مُماثلة. لكن لم يُبيّن أحد أي شيء مُقارب لمثل هذه الإثباتات.

وفي الوقت الذي ما زال أغلبية علماء الفعليات يفترضون أن أنموذج الشفرة يُزوّدنا بإطار لنظرية عامة في التواصل، ومن ثم لنظرية عامة في التواصل اللغوي، فإنهم مع ذلك يصفون الفهم أو الاستيعاب على أنه عملية استدلالية. إن العمليات الاستدلالية وعمليات فَأَكَ الشفرة هي عمليات مُختلفة عن بعضها تماماً. فالعملية الاستدلالية تبدأ من مجموعة من المقدّمات المنطقية premises وتتّمّخض عن

* تصرّفت في النص الأصلي فأوردت ضمير غير العاقل (ما) ليتطابق مع قصد المؤلفين (المترجم).

مجموعه من النتائج conclusions التي تلزم منطقياً عن المقدّمات، أو هي في [13] الأقل تسوّغها. أما عملية فك الشفرة فتبداً من إشارة وتمتحض عن استعادة الرسالة التي ترتبط بالإشارة على أساس شفرة ضمنية. وبشكل عام، فإن النتائج ليست مُرتبطة بِمقدّماتها بواسطة شفرة، وكذلك فإن الإشارات لا تسوّغ الرسائل التي تنقلها.

ولكي نُوضح الفرق بين التشفير والعمليات الاستدلالية، لتأمل (13) - (15):

13. (أ) إما أن (ميري) مبكرة أو أن (بوب) متأخر.

(ب) (بوب) لا يتأخر مطلقاً.

14. [إِنْمَيْرِيْ مُبَكْرَتُنْ]^{*}

15. إن (ميري) مبكرة.

إن كون (ميري) مبكرة، أي (15)، يُمكن إما أن يُستدّل عليه من المقدّمتين في (13) أو أن يُفَكَ تشفيره من الإشارة الصوتية في (14)، لكن العكس ليس صحيحاً: فالخبر في (15) لا يُمكن أن يُفَكَ تشفيره من (13) ولا أن يُستدّل عليه من (14). إنه لا يُمكن أن تُفَكَ شفتره من (13)؛ لأنَّه لا توجد شفرة تطابق بين (13) بوصفها إشارة و(15) بوصفها رسالتها المرتّبطة بها، وهو لا يُمكن أن يُستدّل عليه من (14) لأنَّ الإشارات لوحدها لا تسوّغ الرسائل التي تُشَفِّرُها (وإلاً لأمكن تحويل أي سخف إلى افتراض مُسْوَغ بمجرد النُّطق به).

إن الرأي القائل بأن تفسير القَوْلَات هو عملية استدلالية إلى حد بعيد ينسجم تماماً مع التجربة العاديَّة. لتأمل (16) - (18) على سبيل المثال:

16. لقد اشتري (جونز) التايمر.

* كتبنا التنوين مُخالفَة للقاعدة التي لا تُجيز الوقف على التنوين. والسبب هو لبيان أن المقصود هو الإشارة اللفظية أو الصوتية phonemic transcription (المترجم).

17. لقد اشتري (جونز) نسخة من جريدة التايمز.

18. لقد اشتري (جونز) المؤسسة الصحفية التي تنشر جريدة التايمز.

إن الجملة (16) مُشتركة وفيها لبس، إذ يمكن أن تُفهم على أنها تعني إما (17) أو (18).

إن المستمعين الاعتياديين في الظروف الاعتيادية لا يواجهون مشكلة في اختيار أيٍ من هذين المعنين، وذلك عادةً من دون حتى أن يدركوا أنهم قد اختاروا. فحين يُذكر اللبس ويسألون أن يشرحوا كيف كان لهم أن يعرفوا أيٍ تفسير هو الصواب، فإنهم عادةً يقدّمون شيئاً أشبه بحججة منطقية مبتورة: لا بدّ من أن المتكلّم قد قصد هذا التفسير وليس ذاك؛ لأن هذا هو التفسير الوحيد الصحيح، أو أنه الوحيد الذي يعطي المعلومات المطلوبة، أو أنه الوحيد المعقول أو المفهوم.

على سبيل المثال، قد يُجيب المستمعون الذين يسألون عن سبب فهمهم جملة "لقد اشتري (جونز) التايمز" على أنها تعني "لقد اشتري (جونز) نسخة من جريدة التايمز" ، وليس "لقد اشتري (جونز) المؤسسة الصحفية التي تنشر جريدة التايمز" ، قد يجيبون: "لأن التفسير الآخر لا يمكن أن يكون صحيحاً" ، أو "لأن السؤال كان هو فيما إذا كان عليّ أنا أن أشتري نسخة من جريدة التايمز". إن الافتراض وراء هذه الحجاج المبتورة هو أن المتكلّمين يضعون لأنفسهم معايير معيّنة للصدق، والإعلامية (الفائدة)، والوضوح وهلّم جرّاً، وهم يحاولون توصيل المعلومات التي تلائم تلك المعايير فحسب. فما دام المتكلّمون يتقيّدون بالمعايير بشكل منتظم، وما دام المستمعون يتوقعونهم بانتظام أن يفعلوا ذلك، فإن في [14] الإمكان استدلالياً تجاهل عدد كبير من التفسيرات الممكنة لغوايا لأية قوله، ومن ثم فإن مهمة التواصل والفهم تغدو سهلة بموجب ذلك. والمستمعون يستحضرون أنماط الحجاج المبتورة نفسها والمبنية على أساس المعايير الضمنية وذلك لتسویغ تفسيرهم لتعابير الإحالات، والمغزى الكلامي، والأشكال البلاغية والمعنى الضمني.

لقد حاول علماء الفعاليات المُحدّثون، مُستلهمين عمل (غرايس)⁽⁷⁾، أن يصفوا هذه المعايير الضمنية للتّواصل اللّفظي بصورة أكثر وضوحاً وأن يُبيّنوا كيفية استعمالها في الفهم والاستيعاب. إن العمليات الذهنية المُتضمنة في ذلك لم تُوصف بأي شيء من التفصيل، لكن الجميع مُتفقون على أنها عمليات استدلالية. وكما ذكرنا آنفاً، فإن العمليات الاستدلالية تختلف كلياً عن عمليات فك الشفرة. هل هذا يعني أن علماء الفعاليات الذين يتمسّكون بأنموذج الشفرة، ومع ذلك يصفون عملية الاستيعاب بمعايير استدلالية، قد وقعوا في التناقض؟ الجواب: ليس بالضرورة: فالعملية الاستدلالية يمكن أن تستعمل بوصفها جزءاً من عملية فك الشفرة.

دعونا نستعمل مثلاً مصطلحاً لنُبيّن كيف يمكن للاستدلال أن يؤدي دوراً إضافياً بوصفه فك شفرة. لنتصور زميلاً يعلم أن (19) صادقة (في حين لا يعلم ذلك أحد من الموجودين حولهما)، وأنهما يريدان أن يخبر أحدهما الآخر إن كانت (20) صادقة، ولا يريدان أحداً من الموجودين أن يستفيد من هذه المعلومات:

19. إنَّ (بوب) في (ميامي).

20. المتّكلم سيغادر الحفلة.

إن بإمكانهما استعمال قاعدة الاستدلال (21) كقاعدة لفك الشفرة، وأن يُعامل القولتين (22) و(23) بوصفهما إشارتين، ومن ثم أن يُوصل الرسائلتين (24) و(25) على التوالي، وذلك باستعمال تلك الإشارتين:

(7) انظر (غرايس 1975، 1978). ولاستعراض الأدبيات الفعلية الغرائيّة انظر (الفنson 1983 فصل 3) ومحاولات توضيح البرنامج الغرائي بتفصيل أكبر تشمل (باخ وهاريش 1979) و(ليتش 1983). وفي فرنسا قام (ديكرو Ducrot 1972، 1980، a1980، b1980)، وفي عدد من المؤلفات الأخرى بوضع وتطوير برنامج مشابه لبرنامج (غرايس) من بعض الوجوه.

21. المُقدّمان " إذا (ق)، إذن (ك).

(ق)

النتيجة: (ك)

22. إذا كان (بوب) في (ميامي)، فاني سأغادر الحفلة.

23. إذا كان (بوب) في (ميامي)، فاني لن أغادر الحفلة.

24. المُتكلّم سيغادر الحفلة.

25. المُتكلّم لن يغادر الحفلة.

في هذا المثال لدينا عملية استدلال تعمل في الوقت نفسه بوصفها عملية فَك شفرة. غير أنه لكي يكون ذلك ممكناً يجب تحقق عدة شروط: أولاً يجب أن يشتراك المُتكلّم والمُستمع في معرفة المقدمة (19) غير المعلنة؛ ثانياً يجب أن يشتراكا في قاعدة الاستدلال (21)؛ ثالثاً يجب أن يستعملما تلك المقدمة وتلك القاعدة حسراً ومن دون استعمال أيّة قاعدة أخرى غير معلنة أو قاعدة استدلال متاحة لهما. وبخلاف ذلك لن تُفك شفرة الإشارة بصورة صحيحة.

هل يتحقق المتكلمون والمُستمعون في التواصل اللغوي الاعتيادي بشكل [15] عام مثل هذه الموازاة في المقدّمات وقواعد الاستدلال؟ إذا كان الجواب بالنفي، عندئذ لا يمكن للعمليات الاستدلالية المُتضمنة في الفهم اللغوي أن تكون مؤهلة لأن تُصبح عمليات فَك شفرة. ولكي نُدافع عن أنموذج الشفرة للتواصل اللغوي، يتوجّب علينا أن نُبيّن كيف يمكن أن يمتلك كُلُّ من المُتكلّم والمُستمع ليس لغة مشتركة فحسب، وإنما كذلك مجموعات مشتركة من المقدّمات التي يُطبقان عليها قواعد الاستدلال نفسها وبطريق مُتوازية.

إن ذلك البيان في حالة اللُّغة مسألة واضحة ومُستقيمة تماماً. فالأدلة تُبيّن أن المتكلمين ذوي التاريخ اللغوي المُختلف كلياً قد يُكتسبون في النهاية قواعد نحوية مُتشابهة جداً. إن أيّ عدد من الأمثلة المُختلفة يُقْيِ بالغَرَض لتوضيح وجه من وجوه تركيب أو بنية لغوية - الجمل الوصلية، مثلاً - بحيث لا يُهم كثيراً أيّة

قَوْلَاتٍ مِّن الْلُّغَةِ يَسْمَعُ الطَّفْلُ فَعَلًا. وَمِن الْوَاضِعِ أَيْضًا أَنَّهُ بَعْدَ نُقْطَةٍ مُّعِيَّنةٍ سَتَّمِنَ السِّيَرَةَ عَلَى الْبِنَى الْلُّغُوِيَّةِ بِصُورَةٍ جَوَاهِيرِيَّةٍ بِحِيثُ عِنْدَمَا يُصادِفُ الْمُتَكَلِّمُ الْبَالِغُ قَوْلَاتٍ جَدِيدَةٍ، فَإِنَّ الْقَوَاعِدَ النُّحُوِيَّةِ الَّتِي اكْتَسِبَهَا لَنْ تَغْيِيرَ عَلَى الإِطْلَاقِ. وَهَكُذَا، فَإِنَّ شَرْطَ وُجُودِ لِغَةٍ مُشَتَّرَكَةٍ لَا يُولِدُ أَيَّةً مُشَكَّلَةً بِالنِّسْبَةِ لِأَنَّمُوذِجَ الشَّفَرَةِ.

وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ مَسَأَلَةَ قَوَاعِدَ الْاسْتِدَالَالِ لم تُعالِجْ فِي أَدْبِيَاتِ الْفَعَلِيَّاتِ، فَإِنَّ مِنَ الْمُحْتمَلِ أَنْ يَكُونَ تَطْوُرُ الْقَدْرَاتِ الْاسْتِدَالَالِيَّةِ مُشَابِهًًا مِنْ عِدَّةِ وِجُوهٍ، مُهمَّةٌ تَطْوُرُ الْقَدْرَاتِ الْلُّغُوِيَّةِ، أَيْ إِنَّ أَيِّ تَطْبِيقٍ لِقَاعِدَةِ اسْتِدَالَالِ سَيُولَدُ أَسَاسًاً أَوْ سَبِيلًا لِتَبَيِّنِهَا. وَهَكُذَا فَإِنَّ التَّجَارِبَ الْمُخْتَلِفَةَ مِعَ الْعَمَلِيَّاتِ الْاسْتِدَالَالِيَّةِ قَدْ تَلْتَقِيَ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ ذَلِكَ فِي النَّظَامِ الْمَنْطَقِيِّ نَفْسَهُ. وَالْمُشَكَّلَةُ الْأَصْعَبُ مِنْ هَذِهِ هِيَ أَنَّ الْأَنْظَمَةِ الْمَنْطَقِيَّةِ كَمَا يَصِفُهَا الْمَنَاطِقَةُ تُسْمِحُ بِاستِنْتَاجِ عَدْدٍ لِامْتِنَاءٍ مِنَ النَّتَائِجِ مِنَ الْمُقْدِمَاتِ نَفْسَهَا. فَكِيفَ يَكُونُ إِذْنُ الْمُسْتَمِعِ أَنْ يَسْتَدِلَّ تَحْدِيدًا عَلَى تَلْكَ النَّتَائِجِ الَّتِي قَصَدَهَا الْمُتَكَلِّمُ؟ سَتَقْدِمُ بِحَلٍّ لِهَذِهِ الْمَسَأَلَةِ فِي الْفَصُولِ الْقَادِمَةِ وَمَعَ ذَلِكَ، فَكَمَا سَنُبَيِّنُ فِي الْقَسْمِ الْآتَيِّ إِنَّ الْأَدَعَاءِ الْقَائِلِ إِنَّ الْمُتَكَلِّمَ وَالْمُسْتَمِعَ يُسْتَطِيعَانَ أَنْ يُحدِّدا نَفْسِيهِمَا بِمَجْمُوعَةِ الْمُقْدِمَاتِ الْمُشَتَّرَكَةِ بَيْنَهُمَا، وَإِنَّهُمَا يَفْعَلُانَ ذَلِكَ حَقًا، هُوَ اَدَعَاءٌ يَصْعَبُ الالتزامُ بِهِ وَالدِّفاعُ عَنِهِ.

3 - فرضية المعرفة المتبادلة:

إن مجموعـة المـقدـمات المـنـطقـية المـعـتـعملـة في تـفسـير قـوـلـة ما (بغـضـ النـظرـ) عن المـقدـمة التي تـفـيدـ أنـ القـوـلـةـ التي هي مـوضـوعـ الحديثـ قدـ تمـ النـطقـ بهاـ) تـشـكـلـ ما يـعـرـفـ عـادـةـ بـأنـهـ السـيـاقـ contextـ. فالـسـيـاقـ هوـ مـرـكـبـ نـفـسيـ psychological constructـ، وهوـ شـعـبةـ منـ اـفـتـراـضـاتـ الـمـعـتـمـعـ بـشـأنـ الـعـالـمـ. وبـالـطـبعـ، فإنـ هـذـهـ اـفـتـراـضـاتـ بـالـذـاـتـ هيـ تـؤـثـرـ فيـ تـفـسـيرـنـاـ لـلـقـوـلـةـ، وـلـيـسـ حـالـةـ الـعـالـمـ الـحـقـيقـيـةـ. والـسـيـاقـ بـهـذـاـ معـنـىـ لاـ يـقـنـصـ عـلـىـ الـمـعـلـومـاتـ الـخـاصـةـ بـالـبـيـئـةـ الـمـادـيـةـ الـمـبـاـشـرـةـ أوـ الـقـوـلـاتـ الـتـيـ سـبـقـتـ توـاـ:ـ فـالـتـوقـعـاتـ بـشـأنـ الـمـسـتـقـبـلـ [16]ـ وـالـفـرـضـيـاتـ الـعـلـمـيـةـ أوـ الـمـعـقـدـاتـ الـدـينـيـةـ وـالـحـكـاـيـاتـ الـمـخـزـونـةـ فيـ الـذـاـكـرـةـ وـالـافـتـراـضـاتـ الـثـقـافـيـةـ الـعـامـةـ، وـالـمـعـقـدـاتـ بـشـأنـ حـالـةـ الـمـتـكـلـمـ الـعـقـلـيـةـ، كـلـهـاـ يـمـكـنـ أنـ تـؤـدـيـ دورـاـ فـيـ التـفـسـيرـ.

وفي الوقت الذي يكون فيه من الواضح أن أعضاء المجتمع اللغوي الواحد يتقاربون في لُغة واحدة، ومن المقبول أنهم يتقاربون في القدرات الاستدلالية نفسها، فإن الشيء نفسه لا يصدق على افتراضاتهم بشأن العالم. صحيح أن كل البشر مُحدّدون بقدراتهم الإدراكية الخاصة بالنوع البشري حين يُكُونُون تمثيلهم للعالم، وأن كل أعضاء المجموعة الثقافية الواحدة يشترون في عدد من التجارب والتعاليم والأراء. لكن مع ذلك فوراء هذا الإطار المشتركة يميل الأفراد إلى أن يكونوا مُتميّزين بعضهم من بعضهم الآخر بدرجة عالية. فالاختلافات في تاريخ حياة الشخص تؤدي بالضرورة إلى اختلافات في المعلومات المحفوظة في الذاكرة. فضلاً عن ذلك، فإنه قد تمّ ولمرات عديدة إثبات أن الشخصين اللذين يشهدان الحادثة نفسها - حتى لو كانت حادثة بارزة وقابلة للحفظ في الذاكرة بدرجة عالية مثل حوادث السيارات - قد يُكُونان تمثيلين مُتباينين لها بشكل مُثير، بحيث لا يختلفان في تمثيلهما لها فحسب، بل حتى في مدى تذكرهما للحقائق المادية الأساسية⁽⁸⁾. ففي حين أن النحو يُحيد الاختلافات بين التجارب المختلفة، فإن الإدراك والذاكرة تُضفي اختلافات حتى على التجارب المشتركة.

إن قواعد النحو والقدرات الاستدلالية ثبتت وترسخ بعد فترة التعلم، وتبقى ثابتة لا تتغيّر من قولة إلى أخرى، أو من استدلال إلى آخر. وعلى العكس من ذلك، فإن كل تجربة جديدة تُضيف إلى مدى السياقات الممكنة. إنها تفعل ذلك بشكل حاسم في تفسير القَوْلَات ما دام السياق المستعمل في تفسير قولة مُعيّنة يحتوي معلومات مُشتقّة من القَوْلَات التي سبقت تواً. فكل قولة جديدة على الرّغم من استنادها على النحو والقدرات الاستدلالية نفسها والمُستعملة في القَوْلَات السابقة، فإنها تتطلّب سياقاً مُختلفاً بعض الشيء. وإن من المسائل المركزية التي على النظرية الفعلياتية مواجهتها هو أن تُبيّن كيف يجد المستمع، بالنسبة لأية قولة مُعيّنة، سياقاً يُمكّنه من فهمها بصورة وافية.

(8) انظر (لوفتس 1979) Loftus و (نايسير 1982) Neisser .

إن المُتكلّم الذي يقصد من قولٍ ما أن تفسّر بطريقة معيّنة، يجب كذلك أن يتوقّع أن يكون المستمع قادرًا على أن يأتي بسياق يسمح باستحضار ذلك التفسير. فعدم التوافق بين السّياق الذي يتصوّره المُتكلّم والسياق الذي يستعمله المستمع فعلاً، قد يؤدّي إلى سوء الفهم. افرض على سبيل المثال، أن المُتكلّم في (7) يريد أن يبقى مُستيقظاً، ولذلك يريد قبول القهوة التي يقدّمها مضيفه، في حين أن المضيف يفترض أن المُتكلّم لا يريد أن يبقى مُستيقظاً، ومن ثم هو يفسّر (7) على أنها رفض:

7. إن القهوة ستُقيني مُستيقظاً.

من الواضح أن هذا الفرق بين السّياقين المُتّصرّ وال حقيقي سيؤدي إلى سوء الفهم. وبالطبع فإن أمثال سوء الفهم هذا تحصل فعلاً. وهي لا تُعزى إلى تأثير الضجيج في القناة السمعية. إن السؤال هو فيما إذا كان حصولها يعود إلى [17] سوء استعمال آليات التواصل اللفظي في بعض الأحيان، أو لأن تلك الآليات هي في أحسن الأحوال تجعل التواصل محتملاً، لكنّها لا تضمن حصوله. نحن سنتابع هذا الاختيار الثاني. أما أغلبية علماء الفعليات فيفضلون الأول: فهم يحاولون وصف آلية مضمونة النتائج تؤمن التواصل الناجح حين تطبق بشكل صحيح وحين لا يُعطّلها الضجيج.

إن الطريقة الوحيدة لضمان عدم حصول سوء فهم كالذي تقدّم وصفه، هي في ضمان التطابق الدائم للسياق المستعمل فعلاً من قبل المستمع مع السياق الذي تصوّره المُتكلّم. فكيف يمكن تأمّن ذلك؟ بما أن أي شخصين لا بدّ من أن يشتراكاً ببعض افتراضات بخصوص العالم، لذلك يتوجّب عليهما أن لا يستعملَا سوى تلك الافتراضات المشتركة. غير أن هذا لا يمكن أن يكون العجواب الشافي مادام سينثيّر سؤالاً آخر في الحال: كيف يتسلّى للمُتكلّم والمُستمع أن يميّزا الافتراضات التي يشاركان فيها من تلك التي لا يشاركان فيها؟ لتحقيق هذا الغرض يتوجّب عليهما أن يقوما بافتراضات من المرتبة الثانية second - order بشأن أيٍّ من افتراضات المرتبة الأولى هي مشتركة بينهما؛ لكن عندئذٍ يَحسُّن

بهمما أن يتأكد من كونهما يشتركان في هذه الافتراضات من المرتبة الثانية، وهذا بدوره سيتطلب افتراضات من المرتبة الثالثة. بعض علماء الفعاليات يتوقفون هنا (مثلاً، باخ Bach وهارنيش Harnish 1979) ولا يُعلّقون أهمية عملية على ما لاحظه بعضهم الآخر (شيفر Schiffer 1972، كلارك ومارشال Marshall 1981 Clark) من أنه من حيث المبدأ ستظهر المشكلة نفسها بالنسبة لافتراضات المرتبة الثالثة، فستتطلب افتراضات من المرتبة الرابعة، وهلّم جرّاً إلى ما لا نهاية.

لتتأمل مثلاً يتعلق بالموضوع من أدبيات موضوع تحديد الإحالة:

”في صباح يوم الأربعاء يقرأ (بوب) و(آن) الطبعة الأولى من الجريدة، ويناقشان ما تقوله الجريدة من أن فيلم (يوم في مضمار السباق) يُعرض في تلك الليلة في سينما (روكسي). وحين تَرُد الطبعة الحديثة، يقرأ (بوب) قسم السينما، فيلاحظ أنه قد تم تصحيح اسم الفيلم فصار بعنوان (نصب واحتياط)، فيرسم دائرة حول العنوان بقلمه الأحمر. وفيما بعد تأخذ (آن) الطبعة الحديثة فتلاحظ تصحيح عنوان الفيلم، وتتعرّف على الدائرة التي رسمها (بوب) حوله. وهي تدرك كذلك أن (بوب) لا يمكن أن يعلم بأنها قد أطلعت على الطبعة الحديثة. وفيما بعد من ذلك اليوم تلتقي (آن) بـ (بوب) فتسأله ”هل شاهدت الفيلم الذي يُعرض هذه الليلة في سينما (روكسي)؟“.“ (كلارك ومارشال 1981: 13).

السؤال الآن هو: أي فيلم يجب أن يحسب (بوب) أن (آن) تُشير إليه في سؤالها؟ فكما يُبيّن (كلارك) و(مارشال)، على الرَّغم من أن كُلَّاً من (آن) و(بوب) يعلم أن الفيلم الذي يُعرض في سينما (روكسي) هو (نصب واحتياط)، وأن (آن) تعلم أن (بوب) يعلم تلك الحقيقة، فإن هذه الدرجة من المعرفة المشتركة ليست كافية لضمان نجاح التواصل. فـ (بوب) قد يستنتج بأنه على الرَّغم من كونه يعلم أن الفيلم الذي يُعرض حقاً هو (نصب واحتياط)، فإن (آن) مع ذلك قد لا تزال تعتقد أنه (يوم في مضمار السباق)، وأنها قد تُشير إلى ذلك، أو أنه قد يُقرّر أنها ربما تكون قد شاهدت التصحيح والدائرة حوله، وأدركت أنه يعلم أن الفيلم هو (نصب واحتياط)، وأنها قد تُشير إلى ذلك. أو ربما هو قد [18]

يعتقد أنها وإن كانت رُبما قد شاهدت التصحيح، فإنها ستدرك أنه لا يمكن لـ (بوب) أن يعلم بأنها قد شاهدت ذلك، لذلك فهو في الحقيقة سيُشير إلى (يوم في مضمار السباق). أو رُبما أنها قد شاهدت التصحيح وتتوقع من (بوب) أن يُدرك أنها قد شاهدت التصحيح، لكنها ليست مُتأكدة من أنه سيُدرك أنها ستدرك أنه سيُدرك أنها قد شاهدته؛ وهكذا إلى ما لا نهاية.

وهكذا يخلص (كلارك) و(مارشال) إلى أن الطريقة الوحيدة لضمان التواصُل الناجح بالنسبة لـ (آن)، هي ليس أن تعلم أيَّ فيلم في الحقيقة هو الذي يتم عرضه في سينما (روكسي) فحسب، وإنما أن تعلم أيضًا أن (بوب) يعلم أيَّ فيلم، وأن (بوب) يعلم أنها تعلم أيَّ فيلم، وأنه يعلم أنها تعلم أنه يعلم أيَّ فيلم، وهَلْم جَرًّا بصورة لامتناهية. وبالطريقة نفسها، فإن على (بوب) ليس أن يعلم أيَّ فيلم في الحقيقة يتم عرضه في سينما (روكسي) فحسب، وإنما عليه أن يعلم أيضًا أن (آن) تعلم أيَّ فيلم، وأنها تعلم أنه يعلم أيَّ فيلم، وأنها تعلم أنه يعلم أنها تعلم أيَّ فيلم، وهَلْم جَرًّا بصورة لامتناهية. إن المعرفة من هذا النوع الارتادي بصورة لامتناهية شَخصها للمرة الأولى (لويس 1969) تحت عنوان المعرفة المُشتركة common knowledge، و(شيفر 1972) تحت عنوان المعرفة المُتبادلة⁽⁹⁾ mutual knowledge. والمحجة تتلخص في أنه إذا كان على المستمعتأكد من التوصل إلى التفسير الصحيح، أي الذي قصده المُتكلّم، فحينئذ يتوجّب على كل معلومة سياقية مُستعملة في تفسير القولة أن تكون غير معروفة أو معلومة من المُتكلّم والمُستمع فحسب، وإنما معروفة أو معلومة تبادلًا أيضًا.

إن المعرفة المُتبادلة هي أمر ضروري ضمن إطار أُنموذج الشفرة. فإذا كانت الطريقة الوحيدة لتوصيل رسالة هي بتشفيتها وفك شفترتها، وكان للاستدلال دور في التواصُل اللغطي، فعندئذ يتوجّب أن يكون السياق الذي تُفهم فيه القولة

(9) إن مناقشتنا في هذا القسم تتطبق بصورة أكثر مباشرةً على نسخة (شيفر) schiffer منها على نسخة (لويس) Lewis. انظر الهاشم (29) أدناه.

مُقتضياً بشكل تام على المعلومات المُتبادلة. وبخلاف ذلك، لا يمكن للاستدلال أن يعمل بوصفه وجهاً فعالاً من أوجه فَلَّ الشفرة. ولكن كمالاحظ كل الذين تعرضوا للموضوع، أن من الصَّعب أن نرى كيفية إدخال شرط المعرفة المُتبادلة كجزء من وصفٍ كافٍ سيكولوجيًّا لإصدار القَوْلات وفهمها. وهكذا، فإن من يتبنّى هذه الفرضية سيضطر لا محالة إلى التَّيَّنة القائلة إن البشر حين يُحاولون التواصل فيما بينهم، فإنهم يهدفون إلى شيء يستحيل عليهم في الحقيقة إنجازه.

إذا كانت المعرفة المُتبادلة ضرورية للتواصل، فإن السؤال الذي سيبرز للتو هو كيف يمكن إثبات وجودها؟ كيف، على وجه الدقة، يمكن للمُتكلّم والمُستمع تمييز المعرفة التي يشتراكان فيها فحسب من المعرفة المُتبادلَة بينهما بشكل حقيقي؟ ولتثبت هذا التمييز يتوجّب عليهما، من حيث المبدأ، أن يُنجزا سلسلة لامتناهية من عمليات التَّحقّق، وهي ما لا يمكن إنجازه ضمن المدة الزمنية التي يستغرقها إصدار القَوْلة وفهمها، كما هو واضح. ولذلك فحتى لو حاولا أن يُحدّدا نفسيهما بما هو معلوم أو معروف تبادلياً، لا يوجد هناك ما يضمن نجاحهما.

لقد تقبّل العديد من المستغلين بالفعاليات هذه التَّيَّنة، وحاولوا أن يتبنّوا أن المعرفة المُتبادلَة ليست حقيقة واقعة، وإنما "هدف مثالٍ يُحاول الناس جاهدين تحقيقه لأنهم ... يُريدون أن يتبنّوا سُوء الفهم متى أمكن ذلك" (كلارك ومارشال [19] 1981: 27). والآن على الرَّغم من أن الناس حقاً يُبذلون في بعض الأحيان جهوداً كبيرة لتفادي سُوء الفهم، إلا أن مثل هذه الجُهود هي الاستثناءات وليس القاعدة. ففي الدعاوى القضائية مثلاً، هناك فعلاً مُحاولة جادة لتثبت معرفة مُتبادلَة بين جميع الأطراف المَعْنِية: حيث يتم تعميم وإعلان كل القوانين والسابقات، ويتم تسجيل كل الدلائل والبيانات القانونية، ولا يمكن النظر إلا في الأدلة القانونية، بحيث هناك حقاً مجال مُحدد من المعرفة المُتبادلَة التي يحق لكل الأطراف استدعاؤها، والتي يجب عليهم أن يبقوا ضمن حدودها. ولكن لا يوجد أي دليل على مثل هذا الاهتمام في المحادثة الاعتيادية مهما كان طابعها الجاد أو الرسمي. وفيها تحصل جميع أنواع المُجازفات وتُقام جميع أنواع الافتراضات والتَّخمينات. ولا يوجد أي مؤشر يدل على بذل جهود كبيرة من أجل المعرفة المُتبادلَة.

لقد تم بذل جهود هائلة في محاولة لتطوير شيء مقارب لشرط المعرفة المُتبادلية قابل للدفاع عنه تجريبياً. فقال البعض إن المُتكلّم والمُستمع في بعض الظروف المُعينة، سيكون لديهما ما يُسوغ الافتراض بأن لديهما معرفة مُتبادلية حتى وإن لم يكن من المُمكن إثباتها بشكل حاسم. فعلى سبيل المثال، إذا شاهد شخصان أحدهما الآخر وهم ينظران إلى الشيء نفسه، فإن لديهما أساساً لافتراض معرفة مُتبادلية بوجود ذلك الشيء. وإذا تم الإدلاء لفظياً ببعض المعلومات في أثناء وجودهما المُشترك، فإن هناك ما يُبرر افتراضهما لمعرفة مُتبادلية بتلك المعلومات. وإذا كانت حقيقة ما معروفة لجميع أفراد مجتمع ما، فإن الشخصين اللذين يعرف أحدهما الآخر بوصفه عضواً في ذلك المجتمع، سيكون لديهما أساساً لافتراض معرفة مُتبادلية بتلك الحقيقة. لكن مع ذلك لا يمكن في أيٍ من هذه الحالات أن يكون لدينا أيٍ يقين بوجود معرفة مُتبادلية. فالناس قد يتّظرون إلى الشيء نفسه، ولكنهم مع ذلك يُشخصونه بشكل مُتغير، وهم قد يفرضون تفسيرات مُختلفة على معلومات تقدّم لهم بصورة جماعية، وهم قد لا ينجحون في تمييز الحقائق. وفي كل هذه الحالات، سيكون الفرد مُخطئاً إذا افترض وجود المعرفة المُتبادلية.

وهنا تُوجَد مُفارقة. فيما أن افتراض وجود المعرفة المُتبادلية مُعرض دائماً لأن يكون غير صائب، فإن فرضية المعرفة المُتبادلية لا يمكن أن تُنجز الضمانات التي وُضعت هي لتُزوّدنا بها. فإذا كان هناك احتمال أن (بوب) مُخطئ في الافتراض بأن عنده وعند (آن) معرفة مُتبادلية تكون الفيلم الذي يعرض في سينما (روكسي) هو (نصب واحتياط)، فإنه لا يمكن أن يكون مُتأكداً من معرفته الصحيحة بالفيلم الذي تُشير إليه (آن). إن محاولة (بوب) المُثابرة، لكن غير الحاسمة، للتأكد من وجود المعرفة المُتبادلية لا تحميه، في الحقيقة، من خطر سوء الفهم. ما الداعي إذن لتجَّشّم كل هذا العناء؟

وتُوجَد أيضاً مُفارقة أخرى في الفكره القائلة إن المُتكلّم والمُستمع قد يفترضان بشكل معقول، لكن بدرجة أقلّ من اليقين، بأن لديهما معرفة مُتبادلية بعض الحقيقة. لكن بموجب تعريف المعرفة المُتبادلية نفسها، فإن الناس الذين

يشتركون في المعرفة المُتبادلـة يـعرفون أنـهم يـفعلـون ذلكـ. فإذا لمـ تـكـن تـعـرـفـ أنـكـ تـمـلـكـ مـعـرـفـةـ مـُـتـبـالـدـةـ (ـبـحـقـيقـةـ ماـ مـعـ شـخـصـ ماـ)، فـحـيـنـئـذـ أـنـتـ لـاـ تـمـلـكـ تـلـكـ المـعـرـفـةـ. إنـ المـعـرـفـةـ المـُـتـبـالـدـةـ يـجـبـ أـنـ تـكـوـنـ أـكـيـدـةـ، إـلـاـ فـهـيـ لـنـ تـوـجـدـ؛ وـبـماـ [20]ـ أـنـهـ لـاـ يـمـكـنـ أـنـ تـكـوـنـ أـكـيـدـةـ عـلـىـ الإـطـلـاقـ، فـهـيـ لـاـ يـمـكـنـ أـنـ تـوـجـدـ عـلـىـ الإـطـلـاقـ.

إنـ الـمـلـاـذـ الـواـضـعـ لـمـنـظـرـيـ الشـفـرـةـ، سـيـكـونـ فـيـ اـسـتـبـالـ شـرـطـ المـعـرـفـةـ المـُـتـبـالـدـةـ بـشـرـطـ الـافـتـراـضـاتـ الـاحـتمـالـيـةـ المـُـتـبـالـدـةـ. لـكـنـ هـذـاـ المـُـقـتـرحـ الـأـكـثـرـ وـاقـعـيـةـ سـيـئـرـ مـشـكـلـةـ واـضـحةـ، فـبـصـورـةـ عـامـةـ، كـلـمـاـ اـرـفـعـتـ مـرـتـبـةـ الـافـتـراـضـاتـ الـمـُـتـضـمـنـةـ فـيـ مـثـلـ هـذـاـ الـمـخـطـطـ، قـلـ اـحـتمـالـ صـدـقـهـاـ. إنـ (ـبـوبـ)ـ قدـ يـكـونـ مـُـتـأـكـداـ مـنـ أـنـ (ـنـصـبـ وـاحـتـيـالـ)ـ هـوـ الـفـيلـمـ الـذـيـ يـعـرـضـ هـذـهـ الـلـيـلـةـ؛ وـفـيـ غـيـابـ الدـلـلـ القـويـ يـنـبـغـيـ لـهـ أـنـ يـكـونـ أـقـلـ يـقـيـنـاـ مـنـ أـنـ (ـآنـ)ـ تـفـتـرـضـ أـنـهـ يـعـلـمـ ذـلـكـ، بلـ وـأـقـلـ يـقـيـنـاـ مـرـةـ أـخـرـىـ وـبـدرـجـةـ أـكـبـرـ مـنـ أـنـهـ تـفـتـرـضـ أـنـهـ يـفـتـرـضـ أـنـهـ يـعـلـمـ ذـلـكـ، وـهـلـلـمـ جـرـاـ. وـهـكـذاـ، فـإـنـ اـفـتـراـضـ الـتـبـالـدـيةـ Mutualityـ نـفـسـهـ الـذـيـ هوـ أـعـلـىـ الـافـتـراـضـاتـ مـرـتـبـةـ، سـيـكـونـ الـأـضـعـفـ اـحـتمـالـاـ. كـيـفـ إـذـنـ، يـمـكـنـ لـتـحـدـيدـ السـيـاقـ بـالـافـتـراـضـاتـ الـمـُـتـبـالـدـةـ أـنـ يـضـمـنـ التـطـابـقـ أوـ شـبـهـ التـطـابـقـ فـيـ الـمـقـدـمـاتـ الـذـيـ يـتـطـلـبـ أـنـمـوذـجـ الشـفـرـةـ؟ـ

وـمـنـ الـمـشاـكـلـ الـأـخـرـىـ فـيـ فـرـضـيـةـ الـمـعـرـفـةـ الـمـُـتـبـالـدـةـ أـنـهـ حـتـىـ وـإـنـ كـانـتـ تـحـدـدـ طـائـفةـ مـنـ السـيـاقـاتـ الـاحـتمـالـيـةـ الـكـامـنـةـ لـغـرضـ اـسـتـعـمـالـهـ فـيـ تـفـسـيرـ الـقـوـلـةـ، فـإـنـهـ لـاـ تـقـولـ شـيـئـاـ بـشـأنـ كـيـفـيـةـ اـنـتـقـاءـ سـيـاقـ حـقـيـقـيـ، وـلـاـ بـشـأنـ دـوـرـ السـيـاقـ فـيـ الـفـهـمـ وـالـاسـتـيعـابـ. لـنـأـخـذـ مـثـلاـ الـقـوـلـةـ الـآـتـيـةـ:

26. الـبـابـ مـفـتوـحـ.

فـقـدـ تـكـوـنـ لـدـىـ الـمـتـكـلـمـ وـالـمـسـتـمـعـ مـعـرـفـةـ مـُـشـتـرـكـةـ عـنـ مـئـاتـ الـأـبـوـابـ الـمـخـلـفـةـ. إـنـ شـرـطـ الـمـعـرـفـةـ الـمـُـتـبـالـدـةـ لـاـ يـفـسـرـ لـنـاـ كـيـفـ يـتـمـ اـخـتـيـارـ الـمـحـالـ عـلـيـهـ الـحـقـيـقـيـ.

يـخـصـصـ (ـبـاخـ)ـ وـ(ـهـارـنـشـ)ـ (ـ1979ـ:ـ 93ـ)ـ بـعـضـ الـوقـتـ لـتـسـوـيـغـ نـسـخـهـمـاـ مـنـ فـرـضـيـةـ الـمـعـرـفـةـ الـمـُـتـبـالـدـةـ، لـكـنـهـمـاـ يـضـيفـانـ بـأـنـ نـظـريـهـمـاـ الـفـعـلـيـاتـيـةـ لـاـ تـتـحدـدـ إـلـاـ

قليلًا عن "الاستراتيجية المُحدّدة التي يستعملها المستمع لتشخيص قصد تواصلي معين. وهي لا تعطي أية دلالة عن كيفية تفعيل بعض المعتقدات المُتبادلة أو انتقائتها بوصفها وثيقة الصلة، وأقلَّ من ذلك بكثير، عن كيفية تحقيق التشخيص الصحيح". لكن في هذه الحالة سيكون تبني فرضيّة المعرفة المُتبادلة مجرّد صفير في الظلام لا أكثر. فإلى أن نعرف شيئاً بخصوص كيفية انتقاء السّيّاقات واستعمالها في تفسير القوّلة بصورة فعلية، لن يكون هناك أيّ مسوّغ للاعتقاد بوجوب تحديدها حصرًا بالمعرفة المُتبادلة، باشتثناء كون ذلك الاعتقاد يلزم من أنموذج الشّفرة.

ليس لدى المشغلين بالفعليات حجّة موجبة وحاسمة بأن الأشخاص الذين يشتّرون في التواصل اللفظي بوسعهم أن يميّزوا المعرفة المُتبادلة من غير المُتبادلة وأنهم يفعلون ذلك. إن حجّتهم الوحيدة هي حجّة سلبية: إذا لم توجد المعرفة المُتبادلة بالصورة التي يتطلّبها أنموذج الشّفرة للتواصل اللفظي، فإن أنموذج الشّفرة سيكون بالنتيجة غير صالح. وبما أنهم يرون أن أنموذج الشّفرة هو التفسير الوحيد الممكن للتواصل، تجدّهم يتمسّكون بفرضيّة المعرفة المُتبادلة.

بدلاً من تبني أنموذج الشّفرة، وبعد أن لاحظنا أنه يضطرّنا للالتزام بفرضيّة [21] المعرفة المُتبادلة، وثم الاضطرار للقلق بشأن كيفية توسيع هذه الفرضيّة تجريبياً، نحن نريد أن ندخل الموضوع من الجهة المعاكسة. فنحن نرى أن فرضيّة المعرفة المُتبادلة لا يمكن الدفاع عنها. ولذلك، فنحن نقرّ أن نظرية الشّفرة لا بدّ من أن تكون غير صائبة، وأن من الأفضل لنا أن نبحث عن بدائل ممكّنة⁽¹⁰⁾.

4 - مُقترب (غرايس) إلى "المعنى" والتواصل:

في عام 1957، نشر (بول غرايس) Paul Grice مقالة بعنوان "المعنى" ،

(10) للمزيد من مناقشة فرضيّة المعرفة المُتبادلة، انظر (جونسن - ليرد 1982a - Johnson - Laird 1982)، و (سيبرير ولوسون 1982). Laird, Sperber, & Wilson 1982).

كانت موضوعاً لعدد هائل من الخلافات والتفسيرات والتنقيحات⁽¹¹⁾. وفي هذه المقالة اقترح (غرايس) التحليل الآتي لماهية أن يعني شخص ما (م) شيئاً ما بقوله ما (ص) (حيث "القولة" تفهم على أنها تدلّ ليس على القوّلات اللّغوية فحسب، وإنما على أيّ شكل من أشكال السلوك التواصلي):

"إن قولنا: "[م] عنِّي شيئاً بـ (ص)" يُساوي بشكل إجمالي قولنا: "[م] قصد من القَوْلَة (ص) أن تولّد تأثيراً معيّناً في مُستمعٍ ما بواسطة التعرّف على ذلك القصد". (غرايس 1957/1971: 58).

إن إعادة الصياغة التي قام بها (سترلوسن) Strawson لهذا التحليل (سترلوسن 1964a/1971: 155؛ انظر كذلك ((شيفر) 1972: 11)) تفصل بين المقاصد الفرعية الثلاثة المتضمنة. فلكي يعني (م) شيئاً بـ (ص)، يتوجّب عليه أنْ يقصد:

27. (أ) مِنْ نُطْقٍ (م) بـ (ص) أن يُولّد استجابةً مُعَيَّنة (ر) في مُستمعٍ مُعَيَّنٍ (س).
 (ب) مِنْ (س) أنْ يتعّرف على قصد (م) الوارد في الفقرة (أ).
 (ج) مِنْ قَصْدٍ (م) الوارد في الفقرة (أ) أنْ يعمّل في الأقل كجزء من الداعي الذي يدعو (س) للاستجابة (ر).

وفي الإمكان تطوير هذا التحليل بطريقتين. فـ (غرايس) نفسه استعمله كنقطة انطلاق نحو نظرية في "المعنى"، محاولاً الانتقال من تحليل "معنى المُتكلّم" إلى اهتمامات دلالية تقليدية مثل تحليل "معنى الجملة" Speaker's meaning و "معنى الكلمة" Word meaning و Sentence meaning. ولأسباب لا بدّ من أن تغدو واضحة، نحن نشكّ في إمكانية تحقيق الكثير في هذا الاتجاه. إلا أن في

(11) انظر، Armstrong 1971; Bach and Harnish 1979; Bennett 1976, Blackburn 1984; Davidson 1984 a, Davies 1981, Grice 1957, 1968, 1969; Harman 1968; Lewis 1969; Loar 1976, 1981; Mc Dowell 1980; Patton and Stampe 1969; Recanati 1979, 1987; Schiffer 1972; Searle 1969, 1983; Strawson 1964, 1969, 1971; Wright 1975; Yu 1979; Ziff 1967.

الإمكان أيضًا أن نستعمل تحليل (غرايس) كنقطة انطلاق نحو أنموذج استدلالي للتواصل ، وهذه هي الطريقة التي نعتزم تفسيره بها. في بقية هذا القسم سنُبيّن كيف ينطبق هذا التحليل على وصف التواصل. وفي الأقسام الثلاثة القادمة، سنتنظر في بعض الاعتراضات وإعادات الصياغة التي تم افتراضها. وأخيراً في الأقسام الخمسة الأخيرة من هذا الفصل سنقوم ببناء وتطوير أنموذجنا الخاصّ بنا.

هناك مواقف قد يُؤدي فيها مجرّد التعرّف على قصد ما ، إلى تحقيق ذلك [22] القصد. لنفرض أن (ميري) تُريد أن تجعل (بيتر) مسروراً. فإذا أصبح (بيتر) واعياً قصدها أن تجعله مسروراً، فإن مجرّد ذلك الوعي سيكون كافياً لوحده أن يجعله مسروراً. وبالطريقة نفسها ، فإن الزملاء في السجن حين يتعرّفون على قصد السجّان أن يُخيفهم ، فإن ذلك وحده سيكفي لإخافتهم. إن هناك نمطاً من القصد يُستغلّ فيه هذا الاحتمال بصورة مُنتظمة بدلاً من أن يكون استثناء: فَقصْد الإخبار يتحقق عادةً بمجرّد التعرّف عليه.

افرض أن (ميري) تقصد أن تُخِبر (بيتر) بكون حنجرتها مُلتَهبة. إن كل ما عليها فعله هو أن تدعه يسمع صوتها المبحوح، وبذلك فهي تُزوّد بدليل واضح وحااسم على التهاب حنجرتها. في هذه الحالة يُمكن لقصد (ميري) أن يتحقق سواء كان (بيتر) مُدركاً له أم لا. ففي إمكانه أن يدرك أن حنجرتها مُلتَهبة من دون أن يُدرك أيضاً أنها تقصد أن تجعله يُدرك أن حنجرتها مُلتَهبة. والآن افترض أن (ميري) تقصد في الثاني من شهر حزيران أن تُخِبر (بيتر) (صدقأً أو كذباً) بأن حنجرتها كانت مُلتَهبة عشية الميلاد (24 ديسمبر) من العام السابق. هذه المرة لا يُحتمل أن تستطيع أن تقدم بيّنة أو دليلاً مباشراً على التهاب حنجرتها الماضي. ومع ذلك ، فإن ما تستطيع فعله هو أن تُزوّد بهيّنة أو دليل مباشر - ليس على التهاب حنجرتها الماضي ، وإنما على قصدها الحالي لأن تُخبره عن ذلك الالتهاب. كيف يتستّى لها فعل ذلك ، وما الفائدة المُتوخّحة منه؟ إحدى الطرائق المُمكّنة لفعل ذلك هي النطق بـ (28)، والفائدة المُتوخّحة منه هي تزويد (بيتر) بدليل غير مباشر - لكنه قوي - على التهاب حنجرتها في عشية الميلاد السابقة :

28. لقد كانت حنجرتي مُلتهبة في عشية الميلاد.

في مثالنا الأول يُعزى صوت (ميري) المبحوح إلى التهاب حنجرتها في أقوى الاحتمالات. لذلك فكونها تحدثت بصوت مبحوح هو دليل مباشر لافتراض بأن حنجرتها مُلتهبة. غير أن نطق (ميري) بالقولة (28) في يوم الثاني من حزيران لا يُعزى مباشرة إلى كون حنجرتها مُلتهبة في عشية الميلاد السابقة، لذلك فإن قولتها ليست دليلاً مباشراً لافتراض بكون حنجرتها مُلتهبة في عشية الميلاد السابقة. لكن مع ذلك، فإن قولتها تُعزى بصورة مُباشرة إلى مقاصدها الحالية. ويرغب أنها قد تكون لها مقاصد مُختلفة من نطقها بـ (28)، فإن الاحتمال الأقوى هو أنها قصدت إعلام (بيتر) أو إخباره بأن حنجرتها كانت مُلتهبة في عشية الميلاد السابقة. وهذا يجعل قولة (ميري) دليلاً مباشراً على قصدها الحالي أن تُعلم (بيتر) بالتهاب حنجرتها الماضي.

ولنفرض الآن أن (بيتر) يفترض أن (ميري) صادقة وأنها في أقوى الاحتمالات تعلم إنْ كانت حنجرتها مُلتهبة أم لا في عشية الميلاد السابقة. عندئذ فإن كون (ميري) تقصد إخباره بأن حنجرتها كانت مُلتهبة في ذلك التاريخ سيكون - بالنسبة لـ(بيتر) - الدليل القاطع على أنها كانت مُلتهبة. في هذه الأحوال الاعتيادية تماماً، يمكن لقصد (ميري) إخبار (بيتر) عن التهاب حنجرتها الماضي أن يتحقق بمجرد جعل (بيتر) يتعرف على ذلك القصد. وهذه ليست طريقة استثنائية لإنجاز قصد إخبار المستمع أو إبلاغه بشيء ما. لنفرض أن هذه هي الكيفية التي تقصد (ميري) أن تُنجز قصدها بِمُوجبه. عندئذ تتوافر في (ميري) [23] كافة الشروط الثلاثة الفرعية التي يتطلبها تعريف (غرايس - ستروسن) (27) كما هو موضح في (29):

29. (ميري) تقصد:

(أ) من قولتها (28) أنْ تولد في (بيتر) الاعتقاد بأن حنجرتها كانت مُلتهبة في عشية عيد الميلاد السابق.

(ب) من (بيتر) أنْ يَتَعَرَّفَ على قصدِها في (أ).

(ج) من تَعَرَّفَ (بيتر) على قصدِها في (أ) أنْ يَعْمَلُ في الأقل كُجُزءٍ من الداعي الذي يدعوه إلى ذلك الاعتقاد.

إن مقاصد* (ميري) في هذا المجال شبيهة تماماً - من حيث البنية - بالمقاصد التي نقصدُها جميعاً حين نتواصل سواء لغويّاً أم بصورة أخرى.

لقد بَيَّنا طرفيتين مُختلفتين للتوصيل المعلومات: إحداهما أن تُزوّد المُتلقّي بدليل مُباشر على المعلومات المُنوي توصيلها. وهذه لا ينبغي أن تُعد شكلًا من أشكال التواصل، ذلك لأن أي حالة من الحالات يُمكن أن تُزوّد المُتلقّي بدليل مُباشر على مُختلف الافتراضات من دون أن تُوصَّل Communicate تلك الافتراضات بأي معنى ذي بال. والطريقة الأخرى لإيصال المعلومات هي أن تُزوّد المُتلقّي بدليل مُباشر على قصده ل إيصالها. إن الطريقة الأولى يُمكن أن تُستعمل فقط للمعلومات التي يتوافر لها دليل مُباشر. أما الطريقة الثانية فيمكن أن تستعمل لأي معلومات على الإطلاق، ما دام في الإمكان توفير دليل مُباشر على مقاصد الشخص الذي يقوم بالتواصل. ومن الواضح أن هذه الطريقة الثانية هي شكل من أشكال التواصل. وسنُطلق عليه مؤقتاً اسم (التواصل الاستدلالي) - وفي القسم العاشر سنُسميه (التواصل الإظهاري - الاستدلالي) - فهو استدلالي لكون المستمع يستدل على مقاصد المُتكلّم من البيئة أو الدليل المُزوّد لهذا الغرض تحديداً.

إن وصف التواصل بمعايير المقاصد والاستدلالات يُعَدُّ بدبيهياً بمعنى من المعاني. فنحن جميعاً مُتكلّمون ومستمعون. فبوصفنا مُتكلّمين نحن نريد من مستمعينا أن يتعرّفوا على قصتنا أن نُخبرهم عن وضع معين. وبوصفنا مستمعين نحن نُحاول أن نتعرّف على ماهية ما يقصد المُتكلّم أن يُخبرنا به. إن المستمعين يهتمّون بمعنى الجملة المنطقية فقط بالقدر الذي تُزوّدتهم فيه بيئته أو دليل على ما

* من المصطلحات المُتداولة في تراثنا للدلالة على (intention) (القصد) (المقصود) (المُراد) و(البيئة)، وكلها مُصطلحات وافية بالغرض. [المترجم].

يعنيه المُتكلّم. إن التواصل ينجح ليس حين يتعرّف المستمعون على المعنى اللّغوي للقولّة، وإنما حين يستدّلون على "معنى" المُتكلّم منها. ويمكن إثبات ذلك من الملاحظة الآتية التي يسهل التتحقق منها وهي: حين يُدرك المستمعون أن المُتكلّم أساء استعمال الكلمة ما أو زلَّ لسانه بكلمة، فإنهم بصورة عامة يُسقطون المعنى المغلوط من حسابهم، لكن المعنى الذي يُسقطونه من حسابهم ليس بالضرورة غير مُستقيم شكلياً أو غير قابل للتفسير بفك الشفرة، وإنما هو "مغلوط" فقط لكونه يُزوّدنا بدليل مُصلل بخصوص مقاصد المُتكلّم.

ومن منظور سيكولوجي أيضاً، فإن وصف التواصل بمعايير المقاصد والاستدلالات يبدو معقولاً جداً. نسبة المقاصد إلى الآخرين هي ناحية مميزة للإدراك والتفاعل البشري. ومن الصفات المميزة للبشر بصورة ألموذجية أنهم [24] يُكونون تصوّرات بشأن السلوك البشري والحيواني، وليس بمعايير التواحي المادية فيه، وإنما بمعايير المقاصد المُتضمنة فيه. فعلى سبيل المثال، إن مفهوماً من مفاهيم اللّغة الاعتيادية مثل: (يأخذ، يعطي، يهاجم، يُدافع) ينطبق على أشكال مُتنوّعة من السلوك لا تنتظم تحت وصف مادي مُميّز، لكنها تشتّرك فقط في نوع القصد الذي يحكمها. إن التفاعل البشري يتحدد إلى درجة كبيرة بواسطة تصور السلوك بمعايير قصدية وليس مادية. إن الفكرة القائلة بأن التواصل البشري يستغل هذه القدرة عند البشر على نسبة المقاصد بعضهم إلى بعضهم الآخر، لا بد من أن تكون واضحة تماماً - بل وحتى مُغرية - بالنسبة للمُشتغلين في علم النفس الإدراكي وعلم النفس الاجتماعي.

وهكذا يبدو أننا جمِيعاً نعلم - وبضمننا السميّوطيقيون - بأن التواصل يتضمّن التعبير عن المقاصد والتعرّف عليها. لكن إلى أن جاء (غاردنر) كان الناس عموماً يتجاهلون⁽¹²⁾ أهمية هذه البديهيّة*. فقد استمرّت مُحاولات وصف التواصل وتفسيره على أساس شكل أو آخر من أشكال ألموذج الشفرة. وهكذا يُمكننا أن

(12) من الاستثناءات الجديرة بالذكر كتاب (غاردنر 1932) A.H.Gardiner.
* الاستثناء الأهم هو القاضي عبد الجبار المعتزلي في (المُعني، ج 15، ص 323) [المترجم].

نرى فكرة (غرايس) الأصلية كما عرضها في مقالته لعام 1957 على أنها محاولة لرد الاعتبار لمنظور بديهي للتواصل ولتوسيعه بمعايير نظرية مقبولة. ولكن توسيع هذه الفكرة في أعمال (غرايس) نفسه (ستروسن) و(سيرل) و(شيفر) وأخرين، قد أخذ في الغالب صورة الابتعاد عن البَداهة وعن المقبولية السيكولوجية والعودة نحو أُنمُوذج الشفرة. وهذا التطور المؤسف جاء نتيجة لاكتشاف مشاكل في صياغة (غرايس) الأصلية، بعضها زائف وبعضها الآخر حقيقي.

5 - هل ينبغي دمج أُنمُوذج الشفرة والأُنمُوذج الاستدلالي :

لقد أقينا إلى حد الآن نظرة على أُنمُوذجين للتواصل. حسب أُنمُوذج الشفرة، يُنجز التواصل بواسطة تشفير الرسائل وحل شفراتها. وحسب الأُنمُوذج الاستدلالي، فإن التواصل يُنجز عن طريق تزويد المُتّواصِلة⁽¹³⁾ للسّماع* بدليل على مقاصدها، واستدلال المُستمع على مقاصدها من ذلك الدليل. وهنا تبرز عدة تساؤلات. هل هذان أُنمُوذجان مُختلفان لشيء واحد؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل يتوجّب علينا أن نختار أحدهما، أو في الإمكان دمجهما بشكل من الأشكال؟ أو هل هما - كما ألمحنا سابقاً - أُنمُوذجان لشيئين مُختلفين تماماً؟ وإذا كانا كذلك، فما هي العلاقة بينهما؟

أغلبية المُنظّرين يرون أن التواصل ظاهرة مُوحّدة ويجب أن تُوصف بـأُنمُوذج واحد. إن أُنمُوذج الشفرة مُترسّخ بقوة في التراث العلمي الغربي. أما الأُنمُوذج الاستدلالي فهو يُخاطب البديهة أو الفطرة السليمة، وحين يُقترح مُفترَّج جديداً وجذاباً، فإن أغلبية الناس تُغريهم الرغبة في معاملته ليس بوصفه بدليلاً للمُقترب القديم، وإنما بوصفه توسيعاً أو امتداداً له. وهذا ما قد فعله أغلبية علماء

(13) لسهولة العرض، وما لم يُشر السّيّاق إلى خلاف ذلك، ستفترض أن المُتّواصِل مؤنث، والمُستمع commicator ذكر.

* اصطلاح المؤلّفان على استعمال تعبير (المُتّواصِلة) أو (المُتكلّمة) المؤنث للإشارة إلى المُتكلّم، وتعبير (المُستمع) المذكور للإشارة إلى المُستمع، وذلك لتحاشي الانحياز الجنسي باستعمال صيغة المُذكور للجميع. [المترجم].

الفعاليات بتحليل (غرايس) بصورة لا شعورية تقريباً، وفي الأقل فإن (جون سيرل) [25] يتجمّس العناوِل لتسوية رد الفعل هذا⁽¹⁴⁾. فهو يدّعى أن تحليل (غرايس) :

”يفشل في أن يُفسّر إلى أي مدى يمكن أن يكون المعنى مُرتبطاً بقواعد وأعراف. إنَّ هذا الوصف للمعنى لا يُبيّن العلاقة بين الشيء الذي يعنيه الشخص من خلال ما يقوله، وما يعنيه ما يقول الشخص في اللُّغة فعلاً“ . (سيرل 1969 ص 43).

إن (سيرل) يُريد أن يُحسّن تحليل (غرايس) عن طريق بيان العلاقة بين معنى المتكلّم والمعنى اللُّغوي. وخطوته الأولى هي أن يحدّد تطبيق هذا التحليل بمجال ”المعنى الحرفِي“ ، وهو يُعرّف ذلك بمعايير مقاصد المُتكلّمة وبضمن ذلك قصدها أن يتم التعرّف على قصدها، لكنه يُضيف ملحقاً : أنَّ المُتكلّمة يجب أنْ تقصد من المستمع أن يتعرّف على مقاصدها ”بمقتضى معرفته بقواعد الجملة المنطقية“ (سيرل 1969 ص 48). وبتعبير آخر، فإن على المُتكلّمة أن تقصد من المستمع أن يفهمها عن طريق فك شفرة قولتها.

إن هذا يُحيل تحليل (غرايس) إلى مجرّد تعديل بدائي على أنموذج الشفرة. فأنموذج الشفرة يُعاد طرحه بوصفه التفسير الأساسي لعملية التواصل، ولكن في حالة التواصل البشري تُعدُّ الرسالة التي يتم تشفيرها وفك تشفيرها من مقاصد المُتواصلة. وإذا كان لتعديل (سيرل) ما يُسوّغه فإن، تحليل (غرايس) لا يغدو في النهاية بديلاً حقيقةً لأنموذج الشفرة.

إن الإبداع الأعظم لـ (غرايس)، هو ليس قوله بأن التواصل البشري يتضمّن

(14) نحن نأخذ بنظر الاعتبار هنا آراء (سيرل) كما عبر عنها في كتابه (أفعال الكلام 1969)، وليس آراءه الأخيرة المُختلفة بعض الشيء والتي طورها في كتابه (القصدية 1983 Intentionality) . وقد كانت إحدى حُجج (سيرل) على شكل مُضاد لتحليل (غرايس) (انظر سيرل 1965 ص 221-239، 1969 ص 44-45). وقد تمت معالجة هذا المُضاد (غرايس 1968 ص 160-165) و (شيفر 1972 ص 27-30) بشكل مُرضٍ.

التعرف على المقاصد. إن ذلك من البديهيات كما أسلفنا. إلا إنَّ إبداعه يكمن في القول بأنَّ هذا الوصف كافٍ: ما دام هناك سبيل للتعرف على مقاصد المُتوالصة، فإنَّ التّواصل يغدو ممكناً. إنَّ التّعرف على المقاصد هو من المساعي المعرفية الاعتيادية لدى البشر. وإذا كان (غرايس) مُصيّباً، فإنَّ القدرات الاستدلالية التي يستعملها البشر عادةً في نسبة المقاصد بعضهم إلى بعضهم الآخر، ينبغي أن تجعل التّواصل ممكناً حتى في غياب الشّفرة. بالطبع فإنَّ ذلك ممكِن فعلاً.

فعلى سبيل المِثال يسأل (بيتر) (ميري):

30. كيف تشعرين اليوم؟

فتجيبه (ميري) بأنَّ تخرج زُجاجة أسبرين من حقيقتها وتُرثيه إليها. إنَّ سُلوكها ليس مُشفراً: إذ لا توجد قاعدة أو عُرف يُقيد بأنَّ عَرض زجاجة (أسبرين) يعني أنَّ الشخص مريض. وبالطّريقة نفسها، فإنَّ سُلوكها لا يُزوّدنا إلا بأضعف أنواع الدليل المباشر بخصوص صِحتها: فقد تكون مُتعودة على حمل زُجاجة أسبرين في حقيقتها دائمًا. ولكنه من ناحية أخرى، دليل قوي ومبادر على قصدها أن تُخبر (بيتر) بأنَّها مريضة. ولأنَّ سلوك (ميري) يُمكّن (بيتر) من التّعرف على قصدها، فإنَّها تنجح في التّواصل معه وهي تفعل ذلك بدون استعمال أية شفرة⁽¹⁵⁾.

وحتى (سيرل) لا يُنكر وجود التّواصل الاستدلالي الخالص، غير أنه يصرّ على أنه نادر، وأنَّ أغلبية التّواصل البشري يتطلّب - بصورة حاسمة - لغة أو شفرة:

إنَّ بعض الأنواع البسيطة جداً من الأفعال الكلامية، يُمكن حقاً أن تنجذب بمعزل عن أي استعمال لوسائل مُتعارف عليها على الإطلاق، وذلك بمجرد جعل المستمع يتعرّف على مقصود معيّن من المقاصد المُتوحّدة في سلوك مُعيّن ... فأنت تستطيع في بعض الظروف الخاصة أن "تطلب" من

(15) ومن أجل أمثلة أخرى على التّواصل غير المُشفّر ومناقشة أكثر تفصيلاً، انظر القسم (10) من هذا الفصل.

شخص ما أن يغادر الغرفة وذلك بدون استعمال أي عُرف أو مُوافعة. لكن ما لم تكن لديك لغة لن تستطيع أن تطلب من شخص ما، على سبيل المِثال، أن يقوم بمشروع بحث بخصوص مشكلة تشخيص وَمُعالجة الحمى الغُدّية عند طلبة الدراسات الأولية في الجامعات الأميركيّة. (سيرل 1969 ص 38).

قد يكون صحيحاً أن أغلب التواصل البشري يتضمن استعمال اللغة، وأن حالات التواصل المُتحققة من دون استعمال الشفارة نادرة، وأن الأفكار التي يتم توصيلها بهذه الطريقة تميل إلى البساطة. لكن مجرد وجود مثل هذه الحالات لا يمكن أن يتوافق مع أنموذج الشفارة. غير أنه من ناحية أخرى متوقع وقابل للتنبؤ به من قبل الأنماذج الاستدلالي. إن صرُف النظر عن هذه الحالات من قبل (سيرل) باعتبارها غير مهمّة فوَت عليه جوهر القضية. فقد تكون هذه الحالات غير مهمّة كأمثلة على التفاعل البشري، لكنّها مهمّة بوصفها بيّنات أو دلائل لدعم النظريات أو تفنيدها.

وما دام التواصل الاستدلالي الخالص موجوداً، فإن الأنماذج الاستدلالي وافي وكافٍ لتفسير بعض أشكال التواصل في الأقل. ومن ناحية أخرى، ما من شك في أن أغلب حالات التواصل تتضمن استعمال الشفارة. لذلك، فإن من يتبنّى الرأي المُتطرّف القائل بأن كلَّ التواصل البشري يجب أن يُفسَر بمعايير استدلالية سيواجه بمهمّة إعادة وصف كل من التشفيير وفك التشفيير بمعايير استدلالية. ويمكن إنجاز ذلك كالتالي: لنعد الشفارة مجموعةً من المُوافعات أو الأعراف (بالمعنى الذي يستعمله لويس 1969) يشتراك فيها كافة المُشتركين في عملية التواصل. والمُستمعون يستعملون معرفتهم بهذه الأعراف من ناحية، ومعرفتهم بالإشارة وبالسياق من ناحية أخرى، لغرض الاستدلال على الرسالة. إن هذا وصف مُعتدل لما يحصل غالباً حين يَتندَّع المُتحاورون شفرات مُصطنعة ويستعملونها للتواصل.

فعلى سبيل المِثال، يتفق (روميو) و(جولييت) فيما بينهما على أن المنديل

الأيُّض المرّبوط بسياج شرفتها، يعني أن بإمكانه الصّعود إلى الشرفة. حين يرى (روميو) المنديل الأيُّض، يستعمل معرفته بالعُرف الذي ابتداعاه (أي معرفته بأن المنديل الأيُّض يعني أن بإمكانه الصّعود) كمقدمة منطقية، ويستدلّ حقاً على أن [27] بإمكانه الصّعود. عند تعميم هذا الوصف، فإن كل أنواع فَك التّشفير، وبضمته فَك التّشفير اللّغوي - تبُدو كعملية استدلاليّة تتميز فقط بتضمنها مقدّمات مبنية على معرفة بالأعراف اللّغوية.

نحن نعتقد، وسنُحاول أن نُثبت في فصل قادم، أن النّظرية المُتطرفة للتّواصل الاستدلالي هي قاصرة تجريبياً. فهناك عمليات تشفير/فك تشفير، وهناك عمليات استدلاليّة، وهذا النوعان من العمليات متمايزان جوهرياً (وإن كان الاستدلال يُحاكي فَك التّشفير، وفك التّشفير يُحاكي الاستدلال في بعض الحالات المصطنعة). إن مُختلف الأجناس ابتداءً من النحل وحتى البشر، تمتلك شفرات مُحدّدة وراثياً إلى حدّ ما. وهذه تختلف عن الأنظمة الاستدلاليّة من ناحيتين رئيسيتين: أولاً أن الترميزات أو التّمثيلات التي تربطها ليست بالضرورة تصوّرية، ثانياً أن القواعد التي تربط هذه الترميزات ليست بالضرورة استدلاليّة. إن اللّغات البشريّة الطبيعيّة هي مثال على ذلك. وإذا كنا مُصيّبين، فإن المعرفة اللّغوية لا تُسهم في عملية الفهم والاستيعاب بالطريقة المُبيّنة سالفاً: أي بتزويد مقدّمات منطقية للاستدلال⁽¹⁶⁾.

نحن نؤكّد إذن أنّ هناك في الأقل شكلين مُختلفين من أشكال التّواصل: شكل

(16) لاحظ أنه ليس من الصعب جداً التوفيق بين النّظرية الاستدلاليّة المُتطرفة للتّواصل ونظرية مُعدّلة أو مُنقحة من نظريات الشّفرة. فيإمكان مُنْظَر الشّفرة أن يتنازل للّمنْظَر الاستدلالي، فيُسلّم بأن كل الشّفرات هي مجاميع من الأعراف والمُواضعات، وأن فَك الشّفرة هو عملية استدلاليّة بِمُوجَب الاتجاه الموصوف آفأ، ويإمكان المُنْظَر الاستدلالي أن يتنازل بالمقابل فيُسلّم بأن الاستدلالات التي يتطلّبها التّواصل ناجمة عن فَك الشّفرة. غير أن التسوية الناتجة ستجمع أسوأ عيوب النّظريتين: فهي ستفشل في أن تأخذ في الحساب دور الاستدلال غير المُشَفَّر في التّواصل، وهي ستُغفل الصّفة غير الاستدلاليّة للكثير من عمليات فَك الشّفرة.

التشفير/ فك التشفير، والشكل الاستدلالي. وإذا كنا مُصيّبين، فإن كون عملية تواصل معينة تتضمن استعمال الشفرة لا يدلّ بالضرورة على أن العملية بأكملها يجب أن تُفسَّر بمعايير أُنمودج الشفرة. إنَّ أشكال التواصل يُمكِّن أنْ تجمع بين الشكلين. فالتواصل الاستدلالي مثلاً، قد يتضمن استعمال الإشارات المشفرة التي لا تكفي لتفصيل مقاصد المُتكلّمة ولا تزورنا إلا بدليل غير كامل عن تلك المقاصد. إن السؤال حول قدرة أُنمودج الشفرة على تزويدنا بتفسير كامل لعملية التواصل معينة يغدو سؤالاً تجريبياً. إذ لا يكفي أن ثبّت أن شفرة ما تُستعمل في التواصل؛ بل يجب أيضاً أن نتمكن من إثبات أن ما يتم توصيله يُشَفَّر ويُفَكَّ تشفيره فعلاً. وبخلاف ذلك، فإن كل ما يمكن تأكيده بصورة مُعتدلة هو أن استعمال الشفرة له دورٌ ما في عملية التواصل المعينة هذه، من دون أن يُفسِّرها كلياً.

إن التواصل اللغوي هو شكل مُعَقَّد من أشكال التواصل. صحيح أنه يتضمن التشفير وفك التشفير اللغويين، لكن المعنى اللغوي للجملة المنطقية لا يكفي لتفصيل ما تعنيه المُتكلّمة: إنه فقط يُساعد المستمع في الاستدلال على ما تعنيه. فالمستمع مُحق في معاملة ناتج التشفير بوصفه بيّنة أو دليلاً على مقاصد المتواصلة. وبتعبير آخر، إن عملية التشفير/ فك التشفير هي تابعة ومساعِدة لعملية الاستدلال الغرائي.

يرى (سيرل) أن كون أغلبية التواصل البشري يتضمن استعمال الشفرات، يُعدُّ نقضاً لتحليل (غرائي). لكن من السهل تفسير هذه الحقيقة إذا سلّمنا بأن شكلين التواصل الاستدلالي والشفرة يُمكِّن أن يجتمعان. فالأشخاص المؤهلون للتواصل فيما بينهم يشتّرون بلغة (ويشفّرات ثانوية مُتنوّعة). ونتيجة لذلك، يتسلّى لهم أن يقدّموا دلائل عن مقاصدهم أكثر دقة وقوّة مما لو لم يكن لديهم شفرة [28] مُشتركة. لذلك، فلا يحتمل أن يُكلّفوا أنفسهم عنااء التواصل استدلاليًّا من دون اللجوء إلى هذه الوسائل الفعالة، تماماً مثلما لا يُحتمل من إنسان العصر الحديث أن يُكلّف نفسه عنااء إشعال النار من دون عيدان ثقاب أو قداحات. لكن مع ذلك، فمثلاً أنه لا أحد يُفضّل أن يُعرّف النار بأنها شيء لا يُمكِّن أن يتحقق إلا

باستعمال عيadan الثقاب أو القداحات، كذلك ليس من المعقول تعريف التّواصل على أنه لا يمكن أن يتحقق إلا باستعمال الشفرات.

إن الهبوط بتحليل (غرايس) إلى مرتبة التعديل على **أنموذج الشفرة لا يدمّر أصلّته فحسب**، بل وحتى العديد من مضامينه ومسوّغاته التجريبية. والارتفاع بالأنموذج الاستدلالي إلى مرتبة نظرية عامة في التّواصل يُعَلِّم تنوع أشكال التّواصل، ويغفل الأدلة السيكولوجية التي ثبتت أن الكثير من عمليات فك التشفيـر غير استدلالي. (ستناقش ذلك في الفصل الرابع).

٦ - مشكلات التعريف:

إن أغلب المُناوشات بشأن مقالة (غرايس) (1957) ترَكَّزت على تعريف "المعنى" أو "التّواصل" وقد اتّسّمت بدرجة عالية من الفلسفية. سنتنقّي في هذا القسم موضوعتين تجريبيـتين حقاً للمُناوشة. وهدفنا من ذلك هو تسلیط الضوء على هذين الموضوعين الوثيقـيـين الصلة بموضوع البحث، وليس كتابة تاريخ أو تقويم للمُناوشات المحيطة بالموضوع.

(غرايس) يصف "المعنى" بمعايير مقاصد المُتواصلة وبال مقابل، فإن الفعل التّواصلي (بالمعنى المُحدّد للمُصطلح)، يمكن أن يُوصـف بأنه الفعل الذي يُنجز هذه المقاصد الغرايسية. لكن كما بين (سيـرـلـ) (1969 صـ46-48، 1971 صـ9-8) فإن بإمكان المُتواصلةـةـ أن تعـنيـ شيئاًـ وأن تُوصلـهـ بنجـاحـ من دون الحاجـةـ إلى إنجـازـ كلـ هـذـهـ المقـاصـدـ الغـراـيسـيـةـ. لـنـسـتـذـكـرـ إـعادـةـ صـيـاغـةـ (سـتـروـسـ) (27) لـتـحلـيلـ غـراـيسـ. لـكـيـ يـعـنيـ الشـخـصـ (مـ)ـ شـيـئـاـ بـالـقـوـلـةـ (صـ)،ـ يـتـوجـبـ عـلـيـهـ أـنـ يـقـصـدـ:

27. (أ) مـنـ نـطـقـ (مـ)ـ بـ (صـ)ـ أـنـ يـولـدـ اـسـتـجـابـةـ مـعـيـنـةـ (رـ)ـ فـيـ مـسـتـعـمـ مـعـيـنـ (سـ).

(ب) مـنـ (سـ)ـ أـنـ يـتـعرـفـ عـلـىـ قـصـدـ (مـ)ـ الـوارـدـ فـيـ الـفـقـرـةـ (أـ).

(ج) مِنْ قَصْدٍ (م) الوارد في الفقرة (أ) أن يعمل، في الأقل، كجزء من الداعي الذي يدعو (س) للاستجابة (ر).

والآن من السهل أن نرى أن المُتواصلة تنجح في توصيل ما تعنيه، ما دام المقصد (ب) قد تتحقق وبغضّ النظر عما إذا تحقق المقصدان (أ) و(ج). فعلى سبيل المثال، حين تنطق (ميري) بالغُولَة (28)، فإن مقصدّها المحدد (29أ) هو أن تُولَّد عند (بيتر) القناعة بأن حنجرتها كانت مُلتهبة في عشية الميلاد السابقة. لنفرض أن (بيتر) يتعرّف على هذا المقصد، لكنه لا يُصدق (ميري). ففي تلك الحالة لن يتحقق من مقاصدها سوى المقصد (29ب). أما المقصدان (29أ) [29] و(29ج) فلن يتحققَا. إلا أنه مع أن (ميري) لم تنجح في إقناع (بيتر)، فهي قد نجحت في توصيل ما تعنيه إلى (بيتر)⁽¹⁷⁾.

وما دام في الإمكان نجاح التواصل من دون تحقيق المقصد (27أ)، فإن هذا المقصد ليس مقصدًا تواصلياً على الإطلاق، ومن الأفضل أن نقول بأنه مقصد للإخبار والإعلام أو - كما سُنُسَمِيَّهُ - أنه (مقصد إخباري أو إعلامي Communicative intention). إن المقصد التواصلي الحقيقي (informative intention) هو (27ب): أي قصد الشخص أن يكون قصده الإخباري معلوماً.

(17) نحن نفترض أن "الاستجابة" المُتضمنة في القصد (27أ) هي أنه لا بدّ من إخبار المستمع بشيء ما (بالمعنى الواسع الذي نستعمل به كلمة "إخبار"). وهذا ليس رأياً مقبولاً من الجميع مطلقاً. ف(غرايس) نفسه كان في بالي نمطان من الاستجابة في البدء: الاعتقاد أو التصديق استجابة للخبر، والعمل أو الفعل استجابة للأمر. ثم قام فيما بعد (غرايس 1968، 1969) باستبعاد الفعل استجابة للأمر، وقصر اهتمامه على الاستجابات الذهنية. ففي حالة الخبر تكون الاستجابة هي إدراك المستمع أن لدى المُتواصلة اعتقاداً معييناً، وأحياناً، تبني نفس الاعتقاد، وفي حالة الأمر تكون الاستجابة المقصودة هي إدراك المستمع أن لدى المُتواصلة قصداً معييناً، وأحياناً، تبني نفس القصد. ومع ذلك فقد عَبَّر آخرون عن وجهات نظر مختلفة (انظر سيرل 1969، آرمسترونг 1971، بينت 1976 Bennett 1976). أما نحن فستبَسِط وجهة نظرنا الخاصة في الأقسام (8-12)، ويتحدد أكبر في القسم (11).

ماذا بشأن المقصود (27ج)؛ أي أن يعمل تعرُّف المستمع على مقاصد المُتوالِصة (27أ) بوصفه في الأقل جزءاً من الداعي الذي يدعو المستمع إلى إنجاز المقصود (27أ)؟ إن المقصود (27ج) - بموجب حَدَّه وطبيعته - لا يمكن أن يتحقق ما لم يتحقق المقصود الإخباري (27أ). وبما أن تحقيق (27أ) ليس ضرورياً لنجاح التواصل، فإن تحقيق (27ج) هو الآخر لا يمكن أن يكون ضرورياً. إن ما نجح (غرايس) في إثباته بصورة مُقنعة، هو أن مجرَّد التعرُّف على المقصود الإخباري، يمكن أن يؤدي إلى تحقيق ذلك المقصود. وغالباً ما تكون هذه الإمكانية هي سبب مشاركة المُتوالِصِلة في التواصل وانهماكها به، ومع ذلك فإن تحويل هذه الإمكانية إلى ضرورة لازمة لتعريف التواصل يحتاج إلى بعض التسويغ. إننا سنُسقِّط مؤقتاً المقصود (27ج) من جملة الوصف الخاص بالتواصل الاستدلالي من دون أية مُناقشات أخرى، وسنُعيد تفحُّص دافع (غرايس) بشأن هذه النقطة في القسم (10)⁽¹⁸⁾.

الآن وقد أكملنا تقريراً الاستعداد لاقتراح نُسخة مُعدَّلة من تحليل (غرايس) فلنُسلط الضوء على الاختلاف بين المقصدين الإخباري والتواصلي. لكن يتوجَّب علينا أولاً أن نتخلص من استعمال خاص للمُصطلح يسبِّب الإرباك؛ فكلٌّ من (غرايس) و(ستروسن) يستعملان مُصطلح (قولة) utterance ليُشيرَا ليس إلى القَوْلَات اللُّغُوِّيَّة فحسب، أو إلى القَوْلَات المُشَفَّرَة، بل إلى أيٍّ تعديل في البيئة المادية تقوم به المُتوالِصة لأجل أنْ يُدركه المستمع ويستعمله كدليل على مقاصد المُتوالِصة. ويبدو لنا أن هذا الاستعمال للمُصطلح يُولِّد انحيازاً في تشخيص السلوك التواصلي؛ فهو يُشجِّع على الرأي القائل بمعاملة القَوْلَات بالمعنى اللُّغُوي المُعتاد بوصفها الأنْموذج المثالي للسلوك التواصلي بصورة عامة. إن علماء النفس يستعملون مُصطلح (المُنبَّه أو الحافز Stimulus) للإشارة إلى أي تعديل في البيئة المادية مُصمَّم لكي يُدرك. ونحن سنحدُّو حَدُّوهُم. والقولة بالمعنى المُعتاد، هي بالطبع حالة خاصة من حالات المُنبَّه. لِتُقلُّ إذن بأنَّ التواصُل يتضمن

(18) للأمثلة والمُناقشات التي تُشير إلى أن هذا القصد غير ضروري، انظر (شيفر 1972 فص 3).

إصدار مُنْهَى مُعِينَ والقصد منه هو:

31. القصد الإخباري: إخبار المستمع بشيء ما.
- القصد التواصلي: إخبار المستمع بقصد المُتواصلة الإخباري.

لاحظ أن القصد التواصلي هو نفسه قصد إخباري من المرتبة الثانية: القصد التواصلي يُنجَز بمُجرد التعرُّف على القصد الإخباري من المرتبة الأولى. وفي الأحوال الاعتيادية إذا سار كل شيء على ما يُرام، فإن التعرُّف على القصد [30] الإخباري بحد ذاته سيؤدي إلى إنجاز ذلك القصد بحيث أنَّ كلاً القصدان التواصلي والإخباري سينجزان نتيجة لفعل التواصل. غير أن القصد التواصلي يمكن أن يُنجَز من دون إنجاز القصد الإخباري المُوازي له. ومن هنا، فإن إعادة الصياغة التي قمنا بها لا تقدح فيها الاعتراضات الآنفة الذكر التي وُجِّهت إلى صياغة (غرايس) و(ستروسن).

إن الشُّروط التي وضعها (غرايس) للتواصل شديدة التقييد من بعض التواهي في حين أنها غير كافية التقييد من نواحٍ أخرى. فالمرء يميل إلى الاعتقاد بأن التواصل شيء يجب أن يُنجَز بصورة علنية: فإذاً أن يُبَيِّن سُلوكُك بوضوح بأنك تواصل، وإلا فإنك لن تكون مُتواصلاً على الإطلاق. وبعبارة أخرى، يجب تمييز التواصل من الأشكال الخفية لنقل المعلومات أو توصيلها.

لنفترض، مثلاً، أن (ميري) تُريد من (بيتر) أن يصلح مجفف شعرها الذي لا يعمل لكنها لا تُريد أن تطلب منه بصورة صريحة. وما تفعله هو أنها تبدأ بتفكيرك مجفف الشعر وتترك الأجزاء المُفككة مطروحة في مكان قريب كما لو كانت منشغلة بعملية إصلاحه. وهي لا تتوقع من (بيتر) أن يُخدَع بهذه التمثيلية؛ في الحقيقة لو كان (بيتر) يعتقد فعلاً بأنها كانت منشغلة بعملية إصلاح مجفف الشعر بنفسها، لأصبح من المُمحتمل أن لا يتدخل. وهي لا تتوقع أنه من الذكاء بحيث يتوصل إلى أن هذه تمثيلية المقصود منها إخباره بأنها تحتاج إلى بعض المساعدة في إصلاح مجفف الشعر. ومع ذلك، فهي لا تتوقع أنه من الذكاء بحيث يتوصل

إلى أنها تتوقع منه أن يُفَكِّر ويستدلّ بهذه الطريقة فقط. وبما أنها في الحقيقة لا تقوم بطلب، لذلك فإن عدم مُساعدة (بيتر) لها ليس في الحقيقة رفضاً هو الآخر.

هذا المِثال يُناسب كُلّاً من تحليل (غرايس) الأصلي لمعنى المُتكلّم، وكذلك إعادة الصياغة في (27) و(31). إن (ميري) تقصد فعلاً أن تُخْبِر (بيتر) عن حاجتها بواسطة التعرُّف على قصدها أن تُخبره عن تلك الحاجة. ومع ذلك، فهناك عُزوف بديهي عن القول بأن (ميري) قصدت بأنها كانت بحاجة لمُساعدة (بيتر) أو بأنها كانت تتوافق مع (بيتر) بالمعنى الذي كُنَّا نُحاول أن نُحدّده. إن هذا العُزوف - الذي نعتقد أن له ما يُسوّغه - يتعلّق بكون قَصد (ميري) ذي المرتبة الثانية أن يتم التعرُّف على قصدها الإخباري من المرتبة الأولى، قَضِيًّا خفيًّا عن (بيتر).

ولِمعالجة هذه الأمثلة التي تقدح في التحليل، فقد دعا (ستروسن) 1964 أ) - وهو أول من نَبَّه على هذه المُشكلة - إلى إغناء تحليل (غرايس)، فقال إن التواصل الحقيقي يجب أن يُميّز بأنه عَلَني كُلّياً Overt. والسؤال إذن هو كيف نُعَدّ تحليل التواصل الاستدلالي بحيث نُضْمِنه شرط العَلَنية. وبعبارة أخرى، كيف نجعل فكرة العَلَنية البديهية والغامضة بعض الشيء، أكثر دِقَّةً وتحديداً؟ إن الإجابات عن هذا السُّؤال كانت على درجة عالية من التقنية.

وكان حلّ (ستروسن) الخاص بأن أضاف لتحليل معنى المُتكلّم قَضِيًّا من المرتبة الثالثة، وهو أن يتم التعرُّف على القَصد من المرتبة الثانية من قبل المستمع. وهكذا أُضيف قصد (ميتا - تواصلي meta-communicative)، إذا جاز التعبير، إلى القصدين الإخباري والتواصلي. وكما توقع (ستروسن)، وكما بين [شifer] (1972 الفصل 2)، فإن هذا لا يكفي. ففي الإمكان وضع أمثلة يكون فيها القصد الميتا - تواصلي من المرتبة الثالثة موجوداً لكنه خَفِي على المستمع، والتفاعل الناتج تنقصه العَلَنية المطلوبة. إن إضافة قصد (ميتا - ميتا - تواصلي) من المرتبة الرابعة أن يتم التعرُّف على القصد الميتا - تواصلي من المرتبة الثالثة من قِبَل المستمع، قد لا يكون هو الآخر كافياً. إننا نحتاج - مبدئياً بالنسبة لأيّ

قصد من هذا النوع من مرتبة مُعَيَّنة - إلى قصد من مرتبة أعلى مفاده وجوب التعرف على ذلك القصد من المرتبة المُعَيَّنة الأدنى. وبتعبير آخر، فإننا نحتاج إلى ما لا نهاية له من هذه المقاصد لنفس مفهوم العلنية البدائي بِمُوجَب هذه الطريقة.

هناك طرائق للفهم المنطقي للمقاصد اللامتناهية وتحليل معنى المتكلّم والتواصل بمعايير هذا اللامتناهي⁽¹⁹⁾. لكن الناتج تفتقر إلى المقبولية أو الصدق السيكولوجي. فمن زاوية علم النفس، المقاصد هي تمثيلات أو ترميزات ذهنية قابلة للتحقق على هيئة أفعال، وليس هناك أي عالم نفس يرغب في تحليل القوْلة بوصفها تحقيقاً لما لا نهاية له من المقاصد المفهومة بهذه الصورة⁽²⁰⁾.

(19) انظر على سبيل المثال (غرايس 1982)، و (ريكاناتي 1987).

(20) وبإمكان المرء أيضاً، كما يقترح (سيرل 1969 ص 47)، أن يُيدل المقاصد اللامتناهية بقصد انعكاسي reflexive، أي، قصد مُركب يتضمن، ضمن مقاصده الفرعية، القصد لأن يكون القصد المُركب معلوماً. ومثل هذا القصد الانعكاسي يكون "علينا" بالطريقة نفسها التي تكون فيها المقاصد اللامتناهية المرتبة. وقد يدو أن القصد الانعكاسي المفرد يكون أكثر مقبوليةً من الناحية السيكولوجية من المقاصد اللامتناهية، لكننا نشك في ذلك للسبب الآتي. عادةً، حين يحتوي تمثيلٌ ما إشارة محددة إلى تمثيل آخر، يكون في الإمكان الاستعاضة عن هذه الإشارة بذكر التمثيل المُشار إليه. فعلى سبيل المثال (أ) تحتوي إشارة إلى التمثيل الذي تُعبّر عنه (ميري) الموضّح في (ب)، إذن في الإمكان الاستدلال على (ج) من (أ) - (ب) بصورة سليمة منطقياً :-

(أ) (بيتر) يعتقد بما قاله (ميري).

(ب) (ميري) قالت إن الجو مُمطر.

(ج) إذن : (بيتر) يعتقد بأن الجو مُمطر.

إن فهم تمثيل مثل (أ)، أو ثبّيت صيّته، غالباً ما يتطلّب مثل هذه الاستعاضة بالذات. ومن الأمثلة على هذه الحالة، حالة قصد المتكلّمة (قص) لأن يُعرّف المستمع قصدها (ص): إذ ليس في الإمكان تحقيق القصد (قص) أو فهمه بشكل تام من دون فهم (ص). وفي حالة القصد الانعكاسي (قص) الذي يتضمن القصد الفرعي لأن يُعرّف المستمع على (قص)، فإن ذلك سيُتيح لنا صيغة طويلة بصورة لامتناهية. وبما أن الصيغة الطويلة بصورة لامتناهية تكون غير مُتوافرة للذهن، ناهيك عن كونها غير واضحة له، فإنها تُسبّب =

إن الفكرة البديهية القائلة بأن المقاصد التوافرية يجب أن تكون علنية يمكن أن تصاغ بطريقة أخرى، باستعمال مفهوم (المعرفة أو المعلومات المُتبادلـة). هذا الحلـ - الذي اقترحـه (شيفـر) (1972) - يتضـمـن بصورة جوهرية الافتراضـ بأن القـصدـ التـواصـليـ الـحـقـيقـيـ هوـ لـيسـ مـجـردـ قـصـدـ لـإـخـبـارـ الـمـسـتـمعـ بـقـصـدـ الـمـتـواصـلـ الإـخـبـارـيـ، وإنـماـ هوـ قـصـدـ لـجـعـلـ الـقـصـدـ الـإـخـبـارـيـ مـعـلـومـاـ بـصـورـةـ مـعـاـدـلـةـ بـيـنـ الـمـتـواصـلـةـ وـالـمـسـتـمعـ. وبـمـوجـبـ هـذـاـ الـمـعيـارـ، لاـ يـعـتـبـرـ الـمـثالـ الـذـيـ أـوـرـدـ بـخـصـوصـ مـحاـولـةـ (ميرـيـ)ـ حـمـلـ (بيـترـ)ـ عـلـىـ إـصـلاحـ مجـفـفـ شـعـرـهاـ بـدـونـ الـطـلـبـ منهـ بـصـورـةـ مـعـلـنةـ، حـالـةـ منـ حـالـاتـ التـواصـلـ الـحـقـيقـيـ. فـعـلـىـ الرـغـمـ منـ أـنـ (ميرـيـ)ـ تـرـيدـ مـنـ (بيـترـ)ـ أـنـ يـتـعـرـفـ عـلـىـ قـصـدـهـاـ الـإـخـبـارـيـ، فـهـيـ لـاـ تـرـيدـ أـنـ يـكـونـ هـذـاـ الـقـصـدـ الـإـخـبـارـيـ مـعـلـومـاـ بـصـورـةـ مـعـاـدـلـةـ بـيـنـهـمـاـ. إنـ شـرـطـ الـمـعـلـومـاتـ الـمـعـاـدـلـةـ (21)ـ هـذـاـ، يـعـدـ أـمـثـلـةـ أـخـرـيـ أـكـثـرـ تـعـقـيـداـ مـيـنـةـ عـلـىـ النـسـقـ نـفـسـهـ، يـعـدـهـاـ بـالـطـرـيـقـةـ نـفـسـهـاـ بـوـصـفـهـاـ غـيرـ وـارـدـةـ.

لقد سبق لنا (في القسم 3) أن حاولنا إثبات أن الاحتكام إلى "المعرفة أو المعلومات المُتبادلـةـ" ، يفتقر إلى المقبولـةـ أو الصدقـ السـيـكـولـوـجيـ. لذلكـ، فإنـ

الصـدـاعـ. وـيـعـدـ كـلـ هـذـاـ فـيـنـ الـمـقـاصـدـ الـانـعـكـاسـيـةـ لـاـ تـزـودـنـاـ بـطـرـيـقـةـ مـقـبـولـةـ سـيـكـولـوـجيـاـ لـتـحـدـيدـ فـكـرـةـ (ـالـعـلـنـيـةـ)ـ بـصـورـةـ أـكـثـرـ دـقـةـ وـإـحـكـاماـ.

(21) بـرـغـمـ أـنـ مـقـرـحـ الـلـامـتـاهـيـهـ (ـوـنـسـخـتـهـ الـانـعـكـاسـيـهـ)ـ مـنـ نـاحـيـهـ، وـمـقـرـحـ الـمـعـرـفـهـ أوـ الـمـعـلـومـاتـ الـمـعـاـدـلـةـ مـنـ نـاحـيـهـ أـخـرـيـ، كـلاـهـمـاـ يـتـخـلـصـ مـنـ الـأـمـثـلـةـ مـنـ النـمـطـ الـذـيـ أـوـرـدـ (ـسـتـروـسـنـ 1964ـ أـ)ـ وـطـوـرـهـ (ـشـيفـرـ 1972ـ)، فـفـيـ الـإـمـكـانـ إـيـرـادـ أـمـثـلـةـ أـخـرـيـ مـنـ التـواصـلـ غـيرـ النـمـوذـجـيـ الـتـيـ يـتـعـالـمـ مـعـهـ الـمـقـرـبـانـ بـطـرـيـقـتـيـنـ مـخـتـلـفـتـيـنـ. فـمـقـرـبـ الـمـقـاصـدـ الـلـامـتـاهـيـهـ لـاـ يـسـتـبـعـدـ الـحـالـاتـ الـتـيـ لـاـ تـكـوـنـ فـيـهـاـ مـقـاصـدـ الـمـتـواصـلـةـ مـعـلـومـةـ بـشـكـلـ مـتـبـادـلـ، وـاـنـ كـانـ الـمـسـتـمعـ قدـ تـعـرـفـ عـلـيـهـاـ. وـمـقـرـبـ الـمـعـرـفـهـ أوـ الـمـعـلـومـاتـ الـمـعـاـدـلـةـ لـاـ يـسـتـبـعـدـ الـحـالـاتـ الـتـيـ يـتـمـ فـيـهـاـ تـشـيـيـتـ الـمـعـلـومـاتـ الـمـعـاـدـلـةـ، وـبـالـتـالـيـ تـشـيـيـتـ التـواصـلـ، بـشـكـلـ غـيرـ مـقـصـودـ، أـوـ فـيـ الـأـقـلـ الـتـيـ يـبـدوـ تـشـيـيـتـهـاـ غـيرـ مـقـصـودـ لـلـمـسـتـمعـ. إـنـ هـذـهـ الـحـالـاتـ لـمـ تـنـمـ مـنـاقـشـتـهـاـ فـيـ الـأـدـبـيـاتـ. وـبـاـنـ أـنـاـ لـسـنـاـ عـلـىـ عـلـمـ بـأـيـةـ نـتـيـجـةـ مـحـدـدـةـ أـوـ وـاضـحةـ تـلـزـمـ مـنـ هـذـهـ الـحـالـاتـ الـإـضـافـيـةـ ضـدـ أـيـ وـاحـدـ مـنـ هـذـيـنـ الـحـلـيـنـ، فـإـنـاـ نـتـرـكـ الـمـوـضـوـعـ عـلـىـ هـذـهـ الـحـالـ.

الاعتماد عليها في تفسير مفهوم العلنية، يعني أن ندير ظهرنا إلى علم النفس مرة ثانية. وهكذا، فإن كل الحلول المقترحة لحلّ مسألة العلنية إلى حدّ الآن تُبدل عموماً بشكلية^{*} فاصرة أو بأخرى. سنتقترح في القسم (8) الحلّ الذي نعتقد أنه مناسب. وسنُنطّوره في القسم (12). وفي هذه الأثناء، نتحول إلى مشاكل أخرى في تحليل (غرايس)، وهي هذه المرة ليست مشكلات في التعريف، وإنما مشكلات في التفسير.

7 - مشكلات التفسير: نظرية (غرايس) في المُحاورة:

إن تحليل (غرايس) للتواصل قد اقتصرت مُناقشته تقربياً على فلاسفة⁽²²⁾ مهتمّين بصورة رئيسة بتعريف مُصطلحِي "المعنى" و"التواصل". تعريف التواصل [32] لا يُشكّل اهتماماً أولاً من وجهة نظرنا الحالية الأكثر سيكولوجية، وذلك لسبب واحد: أنَّ التواصل لا يتضمّن بالضرورة مجموعة من الظواهر التجريبية الواضحة والمتجانسة. إن هدفنا هو تشخيص الآليات الأساسية المترسخة في سيكولوجية البشر، التي تُفسّر كيف يتواصل البشر بعضهم مع البعض الآخر. لكي يكون تعريف وتصنيف التواصل مقبولين من الناحية السيكولوجية – إن كانوا ممكّنين – ينبغي أن يَنبئَا من تقرير أو وصف نظري لهذه الآليات الأساسية. ونحن نرى أن تحليل (غرايس) يُشكّل أساساً ممكناً لمثل هذا التقرير. ومن هذا المنظور، فإن النقص الأساسي في تحليل (غرايس) ليس كونه يُعرّف التواصل بشكل غامض جداً، وإنما هو كونه يُفسّر التواصل بشكل قاصر جداً.

إن لأنموذج الشفرة ميزة هي أنه يُفسّر كيف يمكن للتواصل أن يتحقّق من

* الشكلية أو الصُّورية Formalism هي أحد أوجه الصياغة الشكلية أو الصورية للتحليل اللّغوي بمعايير منطقية أو رياضية. [المترجم]

(22) من الاستثناءات الجديرة بالذكر العالم النفسي (هربرت كلارك) Herbert Clark وشركاؤه. انظر (كلارك 1977، 1978) و (كلارك ولوسي 1975) و (كلارك وهافيلاند 1977) و (كلارك ومارشال 1981) و (كلارك وشونك 1980) و (كلارك وكارلسون 1981).

حيث المبدأ. لذلك فهو لا يُقْسِر في الجانب التفسيري، وإنما في الجانب الوصفي، فالبشر لا يتواصلون عن طريق تشفير الأفكار وفك تشفيرها. أما الأنْموذج الاستدلالي، فَبِرْغم المشاكل الفنية التي ناقشناها في القسم السابق، فهو يُزوِّدنا بوصف للتواصل البشري يبدُو صائبًا. لكنه لوحده لا يُفسِّر الشيء الكبير. إن إغراء العودة إلى أنْموذج الشفرة يبقى قويًا مadam الأنْموذج الاستدلالي لم يُطُور إلى وصف تفسيري مقبول لعملية التواصل. وعلى أية حال، فإن الأساس لمثل هذا الوصف قد اقترحه (غرايس) في عمل آخر، وهو محاضراته المُسماة (محاضرات وليم جيمس) حيث يدعو إلى الرأي القائل إنَّ عملية التواصل محكومة بـ (مبدأ التعاون) و(قواعد المحاجرة)⁽²³⁾.

وبِمُوجِب الأنْموذج الاستدلالي، يكون إنجاز التواصل بواسطة تعرُّف المستمع على قصد المُتواصلة الإخباري. لكن ليس كافيًّا أن تُبَيِّن - كما سبق أن فعلنا - أن التعرُّف على المقاصد هو ناحية اعتيادية من نواحي الإدراك البشري. إن التعرُّف على المقاصد الإخبارية، يُولِّد مشاكل لا يُولِّدتها التعرُّف على المقاصد البشرية الأخرى.

كيف يستطيع الشخص أن يتعرَّف على مقاصد شخص آخر؟ الجواب هو عن طريق ملاحظة سلوكه؛ فباستعمال معرفة الشخص بالناس الآخرين عموماً وبالشخص المُعَيَّن بشكل خاص، يستطيع الشخص أن يستدلَّ على أيٍّ من تأثيرات هذا السلوك يُمْكِن أن يكون ذلك الشخص المُعَيَّن قد توقَّعها ورغب فيها. ثم يفترض الشخص بعد ذلك أن هذه التأثيرات المُتوقَّعة والمرغوب فيها هي

(23) إن (محاضرات وليم جيمس) و (المنطق والمحاورة) التي ألقاها (غرايس) في جامعة (هارفرد) في (1967) قد جمعت بين الأفكار المطروحة للمرة الأولى في (غرايس 1957، 1961، 1978)، وقد نُشرَت نسخ من المُحاضرتين الثانية والثالثة في (غرايس 1975، 1981) وقد تم تلخيص أجزاء من المُحاضرة الرابعة في (غرايس 1981)، وتم عرض العديد من أفكار المُحاضرات الثلاث الأخيرة في (غرايس 1968، 1969)، وقد تم طبع النص الكامل مع 'حاتمة استعرابية للماضي' مهمَّة في (غرايس 1989).

مقصودة أيضاً. وبتعبير آخر، إن المرء يستدلّ على القصد من وراء السلوك من تأثيراته الملحوظة أو المستنيرة بصورة مستقلة. إن هذا التسق من الاستدلال، هو عموماً غير مُتاح للمُستمع الذي يُحاول التعرّف على قَصْدِ المُتوافقِ الإخباري. فكما لاحظنا، فإن التأثيرات الإخبارية للتواصل تتحقق عادةً - إن تحققت - بواسطة التعرّف على القصد الإخباري. ومن هنا، يبدُّ أن المُستمع لا يستطيع أن يلاحظ أو يستنتج هذه التأثيرات أولاً، وثم يستعملها بعد ذلك في الاستدلال على القصد الإخباري.

ولكن المُشكلة هي ليست في صعوبة التوصل إلى فرضيات بشأن ما يمكن [33] أن تكون المُتوافقَة قد قصَّدت إلى توصيله، بل هي في وجود عدد كبير جداً من الفرضيات الممكنة. فحتى القَوْلَة الْلُّغُوِيَّة هي عموماً مليئة بالاشراك الدلالي واردواج الإحالة، وهي عُرضة لمدىٍ واسعٍ من التأويلات المجازية. وبالنسبة للسلوك غير المُشفَّر، فهو بطبيعته يخلو من أية مجموعة من المعلومات مُحددة سَلْفًا بحيث يُمكن لذلك السلوك أن يستعمل لتوصيلها. فالُّشكَّلة إذن هي اختيار الفرضية الصحيحة من مدى لا محدود من الفرضيات الممكنة. كيف يتَّسَّن لنا ذلك؟ أولاً، من السهولة بمكان الاستدلال بأن سُلوكاً أو تصرفاً معيناً هو تواصلي. إن السلوك التواصلي يتميز، في الأقل، بتأثير واحد من النوع الذي يُنجز قبل التعرّف على قَصْدِ المُتوافقِ الإخباري: فهو يتطلّب انتباه المُستمع بصورة عَلَيْه.

إن فكرة (غرايس) الأساسية في مُحاضرات وليم جيمس، هي أنه حالما يتم تشخيص سُلوكٍ أو تصرّفٍ ما بوصفه تواصلياً، يُصبح من المعقول الافتراض بأن المُتوافقَة تُحاول أن تَفِي بشُروط أو قواعد عامة معينة. ومن المعرفة بهذه القواعد العامة ومُلاحظة سلوك المُتوافقَة، فضلاً عن السياق ينبغي أن يكون من الممكِّن الاستدلال على قصد المُتوافقِ الإخباري. يقول (غرايس) - مُتَحدِّثاً بخصوص التواصل الْلُّغُوي حسراً:

”إن مُحاوراتنا الكلامية... تميّز - لدرجة معينة في الأقل - بأنها جهود

تعاونية. وكل مُشارك يُميّز فيها - إلى حد ما - غرضاً أو مجموعة أغراض عامة، أو في الأقل اتجاهًا مقبولاً بصورة مُتبادلـة... في كل مرحلة هناك بعض الحركات أو النقلات الحوارية تُستَبَّعَد بوصفها غير مُناسبة حوارياً. إذن يجوز لنا أن نضع مبدأً عاماً مُختصرـاً يُتوَقَّعُ من المُشاركين أن يتقيّدوا به في حالة تَساوي الأمور الأخرى - وهو: أجعل إسهامك الحواري - حين ثُدلي به - مُناسباً للاتجاه والغاية المُتوخَّاة من المُحاورة التي تُشارك بها". (غرايس 1975 ص 45).

ويُطلق (غرايس) على هذا اسم (المبدأ التعاوني) أو (مبدأ التعاون) *Cooperative principle*. ثم يُطَوِّرُه إلى تسع قواعد سُلوكية maxims تقع في أربعة أصناف:

(1) قاعدة الكمية : Quantity

- (1) أجعل إسهامك بالمعلومات بالقدر المطلوب (بالنسبة للأغراض الحالية في المُحاورة).
- (2) لا تجعل إسهامك بالمعلومات أكثر مما هو مطلوب.

(2) قواعد النوعية : Quality

قاعدة عُلْيَا: حاول أن يكون إسهامك بمعلومات صادقة.

- (1) لا تُقلِّل ما تعتقد أنه غير صادق.
- (2) لا تُقلِّل ما ليس لديك دليل كافٍ على صدقه.

(3) قاعدة الصلة (المناسبة) : Relation/Relevance

ليكن كلامك ذا صلة (مُناسبـاً).

(4) قواعد الأسلوب Manner :

قاعدة عُلْيَا: كُنْ واضحاً:

- (1) تَجْنِبُ الْعُمُوضِ فِي التَّعبيرِ.
- (2) تَجْنِبُ الْلَّبْسِ وَالاشْتِراكِ.
- (3) تَكَلَّمُ بِإِيجَازِ.
- (4) اذْكُرُ الأَشْيَاءَ بِتَرتِيبِهَا الصَّحِيحِ.

إن هذا الوصف للقواعد العامة التي تحكم التواصيل اللغظية، يُمكّنا من تفسير كيف يمكن للنُطق بجملة لا تُزودنا سوى بتمثيل مُشترك وناقص لفكرة ما، أن يُعبر عن فكرةٍ تامةٍ ولا اشتراك فيها⁽²⁴⁾. وبإمكان المستمع أن يُهمل أية فكرة من الأفكار المُختلفة التي يمكن اعتبار الجملة المُنطوقَة تمثيلاً لها، إذا كانت تلك الفكرة لا تتفق مع الافتراض بأن المُتكلّمة مُلتزمة بالمبدا التعاوني والقواعد. وإذا ما بقيت فكرة واحدة فقط، فعندها يستطيع المستمع أن يستدلي بأن هذه هي الفكرة التي تُحاول المُتكلّمة إيصالها. وهكذا فليكي تواصل بـكفاءة، كل ما يتوجّب على المُتكلّمة عمله هو النُطق بجملة لها تفسير واحد فقط يتوافق مع الافتراض بأنها مُلتزمة بالمبدا التعاوني والقواعد.

لنسذكر، مثلاً، أمثلتنا السابقة (16 - 18):

16. لقد اشتري (جونز) (التايمز).
17. لقد اشتري (جونز) نسخة من (التايمز).
18. لقد اشتري (جونز) مؤسسة النشر التي تصدر (التايمز).

قد تكون هناك مواقف يكون فيها التفسير (17) للقولية في (16)، هو التفسير الوحيد الذي يتوافق مع الافتراض بأن المُتكلّمة لا تقول ما تعتقد أنه كاذب (القاعدة الأولى للنوعية). وقد تكون هناك مواقف يكون فيها التفسير

(24) إن دور القواعد الغرائيّة في إزالة اللبس والاشراك لم يُناقشه (غرايس) نفسه، وإنما تناوله (كاتر 1972 ص 449-450) و (ووكر 1975 ص 156-157)، و (ولسون وسيبر 1981 ص 156-159).

(18)، هو التفسير الوحيد الذي يتوافق مع الافتراض بأن المتكلّمة تلتزم بمناسبة الكلام (قاعدة الصّلة أو المُناسبة). في تلك المواقف من السهل الاستدلال على التفسير المقصود للقوله (16). ومن هنا ، فإن القواعد والاستدلالات التي تولّها تجعل من المُمكّن توصيل فكرة واضحة عن طريق النّطق بجملة غير واضحة.

إن مُقترب (غرايس) إلى التواصيل اللّفظي يجعل من المُمكّن أيضًا تفسير كيف يُمكّن للقولات أن تُوصل ليس الأفكار الصريحة فقط ، وإنما الأفكار الضمنية (غير الصريحة) أيضًا.

لتأتّمّل المحاورة (32):

32. (بيتر): هل تُريدين بعض القهوة؟

(ميري): القهوة ستُبقيني مُستيقظة.

لنفترض أن (بيتر) على علم بـ (33)، حيثُ لا يستطيع أن يستدّل على النتيجة (34) من الجمع بين الفرضيّة المُصرّح بها في جواب (ميري) والفرضيّة (33):

33. (ميري) لا تُريد أن تبقى مُستيقظة.

34. (ميري) لا تُريد قهوة.

[35] وبالطريقة نفسها تماماً، إذا كان (بيتر) على علم بـ (35)، فإنه سيستدّل على النتيجة (36):

35. عَيْنا (ميري) تقيان مفتوحتين حين تكون (ميري) مُستيقظة.

36. القهوة ستُبقي عَيْنِي (ميري) مفتوحتين.

والآن نُريد أن نقول بأن (ميري) في الأحوال الاعتبادية، يمكن أن تكون قد أرادت توصيل (34) ولكن ليس (36)، وإن كان كلاهما يُستدّل عليه بالطريقة نفسها من الفكرة التي عبرت عنها بشكل صريح. وهذا من السهل تفسيره على

افتراض أن (ميري) تلتزم بقواعد (غرايس). إن المحتوى الصريح لقولتها لا يُجب مباشرة عن سؤال (بيتر)؛ لذلك فهو غير مناسب كما يبدو في وضعه الحالي. وإذا كانت (ميري) قد التزمت بقاعدة "ليكِنْ كلامك ذا صلة (مناسباً)" توجّب أن نفترض بأنها قصدت أن تُجيب عن سؤال (بيتر). وبما أنه يستطيع أن يحصل على الجواب المُتوقع تماماً عن طريق الاستدلال على (34) من الكلام الذي قالته، إذن لا بدّ من أنها أرادت منه أن يستدلّ على هذه النتيجة بالذات. ولا يوجد داعٍ يدعو إلى الاعتقاد بأنها أرادت من (بيتر) أن يستدلّ على (36). ومن هنا، فكما أن قواعد (غرايس) تُساعد المستمع في الانتقاء من بين معاني جملة غير واضحة، ذلك الذي قصدته المُتكلّمة، كذلك تُساعد هذه تلك القواعد في الانتقاء من بين المعاني الالزامية من المحتوى الصريح لقوله ما، تلك التي يتمّ تبليغها بصورة ضِمنية (غير صريحة).

لنفرض الآن أنَّ المُحاورة (32) تحصل في الظروف السابقة نفسها باستثناء أن (بيتر) ليس لديه سلفاً أيُّ سبب خاص للافتراض بأن (ميري) لا تُريد أن تبقى مُستيقظة. بدون هذا الافتراض لا يمكن استنتاج أي جواب لسؤاله من قوله (ميري)، ولا تكون مناسبةً أو صلة قولتها ظاهرةً بشكل مُباشر. إن من الإضافات الأساسية التي قام بها (غرايس) لعلم الفعليات، هي أنه بين كيف يتوقع من المستمعين - في حالة مثل هذه المُخالفة الصريحة للمبدأ التعاوني والقواعد - أن يُضيفوا أية افتراضات أخرى من أجل التخلص من المُخالفة. هنا مثلاً، بإمكان (بيتر) أولاً أن يتبنّى (33) كافتراض مُحدّد تُوحّي به كلُّ من القولة ومعلوماته عن (ميري) والافتراض العام بأن (ميري) تُحاول أن تقيّد بمبدأ الصّلة. ثم بإمكانه بعد ذلك أن يستنتج - كما في المثال السابق - بأنها لا تُريد أية قهوة. ولكي يُزيل المُخالفة الواضحة للقواعد يتوجّب على (بيتر) أن يفترض بأن (ميري) أرادت منه أن يُفكّر بالطريقة نفسها التي فَكَرَ بها، أي إنها قصدت أن تبلغ ضمناً كلاًّ من الافتراض (33) والنتيجة (34).

يُسمّي (غرايس) الافتراضات والنتائج الإضافية مثل (33) و(34) التي يأتي بها المستمع للحفاظ على تطبيق المبدأ التعاوني والقواعد، (تلويحات)

المعنى - يمكن أن يُنظر إليها بوصفها محاولة للاعتماد على نظرة بدائية وفطرية إلى التواصل اللّغوي عن طريق جعل تلك النّظرات أكثر وضوحاً، واستكشاف مضامينها. ولقد خطأ (غرايس) في محاضرات وليم جيمس خطوة مهمّة بعيداً عن [36] هذه النّظرة البدائية وباتجاه الحَدْق والتعقيد النّظري، لكن خطوة واحدة لا تكفي بالطبع، فتقرير (غرايس) يحتفظ بالكثير من عُمُوض النّظره البدائية. وهكذا تبقى مفاهيم جوهريّة مذكورة في القواعد من دون تحديد كامل. وهذا يصدق على قاعدة الصلة أو المُناسبة على سبيل المثال: ومن هنا، فإن الاحتکام إلى (قاعدة الصلة) واللّجوء إليها ليس سوى الحَدْس بصورة مُتنَّكرة. وهكذا، فإن الجميع يُوافق على أنه - في الظروف الاعتيادية - إضافة (33) و(34) إلى تفسير جواب (ميري) في (32) يجعله مُناسبًا ووثيق الصلة، في حين أن إضافة (35) و(36) لا يجعله كذلك. لكن هذه الحقيقة نفسها يجب أن تُفسَّر قبل أن يتَّسَّى لنا استعمالها في تفسير حقيقى لكيفية فهم جواب (ميري).

إن فكرة (غرايس) بشأن التلويح، تثير أسئلة أكثر جذريةً. ما الأساس المنطقي وراء المبدأ التعاوني والقواعد؟ هل هناك القواعد التسعة التي ذكرها (غرايس) فحسب، أم رُبما كانت هناك حاجة لقواعد أخرى كما أوحى هو نفسه؟ قد يكون من المُغرِّ أن نُضيِّف قاعدة كُلَّما احتجنا إلى تفسير انتظام أو اطراد في الحالات⁽²⁵⁾. لكن هذا سيكون مُرتجلاً لعَرَضٍ بعينه تماماً (ad hoc). إذن ما المعايير التي يجب أن تُنفي بها القواعد؟ لا يمكن لعدد القواعد أن يُقلص بدلأً من أن يُوسَع؟⁽²⁶⁾

كيف يجب أن تُستَعْمَل القواعد في عملية الاستدلال؟ إن (غرايس) نفسه يعتقد - كما يُبدو - بأن المستعم ياستعمال افتراض تقييد المتكلمة بالقواعد بوصفه

(25) وهو إغراء يُمكّن أن نشعر أن (ليتش 1983) قد استجاب له.

(26) لقد حاولنا (ولسون وسبيربر 1981) أن نُبيّن أن في الإمكان احتزاز كل القواعد في قاعدة صلة a maxim of relevance واحدة، وأضحة الجلدة.

مقدمة منطقية في عملية الاستدلال. وهناك آخرون حاولوا إعادة تفسير القواعد بوصفها "مسلمات حوارية" (غوردن ولايكوف 1975) Gordon and Lakoff ، بل وحتى قواعد شبيهة بالشفرة تتناول التمثيل الدلالي للجمل ووصف السياق كمُدخلات ، وتنتج تمثيلاً فعلياتياً للقولات كمحرّجات (غازدر 1979). والصفة المميزة لمثل هذه المقتراحات يمكن تلمسها من الملاحظات الآتية:

"إن الطريقة المستعملة هنا هي أن نتفحص بعض البيانات والأمثلة التي تُغضِّيها ، أو يجب أن تُغضِّيها ، قاعدة الكمية من قواعد (غرايس) ثم نقترح حلّاً شكلياً وبسيطاً نسبياً لمشكلة وصف سلوك تلك البيانات والأمثلة. ويمكن النظر إلى هذا الحلّ بوصفه حالة خاصة من حالات قاعدة الكمية عند (غرايس) ، أو بوصفه بدليلاً لها. أو بوصفه مجرّد قاعدة عُرفية تُعَيّن صنفاً من المعاني الحوارية لصنف من القولات". (غازدر 1979 ص 49).

إن الظواهر الفعلية التي يمكن أن تُغضِّيها مثل هذه المعالجة محدودة نوعاً ما : فهي تظهر أساساً حين يترا боط قول جملة معينة بشكل مُنظم مع تفسير فعلياتي معين بحيث يُضحي من المعقول وضع قاعدة تربط أحدهما بالآخر. فعلى سبيل المثال ، إن النطق بالقولة (37) يُوحِي بـ (38) بصورة مُنظمة ، والاستثناء الرئيس هو عندما يفترض سلفاً بأنَّ (38) غير صادقة أو أنها رُبّما تكون كذلك :

37. بعض الحُجَّاج مُقنعة.
38. ليس كل الحُجَّاج مُقنعة.

الاقتراح هو أنْ نتعامل مع هذه الحالة عن طريق وضع قاعدة عامة تربط [37] (37) بالتفسير الفعلياتي (38) ، وسدّ الطريق بشكل فعال بوجه تطبيقها في السياقات التي يفترض فيها أنَّ (38) كاذبة أو أنها رُبّما كاذبة (غازدر 1979 ص 55-59). لكن السياق في أغلب حالات التلويع ، كما في (32) - (34) مثلاً ، يقوم بما هو أكثر من مجرّد استبعاد التفسيرات غير الملائمة : فهو يُزودنا

بمقدّمات منطقية لا يمكن الاستدلال على التلويع من دونها مطلقاً. إن ترجمة قواعد (غرايس) إلى قواعد شبيهة بالسفرة، ستقلّصها وتقصرها على معالجة مجموعة ضيقة ومحدودة من أمثلة التلويع المثيرة للاهتمام لكن غير الأنماذجية.

ما هي إذن أشكال الاستدلال المُتضمنة في العمل الاعتيادي للقواعد؟ وإذا كان الاستدلال الابرهاني (اللااستنباطي) (non-deductive/non-demonstrative) - كما يبدوا للعيان - مُتضمناً، فكيف يعمل؟ إن علماء الفعاليات قد تبنّوا صيغة أو أخرى من مقترب (غرايس) إلى التلويع - من دون البحث بعمق في هذه الأسئلة، وهُم من ناحية أخرى قائمون بتفسير الغالبية الصريحة من التواصل اللفظي بمعايير أنماذج السفرة. والنتائج هي كما يمكن أن تتوقّع. فبرغم أن تحليلات التلويع التي اقترحها علماء الفعاليات مبنية على رؤية تبدو صحيحة، وبرغم أنها، نوعاً ما، أكثر وضوحاً وتنظيمًا من الاستعادة البديهية التي يقوم بها المتكلمون العاديون، لكنها تُشارك الاستعادة البديهية تلك في عيوب، وهو كونها بعديمة (ذات أثر أو مفعول رجعي) (ex post facto) كلياً تقريباً.

لو افترضنا أن قولَةً في السياق كانت تحمل تلویحات خاصة، فإن ما يستطيع المستمع والمُنظر الفعاليات أن يفعلاه - الثاني بأسلوب أكثر تعقيداً نوعاً ما - هو أن يُبيّنا - بمعايير بديهية جداً - كيف أن هناك حُجَّة مبنية على السياق والقولَة والتوقعات بشأن سلوك المتكلمين، بحيث تُسْوِغ التفسير الخاص الذي وقع عليه الاختيار. إنَّ ما يفشلان في بيانه هو أن هناك مُسوِّغاً مبنياً على الأساس نفسه ومُقنعاً بالدرجة نفسها، لم يكن في الإمكان سُوقُه للتوصّل إلى تفسير لم يقع عليه الاختيار فعلًا. فقد تكون هناك مجموعة مُنوَعة من التفسيرات التي تُقْيِّي بأية معايير تم اقتراحها أو تَصَوُّرها حتى الآن، سواء أكانت معايير الصدق أم كمية المعلومات أم الصَّلة (المناسبة) أم الوضوح. إن النظريّة تحتاج إلى تحسينات على المستوى الجذري قبل أن يتَسَنَّى تطبيقها بصورة مُشرمة على حالات مُعيَّنة.

و (غرايس) في محاضرات وليم جيمس، يُقدم لنا فكرة ذات أهمية أساسية

هي : أن فعل التواصل نفسه يُولد توقعات يستغلها هو فيما بعد. وقد طبق (غرايس) نفسه أولاً هذه الفكرة وتفصيلاتها بمعايير القواعد على مشكلة محددة نوعاً ما من مشكلات الفلسفة اللغوية هي : هل للروابط المنطقية (الواو، أو، إذا ... ف) المعاني نفسها في اللغات الطبيعية كما في المنطق؟ وقد حاول إثبات أن المعنى الإثرائي الذي يبدوا أن هذه الروابط تدلّ عليه في اللغات الطبيعية، يمكن أن يُفسّر بمعايير التلويع وليس بمعايير معنى المفردات اللغوية. ثم اقترح (غرايس) بأن هذا المقترب يمكن أن تكون له تطبيقات أوسع : بأن مهمّة علم الدلالة اللغوي يمكن أن تُبسط بواسطة معالجة مجموعة كبيرة من المشكلات بمعايير التلويعات. وفعلاً فقد أصبحت دراسة التلويع على طريقة (غرايس) واحدة من [38] الاهتمامات الأساسية في علم الفعاليات⁽²⁷⁾. ونحن نعتقد أن الفكرة الأساسية في محاضرات وليم جيمس لها تطبيقات أكثر حتى من ذلك. فهي تزودنا بطريقة لتطوير تحليل التواصل الاستدلالي الذي اقترحه (غرايس) نفسه في مقالة (المعنى) إلى أنموذج تفسيري. ولكن لتحقيق ذلك، علينا أن نترك جانبًا التوسّعات المُتنوّعة لإيحاءات (غرايس) الأصلية، والمجادلات المعقّدة - لكن الفارغة تجريبياً - التي ولدتها. إن ما نحتاجه هو محاولة لإعادة التفكير - بمعايير واقعية سيكولوجيًّا - في مسائل أساسية مثل الآتية: أيٌّ شكل من أشكال المعلومات المشتركة مُتأخّر للبشر؟ كيف تُستغل المعلومات المشتركة في التواصل؟ ما (الصلة أو المُناسبة) Relevance وكيف يتم تحقيقها؟ وما الدور الذي يؤديه البحث عن (المُناسبة) في التواصل؟ وإلى هذه المسائل ستتجه الآن.

(27) مثلاً (كمبسن 1975) و (ستانليكر 1974) و (ولسون 1975) وضعوا تقارير بمعايير غرايسية عن ظواهر الافتراض المُسبق، و (سادك 1979) و (لفنسون 1983 ص 147-162) ينظرون إلى الاستعارة واللغة المجازية بمنظور غرايسى، و (سيرل 1975) و (باخ وهارنش 1979) يتناولون أفعال الكلام غير المباشرة بمعايير غرايسية. انظر كذلك الهمش (7) المُتقدّم آنفًا.

8 - البيئة الإدراكيّة والظُّهور المُتبادل:

لقد حاولنا أن نثبت أن المعرفة المُتبادلة ما هي إلا مُركَّب يتصوره الفيلسوف ليس له ما يُوازيه في الواقع. لكن هذا لا يعني إنكار أن البشر يشتركون فعلاً بالمعلومات بمعنى من المعاني. ففي المقام الأول، إن عملية التواصل نفسها تُولّد معلومات مُشتركة؛ وفي المقام الثاني إن بعض التشارك في المعلومات ضروري لإنجاز التواصل. لذلك، فإن أي وصف للتواصل البشري يجب أن يتضمن شيئاً من مفهوم المعلومات المشتركة. وفي هذا القسم نريد أن نتجاوز كلاًً من مفهوم (المعرفة المُتبادلة) القاصر تجريبياً، ومفهوم (المعلومات المُشتركة) الغامض تصوّرياً. سُنُنقش بأيّ معنى يشترك البشر بالمعلومات، وإلى أيّ مدى يشتركون بمعلومات عن المعلومات التي يشتركون بها.

إنَّ البشر جمِيعاً يعيشون في العالم المادي نفسه، ونحن جميعاً مُنهمكون بمشروع يستغرق أعمارنا من أجل الحصول على مَعلومات من هذه البيئة العامة وتكونن أفضل تمثيل أو تصوُّر عقلي لها. لكننا لا نُكُون التمثيل أو التصوُّر نفسه بسبب الاختلاف في مُحيطنا المادي الضيق من ناحية، وفي قدراتنا الإدراكيَّة والمعرفية من ناحية أخرى. إن القدرات الإدراكيَّة الحسية تختلف في فاعليتها من شخص لآخر. والقدرات الاستدلاليَّة هي الأخرى تختلف، وليس في الفاعلية فحَسْب. فالناس يتكلَّمون لغات مُختلفة وهم قد أتقنوا مفاهيم مُختلفة؛ ونتيجةً لذلك يمكن أن يُكُونوا تمثيلات أو تصوُّرات مُختلفة، ويقوموا باستدلالات مُختلفة. وهم يمتلكون ذاكرات مُختلفة أيضاً، ونظريات مُختلفة يُطبقونها في تجاربهم بطرائق مُختلفة. ومن هنا فَهُم حتى وإن اشترکوا جميعاً في المُحيط المادي الضيق نفسه، فإن ما نقترح أن نُسَمِّيه بيناتهم الإدراكيَّة المعرفية cognitive environment ستختلف مع ذلك.

[39] ولكي نُقدم فكرة البيئة الإدراكيَّة المعرفية لتأمَّل حالة مُوازية. فمن ضمن القدرات الإدراكيَّة البشريَّة حاسَّةُ البصر. فمن ناحية البصر، يكون كل إنسان في بيئَة بصرية يُمكن أن نصفها بأنها المجموعة التي تشمل جميع الظواهر المرئية

بالنسبة له. وما هو مُرئي له يُمثل دالة^{*} function لكل من بيته المادية المحسوسة وقدراته البصرية.

في دراسة التواصل، نحن نهتم بالقدرات الإدراكية التصورية conceptual. إننا نود أن نقترح بأن علاقة الظواهر phenomena المرئية بالنسبة للإدراك البصري هي علاقة الحقائق الظاهرة manifest^{**} نفسها بالنسبة للإدراك التصورى. والآن لنضع التعريفات والحدود:

39. إنَّ حقيقةً ما تكون ظاهرة manifest لشخص ما في وقتٍ معين إذا وفقط إذا كان قادراً في ذلك الوقت على تمثيلها وترميزها ذهنياً وقبول ذلك التمثيل بوصفه صادقاً أو ربما صادقاً.

40. إنَّ البيئة الإدراكية المعرفية cognitive environment لشخص ما هي مجموعة الحقائق الظاهرة له.

إذن، أنْ يكون الشيء ظاهراً يعني أن يكون قابلاً للإدراك الحسي أو قابلاً للاستدلال⁽²⁸⁾. ومجمل بيئة الشخص الإدراكية، يُساوي المجموعة الشاملة لكل

* مصطلح (الدالة) هنا ورَدَ بالمعنى الرياضي لكونها علاقة بين مجموعتين تُشَكِّلان المجال والمجال المقابل. [المترجم].

** لا يخفى على القارئ الفرق بين الصفة (ظاهر manifest) – أو (ظاهرة) في حالة المؤنث - وهو مُصطلح في ابتدعه المؤلفان بمعنى خاص، وبين الاسم: (ظاهرة phenomenon) ويعني حادثة أو شيء قابل للملاحظة. ولتحاشي اللبس الحالى حين نستعمل الكلمة الأولى (الصفة) بصيغة المؤنث، سأستعمل صيغة الجمع بالنسبة للكلمة الثانية (الاسم). [المترجم].

(28) لقد ذهب البعض (انظر فودر 1983 ص 102) إلى أن التشخيصات التصورية للمُتَبَهَّمات البعيدة، التي هي مُحرَّجات العمليات الإدراكية الحسية، تحتاج إلى إقرار أو تصديق استدلالي inferential validation قبل أن تُقبل من المرء بوصفها حقائق. وإذا كان الأمر كذلك، فإنَّ كونَ الشيء قابلاً للإدراك الحسي لن يكون شرطاً كافياً لأن يكون ظاهراً. إن أفضل دليل على هذا الادعاء هو احتمال عدم ثقة المرء بحواسه، وبالتالي فهو يمكن أن يدرك الأشياء حسياً ولا يصدقها أو يؤمن بوجودها. لكن مع ذلك، فيإمكان المرء أيضاً أن يستدل على الأشياء ولا يصدقها، كما هو الحال حين تتناقض النتيجة المنطقية للاستدلال السليم مع المعتقدات التي يؤمن بها المرء بقوة. يبدُّلنا أن مُحرَّجات الإدراك الحسي =

الحقائق التي يستطيع أن يُدركها حسياً أو ذهنياً أو أن يستدلّ عليها: أي كل الحقائق الظاهرة له. إن بيته الشخص الإدراكي الإجمالية، هي دالة لبيته المادية وقدراته الإدراكيه. إنها لا تكون من كلّ الحقائق التي يعيها فحسب، وإنما أيضاً من كلّ الحقائق التي بإمكانه أن يعيها، في بيته المادية المحسوسة. وبالطبع فإنّ وعي الشخص وإدراكه الفعلي للحقائق، أي المعلومات التي اكتسبها، تُسهم في قدرته لأنّ يعي ويُدرك حقائق أخرى إضافية. فالمعلومات المخزونة في الذاكرة هي إحدى مكونات القدرات الإدراكيه.

ونحن نريد أن نُوسع فكرة الظاهر بطريقتين: أولاً نريد أن نُوسعها لتشمل كل الافتراضات فضلاً عن الحقائق، ثانياً نريد أن نميز بين درجات من الظهور. ووجهة نظرنا هنا إدراكيه أكثر مما هي ايستمولوجية manifestness. فمن وجهة النظر الإدراكيه، في الإمكان عدم التمييز بين الفرضيات الخاطئة والمعرفة الفعلية الحقيقية، تماماً كما لا يمكن التمييز بين الأوهام البصرية والرؤيه الحقيقية. وكما أن الأوهام 'مرئية' كذلك إن أي افتراض - سواء أكان صادقاً أم كاذباً - يمكن أن يكون ظاهراً لشخص ما. إذن فإنّ الافتراض يكون ظاهراً في بيته إدراكيه إذا زوّدتنا تلك البيئة ببيانه أو دليل كافٍ لتبنّيه واعتماده، وكما نعلم جميعاً، فإنّ الافتراضات الخاطئة تكون لها أحياناً بَيَّناتٍ وبراهين جيدة.

إن أي شيء يمكن رؤيته على الإطلاق هو قابل للرؤيه visible)، لكن بعض الأشياء قابلة للرؤيه أكثر بكثير من غيرها. وبطريقة مُشابهه، فقد عرّفنا مفهوم 'الظاهر' بحيث إنّ أي افتراض يمكن للشخص أن يُكونه ويقبله بوصفه صادقاً أو رِيماً صادقاً، فهو ظاهرٌ له. ونحن نريد أن نقول أيضاً إنّ الافتراضات

= شأنها شأن مُخرّجات الاستدلال، لا تتطلب أي اقرار أو تصديق لكي تُقْبَل بوصفها حقائق. لكن من ناحية أخرى، فإن مُخرّجات الإدراك الحسي (شأنها شأن مُخرّجات الاستدلال)، يمكن أن تُبْطل أو تُكذَّب استدلالياً. لذلك لكي تكون أكثر دقة، يمكن أن نقول إن كون الشيء ظاهراً، يعني كونه قابلاً للإدراك أو الاستدلال من دون أن يتم إبطاله أو تكذيبه فوراً.

الظاهرة التي يتحمل أن تفترضها أكثر من غيرها هي أكثر ظهوراً من غيرها. أما أية افتراضات هي أكثر ظهوراً بالنسبة لشخصٍ ما خلال مدةٍ زمنيةٍ معينة أو لحظةٍ معينة، فذلك هو الآخر دالةٌ لكل من بيئته المادية من ناحيةٍ وقدراته الإدراكية من ناحيةٍ أخرى.

إن تنظيم عملية الإدراك عند البشر يجعل أنماطاً معينة من [40] الظواهر* (أي الأشياء والأحداث القابلة للإدراك الحسي والعقلاني) بارزة بشكل خاص. فعلى سبيل المثال، يكون صوت الانفجار أو رنين جرس الباب بارزين بدرجة عالية، في حين أن الطنين أو الأزيز المستمر في الخلفية أو تكتكة الساعة أقل بروزاً بدرجة كبيرة. وحين تتم ملاحظة ظواهر معينة تكون بعض الافتراضات المتعلقة بها مُتأتحة وسهلة المنال اعتيادياً أكثر من غيرها. وحين يُقرع جرس الباب في بيئه معينة، سيكون من الظاهر بدرجة قوية في الأحوال الاعتيادية، أن هناك شخصاً على الباب، وبدرجة أقل قوة، أن الشخص الذي على الباب هو من الطول بحيث تصل يده إلى الجرس، وبدرجة أقل قوة حتى من ذلك، أن الجرس لم يُسرق. إن أقوى الافتراضات كلها ظهوراً هو الافتراض أنَّ جرس الباب دقَّ تُواً، فالدليل عليه بارز وقاطع في آنٍ واحد. سنقول المزيد - في الفصل الثالث - بشأن العوامل التي تجعل بعض الافتراضات ظاهرة أكثر من غيرها في موقف معين. أما حالياً، فإن الحقيقة تُهمِّنا أكثر من التفسير.

من الواضح أن مفهومنا لما هو ظاهر للشخص هو أضعف من مفهوم ما هو معلوم أو مفترض فعلاً. ويمكن لحقيقة ما أن تكون ظاهرة من دون أن تكون معلومة. إن كل الافتراضات الفعلية للشخص تكون ظاهرة له، لكن هناك افتراضات أكثر من ذلك بكثير لم يفترضها فعلاً، وهي أيضاً ظاهرة له. إن هذا هو الواقع مهما كانت درجة الضعف التي تُفسِّر بها مُصطليخي (العلم أو المعرفة)

* انظر الهاشم في الصفحة (81). [المترجم].

و(الافتراض). فأنْ تعلم حقيقةً ما - بالمعنى القوي لكلمة العلم - يتضمن امتلاك تمثيل أو تصور ذهني لها. أما أنْ نقول إنَّ شخصاً ما يعلم حقيقةً ما - بالمعنى الضعيف لكلمة العلم - فلا يلزم عنه بالضرورة أنه كونَ تصوراً ذهنياً لها. فعلى سبيل المثال، قبل قراءة هذه الجملة كلّكم كنتم تعلمون - بذلك المعنى الضعيف لكلمة العلم - أن (نعم تشوسمسكي) لم يتناول الفطور مع (يوليوس قيصر) مطلقاً، على الرغم من أنه إلى حدّ الآن لم تخطر تلك الفكرة في بالكم على الإطلاق. إذ إن من المقبول عموماً أنَّ الناس لا يعلمون المعلومات التي يعلموها فعلاً فحسب، وإنما كذلك المعلومات التي بمقدورهم أن يستنبطوها من المعلومات التي يعلموها. لكن مع ذلك يمكن أن يكون الشيء ظاهراً من دون أن يكون معلوماً حتى بهذه الصورة العملية، ولو لمجرد أن في الإمكان أن يكون الشيء ظاهراً وكاذباً، في حين لا يمكن أن يكون أي شيء معلوماً وكاذباً.

هل يمكن أن يكون الشيء ظاهراً من دون أن يكون مفترضاً فعلاً؟ إن الجواب يجب أن يكون بالإيجاب أيضاً. والافتراضات تختلف عن المعلومات في كون الأولى ليست بالضرورة صادقة. وكما في حالة المعلومات، يمكن أن نقول إن الناس قد يفترضون - بالمعنى الضعيف لافتراض - الأشياء التي بمقدورهم أن يستنبطوها مما يفترضونه، لكن مع ذلك لا نقول إن الناس يفترضون - بأيٍ معنى من المعاني - الأشياء التي بمقدورهم مجرد الاستدلال عليها لأبرهانياً - أي عن طريق العملية الإبداعية لتكوين الفرضيات وتوكيدها - من الأشياء التي يفترضونها. وهكذا فيرغم أن جملة (رونالد رينغن لم يلعب البليار드 مع نعوم تشوسمسكي مطلقاً) تلزم لأبرهانياً من الأشياء التي علمتومها وافتراضتها قبل قراءة هذه الجملة، فإن ذلك لم يكن إلى حدّ هذه اللحظة افتراضاً من افتراضاتكم بل كان مجرد افتراض ظاهر لكم. وفضلاً عن ذلك، يمكن للشيء أن يكون ظاهراً بمجرد كونه قابلاً للإدراك الحسي، وبدون أن يكون قابلاً للاستدلال عليه [41] مطلقاً من المعلومات أو الافتراضات السابقة. مثلاً تمر سيارة في الشارع بصوت مسموع، وأنت لم تنتبه إليها حتى الآن، لذلك فليس عندك أيُّ علم أو معرفة بها ولا أية افتراضات عنها حتى بالمعنى الأضعف لمفهومي "المعلومات"

والحقيقة“ و ”الافتراضات“ . لكن حقيقة مرور السيارة في الشارع ظاهرة لك . والآن سنُبَيِّن أن في الإمكان تطوير مفهوم للظهور المُتبادل (mutual manifestness) لا يعاني من عدم المقبولية السicolولوجية التي تعاني منها كلٌ من ”المعلومات المُتبادلة“ و ”الافتراضات المُتبادلة“ نفسها ، وأن السبب يعود إلى كون ”الظاهر“ أضعف من ”المعلوم“ و ”المفترض“ .

بالقدر الذي يمتلك فيه كائن حيَّان القدرات البصرية نفسها والبيئة المادية الحسية نفسها ، تكون الظواهر نفسها مرئية بالنسبة لهما ، ويُمْكِن القول إنهما يشتركان في البيئة البصرية . وبما أن القدرات البصرية والبيئات المادية لا تكون مُتطابقة مُطلقاً ، فإن الكائنات الحية لا تشتراك في بيئتها البصرية الإجمالية . وفضلاً عن ذلك ، فإن الكائنين الحيَّين اللذين يشتركان في بيئتها بصرية لا يُشاهدان فعلاً الظواهر نفسها بالضرورة ، إنما فقط قادران أن يفعلوا ذلك .

وبصورة مُشابهة ، فإن الحقائق والافتراضات نفسها قد تكون ظاهرة في الإدراكيتين* لشخصين مُختلفين . في تلك الحالة ، ستكون هاتان البيئتان الإدراكيتان مُتقاطعتين ، وتتقاطعهما (intersection) يُكُون بيئَة إدراكيَة يشتركان فيها هذان الشخصان . إن مُجمل البيئة الإدراكيَة المُشتركة لشخصين هي تقاطع مُجمل بيئتيهما الإدراكيتين ، أي المجموعة الشاملة لكل الحقائق الظاهرة لكليهما . ومن الواضح أن الناس إذا اشترکوا في بيئات إدراكيَة ، فإن ذلك يعود إلى أنهم يشتركون في البيئات المادية وأنهم يمتلكون قدرات إدراكيَة مُتشابهة . وبما أن البيئات المادية لا تكون مُطلقاً مُتطابقة بصورة كاملة ، وبما أن القدرات الإدراكيَة تتأثر بالمعلومات السابقة المخزونة في الذاكرة ، ومن ثم تختلف من عدَّة نواحٍ من شخص آخر ، فإن الناس لا يشتركون في بيئاتهم الإدراكيَة على الإطلاق . وفضلاً عن ذلك ، أنْ تقول إنَّ شخصين يشتركان في بيئَة إدراكيَة لا يلزم عنه أنهما يقومان بالافتراضات نفسها ، بل إنما فقط قادران أن يفعلوا ذلك .

* بشأن مصطلح (إدراك) يُنظر هامشنا على مقدمة الطبعة الثانية . [المترجم] .

ومن الأشياء التي يمكن أن تكون ظاهرة في بيئة إدراكية معينة، مُواصفات الناس الذين يحق لهم الوصول أو الاطلاع على تلك البيئة. فعلى سبيل المثال، يحق لكل (ماسوني) الوصول أو الاطلاع على عدد من الافتراضات، ويضمّنها الافتراض بأن كل الماسونيين لهم الحق في الاطلاع على هذه الافتراضات نفسها. وبتعبير آخر، فإن كل الماسونيين يشتّرون في بيئة إدراكية تتضمّن الافتراض بأن كل الماسونيين يشتّرون في هذه البيئة. ولنأخذ مثلاً آخر: (بيتر) و(ميري) يتحادثان في الغرفة نفسها، أي هما يشتّران في بيئة إدراكية تكون من كل الحقائق الظاهرة لهما نتيجةً لوجودهما في هذه الغرفة. ومن ضمن هذه الحقائق، حقيقة كونهما يشتّران في هذه البيئة.

سنُطلق تعبير بيئة إدراكية مُتبادلة mutual cognitive envionmemnt على كل بيئة إدراكية مشتركة يكون ظاهراً فيها أي الأشخاص يشتّرون فيها. في البيئة [42] الإدراكية المُتبادلة، بالنسبة لكل افتراض ظاهر، تكون حقيقة كونه ظاهراً للناس الذين يشتّرون في تلك البيئة، هي نفسها حقيقة ظاهرة. وبتعبير آخر، في البيئة الإدراكية المُتبادلة، يكون كل افتراض ظاهر هو - بالتعبير الذي سنستعمله - ظاهر تبادلياً (بصورة مُتبادلة) . mutually manifest

لتتأمل، مثلاً، بيئة إدراكية (ب) يشتّرك فيها (بيتر) و(ميري) ويكون فيها كلٌّ من (41) و(42) ظاهراً :

41. (بيتر) و(ميري) يشتّران في البيئة الإدراكية (ب).

42. جرس الهاتف يدقّ.

في هذه البيئة، يكون كلٌّ من (43) - (45) وافتراضات عديدة غير محددة ومبنية على النّسق نفسه، تكون كلها ظاهرة أيضاً :

43. من الظاهر لـ (بيتر) و(ميري) أن جرس الهاتف يدقّ.

44. من الظاهر لـ (بيتر) و(ميري) أن من الظاهر لـ (بيتر) و(ميري) أن جرس الهاتف يدقّ.

45. من الظاهر لـ (بيتر) و(ميري) أن من الظاهر لـ (بيتر) و(ميري) أن من الظاهر لـ (بيتر) و(ميري) أن جرس الهاتف يدقّ.

وكلما زاد تعقيد الافتراضات من نَمَط (43) - (45)، قَلَّ احتمال القيام بها فعلاً. لكن في مثل هذه السلسلة لا يتوجّب القيام فعلًا بالافتراض (n)^{*} من قبل الأشخاص المذكورين فيه لكي يكون الافتراض ($n+1$) صادقاً. ولذلك لا تُوجَد نُقطة قاطعة أو فاصلة بحيث يكون بعدها احتمال كذب هذه الافتراضات أكبر من احتمال صِدقها. فهي تبقى ظاهرة على طول الخط، وإن كانت درجة ظهورها تميل تَقَارِيبًا asymptotically باتجاه الصفر. إن (41)-(45) وكل الافتراضات في (ب) ليست ظاهرة فقط لكلٌّ من (بيتر) و(ميري)؛ وإنما هي ظاهرة تبادليًّا أيضًا.

من الواضح أن فكرة الافتراض الظاهر تبادليًّا هي أضعف من فكرة الافتراض المُتبادل (ومن باب أولى أضعف من فكرة المعلومات أو المعرفة المُتبادلة). تَأْمَل الافتراضات (46) - (48) وكل الافتراضات الإضافية التي يمكن أن تُثْنى على النسق نفسه:

46. (بيتر) و(ميري) يفترضان أن جرس الهاتف يدقّ.

47. (بيتر) و(ميري) يفترضان أن (بيتر) و(ميري) يفترضان أن جرس الهاتف يدقّ.

48. (بيتر) و(ميري) يفترضان أن (بيتر) و(ميري) يفترضان أن (بيتر) و(ميري) يفترضان أن جرس الهاتف يدقّ.

وكما أسلفنا، كَلَّما زاد تعقيد الافتراضات من نَمَط (46) - (48)، قَلَّ احتمال القيام بها فعلاً. لكن في هذه الحالة يتوجّب فعلًا أن يقوم (بيتر) و(ميري)

* الرمز (n) هنا مُستعمل بالمعنى الرياضي للدلالة على عدد غير مُحدد القيمة. [المترجم].

بالافتراض (ن) لكي يكون الافتراض (ن+1) صادقاً. وفضلاً عن ذلك، لا بد من وجود نقطة معينة - وهي آتية قريباً جداً في الحقيقة - لا تفترض فيها (ميري) أنَّ (بيتر) يفترض أنها تفترض أنه يفترض... إلخ. وفي هذه النقطة وبعدها، تكون كل الافتراضات في هذه السلسلة كاذبة، ولا تتحقق تبادلية الافتراضات. ومن الطرائق الأخرى لبيان أنَّ تبادلية الافتراضات أقوى من تبادلية الظهور، هي أنَّ [43] نلاحظ أنَّ الافتراض (43) قد يكون صادقاً في حين أنَّ (46) ليس صادقاً، وأنَّ (44) قد يكون صادقاً في حين أنَّ (47) ليس صادقاً، وأنَّ (45) قد يكون صادقاً في حين أنَّ (48) ليس كذلك، وهلَّمْ جَرَأً، في حين أن العكس ليس ممكناً.

إن الظهور المُتبادل ليس أضعف من المعلومات (المعرفة) المُتبادلة أو الافتراضات المُتبادلة فحسب، وإنما هو أضعف منها بالطريقة المُناسبة. فهو، من ناحية، لا تقدح فيه الاعتراضات السيكولوجية نفسها، مادام الادعاء بأنَّ افتراضاً ما ظاهرٌ تبادلياً هو ادعاء بشأن البيئات الإدراكية، وليس ادعاء بشأن الحالات أو العمليات العقلية. ومن ناحية أخرى - فكما سُبّين في القسم (12) - فإن فكرة الظهور المُتبادل هي قوية بالقدر الذي يكفي لتزويد فكرة العلنية التي نُوقشت في القسم (6)، بمضمون دقيق ومثير للاهتمام. لكننا - بفرضنا لفكرة المعرفة أو المعلومات المُتبادلة وتبني الفكرة الأضعف للظهور المُتبادل - نحرم أنفسنا من أحد أنماط التفسير في دراسة التواصِل.

فالتواصِل يتطلّب درجة معينة من التنسيق coordination بين المُتواصلة والمُستمع بخصوص اختيار الشفرة والسيّاق. إن فكرة المعرفة المُتبادلة تُستعمل في تفسير كيفية تحقيق هذا التنسيق: فعلى افتراض وجود قدرٌ كافٍ من المعرفة المُتبادلة، يمكن للمُتواصلة والمُستمع أن يقوما باختيارات مُتناظرة ومُتماثلة للشفرة والسيّاق. ومن ناحية أخرى، فإن الفكرة الواقعية للظهور المُتبادل ليست على قدر كافٍ من القوة بحيث تفسّر مثل هذا التنسيق المتناظر والمتماثل. لكن مع ذلك وقبل أن تُسلّم بأن فكرة الظهور المُتبادل هي في النهاية فكرة أضعف من المطلوب، أسأل نفسك ما هو الأساس للتسليم بأن كُلّاً من المُتواصلة والمُستمع يشتراكان ويدرجهما متساوية في المسؤولية عن عملية التنسيق، وأن كلّيهما يجب أن

يقلق بصورة مُتماثلة بشأن ما يُفكّر به الطرف الآخر. إن تحقيق التنسيق غير المُتَنَاظِر يكون عادةً أَسْهَل بكثير، والتواصل هو في كل الأحوال عملية غير مُتَنَاظِرة.

تأمَّلْ ماذا سيحصل في رقص القاعات لو كانت مسؤولية اختيار الخطوات متروكة لـكلا الراقصين بدرجة متساوية (وكم سيكون إطار المعرفة المُتَبَادِلة قليل الجدوى في حل مشكلات التنسيق المترتبة على ذلك، ضمن الوقت الفعلي). لكن الراقصين يتخلّصون من مشكلات التنسيق ويُقلّصونها بدرجة كبيرة في الرقص، وذلك عن طريق إلقاء المسؤولية على أحد الطرفين الذي يأخذ زمام القيادة في حين ليس على الطرف الآخر إلا أن يحدُّ حذوه. ونحن نُسلِّم بأن الشيء نفسه يحصل في التواصل. فالامر متروك للمُتَوَاصِلَة لكي تقوم بافتراضات صحيحة بشأن الشفرات والمعلومات السياقية التي تكون في متناول المستمع والتي يتحمل أن يستعملها في عملية الفهم والاستيعاب. إن مسؤولية تفادي سوء التفاهم أيضاً تقع على عاتق المُتكلّمة، بحيث إنَّ كل ما يتوجّب على المستمع فعله هو أن يمضي قدماً في استعمال أية شفرة أو معلومات سياقية تكون سهلة المنال.

لنفرض أن (ميري) و(بيتر) ينظران إلى منظر طبيعي حيث تُلاحظ (ميري) وجود كنيسة في البُعد. وهي تقول له :

49. لقد كنت قبل الآن في تلك الكنيسة.

إنها لا تقف لتسأَل إذا كان هو قد لاحظ البناء، وإذا كان هو يفترض بأنها قد لاحظت، ويفترض أنها قد لاحظت أنه قد لاحظ، وهلَّم جرّاً، ولا إذا كان هو قد افترض بأنها كنيسة، ويفترض بأنها تفترض بأنها كذلك، وهلَّم جرّاً. إن كل ما تحتاجه (ميري) هو ثقة معقولة بأنه سيكون قادرًا على تشخيص البناء بوصفها كنيسة حين يُطلَب منه ذلك، أي بتعبير آخر، الثقة بأن افتراضًا معيناً سيكون ظاهراً في بيئته الإدراكية في الوقت المناسب. ولا يتوجّب على (بيتر) أن يكون

قد وصل إلى هذا الافتراض أو أضافه إلى خزينه، قبل أن تتكلّم (ميري). بل في الحقيقة، قد يكون توهّم البنية قلعةً، قبل أن تتكلّم (ميري): قد تكون قوة قولتها فقط، هي السبب الذي جعل من الظاهر له أنّ البنية كنيسة.

ولنفرض أن المنظر الطبيعي يلهم (ميري) فتقول:

50. إنه منظر من النوع الذي كان سيجعل (ماريان داشوود) يغمى عليها.

هذا تلميح* إلى رواية (جين أوستن) الموسومة (الحس والعقلانية)، وهي رواية تعلم (ميري) أنّ (بيتر) قد قرأها. إنها لا تقف لتساءل إذا كان يعلم بأنها قرأتها أيضًا، وتعلم بأنها تعلم بأنه قد قرأها، وهلّم حراماً. وهي ليست غافلة عن احتمال الاختلاف في ردود فعلهما تجاه الكتاب والاختلاف في تذكّرهما إياه. فملاحظاتها مبنية على افتراضات لم تُورد لها ذكرًا، ولم يكن من الضروري أن يفترضها (بيتر) قبل أن تتكلّم (ميري). إن ما تتوقعه - بحق - هو أن قولتها ستعمل كحافر يدعوه إلى تذكّر المقاطع التي كان قد نسيها من الرواية وتكون في افتراضات الضرورية لفهم التلميح.

في كلا هذين المثالين، تقوم (ميري) بافتراضات بشأن الافتراضات الظاهرة له (بيتر)، أو التي ستكون ظاهرة له. (بيتر) واثق من أن الافتراضات التي يقوم بها تلقائيًا بشأن الكنيسة (والحس والعقلانية) والتي تُساعده في فهم قولات (ميري)، هي افتراضات نفسها التي توقع (ميري) منه أن يقوم بها. ولكي تتوافق (ميري) بنجاح توجّب عليها أن تمتلك بعض المعلومات عن بيته (بيتر) المعرفية. ونتيجة لتواصلها الناجح، فقد توسيّع بيتهما الإدراكية المُتبادلة. لاحظ أن التنسيق المُتّابصر والمعلومات المُتبادلّة ليس لها موقع في الصورة على الإطلاق. إن السبب الأساسي لاعتماد إطار المعلومات المُتبادلّة، وكذلك لاعتماد أنموذج الشفرة، هو الرغبة في بيان كيفية ضمان التواصل الناجح وبيان وجود نوع

* للتمييز بين مُصطلحي التلوّح والتلميح (allusion) ينظر كتابنا (نظريّة الفعل الكلامي).
[المترجم]

من الحساب المضمون ضد الإخفاق failsafe algorithm الذي يستعمله المستمع في إعادة تركيب معنى المتكلّم بدقة. وبموجب هذا الإطار، يُعزى الفشل الذي يحدث كثيراً في عملية التواصل إلى أحد سببين: إما أن تطبيق آلية الشفرة لم يتحقق بصورة تامة، وإما أن هناك بعض التقطيع بسبب "الضجيج"*. فآلية الشفرة المطبقة بصورة جيدة والخالية من الضجيج، يجب أن تضمن التواصل التام.

إننا بفرضنا لإطار المعرفة المتبادل، نتخلّى عن إمكانية استعمال حساب مضمون ضد الإخفاق كأئمّة ل للتواصل البشري. لكن ما دام واضحاً أن عملية التواصل تحصل وفيها مُخاطرة، علام إذن الافتراض بأنها محكومة بإجراء [45] مضمون ضد الإخفاق؟ وغلاوةً على ذلك، فإذا كانت هناك نتيجة واحدة تستفيد بها من البحوث في مجال الذكاء الاصطناعي، فهي أن أغلب العمليات الإدراكية هي من التعقيد بحيث يجب أن تصاغ بمعايير (طرائق الاستكشاف بالتجريب) heuristics، وليس بمعايير حساب مضمون ضد الإخفاق. لذلك نحن نُسلِّم بأن التواصل محكم بالعملية الاكتشافية عن طريق المحاولة والخطأ، وهي بعيدة عن الكمال. وحسب هذا المقترب، فإن حالات الإخفاق في التواصل شيء متوقع: إنَّ الشيء الغامض الذي يحتاج إلى تفسير هو النجاح وليس الإخفاق.

وكما قد لاحظنا فإن فكرة الظهور المتبادل ليست من القوة بحيث تُنقذ نظرية الشفرة للتواصل. لكن ذلك لم يكن من أهدافنا مطلقاً. فبدلاً من التسليم بصحة نظرية الشفرة ومن ثم الاستنتاج بحتمية وجود المعرفة المتبادل، نحن نُفضل أن نبحث في أنواع الافتراضات التي يمكن للناس فعلًا أن يفترضوها بشأن افتراضات بعضهم الآخر، ثم نرى بعد ذلك ما يعنيه ذلك بالنسبة لوصف التواصل. أحياناً يكون لدينا دليل أو بَيْنةٍ مُباشرة عن افتراضات الناس الآخرين، مثلاً حين يُخبروننا عن ما يفترضونه. وبأكثر عمومية، يكون لدينا دليل أو بَيْنةٍ مُباشرة عن ما هو ظاهر للآخرين، وذلك لأنَّ من الظاهر أننا نشتراك معهم في البيئات

* هذه ترجمة حرفية، فمصطلاح (noise) في علم التواصل لا يقتصر على التشويش الصوتي، وإنما يشمل أي نوع من الإعاقة كالخط الرديء في الكتابة. [المترجم].

الإدراكية. وحين تكون البيئة الإدراكية التي نشترك فيها مع الآخرين مُتبادلة، سيكون لدينا دليل أو بَيِّنَة عن ما هو ظاهر لنا جميعاً. لاحظ أن هذا الدليل أو البَيِّنَة لا يمكن أن يكون حاسماً ونهائياً: فحدود البيئات الإدراكية لا يمكن أن تُعَيَّن بدقة، ولو لمُجرّد أن الحَدَّ بين الافتراضات الظاهرة بصورة ضعيفة والافتراضات التي لا يمكن الوصول إليها، هو حدّ غير واضح المعالم.

إننا في موقع يُؤهّلنا أن نستنتج من الافتراضات عن ما هو ظاهر للناس الآخرين، وبالأخضّ عن ما هو ظاهر لهم بقوّة، افتراضاتٍ أخرى - وإن كانت بالضرورة أضعف - عن الافتراضات التي يقومون بها فعلاً. ونحن في موقع يُؤهّلنا أن نستنتاج من الافتراضات عن ما هو ظاهر تبادلياً لنا جميعاً، افتراضات أخرى أضعف، عن الافتراضات التي ينسبونها لنا. وهذا هو كل ما هنالك. إن البشر ينجحون بشكل أو بآخر في التواصل في المواقف التي يمكن فيها افتراض أشياء كثيرة جداً بشأن الشيء الظاهر للآخرين، والتي يمكن فيها افتراض أشياء كثيرة بشأن الشيء الظاهر تبادلياً لهم وللآخرين، ولكن التي لا يمكن فيها افتراض أي شيء بوصفه معلوماً أو مفترضاً تبادلياً بصورة حقيقة.

إن المواقف التي تُثبتُ وجود البيئة الإدراكية المُتبادلة، هي في الجوهر نفس تلك المواقف التي عُوِّملَت بوصفها تُثبت المعرفة أو المعلومات المُتبادلة⁽²⁹⁾. لقد حاولنا أن نُبرهن أن افتراضات المعلومات أو المعرفة المُتبادلة، ليس لها ما يُسْوِغها حقاً على الإطلاق. إن المثالين (49) و(50)، بما دليل من تجارب شخصية على أنها ليست ضرورية. فالانعطافة المُرورية التي تمرّ في طريق المعلومات المُتبادلة، هي تحويلة زائدة وغير ضرورية. إن البيئة الإدراكية المُتبادلة تزوّدنا بصورة مُباشرة بكل المعلومات التي تحتاجها للتواصل والاستيعاب⁽¹⁾.

(29) فعلى سبيل المثال، إن ما يدعوه (لويس 1969 ص 56) قاعدة أو أساساً للمعرفة المشتركة (المُتبادلة) هو مُكافئ تقريباً لمفهوم الظهور المُتبادل عندنا. لكننا نفترق عنه حين يُواصل كلامه ليقول، على سبيل التعريف فحسب، إن وجود مثل هذه القاعدة هو شرط كافٍ لوجود المعلومات المشتركة نفسها. انظر كذلك (كلارك ومارشال 1981).

(أ) لقد حصلت مناقشة مستفيضة لرفضنا فكرة المعرفة أو المعلومات المُتبادلة لمصلحة =

إن فكريَّة البيئة الإدراكية، والظُّهور، سواء المُتبادل أم غيره، هما فكرتان لهما أساس في الواقع سيكولوجيًّا، لكنهما لوحدهما لا تُؤْكِيَان سوى ضوء قليل على ما يحصل في عقول البشر. البيئة الإدراكية ما هي إلا مجموعة من [46] الافتراضات التي بمقادير الشخص أن يتصرّفها أو يُمثّلها عقليًّا ويقبلها بوصفها صادقة. السُّؤال بعد ذلك هو: أيٌّ من هذه الافتراضات سيفترضها الشخص فعلًا؟ إن هذا السُّؤال لا يُهم عالم النفس فحسب، وإنما يُهم أيضًا كل من يقوم بالتواصل الاعتيادي. سنُحاول أن ثُبّت أنك حين تواصل، فإنك تقصد أن تغيّر البيئة الإدراكية لمستمعيك؛ لكنك بالطبع تتوقع من عملياتهم الفكريَّة أن تتأثر نتيجة لذلك. سنُحاول في القسم الآتي أن ثُبّت أن الإدراك البشري متوجّه نحو (الصلة أو المُناسبة) ويتكيّف وفقًا لها relevance-oriented. ونتيجة لذلك، فإن من يعرّف البيئة الإدراكية لشخص معيّن، يستطيع أن يستدل على الافتراضات التي يُحتمل أن يفترضها ذلك الشخص فعلًا.

9 - الصلة (المُناسبة) والإظهار :

إن بيئَة الشخص الإدراكية هي مجموعة من الافتراضات المُتاحة في متناوله. أي افتراضات مُعيَّنة يحتمل أن يقوم الشخص بتركيبها ومعالجتها من دون غيرها؟ بالطبع قد لا يكون هناك جواب عام عن هذا السُّؤال. أما نحن فريد أن ثبّت أن هناك جوابًا. إن كتابنا الحالي هو في جوهره استكشاف لفكرة وجود ميزة واحدة - الصلة أو المُناسبة - التي تجعل المعلومات جديرة بالمعالجة. سيتضمن الفصل (3) مناقشة فَيَّة نسبيًّا لفكرة الصلة أو المُناسبة. أما في هذا القسم، فلا نريد

= فكرة الظُّهور المُتبادل (انظر تعليقات باخ وهارنش، غبس، رسل، مكولي، غيرغ وهنكلمن في مجلة 10.4 (The Behavioral and Brain Sciences 1987b) وردنا عليها في (سيبرير ولوسون 1990: 178-9). وفي استجابة للتعليقات المستمرة من (غارنر) و(بيرنر) في (The Behavioral and Brain Sciences 1990a)، حاولنا في (سيبرير ولوسون 1990a) أن نجمع الحُجَّج المُتناولة في كتابنا نظرية الصلة ونبين الاختلافات بين المعرفة أو المعلومات المُتبادل والظُّهور المُتبادل بمعايير أكثر وضوحاً.

سوى وصف الفكرة بمعايير غير رسمية وعامة جداً، ثم القيام ببعض المقترنات بشأن دور الصلة والمُناسبة في التواصيل.

البشر هم أجهزة كفؤة لمعالجة المعلومات، وهذه هي أوضح ميزة ثمينة لديهم كنوع من الأحياء. لكن ما هي الكفاءة في معالجة المعلومات؟

لا يمكن تعريف الكفاءة إلا بالقياس إلى هدف معين. إن بعض الأهداف تكون مطلقة مثل الإمساك بفريسة، أو الفوز بمباراة، أو حل مشكلة؛ فهذه تتوقف على تحقيق حالة أو وضع معين قد يكون موجوداً أو غير موجود في لحظة معينة. أما بعض الأهداف الأخرى فتكون نسبية مثل مضاعفة الذرية (النسل) أو تحسين أداء الشخص في (سباحة الفراشة)، أو فهم الشخص لذاته؛ فهذه تتوقف على رفع قيمة متغير من المتغيرات، ولذلك فهي لا يمكن أن تتحقق إلا بدرجة معينة. إن الكفاءة بالنسبة للأهداف المطلقة، هي ببساطة مسألة تحقيق تلك الأهداف بأقل قدر ممكن من الإنفاق في الموارد التي تتطلبها (الوقت والمال والطاقة ...). أما الكفاءة بالنسبة للأهداف النسبية، فهي مسألة تحقيق توازن بين درجة الإنجاز والإنفاق. وفي الحالة الخاصة التي يكون فيها الإنفاق ثابتاً - مثلاً كل الوقت المتاح يجب أن يُصرف في كل الأحوال - فإن الكفاءة تتوقف على تحقيق الهدف إلى أبعد الحدود الممكنة.

أغلب المناقشات لموضوع معالجة المعلومات - سواء في علم النفس التجريبي أم في الذكاء الاصطناعي - كانت مهتمة بتحقيق الأهداف المطلقة. وهكذا أصبح "حل المشكلات problem solving" هو الأنماذج الأمثل لمعالجة المعلومات. فالمسائل التي تتم دراستها، لها حل ثابت؛ وهدف جهاز معالجة المعلومات هو أن يجده بأقل قدر ممكن من الكلفة. لكن ليست كل المهام الإدراكية تناسب هذا الوصف؛ فالعديد من المهام لا تتوقف على تحقيق هدف مطلق، وإنما على تحسين وضع قائم. ولهذا، فإن خصائص الكفاءة الإدراكية قد تكون مختلفة بالنسبة لأجهزة المختلفة.

إن الأجهزة البسيطة لمعالجة المعلومات، سواء الطبيعية منها، مثل

الضفدع، أو الصناعية، مثل جهاز الإنذار الإلكتروني، لا تعالج سوى معلومات محددة جداً؛ مثل التغيرات الأيبسية وحركات الباب بالنسبة للضفادع، ومثل الضجيج والاهتزازات الأخرى بالنسبة لأجهزة الإنذار. وفعالية معالجة المعلومات عندها تكمن في مراقبة التغيرات في قيم بعض المتغيرات. ويمكن وصفها بصورة غير دقيقة بكونها منشغلة بالإجابة عن بضعة أسئلة: "هل هناك شيء شبيه بالذبابة في متناول اليدي؟" و"هل هناك جسم كبير يتحرك في الغرفة؟" وعلى العكس، فإن أجهزة معالجة المعلومات الأكثر تعقيداً تستطيع أن تُعرف المتغيرات الجديدة وتُراقبها وتتصوّغ أسئلة جديدة وتُجيب عنها.

وبالنسبة للأجهزة الأسطو، تتوقف الكفاءة على الإجابة عن أسئلتها المحددة بأقل قدر من الكلفة في المعالجة. ولكن لا يمكن تعريف الكفاءة بهذه السهولة بالنسبة للأجهزة الأكثر تعقيداً كالبشر. فبالنسبة لمثل هذه الأجهزة، قد تتطلب المعالجة الكفؤة للمعلومات، صياغة أسئلة جديدة ومحاولة الإجابة عنها على الرغم من التكاليف الزائدة في المعالجة. إذن يجب أن ننظر إلى صياغة الأسئلة المحددة وإجابتها كشيء ثانوي وتابع لهدف أعم وأكثر تجريداً. إن وصف كفاءة الأجهزة المعقّدة لمعالجة المعلومات، يجب أن يكون بموجب العلاقة بهذا الهدف العام.

ليس لدينا ما نقوله بخصوص الهدف العام للإدراك البشري، أفضل من بعض الملاحظات التأملية غير المهمة بعض الشيء. لكن لهذه الملاحظات تبعات ونتائج مهمة وغير تافهة. يبدو أن هدف الإدراك البشري هو تحسين معلومات الإنسان عن العالم الخارجي. وهذا يعني إضافة المزيد من المعلومات، معلومات أكثر دقة وأسهل استرجاعاً واستذكاراً، وأكثر تطوراً في المجالات التي تهم الشخص بصورة أكبر. إن معالجة المعلومات هي مهمة دائمة تستغرق العمر كله. ومُجمل الموارد المُتاحة للشخص في معالجة المعلومات هي في الأقل ليست مَرِينةً جداً، إن لم نقل إنها ثابتة إلى حد بعيد. وهكذا فإن الكفاءة الإدراكية، البعيدة المدى، تكمن في تحسين معلومات الشخص عن العالم بالقدر الممكن ضمن الموارد المُتاحة.

ما الكفاءة الإدراكيّة القصيرة المدى إذن – مثلاً الكفاءة في الطريقة التي سيقضي بها عقلُك الثاني أو الميليشواني* القادمة؟ هذا سؤال ملموس وأكثر واقعية وهو أصعب على الإجابة، ففي كل لحظة، يمكن إنجاز العديد من المهام الإدراكيّة المختلفة، وذلك لسبعين: أولاً، أن قدرات البشر الحسية تُراقب وتستقبل معلومات أكثر بكثير مما تستطيع القدرات الفكرية المركزية أن [48] تعالجه؛ ثانياً أن القدرات المركزية لديها دائماً الكثير من العمل غير المنتَجز. إذن فالمشكلة الرئيسة للمعالجة القصيرة المدى والكافحة للمعلومات، هي تحقيق التوزيع الأمثل لموارد المعالجة المركزية. إذ يجب أن تخصص الموارد للمعالجة المعلومات التي يحتمل أن تتحقق الإسهام الأكبر في خدمة الأهداف الإدراكيّة العامة للعقل، وبأقل قدر من الكلفة في المعالجة.

إن بعض المعلومات قديمة، فهي موجودة أصلاً في تمثيل أو تصور الشخص للعالم. وما لم تبرز الحاجة لها لإنجاز مهمة إدراكيّة معينة، ما لم يكن الوصول إليها من المحيط أسهل من الوصول إليها من الذاكرة، فإن مثل تلك المعلومات لا تستحق المعالجة على الإطلاق. والبعض الآخر من المعلومات ليس جديداً فحسب، ولكن غير مرتبط مطلقاً بأي شيء في تمثيل أو تصور الشخص للعالم. وهذه المعلومات يمكن أن تضاف إلى ذلك التصور كقطع وتنبئ منعزلة فحسب؛ وهذا يعني عادةً قدرًا كبيراً من الكلفة في المعالجة مقابل قدر صغير جداً من الفائدة. ومع ذلك هناك أيضاً معلومات جديدة، لكنها مرتبط بالمعلومات القديمة. وحين تُستعمل هذه المعلومات المتراطة القديمة والجديدة مجتمعة، كمقدمات منطقية في عملية استدلال، يمكن أن نستنتج معلومات جديدة إضافية: معلومات لم يكن في الإمكان استنتاجها بدون هذا الرابط بين المقدمات القديمة والجديدة. وحين تؤدي معالجة المعلومات الجديدة إلى مثل هذه المضاعفة في الآخر، فإننا نصفها بكونها مُناسبة أو ذات صلة relevant، وكلما زادت المضاعفة في التأثير زادت الصلة أو المُناسبة.

* ميليشانية Millisecond وتعني جزء من ألف من الثانية. [المترجم].

تَأْمَلُ الْمِثَالُ الْآتَى : (ميري) و(بيتر) جالسان على دَكَّة (مصطبة) في أحد المُتنزهات. يميل (بيتر) بظهره إلى الخلف مما يُؤدي إلى تغيير مجال الرؤية لـ (ميري). فبالمالة ظهره إلى الخلف، هو يُعدّ بيتهما الإدراكية. إنه يكشف لها عن ظواهر مُعيّنة وهي قد تنظر إليها أو لا تنظر، وقد تصوّرها لنفسها بأشكال مُختلفة. ما الذي يدعوها إلى أن تنتبه على ظاهرة من دون أخرى، أو إلى أن تصوّرها لنفسها بشكل من دون آخر؟ ويتعبير آخر، ما الذي يدعوها أن تعالج ذهنياً أيّاً من الافتراضات التي أصبحت ظاهرةً أو أكثر ظهوراً نتيجة للتغيير الحاصل في بيتهما؟ جوابنا هو أنه ينبغي أن تعالج تلك الافتراضات الأكثر صلة ومتّسقة بالنسبة لها في ذلك الوقت.

تَحَيَّلُ مثلاً، أنها - نتيجة لإمالة (بيتر) ظهره إلى الخلف - صارت قادرة على أن ترى - مع أشياء أخرى - ثلاثة أشخاص: باع بوظة (آيس كريم) الذي كانت قد لاحظته سابقاً حين جلست على الدَّكَّة، وشخصاً يتمشّى مُتنزّهاً (عاشر سبيل) لم تكن قد لاحظته من قبل، وأحد معارفها (وليم) - المُعلم وثقيل الظلّ بصورة مُروّعة - وهو يتّجه نحوهما. إن العديد من الافتراضات بخصوص كل واحدة من هذه الشخصيات تكون ظاهرة لـ (ميري) تقريباً. فهي قد تكون قبل الآن قد تأمّلت مضامين ودلّالات وجود باع بوظة حين لاحظته أول مرة. وإذا كان الأمر كذلك، فسيكون الانتباه عليه الآن ماضيّة للوقت. إن وجود عابر السبيل المجهول هو معلومة جديدة بالنسبة لها، لكن ما يُستدّلّ عليه من ذلك قليل أو معدوم. إذن هنا أيضاً، ما يمكن أن تدركه أو تستنتاجه بخصوصه، لا يحتمل أن يكون ذا صلة بالنسبة لها. وعلى العكس من ذلك، فإن رؤيتها لـ (وليم) متّجهاً نحوها ستُمكّنها من استنتاج أشياء عديدة، ومن هذه الأخيرة تستنتج المزيد من [49] الأشياء الأخرى. إذن، فهذا هو التغيير الوحيد ذو الصلة فعلاً في بيتهما الإدراكية؛ هذه هي الظاهرة المُعيّنة التي يجب أن تنتبه إليها. أي إنها يجب أن تفعل ذلك، إذا كانت تهدف إلى تحقيق الكفاءة الإدراكية.

نحن ندعّي بأن كل البشر يهدون تلقائياً إلى تحقيق أكفاً مُعالجة مُمكّنة للمعلومات. هذه هي الحقيقة سواء علموا بها أم لم يعلموا. وفي الحقيقة، إن

اهتمامات الأشخاص الوعية المُتنوعة والمُتغيّرة كثيراً، هي نتائج تُعزى إلى الاستقصاء الدائم لهذا الهدف في الظروف المُتغيّرة. وبتعبير آخر، فإن الهدف الإدراكي الخاص بشخص ما، وفي لحظة ما، هو دائماً مثلاً على هدف أعم وهو: زيادة صلة (أو مُناسبة) المعلومات المعالجة إلى الحد الأعلى. وستُبيّن أن هذا عامل حاسم في التفاعل الإنساني.

من ضمن الحقائق التي صارت ظاهرة لـ (ميري) بسبب سلوك (بيتر) هي ذات الحقيقة التي تُفيد أن (بيتر) قد تصرف بشكل معين. لنفرض الآن أنها تتبه على هذا التصرف أو السلوك، وتستنتج بأنه لا بد من أن يكون مقصوداً ومتعلماً: ربّما أنه يميل إلى الخلف بصورة أقوى مما لو كان يحاول فقط أن يجد وضعاً أكثر راحة في جلسته. وبإمكانها - بعد ذلك - أن تسأل نفسها، لماذا هو يفعل ذلك. وقد تكون هناك عدة إجابات ممكّنة؛ لنفرض أن أكثر الأحوجة المتاحة لها مقبولة، هو أنَّ (بيتر) يميل إلى الخلف لكي يُوجّه انتباها على ظاهرة معينة. حينئذ يكون سلوك (بيتر) قد جعل من الظاهر لـ (ميري) أنه يقصد أن يجعل فرضيات معينة ظاهرة لها. سوف نطلق على مثل هذا السلوك - السلوك الإظهاري *Ostensive* أو مجرّد (الإظهار) *Ostension*. أن تُري شيئاً ما لشخص ما، هي حالة من حالات (الإظهار). وكذلك هو التواصل الإنساني القصدي، كما سُتحاول أن تُثبت.

إن وجود (الإظهار) لا يرقى إليه الشك. لكن المُحير في الأمر هو كيف يعمل (الإظهار). إن أي سلوك مُدرك حسياً أو عقلياً يجعل العديد من الافتراضات ظاهرة. كيف يتسلّى للمُستمع، في حالة الفعل الإظهاري، أن يكتشف الافتراض الذي تم إظهاره عن قصد. مثلاً، كيف يتسلّى لـ (ميري) أن تكتشف أيّ الظواهر التي قصد (بيتر) أن يُوجّه انتباها عليها، من بين الظواهر التي صارت ظاهرة نتيجة لسلوك (بيتر)؟

إن معالجة المعلومات تتطلّب جهداً؛ ولن يتعهّد أحد بالقيام بها إلا أملاً في الحصول على مكافأة. لهذا فلا فائدة في توجيه انتباه شخص ما على ظاهرة

ما لم تَبُدْ له ذات صِلَة بالقدر الكافي الذي يجعلها جديرة بانتباذه. وحين يطلب (بيتر) من (ميري) أن تُغيره انتباهاها، فهو يُوحِي بأن لديه سبباً كافياً للاعتقاد بأنها حين تُغيره انتباهاها ستكتسب بعض المعلومات ذات الصِّلة. وهو، بالطبع، يُمكن أن يكون واهماً، أو مُحاولاً تشتيت انتباهاها عن معلومات ذات صِلَة في مكان آخر. بالضبط كما يُمكن أن يكون الذي يُدلِّي بالخبر واهماً أو كاذباً. لكن كما أن الخبر يجلب معه ضماناً خفياً بصدقه، كذلك فإن الإظهار يجلب معه ضماناً خفياً بالصلة أو المُناسبة^(ب).

إن ضمان الصِّلة أو المُناسبة، يُمَكِّن (ميري) من الاستدلال على أي [50] الافتراضات الظاهرة حديثاً قد تم إظهاره عن قصد. وفيما يأتي بيان للكيفية التي يمكن أن تتم بها عملية الاستدلال.

أولاً: تُلاحظ (ميري) سلوك (بيتر) وتفترض بأنه سلوك إظهاري، أي يقصد منه جلب الانتباه إلى ظاهرة ما. وإذا كانت لديها ثقة بضمانته للصلة والمُناسبة، فإن (ميري) ستستدل على أن بعض المعلومات التي أظهرها سلوكه لها هي حقاً ذات صِلَة بالنسبة لها. وبعد ذلك تُوجه (ميري) انتباهاها على المساحة التي أصبحت مرئية لها نتيجة لميلان (بيتر) إلى الخلف، فتكتشف باائع البوظة، وعابر السبيل (وليم) المُرُوع، وهلَّمَ جَرَّاً. إن الافتراضات بخصوص (وليم) هي الافتراضات الوحيدة الظاهرة جديداً التي هي ذات صِلَة بالقدر الذي يجعلها جديرة بانتباهاها. ومن هذا تستطيع (ميري) أن تستدل على أن قصد (بيتر) كان بالتحديد أن يجلب انتباهاها إلى وصول (وليم). إن أي افتراض آخر بخصوص سلوكه الإظهاري، لا يتوافق مع ثقتها بضمانت الصِّلة الذي يجلبه ذلك السلوك.

لم تصبح (ميري) واعية بمجيء شخص لا تُحب لقاءه فحسب، وإنما أيضاً

(ب) لقد توهَّم البعض أحياناً أن استعمالنا لمُصطلح "ضمان الصِّلة أو المُناسبة guarantee of relevance" يعني أن القَوْلَات لا يُمكن إلا أن تكون ذات صِلَة. لكن كما يُبيِّن هذا النص بشكل واضح أنتا لا نلتزم بالرأي القائل إن القَوْلَات لا يمكن إلا أن تكون ذات صِلَة أكثر من التزامنا بالرأي القائل إن الخبر لا يمكن إلا أن يكون صادقاً.

بأن (بيتر) يُريدُها أن تكون واعيةً بذلك، وبأنه هو الآخر واعٍ لذلك أيضًا. وعلى أساس سلوكه الملاحظ، فهي قد اكتشفت بعضاً من أفكاره.

إن السلوك الإظهاري يزوّدنا ببيّنة أو دليل على أفكار الشخص. وهو ينجح في ذلك لأنَّه يَستلزم ضماناً بالصلة والمُناسبة. إنه يَستلزم مثل هذا الضمان لأنَّ البشر يُوجّهون انتباهم تلقائياً على ما يبْدو أكثر صلةً ومُناسبةً لهم. إنَّ الفكرة الأساسية لكتابنا الحالي هي أن فعل الإظهار يحمل معه ضماناً بالصلة والمُناسبة، وأن هذه الحقيقة - التي سنُطلق عليها (مبدأ الصلة أو المُناسبة) - تُظهر القصد من وراء الإظهار^(ج). ونحن نعتقد أن هذا المبدأ الخاص بالصلة والمُناسبة، هو المبدأ الذي نحتاجه لكي نجعل أثُرُّ مُذوج التواصلي الاستدلالي ذا قابلية تفسيرية.

10 - التواصلي الإظهاري - الاستدلالي :

إن الإظهار يزوّدنا بطبقتين من المعلومات للاكتساب: فأولاًً هناك المعلومات التي قد تمَّ التنبيه عليها إذا جاز التعبير، وثانياًً هناك المعلومات التي تُفيد أن الطبقة الأولى من المعلومات قد تمَّ التنبيه عليها بصورة مقصودة. وفي الإمكان أن تخيل اكتساب الطبقة الأولى من المعلومات من دون الثانية. فعلى سبيل المثال، نتيجة لميَلان (بيتر) إلى الخلف، قد تُلاحظ (ميري) (وليم) قادماً نحوهما، حتى وإن لم تُولِّ أي انتباه على مقاصد (بيتر). وأما (بيتر) فقد لا يهتم كثيراً إن كانت (ميري) قد تعرّفت على قصده ما دامت لاحظت (وليم).

لكن عموماً، إن التعرّف على القصد من وراء الإظهار ضروري للمعالجة

(ج) خلال الكتاب الحالي يُشير مُصطلح "مبدأ الصلة أو المُناسبة" إلى المبدأ (التواصلي) القائل إن كل فعل من أفعال التواصلي الإظهاري يُولِّد افتراضَ صلة، وليس إلى المبدأ (الإدراكي) الأعمّ القائل إن الإدراك عند البشر يميل إلى التكيف أو التوجّه نحو زيادة الصلة إلى الحدّ الأعلى. في (حاتمة) الكتاب سنُبيّن ضرورة التمييز بين مبدأين للصلة: المبدأ الأول (أو الإدراكي) والمبدأ الثاني (أو التواصلي).

الكافوءة للمعلومات، فمن يفشل في التعرُّف على القصد، قد يفشل في مُلاحظة معلومات ذات صِلة. والآن لُعَدَّل في مثالنا قليلاً ونفترض أن (وليم) يَعْدُ وسط [51] حشد من الناس وبالكُدْ يمكن رؤيَته. في هذه الحالة، إذا لم تتبَه (ميري) على كون سلوك (بيتر) إظهارياً، فإنها قد تنظر في الاتجاه الصحيح، ومع ذلك لا تلاحظ وجود (وليم). أما إذا انتبهت على الإظهار، فإنها ستميل إلى إلقاء نظرة أكثر تركيزاً وإمعاناً واكتشاف المعلومات التي كان (بيتر) يعتقد أنها قد تكون ذات صِلة بالنسبة لها.

إن جُلَّ ما يفعله إظهار (بيتر) - في مثالنا المُعَدَّل - هو أنه يجعل معلومات كانت ظاهرة في كل الأحوال، وإن كانت ظاهرة بدرجة ضعيفة جداً، يجعلها أكثر ظهوراً بدرجة أكبر بكثير. لكن في بعض الأحيان، يكون جُزءاً من المعلومات الأساسية غير ظاهر مطلقاً ما لم يُؤخذ القصد من الإظهار بنظر الاعتبار. لنفرض أن فتاةً مُسافرة في بلاد أجنبية، وهي تخرج من الفندق مُرتديَة ملابس صيفية خفيفة قاصدةً بشكل ظاهر أن تتمشى في نُزَّة. وهناك رجل عجوز جالس على دَكَّة في القرب، وحين يرى الفتاة ينظر إلى السماء بصورة إظهارية Ostensively. وحين تنظر الفتاة إلى أعلى ترى بعض الغُيوم الصغيرة جداً التي رُبِّما تكون قد لاحظتها، ولكنها عادةً لا تُولي انتباهاً إضافياً إلى مثلها: إذ على افتراض معلوماتها - أو النقص في معلوماتها - بخصوص الطقس المَحْلي، فإن تلك الغيوم الصغيرة جداً ليست ذات صِلة بالنسبة لها. لكن الرجل العجوز الآن يُوجِّه انتباهاً إلى الغيوم بصورة مقصودة بشكل ظاهر، ضامناً بذلك أن هناك معلومات ذات صِلة للاكتساب.

إن سُلوك الرجل العجوز الإظهاري يفتح للفتاة استراتيجية جديدة كاملة للمُعالجة. وإذا كانت الفتاة تثق بضمانته للصلة والمُناسبة، فإنَّ عليها أن تكتشف ما الذي يجعله يعتقد أن وجود الغيوم ذو صِلة بالنسبة لها. وهو إذ يعرف المنطقة وطقوسها أفضل مما تعرفه الفتاة، فإنه قد يكون لديه ما يدفعه للاعتقاد بأن الغيوم ستزداد وتتحول إلى مطر. إن مثل هذا الافتراض هو من النوع القياسي المعتمد، وقد يكون هو الافتراض الأول الذي يخطر على البال. وهكذا، فإن بإمكان

الرجل العجوز أن يكون وائقاً بدرجة معقوله بأن الفتاة - نتيجةً لسلوكه - لن تجد صعوبة في التوصل إلى أن ذلك هو ما يعتقد. ولو لم يكن ظاهراً له أن السماء ستمطر لكن من الصعب تفسير سلوكه على الإطلاق. لذلك، فإن لدى الفتاة ما يدعوها للاعتقاد بأنه كان يقصد بتوجيه انتباها إلى الغيوم أن يُظهر لها بأنه كان يعتقد بأن السماء ستمطر. ونتيجة لفعل الإظهار هذا، أصبح لديها الآن بعض المعلومات التي لم تكن مُتاحة لها من قبل، أي إنه يعتقد أن السماء ستمطر، ولذلك فهناك احتمال حقيقي لهطول المطر.

إن الوضع الذي جلب الرجل العجوز انتباه الفتاة إليه، في هذا المثال، كان ظاهراً جزئياً وغير ظاهرٍ جزئياً بالنسبة لها. فوجود الغيوم والاحتمال الدائم لتحول الغيوم إلى مطر كانا ظاهرين، وكل ما حصل هو أنهما أصبحا أكثر ظهوراً. لكن مع ذلك، فإنها حتى تلك اللحظة كانت تحسب كون الطقس جميلاً كدليل قوي على أن السماء لن تُطرأ. إن احتمال المطر في ذلك الموقف الخاص [52] لم يكن ظاهراً لها. وبتعبير آخر، فإن الغيم كانت دليلاً على قُدوم المطر، لكنه كان دليلاً بمنتهى الضعف. والرجل العجوز جعل ذلك الدليل أقوى بكثير عن طريق التنبيه عليه؛ وبما أن مقاصده أصبحت ظاهرة، فإن افتراض هطول المطر أصبح ظاهراً أيضاً.

وأحياناً يكون كل الدليل الذي يُبيّنه فعل الإظهار متعلقاً مُباشراً بمقاصد الفاعل. وفي هذه الحالات، ما لم يكتشف المستمع مقاصد الفاعل، فإنه لن يستطيع أن يكتشف أيضاً، وبصورة غير مُباشرة، المعلومات الأساسية التي قصد الفاعل أن يجعلها ظاهرة. والعلاقة بين الدليل المقدّم والمعلومات المُبلغة هي علاقة اعتباطية. إذ يمكن استعمال الدليل نفسه أو البيّنة نفسها - في مُناسبات مُختلفة - لإظهار افتراضات مُختلفة، بل حتى افتراضات مُتناقضه تبادلياً، ما دام ذلك الدليل يُظهر القصد من فعل الإظهار.

ههنا مثال على ذلك. سجينان من قبيلتين مُختلفتين وليس بينهما لغة مُشتركة، يُوضعن في مقلع للأحجار ليعملا بتكسير الأحجار ظهراً لظهر،

ولا يواجه أحدهما الآخر. فجأةً يبدأ السجينان (أ) بإدخال إيقاع واضح في صوت مطربته - واحد - اثنان - ثلاثة، واحد - اثنان، واحد - اثنان - ثلاثة، واحد - اثنان - إيقاع اعتباطي، وكذلك ملحوظ بالقدر الذي يجعل انتباه السجينان (ب). إن هذا التَّسقِ الاعتباطي في طريقة كسر الصخور ليس له صِلة أو مُناسبة مباشرة بالنسبة لـ (ب). لكن هناك أساس للاعتقاد بأنه معمول عن قصد، وقد يسأل (ب) نفسه ما مقاصد (أ) من عمله. ومن الافتراضات المقبولة الافتراض، بأن ذلك هو عيّنة من سلوك إظهاري: أي إن (أ) أراد من (ب) أن يلاحظ التَّسقِ. وهذا بدوره سيجعل من الظاهر رغبة (أ) في التفاعل مع (ب)، وهو ما سيكون ذات صِلة بالقدر الكافي في تلك الظروف.

وه هنا مثال أكثر واقعية. السجينان (أ) و(ب) يعملان في مقلعهما وعلى رأس كلّ منهما حارس، وفجأةً يتشتّت انتباه الحراسين. ويُدرك كلا السجينين أنّ لديهما فرصة جيدة للهرب، لكن ذلك مشروط بتنسيق هجومهما وثم سيطرتهما على الحراسين بصورة مُتزامنة. من الواضح هنا أيُّ المعلومات ستكون مُناسبةً وذات صِلة: فكل واحد منهما يُريد أن يعلم متى سيبدأ الآخر بالهجوم. وفجأةً يصفر السجينان (أ)، فيُسيطر السجينان على الحراسين ويهربان. وهنا أيضاً لا حاجة لوجود شفرة سابقة تربط الصغير بالمعلومات التي تُفيد أنَّ الآن هو وقت الهجوم. إن المعلومات واضحة بما فيه الكفاية: فهي المعلومات الوحيدة التي يمكن أن نتصور (أ) قد قصد إظهارها في تلك الظروف.

ألا يُمكن لتكرار مثل هذا الموقف أن يُؤدي إلى تكوين شفرة؟ تخيلْ أن السجينين يُلقى القبضُ عليهما ثانيةً ويجدان نفسيهما في المأزق نفسه: الصغير، مرة ثانية، والهرب مرة ثانية، ويُلقى القبضُ عليهما مرة ثانية. في المرة القادمة، يسمع السجينان (ب) - الذي لم يُدرك أن كلا الحراسين شارد الذهن - صغير السجينان (أ): هذه المرة لحسن الحظ لا يتوجّب على (ب) أن يستدلّ على ما يمكن أن يقصد إظهاره بالصغير: فهو يعلم. لقد أصبح الصغير إشارة مُرتبطة بموجب شفرة ضمنية بالرسالة: ((هيا نُسيطر على الحراسين الآن!)).

[53] إن أصحاب النظرية الاستدلالية قد تغريهم رغبة قوية في النظر إلى اللغة بِمُجملها على أنها قد تطورت وَنَمَتْ بهذه الطريقة: أي أن يروا المعاني الوضعية مُتطورة ونامية من الاستدلالات الطبيعية⁽³⁰⁾. وهذا يُذكّرنا بحكاية كيف أصبح (روكفلر) مليونيراً. ففي يوم من الأيام، حين كان يافعاً وفقير الحال، وجد في جادة الطريق قطعة نقدية من فضة (سنت) واحد، فاشترى بها تفاحة ولمَع التفاحة ثم باعها بـ (ستين)، ثم اشتري تفاحتين ولمَعهما ثم باعهما بأربعة (ستينات) ... وبعد مرور شهر واحد اشتري عربة، وبعد مرور عامين كان على وشك شراء مخزن للبقالة حين ورث ثروة عمه المليونير. فنحن لن يكون لنا أن نعلم على الإطلاق إلى أي مدى يُمكن أن تكون قد وصلت جهود الإنسان - الهدافة لمَوْضَعَة الاستدلال conventionalizing في الطريق نحو وضع لغة بشرية مُتكاملة. في الحقيقة، إن تطور اللغات البشرية صار ممكناً بفضل موهبة بيولوجية خاصة.

ومهما كان أصل اللغة أو الشفرة المستعملة، يُمكن استعمال أيّ جزء من السلوك المشفر أو الشفري، بصورة إظهارية - أي لتزويدنا بطبقتين من المعلومات: طبقة أساسية من المعلومات التي يُمكن أن تكون بخصوص أيّ شيء على الإطلاق، وطبقة ثانية تتكون من المعلومات التي تُفيد أن الطبقة الأولى من المعلومات قد أُظهرت بصورة مقصودة. وحين تُستعمل إشارة مشفرة - أو أيّ عيّنة أخرى اعتباطية من السلوك - بصورة إظهارية، فإن الدليل المبين يكون مُتعلقاً بصورة مُباشرة بقصد الشخص (المُتواصل)، ولا يتعلّق بالطبقة الأساسية من المعلومات التي تقصّد إظهارها، إلا بصورة غير مُباشرة. وبالطبع، فنحن الآن نعالج حالات نموذجية من التواصل الغرائي.

هل هناك حدٌ فاصل بين حالات الإظهار التي يميل الشخص أكثر إلى أن يصفها بكونها "إظهاراً لشيء ما" ، والحالات الواضحة من التواصل حيث نقول

(30) إن من الإنصال أن نذكر أن المُنظّرين الاستدلاليين بشكل عام يقاومون هذا الإغراء. فمثلاً (غرايس 1982 ص 237)، الذي يُطّور وصفاً استدلالياً لكيفية نُشوء اللغة، يُسميه 'أسطورة'. انظر كذلك (لويس 1975 / 1983 ص 181).

بالتأكيد إنَّ المُتواصِلَة ”تعني شيئاً ما“؟ لقد كان من بين اهتمامات (غرايس) الرئيسة أن يضع مثل هذا الحد الفاصل، أي أنْ يُميّز بين ما أسماه ”الدلالة الطبيعية أو المعنى الطبيعي“ natural meaning كالدخان الذي يعني النار ويدلُّ عليها، والعيوم التي تعني المطر وتدلُّ عليه... إلخ - و”الدلالة أو المعنى اللاتباعي non-natural meaning“ كما في كلمة (نار) التي تعني النار، وقوله (بيتر) التي تعني أنها سُمِطَر ... إلخ. إن النمط الثالث من مقاصد المُتواصِلَة الذي ذكره (غرايس) في تحليله هو عنصر أساسى في هذا التمييز: المُتواصِلَة الحقيقية تقصد من التعرُّف على مقصدها الإخباري أن يعمل في الأقل كجزء من الداعي الذي يدعو المستمع إلى تحقيق ذلك المقصد. أي بعبير آخر، إنَّ الطبقة الأولى الأساسية من المعلومات يجب أن لا تكون من المُمكِن استعادتها واستخلاصها كُلِّياً من دون الرجوع إلى الطبقة الثانية.

إنَّ ما حاولنا أن نبيئه حتى الآن في هذا القسم، هو أنه ليس هناك طبقتان مُتمايزتان واضحتا المعالم، وإنما هناك سلسلة مُتَّصلة من حالات الإظهار تتراوح بين ”جعل الشيء مرئياً“، حيث يتوافر دليل مباشر وقوى على الطبقة الأساسية من المعلومات، و”القول إن“، حيث تكون كلَّ الأدلة والبيانات غير مباشرة. وحتى في مثالنا الأول نفسه حيث يميل (بيتر) إلى الخلف بصورة إظهارية ليجعل (ميري) ترى (وليم) يقترب منها، من المعقول القول إنَّ بعض المعلومات الأساسية تُصبح ظاهرة بصورة غير مباشرة من خلال إظهار قصد (بيتر). إنَّ من ينهمك في أيّ نوع من السلوك الإظهاري، يجلب بعض الانتباه على نفسه بصورة مقصودة، ويُظْهِر بعض الافتراضات بشأن نفسه بصورة مقصودة أيضاً: مثلاً [54] الافتراض بأنه واع للمعلومات الأساسية المُتضمّنة، وبأنه يُحاول أن يكون إسهامه ذا صِلة. فَيُفْعَلُ (بيتر) الإظهاري قد يجعل من الظاهر ليس اقتراب (وليم) فحسب، وإنما كذلك أن (بيتر) يتوقع أن ذلك يُهْمَ (ميري)، وأنه يُهْمَ (بيتر) نفسه أيضاً.

هل نُريد أن نقول، مع ذلك، إن (بيتر) قد ”عَنِي شيئاً“ بسلوكه؟ إننا لا نرغب في ذلك، حالنا حال كل الناطقين بالإنكليزية. لكن لا علاقة لهذا بمبحثنا الذي لا يتناول تحليل الاستعمال اللُّغوي الاعتيادي، وإنما يتناول وصف

أشكال التواصل البشري وتفسيرها. إن خلاصة حُجَّتنا في هذه المرحلة هي الآتية: إما أن التواصل الاستدلالي يكمن في تزويدنا بيّنة أو دليل على ما يعنيه المُتوافق، بالمعنى الضيق لكلمة "معنى" وهو ما أطلق عليه (غرايس) "المعنى اللاتباعي". وفي تلك الحالة، لا يكون التواصل الاستدلالي على الإطلاق صِنفًا مُحدّدًا المعالم من الظواهر، أو أن جعل شيء ما مَرْئِيًّا، يجب أن يُعدَّ شكلاً من أشكال التواصل الاستدلالي على قدم المساواة مع أن تعني شيئاً ما بسلوك مُعيّن، ومن ثم إن التواصل الاستدلالي يجب أن يُعدَّ مُساوياً للإظهار.

هناك سؤالان مُتضمنان هنا. أحدهما واقعي وهو: أيّة مجالات من الحقائق يجب أن تُوصف وتُفسَّر معاً؟ جوابنا هو أن الإظهار هو من هذا النوع من المجالات، وأن التواصل الاستدلالي - مفهوماً بالمعنى الضيق (أي مفهوماً بوصفه يستبعد حالات الإظهار التي يكون فيها الحديث عن "المعنى" غير ملائم) - هو ليس من هذا النوع. أما السؤال الثاني فهو اصطلاحي (ولذلك لا يستحق الكثير من الجدال): هل يمكن استعمال مُصطلح "النّواصِل" بصورة مشروعة للإشارة إلى حالات الإظهار؟ جوابنا هو نعم، ومن الآن فصاعداً سُنُّعامل التواصل الإظهاري، وال التواصل الاستدلالي، وال التواصل الإظهاري - الاستدلالي بوصفها شيئاً واحداً. إن التواصل الاستدلالي والإظهار، هما عملية واحدة منظوراً إليها من زاويتين مُختلفتين: زاوية المُتواصِلة المُنهَمَكة في عملية الإظهار، وزاوية المُسْتَمع المُنهَمَك في عملية الاستدلال.

إن التواصل الإظهاري - الاستدلالي يكمن في أن يجعل من الظاهر للمُستمع قصدك بأن يجعل طبقة من المعلومات الأساسية ظاهرةً. لذلك، ففي الإمكان وصفه بمعايير قصد إخباري وقصد تواصلي. في القسمين القادمين نُريد أن نُعيد تحليل مفهومي القصد الإخباري والتواصلي بمعايير الظهور والظهور المُتبادل، وأن نضع خطوطاً عامة لبعض المضامين التجريبية لإعادة الصياغة هذه.

11 - القصد الإخباري :

لقد بدأنا هذا الفصل بالتنبيه على أن أيّ وصف للتواصل، يجب أن يُجيّب عن سؤالين: الأول هو: ما الذي يتم توصيله؟ والثاني هو كيف يتحقق التواصل؟ وللآن لم نُجب إلا عن السؤال الثاني. في هذا القسم، نعود إلى السؤال: ما [55] المعنى؟ وهنا لا يوجد جواب مقبول بصورة عامة.

لكن مهما كان الاختلاف في الإجابات عن السؤال (ما المعنى؟)، فإنها جميعاً تشتراك في الرأي الذي يُعد المثال الأنموذجي للمعنى هو ما تُعبّر عنه القوّة اللّغوية بصورة صريحة. لذلك اتّخذَ التواصل اللّغوي للمعنى الصريح explicit أنموذجاً لعموم التواصل. وهذا يصدق على المقتربات السميويطيقية، وهي التي ليست تعليمات لأنموذج لغوي فحسب، وإنما هي أيضاً مبنية على الافتراض بأن التواصل دائماً يعني - بمصطلح سوسيير - أن تُرسّل أو تُنقل "مدولاً" signified باستعمال "دال" signifier. وهذا يصدق أيضاً على المقتربات الاستدلالية، وهي التي تَعد كل الأفعال التواصلية "قولات" - بالمعنى الواسع - تستعمل لنقل "معنى المتكلّم".

نحن نعتقد أن نوع التواصل الصريح الذي يمكن إنجازه باستعمال اللغة، هو ليس حالة أنموذجية وإنما حالة حديّة أو نهاية limiting case. إن التعامل مع التواصل اللّغوي بوصفه أنموذجاً لعموم التواصل قد أدى إلى تشويهات نظرية وسوء فهم للبيانات. فتأثيرات أغلب أشكال التواصل البشري - وبضمنها بعض تأثيرات التواصل اللّغوي - هي على درجة من العموض بحيث لا يمكن تحليلها بموجب هذه الطريقة. وفضلاً عن ذلك، لا تُوجد هناك ثنائية في الحالات، وإنما هناك سلسلة متواصِلة تتدرّج من التأثيرات الأكثر عموماً إلى الأكثر دقة.

لنوضح هذه النقطة أولاً بمثالين من التواصل غير اللّغوي. تعود (ميري) إلى البيت، فيفتح (بيتر) الباب، وتقف (ميري) في الباب وتستنشق أو تشم الهواء بصورة إظهارية. ويحدزو (بيتر) حذوها، ويلاحظ أن هناك رائحة غاز. إن هذه الحقيقة ذات صلة بدرجة عالية، وفي غياب دليل سياقي مُخالف أو أي بديل

مُرْسَح، فإن (بيتر) سيفترض أن (ميري) قصدت أن تجعل من الظاهر له أن هناك رائحة غاز. وفي هذه الحالة يُمكن تفسير جُزء في الأقل من مُحتوى التواصيل، بصورة معقولة، وذلك بقولنا إنَّ هناك رائحة غاز. وفي الإمكان مُحاولة إثبات أن ذلك هو ما تعنيه (ميري). وفي الحقيقة، كان بإمكانها أن تُنجز النتيجة نفسها بصورة أساسية عن طريق التكلُّم وليس الاستنشاق أو الشم بصورة إظهاريه.

ولنقارن ذلك بالحالة الآتية: (ميري) و(بيتر) يصلان مؤخراً إلى ساحل البحر. وتفتح (ميري) النافذة المُطلة على البحر، وتتنشق الهواء بإعجاب وبصورة إظهاريه. حين يحدو (بيتر) حَذْوها، لا يوجد شيء جيد مُحدَّد يخطر في ذهنه: رائحة الهواء نقية، أنقى من رائحة الهواء في المدينة، والرائحة تُذَكِّره بسفراتهما السابقة، أنه يشم رائحة البحر والأعشاب أو الْطَحالب البحريَّة، والهواء النقي المُنعش والسمك. إن مُختلف أنواع الأشياء اللطيفة تخطر على باله، وفي حين أنه في موقف أمين بدرجة معقولة إذا افترض أنها لا بدَّ من أن تكون قد أرادته أن يُلاحظ بعضاً من تلك الأشياء، وذلك لأن تنشقها كان بإعجاب، فإنه لا يتحمل أن يكون قادرًا على تحديد مقاصدها بدقة أو تثبيتها أكثر من ذلك. هل هناك [56] سبب يدعونا لافتراض أن مقاصدها كانت أكثر تحديداً؟ هل هناك جواب معقول - على شكل إعادة صياغة أو تفسير لغوي صريح - عن السؤال بشأن ما تعنيه (ميري)؟ هل كان بإمكانها تحقيق التأثير التواصلي نفسه عن طريق الكلام؟ من الواضح أن الجواب هو لا.

إن الأمثلة من النوع الشبيه بمثال استنشاق (ميري) رائحة الغاز - حيث يكون من المعقول أن نسب معنى من المعاني إلى المُتواصِلة أو المُتكلِّمة - هي الأمثلة الوحيدة التي يُنظر فيها عادةً في المُناقشات الخاصة بالتواصل. أما الأمثلة الشبيهة بمثال (ميري) في ساحل البحر - حيث من الواضح وجود التواصل، لكن ما مضمونه؟ - فإنها تُهمَل عادةً ويُصرف عنها النظر. لكن هذه الأمثلة لا تنتمي إلى صنف مُميَّز من الظواهر، ومن السهل بمكان أن تخيل حالات مُتوسطة، مثلاً ضيف يستنشق ويشم بإعجاب وبصورة إظهاريه حين يُقدم الحساء على مائدة الطعام إلخ.

إن سوء الفهم والتشويهات التي ولّدها أُنْمُوذج التواصيل الصريح موجودة أيضاً في دراسة التواصيل اللّغوي نفسه. إذ يتم التغاضي عن بعض الجوانب الأساسية للتواصل اللّغوي الضمني (غير الصريح) implicit. وعلماء الفعاليات يُسلّمون بأن ما يتم توصيله بواسطة القوّلة هو معنى من معاني المُتكلّم، الذي هو - في حالة الجملة الخبرية - مجموعة من الافتراضات. وأحد هذه الافتراضات يكون مُعبّراً عنه بصورة صريحة؛ أما بقية الافتراضات الأخرى (إن وُجدت)، فتوصل بصورة ضمنية أو يُلوّح بها. والفرق الوحيد بين المضمنون أو المحتوى الصريح للقوّلة وتلوّحياتها - على هذا الافتراض - هو أننا نصل إلى المضمنون أو المحتوى الصريح عن طريق فَك الشفرة، في حين أننا نصل إلى التلوّحيات عن طريق الاستدلال. والآن نحن جميعاً نعلم - مُتكلّمين ومستمعين - أنَّ ما يُعبّر عنه بصورة ضمنية (غير صريحة) بقولِه ما، يكون عادة أكثر غُموضاً بكثير من ما يُعبّر عنه بصورة صريحة، وأننا حين نُوضّح المضمنون أو المحتوى غير الصريح للقوّلة بصورة صريحة لا لَبَسَ فيها، فإننا نميل إلى تشويفه عن طريق إزالة ذلك الغُموض المقصود في أحيان كثيرة. والتشويف يكون حتى أكثر من ذلك في حالة الاستعارة والظواهر البلاغية الأخرى، التي يتم تدمير تأثيراتها الشعرية عن طريق توضيحيها بصورة صريحة لا لَبَسَ فيها.

وفي محاولة من جانب علماء الفعاليات لتقليل التشويه، فإنهم كانوا ميالين إلى التركيز على أمثلة مثل (32)، حيث يكون المضمنون أو المحتوى غير الصريح مُحدّداً بدقة تامة، وإلى تجاهل حالات الغُموض الضمني (غير الصريح) الاعتيادية والمألوفة بالدرجة نفسها، كما في (51).

32. (بيتر): هل تُريدين بعض القهوة؟

(ميري): القهوة سُبّقني مُستيقظة.

51. (بيتر): ما الذي تنوين عمله اليوم؟

(ميري): لدى صُداع فظيع.

ففي (32) تلوّح (ميري) بأنّها لا تُريد القهوة (أو، في بعض السّياقات، بأنّها تُريدها)، وأنّ السبب الذي يدعوها إلى عدم الرغبة في القهوة هو كونها سُبّقّتها مُستيقظة. هنا يمكن توضيح التلوّح وإزالة اللّبس بدون تشويه. لكن ما الذي تلوّح به (ميري) في (51)? بأنّها لن تعمل شيئاً؟ بأنّها ستعمل بأقل قدر مُمكّن؟ بأنّها ستعمل قدر المستطاع؟ بأنّها حتى الآن لا تدرِي ما ستفعله؟ لا يوجد [57] أي افتراض مُحدّد يُمكن أن نقول إنّها تريد من (بيتر) أن يُشارِكها فيه - ما عدا الافتراض المُعبّر عنه بصرامة*. لكن مع ذلك، فهناك الكثير في قولتها عدا المحتوى الصريح: فهي بصورة ظاهرة تُريد من (بيتر) أن يستنتج بعض النتائج مما قالته، وليس أية نتيجة كانت. إن الحالات المألوفة تماماً مثل (51) لا تُناقض في أدبيات الفعاليات أبداً.

وعلماء الفعاليات يميلون إلى التسليم بأن المعنى هو قضية منطقية مُتحدة مع توجّه قَضْوِي propositional attitude، وإن كانوا يختلفون كثيراً في كيفية طرح هذا الرأي وتطويره. وبتعبير آخر، فهم يعاملون قصد المُتواصِل الإخباري بوصفه قصداً لتوليد توجّهات مُعيّنة لدى المُستمع تجاه قضايا مُعيّنة. وفي حالة الجمل الخبرية - التي غالباً ما تُعدّ الحالة الأكثَر أساسية - يُعامل القصد الإخباري بوصفه قصداً لتوليد الاعتقاد لدى المُستمع بأن قضية مُعيّنة صادقة.

وهناك سبب قوي جداً يدعو أي شخص مُهتمّ بدور الاستدلال في التواصل، إلى أن يُسلّم بأن ما يتم توصيله يتّصف بكونه قَضْوِياً: وذلك لأنّ من السهل نسبياً أن تُبيّن ماهية القضايا وكيف يُمكن للاستدلال أن يعمل عمله في القضايا. في حين أنّ ما من أحد لديه فكرة واضحة عن كيف يُمكن للاستدلال أن يعمل عمله في الأشياء غير القَضْوِية non-propositional، مثلًا في الصور الذهنية، والانطباعات والانفعالات. وهكذا يبدو أن المضامين والتوجّهات القَضْوِية تُرودنا

* أي (المنطق) بمُصطلح الأصوليين الإسلاميين. انظر كتابينا نظرية الفعل الكلامي ونظرية التلوّح الحواري. [المترجم].

بالأساس الوحد القوي نسبياً الذي نبني عليه مقترباً للتواصل الاستدلالي كلياً أو جزئياً. وسنكون في وضع سيء جداً إذا كان الكثير مما يتم توصيله لا يناسب القالب القصوي.

وللوهلة الأولى قد يبدو كما لو كان السميويطقيون يمتلكون رؤية أكثر شمولية. إذ لديهم وصف بدائي قبلي *a priori* لكيفية توصيل أي نوع من التمثيل أو التصور سواء كان قصوياً أم لا: أي بواسطة الشفرة. لكن مع ذلك، فإن دراسات السميويطقيين لما يسمونه "الدلالة الترابطية" *connotation*، أي الجانب الأكثر غموضاً في محتوى التواصل، هي ميرمية بدرجة كبيرة ولا ترودنا ببداءات لوصف وافي سيكولوجياً لنمط التمثيل أو التصور الذهني المُتضمن⁽³¹⁾. إن المقترب السميويطي ليس أكثر شمولية إلا لكونه أكثر سطحية.

والناس الوحيدون الذين كانوا مهتمين بصورة ثابتة بالنوادي الأكثر غموضاً في التواصل هم الرومانسيون من الأخوين (شلبل Schlegel) وكولريج Coleridge إلى (آي. آي. رتشاردز) Richards، وأتباعهم المُعترف بهم أو غير المُعترف بهم، وبضمهم العديد من السميويطقيين مثل (رومان ياكبسون) Jacobson في بعض كتاباته أو (فكتور ترنر Turner) أو (رولان بارت Barthes). لكن مع ذلك، فهم قد عالجوا الغموض بمعايير ومصطلحات عامضة، وعالجوا المجاز بمعايير ومصطلحات مجازية، واستعملوا مصطلح (المعنى) بصورة من السعة والشمول بحيث صار حالياً من المعنى تماماً.

نحن نرى أن تزويدنا بوصف وتفسير دقيقين للتأثيرات الغامضة للتواصل البشري، يمثل تحدياً كبيراً لأي تقرير عن ذلك التواصل. إن التفريق بين المعنى meaning والتواصل communication بأن المُتواصلة قد توصل شيئاً من دون أن تعنيه أو يعنيه سلوكها، مما الخطوة الأساسية الأولى - خطوة بعيداً عن المقترب التقليدي للتواصل، وعن أغلب المقتربات الحديثة. وحالما نقوم بهذه [58]

(31) لاستعراض ذلك انظر Catherine Kerbrat-Orecchioni 1977

الخطوة، فإننا نعتقد أن الإطار الذي نقترحه يمكن أن يواجه هذا التحدّي بخلاف الأُطر الأخرى التي ناقشناها.

إن التقارير التي تصف التواصيل، هي إما غير سيكولوجية على الإطلاق وتتجنّب كلَّ حديث بشأن الأفكار والمقاصد إلخ، وإنما أنها تفترض بأن قصد المُتواصِلة هو توليد أفكار معيّنة ومحدّدة لدى المُستمع. أما نحن، فنريد أن نقول إنَّ من الأفضل وصف قصد المُتواصِلة الإخباري بكونه قصدًا للتعديل المباشر - ليس في أفكار المُستمع - وإنما في بيئته الإدراكيَّة. إنَّ التأثيرات الإدراكيَّة الحقيقية لتعديل البيئة الإدراكيَّة، لا يمكن التكهن بها إلَّا جزئياً. فالمُتواصلون - شأنهم شأن أي فاعل بشري بصورة عامة - يُكُونون مقاصد من النوع الذي تكون لهم بعض السيطرة على تحقيقه؛ إذ يمكن أن تكون لديهم تأثيرات - مُمكِّن السيطرة عليها - على بيئَة مُستمعيهم الإدراكيَّة، وأقلَّ من ذلك بكثير، على أفكار مُستمعيهم الحقيقية، وهم يُكُونون مقاصدهم بموجب ذلك. لذلك فنحن نقترح إعادة صياغة لفكرة القصد الإخباري بموجب الطريقة الآتية. إن المُتواصِلة تصدر حافزاً أو مُبنِّهاً وتقصد من ذلك:

52. القصد الإخباري: أن يجعل مجموعة من الافتراضات (قص) ظاهرة أو أكثر ظهوراً للمُستمع.

ونحن نرى أن القصد هو حالة نفسية، ونفترض أن محتوى القصد يجب أن يُمثَّل أو يرمز ذهنياً. وبالأخص يجب أن يكون في ذهن المُتواصِلة تمثيل أو تصوُّر لمجموعة الافتراضات (قص) التي تقصد أن تجعلها ظاهرةً أو أكثر ظهوراً للمُستمع. لكنَّ أن يكون لديك تمثيل أو تصوُّر لمجموعة من الافتراضات لا يستلزم بالضرورة أن يكون لديك تمثيل أو تصوُّر لكل واحد من الافتراضات التي في المجموعة. إنَّ أيَّ وصف تشخيصي أو تميّзи قد يفي بالغرض.

وعندما يكون قصد المُتواصِلة هو أنْ تُظهر بعض الافتراضات المحدّدة، فحينئذ بالطبع قد يكون تمثيلها لـ (قص) على شكل قائمة من الافتراضات التي

هي أعضاء في (قص). لتأمل الحوار (53) على سبيل المثال:

53. المسافر: متى يصل القطار إلى (أوكسفورد)?

جابي التذاكر: في الساعة 25:5.

هنا يكون قصد جابي التذاكر الإخباري هو أن يجعل من الظاهر للمسافر الافتراض الوحيد بأن القطار يصل في الساعة (25:5). إن الأمثلة من هذا النوع حيث تزيد المُتواصلة واحداً أو أكثر من الافتراضات المُحددة الموجودة فعلاً في باليها، هي الوحيدة التي يتم النظر فيها. توصيفنا في (52) للقصد الإخباري يناسب هذه الحالات بصورة مُباشرة ومستقيمة، لكنه - بخلاف المُقتربات الأخرى - لا يقتصر عليها.

تأمل في الطرف الآخر أكثر أشكال التواصل غموضاً. هنا قد يكون عند المُتواصلة تمثيل لـ (قص) لا يَرِد فيه أيٌّ من الافتراضات في (قص) بشكل مُباشر. فمثلاً قصد (ميري) الإخباري حين تستنشق هواء البحر قد يكون أن تُصبح [59] جميع الافتراضات التي أصبحت ظاهرة لها حين فتحت النافذة وأخذت نفساً عميقاً وأن تُصبح ظاهرة أو أكثر ظهوراً لـ (بيتر) نتيجة لسلوكها الإظهاري. ولا حاجة بها لأن تقصد توصيل أيٌّ افتراض مُعيَّن من تلك الافتراضات.

ولو سُئلْتُ (ميري) عما أرادت توصيله أو إبلاغه، فإن من أفضل الإجابات التي يمكن أن تُعطِيها هو أنها أرادت أن تُشارك (بيتر) في انطباع مُعيَّن. ما معنى (انطباع) impression؟ هل هو نوع من التمثيل العقلي؟ هل يمكن اختزاله إلى قضايا منطقية أو توجُّهات قضائية؟ نحن نرى أننا قد نَصِف الانطباع بشكل أفضل إذا قلنا إنه تغيير ملحوظ في بيئة الشخص الإدراكية، تغيير ناتج عن تغييرات صغيرة نسبياً في درجة ظهور العديد من الافتراضات، وليس ناتجاً عن كون افتراض مفرد أو بعض افتراضات جديدة قد أصبحت ظاهرة جداً وبصورة مُفاجئة. إنَّ النظرة إلى الانطباع بوصفه شيئاً من النوع القابل للتوصيل، تنسجم مع البداهة في التفكير؛ ومع ذلك فإنَّ هذه الرؤية البديهية لا يمكن تفسيرها ضمن نظريات

التواصِل السائدة. أمّا في أُنمُوذج التواصِل الإظهاري - الاستدلالي الذي تُحاول تطويره، فإن الانطباعات تقع تماماً ضمن مجال الأشياء القابلة للتوصيل، وفي الإمكان وصف عُمُوضها نفسه بصورة دقيقة.

إن الشيء الذي تقصد المُتّوَاصِلَة إظهاره في العديد من حالات التواصِل البشري - وربما في أغلبها - هو دقيق ومُحدّد في بعض أجزائه، وغامض في بعضها الآخر. فقد يكون في بالها وصف لـ (قص) مبني على تمثيل أو تصور لبعض الافتراضات من (قص) وليس كلها. فمثلاً، يُمكن وصف قصد (ميري) الإخباري من قولها في (51) بأن لديها صُداعاً، بالشكل الآتي: هي تقصد أن تجعل من الظاهر لـ (بيتر) الافتراض بأن لديها صُداعاً وكل الافتراضات الأخرى التي تلزم بصورة ظاهرة لجعل ذلك جواباً ذا صلة بسؤال (بيتر). وبالطريقة نفسها، فقد يكون قصد (ميري) الإخباري عند استنشاقها رائحة الغاز، هو أن تجعل من الظاهر لـ (بيتر) ليس افتراض وجود الغاز فحسب، وإنما كذلك جميع الافتراضات الأخرى التي يُظهرها هذا الافتراض الابتدائي تبادلياً (أي يجعلها ظاهرة تبادلياً).

وبدلاً من معاملة الافتراض على أنه إما أن يكون قد تم توصيله أو لم يتم توصيله، فإن لدينا مجموعة من الافتراضات التي تصبح ظاهرة أو أكثر ظهوراً بدرجات مُختلفة نتيجة لعملية التواصِل. ولذلك، يُمكن أن ننظر إلى عملية التواصِل نفسها بوصفها مسألة درجات. فحين تجعل المُتّوَاصِلَة من الظاهر بدرجة قوية قصدها الإخباري أن تجعل افتراضاً معيناً ظاهراً بدرجة قوية، عندئذٍ يكون الافتراض قد تم توصيله بدرجة قوية. مثل ذلك الإجابة بـ ((أجل)) واضحة عن السؤال ((هل دفعت الإيجار؟)). أما حين يكون قصد المُتّوَاصِلَة أن تزيد درجة ظهور سلسلة طويلة من الافتراضات بصورة مُتزامنة بحيث يكون قصدها لكل واحد من تلك الافتراضات ظاهراً بدرجة ضعيفة، فعندئذٍ يكون كل واحد منها قد تم توصيله بدرجة ضعيفة. مثل ذلك استنشاق نسيم البحر المُتعش بشوهة وبصورة إظهارية. وبالطبع هناك سلسلة مُتّوَاصِلَة ومُتدرّجة من الحالات تقع في الوسط. ففي [60] حالة التواصِل القوي يكون بإمكان المُتّوَاصِلَة تكوين توقعات دقيقة تماماً عن

بعض الأفكار التي ستخطر في ذهن المستمع فعلاً. أما في حالة الأشكال الضعيفة من التواصل فلا تستطيع المُتواصلة أن تتوقع أكثر من توجيهها لأفكار المستمع في اتجاه معين. وفي كثير من الأحيان يجد البشر، في تفاعلهم، التواصل الضعيف وافياً بل وحتى مفضلاً على الأشكال القوية.

إن التواصل غير اللّغوي يميل إلى أن يكون ضعيفاً نسبياً، وإن من ميزات التواصل اللّغوي هو أنه يُولّد أقوى أشكال التواصل الممكنة. فهو يمكن المستمع من تثبيت أو ربط مقاصد المُتكلّمة فيما يخص المحتوى الصريح لقولتها، بتفسير مرشح واحد ظاهر بصورة قوية من دون أي بدليل آخر يستحق النظر على الإطلاق. ومن ناحية أخرى، فإن المضمون غير الصريح في التواصل اللّغوي يتم توصيله عادةً بصورة ضعيفة: إذ غالباً ما يكون بإمكان المستمع تحقيق جزء من قصد المُتكلّمة الإخباري عن طريق تكوين أيٍ واحد من مجموعة من الافتراضات المشابهة تقريباً لكن غير المُتطابقة. وبما أنَّ التواصل القوي قد عُمِّم على جميع أنواع التواصل، فإنَّ وصف التواصل غير اللّغوي قد شُوّه باستعمال أوصاف زائفة لـ "المعنى". وفي حالة التواصل اللّغوي، قد تمَّ النظر إلى الفرق بين المحتوى الصريح والمعنى الضمني على أنه فرق، ليس في ما يتم توصيله، وإنما في طريقة التوصيل فحسب، وكذلك تمَّ فقدان الغُموض في التلویحات وأشكال التعبير غير الحرفية بواسطة الأمثلة أو النَّمذجة* idealization. إنَّ وصفنا للمقاصد الإخبارية بمعايير ظهور الافتراضات يعالج هذه التشويهات ويُصحّحها من دون إدخال آلية مقتصرة على غرض خاص ومن دون غموض في الوصف.

12 - القصد التواصلي :

حين قدّمنا فكرة المقصد التواصلي في القسم (6)، وجّهنا الانتباه إلى مشكلة

* الأمثلة أو النَّمذجة في علم اللّغة هي عملية تجاهل بعض أوجه التنوع والاختلاف في مجموعة البيانات والأمثلة التي يدرسها اللّغوي وذلك بغية التوصل إلى تحليل قابل للتمييم قدر الإمكان. [المترجم].

ناقشها لأول مرة الفيلسوف (ستروسن) (1964a). وقد نبه (ستروسن) على أن مقاصد المُتَوَاصِلة يجب أن تكون "عَلَنَيَّةً" overt، بمعنى أنه من السهل إعطاء الأمثلة عليه وفهمه بديهيًا، لكن من الصعب "توضيحة" بدقة لا لبس فيها. وكان هناك نَمَطٌ من الحلول اقترحه (ستروسن) نفسه، وهو أن تَعُدُّ القصد عَلَنَيَّا حين تُعزَّزُه سلسلة إضافية من المقاصد بحيث يُفَيدُ كل واحد منها أن القصد السابق له في السلسلة يجب أن يتم التعرّف عليه. وقد اقترح (شيفر) 1972 حلاً آخر، فهو حلٌّ وفَسَرَ فكرة "العلَنَيَّة" بمعنى المعلوم تبادليًّا. وقد حاولنا أن نثبت أن كلا النوعين من الحلول غير مقبول سِيكولوجياً.

إنَّ حلَّنا - وهو أقرب إلى حلٍّ (شيفر) منه إلى حلٍّ (ستروسن) وإن كان لا يُعاني من عيوب أيٍّ منهما - هو أن نُحلَّ فكرة "الظاهر تبادليًّا" الدقيقة محلَّ فكرة "العلَنَيَّة" الغامضة. لذلك، فنحن نُعيد تعريف القصد التَّوَاصِلي بالشكل [61] الآتي. أن تَتوَاصِل بِواسطة الإِظْهَار وبصورة مقصودة، يعني أن تُصْدِرَ حافزاً أو مُنْبِهاً مُعَيَّناً بهدف تحقيق هدف إخباري وبذلك أن تقصد علاؤة على ذلك:

54. القصد التَّوَاصِلي: أن تجعل من الظاهر تبادليًّا^{*} للمُسْتَمِع وللمُتَوَاصِلة بأن يكون لدى المُتَوَاصِلة هذا القصد الإخباري.

وهذا يتولّى مُعالجة أنماط الأمثلة التي أوردها كُلُّ من (ستروسن) و(شيفر) ليُبيّنا أنَّ مجرَّد إخبار المُسْتَمِع بقصدك الإخباري، لا يكفي تماماً لإنجاز عملية التَّوَاصِل. فعلى سبيل المثال، في مثالنا الذي أوردناه في القسم (6)، ترك (ميري) أجزاء مجفف الشُّعر غير العامل في مكان قريب، قاصدةً من ذلك أن تُخبر (بيتر) بأنها تُريده أنْ يُصلحه. فهي تُريد أن يكون هذا القصد الإخباري ظاهراً لـ (بيتر)، لكنَّها في الوقت نفسه لا تُريد أن يكون القصد "عَلَنَيَّا". وباستعمال مُصطلحاتنا، هي لا تُريد أن يكون قصدها الإخباري ظاهراً تبادليًّا. وبمعايير الحَدْس والبداهة، فإن ما تفعله هو ليس تواصلاً تماماً. إن تعريفنا

* تقدَّمَ في الفصل الأول القسم الثالث توضيحة مفهوم المعرفة المتبادلة. [المترجم].

الجديد للقصد التواصلي يُعلّل هذا المَدْس ويفسره. هل هناك فَرْقٌ مهمٌ بين كون القصد الإخباري ظاهراً فقط للمُستمع، وكونه ظاهراً تبادلياً للمُستمع والمُتواصلة؟ هل ينبغي حقاً أن يكون هذا معياراً للتمييز بين التواصل والأشكال الأخرى من بَث المعلومات وتوصيلها؟ وهل هو أكثر من مجرّد وسيلة فنية لمعالجة الحالات المُختلف فيها وغير الجديرة بالتصديق التي يتخيّلها الفلاسفة؟ جوابنا هو أن هناك فَرْقاً جوهرياً.

لتُنْتَرُ أولاً في سؤال أكثر عموماً: علامَ تهتمّ التي يكون لديها قصد إخباري بأن تجعل من المعلوم لمُستمعها بأن لديها ذلك القصد؟ وبتعبير آخر ما الدواعي للانهماك بالتواصل الإظهاري؟ لم يبحث (غرايس) سوى واحد من هذه الدواعي فحسب: أحياناً يكون جعل القصد الإخباري معلوماً هو الطريقة المُثلّى، أو الطريقة الوحيدة، لتحقيقه. لقد سبق أن بيّنا أن الناس ينهمكون أحياناً في التواصل الإظهاري حتى وإن أمكن تحقيق القصد الإخباري من دون جعله ظاهراً: مثلاً بواسطة تزويد الدليل المباشر على المعلومات المطلوب توصيلها. لكن حتى في هذه الحالات، يُساعد الإظهار في تركيز انتباه المُستمع في المعلومات ذات الصّلة، وبذلك يُسهم في تحقيق القصد الإخباري. وهذا ما زال هو الداعي الغرافيسي نفسه للانهماك في التواصل، مجرّد أننا وسّعنا نطاقه بصورة طفيفة.

لكن مع ذلك، نحن نُريد أن نُثبت أن هناك داعياً رئيساً آخر للانهماك في التواصل الإظهاري، فضلاً عن المساعدة في تحقيق القصد الإخباري. فمجرّد الإخبار وحده يُغيّر البيئة الإدراكية للمُستمع. أما التواصل، فيُغيّر البيئة الإدراكية المُتبادلة لكلٍّ من المُستمع والمُتواصلة. قد لا تكون للظهور المُتبادل أهمية إدراكية كبيرة، لكن له أهمية اجتماعية خطيرة. فالتغير في البيئة الإدراكية المُتبادلة لشخصين، هو تغيير في إمكانيات التفاعل (و بالأخص في إمكانيات المزيد من [62] التواصل بينهما).

لنسِذكُر، مثلاً حالة (بيتر) حين يميل بظوره إلى الخلف ليجعل (ميري) ترى (وليم) آتياً باتجاهها. إذا أصبح من الظاهر تبادلياً لهما - نتيجة لسلوك (بيتر) -

بأن (وليم) آتٍ، وأنهما معرّضان لخطر الضجر بسبب مُحاورته المُمللة إلخ، فحيثئذ يكونان في وضع يُؤهّلهم لل فعل بكتافة، أي فوراً ومن دون إبطاء. فكل ما على (ميري) فعله هو أن تقول "هيا بنا نذهب!"، إذ بإمكانها أن تثق بأن (بيتر) سيفهم دواعيها، وإذا كان يُشاركها في تلك الدواعي - بأنه سيكون مستعداً للتحرك من دون تساؤل أو إبطاء.

وفي حالة مجفف الشعر غير العامل، لو كانت (ميري) قد جعلت رغبتها بأن يقوم (بيتر) بإصلاحه ظاهرةً تبادلياً، لكان حصل أحد شيئاً: فإما أنه كان سُيصلحه، وبذلك يكون ملبياً رغبتها وربما جاعلاً إياها مدينةً له، وإنما أنه ما كان ليُصلحه، وذلك مما كان سيصل إلى حد الرفض وعدم القبول. إن (ميري) تحاشرى أن تكون مدينةً له أو أن تُواجهه برفض، وذلك عن طريق تجنبها لأي تعديل في بيتها الإدراكي المُتبادل. فإذا قام (بيتر) بإصلاح مجفف الشعر، فتلك مُبادرة كريمة وطوعية منه، وهي لا تكون مدينةً له بأي شيء. وإذا قرر (بيتر) عدم إصلاح مجفف الشعر، فإنه قد يُفكّر بالطريقة الآتية: هي لا تعلم بأنني أعلم بأنها قصدت إخباري برغبتها، لذلك فإذا تجاهلت رغبتها فإنها ستعزّز ذلك إلى عدم نجاحها في إخباري، فهي قد تجدني غبياً لكن ليس قاسياً أو غير لطيف. أما بالنسبة لـ (ميري) فقد تكون مُتعمدة في ترك هذه الطريقة في التفكير مفتوحة لـ (بيتر)، فإذا لم يصلح مجفف الشعر، فإنها ستتجده قاسياً أو غير لطيف، لكن ليس معادياً. وهكذا لن يكون عدم تلبيته لرغبتها من نوع الصد أو الرفض القاسي. وسيبقى الاثنين تماماً في العلاقة الاجتماعية المُتبادلة نفسها كما كانا في السابق. إن هذا يُبيّن كيف يمكن أن تكون للتواصل الإظهاري مضامين ودلالات اجتماعية لا تُوجّد في الأشكال الأخرى من بَث المعلومات ونقلها.

المُتواصِلة تولّد الموقف الآتي بواسطة إظهار قصدها الإخباري تبادلياً: يُصبح من الظاهر تبادلياً أن تحقيق قصدها الإخباري هو - إذا جاز التعبير - بيد المستمع ومن مسؤوليته. فإذا صارت الافتراضات التي تقصد أن تُظهرها للمُستمع ظاهرةً، فعندئذ تكون قد نجحت في مهمتها. أما إذا رفض المُستمع التسلیم

بصدق تلك الافتراضات أو احتمال صدقها، فعندئِذ تكون قد فشلت في قصدها الإخباري. لِنفترض أن سُلوك المُستمع يجعل من الظاهر تبادلياً أن القصد الإخباري قد تم تحقيقه (سُبُّين قريباً كيف يمكن أن يحصل ذلك). عندئِذ ستُصبح مجموعة الافتراضات (قص) التي قصدت المُتواصِلة إظهارها للمُستمع ظاهرة تبادلياً، في الأقل كما يبدو. ونحن نقول "في الأقل كما يبدو" لأن المُتواصِلة إذا لم تكن صادقة النَّية، وبعض الافتراضات في (قص) لم تكن ظاهرة لها، فحينئِذ - بِمُوجِب تعرِيفنا للظهور المُتبادل - لا يمكن أن تكون تلك الافتراضات ظاهرة تبادلياً لها وللآخرين⁽³²⁾.

إن المُتواصِلة، عادةً، يهمُّها أن تعرف إن كانت قد نجحت أو لم تنجح في تحقيق قصدها الإخباري، وهذا الاهتمام ظاهر تبادلياً لها ولمُستمعها. وفي [63] التواصِل وجهاً لوجه، يُتوَقَّع من المُستمع عادةً أن يُجِيب ذلك الاهتمام بأساليب مُتعارف عليها. فمثلاً في أغلب الأحيان يُتوَقَّع من المُستمع أن يُعبِّر عن رفضه للمعلومات التي تم توصيلها، وإلا فسيُصبح من الظاهر تبادلياً أن قصد المُتواصِلة الإخباري قد تم تحقيقه.

وفي الحالات التي تكون فيها قناة الاتصال من طرف واحد، هناك مُختلف المواقف التي يجب أن تُؤخذ بنظر الاعتبار فقد تكون المُتواصِلة في موقع السلطة بالنسبة لمُستمعها بحيث إن نجاح قصدها الإخباري يكون ظاهراً بصورة مُتبادلة

(32) وهذا هو السبب الذي منعنا من تحليل القصد الإخباري بوصفه قصدًا لجعل (قص) ظاهراً تبادلياً mutually. فهذا سيكون قاصراً على الحالات التي لا تعتقد المُتواصِلة نفسها بصدق المعلومات التي تُحاوِل هي أن تُبلغها. ومع ذلك، فهناك طريقة أخرى للتعامل مع هذه المُشكلة : ففي الإمكان وصف التواصِل الإظهاري على أنه مُحاولة لتكوين بيئة إدراكية مُبادلة بصورة حقيقة بين شخصيات اجتماعية. فحين تكون المُتواصِلة صادقة النَّية (و كذلك المُستمع في إظهار قَبُوله للمعلومات المُبلغة)، فحينئِذ سيطابق الأشخاص الحقيقيون مع شخصياتهم الاجتماعية، وبخلاف ذلك لن يكون هناك تطابق. إن هذه الصياغة، التي هي مجرَّد ترميز مُختلف وليس بديلاً جوهرياً لتلك التي اتبناها هنا، قد تكون مرغوبةً أكثر من منظور اجتماعي.

مُقدّماً. فالصّحفيون والأساتذة والقادة الدينيون والسياسيون يفترضون - ويا للأسف في أحيان كثيرة على أساس قوي - بأن ما يقولونه أو يوصلونه يصبح ظاهراً تبادلياً بصورة تلقائية. وحين لا تتمتّع المُتواصِلَة بهذا النوع من السلطة، ولكنها مع ذلك تُريد أن تؤسّس بيئَة إدراكية مُتبادلة مع مُستمعها، فإن كل ما عليها عمله هو أن تُكِيف مقاصدها الإخبارية لتناسب مصاديقها (أي المُتواصِلَة). فمثلاً نحن بتألِيفنا هذا الكتاب لا نقصد أكثر من أن نجعل من الظاهر تبادلياً أننا قد كُوئنا فرضيات مُعيَّنة، وأننا قد فعلنا ذلك مُستندين إلى أساس مُعيَّن. أي إننا نعتقد أن من الظاهر تبادلياً أنكم تَثِقون بشهادتنا وخبرتنا فيما يخصّ ما نعتقد به فعلاً. والبيئة الإدراكية المُتبادلة التي تكونت هكذا تكفي لتهلّلنا للاستمرار في توصيل المزيد من الأفكار التي ما كان بإمكاننا توصيلها بخلاف ذلك. (ونحن بالطبع نريد أيضاً إقناعكم، لكننا نأمل أن نفعل ذلك بقوّة حُجَّجنا وليس بجعلكم تتعرّفون على مقاصدنا الإخبارية).

لقد بدأنا هذا الفصل بالسؤال عن كيفية تواصل البشر بعضهم مع بعضهم الآخر. وجوابنا هو أنهم يستعملون شكلين مختلفين تماماً من أشكال التواصل هما: التواصل بالتشفير والتواصل الإظهاري الاستدلالي. لكن هذين الشكلين من التواصل يستعملان بطريقتين مختلفتين جوهرياً. ففي حين أن التواصل الإظهاري الاستدلالي يمكن أن يستعمل لوحده، وأحياناً يستعمل لوحده فعلاً، فإن التواصل بالتشفير لا يستعمل إلا كوسيلة لتقوية التواصل الإظهاري الاستدلالي وتعزيزه. وهذه هي الكيفية التي تستعمل بها اللُّغة في التواصل اللُّغوي، كما سُنحاول إثباته في الفصل الرابع.

ويمكن تعريف التواصل الإظهاري الاستدلالي كما يأتي:

55. التواصل الإظهاري الاستدلالي: المُتواصِلَة تُصدر حافزاً أو مُنْهَّاً يجعل من الظاهر لكلٍّ من المُتواصِلَة والمُستمع أن المُتواصِلَة تقصد - باستعمال ذلك المُنبَّه - أن تجعل مجموعة من الافتراضات (قص) ظاهرة أو أكثر ظهوراً للمُستمع.

إن هذا التعريف بشكله الحالي لا يستبعد إمكانية التواصل غير القصدي: أي إن المُتبَه المقصود لمُجرّد الإخبار قد يجعل قصد الإخبار ظاهراً بصورة متبادلة، وهذا يُعد تواصلاً حسب تعريفنا. فعلى سبيل المثال، لِنفْرَضْ أَنْ (ميري) [64] تشاءب قاصدة إخبار (بيتر) بأنها مُتبَه، آملة أن يبُدو تثاؤبها طبيعياً. ولِنفْرَضْ أَنْها لا تفعل ذلك بصورة مُتقنة جداً: أي إن الواضح جداً أن تثاؤبها مُصنوع - فيُصبح قصدها الإخباري ظاهراً بصورة مُتبادلة. نحن لا نرى مُوجباً لرفض تسمية هذه الحالة تواصلاً إظهارياً غير مقصود. ومع ذلك، إن من السهل تعديل التعريف (55) بحيث نجعل القصدية صفة مُميزة للتواصل.

وعلى أية حال، فأغلب التواصل البشري يكون قَصْدِيّاً، وهو قَصْدِي لسبعين قوين، السبب الأول هو الذي اقترحه (غرايس)، أي: إن الشخص بإصداره دليلاً مباشراً على قصده الإخباري، يستطيع أن يُوصل سلسلة من المعلومات أطول بكثير مما يمكن توصيله بواسطة إصدار دليل مباشر على المعلومات الأساسية نفسها. والسبب الثاني الذي يدعو البشر إلى التواصل، هو لكي يُعَدُّوا أو يُوَسِّعوا البيئة الإدراكية التي يُشارك أحدهم الآخر فيها.

إن ما قدمناه حتى الآن هو وصف جيد بصورة كافية للتواصل الإظهاري - الاستدلالي. ولكتنا لم نُفسِّرْ كيف يعمل ذلك التواصل. وقد سبق أن اقترحنا أن البحث عن التفسير، يجب أن يكون في مبدأ الصلة أو المُناسَبة. ولكي نجعل هذا المبدأ تفسيرياً حقاً، علينا أولاً أن نجعل مفهوم الصلة أكثر وُضوحاً بكثير، ولكي نفعل ذلك علينا أن نبحث في كيفية تمثيل أو تصور المعلومات في الذهن وكيفية معالجتها استدلاليًّا. إذن هذا هو برنامجنا للفصلين القادمين.

الفصل الثاني

الاستدلال

INFERENCE

[65]

1 - الاستدلال الابراهاني :

في الفصل السابق لخُصْنَا أَنْمُوذج التواصِل الإِظْهَارِي-الاستدلالي مُرَكّزٍ⁵ على التفصيل على الطبيعة الإِظْهَارِية لسلوك المُتَوَاصِلَة أكثر من تركيزنا على الطبيعة الاستدلالية للفهم أو الاستيعاب Comprehension. سُتُوضِح في هذا الفصل مُخْطَطاً للقدرات الاستدلالية المُتَضَمِّنة في عملية الاستيعاب. وهنا سبق أن افترضنا فرضيتين واسعتين نأمل أن نبني على أساسهما. فأولاًً نحن افترضنا بصورة ضِمنية بأن عملية الفهم أو الاستيعاب الاستدلالي عملية لا بُرهانية* (non-demonstrative). إذ حاولنا أن نُثْبِت أن التواصِل قد يفشل حتى في أفضل الظُرُوف. والمُسْتَمِع لا يستطيع أن يتعرَّف على قَصْد المُتَوَاصِلَة الإِخْبارِي عن طريق فَك الشفرة ولا عن طريق الاستنباط. إنَّ أقصى ما يستطيع أن يفعله هو أن يُكَوِّن افتراضًا على أساس البَيِّنَة أو الدليل الذي يُزوِّدُه به سلوك المُتَوَاصِلَة الإِظْهَارِي. ولا يُوجَد لمثل هذا الافتراض بُرهان، بل قد يكون هناك تأكيد أو ثبات له (confirmation).

* الاستدلال غير البرهاني هو بعكس الاستدلال البرهاني أو الاستباطي deductive، يتَّصف بكونه ظنياً وغير يقيني. أما الاستدلال اليقيني، فهو ينقل الذهن من قضايا مُسلمة إلى قضايا مُسلمة أخرى تتعُّج عنها ضرورةً. [المترجم].

وثانياً نحن افترضنا بصورة صريحة بأنَّ في الإمكان استعمال أية معلومات مُمثَّلة ذهنياً يتوافر عليها المُستمع، كمقدمة منطقية في عملية الاستدلال هذه. وبتعمير آخر، فنحن افترضنا أن عملية الفهم الاستدلالي هي عملية شُمولية global في مقابل المحلّية local، حيث تكون العملية المحلّية (مثل الاستنباط من مُقدمات مُحدَّدة، أو الإدراك السمعي) إما غير مُقيَّدة بسياق، أو أنها مُتحسَّنة فقط لمعلومات سياقية من مجال مُعيَّن وثابت، وتكون العملية الشُّمولية (مثل الاستدلال العلمي التجاري) لها حرية الوصول إلى كل المعلومات التصوُّرية conceptual الموجودة في الذاكرة.

عملية استدلال غير بُرهاني له حرية الوصول إلى الذاكرة التصوُّرية: هذا يبدو أشبه بعملية التفكير المركزي الاعتيادية. إن التمييز بين العمليات المركزية، وعمليات المُدخلات "input" أي الإدراكيحسية "perceptual" والمُحيطية "peripheral" يُعدّ من المُسلَّمات في جُزء كبير من علم النفس الإدراكي السائد حالياً. وبصورة تقريبيّة نقول: إن عمليات المُدخلات input processes هي عمليات فَك تشفير مُتخصَّصة نسبياً، في حين أن العمليات المركزية central processes هي عمليات استدلالية غير مُتخصَّصة نسبياً. وسنُناقِش هذا التمييز ونوضّحه في أدناه.

[66] نحن نُؤكِّد أن عملية الاستيعاب الاستدلالي لا تتطلّب أية آلية مُتخصَّصة. وبالأخص سنُحاول أن نُثبت أن المستوى الاستدلالي من الاستيعاب اللُّغوي يتطلّب تطبيق عمليات الاستدلال المركبة غير المُتخصَّصة على مُحرّجات العمليات اللُّغوية غير الاستدلالية المُتخصَّصة. وهكذا يبدو أن مشروعنا والمشروع الفعليّي بِرُمْته، إن كان فهُمنا له صحيحاً - يجب أن يقع تحت باب القانون الذي سمّاه (فودر) fodor (القانون الأول لانعدام العلم الإدراكي) والذي ينصّ على أنه "كلما كانت العملية الإدراكيَّة أكثر شُموليةً.. قلَّ فهُمنها" (فودر، 1983، ص 107).^(١)

(١) نحن لا نُسلِّم بمثل هذا التمييز بين نظام أو جهاز المُدخلات (المُتخصَّصة) والنظام =

وُبُّيِّنْ (فودر) أنه في حين أننا نعرف بعض الشيء عن عمليات الأنظمة الإدراكيَّة، فإننا لا نعرف إلا القليل عن ما يُسمى بعمليات الفكر المركبة، التي تجمع بين المعلومات المستقة من الأنظمة الإدراكيَّة، والمعلومات المخزونة في الذاكرة ل تقوم بمُختلف العمليات الاستدلاليَّة. وهو يضرب لنا التنظير العلمي مَثَلًاً أَنْمُوذجياً للعملية الفكرية المركبة. إنَّ وَضْعَ النظريات العلمية وتأكيدها هما عملية شُمولية، بمعنى أنه لا توجد أية بَيِّنةً مهما كانت بعيدة، ولا أية فرضية مهما كانت ضعيفة، ليس لها تأثير في نتائج تلك العملية. ويقول (فودر) إنَّ الطبيعة الشُّمولية للتنظير العلمي، هي التي يجعله غير قابل للدراسة بسهولة. وبقدر ما تشارك العمليات المركبة الأخرى بهذه الصفة، بقدر ما يزيد احتمال مقاومتها للبحث بنفس الدرجة:

”إن سبب انتفاء وجود علم نفس حقيقي للعمليات المركبة، هو نفس سبب انتفاء وجود فلسفة حقيقة للتوكيد العلمي. فكلاهما يُمثلان أهمية العوامل الشُّمولية في ثبيت الاعتقاد، ولا أحد يفهم كيف تكون لهذه العوامل تأثيراتها“. (فودر، 1983، ص 129).

وإذا كان الاستيعاب الاستدلالي عملية فكرية مركبة، فإن الرغبة في بناء نظرية وافية للتواصل الإظهاري - الاستدلالي ستؤدي - كما يبدُوا - إلى مياه عميقة لاحقاً.

أما نحن فلا نشارك في هذه النظرة التشاورية. فنحن نُشكك في كون التنظير العلمي هو الأَنْمُوذج الأنسب للعملية الإدراكيَّة المركبة. فالاستيعاب الاستدلالي - الذي نعتقد أنه هو الآخر عملية مركبة - يختلف عن التنظير العلمي في عدد من النواحي المُهمَّة. أولاً: على الرَّغم من أن كلا العمليتين شُمولية

= المركزي (غير المُتخصَّص). خلال السنوات العشر الأخيرة ظهرت أدلة متزايدة على أن ما يُسمى بالأنظمة المركبة ينبغي أن تُحلَّ بمعايير الوحدات التركيبية module انظر (سيبرير 1994b) لمناقشة ذلك.

بِمُوِّجِ مفهوم (فودر)، فإنَّهما تعملان حسب مقاييس زمنية مُختلفة. السبب هو أن بناء أيَّة نظرية علمية وتقويمها قد يستغرق زمناً لا حدود له، فسلسلة الفرضيات التي يمكن النظر فيها، سلسلة البيانات التي يمكنأخذها في الاعتبار قد تكونان هائلتين، ليس على المستوى النظري فحسب، وإنما في التطبيق أيضاً. وعلى العكس من ذلك، فإنَّ فَهْمَ القَوْلَة الاعتيادية واستيعابها يكاد يكون فورياً، ومهما كانت كمية البيانات التي كان في الإمكان أن تُؤخذ في الاعتبار، ومهما كان عدد الفرضيات التي كان في الإمكان أن يُنظر فيها، فإنَّ البيانات والفرضيات [67] الوحيدة التي يُنظر فيها، هي تلك التي تقع في متناول الإدراك فوراً.

ومن الناحية الثانية، فإنَّ البيانات التي يعتمدُ عليها التنظير العلمي تأتي من الطبيعة التي هي ليست مهتمة بشكل فعال بمساعدة البشر في بناء نظريات علمية صحيحة. وعلى العكس، فإنَّ البيانات التي تعتمد عليها عملية الفهم تأتي من مصدر متعاون. فالبشر لا يتواصلون إظهارياً (بصورة إظهارية) لو لم يكونوا راغبين في أن تُدرك مَقاصلُهُم التواصليَّة، وهم يُولّدون الحوافز والمُنبَّهات على هذا الأساس. وفضلاً عن ذلك، ففي حين أنَّ المُمكِّن أن نقول إنَّ بناء نظرية علمية وافية تماماً يقع خارج قُدرات البشر، فإنَّ من الواضح أن الاستيعاب الاستدلالي يقع في متناول العقل الاعتيادي. إن الاستيعاب اللُّغوي، بمُنبَّهاته اللُّغوية الموصوفة بوضوح ومعايير نجاحه الواضحة نسبياً، هو بالأخص أسهل في البحث والتحقيق من التنظير العلمي. وبالتحديد لأنَّ الوصف الوافي للاستيعاب الاستدلالي هو عملية مركبة وليس قُدرة مُنفَّصلة مبنية لغرض مُعيَّن كالقدرات البصرية والنحوية، فإنه يجب أن يُلْقَى ضوءاً على العمليات المركزية الأخرى التي لا نعرف عنها حتى الآن سوى النَّزَرِ اليسير كما يُؤكَّد (فودر) بحق.

وكما سنُوضح في الفصل (3)، فإنَّ كون الاستيعاب اللُّغوي فورياً تقريباً، وكونه يتحقق بمساعدة فعالة من مصدر المعلومات، أي المُتكلّمة، يجعلان انتقاء المُستمع سِيَاقاً مُعيَّناً من مجمل الذاكرة التصوُّرية شيئاً قابلاً للبحث والدرس بصورة أكبر. غير أنَّ كثافة المعلومات المُتاحة في متناول الإدراك، هي مجرّد عائق واحد من العائقين الرئيسيين للبحث في عمليات الإدراك المركزية. فالعائق

الآخر يتعلّق بطبيعة العمليات الاستدلالية التي تجري على تلك المعلومات. وعلى الرغم من أن علم المنطق يزوّدنا بعده نماذج للاستدلال البرهاني، فمن المتفق عليه أنَّ عمليات الاستدلال المُتضمنة في الاستيعاب والفهم هي غير برهانية. وفي حين أن من المُسلَّم به عموماً أن الاستدلال غير البرهاني، يجب أن يستند إلى شكل من أشكال القواعد الاستقرائية، لا يوجد نظام مُتطور للمنطق الاستقرائي يزوّدنا بأنموذج مقبول لعمليات الإدراك المركزية.

رُد على ذلك، أن البشر قد يكونون قادرين على أكثر من أسلوب واحد للقيام بالاستدلال غير البرهاني. فالعالم (بالكسر) الذي يطبق بوعي ذاتي معايير واضحة للتتأكد من كل بَيْنة مُتوافرة لديه، قد يستعمل نظاماً مُختلفاً تماماً عما يستعمله جميعاً - وبضمِّننا العلماء - حين نقوم باستدلالات تلقائية فورية ولا شُعورية، بخصوص حركة السيارات أو المركبات الأخرى في أثناء قيادتنا للسيارة، أو بخصوص طعم أحد المُقبّلات في الأكل، أو بخصوص القصد التواصلي للمُتكلّمة. هنا يقتصر اهتمامنا على الاستدلال التلقائي غير البرهاني، الذي نعتقد أنه عموماً دُوّ أهمية نفسية أكبر من أساليب العالم الاستدلالية التي اكتسبها بالجهد والكد.

وحتى الادعاء بأن الأنماذج الصحيح للاستدلال التلقائي غير البرهاني يوجد في نظام من المنطق الاستقرائي، هو ادعاء قابل للشك. فالاستدلال هو [68] العملية التي بواسطتها نأخذ بافتراضٍ ما، على أنه صادق أو محتمل الصدق على أساس قوة احتمال أو صدق افتراضات أخرى. لذلك، فهو شكل من أشكال تثبيت الاعتقاد أو ترسیخه وهناك أشكال أخرى: فالإدراك الحسي مثلًا هو عملية تأخذ بواسطتها بافتراضٍ ما، على أنه صادق أو محتمل الصدق على أساس قوة تجربة إدراكية غير تصورية. والاستدلال البرهاني - وهو الشكل الوحيد المفهوم بصورة جيدة - هو عبارة عن تطبيق القواعد الاستنباطية على مجموعة من المقدّمات الأولية. لذلك، وهناك إغراء بالاعتقاد بأن الاستدلال غير البرهاني هو تطبيق لقواعد الاستدلال غير الاستنباطي. غير أن هذا الإغراء مبنيٌ على التشبيه أو قياس التمثيل analogy وليس على الحُجَّة. وفي الحقيقة، هناك سبب للشك في

أنَّ الاستدلال التلقائي غير البرهاني كما يستعمله البشر يتضمَّن استعمال قواعد الاستدلال غير الاستباطي.

إنَّ قواعد الاستدلال الاستباطي تُولِّد كلَّ النتائج المُهمَّة التي تلزم منطقياً عن مجموعة من المُقدِّمات⁽¹⁾. لكنَّ من المعروض عموماً، أنَّ قواعد الاستدلال غير البرهاني لا يُتوَقَّع منها أن تُولِّد كلَّ النتائج المُهمَّة التي تدعمها مجموعة من المُقدِّمات بصورة غير برهانية. فالنظرية النسبيَّة، مثلاً، ما كان لها أن تُولِّد من تطبيق قواعد استدلال على تجربة (أدنغتن)*. وبدلًا من ذلك، فإنَّ عملية الوصول إلى نتائج غير برهانية صحيحة، تنقسم إلى مرحلتين مُنفَصلتين هما: تكوين الفرضيَّة، وتأكيد الفرضيَّة أو إثباتها. إنَّ تجربة (أدنغتن) زوَّدتنا بالتأكيد أو التأييد التجاريِّي الأول لنظرية (آينشتاين)، لكنَّها لم تستلزمها بأيِّ معنى من المعاني. فبناء الفرضيَّات هو من مسائل المُخيَّلة الخلاقة، في حين أنَّ تأكيد أو إثبات الفرضيَّات، يمكن أن ينظر إليه بوصفه عملية منطقية محضة تحكمها قواعد الاستدلال.

إنَّ وظيفة قواعد الاستدلال، هي ضمان السلامة المنطقية للاستدلالات التي تحكمها. ففي الاستدلال البرهاني الصحيح، فإنَّ تطبيق القواعد الاستباطية على المُقدِّمات الصادقة، يضمن صدق النتائج. وبالطريقة نفسها، فإنَّ تأكيد الفرضيَّة في الاستدلال غير البرهاني الصحيح، يُمْكِن أن يُعتبر محفوظاً بالقواعد المنطقية. وقواعد التأكيد هذه، قد تنطبق بصورة مُشتركة على المُقدِّمات أو "البيَّنة" وعلى النتائج المُؤقتة أو "الافتراضات"، وتُعطِي درجة من التأكيد أو الرسوخ

(1) ليست كلَّ النتائج اللازمَة منطقياً عن مجموعة من المقدِّمات قابلة للتوليد باستعمال قواعد الاستدلال فقط. فعلى سبيل المثال المقدمة (ق) تستلزم ما لا نهاية له من النتائج من نوع (ق أو ك)، حيث إنَّ (ك) هي أيُّ افتراض مهما يكن، وحيث تحتاج إلى وسيلة غير استدلالية لتوليد (ك). لكنَّ تلك النتائج التي لا يمكن توليدها هي غير مهمة إدراكيَّاً، فهي "مبتدلة" بمعنى الذي سنتاقشه أدناه في القسم (5).

* أدنغتن (1882-1944) فلكي وفيزيائي بريطاني استطاع تحديد كتلة العديد من الكواكب ودرجة حرارتها وكيفية نشوئها. والإشارة هنا كما يبدو إلى تجربة قام بها (أدنغتن) تدعم وتوَكِّد نظرية (آينشتاين) في النسبيَّة. [المترجم].

للافتراضات على أساس البُيُّنة. إن من المُغري للمرء أن يتحول من هذه الأفكار المنطقية إلى التأمل السيكولوجي.

البشر بارعون بعض الشيء في التفكير غير البرهاني، وإلا فإن النوع البشري كان سيتفرض. ويمكن أن يُعزى السبب إلى كونهم يملكون قواعد منطقية تُؤيد تأكيد الافتراضات بالطريقة التي وصفناها قبل قليل. لكن هذا ليس تفسيراً جيداً ما دمنا لا نمتلك فكرة واضحة عن ماهية هذه القواعد. وعلى هذا المستوى من الغموض، هناك أيضاً تفسيرات أخرى مُمكنة. فعلى الرغم من كل ما نعرفه، فإن نجاح الاستدلالات البشرية يمكن أن يُعزى ليس إلى القيود المنطقية التي تحدد التأكيد، بقدر ما يُعزى إلى القيود الإدراكية والمعرفية التي تُحدّد تكوين الافتراضات.

القيود على أنظمة البشر التصورية قد تكون بحيث إن الفرضيات الوحيدة التي [69] تُوضع عَفْوياً وتلقائياً هي تلك التي في حالة خطئها يُحتمل أن تُكذبها المعتقدات الإدراكية الحسية الثابتة. وفي الحقيقة، هناك أسباب مُستقلة للافتراض بأن الأنظمة التصورية البشرية مُقيّدة بهذه الصورة. فعلى سبيل المثال، لا تُوجَد لغة بشرية تحتوي كلمة مثل (آخررق)*، المصطلح المزعج الذي ابتدعه (نلسون غودمن) Nelson Goodman تاريخاً معيناً (ت) أو أزرق ومفهوم بعد (ت). فإذا كان (ت) هو عام (3000) وكل الزُّمرد الذي شاهدته كان أخضر، إذن سيكون لديك دليل على أن كل الزُّمرد (آخررق)، ومن ثم على أن كل الزُّمرد المفهوم بعد عام (3000) سيكون أزرق. زُد على ذلك أن الفرضية القائلة بأن كل الزُّمرد (آخررق) وليس أخضر، لا يمكن إثبات كذبها بأي دليل تجريبي مُتاح قبل عام (3000). ومما يسترعي الانتباه أن المُسند أو المَحْمُول في اللُّغة الطبيعية لا يسمح بوجود مثل هذه المُفارقات.

وهكذا، فنحن نقول إن الاستدلال غير البرهاني كما يقوم به البشر تلقائياً، قد لا يكون عملية منطقية بقدر ما يكون شكلاً من أشكال التخمين المُقيّد بصورة

* الكلمة التي نَحَّتها (غودمن) وهي (grue)، تتكون من مُزاوجة كلمتين هما (green) أخضر و(blue) أزرق. ومن هنا حاولنا أن نبتعد عن الكلمة مشابهة في العربية. [المترجم].

ُمناسبة. وإذا كان الأمر كذلك، يجب أن يكون حكمنا على نجاحه أو عدمه وكفاءته أو عدمها ، وليس على صحته المنطقية أو عدمها. ونحن نُريد أن نتابع هذه الفكرة لقوله بأدّاء أقوى وهو: أن القواعد المنطقية الوحيدة المُتاحة عفويًا وتلقائيًا للعقل البشري هي القواعد الاستنباطية. وسنحاول أن نثبت أن القواعد الاستنباطية تؤدي وظيفة حاسمة في الاستدلال غير البرهاني .. وبالطبع، فإن صحة الاستدلال الاستنباطي لا تضمن صحة الاستدلال غير البرهاني الكلي الذي يُشكّل الاستدلال الاستنباطي جزءاً منه. إن الاستدلال البشري التلقائي وغير البرهاني ليس برمته عملية منطقية. فتكوين الفرضيات يتضمن استعمال القواعد الاستنباطية، لكنه ليس محكوماً بها بصورة كُلية. إن تكوين الفرضيات ظاهرة إدراكيَّة غير منطقية، فهي ناتج ثانوي يتولَّد من طريقة معالجة افتراضات، سواء بصورة استنباطية أو بصورة أخرى.

وبِحُكْم تعريفه، فإن الاستدلال غير البرهاني لا يمكن أن يتكون من استنباط. لكن يبدو أن العديد من الكُتاب ينطلقون من فرضية أقوى بكثير وغير مُسَوَّغة، وهي أن الاستدلال غير البرهاني لا يمكن أن يحتوي على استنباط كأحد أجزاءه الثانوية. فاستخلاص التلویحات مثلاً، هو حالة أُنْمُوذجية للاستدلال غير البرهاني، ومن الأمور الآخنة بالشيوع في أدبيات (الفعاليات)، أنَّ دُور الاستنباط في هذه العملية ضعيف جداً إن لم يكن معدوماً. فمثلاً (ليتش Leech 1983، ص 30-31) يدعى أن العملية التي تُسْتَخلص التلویحات بِمُوجَبها "ليست منطقاً استنباطياً صُوريَاً، بل استراتيجية عقلانية وغير صُورية لحلَّ المشكلات" ، وأن "كل التلویحات هي أشياء احتمالية". ولفينس Levinson 1983، ص 115-116) يقول إن التلویحات في بعض النواحي "تبُدو مُغايرة تماماً للاستدلالات المنطقية، ولا يمكن أن تُنْمَلَج بمعايير علاقة دلالية مثل علاقة اللُّزوم". وباخ وهاريش، 1979، ص 92-93) يقولان إن شكل [70] الاستدلال الذي تُسْتَخلص التلویحات بواسطته "ليس استنباطياً بل هو ما يمكن أن نُسميه استدلاً، يُؤدي إلى تفسير مقبول". أما (براون ويول Brown, Yule 1983، ص 33)، فيقولان بصورة أكثر عمومية:

”قد يكون صحيحاً أننا نستطيع أن نستنتج نتيجة مُحددة... من مقدمات مُحددة... بواسطة الاستدلال الاستنباطي، لكن فلما يُطلب منا أن نفعل ذلك في الخطاب اليومي الذي نواجهه... إن الاحتمال الأكبر هو أن نعمل باستعمال شكل غير دقيق من أشكال الاستدلال“.

و(ديبوراند ودرسلر de Beaugrande and Dressler 1981، ص 93-94) يعبران عن آراء مشابهة:

”إن البشر قادرون على عمليات تفكير مُعقدة لا يقوى المتنطق التقليدي على تفسيرها مثل: القفز إلى النتائج، متابعة قياس التمثيل الذاتي، بل وحتى التفكير عند غياب المعرفة... إن المعيار المُهم هنا هو ليس أنّ مثل هذه العملية غير سليمة منطقياً، بل إن العمليات تنجح بقدر كافٍ في شؤون الحياة اليومية“.

غير أن هؤلاء الفعليّين الذين يُشكّلون بدور التفكير الاستنباطي في الفهم والاستيعاب، ليس لديهم عموماً الكثير من الأشياء الإيجابية ليقولوها بخصوص طبيعة عمليات الاستدلال المُتضمنة. يُعلق (باخ وهارنيش، 1979، ص 83) فيقولان:

”إن تفكيرنا التجاري عموماً مليء بالتعيميات ومبادئ الاستدلال التي لا تَعِيها حين نستخدمها، إن كُنا نَعِيها على الإطلاق. إن التأمل في تفاصيل أيّ من هذه سيأخذنا بعيداً إلى ما وراء علم النفس الإدراكي المعاصر. ومهما كانت هذه العمليات، ومهما كان الذي يحرّكها، ومهما كانت المبادئ والاستراتيجيات المُتضمنة فيها، فهي تنجح وتعمل بصورة جيدة“.

إلا أن كون هذه العمليات تعمل بنجاح كافٍ في فهم الكلام اليومي لا يُعفيها من مُهمة بيان ماهيتها، إذ إن عدم وجود إطار لوصفها ينبغي أن يزيد اهتمامنا بطبيعتها لا أن يُقلّله⁽²⁾.

(2) وبالمناسبة، هناك مُفارقة في الإصرار على كون التواصل مُقيداً بشرط المعرفة =

إن النّظرية الفعليّات عموماً محكومٌ عليها بالغموض، إن لم تَقُل شيئاً بشأن عمليّات الاستدلال المُتضمنة في الاستيعاب، أكثر من قولها أنها غير بُرهانية، وهو وصف سلبي تماماً. زِد على ذلك، أن النّظريّات الفعليّات التي يُؤدي فيها أحد مفاهيم الصّلة أو المُناسبة دوراً (أي أغلب النّظريّات الفعليّات)، تحتاج إلى وصف للاستدلال غير البرهاني لسبب آخر، وهو أن إحدى الطرائق الشائعة في تحقيق الصّلة تتلخص في تزويد المُستمع ببيان لها تأثير على أحد افتراضاته.^[71] لتأمل الحوار الآتي على سبيل المثال:

1. (بيتر): حسب نشرة الأنواء الجوية ستهطل الأمطار.
- (ميري): (واقفة قرب النافذة): بالتأكيد كما يبدو.

إن ملاحظة (ميري) لا تُبرهن على أنها سُتمطر، بل تُؤكّد اعتقاد (بيتر)، وهي بذلك تُتحقّق الصّلة أو المُناسبة. وكما سبق أن قلنا، فإن المعلومات المُناسبة أو ذات الصّلة هي معلومات تُعدّ وتحسّن التمثيل الكُلّي للعالم. وتأكد الافتراضات باستعمال عملية الاستدلال غير البرهاني هو مثال على هذه الحالة.

وهكذا يبدو أن عملية الاستيعاب قد تتضمّن تأكيد الافتراضات بطريقتين مختلفتين تماماً، أو على مستويين مختلفين تماماً. فمن ناحية، كما لاحظنا في الفصل (1)، يتطلّب استيعاب عيّنة من السلوك الإظهاري تكوين وتأكد فرضية ما بشأن قصد المُتكلّمة التّوافيقي. ومن ناحية أخرى، كما ذكرنا منذ لحظات، فإن أكثر تأثيرات الإظهار صلةً ومتّسقةً قد يكون تأكيد افتراض سابق من افتراضات المُستمع. وهكذا، فإن الوصف الأوضح لعمليّات الاستدلال غير البرهاني، ينبغي أن يُلقي ضوءاً على وظيفة الصّلة في كلٍّ من التّواصل والإدراك، أي على ما

= أو المعلومات المُتبادلة mutual knowledge والاعتراف في الوقت نفسه بالدور الضروري للاستدلال غير البرهاني. فالعبرة من شرط المعرفة المُتبادلة، هي تمكيناً من تفسير التّواصل اللّغوي باستعمال حساب مضمون ضد الإخفاق. إنَّ الاعتراف بدور الاستدلال غير البرهاني، يعني استبعاد احتمالية مثل هذا الحساب. وإذا لم تكن هذه المُقارقة واضحة بشكل صارخ فالسبب للأسف، يعود إلى العُموميّات العام الذي يكتفي بمناقشة مثل هذه المسائل.

يتضمنه تكوينٌ وتأكيدٌ فرضيةٍ ما بشأن مقاصد المُتواصلة، وعلى ما يعنيه تعديلٌ وتحسينٌ تمثيل العالم، وعلى العلاقة بين الاثنين.

ستقترح مُقتبِراً للاستدلال غير البرهاني نأمل أن يقطع شوطاً باتجاه حلّ هذه المسائل. لكن علينا أولاً أن نحدد مجال الاستدلال غير البرهاني التلقائي، وأن نُضيف قليلاً بشأن ما يعنيه امتلاك تمثيل أو تصور كُلّي للعالم.

2 - الصيغ المنطقية والتوجهات القَضَوْيَة والافتراضات الحقيقية:

نحن نتبع (فودر 1983) في تقسيم العقل إلى مجموعة مُتنوعة من الأنظمة أو الأجهزة المُتخصصة، كل واحد منها له طريقة الخاصة في التمثيل (الترميز) والحساب. وهذه الأنظمة تنقسم إلى نوعين رئисين. فمن ناحية، هناك أنظمة المُدخلات input التي تعالج المعلومات البصرية والسمعية واللغوية وغيرها من المعلومات الإدراكيَّة. ومن ناحية أخرى، هناك الأنظمة المركزية central التي تجمع وتُوحِّد المعلومات المستقاة من أنظمة المُدخلات المُتنوعة ومن الذاكرة، وتُجري عليها العمليات الاستدلالية^(ب).

ونحن نفترض أن لكل نظام مُدخلاتٍ طريقةَ الخاصة في التمثيل (الترميز) والحساب، وهو يستطيع معالجة المعلومات في الشكل التمثيلي المناسب فقط. فالإدراك الحسي السمعي يستطيع أن يعالج المعلومات الصوتية فقط، والعمليات المُتضمنة في الإدراك السمعي تختلف عن تلك المُتضمنة في الإدراك الشمسي... إلخ. ومن وظائف أنظمة المُدخلات أن تحول التمثيلات الحسية الواطنة المستوى [72] إلى تمثيلات تصوُّرية عالية المستوى، وهذه الأخيرة تكون في شكل واحد بغضّ النظر عن الوسيلة الحسية التي نشأت منها. ولأن العمليات المركزية تعامل مع مثل هذه التمثيلات التصوُّرية المستقلة عن الوسيلة، فهي تستطيع أن تجمع وتقارن المعلومات المستقاة من أنظمة المُدخلات المُتنوعة ومن الذاكرة.

(ب) للتحفظات بشأن التعامل مع الأنظمة “المركزية” في الإطار الفودري (الخاص بـ فودر) انظر الهاشم (أ) آنفًا.

إن كونَ العدِيد من العمليات المركبة استدللاً يضع قياداً مُهماً على نظام التّمثيل التّصوّري. فالتمثيلات التّصوّرية يجب أن تكون لها صفات منطقية: إذ يجب أن تكون قابلة للارتباط بعضها مع بعضها الآخر بعلاقة اللّزوم أو علاقة النّقض، أو أن تجري عليها قواعد الاستنباط. لكن ليس كل صفات التّمثيل التّصوّري صفات منطقية. فالتمثيل التّصوّري هو حالة ذهنية وحالة دماغية في آن واحد. فبوصفه حالة ذهنية، يمكن أن تكون له صفات غير منطقية مثل كونه ساراً أو مُحزناً. وبوصفه حالة دماغية، يمكن أن تكون له صفات غير منطقية مثل كونه موجوداً في دماغ مُعيّن في وقت مُعيّن ولمدة مُعيّنة. والآن لنجرّد من كل هذه الصّفات غير المنطقية، ونسمّي الصّفات المنطقية المُتبقية للتّمثيل التّصوّري (صيغته المنطقية) *logical form*.

إن الفضل في دخول التّمثيل التّصوّري في عمليات منطقية، وفي علاقات مثل النّقض واللّزوم مع تمثيلات تصوّرية أخرى، يعود إلى صيغته المنطقية.

الصّيغة المنطقية هي تركيبة سليمة الصّيغة، وهي مجموعة مُركبة من المكوّنات، تجري عليها عمليات منطقية صّورية تحدّدها بنية الصّيغة. وكما سبق أن ذكرنا، إنَّ ما يُميّز العمليات المنطقية من غيرها من العمليات الصّورية هو كونها تُحافظ على صدقها: فالاستنباط من تمثيل تصوّري صادق (ق)، يُولّد لنا تمثيلاً تصوّرياً صادقاً (ك). وعلى خلاف ذلك، فإن حذف المكوّن أو العنصر الأول من تمثيل ما، هو عملية صّورية ولكن ليس منطقية. وإذا سلّمنا بهذه العلاقة بين الصدق والمنطق، قد يبدُّو أن امتلاك الصّيغة المنطقية يقتصر على التّمثيل التّصوّري القابل للصدق أو الكذب فقط. أما نحن، فنرى الأمور بصورة مُغايرة نوعاً ما. في الأساس سنُحاول أنْ ثبّت أنَّ كل ما يتوجّب على التّمثيل التّصوّري لكي يكون قابلاً للمُعالجة المنطقية، هو أن يكون تركيبه سليم الصّيغة، في حين أنه لكي يكون قابلاً للصدق أو الكذب يجب أيضاً أن يكون كاملاً وتاماً دلائياً: أي إنه يجب أن يُمثل حالة مُعيّنة في عالم مُمكن أو واقع بحيث إن وجود تلك الحالة يجعله صادقاً. نحن نعتقد أن التركيب التّصوّري غير الكامل مع ذلك، يمكن أن يكون سليماً وأن تجري عليه مُعالجة منطقية.

لنُقلّ إنَّ الصّيغة المنطقية تكون قَضَوية إذا كانت تامة دلائياً، ومن ثمَّ فهي

قابلة للصدق أو الكذب، وأنها تكون غير قَضْوِية إذا كانت خِلاف ذلك. من الأمثلة الشكلية على الصيغة المنطقية غير القَضْوِية، العبارات أو التراكيب التي تحتوي مُتغِّيرًا حُرًّا في حساب المحمولات predicate logic^{*}: فهي قد تكون سليمة من ناحية النَّظم والتركيب، من دون أن تكون قَضْوِية بصورة تامة. ومن الأمثلة السيكولوجية على الصيغة المنطقية غير القَضْوِية، معنى الجملة. فإذا افترضنا أن الصمirsin "هي" والهاء في (2) في الأدنى لا يُشيران إلى مفهومين [73] مُحدَّدين أو مُعَرَّفين، وإنما يُبيّنان فقط موقعاً غير مشغول، يمكن أن يشغله مفهوم ما، فإن الجملة (2) لا تكون صادقة أو كاذبة⁽³⁾.

2. هي حَمَلَته بيدها.

وبالرغم من كونها غير قَضْوِية، فإن (2) تمتلك صفات منطقية. فهي مثلاً تقتصي أو تستلزم (3) المساوية لها في عدم قَضْويتها، وهي تَنْفُضُ (4) القَضْوِية أو التي يمكن أن تُفَهَّمَ بوصفها قَضْوِية:

3. هي أمسكت بشيءٍ ما، بيدها.

4. لا أحد حَمَلَ شيئاً على الإطلاق.

الصيغ المنطقية غير التامة تُؤدي وظيفة مُهمة في الإدراك. ففي المقام الأول سنُحاول أن نُثبت أنها قد تُخَزَّنُ في الذاكرة التصورية على شكل مُحَاطَّات افتراض assumption schemas، يمكن أن تُكمل لتُصبح افتراضات تامة على أساس المعلومات السَّيَّاقية. وفي المقام الثاني، فكما لاحظنا أن معنى الجملة غالباً ما يكون صيغة منطقية غير تامة. سُيُّّين في الفصل (4) أنه حين يُنْطَق بجملة من اللغة

* حساب المحمولات يتناول العلاقات الحاصلة في داخل الجملة الواحدة، وهو أيضاً قد يتناول صيغًا غير قَضْوِية مثل الجملة المفتوحة التي تحتوي مُتغِّيرات variables كالضمائر في المثالين (3، 2) اللذين يوردهما المؤلفان. [المترجم].

(3) هنا نحن نفترض تطابق الأمارة token فقط بين الحالات الدماغية والحالات الذهنية، انظر (فودر 1974).

* لمعنى (الأمارة) انظر هامشنا في القسم (5) من الفصل الثالث. [المترجم].

الطبيعة، فإن جهاز المدخلات اللغوية سيترجمها تلقائياً إلى صيغتها المنطقية (أو إلى مجموعة من الصيغ المنطقية، في حالة الجملة التي فيها اشتراك) التي يتوقع عادةً أن يكملها المستمع إلى الصيغة القضوية التامة التي قصدتها المتكلّم⁽⁴⁾.

لكن في حين أن الصيغة المنطقية غير التامة قد تؤدي وظيفة مهمّة في المراحل المتوسطة من معالجة المعلومات، فإن الصيغة القضوية التامة فقط هي التي تمثّل حالات محدّدة أو معرفة. وهذه هي التي تؤلّف معلومات الفرد الموسوعية أو تمثيله الكلي للعالم.

إن العقل لا يقتصر عمله على بناء الصيغة المنطقية وحْزَنها: بل هو يفكّر بها ويتعامل معها بطرائق مُختلفة. فالفيلسوف يقول إن العقل قادر على القيام بتوجّهات قضّوية مُختلفة، أمّا عالم النفس الإدراكي فقد يقول إن التمثيلات المُختلفة تعالج وتُخزن بطرائق مُختلفة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن نفكّر في الصيغة القضّوية بوصفها وصفاً لحالة واقعية، أو وصفاً لحالة مرغوبة، أو بوصفها ترجمة أمينة (ملخص، مثلاً) لتمثيل آخر. إن ذاكرة الفرد الموسوعية لا تكون من مخزون التمثيلات التصوريّة فحسب، وإنما من مخزون تمثيلات لها صيغ منطقية قضّوية أو غير قضّوية، يفكّر بها بطرائق مُختلفة بوصفها مواضع توجّهات مُختلفة مثل الاعتقاد والرغبة.

والقولات أيضاً تنقل توجّهات مُختلفة إلى التمثيلات التي تُعبّر عنها. بعض التوجّهات الأساسية تُنقل عن طريق بنية الجملة أو تركيبتها، وبالاخص بواسطة صيغة الفعل. ففي اللغة الإنكليزية مثلاً، هناك تناُظر بين الصيغة الخبرية وتوجّه الاعتقاد، وبين الصيغة الطَّلبية وتوجّه الرغبة. والبعض الآخر من التوجّهات يتم التعبير عنه بواسطة الفاظ أو مفردات معجمية: أي إن التوجّه يُوضّح في جملة رئيسة كما في (5) أو في جملة اعترافية كما في (6):

5. أتمنى أنْ (ق) [74]

6. (ق)، كما أعتقد.

(4) عن دور الصيغة المنطقية غير التامة في التفكير التأملي، انظر (سييرير 1985 فص 2).

إن التوجُّهات التي يمكن أن تُعبِّر عنها بالألفاظ المُعجمية أكثر عدداً وتنوّعاً من تلك التي يمكن التعبير عنها عن طريق بُنية الجملة أو تركيبتها. ويفترض وجود خيارات مُشابهة في نظام التمثيل الصُّوري، أو لغة التفكير. أي قد يوجد شكلان أساسيان للتمييز، مثلاً، بين توجُّه الاعتقاد وتوجُّه الرغبة، ومعهما سلسلة من الموارد التصوُّرية للتعبير عن مدى واسع من التوجُّهات الأخرى وتسجيلها. والآن نريد أن نبحث في هذه الإمكانية.

لفرض أن هناك مُستودعاً أو مخزناً أساسياً للذاكرة⁽⁵⁾ يتميَّز بما يأتي: يُعامل العقل كـ تمثيل مُخْرُون فيه بوصفه حقيقةً أو وصفاً لعالم الواقع. وما يعنيه هذا هو أن التوجُّه الأساسي الخاص بالاعتقاد أو الافتراض موصول أو مر بوظ مُسبقاً ببناء العقل. ونتيجة لذلك، يمكن أن تُفَكَّر بتمثيلٍ ما بوصفه افتراضاً من دون التعبير صراحة عن حقيقة كونه افتراضاً. سُطُّلَق اسم (الافتراضات الحقيقية*) على مثل هذه الافتراضات الأساسية التي تُفَكَّر بها بوصفها وصفاً صادقاً للعالم، لكنها لم تُمَثَّل بوصفها كذلك بشكل صريح.

من الواضح أن جهاز التمثيل الداخلي لدى البشر هو من الغني بحيث يَدَعُ

(5) أو صيغة من صيغة الخزن: فالنقطة المهمة هي كون كل التمثيلات المخزونة في ذلك المستودع أو الصيغة قابلة للاستعادة وللمعالجة بالطريقة نفسها، وبصورة تختلف عن التمثيلات المخزونة بصورة مغایرة.

* نلفت انتباه القارئ إلى أن هذه الترجمة للمصطلح قد تكون حرفيّة، إذ إن كلمة (factual) هي صيغة مُشتقّة من الكلمة (fact) التي تعني (الحقيقة) أو (الواقع). لكنها هنا مُستعملة، كما يُوضّح المؤلّفان، بمعنى الافتراضات المخزونة تلقائياً وغفويّاً في الذاكرة بوصفها حقائق أو معلومات صادقة عن العالم. فالمؤلّفان هنا يتحدّثان عن آليات الخزن في الذاكرة، أي هما يتحدّثان عن لغة التفكير، وليس عن لغة التواصل. وقد بين لي المؤلّف (سيبيربر) في مراسلة شخصية بيّنا بأن (الافتراضات الحقيقية)، في لغة التفكير، "توازي مضمون القوّلات المُستعملة وصفياً" في لغة التواصل. (سيأتي تفصيل الاستعمال الوصفي في الفصل (4) القسم السابع). وقد طور (سيبيربر) هذا المصطلح فاستعمل (المعتقدات العفوية الحدسية أو البدھية) intuitive beliefs بدلاً منه، في مقابل المعتقدات التأمليّة reflective. ويجدُر الذكر أن لاينز (1977) Lyons يستعمل مصطلح factual بمعنى (خبرى) في مقابل (إنسائي). للفرق بين هذين المصطلحين يُنظر كتابنا نظرية الفعل الكلامي. [المترجم]

مجالاً لتمثيلات من المرتبة الثانية للتمثيلات الأولى. وبتعبير آخر، فإن لغة التفكير تعمل بوصفها (ميتا-لغة)^{*} metalanguage لنفسها: أي إن قدرتنا لا تقتصر على القيام بالافتراضات، وإنما تتعذر ذلك إلى التفكير بشأنها وبشأن تمثيلات أخرى. وهكذا لا تقتصر إمكانياتنا على مجرد الاعتقاد بأن (ق) وإنما تتعذرها إلى أن نصّور أو نُمثل لأنفسنا حقيقة كوننا نعتقد بأن (ق)، أو أن شخصاً آخر يعتقد بأن (ق) أو أنها نعتقد بأن شخصاً آخر يعتقد بأن (ق)، وهكذا دواليك. وهكذا ففي الإمكان أن نقوم بالاعتقاد أو الافتراض بأن (ق) بطريقتين مختلفتين: إما بوصفه افتراضًا أساسياً صادقاً بأن (ق)، أو بوصفه افتراضًا صادقاً بأنني أعتقد أن (ق)⁽⁶⁾.

من الممكّن أن نتصوّر أنَّ توجُّه الرغبة قد يكون مُشابهاً لتوجُّه الاعتقاد من ناحيَّة امتلاكه مُستودعاً للذاكرة أو شكلًا للحزن أساسياً وخاصاً به. وهذا سيعني أن الرغبة - حالها حال الاعتقاد - موصولة أو مرتبطة مُسبقاً ببنية جهاز الإدراك البشري. وسيلزم من ذلك أننا يمكن أن نعتبر الرغبة بأن (ق) بطريقتين مختلفتين: إما بوصفها الرغبة الأساسية بأنَّ (ق)، وإما بوصفها الافتراض الصادق (أنا أرغب أن (ق)). ومن الممكّن أن نختار بدليلاً آخر: قد لا يكون هناك إلا مُستودع أساسي واحد للذاكرة وهو المُستودع الذي يستعمل للافتراضات الحقيقة. في هذه الحالة لا يمكن للرغبات أن تؤدي وظيفة إدراكيَّة إلا بواسطة كونها مُمثلة في افتراضات حقيقة بصيغة (أنا أرغب أن (ق)).

وعلى حدِّ علمنا فإن الحالة الوحيدة الواضحة للتوجُّه المُحدَّد بواسطة شكل خاص من أشكال الحزن، هي حالة الافتراضات الحقيقة، والحالة الأخرى الوحيدة المقبولة ظاهرياً هي حالة الرغبة. ولا يبدُو من المحتمل أن التوجُّهات القصوى الأخرى - مثلاً، أن تُشكَّ أن (ق)، وأن تأسف أن (ق)، وأن تخشى أن (ق)، وأن تتظاهر بأن (ق)، - لها مُستودعات ذاكرة أساسية خاصة بها. وإذا كما

* هذه ترجمة لفظية للمصطلح ومعناه: اللُّغة المستعملة في الحديث بشأن اللُّغة. فهو (لغة الحديث عن اللُّغة) أو، اختصاراً، (لغة اللُّغة) إن جاز التعبير. [المترجم].

(6) انظر (سييربر 1985 فص 2) للمزيد من التفاصيل عن هذا التمييز ومناقشته.

مُصيّبين في رأينا، فإن هذه التوجّهات لا يُمكن أن تُؤدي وظيفة إدراكيّة إلا من [75] طريق افتراضات حقيقية بصيغة من المشكوك به أن (ق)، وأنا آسف أن (ق)، وأنا أخشى أن (ق)، وهلّم جرّاً.

إذن يُمكن أن يُنظر إلى تمثيل أو ترميز العالم بدون الكثير من التبسيط، بوصفه خزيناً من الافتراضات الحقيقية، بعضها أساسي وبعضها الآخر يُعبر عن توجّهات بشأن التمثيلات القضائية وغير القضائية. إن الافتراضات الحقيقية هي - من غير منازع - ميدان عمليات الاستدلال التلقائي غير البرهاني. فكل افتراض صادق مُكتسب حديثاً يُربط بخزين من الافتراضات الموجودة لتجري عليه عمليات الاستدلال التي تهدف، كما ذكرنا إلى تعديل أو تحسين تمثيل الفرد الإجمالي للعالم⁽⁷⁾.

حين يُحرّن تمثيلٌ ما، ليس بوصفه افتراضًا أساسياً صادقاً، بل يجعله جزءاً من تعبير عن توجّه ما، فإنه غالباً ما يعالج بصورة واعية ذاتياً وغير تلقائية. وهذا يصدق على التمثيلات المستعملة في مهمّات حلّ المشاكل من النوع المألوف في علم النفس التجاري. وهو يصدق على الآراء المُعتقدة تأملياً والعقائد الدينية والفرضيات العلمية. إن عمليات التفكير الواعي جداً التي تجري على هذه التمثيلات أو التصورات غير المباشرة، هي على جانب كبير من الأهمية الذاتية، لكن من الخطأ أن نعمّم استقرائيًا من هذه العمليات إلى عمليات الاستدلال

(7) بما أن الصيغ المنطقية والصيغ القضائية والافتراضات الصادقة ليست قابلة للملاحظة المباشرة، فإننا سنضطر إلى استعمال جُمل من اللغة الطبيعية natural-language لتمثيلها، برغم انعدام التناظر من واحد لواحد لجمل one-to-one بين الجمل من ناحية والصيغ المنطقية والصيغ القضائية والافتراضات الصادقة من ناحية أخرى. ومن الناحية العملية يفترض أن ذلك لا يولد أية مشكلة أكثر مما يولد في التواصل اليومي، حيث لا يواجه المستمعون أو القراء عادةً أية صعوبة في تشخيص الافتراض الذي قدّم قوله ما أن تُعبر عنه. نحن لا نقصد أن ندلّ ضمناً على أن اللغة الطبيعية تعكس بنية لغة التفكير بصورة أوّلئك مما يتطلبه كون كلتيهما شيئاً شكلين لهما صفات دلالية، وكون إحداثهما يُمكن أن تُستعمل بنجاح للتغيير عن الأخرى.

التلقائيّة اللاشعوريّة في جوهرها، والتي تُستعمل في أغلبيّة التفكير الاعتيادي وبالأخص في الاستيعاب اللّغوي الاعتيادي.

إنَّ نموذج التواصيل الاستدلالي ومفهوم الصلة أو المُناسبة اللذين نقوم بتطويرهما غير مُرتبطين بأيِّ شكلٍ مُعيَّن من أشكال الاستدلال. فمثلاً، نحن نُسلِّم بأنَّ عمليات تأويل النص المُطْوَلة والواعية جداً التي ينهمك بها أساتذة الأدب والدين، تكون محاكُومة بمبدأ الصلة أو المُناسبة بنفس القدر الذي يكون استيعاب الكلام التلقائي محاكُوماً به. غير أننا في هذا الكتاب نُريد أن نُركِّز على الأخير. إنَّ الاستدلال التلقائي يُؤدي دوراً، حتى في التأويلات الأكاديمية العلمية، في حين أنَّ التفكير الأكاديمي هو مسعى بشريٍّ استثنائيٍّ بعض الشيء، حتى بالنسبة للعلماء الأكاديميين. وهكذا، فإنَّ دراسة الاستدلال التلقائي هي من المُطلوبات الضروريّة للبحث الصريح في جميع أشكال الاستدلال البشري، وبضمّنه التواصيل الاستدلالي.

3 - قُوَّة الافتراضات:

إننا نقوم بالافتراضات الحقيقية بدرجات مُتفاوتة من الثقة، فنحن قد نُعدُّها أكثر احتمالاً للصدق أو أقل احتمالاً له. ونحن نفعل ذلك في نمطين رئيسيين من المواقف. فنحن أولاً قد نضطر إلى الاختيار من افتراضين مُتناقضين، مثلاً حيث افترضت أنَّ (بوب) سيكون خارج المدينة، والآن افترضت أنَّه مازلَ في الشارع: فمن هذين الافتراضين سيحُلُّ الافتراض الذي أعدَّه أكثر احتمالاً للصدق [76] محلَّ الآخر. وثانياً نحن قد نضطر إلى الاختيار من سُلوكين مُختلفين، مثلاً حين أريد شراء البنزين، وأفترض أنَّ كلاً محظيَّ البنزين، التي في أعلى الشارع والتي في أسفل الشارع مفتوحة: فإذا اعتبرت الافتراض بأنَّ المحطة التي في أسفل الشارع مفتوحة أكثر احتمالاً للصدق، فإنني سأذهب إليها.

وحين تكون افتراضاتنا الأكثر ثقة هي تلك الأكثر احتمالاً للصدق، فإننا سننزع إلى اختيار الافتراضات الصحيحة والسلوك الصحيح. وبتعبير آخر، فإن

كفاءة تمثيلاتنا للعالم لا تعتمد فقط على الافتراضات التي نقوم بها، ولكن على درجة ثقتنا بها أيضاً: أي إن التمثيل الوافي هو ذلك الذي يوجد فيه توافق جيد بين الافتراضات التي نعدّها مُؤكدة، وتلك التي تكون مُؤكدة فعلاً. وفي الإمكان تحسين تمثيلنا للعالم ليس بإضافة افتراضات جديدة مُسَوَّغة فحسب، وإنما أيضاً برفع أو خفض درجة ثقتنا بها، أي درجة تأكيدها أو ثبيتها.

إن "التأكيد" (أو "الثبيت") confirmation، مُصطلح مأخوذ من فرع من فروع المنطق غير مُتطور نسبياً (والذي أخذه بدوره من علم النفس الفطري أو البديهي). كيف ينبغي لنا أن نُكّيف هذا المُصطلح لاستعماله في علم النفس الإدراكي؟ في الإمكان أن نعطي جوابين مُختلفين جداً. ففي أحد المُقتربين يُعدّ المفهوم المنطقي للتأكيد مفهوماً سيكولوجيًّا جيداً بوضعه الحالي، فنظام المنطق هو أمْوذج وافٍ سيكولوجيًّا بصورة عامة. وكل ما نحتاجه هو أن نُبدل فكرة التأكيد الموضوعية بنظرية ذاتية: مثلاً نظام يُخصّص للتمثيلات قيم احتمال ذاتية. ولنسَّمُ هذا بالمذهب المنطقي.

وفي المُقترب الآخر، فإن المفهوم المنطقي للتأكيد ينبغي أن يُرفض لا أن يُعدَّل أو يُكَيَّف. إن تفسير مقدرتنا على الحكم على درجة احتمال صدق فرضية ما، ينبغي أن لا يكون بمُعايير نظام يُخصّص للافتراضات قيم احتمال ذاتية، بل بمُعايير قوة غير منطقية من صفات الافتراضات وهي: ما نُسمِّيه مجازياً بـ(قوة strength) تلك الافتراضات. ولنسَّمُ هذا المذهب بالمذهب غير المنطقي أو الوظيفي. وهذا هو المُقترب الذي نُريد أن نستقصيه.

وحسب المذهب المنطقي، يتكون كل افتراض صادق من تمثيلين. الأول هو تمثيل لحالة أو وضع مُعيَّن - كما في (7أ) مثلاً، والآخر هو تمثيل لقيمة تأكيد التمثيل الأول - كما في (7ب) مثلاً.

7. (أ) جِين تُحب الكافيار.

(ب) قيمة تأكيد (أ) هي 0.95.

كيف يتم التوصل إلى هذين التمثيلين؟ إن التمثيل الأول - حسب قوله - هو من إنتاج أو من مُحرّجات عملية إدراكيّة غير منطقية هي بناء الافتراض أو تكوينه. أما الآخر، فهو من إنتاج عملية حساب منطقي يتناول الافتراض المطلوب تأكيده كمُدخلات من ناحية، ويتناول البينة أو الدليل المُتوافر من ناحية أخرى. وحين تتوافر بَيْنة جديدة أو دليل جديد فقد يحصل حساب منطقي جديد قد يؤدي إلى رفع أو حفظ قيمة التأكيد لافتراض ما. وبحسب هذا المذهب، قد تكون فكرة (قيمة التأكيد) شيئاً أساسياً، أمّا قُوّة الافتراض - إن كانت تستحق النقاش على الإطلاق - فتُحدّدها قُوّة تأكيد ذلك الافتراض.

أما المذهب الوظيفي، فيرى أن الافتراضات الحقيقية تتكون من تمثيل واحد فقط مثل (7أ). وقُوّة الافتراض هي نتيجة لتاريخ معالجته، ولا يمكن تفسيرها بمعايير مفهوم (التأكيد) المنطقي. وبحسب هذا الفهم، تكون قُوّة الافتراض صفة شبيهة بدرجة مُتاحّته أو سُهولة مناله accessibility. فالافتراض الأسهل منالاً هو الافتراض الأسهل تذكّراً. فمثلاً بالنسبة لغالبية فرائنا الذين يفترضون (8) و(9)، تكون (8) أسهل منالاً من (9): -

8. القاهرة هي العاصمة الحالية لمصر.

9. طيبة كانت عاصمة مصر في عصر السلالة العشرين.

فمن الواضح أن هذا الفرق لا ينبغي أن يُفسّر بالاحتكم إلى تمثيلين من المرتبة الثانية يُخصّصان درجتين مختلفتين من المُتاحّية أو سُهولة المنال إلى كل من (8) و(9). إن الرأي الأكثر قبولاً هو أنه - نتيجة لنوع من التّعُود - كلّما زادت معالجة تمثيل ما، أصبح أسهل منالاً. ومن هنا، فكلّما زادت كمية المعالجة التي يتطلّبها تكوين افتراض ما، وكلّما زاد تكرار الوصول إليه بعد ذلك، زادت إتاحتها وسُهولة مناله.

وبالطريقة نفسها، فإن قُوّة الافتراض الابتدائية قد تعتمد على كيفية اكتسابه.

فمثلاً، الافتراضات المبنية على أساس تجربة إدراكيّة واضحة، تميل إلى

كونها قوية جداً. والافتراضات المبنية على أساس قبول كلام شخصٍ ما، تكون لها قوّة متناسبة مع ثقة الفرد بذلك المتكلّم. وقوّة الافتراضات التي يتم التوصل إليها بالاستنباط تعتمد على قوّة المقدّمات المنطقية التي استُتبّطت منها: ومن ذلك الحين فصاعداً قد تزداد قوّة الافتراض كلّما ساعد الافتراض في معالجة معلومات جديدة، وتنقص كلّما زاد في صعوبة معالجة معلومات جديدة. وعلى هذا الرأي، فإن هذه الاختلافات في القوة ليست موضوعاً لحساب منطقي خاص، ولا نتيجة له، بل هي تظهر كنواتج ثانوية لعمليات إدراكيّة مُتنوّعة استنباطية وغير استنباطية.

وه هنا مثال توضيحي غير رسمي: أخبرتني (جيـن) نفسها بأنها تحب الكافيار، وليس لدى ما يدعو إلى الشك في كلامها. لذلك فأنا قبل الافتراض (7) بقوّة. وفي إحدى المناسبات شاهدت (جيـن) تأكل الكافيار وعلى وجهها ابتسامة عريضة. في هذه الحالة يُساعدني افتراضي في فهم هذه الحقيقة، ونتيجة لذلك يُصبح أقوى من ذي قبل. ولكن في مُناسبة أخرى، أرى (جيـن) ترفض الكافيار المُقدم لها؛ في هذه الحالة لا يكون الوصول إلى افتراضي بأنها تحب الكافيار حالياً من الدعم لهذه الحقيقة فحسب، وإنما سيجعلها أصعب على الفهم. ونتيجة لذلك، يُصبح الافتراض أضعف، غير أنني لا أُعالج تمثيلاً لقيمة [78] التأكيد في (7) في أي مرحلة من المراحل. إن قوّة (7) تثبت وتتفاوت بوصفها ناتجاً ثانوياً لعمليات أخرى، ولا تحتاج إلى تمثيل مطلقاً، لكي توجد أو تتفاوت.

لكن هذا ليس كل ما في الأمر. صحيح أن صفات التمثيل الوظيفية كدرجة المُتاحـيـة (سهولة المنال) accessibility أو القوـة strength لا تحتاج أن تُصـورـ في العقل لكي تُوجـدـ أو تـتفـاـوتـ أو تـؤـثـرـ في العمليـاتـ الإـدـراـكـيـةـ، لكنـهاـ يـمـكـنـ أنـ تـمـثـلـ. والنـاسـ يـمـتـلـكـونـ حـدـسـاـ بـشـأنـ درـجـةـ المـتـاحـيـةـ أوـ سـهـولـةـ المنـالـ لـمـخـتـلـفـ الـافـرـاضـ، وقدـ اـحـتكـمـناـ إـلـىـ مـثـلـ هـذـاـ الحـدـسـ بـشـأنـ المـيـثـالـ (8)ـــ (9)ـــ آـنـفـاـ. وبالـطـرـيقـةـ نـفـسـهـاـ، فإنـ لـدـىـ النـاسـ حـدـسـاـ بـشـأنـ قـوـةـ اـفـرـاضـهـمـ، وـهـمـ قدـ يـعـبـرـونـ عنـ هـذـاـ الحـدـسـ بـطـرـيقـةـ مـخـتـلـفـةـ، فـهـمـ قدـ يـقـولـونـ أـشـيـاءـ مـثـلـ:

10. أنا مُتأكد تماماً أن (جِين) تُحب الكافيار.
11. أنا أعتقد جازماً أن (جِين) تُحب الكافيار.
12. ما شاهدته يؤكّد افتراضي أن (جِين) تُحب الكافيار.
13. يبدو لي أن احتمال أن (جِين) تُحب الكافيار أرجح من احتمال أنها تُحب المَحار.

وخلف أشكال التعبير هذه تقع فرضية ضمنية. فنحن نُسلّم كتحصيل حاصل بأن هناك تناسباً بين قوّة افتراضاتنا واحتمال صدقها. أي إننا نَيِّق بأن آلياتنا الإدراكيّة تُقوّي أو تُضعف افتراضاتنا بصورة سليمة إبستيمولوجيّاً (معرفيّاً): فنحن نَيِّق بأن تمثيلنا للعالم وافٍ بالمراد من هذه الناحية كما في النواحي الأخرى. ونتيجة لذلك، فإن الحَدْس بشأن قوّة افتراضاتنا يتم التعبير عنه بوصفه حَدْساً بشأن درجة تأكيدها. وأمثلة الحَدْس هذه هي فعلاً افتراضات بشأن افتراضات، ويمكن معالجتها بوصفها كذلك. غالباً ما تكون افتراضات بشأن تغييرات في افتراض مفرد كما في (12)، أو بشأن القوّة النسبية لآزواجاً من الافتراضات، كما في (13). وفي بعض الحالات يُبدُو من المقبول ظاهرياً أن مثل هذه الافتراضات تؤدي وظيفة إدراكيّة حقيقية: على سبيل المثال في المحاولات الوعائية لحل التناقض عن طريق معرفة أيّ من الافتراضين المتناقضين أكثر احتمالاً للصدق.

بحسب المذهب المنطقي، تعتمد سلامة افتراضاتنا على مقدرتنا على القيام بتدقيق حسابي لقيمة التأكيد في كل افتراض. وبحسب المذهب الوظيفي، فإن سلامة افترضاتنا - إلى الحد الذي تكون فيه سليمة - تعتمد على امتلاكنا لآلية إدراكيّة مُتناغمة ومُتوافقة مع العالم الذي نَحْيَا فيه بحيث إن قوّة افترضاتنا تتناسب مع احتمالية صدقها. وبموجب المذهب المنطقي، يكون تمثيل قيمة تأكيد افتراضٍ ما وجهاً من وجوه ذلك الافتراض؛ إنه ناتج عملية منطقية تجري على كل افتراض. أما في المذهب الوظيفي، فإن تمثيل درجة تأكيد افتراضٍ ما هو افتراض آخر. إنه [79] عموماً ناتج لعملية حَدْس بشأن أحد تأثيرات تاريخ معالجة ذلك الافتراض. إن بإمكان الافتراضات أن تُوجَد من دون أن نقوم بتمثيل لدرجة تأكيدها أبداً.

لا المذهب المنطقى ولا الوظيفي تم تطويرهما إلى الحد الذى يمكن فيه اختبارهما بصورة فعالة. لكن مع ذلك هما مختلفان بما يكفى للقيام بعض المقارنات التجريبية. وستحاول أن تبيّن أن هذه المقارنات ترجح تفضيل المذهب الوظيفي.

إن حَدَسْنَا الوعي بشأن قُوَّةِ الافتراضات لا يُزُوِّدنا إلا بأعمَّ الأنواع من الحُكم المطلق absolute. فنحن قد نُفَكِّر بافتراضٍ مُعيَّن بوصفه أكيداً (صادقاً)، أو قويَاً جداً (مؤكَّداً بدرجة عالية جداً) أو قويَاً (مؤكَّداً بدرجة عالية) أو ضعيفاً (مؤكَّداً بدرجة قليلة)، لكن الحدود الفاصلة بين هذه الأصناف غير واضحة. فما لم نُكِنْ مُدرِّبين جيداً في المنطق الاستقرائي، لن تكون لدينا أصناف فرعية للتعبير عن أحكام مُطلقة أكثر دقة. لكن من ناحية أخرى، في إمكاننا غالباً أن نقوم بأحكام مُقارنة comparative أكثر دقة بكثير. فعلى سبيل المثال، قد نَعِي أن دليلاً أو بيَّنة ما قد قَوَّت افتراضاً ما، حتى وإن بقي ذلك الافتراض في نفس الصنف المطلقة: مثلاً، إنه كان قويَاً من قَبْل وهو ما زال قويَاً، لكننا نعتقد أنه أصبح أقوى من قَبْل. لكن ليس كل الأحكام المُقارنة مُتساوية في السُّهولة. فإذا كان افتراضان غير مُترابطين على الإطلاق، وإذا كانوا ينتميان إلى الصنف العام والإجمالي نفسه - صنف القوى مثلاً - فإنهما يُصبحان مُستحيلين على المُقارنة. لتأمل (14) و(15):

14. (جَيْن) تُحب الكافيار.

15. المطاعم الهندية في (تشلسي) أكثر من المطاعم الصينية.

فالشخص الذي يعتقد بـ(14) و(15) بقُوَّة، قد يجد من الصعب أو المُحال الإجابة عن السؤال القائل: هل تعتقد أن احتمالية كون (جَيْن) تُحب الكافيار أقوى من احتمالية كون المطاعم الهندية في (تشلسي) أكثر من المطاعم الصينية؟

لا يبُدو لنا من المقبول أن البشر قد يمتلكون نظاماً لأجل حساب قوة الافتراض وتمثيلها، نظاماً لا شعورياً تماماً، وفي الوقت نفسه أكثر حذقةً من أي شيء يَنْعَكِس على حَدَسِهم الشعوري. لذلك، فنحن نرفض احتمال أن يقوم الفرد لا شعورياً بحساب قِيم التأكيد بواسطة ذلك النوع من الحسابات الرقمية الذي

يقول به المناطقة، في الوقت الذي لا يكون بإمكانه القيام بذلك شعورياً⁽⁸⁾. نخلص من هذا - وبصورة أكثر عموماً - إلى أن قوّة الافتراض لا يمكن أن تقدّر أو تُحسب بصورة كمية: أي بلغة (كارنب 1950) Carnap هي قيمة مقارنة وليست قيمة كمية.

وفي رسالته (1950) بشأن الاحتمالية الذاتية (وهو اصطلاح آخر لدرجة التأكيد المحسوبة) - يُبَيِّن كارنب بين المفاهيم التصنيفية classificatory والمُقارنة comparative والكمية quantitative على الوجه الآتية*.

المفهوم التصنيفي يضع شرطاً ضرورياً وكافياً لعضوية الصنف. فالعدد الصحيح integer يكون إما أولياً prime (إذا لم يكن قابلاً للقسمة من غير باقي على أي عدد كامل سوى نفسه أو الواحد) أو لا يكون أولياً.

أما المفهوم المُقارن فهو الذي يُبرز في الأحكام المُقارنة. فعلى سبيل المثال، بعض الأشياء أدقّاً من بعضها الآخر، وبعض الأصوات تبدو أعلى من غيرها، وبعض الأطعمة أذْ من غيرها، وهلْم جرّاً. وبعض المفاهيم التصنيفية لها نظائر مُقارنة، لكن ليس كلّها كذلك، فمثلاً الصفة: (مُكافأٌ)*** هي في آنٍ واحد مفهوم تصنيفي (فالمادة إما تحتوي أو لا تحتوي مادة الكافيين) وهي كذلك مفهوم مُقارن (بعض المواد تحتوي كافيين أكثر من بعضها الآخر). لكن مفهوم (الأولي) ليس فيه تأويل مُقارن: فالإعداد لا يمكن أن تكون أكثر أو أقل أولية.

(8) لا بل حتى حين يكون قادرًا على القيام بذلك شعورياً، كما ثبت بحوث (كانمن) و(تيفيرسكي Kahneman, Tversky).

* يجدر الذكر أن مفهومي (التصنيفي) و(المُقارن) كانوا معروفيين عند المناطقة المسلمين باسم (المُتواطئ) و (المُشكّك)، على التوالي. ينظر معيار العلم للإمام الغزالي، مثلاً. [المترجم].

** قمتُ باشتقاق هذه الكلمة من (الكافيين)، بمعنى (مضاد له مادة الكافيين أو البنّ). وهي مادة توجد في القهوة أو البنّ. [المترجم].

ومفهوم (كارتب) الثالث - المفهوم الْكَمِي - يَبْرُز في المُقارنات الرقمية. فالمسافة على سبيل المثال هي مفهوم كَمِي، لأن في إمكاننا ليس أن نقول إن (لندن) أبعد عن (أدنبرة) مما هي عن (أوكسفورد) فحسب، وإنما بإمكاننا أيضاً أن نقيس المسافة بالأميال أو الكيلومترات، وبذلك نقول بكم تزيد المسافة بين (لندن) وأدنبرة على المسافة بين (لندن) وأوكسفورد. لكن - كما يُبَيَّن (كارتب) - ليس لكل مفهوم مُقارنٌ نظير كَمِي. فعلى الرَّغم من أننا قد نعرف أن طعاماً ما أَلَّد من طعام آخر، إلا أنه لا تُوجَد طريقة واضحة لقياس لَذَّة طعامٍ ما، ومن ثم لقياس كَم يَفْضُل طعامٍ ما طعاماً آخر.

إن وجود مقياس رقمي موضوعي يُسَهِّل علينا تكوين أحكام مُطلقة دقيقة، وكذلك مُقارنة الأشياء غير المُتشابهة، مثلاً عمر طفل مع عمر سيارة، أو المسافة من ساحة (الطرف الأخر) إلى قصر (بكينغهام) مع المسافة من سفح جبل (أفرست) إلى قمته. أما في الحالات التي ليس فيها مقياس رقمي، فإن الأحكام المُطلقة تُصبح عامة وإجمالية، ومُقارنة الأشياء غير المُتشابهة تُصبح أصعب بكثير. مثلاً، قد يُمْكِن للمرء أن يقول إن نوعاً من الشمبانيا أطيب طعمًا من نوع آخر، أو أن نوعاً من الكافيار أطيب من نوع آخر، لكنه لا يستطيع أبداً أن يقول إن كانت شمبانيا مُعَيَّنة أطيب طعمًا من كافيار مُعَيَّن.

وحتى في الحالات التي يوجد فيها مقياس رقمي موضوعي، فإن ذلك لا يعني أن مثيلاً أو نظيراً داخلياً له يُسْتَعْمَل في المُقارنات العقلية. فمثلاً، حين نُحَسِّن أن الحقيقة تُصبح أثقل كلما حملناها مُدَّة أطول، فإن هذا الشعور - في أغلب الظن - لا يكون على أساس أي افتراض بأن وزن الحقيقة فعلًا يزداد أوقياً أو أرطاً في أثناء مواصلتنا السير. وبالطريقة نفسها، فإن مُقارنات حرارة الأشياء غير المُتشابهة كُمَارَنَة السائل بالصلب مثلاً أو الصلب بالغاز، تكون أصعب بكثير من مُقارنات حرارة الأشياء المُتشابهة. وهذا يُوحِي لنا بقُوَّة أن الأحكام الاعتيادية بشأن الحرارة ليست مبنية على أساس نظير داخلي لمقياس درجات الحرارة.

إن الصُّعوبات في مُقارنة الأشياء غير المُتشابهة، يصعب تفسيرها إذا

افترضنا استعمال مقياس رقمي. وحيث تبرز الصّعوبات يبدُو من المعقول أكثر أن نفترض أنَّ ما يجري استعماله ليس مقاييساً رقمياً، وإنما هو استكشافٌ بالتجريب (heuristic) (مبنيٌ على أساس عمليات مُزاوجة، مثلاً) ومن النوع الذي ينطبق على الأشياء المُتشابهة فحسب: مثلاً، مقارنة طعم عِدّة عينات من الكافيار، وحرارة سوائل مُتعددة وفُوّة عِدّة افتراضات مُترابطة المُحتوى.

[81] وهكذا، فإن أداء البشر في مقارنة فُوّة الافتراضات غير المُتشابهة، هو دليل قوي على أنَّ القوّة - بوصفها مفهوماً نفسياً أساسياً يُطبّق على الافتراضات - هي مفهوم مُقارن وليس كميّاً. وهذا يتناسب مع المذهب الوظيفي بصورة أفضل بكثير من تناسبه مع المذهب المنطقي. فبموجب المذهب الوظيفي تكون أحكام ومقارنات القوة حَدْسًا تأملياً استنباطياً تماماً مثل أحكام ومقارنات الذوق والألم ودرجة المُتأحّية (سهولة المنال)، وهي جمِيعاً مفاهيم مُقارنة كما هو واضح. وبالطبع، فإن هذا لا يفسّر لنا كيف تجري هذه الأحكام والمُقارنات، لكنه يجعل مشكلة درجات التأكيد واحدة من مشاكل عديدة فلا تتوّلَّ لدينا مُشكّلة جديدة. لكن المذهب المنطقي من الناحية الأخرى، يقتضي تخصيص قيمة تأكيد مطلقة لكل افتراض. وهذا يُولّد لدينا مُشكّلتين جديدين: فما دامت المُقارنات الدقيقة مُمكّنة في بعض الحالات، لماذا لم تكن مُمكّنة دائمًا؟ ولماذا تكون أحكامنا الواقعية المطلقة بخصوص القوة، عامة وإجمالية؟

وفي الإمكان أن نحصل على خُبُج أخرى لدعم المذهب الوظيفي من دراسة للأخطاء المنطقية التي يرتكبها أفراد عيّنة البحث عند تقييمهم لدرجات التأكيد⁽⁹⁾. ونحن على وعي بأنَّ لا هذه الخُبُج الإضافية ولا الخُبُج التي قدّمناها تتسم بالقطعية. وما نأمل أن تكون قد بَيَّنا إلى حدّ الآن، هو أنَّ المذهب الوظيفي يتميّز ببعض المُقبولة والصدق الابتدائي، وأنه قد يستحق المتابعة والبحث.

(9) انظر (كاهنمن وسلوفك وتفيرسكي 1982) وبخاصة الفصول (1)، (34)، (35).

وبِمُوجَبِ الْمُقْتَرِبِ الْوَظِيفِيِّ، يَجِب تَفْسِيرُ نِجَاحِ الْاسْتِدَالَ الْبَشَرِيِّ غَيْرِ الْبُرْهَانِيِّ لِنِسْ باِلْحَكَامِ إِلَى عَمَلِيَّاتِ تَأْكِيدِ الْاَفْتَرَاضِ الْمَنْطَقِيَّةِ، وَإِنَّمَا إِلَى الْقِيُودِ الَّتِي تَحْكُمُ بَنَاءَ الْاَفْتَرَاضِاتِ وَاسْتِغْلَالَهَا. إِنَّ الْاَفْتَرَاضَاتِ الْحَقِيقِيَّةِ تُكَسَّبُ مِنْ أَرْبَعَةِ مَصَادِرٍ هِيَ: الإِدْرَاكُ الْحَسِيُّ، وَفَكُ التَّشْفِيرُ الْلُّغُوِيُّ، وَالْاَفْتَرَاضَاتُ وَمُحَاطَّاتُ الْاَفْتَرَاضَاتِ الْمَحْزُونَةِ فِي الْذَّاِكَرَةِ، وَأَخِيرًا الْاَسْتِبَاطُ. فِي الْمُتَبَقِّيِّ مِنْ هَذَا الْقَسْمِ، سَبَّحَتْ بِإِيْجَازٍ فِي كِيفِيَّةِ تَكْوِينِ أَوْ بَنَاءِ الْاَفْتَرَاضِاتِ مِنْ هَذِهِ الْمَصَادِرِ الْأَرْبَعَةِ، وَكِيفِيَّةِ اِكتِسَابِهَا لِدَرْجَةِ قُوَّةِ اِبْدَائِيَّةٍ.

إِنَّ الْآلَيَّاتِ الإِدْرَاكِيَّـحَسِيَّـةِ تُعِيْنُ لِلْمُنْبَهِـالْحَسِيِّ تَشْخِيْصًا تصْوِيْرِيًّا عَنْ ذَلِكِ الْمُنْبَهِ، مَثَلًاً:

16. هَذِهِ زَهْرَةُ أُورِكِيدٍ.
17. جَرْسُ الْبَابِ يَدْقُ.
19. الرَّصِيفُ مُبْتَلٌ.

فِي ظُرُوفِ الإِدْرَاكِ الْحَسِيِّ الْاعْتِيَادِيَّةِ، تُصْبِحُ هَذِهِ الْأَوْصَافُ الْأُولَى لِلْمُنْبَهَاتِ، اَفْتَرَاضَاتُ قَوِيَّةٍ، وَالسَّبَبُ فِي كَوْنِ هَذِهِ الْاَفْتَرَاضَاتِ صَحِيحةٌ يَعُودُ إِلَيْهَا كَوْنُ الْآلَيَّاتِ الإِدْرَاكِـالْحَسِيِّـالْبَشَرِيِّ، هِيَ نَتْيَاجٌ لِعَمَلِيَّةٍ تَطَوُّرِ بِيُولُوْجِيَّـطَوِيلَةٍ، وَأَنَّهَا مُتَكِيَّفَةٌ بِصُورَةٍ جَيْدَةٍ لِلْمُهَمَّةِ الْمُكَلَّفَةِ بِهَا.

إِنَّ آلَيَّاتِ الْمُدْخَلَاتِ الْلُّغُوِيَّةِ تُعِيْنُ لِلنَّمَطِ الْمُعِيَّنِ مِنِ الْمُنْبَهَاتِ الْحَسِيَّةِ، صِيَغَةً مَنْطَقِيَّة. وَقَدْ لَاحَظَنَا أَنَّ الصِّيَغَةَ الْمَنْطَقِيَّةَ الَّتِي يَسْتَعِدُهَا فَكُ الشَّفَرَةِ تُقَصِّرُ عَنْ أَنْ تَكُونَ قَضَوِيَّةً بِصُورَةِ تَامَّةٍ، وَأَنَّهَا حَتَّى حِينَ تُكَمِّلُ لِتَكُونَ صِيَغَانِ قَضَوِيَّةٍ فَهِيَ تُقَصِّرُ عَنْ أَنْ تَكُونَ اَفْتَرَاضَاتِ حَقِيقِيَّة. لَكِنَّ مَعَ ذَلِكَ، إِنَّ الصِّيَغَةَ الْقَضَوِيَّةَ الَّتِي [82] نَصَلُ إِلَيْهَا عَنْ طَرِيقِ إِكْمَالِ الصِّيَغَةِ الْمَنْطَقِيَّةِ لِلْجَمْلَةِ الْمَنْطَوِقَةِ، يَمْكُنُ - بِوَاسِطَةِ إِجْرَاءِ مُعْتَادٍ - أَنْ تُدْمَجَ وَتَكَامِلَ مَعَ اَفْتَرَاضٍ بِشَأنِ مَا قَالَهُ الْمُتَكَلِّمَةُ. فَمَثَلًاً، إِذَا سَمِعْنَا (بَيْتَ) يَنْطَقُ (19) فِي وَقْتٍ مَا (وَ)، فَإِنَّا سُنُّفَسِرُ شَفَرَةَ كَلَامِهِ بِوَصْفِهِ يَمْتَلِكُ

الصّيغة المنطقية للجملة (20)، التي بدورها يمكن أن تكمل لتنتج لنا الصّيغة القَضَوِيَّة (21)، التي بدورها يمكن أن تُدمج وتكامل مع مُخْطَط الافتراض في (22) لتنتج لنا الافتراض (23):

19. لدى صُداعٌ.*
20. لدى صُداعٍ.
21. لدى (بيتر) صداع في الوقت (و).
22. (بيتر) يقول إن
23. (بيتر) يقول إنّ (بيتر) لديه صُداعٌ في الوقت (و).

إن العمليات التي تُبْنَى بواسطتها الافتراضات وتُسْتَعَلُّ، وكذلك كفاية تلك الافتراضات، سُتُّاقش بالتفصيل في الفصل (4).

- الذاكرة التصوّرية هي مخزن هائل من الافتراضات مثل (24) - (28) :
24. السيارة في المرآب (الكراج).
 25. (لاري) فيلسوف.
 26. الأوركيد زهورٌ نادرة.
 27. حين تكون درجة الحرارة في الخارج أقلً من خمس درجات مئوية، فإن البركة تجمد.
 28. الفلاسفة مُثيرون للاهتمام.

ونحن نفترض أنَّ الذاكرة أيضاً تحتوي مُخْطَطات افتراض، أيْ صِيغَاً

* هذه الكتابة تقابل اللفظ المنطوق الذي أورده المؤلفان في النص الأصلي. وقد تقدم في الفصل الأول القسم (2) مثال مشابه. [المترجم].

منطقية يمكن تكميلها لنحصل على صيغ قَضَوْيَة بالهيئة المُنَاسِبَة للافتراضات الحقيقة⁽¹⁰⁾. لذلك، فإن مُخْطَط الافتراض (29) يمكن أن يُكمل ليُنْتَج لنا الافتراض (30) ومُخْطَط الافتراض (31) يمكن تكميله ليُنْتَج لنا الافتراض (32):

- 29. درجة الحرارة في الخارج هي درجة مئوية.
- 30. درجة الحرارة في الخارج هي ست درجات مئوية تحت الصفر.
- 31. إن (أعزب/ متزوج/ مطلق/ أرمل).
- 32. إن (لاري) أعزب.

ويبدو أيضاً أنه حين توازي الافتراضات المُتَوَافِرَةُ مُخْطَطًا مُعَيَّنًا، فإن المُخْطَطات ذات الصلة تُسْتَعْمَل لاستنتاج افتراضات إضافية. فمثلاً، حين نقوم بافتراضات من نوع (33)، فإن افتراضات من نوع (34) و(35) ستحضر إلى الذهن اعتيادياً، كما يبدو.

(10) على أية هيئة أو شكل يتم حَرْزُن مُخْطَطات الافتراض في الذهن؟ هي في الإمكان أن تكون جُزءاً لا يتجرأ من الافتراضات الصادقة التي تقول إن تكملة أو تتمة ما للمُخْطَط صحيحه أو ربما صحيحة. أو هي في الإمكان أن تُحرَزَن بوصفها افتراضات صادقة وقَضَوْيَة بصورة تامة، لكن مضمونها العملي ضعيف جداً، والتي لا تُحَقِّق الصلة إلا حين تتم تقويتها بإضافة عناصر جديدة. فعلى سبيل المثال، في الإمكان حَرْزُن مُخْطَط الافتراض (29) على شكل (أ) أو (ب).

(29) درجة الحرارة في الخارج هي — درجة مئوية.

(أ) بالنسبة لعَدِيد ما (ع) يكون من الصادق "أن درجة الحرارة في الخارج هي (ع) درجة مئوية".

(ب) درجة الحرارة في الخارج هي بعد ما، من الدرجات المئوية.

وما دمنا لا نملك حُجَّاجاً تستند إلى مبادئ مُعَيَّنة لمصلحة أي من الشكلين، أو أي من الأشكال أو الصيغ الأخرى التي يمكن تحليلها، فإننا ستترك هذه المسألة ولن نتابعها.

33. إذا (ق)، فإذا (ك).

34. إذا (ليس ق)، فإذا (ليس ك).

35. إذا (ك)، فإذا (ك لأن ق)

[83] لذلك، فإن تكوين الافتراض (36) سُيؤدي اعتيادياً إلى حضور الافتراضين (37) و(38) إلى الذهن:

36. إذا كان (فایدو) مسروراً، فإنه يهُز ذيله.

37. إذا كان (فایدو) غير مسror، فإنه لا يهُز ذيله.

38. إذا هرَّ (فایدو) ذيله، فإنه يفعل ذلك لأنَّه مسرور*.

الافتراضات المستحضرَة أو المستعاَدة من الذاكرة تأتي على درجة مُعيَنة من القُوَّة. والافتراضات المُوكَّنة بواسطة تكميل مُخْطَطات افتراض تأتي بمقبوليَّة ابتدائية قد تجعلها جديرة بالمعالجة. إن قُوَّتها اللاحقة تعتمد على تاريخ مُعالجتها اللاحق.

وإذا افترضنا وجود مجموعة من الافتراضات كمُقدَّمات منطقية، فإننا نستطيع أن نستنتاج افتراضات إضافية كنتائج لعملية استنباطية. فعلى سبيل المثال، يمكن استنتاج الافتراض (39) من (16) و(26):

16. هذه زهرة أوركيد.

26. الأوركيد زهور نادرة.

39. هذه زهرة نادرة.

وبالطريقة نفسها في الإمكان استنتاج (40) من الافتراض (25) و(28):

25. (لاري) فيلسوف.

* لا يُخفى على المُطلعين على علم أصول الفقه الإسلامي أن الافتراض في (37) هو (دلالة مفهود مُخالفة) وأن الافتراض في (38) هو (دلالة إيماء أو تبيه) بالمصطلح الأصولي. [المترجم]

28. الفلاسفة مُثرون للاهتمام.

40. (لاري) مُثير للاهتمام.

والافتراض (41) يمكن أن يُستنتج من (27) و(30):

(27) حين تكون درجة الحرارة في الخارج أقل من خمس درجات مئوية، فإن البركة تتجمد.

30. درجة الحرارة في الخارج هي ست درجات مئوية تحت الصفر.

41. البركة متجمدة.

سنحاول أن نثبت أن تكوين الافتراضات بواسطة الاستنباط، هو العملية الأساسية في الاستدلال غير البرهاني، وسنبيّن كيف أن الافتراضات الجديدة تتوارث قوتها من الافتراضات المستعملة في استنتاجها. لكن علينا أولاً أن نولي العملية الاستنباطية نفسها بعض التفكير.

4 - القواعد الاستنباطية والمفاهيم:

إن المعالجة الاستنباطية للمعلومات فيها الكثير من الصفة التلقائية اللاشعورية والانعكاسية التي تميّز فك التشفير اللغوي وعمليات المدخلات الأخرى. وما يميّز النّظام الاستنباطي من أنظمة المدخلات، هو أنه ينطبق على التمثيلات التصورية وليس الإدراكيّة: أي على تمثيلات لها صيغة منطقية أو قَضْوَية. إن ما يميّز من الأنظمة المركزية الأخرى هو نمط الحساب الذي يقوم به.

يمكن النظر إلى **الحجج الاستنباطية** من وجهة نظر نحوية [84] syntactic (حسابية) أو دلالية semantic. ليُقلّ إنا علاقـة اللزوم الدلالي entailment تلزم بين افتراضين (ق) و(ك) إذا وفقط إذا كان كل وضع ممكـن تصوـره يجعل (ق) صادقاً، فإنه كذلك يجعل (ك) صادقاً: أي إذا وفقط إذا لم يكن هناك وضع ممكـن تصوـره يكون فيه (ق) صادقاً و(ك) كاذباً. إن العلاقة دلالـية في كونـها

تتضمن إشارة إلى الأوضاع التي تُمثلها افتراضات مُعينة: أي الأوضاع التي تكون تمثيلاتها الدلالية. ويعُوجب هذا التعريف فإن (42) تتضمن أو تستلزم (43) دلاليًا طالما لا يوجد وضع ممكِن تصوّره يكون فيه (42) صادقًا و(43) كاذبًا:

42. التَّفَاحُ يُزَرَعُ فِي الْبَسَاتِينِ، وَالْعَنْبُ يُزَرَعُ فِي حَقولِ الْكَرْوَمِ.
43. التَّفَاحُ يُزَرَعُ فِي الْبَسَاتِينِ.

لِيَنْقُلُ إِنَّ العَلَاقَةَ النَّحُوِيَّةَ لِلْلُّزُومِ الْمِنْطَقِيِّ implication تلزم بين افتراضين (ق) و(ك) بالنسبة لنظام استنباطي مُعيّن إذا وفقط إذا كان أحد الافتراضين قابلاً للاستنباط من الآخر باستعمال القواعد الاستنباطية لذلك النّظام. إن القاعدة الاستنباطية حساب ينطبق على الافتراضات بفضل صيغتها المنطقية. واللُّزُوم المنطقي هو علاقة نحوية لكونها تلزم لمجرد الصّفات الشكلية للافرضيات، ولا تتضمّن إشارة إلى صِفاتها الدلالية. فعلى سبيل المثال، أغلب أنواع المنطق المعياري تحتوي قاعدة (حذف الواو العاطفة) (and- elimination) التي تنطبق على افتراضات من نوع (ق و^{*} ك) لتزوّدنا بنتائج من نوع (ق) أو نتائج من نوع (ك). ففي نظام فيه مثل هذه القاعدة، فإن (42) تستلزم (43) منطقياً.

هناك ترابط ضروري بين اللُّزُوم المنطقي واللُّزُوم الدلالي بالمعنى الآتي في الأقل: إن فكرة القاعدة الاستنباطية نفسها لا يمكن أن تُوضَّح أو تُحلَّ بصورة صحيحة من دون الرجوع إلى فكرة اللُّزُوم الدلالية. فمن الناحية الشكلية، إذ القاعدة الاستنباطية هي حساب كأي عملية حسابية أخرى. وما يميّزها من أنواع الحساب الأخرى، هو كونها تُحافظ على الصدق (truth-preserving): أي حين تنطبق على افتراض ما، فإن النتائج التي تزوّدنا بها ترتبط مع المقدمة المنطقية

* هذه الواو هي حرف العطف (and). [المترجم].

بعلاقة لُزوم دلالي. ومن هنا ، فإن كل حالات اللُّزوم المنطقى هي أيضاً حالات لُزوم دلالي ، لكن العكس ليس صحيحاً بالضرورة.

وعلى الرَّغم من أنَّ أغلب أنواع المِنْطَقَة المعياريَّة، تهدف إلى الكمال من حيث المبدأ - أي إنها تهدف إلى نظام يكون فيه كل لُزوم دلالي مُفترض لُزوماً منطقياً أيضاً - فإنها عملياً تتجاهل حالات اللُّزوم الدلالي التي لا تعتمد على معاني طائفة محدودة من الروابط المنطقية ، مثل (الواو العاطفة) ، (أو) ، (لا النافية) ، (بعض) و(كل). فعلى سبيل المثال ، لا تُوجَد في أنواع المِنْطَقَة المعياريَّة قاعدة استنباطية تستنتج لنا (45) من (44) على الرَّغم من أن (45) تلزم دلالياً من (44) :

44. كُلُّ العَزَاب سُعداء.

45. كُلُّ الرِّجَال غير المُتَرَوِّجِين سُعداء.

ولا يُوجَد أي داعٌ أو مُوجب لوجود تلك القاعدة من وجهة النظر المنطقية الخالصة. فليس هناك تناقض في فكرة المِنْطَقَة الناقص ، كما هو الحال في فكرة [85] المِنْطَقَة الذي لا تكون قواعده ، في الأقل ، إعادة تركيب جزئية لعلاقات اللُّزوم الدلالي المُفترضة.

إن مسألة هل يمتلك البشر قواعد استنباطية كجزء من جهازهم العقلي الأساسية ، وإذا كان الأمر كذلك ، فما تلك القواعد ، هي مسألة لا تحظى باهتمام خاص من المِنْطَقَة الحُلْصَن . فالمنطقة يهتمون بطبيعة الأنظمة الاستنباطية القابلة للإدراك سواء أكانت متحققة سيكولوجياً أم لا. غير أن تلك المسألة تهمُّ كثيراً علم النفس الإدراكي عموماً والنظرية الفعلياتية بشكل خاص. ونحن نفترض - كما يفعل أغلب المستغلين في هذا الحقل - بأن هناك مجموعة من القواعد الاستنباطية التي تؤثر تلقائياً في المعالجة الاستنباطية للمعلومات. وهذا افتراض تجريبي يمكن أن نسوغه على الوجوه الآتية.

أولاً، بالنسبة لأي كائن حي يمثل العالم بمعايير تصوّرية (مفهومية)، أي بمعايير مجموعة من الافتراضات، فإن النّظام الاستنباطي يحقق اقتصاداً مهماً في الخّزن. فلو افترضنا وجود مجموعة من القواعد الاستنباطية، فإننا نستطيع أن نستحضر أو نستدعي منها اللّزومات المنطقية لأي مجموعة من الافتراضات بواسطة القواعد الاستنباطية، ولا حاجة إلى خزنها بصورة مستقلة. وثانياً، بالنسبة لأي كائن حي مهمّ بتحسين تمثيله التصوّري للعالم، فإن النّظام الاستنباطي سيجهّز وسيلة لا تقوم باستنتاج التّبعات والنتائج المترتبة على إضافة افتراض جديد إلى التمثيل الموجود فحسب، وإنما تقوم أيضاً بضمّان دقة أيّة نتائج تُستنبط من المقدّمات الصحيحة ابتداءً. وثالثاً، بالنسبة لأي كائن حي مهمّ بدقة وصحة تمثيله التصوّري للعالم، فإن النّظام الاستنباطي سيجهّز وسيلة لكشف أيّة تناقضات، ومن ثمّ فـأيّة أخطاء، في أيّ تمثيل موجود. لم يَقُم أحد إلى حدّ الآن بتطوير نظام استدلالي له قوّة مشابهة لقوّة النّظام الاستنباطي، ولا درجة وضوح مُوازية لدرجة وضوحه^{(11)ج}.

إذن نحن نفترض أن في صميم مقدرة البشر على إنجاز الاستدلال البرهاني التلقائي، هناك مجموعة من القواعد الاستنباطية: مجموعة من الحسابات التي تدخل في اعتبارها الصفات الدلالية للافتراسات بقدر ما تعكس هذه في صيغتها الشكلية فقط⁽¹²⁾. وحتى الآن لم نُقلُّ سوى الشيء القليل بشأن صيغة

(11) لكن هذا لا يعني النفي المطلق لإنشاء أو تطوير مثل هذا النظام في المستقبل: إذ إن (جونسن - ليرد 1983) يعطينا خلاصة لبرنامج بحث مصمّم لإنشاء بديل لمنماذج الاستدلال المبنية على أساس القواعد الاستنباطية.

(ج) من الجدير بالتأكيد أن النّظام الاستنباطي المطروح في هذا الفصل مصمّم لا لشيء سوى توضيح إحدى الطرائق التي يمكن بها إنجاز الاستدلالات الاستنباطية. نحن بعيدون عن امتلاك ذلك النوع من الأدلة الذي يساعد في الاختيار من المدى الهائل من الطرائق الممكنة للقيام بالاستدلال الاستنباطي.

(12) وهذا يتفق تماماً مع النّظرية العامة للأجهزة الإدراكيّة بوصفها أجهزة حساسية محضة، هذه النّظرية التي يتم حالياً تطويرها في علم النفس الإدراكي. انظر (فودر 1980).

الافتراضات التي بفضلها تخضع الافتراضات لقواعد الاستنباطية. فيما يأتي سنضع خطوطاً عامة وهي، وإن كانت ذات طبيعة تأمليّة، تتوافق - على حد علمنا - مع الأدلة أو البيانات التجريبية المُتوافرة. وبعض هذه التأملات، تقتصر وظيفتها على بيان أنَّ ادعاءاتنا العامة بشأن الاستيعاب اللُّغوي يُمكن أن تتحقق نفسياً من حيث المبدأ، أما البعض الآخر فهو أكثر واقعية.

يبدو من المعقول أن ننظر إلى الصيغ المنطقية - ولا سيما الصيغ القضوية لافتراضات - بوصفها مُؤلَّفة من مُكوّنات صغيرة تُكون القواعد الاستنباطية متحسّسةً لوجودها ولتنظيمها التركيبي (البنيوي). وسنُطلق على هذه المكوّنات اسم المفاهيم أو التصورات concepts، فالافتراض إذن هو مجموعة مُركبة من المفاهيم.

إن المفاهيم - شأنها شأن الصيغ المنطقية التي تحتويها - هي أشياء نفسية [86] منظوراً إليها على مستوى مجرّد إلى حد ما. ومن الناحية الشكلية، نحن نفترض أن كل مفهوم يتكون من عنوان (label or address) يُنجذب وظيفتين مختلفتين تُكمل إدراهما الأخرى. فهو أولاً يظهر كعنوان في الذاكرة، عنوان يُمكن أن تُخزن تحته أو يستدعي أنماطاً مختلفة من المعلومات. وهو ثانياً قد يظهر كأحد مكوّنات صيغة منطقية التي قد تكون القواعد الاستنباطية متحسّسة لوجودها. وهاتان الوظيفتان تُكمل إدراهما الأخرى على الوجه الآتي: حيث يظهر عنوان مفهوم معين في إحدى الصيغ المنطقية التي تجري معالجتها، يُصبح من السهل الوصول إلى الأنواع المختلفة من المعلومات المخزونة في الذاكرة تحت ذلك العنوان.

إن المعلومات التي يجوز حَرْزُنها في الذاكرة تحت عنوان تصور أو مفهوم معين، تقع في ثلاثة أنماط مُتميزة هي المنطقية logical والموسوعية encyclopaedic والمعجمية lexical. فالباب entry المنطقي لمفهوم ما، يتكون من مجموعة من القواعد الاستنباطية التي تُنطبق على الصيغ المنطقية التي يكون ذلك

المفهوم أحد مكوناتها. أما الباب الموسوعي، فيحتوي معلومات عن ما صدق المفهوم و/أو مدلوله denotation: أي عن الأشياء والأحداث و/أو extension: الصفات التي تكون أمثلة عليه. والباب المعجمي يحتوي معلومات عن نظير ذلك المفهوم في اللغة الطبيعية natural language: أي الكلمة أو العبارة التي تعبّر عنه في اللغة الطبيعية. وبحسب هذا المفهوم إذن يكون العنوان التصوري أو المفهومي نقطة الوصول إلى المعلومات المنطقية والموسوعية اللغوية التي قد تحتاجها في معالجة الصيغ المنطقية التي تحتوي ذلك العنوان. والآن نتناول كل باب من هذه الأبواب بالترتيب.

يَتَكَوَّنُ الْبَابُ الْمِنْطَقِيُّ مِنْ مَجْمُوعَةٍ مِنْ الْقَوَاعِدِ الْإِسْتِبْنَاطِيَّةِ، كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا تَصِيفُ بِصُورَةٍ شَكْلِيَّةٍ مَجْمُوعَةً مِنْ افْتَرَاضَاتٍ مُدْخَلَةٍ input assumptions، وَافْتَرَاضَاتٍ مُخْرَجَةٍ output assumptions: أَيْ مَجْمُوعَةً مِنْ الْمُقَدَّمَاتِ الْمِنْطَقِيَّةِ وَالنَّتَائِجِ.

إِنَّ أَوَّلَ اَدْعَاءَنَا الْأَسَاسِيَّةُ، هُوَ أَنَّ الْقَوَاعِدِ الْإِسْتِبْنَاطِيَّةِ الْوَحِيدَةِ الَّتِي يُمْكِنُ أَنْ تَظَهُرَ فِي الْبَابِ الْمِنْطَقِيِّ لِمَفْهُومِ الْمَفَاهِيمِ هِيَ قَوَاعِدُ الْحَذْفِ*

الْإِلِيْمِيْنَيْشِنِ الرَّاسِخَةِ بِذَلِكِ الْمَفْهُومِ. أَيْ إِنَّهَا تَنْطِبِقُ فَقْطًا عَلَى مَجْمُوعَاتِ الْمُقَدَّمَاتِ الَّتِي يَرِدُ فِيهَا ذَلِكُ الْمَفْهُومُ بِصُورَةٍ مُحَدَّدةٍ، وَتُنْتَجُ لَنَا فَقْطَ النَّتَائِجِ الَّتِي حُذِفَتْ مِنْهَا ذَلِكُ الْمَفْهُومُ.

إن أنواع المنطق المعياري بلا استثناء تحتوي على مثل هذه القواعد. فقواعد المنطق المعياري الخاصة بحذف الواو العاطفة، مثلاً، تتناول مقدمة مفردة متصلة (عاطفة) conjunctive كمدخلات، وتنتج أحد مكوناتها المعطوفة كمخرجات:

46. حذف الواو العاطفة And- elimination

* المَنَاطِقُ الْعَرَبِيَّةُ يَسْتَعْمِلُونَ مُصْطَلِحَ (الِإِسْقَاطِ) لِلإِشَارَةِ إِلَى الْحَذْفِ، لَكِنَّـي عَدَلْتُ عَنْ اسْتِعْمَالِ الْمُصْطَلِحِ التَّرَاثِيِّ تجَنِّبًا لِسُوءِ الْفَهْمِ. [المُتَرَجِّمُ].

(أ) المُدخلات: (ق وك)

المُخرجات: (ق)

(ب) المُدخلات: (ق وك).

المُخرجات: (ك)

أي إنها تَنْطِبِقُ فَقْطَ عَلَى الْمُقَدَّمَاتِ الَّتِي يَرِدُ فِيهَا مفهوم اللَّوْا وَالْعَاطِفَةِ مذكورةً بِصُورَةٍ وَاضْحَى، وَتَنْتَجُ نَتْائِجٍ أُزْيلَ مِنْهَا ذَكْرُ ذَلِكَ الْمفهوم. إِنَّ الْقَاعِدَةَ الْمِعيَارِيَّةَ الْمُسَمَّةَ بـ (وَضْعِ الْمُقَدَّمِ) *Modus Ponendo Ponens* تَتَناول - كُمُدَّخَلَات - زوجاً من الْمُقَدَّمَاتِ: وَاحِدَةٌ شَرْطِيَّةٌ وَالْأُخْرَى هِي مُقَدَّمٌ *antecedent* تَلِكَ الشَّرْطِيَّةُ، وَتَنْتَجُ لَنَا - كُمُخْرَجَاتٍ - تَالِي *consequent* تَلِكَ الشَّرْطِيَّةِ:

[87] 47. وضع المُقدَّمِ *Modus Ponendo Ponens*.

المُدخلات: (1) (ق)

(2) (إِذَا قْ فَإِنْ كْ)

المُخرجات: (ك)

أي إنها تَنْطِبِقُ فَقْطَ عَلَى الْمُقَدَّمَاتِ الَّتِي يَرِدُ فِيهَا مفهوم (إِذَا .. فَإِنْ) مذكورةً بِصُورَةٍ وَاضْحَى، وَتَنْتَجُ نَتْائِجٍ أُزْيلَ مِنْهَا ذَكْرُ ذَلِكَ الْمفهوم. أَمَّا الْقَاعِدَةَ الْمِعيَارِيَّةَ الْمُسَمَّةَ بـ (الْوَضْعِ بِالرَّفْعِ) *Modus Tollendo Ponens* فَتَتَناول - كُمُدَّخَلَات - زوجاً من الْمُقَدَّمَاتِ: إِحْدَاهُمَا قَضِيَّةٌ شَرْطِيَّةٌ مُنْفَصِّلَةٌ (*disjunction*) وَالْأُخْرَى هِي نَفِي لِأَحَدِ حَدَّيِ الْانْفَصَالِ (*disjunct*), وَتَنْتَجُ لَنَا كُمُخْرَجَاتٍ - إِثْبَاتٌ حَدَّ الْانْفَصَالِ الْآخِرِ:

48. الَّوْضُعُ بِالرَّفْعِ Modus Tollendo Ponens

(أ) المُدْخَلَاتُ : (1) (ق أو ك)

(2) (ليس ق)

المُخْرَجَاتُ : (ك)

(ب) المُدْخَلَاتُ : (1) (ق أو ك)

(2) (ليس ك)

المُخْرَجَاتُ : (ق)

أي أنها تُنطبق فقط على المُقدّمات التي يَرِدُ فيها مفهوم (أو) مذكوراً بصورة واضحة، وُتُنتج نتائج حُذف منها ذُكر ذلك المفهوم. ونحن نفترض أن الأبواب المنطقية للمفاهيم : (الواو العاطفة) و(إذا .. فإن) و(أو) على التوالي تحتوي على نسخة من هذه القواعد.

إن أنواع المنطق المعياري تُميّز بصورة جذرية بين مفاهيم مثل (الواو العاطفة) و(إذا .. فإن) و(أو) - التي تُعد مفاهيم منطقية بالمعنى الصحيح للكلمة - ومفاهيم مثل (عندما) و(يعرف) و(يركض) و(أعزب) التي تُعد مفاهيم غير منطقية. لكننا نتبع تقليداً⁽¹³⁾ آخر، فننظر إلى هذه المفاهيم الأخرى باعتبارها تحدّد مضامين منطقية. أما مسألة أي المفاهيم فيه أو ليس فيه أبواب منطقية، وعلى أية قواعد تحتوي هذه الأبواب، وإلى أيّة أصناف طبيعية تنقسم المفاهيم من زاوية النظر الإدراكي، فهي كلها مسائل تحتاج إلى تحقيق أو بحث تجريبي. إلى حدّ الآن كل ما فعلناه هو أننا افترحنا - كفرضية تجريبية - قيّداً عاماً على صيغة الأبواب المنطقية. وسنستأنف هذه المسائل ونتابعها في القسم (5).

أما التّمط الثاني من الأبواب المتعلّقة بالمفهوم، وهو الباب الموسوعي،

(13) انظر على سبيل المثال (كاتز 1973) و (فودر 1981a) و (فودر، ووكر وباركس 1980).

فيحتوي على معلومات عن (ما صدق) (extension) ذلك المفهوم و/أو مدلوله: أي الأشياء والأحداث و/أو الصّفات التي تكون أمثلة عليه. فعلى سبيل المثال، الباب الموسوعي للمفهوم (نابليون) يحتوي على مجموعة من الافتراضات بشأن (نابليون)، والباب الموسوعي للمفهوم (قطة) يحتوي على مجموعة من الافتراضات بشأن القطط، والباب الموسوعي للمفهوم (يُجادل) يحتوي على مجموعة من الافتراضات عن المُجادلة أو المُحاججة. لقد أُنجز الكثير من العمل خلال الأعوام العشرة أو الخمسة عشر الأخيرة، حول تنظيم المعلومات المفهومية (التصورية) في الذاكرة، وقد اقتربَت نماذج مُتنوّعة لوصف ما أطلقنا عليه اسم (الأبواب الموسوعية). وهذه النماذج النظرية تهدف إلى الإجابة عن أسئلة تخص بنية الأبواب أو تركيبها، والعلاقات بين أنماط الافتراضات [88] المُتنوّعة التي تحتويها، والعلاقات فيما بين الأبواب نفسها. والعديد من النماذج التي تم اقتراحها تدمج أفكاراً مثل المُخاطط الذهني schema أو الإطار frame أو الأنموذج الأصلي prototype أو السيناريو script.

إن القصد من هذه الأفكار، هو أن البشر ميللون بطبيعتهم إلى تكوين افتراضات وتوقعات نمطية مُؤولة stereotypical عن الأشياء والأحداث التي تمرّ بهم بصورة مكرورة. فعلى سبيل المثال، لدى فكرة عن الحيوان الأليف النمطي التي تشمل الكلاب والقطط وتستبعد الفيلة والعنакب. يعتقد أن هذه الافتراضات والتوقعات النمطية تخزن ويتم التوصل إليها كوحدة أو كُلّة "chunk" ، بحيث تكون سهلة المنال جداً، وبحيث تُسْتعمل - في غياب أية معلومات أخرى محددة- في معالجة القولات التي تتحدث عن الأشياء أو الأحداث المرتبطة بها. لذلك حين أسمع أن جاري قد اشتري حيواناً أليفاً، فإني سأفترض أنه شيء من قبيل الكلب أو القطة وليس الفيل أو العنكبوت، إلا إذا ورَدتني معلومات محددة بخلاف ذلك. ونحن لا نُريد أن نُجادل ضد أو مع أيّ أنموذج معين من هذه النماذج. بل نحن نُساطرها نفس الفرضية الأساسية المشتركة فيها جميعاً وهي- بمُصطلحاتنا- أن المعلومات الموسوعية لا تحتوي على الافتراضات الحقيقة فحسب، وإنما أيضاً مُخاططات أو قوالب الافتراض التي قد يحوّلها سياقاً مُناسباً

إلى افتراضات تامة أو مُتكاملة⁽¹⁴⁾.

من البديهي أن تُوجَد اختلافات واضحة بما يكفي بين الأبواب الموسوعية والمنطقية. فالأبواب الموسوعية تتَّسِع عادةً بحسب المتكلمين والأزمنة: فنحن لا نشتراك جميعاً بنفس الافتراضات عن (نابليون) وعن القِطْط. فال أبواب الموسوعية مفتوحة وغير مُحددة: أي إن معلومات جديدة تُضاف لها باستمرار. ولا تُوجَد نقطة مُحددة يُمْكِن القول عندها أن باباً موسوعياً أصبح كاملاً، ولا يُوجَد حَدَّ أدنى أساسي لا يُمْكِن بدونه القول إن المفهوم المرتبط به قد تم إتقانه. وعلى العكس من ذلك، فإن الأبواب المنطقية صغيرة ومحدودة وثابتة نسبياً، فلا تتغيَّر بحسب المتكلمين والأزمنة: وهناك نقطة مُحددة يُصبح عندها الباب المنطقي للمفهوم تماماً وكاملاً، ولا يُمْكِن القول قبلها بأن المفهوم قد تم إتقانه أبداً. لنفرض مثلاً أن أحد الأطفال لم يدرك أن جملة (ص يُعرف بأن ق) تستلزم ثبوت (ق)، لذلك فهو يستعمل الكلمة (يُعرف) know بصورة مُتبادلَة مع الكلمة (يُعتقد) believe. ففي هذه الحالة، نقول بأنه لم يُتقن المفهوم بعد. لكنه إذا فهم هذه النقطة المنطقية من دون أن يستطيع أن يجد في ذهنه مثلاً واحداً على شيء يقبل أن يُسمَّيه معرفة، فإننا سَعَدُ ذلك قُصوراً في الذاكرة أو التجربة (أو مؤشراً على الإمكانيَّة الفلسفية)، وليس قُصوراً في الفهم.

التمييز بين الأبواب المنطقية والموسوعية يُوازي، من عدَّة وجوه، التمييز التقليدي بين الحقائق التحليلية analytic والتركيبية synthetic، ذلك التمييز الذي كان مصدر جدل سييء الصيت. لكننا لا ندعُي وجود اختلاف أساسي بين نَمطين من الحقيقة بقدر ما ندعُي أن المعلومات يجب أن تُمَثَّل في شكلين مُختلفين، [89] وأن تعمل بطريقتين مُختلفتين إذا أُريد للتواصلي أن يحصل بنجاح. إن هذا الادعاء كما يبُدو لنا غير قابل للجادل، في الأقل ضمن جو البحوث الجارية حالياً⁽¹⁵⁾.

(14) لُمناقشة هذه الأفكار انظر (فينوغراد 1977) Winograd (1977)، (من斯基 1977) Minsky (1977) و(شانك وأبلسن 1977) Schank and Abelson.

(15) (كريكه 1972)، (بتمن 1975)، انظر كذلك (فودر 1982).

إن مُجمل إطار علم النفس الإدراكي المُتداول حاليًا، يستند إلى تمييز بين التمثيل (الترميز) representation والحساب computation، الذي يُمثل تمييزنا بين الافتراضات الموسوعية والقواعد الاستنباطية، حالة خاصة منه. فالمعلومات التي في الأبواب الموسوعية هي معلومات تمثيلية: فهي تتكون من مجموعة من الافتراضات يجوز أن تجري عليها قوانين استنباطية. وعلى العكس من ذلك، فإن المعلومات التي في الأبواب المنطقية هي معلومات حسابية: فهي تتكون من مجموعة من القواعد الاستنباطية التي تَنطبق على الافتراضات التي يَرِد فيها المفهوم المرتبط بها. وليس المقصود أنه لا يجوز حَرْزاً المعلومات نفسها تارة بصيغة وتارة بصيغة أخرى، أو بِكلا الصيغتين في آنٍ واحد. فمثلاً القاعدة (46-ب) المذكورة آنفاً (قواعد حذف الواو العاطفة)، يمكن أن توضع في الصيغة القَضَوية في (49)، ومن المُمكِن جداً أن المَرء قد يصدر (49) كوصف للمارسة الحسابية التي يقوم بها هو:

49. باستعمال قضية مُتعلقة (عاطفة) كمقدمة منطقية، يصح أن نستدل على أي واحد من المعطوفين كنتيجة.

فالقصد هو أن التمثيل والحساب عمليتان مُتمايزتان ومتكمالتان شكلاً، ولا يمكن لأي منهما أن تُوجَد من دون الأخرى، وكلاهما ضروريتان لحصول الفهم أو الاستيعاب. إن هذا التمييز هو الذي ينعكس على تمييزنا بين الأبواب المنطقية والموسوعية.

وكذلك من الممارسات الشائعة في علم النفس الإدراكي المُتداول، التمييز بين محتوى فقرة معينة من المعلومات (الافتراض في هذه الحالة) والسيّاق الذي تعالج فيه. نحن نرى - بصورة عامة وإجمالية - أن محتوى الافتراض تُحدِّده الأبواب المنطقية للمفاهيم التي يحتويها، في حين أن السيّاق الذي يعالج فيه تُحدِّده - في الأقل جُزئياً - أبوابها الموسوعية. وهنا أيضاً ليس المقصود أنه لا يمكن لنفس المعلومة أن تعمل تارةً كجزء من محتوى الافتراض، وتارةً أخرى كجزء من السيّاق الذي يعالج فيه؛ وفي الحقيقة هناك ما يدعو إلى أن مثل هذه

التدخلات تحصل فعلاً. والمقصود هو أنه لكي يُفهم المُراد من الادعاء بأن الافتراضات تعالج في سياق - ولا سيما ادعاؤنا بأن صلة أو مُناسبة الافتراض يتم تحليلها بمعايير التعديل الذي يجعله الافتراض إلى السياق الذي يعالج فيه - يجب أن يكون في الإمكان، من حيث المبدأ، التمييز بين محتوى الافتراض وسياقه. وهذا التمييز ينعكس على تمييزنا بين الأبواب المنطقية والموسوعية.

وهكذا، فإن التمييز بين الأبواب المنطقية والموسوعية شيءٌ أساسيٌ بالنسبة [90] لإطارنا، وبالحقيقة، بالنسبة لأي إطار يُبدو لنا مقبولاً ولو بصورة ضئيلة. يُيدَّ أنه تمييز شكلي وظيفي في المقام الأول، ولا يستلزم بالضرورة وجود نوعين من الحقيقة مُختلفين جوهرياً.

أما النّمط الثالث من أبواب المفهوم وهو الباب المعجمي، فيحتوي معلومات عن المُفردة المعجمية التي تُستعمل للتعبير عنه في اللُّغة الطبيعية. ونحن نفترض أن هذا الباب يشمل ذلك النوع من المعلومات النحوية والصوتية التي يحتويها، عادةً، الباب المعجمي لتلك المُفردة في التحوُّل التوليدي: أي معلومات عن صِنفه النحوِيِّ (النظمي) واحتمالات التوارد (co-occurrence) والبنية الصوتية، وهلَّمْ جَرَأً.

إن كون المفاهيم تمتلك كلا النوعين من الأبواب المنطقية والموسوعية يُزودنا بُنقطة اتصال بين عمليات المُدخلات والعمليات المركزية، أي بين نظام المُدخلات اللُّغوية والقواعد الاستنباطية للنظام التصوُّري المركزي. استحضار محتوى القوْلَة يتطلّب القدرة على تشخيص الكلمات المُفردة التي تحتويها، وعلى استحضار المفاهيم المرتبطة بها، وعلى تطبيق القواعد الاستنباطية المرتبطة بأبوابها المنطقية.

فنحن نفترض إذن أننا نحصل على معنى الكلمة من المفهوم المرتبط بها (أو في حالة الكلمة المشتركة، من المفاهيم المرتبطة بها). وهذا سُيُجيز لنا أن نتبَّئ مذهبًا مُوحِّداً بعض الشيء في مجال علم الدلالة المعجمي. إن أغلب نظريات علم الدلالة المعجمي تُسلِّم بأن كل الكلمات - رُبّما باستثناء أسماء

العلم - لها معانٍ ذات هيئة واحدة. ثم تختلف تلك النظريات فيما بعد بالنسبة لماهية هذه الهيئة الشاملة وال العامة. ونحن نُقرّ بإمكانية امتلاك الكلمات المُختلفة لمعانٍ ذات هيئات مُختلفة.

يرى أحد المذاهب التقليدية أننا نحصل على معنى الكلمة من تعريف يُعبر عن الشروط الضرورية بشكل مفرد، والكافية بشكل جماعي لأجل أن تتطبق على مدلولها. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون تعريف كلمة (أم) هو والدة female parent. وإذا كان الأمر كذلك، ففي الإمكان تمثيلها عن طريق تعين كلمة (أم) بوصفها الباب المعجمي لمفهوم الوالد الأخرى، أو عن طريق الربط بين مفهوم الأم وقاعدة الحذف في (50) (حيث يُمثل ش و ص خيوطاً خالية مُمكنة، من المكونات) . possibly empty strings of constituents

50. قاعدة حذف الأم mother - elimination rule

المدخلات: (ش - أم - ص)

المخرجات : (ش - والدة- ص)

ويموجب هذا المذهب التقليدي، تكون أسماء العلم - وهي التي لا يمكن أن نجد لها شروط انطباق ضرورية وكافية - تكون مُختلفة عن غيرها بصورة جذرية: فهي تمتلك إشارة أو إحالة، لكنها لا تمتلك معنى. فمثلاً كلمة (هوميروس) لا يمكن أن تُعرف على أنها مؤلف الإلياذة والأوديسة ما دمنا لا نقع في التناقض إذا أنكرنا كونه مؤلفهما، ولا يمكن أن نُعرفه على أنه رجل إغريقي (وهو تعريف ناقص بشكل فاضح على أية حال) ما دمنا لا نقع في التناقض إذا أنكرنا كونه إغريقياً أو كونه رجلاً وهلّم جرّاً. وإذا كان الأمر كذلك، إذا كانت هناك كلمات لها إشارة أو إحالة ولكن ليس لها شروط منطقية مُرتبطة بها، ففي هذه الحالة أيضاً يمكن لمذهبنا أن يعالجها بسهولة عن طريق ربطها مع مفاهيم تمتلك باباً منطقياً حالياً.

وقد جادل (سول كripke) Saul Kripke و(هيلري بتنم) Hilary Putnam بصورة خاصة ضد المذهب التقليدي، مُحتجّين بأن أسماء العَلَمَ بعد ما تكون عن كونها فريدة: فإذا شرحتها أو إحالتها ثابتة بفعل التعميد الابتدائي وتمّ إدامتها بواسطة سلسلة علية (سببية) تربط كل مرات استعمالاتها المُعَيَّنة بها الفعل الابتدائي. وهذا يُؤكّد أن الشيء نفسه يصدق على مُصطلحات الأنواع الطبيعية في الأقل، مثل (الملح) و(الزرافة): فأنت تتعلّم معنى الكلمة (ملح) عن طريق اطلاعك على عينات أُنمُوذجية من الملح وإخبارك بأنها تُسمى (ملحاً)؛ ومعلمك تَعلّم بالطريقة نفسها، وكل الاستعمالات الكفؤة لكلمة (ملح) ترتبط بواسطة سلسلة علية (سببية) بتعميد ابتدائي. صحيح أن الكيميائي قد يُزوّدنا بتعريف لكلمة (ملح). لكن ليس من الضروري معرفة هذا التعريف العلمي لكي نستعمل الكلمة (ملح) بصورة صحيحة. وحين ندرك هذا التعريف من الأفضل أن ننظر إليه بوصفه تابعاً للباب الموسوعي للمفهوم، أي بوصفه العَلَمَ بما هي الملح أكثر مما هو العَلَمَ بما تعنيه الكلمة (ملح). وإذا كانت هذه "النظريّة العلية للإحالة" صحيحة كلّياً، إذن يمكن أن نُمثل معاني مُصطلحات الأنواع الطبيعية في إطارنا، بمعايير مفاهيم ذات أبواب منطقية خالية وأبواب موسوعية ملائمة.

وبِمُوجَب النسخ المُتَنَوِّعة "لنَظريّة الأُنمُوذج الأصلي" (16)، يتحدد معنى الكلمة ليس بواسطة مجموعة من الصفات المنطقية، وإنما بواسطة أُنمُوذج ذهني عن الشيء الذي تُستعمل الكلمة للإشارة إليه. فأنت تمتلك أُنمُوذجاً ذهنياً عن زرافة أُنمُوذجية، مثلاً، فستعمل الكلمة (زرافة) للإشارة إلى الأشياء التي تُشبه أُنمُوذجك. وإذا كانت معاني بعض الكلمات تُصوّر بهذه الطريقة، إذن سيكون لها في إطارنا باب منطقي خالٍ وباب موسوعي يحتوي الأُنمُوذج المطلوب (17).

(16) للاستعراض والمناقشة، انظر (بلمن 1983) Pulman، (كارستن 1984a).

(17) لقد اقتصرنا في تناولنا على المُحتوى القُضوي للأبواب الموسوعية، لكن مع ذلك، ليس هناك أي سبب يدعو إلى عدم احتواها - أو إناحتها - لـ "صور ذهنية" ، "images" أو أية أنماط من الأشياء الذهنية التي يمكن استعمالها بوصفها مصادر للمعلومات في التفكير المفهومي أو التصوري.

ومع ذلك يبدُّو لنا أن كلا النظريتين النظرية العلية ونظرية الأنْموذج الأصلي، قد تحكِي جُزءاً من القصة فقط، وأن الصّفات المنطقية قد تبقى تُؤَدِّي وظيفة حتى في أمثلتها المُفضَّلة - كالزرافات .. إلخ، وهذا يجعلنا نشعر بالتقارب مع المذهب الذي يدعوه (فودر) وزملاؤه⁽¹⁸⁾، والذي يفيد بأن معنى أغلب الكلمات لا يمكن أن يُعرف بمعايير مفاهيم بدائية، أو أن يتخلَّل إليها: فالحالات (أم)، و(أعزب) وبعض الحالات القليلة التي يُسْتَشَهَد بها كثيراً، هي حالات استثنائية وليسَت أنْموذجية في هذا الجانب. خُذ مثلاً كلمة (أصفر) ولنفرض أنها يمكن أن تُعرَف بمعايير مفاهيم بدائية، ولا شك في أن أحد هذه المفاهيم سيكون اللون. لكن ما المفهوم أو المفاهيم الأخرى؟ خُذ مثلاً الزرافة، ولنفرض أن الزرافة بِمُوجَب التعريف هي حيوان، ولنفرض أن التعريف يجعلها من ذوات الأربع إذا أردت. كيف ستُكمل التعريف بعد ذلك؟ إن أفضل ما تستطيع أن تفعله، كما يبدُّو، هو أن تعرِّف (أصفر) على أنه اللون الأصفر و(الزرافة) على أنها حيوان (أو من ذوات الأربع) من نوع الزرافة، لكن هذه ليست تعريفات صحيحة ما دامت تستعمل المفاهيم نفسها التي تزعم أنها تعرفها. إن النتيجة التي تُسْتَشَف من هذا هي أن معنى كلمة مثل (أصفر) و(زرافة) و(ملح) هي مفهوم غير قابل للتيسير أو التحليل. ومثل هذه المفاهيم تمتلك صفات منطقية، لكن هذه الصفات لا ترقى إلى مستوى تعريف المفهوم. ويقترح (فودر)^[92] وأخرون تمثيل هذه الصفات المنطقية بمعايير مُسلَّمات المعنى meaning postulates . ويمكن بالسهولة تمثيلها بمعايير قواعد الحذف، مثلاً:

51. قاعدة حذف الملح Salt - elimination rule

المُدخلات : (ش - ملح - ص)

(18) (فودر، كارت/ووكر، باركس 1980) و (فودر 1981a) يقاومون المذاهب التحليلية^(*) decompositionalist التقليدية مثل (كاتز 1972) و (ملر وجونسن ليرد 1976) ولاستعراض وتقييم المُقْرَب التحليلي انظر (ج. د. فودر 1977).

(*) الأسم الأشهر للمذاهب التحليلية هو تحليل المُكونات componential analysis . [المترجم]

المُخْرَجات : (ش - مادة من صِنف مُعَيَّن - ص)

52. قاعدة حذف الزرافة Giraffe - elimination rule

المُدْخَلات : (ش - زرافة - ص)

المُخْرَجات : (ش - حيوان من نوع مُعَيَّن - ص)

53. قاعدة حذف الأصفر Yellow - elimination rule

المُدْخَلات : (ش - أصفر - ص)

المُخْرَجات : (ش - لون من درجة مُعَيَّنة - ص)

إن إطاراتنا يسمح بوجود أبواب منطقية خالية، وأبواب منطقية ترقى إلى مستوى تعريف المفهوم بصورة صحيحة، وأبواب منطقية تقع فيما بين هذين الطرفين: أي أبواب تُزودنا ببعض الصفات المنطقية للمفهوم من دون تعريفه تعریفاً كاملاً. ونحن نُسلِّم بأن هذا المدى من الحالات المُحتملة يُوجَد فعلاً في العقل البشري، أما كيف يتم استغلالها بالضبط، وإلى أي حد تكون المفاهيم الحقيقة مُوصَفة منطقياً، فهي مسائل تحتاج إلى بحث تجريبي حسب رأينا. إن موضوع النقاش في حالة كل مفهوم هو: أية استدلالات استنباطية تُصبح مُمكِنة بسبب وجود ذلك المفهوم في أحد الافتراضات؟⁽¹⁹⁾

في هذا القسم، حاولنا أن نثبت بأن القواعد المستعملة في الاستدلال الاستنباطي التلقائي هي قواعد حذف ملحقة بالمفاهيم. لقد عاملنا المفاهيم بوصفها ثالوثات تتكون من أبواب منطقية ومعجمية وموسوعية محفوظة في ملف تحت عنوان. وبمعنى من المعاني، يكون التمييز بين العنوان والباب تمييزاً بين الشكل والمضمون (المحتوى)، لكون العنوان هو ما يظهر فعلاً في الصيغ المنطقية، وكون الأبواب المختلفة تُوضِّح مضمونه المنطقي والمعجمي والموسوعي. ومع ذلك، بمعنى آخر، فإن كل ما ناقشناه في هذا القسم، كان

(19) لمناقشة مُثيرة للاهتمام لهذه المسائل، انظر (كارستن، قيد الكتابة).

صوريًا (شكلياً) بصورة محضة. إن الأبواب المنطقية هي مجموعات من القواعد الاستنباطية: أي عمليات صورية (شكلية) تجري على الأشكال أو الصيغ المنطقية، أما الأبواب الموسوعية فهي مجموعات من الافتراضات: أي تمثيلات ذات صيغ منطقية. والأبواب المعجمية هي تمثيلات ذات صيغ لغوية. وهكذا، فإن كل الأنماط الثلاثة من الأبواب مُتاحة للاستعمال في الوصف الحسابي لعملية الفهم أو الاستيعاب.

ومن حين آخر، قد يكون الباب الخاص بمفهوم معين حالياً أو معادوماً. فمثلاً، مفهوم مثل الواو العاطفة الذي ليس له (ماصدق) extension قد يُعَوِّزُ باب موسوعي. وقد لاحظنا أن في الإمكان النظر إلى أسماء العلم ومفاهيم أخرى باعتبارها ذات باب منطقي خالٍ. وأخيراً، قد تكون هناك مفاهيم لها أبواب موسوعية ومنطقية، ولها وظيفة في العمليات الإدراكية، لكن لا تُوجَد في المعجم كلمات أو مفردات تُشير إليها، ولذلك فهي ذات باب معجمي خالٍ. فعلى سبيل المثال، يبدو من المعقول أن نفترض أن لدينا مفهوماً خاصاً - ومن دون باب معجمي - يشمل الجندي/البحار/ملاح الجو، مُوازيًّا للمفهوم العام الذي وُجدَت له مُفردة معجمية هي (ال العسكري) military أو (القوات المسلحة). [93]

وعلى الرَّغم من أنه ليس من السهل دائماً أن نرسم الحدود بين الأبواب المنطقية والموسوعية، فقد حاولنا أن نُبيِّن أن هناك اختلافات مبدئية بينهما، وأنه قد يُتوَقَّع منهما أن يُؤْدِيا أدواراً مُختلفة في الفهم والاستيعاب. في القسم القادم، سُنُواصل وصفنا للاستدلال التلقائي عن طريق تفحُّص العملية الاستنباطية نفسها.

5 - الجهاز الاستنباطي :

إلى الحد الذي أَخِذَ فيه الاستنباط بنظر الاعتبار في أدبيات الفعليات، فقد تمت صياغته، بصورة ضمنية، على غرار أنظمة الاستنباط غير المُنضبطة أو غير الصورية* informal (الطبيعية) من النوع المألف في كتب المنطق التمهيدية (مثل

* المصطلح الذي يستعمله المؤلّفان informal هو عكس formal. وهذا المصطلح، المُوازي =

ليمن Lemmon 1965 و توماسون Thomason 1970 ومكولي McCawly 1980 .) إن نظام الاستنباط غير الصوري يتكون من مجموعة صغيرة بعض الشيء من القواعد الاستنباطية ، وهي تتناول الاستدلالات التي تتوقف على وجود مفاهيم مثل الواو العاطفة ، أو ، إذا ... فإن ... إلخ. ومن الأمثلة على ذلك ، القواعد (46) و(48) (قواعد حذف الواو العاطفة ، وضع المقدم ، والوضع بالرفع). وعادةً ، ليست هناك تعليمات عن كيفية تطبيق القواعد أو عن الترتيب الذي تُطبّق به ، أو على أية مجموعة من الافتراضات كمقدّمات ، يتمّ التطبيق. إن بناء استنتاج منطقى في نظام غير صوري ، هو مسألة تحديد أية تشكيلة من القواعد والمقدّمات المنطقية يمكن أن تؤدي إلى نتائج مهمّة. لكن لا توجد أية طريقة للتنبؤ مقدماً بالمقدّمات التي سيتم اختيارها أو القواعد التي ستُطبّق أو النتائج التي سيتّم التوصل إليها.

وعلى الرّغم من التشكيك الشائع في وظيفة التفكير الاستنباطي في الفهم والاستيعاب ، فإن العديد من النظريات القائمة - ولا سيما تلك المبنية على أسس غرایيسية - تبدو مُستندة إلى أساس أنظمة غير صورية من هذا النّط بالذات. فحين يتم التوصل إلى استدلال أو تلويع معين ، ففي الإمكان أن تُبَيَّن بصورة ارجاعية كيف تمكّن المستمع أن يستنتج من المقدّمات المنطقية المتوافرة في ذلك الموضع من المحاورة باستعمال القواعد الاستنباطية المتوافرة. لكن كان في الإمكان - بشكل ثابت تقريباً - وباستعمال نفس المجموعة من القواعد أن يستنتاج نتائج مختلفة تماماً ، والتي لا يمكن عملياً أن تكون قد قصِّرَت أو استُدِلَّ عليها.

وهكذا ، فإن النّظام غير الصوري يترك جزءاً مهمّاً من العملية الاستنباطية غير محدّد: فالقرار بشأن الطريقة الفضلى لاستغلال النّظام متوكّل للشخص الذكي

= للمصطلح المنطقي والرياضي، استعمله (تشومسكي) في نظريته التحويرية لوصف نظام القواعد والمبادئ والشروط التي تحكم التحليل اللغوي بحيث تكون قابلة للتوصيف الشديد الضّبط والصريح (المفسّر أو الموضّع) explicit والذي لا يترك ثغرة أو فجوة يملؤها القارئ أو المتلقّى مُعتمداً على حّدسه. وهذه القواعد لا تقتصر على وصف اللغة وعملها، وإنما تُفسّر ذلك كما يُوضح المؤلّفان بالتفصيل بعد قليل. والفرق بين النظائر الصوري وغير الصوري هو كالفرق بين لغة الرياضيات أو المنطق الرمزية ولغة التواصل الطبيعية. [المترجم].

الذي يستعمله. إن من غير الجائز الاعتماد على أنظمة غير صورية من هذا النمط في محاولة بناء أنموذج للعقل أو جزء من العقل الذي يستعمل في استيعاب القولات، والسبب هو تحديداً لكون تلك الأنظمة ترك جزءاً مهماً من عملية الاستيعاب من دون تفسير. إن الأنظمة الصورية formal (الإجراءات الفعالة، والأجهزة الآوتوماتية والحسابات المبرمجة)، تختلف عن الأنظمة غير الصورية أو غير المنضبطة في هذه الناحية بالذات: وهي أن إجراءاتها يمكن أن يُنجزها جهاز أوتوماتي (automaton) قراراته محددة مسبقاً في كل مرحلة. ففي النظام الصوري، تتحدد مقدماً الافتراضات التي سستعمل كمقدمات منطقية. ويتم توافر مجموعة من الافتراضات التي - لأغراض هذا الاستنباط في الأقل - تشكّل البديهيات والأطروحتات الأولى للنظام، ولهذا غالباً ما تدعى مثل هذه الأنظمة بأنظمة الاستنباط البديهية (axiomatic deduction systems). وكذلك تتحدد مقدماً وبصورة تامة العمليات التي يجوز إجراؤها أو يجب إجراؤها. ولا يترك شيء لحِدْسٍ مُستعمل النَّظام: فكل المعلومات الضرورية لإنجاز الاستنباط وكل القرارات المُتضمنة فيه، تتحدد بصورة تامة من قبل النَّظام نفسه.

إن أهمية الأنظمة الصورية في صياغة نماذج للقدرات العقلية، ازدادت ووضوحاً منذ أن استعملها (تشومسكي) للمرة الأولى في دراسة اللغة. فقد أصرّ (تشومسكي) على التفريق بين أنواع النحو التقليدي غير الصوري وأنواع النحو التوليدي الصريح explicit. فأنواع النحو غير الصوري تعتمد بشدة على حِدْسٍ مُستعمل النحو. والقصد منها هو أن تكون ملحاً لذلك الحِدْس وليس تفسيراً له. فهي لا تُحاول أن تُوضح أو تُظهر بشكل صريح ما يعرفه مسبقاً كل متكلّم للغة البشرية، أو أن تستبعد ما لا يُفكّر في فعله أي متكلّم للغة البشرية. وكما تعتمد أنظمة الاستنباط غير الصورية على القدرات المنطقية لمُستعملها، فكذلك تفترض أنواع النحو غير الصورية، وجود مُستعمل على جانب كبير من المعرفة اللغوية الضمنية، التي لا تُحاول أن تُفسّرها أبداً.

وعلى العكس من ذلك، فإن المقصود من أنواع النحو التوليدي هو أن تُعطينا وصفاً صريحاً وكمالاً لمعرفة الفرد اللغوية. فالنحو التوليدي يتكون من

مجموعة من القواعد والمبادئ الموضوعة لأجل تزويدنا بوصف كامل لكل جملة في اللّغة، من دون أن تترك شيئاً يخصّ بنية هذه الجمل لحّدّس الفرد. ولهذا فهي صوريّة بالمعنى الذي تَقدّم وصفه، وهي تُفسّر لنا حّدّس الفرد اللّغوي بطريقة لا تُوجّد في النحو غير الصّوري. المُهم هو ليس مجرّد كون أنواع النحو التوليدي - وبصورة أعمّ الأنظمة الصوريّة - تُزودنا بطريقة واحدة لصياغة الأنموذج للقدرات العقلية. بل لا تُوجّد أية طريقة أخرى معروفة في الوقت الحاضر لصياغة الأنموذج؛ ولا أية طريقة أخرى لتفسير الحّدّس غير وضع نظام صوري، يمكن أن يعمل من دون الاحتكام إلى الحّدّس.

إن ما نبغي أن نقدّمه هنا، هو مُخطّط عام لنظام استبطاط صوري، يقصد منه أن يكون أئمّوجاً للنظام المستعمل من قِبَل البشر في الاستدلال التلقائي، وفي استيعاب الكلام الاعتيادي بصورة خاصة. نحن لا نقترح بهذا نظاماً مُتكامل الوصف، وإنما نقتصر على ذكر بعض صفاته العامة. ولم يتمّ بهذا الخصوص اقتراح نحو صوري مُتكامل الوصف للّغة الطبيعية: ففي كِلتا الحالتين يكون تعقيد الظواهر المراد وصفها، وعدد الخيارات النظرية المراد القيام بها، هائلاً جداً. إن المُهم في هذه المرحلة - كما يبدُّ لنا - هو توافر إطار عام يُمكن ضمّنه في النهاية بناءً وتقييمً فرضياتٍ أكثر تفصيلاً.

[95] والجهاز الذي نتصوّره، هو (جهاز أوتوماتي) مزوّد بذاكرة وقدرة على قراءة الصّيغ المنطقية وكتابتها وحذفها، ومقارنة صفاتها الشكليّة وخرّزها في الذاكرة وكذلك الوصول إلى القواعد الاستنباطية الموجودة في الأبواب المنطقية للمفاهيم. إن الاستنباطات تجري على الشكل الآتي: تُوضع في ذاكرة الجهاز مجموعة من الافتراضات أو المُسلّمات⁽²⁰⁾ التي سُتشكّل البديهيّات والأطروحات الأولى لعملية الاستنباط. وهو يقرأ كلّ واحد من هذه الافتراضات، ويبصل بسهولة إلى الأبواب المنطقية لكل واحد من المفاهيم المكوّنة للافرضيات،

(20) لسهولة التناول، فإننا سنتناول بالوصف عمل أو اشتغال الجهاز الاستنباطي بالنسبة للافرضيات، وهو يعمل بالطريقة نفسها تماماً بالنسبة لكل الصيغ المنطقية الأخرى.

ويُطبّق القاعدة التي يَفِي ذلك الافتراض بأوصافها التركيبيّة (البنيوية)، ثم يُدْوَنُ الافتراضات الناتجة في ذاكرته كأطروحة مستنّتّجة. وفي الحالات التي تُزوّدنا القاعدة بأوصاف لافتراضين مُدخلين input، فإنّ الجهاز يُدْفَق ليتحقّق من وجود افتراضين مُناسبين في ذاكرته. وفي حالة وجودهما، فإنه سيُدْوَن الافتراض المُخرج output بوصفه أطروحة مُستنّتّجة. والعملية تجري على كل الأطروحات الأولية والمُستنّتّجة إلى أن تُستنّفَد كل الاستنباطات الممكّنة.

وهذا النّظام يُراقب استنتاجاته بحثاً عن أي حشّو مكرر أو تناقضات، بالطريقة الآتية. قبل تدوين أي افتراض في ذاكرته، فهو يتحقّق إنّ كان ذلك الافتراض أو نفيه موجوداً هناك مُسبقاً. فإذا كان الافتراض نفسه موجوداً هناك، فإنّ الجهاز سيمتنع من تدوينه مرة ثانية، وسيُسَيِّسُ الأطروحات والقواعد الاستنباطية المستعملة في استنتاجاته بعلامة لكيلا يتكرّر الاستنتاج. وإذا كان نفي الافتراض موجوداً هناك مُسبقاً، فإنّ الجهاز سيتوقف وتعلّق العملية الاستنباطية إلى أن يُحلَّ التناقض. وستتناول لاحقاً طريقة لحلّ التناقضات. إنّ الجهاز يستمر بعمله - تحت هذه القيود - إلى أن تُستنّفَد كل الأطروحات الجديدة التي يُمكن استنتاجها.

الانتقال إلى الأنظمة الصُّوريّة يُشير تساؤلات بشأن إمكانية الجهاز الاستنباطي، تساؤلات تُغفل أحياناً حين يتم اقتراح أنظمة غير صوريّة. إنّ أغلب الأنظمة غير الصُّوريّة - في الأقل تلك التي ابتدعها المناطقة - تهدف إلى الكمال: أي إنّها تهدف إلى تزويدنا بقواعد استنباطية تستنتج كل اللّزومات الدلاليّة (أو كل تلك اللّزومات التي تعتمد على الصّفات المنطقية لللّوّا و العاطفة، أو... إلخ) التابعة لمجموعة معيّنة من الافتراضات، بوصفها لّزومات منطقية. ومن السهل بيان أن هذه المجموعة من اللّزومات الدلاليّة لا مُتناهية بالنسبة لمجموعة مُتناهية من المقدّمات المنطقية. فعلى سبيل المثال، إنّ الافتراض الاعبادي المفرد (ق) يستلزم دلاليّاً كُلّاً من النتائج الآتية:

- (ب) (ق أو ك)
- (ج) (ليس (ليس ق))
- (د) (إذا (ليس ق) فإذان ك)
- (هـ) (إذا ك فإذان ق)

وهذه كلها لُزومات دلالية من (ق) بمعنى أنه لا يمكن تصوّر وَضْعٍ مُعَيَّنٍ تكون فيه (ق) صادقة وأيّ من (54أ-هـ) كاذبة. لذلك فإن المناطقة - في بحثهم عن الكمال - سيضعون قواعد استنباطية تجعل من المُمكِن استنتاج كل واحدة من (54أ-ب) بوصفها لُزوماً منطقياً من (ق). إن (54أ) تُستَّتِّج عادةً بواسطة قاعدة [إدخال الواو العاطفة] and- introduction التي تتناول افتراضيين اعتباطيين - في هذه الحالة (ق) و(ق) - كمقدّمتين وتسنّج وصلهما أو عطفهما كنتيجة:

55. إدخال الواو العاطفة

المدخلات: (1) ق

(2) ك

المُخرّجات: (ق وك)

و (54ب) تُستَّتِّج عادةً بواسطة قاعدة [إدخال - أو] or- introduction التي تتناول افتراضياً اعتباطياً كمقدّمة وتَسْتَتِّج أحد حَدَّي الانفصال فيها، مع أيّ افتراض اعتباطي آخر كنتيجة:

56. [إدخال - أو] or- introduction

المدخلات: ق

المُخرّجات: (ق أو ك)

أما (54ج) فُتَسْتَتِّج عادةً بواسطة قاعدة (نفي النفي double negation) التي

تناول افتراضاً اعتباطياً كمقدمة وستتّبع نفيٍّ نفيٍّ كنتيجة :

57. نفيٌّ نفيٍّ

المدخلات: ق

المُخرّجات: (ليس (ليس ق))

أما (54 د-ه) فنحصل عليها من استنتاجات مشابهة، وإنْ كانت أكثر تعقيداً.

في حالة الأنظمة غير الصُّورية، لا يُشكّل وجود مثل هذه القواعد أية مُشكلة خطيرة، لأنَّ الأمر متروكٌ لمُستعمل النّظام الذكي ليُقرّر أيَّ مسلك في التفكير يسلك، ومتى يتخلى عنه. لكن في النّظام الصُّوري من النّمط الذي وصفناه تَوَّاً، نحن نفترض أنه على الرَّغم من أنَّ القواعد قد يتم الوصول إليها واختبارها بترتيب وتسلسل مُعيَّنٍ، فإنَّ كلَّ قاعدة ستُنطبق إجبارياً في كلِّ مرة يتم الوصول إليها والوفاء بأوصافها المُدخلة. ففي مثل هذا النّظام، ما إن تشغّل أيَّاً من القواعد المُتقدّمة الذُّكر، فإنَّها سيعاد تطبيقها على مُخرّجاتها نفسها بصورة غير محدودة ولا مُتَناهية، ولن يتوقف الاستنتاج أبداً.

والآن لنُعرّف قاعدة الإدخال *introduction rule* على أنها القاعدة التي يحتوي افتراضها المُخرج كلَّ مفهومٍ مُتضمنٍ في افتراضها أو افتراضاتها المُدخلة مع إضافة مفهومٍ إضافي واحد في الأقل. والتَّيَّنة أو القرار الصحيح، بحسب رأينا، هو أنَّ قواعد الإدخال ليس لها أيَّ وظيفة في المعالجة الاستنباطية التلقائية للمعلومات، وهي المعالجة التي صمَّمنا جهازنا الاستنباطي لأجل وصفها. إنَّ القواعد الاستنباطية الوحيدة المُتوافرة للاستعمال في المعالجة التلقائية للمعلومات -القواعد الوحيدة التي تُشكّل جُزءاً من العُدة الاستنباطية الأساسية للبشر- هي قواعد الحذف.

إنَّ هذا الادعاء واقعي وأساسي، وهو ادعاء لم يرحب في القيام به أغلب المشغلين في علم نفس الاستنباط. وهم إذا نظروا في المسألة على الإطلاق،

فإن حلّهم بصورة عامة هو أن نستعمل قواعد الإدخال، لكن مع تقييد لعملها [97] بشكلٍ ما، بحيث يمكن تجنب إعادة التطبيق اللامحدودة. وستناقش الأسباب التي دعّتهم لذلك في أدناه. لكن لا حظ أنَّ رفضنا لقواعد الإدخال لا يستند إلى مجرَّد الرغبة في تفادي إعادة التطبيق اللامحدودة. إننا ندعى أن قواعد الإدخال لا تستعمل مطلقاً في المعالجة التلقائية للمعلومات. على سبيل المثال، لا ينطق أحد بالقوله (58) مُتوقعاً استنتاج النتائج في (59-هـ) على أساس هذه القوله وحدها، وليس هناك مستمع سيستنتج مثل هذه النتائج على أساس هذه القوله وحدها:

58. رئيس الوزراء قد استقال.
59. (أ) رئيس الوزراء قد استقال، ورئيس الوزراء قد استقال.
 (ب) إما إنَّ رئيس الوزراء قد استقال أو إن الجو أدى قليلاً هذا اليوم.
 (ج) ليس صحيحاً أن رئيس الوزراء لم يستقل.
 (د) إذا لم يستقل رئيس الوزراء، فإن النمر سينفرض.
 (ه) إذا كان اليوم هو عيد ميلاد الملكة، فإن رئيس الوزراء قد استقال.

النتائج في (59-هـ) وغيرها المستنيرة باستعمال قواعد الإدخال هي مُبتدلة بالبديهة. إن الحدُّس بابتذالها يرتبط بكونها ترك محتوى افتراضاتها المُدخلة من دون تغيير، ما عدا إضافة مادة اعتباطية. إنها لا يمكن أن تُعدّ، بأيِّ معنى من المعاني، تحليلياً أو توضيحاً لمحتوى افتراضاتها المُدخلة. وعلى العكس من ذلك، فإن قواعد الحذف تقسم بكونها تأويلية أو تفسيرية بصورة حقيقة: فالافتراضات المُحرّجة تُوضح أو تُحلل محتوى الافتراضات المُدخلة. إن فرضيتنا، هي أن جهاز الاستنباط البشري لديه إمكانية الوصول إلى قواعد الحذف فقط، وهو يُتّبع لنا نتائج غير مُبتدلة فقط، وتعريفها كالتالي:

60. اللزوم المنطقي غير المُبتدل *non-trivial logical implication*

إنَّ أية مجموعة افتراضات (ج) تستلزم منطقياً وبصورة غير مُبتدلة الافتراض (ك) إذا وفقط إذا أنه حين تكون (ج) مجموعة من الأطروحتات الأولى في استنتاج يقتصر على قواعد الحذف، فإن (ك) تكون من مجموعة الأطروحتات النهائية.

أي بتعبير آخر إن جهاز الاستنباط البشري، هو نظام يُوضح ويُفسّر محتوى أية مجموعة من الافتراضات التي تُحال إليه.

إن علماء النفس الذين اقترحوا نماذج لنظام الاستنباط عند البشر، فلما توصلوا إلى هذه النتيجة. وفي الحقيقة، إن غالبيتهم أقل اهتماماً بدراسة الاستيعاب التلقائي من الاهتمام بالأداء في مسائل محددة من مسائل التفكير: مثل حُجج القياس المنطقي، وتميز الحُجج الصحيحة من غير الصحيحة. وهلَّم جراً. إن كون هذه المسائل مُتناهية وليسَت غير محدودة، وكون العديد من النماذج المقترحة غير صُورية أكثر من كونها صُورية، يعني أن مشكلة التزوم المُبتدَل غالباً ما يُغضِّن النظر عنها. وحين لا يكون الأمر كذلك، فإن النتيجة كانت دائماً تقريباً أن قواعد الإدخال لا يمكن الاستغناء عنها كلياً، وذلك لتوسيع [98] من الأسباب. فهناك أولاً الادعاء بأن أنماطاً معينة من الاستنباط التلقائي التي تُنجِز بشكل مُنظم ومبادر وصريح تتطلّب استعمال قواعد الإدخال. فعلى سبيل المثال، من الواضح بداهةً أننا إذا افترضنا المقدّمات المنطقية (61 أ-ج)، فإننا سنستنتج (62) بصورة تلقائية. وأننا إذا افترضنا المقدّمتين (63 أ-ب)، فإننا سنستنتاج (64) بصورة تلقائية (وهي عُرضة للقيود الاعتيادية على الذاكرة والانتباه):

61. (أ) إذا كان عُمال القطارات مُضربين، والسيارة قد تعطلت فلا سبيل للوصول إلى مكان العمل.
- (ب) عُمال القطارات مُضربون.
- (ج) السيارة قد تعطلت.

62. لا سبيل للوصول إلى مكان العمل.

63. (أ) إذا كان سخان الماء يحتاج إلى إصلاح، أو كان التيار الكهربائي قد انقطع، فإنّ البيت سيكون غير صالح للسكن.

(ب) سخان الماء يحتاج إلى إصلاح.

64. البيت سيكون غير صالح للسكن.

وقد اعتبرت هذه الأمثلة على أنها تُبرهن بوضوح على الحاجة إلى نسخة ما - في الأقل - من قاعدة إدخال الواو العاطفة و إدخال (أو) في أيّ وصف أو تقرير عن الجهاز الاستنباطي البشري.

والافتراض وراء ذلك، هو أن الطريقة الوحيدة - أو الطريقة الوحيدة المقبولة سيكولوجياً - لاستنتاج (62) من (61) أو (64) من (63)، هي باستعمال قواعد الإدخال. فاستنتاج (62) يتطلب خطوة إدخال الواو العاطفة في (د) أدناه. متبوعة بخطوة (وضع المقدم *modus ponens*) على أساس (أ) و(د) للوصول إلى النتيجة المطلوبة:

(61) (أ) إذا كان عمال القطارات مُضربين والسيارة قد تعطلت، فلا سبيل للوصول إلى مكان العمل. [مقدمة]

(ب) عمال القطارات مُضربيون. [مقدمة]

(ج) السيارة قد تعطلت. [مقدمة]

(د) عمال القطارات مُضربيون والسيارة قد تعطلت [بتطبيق قاعدة (إدخال الواو العاطفة) على (ب) و(ج)]

(62) لا سبيل للوصول إلى مكان العمل. [بتطبيق قاعدة (وضع المقدم) على (أ) و(د)]

وبالطريقة نفسها، فقد اعتبر استنتاج (64) على أنه يتطلب خطوة (إدخال

أو) في (ج) أدناه متبوعة بخطوة (وضع المقدّم) على أساس (أ) و(ج) للوصول إلى التسليمة المطلوبة:

(63) (أ) إذا كان سخان الماء يحتاج إلى إصلاح أو كان التيار الكهربائي قد [99] انقطع، فإن البيت سيكون غير صالح للسكن. [مقدمة]

(ب) سخان الماء يحتاج إلى إصلاح. [مقدمة]

(ج) سخان الماء يحتاج إلى إصلاح أو أن التيار الكهربائي قد انقطع [بتطبيق قاعدة (إدخال أو) على (ب)].

(64) البيت سيكون غير صالح للسكن. [بتطبيق قاعدة (وضع المقدّم) على (أ) و(ج)].

وهذه بالطبع هي أبسط الاستنتاجات المُتوافرة في أغلبية أنواع المنطق المعياري التي تستعمل القواعد الأولية لوحدها.

لكن إذا أردنا أن ثبت أن قاعدي (إدخال الواو العاطفة) و(إدخال أو) ضروريتان ولا غنى عنهما، يتوجّب علينا أولاً أن ثبت أنه لا يوجد أي استنتاج بديل يقتصر على استعمال (قواعد الحذف) فقط، أو أن أي استنتاج بديل من هذا النوع ليست له دوافع أو مسوّغات سيكولوجية. أما بالنسبة للنقطة الأولى، فلا شك أن الاستنتاجات البديلة موجودة. فأي منطق معياري يُحجز استعمال القواعد المشتقة الآتية:

65. (وضع المقدّم) المُتّصل conjunctive modus ponens

(أ) المدخلات: (1) (إذا (ق وك) فإذا ز)

(2) ق

المخرجات: (إذا ك فإذا ز)

(ب) المُدخلات: (1) (إذا (ق و ك) فإذاً ر)

(2) ك

المُخرّجات: (إذا ق فإذاً ر)

66. (وضع المُقدَّم) المُنفِّصل *Disjunctive modus ponens*

(أ) المُدخلات: (1) (إذا (ق أو ك) فإذاً ر)

(2) ق

المُخرّجات: ر

(ب) المُدخلات: (1) (إذا (ق أو ك) فإذاً ر)

(2) ك

المُخرّجات: ر

وهذه القواعد حالها حال وضع المُقدَّم نفسه، هي قواعد حَذْف وكما سنُوضح في أدناه، هناك سبب قوي للاعتقاد أن لها وظيفة في المعالجة الاستنباطية التلقائية للمعلومات. ونحن نُسلِّم بأن نسخةً ما من القاعدة (65) مُلحقة بالباب المنطقي للواو العاطفة، وأن نسخةً ما من القاعدة (66) مُلحقة بالباب المنطقي لـ (أو).

إن القاعدتين (65) و(66) تجعلان من المُمكِّن استنتاج (62) من (61)، و(64) من (63) من دون اللجوء إلى استعمال قواعد الإدخال. استنتاج (62) من (61) يتم كما في (61') باستعمال خطوة وضع المُقدَّم المُتّصل في (بـ)، مَتبوعة بخطوة وضع مُقدَّم اعْتِياديَّة:

61'. (أ) إذا كان عُمال القطارات مُضربيَّن والسيارة قد تعطلت فلا سبيل للوصول إلى مكان العمل. [مقدمة]

(ب) عُمال القطارات مُضربيَّون. [مقدمة] [100]

- (بـ) إذا تعطلت السيارة، فلا سبيل للوصول إلى مكان العمل. [من (أ)]
 و(بـ) باستعمال وضع المُقدم المُنفصل [جـ)
 (جـ) السيارة قد تعطلت. [مقدمة]

62. لا سبيل للوصول إلى مكان العمل. [من (بـ) و(جـ) باستعمال وضع المُقدم الاعتيادي]

واستنتاج (64) من (63) يتم، كما في (63') أدناه، باستعمال خطوة وضع المُقدم المُنفصل، فتحصل على النتيجة من المُقدمات بصورة مباشرة:

63'. (أ) إذا كان سخان الماء يحتاج إلى إصلاح، أو كان التيار الكهربائي قد انقطع، فإن البيت سيكون غير صالح للسكن. [مقدمة]

(بـ) سخان الماء يحتاج إلى إصلاح. [مقدمة]

64. البيت سيكون غير صالح للسكن. [من (أ) و(بـ) باستعمال وضع المُقدم المُنفصل]

وهكذا، فلا مجال للشك في وجود استنتاجات بديلة.

المقبولة السيكولوجية لهذه الاستنتاجات، تعتمد على المقبولة السيكولوجية للقاعدتين (65) و(66) نفسهما. إن لدى (Rips 1983) أولاً تجريبية على أن القاعدة (66)، قاعدة وضع المُقدم المُنفصل، هي ليست صادقة وحقيقة سيكولوجياً فحسب، وإنما هي واحدة من القواعد الأسهل منالاً وإتاحة، بل هي أسهل منالاً من قاعدة وضع المُقدم نفسها. وأدلة تُبيّن أيضاً أن قاعدة (إدخال أو) هي واحدة من القواعد الأبعد منالاً، وهي في الحقيقة قد رُفِضَت من قبل العديد من أفراد عينة البحث. إن كون الاستنتاجات مثل (63) - (64) تُنجز بانتظام وبسهولة، يدعونا بقوة إلى الاعتقاد بأن الأمر لا يتضمن أية خطوة (إدخال أو) ولا يتطلبها.

ولا عِلْم لنا بأي دليل تجاري على القاعدة (65)، قاعدة وضع المُقدم

المُتَّصل. لكن ضمن إطار مُستند إلى مبدأ الصّلة، فإن كُلّاً من وضع المقدّم والمُتَّصل والمُنْفَصِل يكونان مُهمَّين بدرجة عالية للسبب الآتي: حين تُقدّم فقرة من المعلومات على شكل جملة شرطية مُركبة لها مُقدّم مُتَّصل أو مُنْفَصِل، فإن فرص العثور على المقدّم المُتَّصل أو المُنْفَصِل بكامله مخزوننا بشكل جاهز في الذاكرة، هي بالتأكيد أضعف بكثير من فرص العثور على مجرّد أحد حَدَّي الاتصال أو الانفصال المُكوّنة له. إن ما تفعله قاعدتا وضع المقدّم المُتَّصل والمُنْفَصِل، هو أنهما تسمحان بالقيام بالاستنتاجات على أساس أحد حَدَّي الاتصال أو الانفصال، بدلاً من أن تتطلّبَا توافر المقدّم المُتَّصل أو المُنْفَصِل بكامله. وهكذا، فهما تزيدان فرص تفاعل المعلومات المقدّمة مع التمثيل الموجود عند الفرد للعالم، لكي يتّسّى التوصل إلى نتائج أو استنتاجات جديدة. [101] وبالنسبة للકائن الحي المُهتم بتحسين تمثيله للعالم، ستكون للاقاعدتين (65) و(66) أهمية كبيرة.

والتسويف الآخر الموجود في أدبيات علم النفس لقواعد الإدخال، يستند إلى أداء عَيّنات البحث في مسائل مُحدّدة من مسائل التفكير، ولا سيما في مسألة التحقق من صحة الحُجَّج. وهكذا، فإن كُون أغلبية أفراد العينة يقولون إنّ (67) أ-ب) تستلزم (68)، وأن بعضهم يقولون إنّ (69) تستلزم (70)، اعتُبر دليلاً على أن قاعديَّ (إدخال الواو العاطفة) و(إدخال أو) هما صادقتان وحقائقتان سيكولوجياً⁽²¹⁾:

67. (أ) الثلج أبيض.

(ب) العشب أخضر.

68. الثلج أبيض والعشب أخضر.

(21) انظر (ريس 1983)، وهو يحتوي أيضاً عرضاً مُمتازاً للبحوث السابقة بشأن سيكولوجية الاستنباط الطبيعي.

69. الأرض كُروية.

70. الأرض كُروية أو الأرض مسطحة.

وبعد ذلك، يفترض علماء النفس الواقعون لمشكلة اللزوم المُبتدأ، بأن عمل هاتين القاعدتين يتحدد بقيود بشكل أو باخر، وذلك ليتجنبوا مشكلة التطبيق المُتكرر. وأحد الحلول هو السماح للنظام بوضع أهداف، والسماح لقواعد الإدخال بالعمل فقط حين (1) يتم الوفاء بأوصافها المُدخلة، و(2) يكون للنظام هدف مُحدد هو استنتاج نتيجة مُتصلة أو مُنفصلة لأنه، مثلاً، يقوم بالتحقق من صحة حُجج مثل (67)-(68) أو (69)-(70). إن القواعد التي تعمل محكومة بمثل هذه القيود، تُدعى القواعد (الراجعة) backwards، وهي مُميزة من القواعد (المتقدمة) forwards الاعتيادية التي تنطبق ببساطة كلما تم الوفاء بأوصافها المُدخلة⁽²²⁾.

ونحن لا نشك في أن المستمعين أحياناً يريدون أن يستتجوا من قوله ما نتيجة مُعينة، ويحتاجون إلى أسلوب إجرائي للتوصل إليها. إن ما نشك فيه هو أن مثل هذا الأسلوب الإجرائي قد يتطلب قواعد استنباطية مُختلفة كلياً عن تلك التي نستعملها في الاستيعاب الاعتيادي: أي إن هناك مجموعة من القواعد الاستنباطية التي تقتصر وظيفتها على تأكيد أو تثبيت نتائج لا يمكن للقواعد أن تولّدها تلقائياً. ويبدو أن الاحتمال الأكبر، هو أن (التفكير الراجع) هو مجرد البحث عن مجموعة من المقدّمات المنطقية التي يمكن استنتاج النتيجة المطلوبة منها باستعمال القواعد الاستنباطية النّظامية: أي بمعنى آخر أنها استراتيجية استردادية أو استرجاعية، وليس شكلًا واضحًا من أشكال التفكير. وإذا لم تُوجَد (قاعدة حذف) تستنتج النتيجة المطلوبة مباشرة من مجموعة المقدّمات المنطقية المُتوافرة، كما في الحالات (67-70) آنفًا، فإن ذلك يعني أن النتيجة هي ببساطة غير قابلة للاستنتاج المباشر.

(22) لمناقشة وتسويغ التمييز بين القواعد "المتقدمة" و"الراجعة"، انظر (رس 1983).

لكن لا يوجد سبب للاعتقاد، بأن الاستنتاج المباشر هو الطريقة الوحيدة المتوفّرة لدى الناس لتدقيق صحة الحجج. إن الحجّة تكون صحيحة وسارية المفعول إذا وفقط إذا كانت النتيجة تلزم لزوماً دلاليّاً عن المقدّمات: أي إذا وفقط إذا وجّب صدق النتيجة، كلما كانت المقدّمات المنطقية صادقة. لقد حاولنا أن نثبت أن الجهاز الاستنباطي البشري ناقص وغير كامل، بمعنى أن هناك [102] حججاً صادقة لا يمكن استنتاج نتائجها بصورة مُباشرة باستعمال قواعد الجهاز الاستنباطي؛ والحالات (67)-(68) و(69)-(70) هي أمثلة على ذلك. لهذا تتوقّع أن يكملّ الجهاز الاستنباطي ويُتمّ بنوع من الإجراءات غير الاستنباطية -أو التي ليست استنباطية بصورة مُباشرة- للتحقّق من الصحة المنطقية، كلما كانت الآلية الاستنباطية غير وافية. وفي تلك الحالة، فإن صواب أحكام أفراد العينة بخصوص الصحة المنطقية، لا يعني أنهم قد توصلوا إلى هذه الأحكام بواسطة الاستنتاج المباشر.

إن جهازنا الاستنباطي يقدّم لنا مثل هذا الإجراء غير المباشر مبنياً على أساس كونه يُراقب التناقضات ويُحدّر منها. فإذا الطائق ليان صدق حجّة ما، هي أن نبيّن أننا نقع في التناقض إذا أكدنا المقدّمات المنطقية ونفينا النتيجة في الوقت نفسه. فعلى سبيل المثال، إذا كانت (67-ب) ونفي (67)، أو كانت (69) ونفي (70)، هي الأطروحتان الأوّلية لاستنتاج ما، فإن الجهاز الاستنباطي سيكشف التناقض المُتضمن، وبذلك يثبت أن (67-ب) تستلزم (68) دلاليّاً، وأن (69) تستلزم (70) دلاليّاً.

لذلك نحن نرفض مذهبين مُتطرّفين بخصوص قدرة البشر الاستنباطية. فنجز لا نعتقد أن كل الاستدلال الاستنباطي، يجب أن يُفسّر بمعايير القواعد الاستنباطية فقط (وهو الموقف الذي يتبنّاه ربس Rips 1983 بصورة ضمنية). لكن من ناحية أخرى، نحن نعتقد أن نظام القاعدة الاستنباطية هو جهاز كفؤ جداً لتقليل عدد الافتراضات التي يتوجّب حَرْزُنها في الذاكرة بصورة مُنفصّلة، وللتوصّل إلى نتائج الحجج، واستنتاج اللزومات المترتبة على المعلومات التصورية المُكتسبة حديثاً. ولزيادة تأثير هذه المعلومات في التمثيل التصورى المخزون للعالَم. لذلك، فنجز

نرفض ادعاء (جونسون - ليرد 1982b Johnson - Laird 1983) بأنه لا تُوجِّه أية قواعد استنباطية مُمثَّلة ذهنياً:

”إن المشكلة الأساسية هي أن نظام الاستدلال قد يعمل بطريقة منطقية تماماً، وإن كان لا يستعمل قواعد استدلال، أو مُخطّطات استدلالية أو مُسلّمات المعنى، أو أي نوع آخر من الآلية المستعملة تقليدياً في حساب منطقي“ . (جونسون - ليرد 1982b ص 20).

يبدو من المعقول أن نفترض - مع (جونسون - ليرد) - أن أفراد عيّنة البحث يستعملون طرائق مُتنوّعة من الاكتشاف الاستقرائي غير اشتتاقيّة بصورة مباشرة، للإنجاز أنماط مُعيّنة من مهمّات التفكير؛ لكن هذا لا يعني انعدام أية قواعد استنباطية مُمثَّلة ذهنياً على الإطلاق، مثلما لا يعني الأداء الصحيح لأفراد العيّنة في بعض مهمّات التفكير، بأنهم لا بُدّ من أن يكونوا يستعملون قواعد استنباطية.

إذن فنحن نقترح مذهباً خليطاً بشأن قدرات البشر الاستنباطية. وفرضيتنا هي أنه حين تُعرَّض على الجهاز مجموعة من الافتراضات التي هي عُرْضة للقيود الاعتيادية على الذاكرة والانتباه⁽²³⁾، فإن الجهاز يجب أن يحسب تلقائياً وبشكل مباشر المجموعة الكاملة للّزومات غير المُبْتَدَلة التي تُحدِّدُها قواعده الاستنباطية، كجزء من إجراءات عمله المعتادة. أما اللّزومات المُبْتَدَلة، فعلى العكس من ذلك، لا يتم حسابها بصورة مُباشرة. إن الإجراءات الخاصة بالوصول إلى اللّزومات المُبْتَدَلة والتحقّق من صدقها تختلف تماماً عن الإجراءات التلقائية لاستنتاج اللّزومات المتوفّرة من غير المُبْتَدَلة: فهي أقل طبيعيةً بمعنى من المعاني، وهي قد تستغرق وقتاً أطول، وتكون عُرْضة لأنماط مُختلفة من الأخطاء. وبتعبير آخر، لا بُدّ من أن يكون الأداء في هذين الممطين من اللّزوم مُختلفاً بصورة مُهمَّة، ويمكِّن التتحقق من ذلك تجريبياً.

(23) وربما عُرْضة للقيود الاختيارية التي تكبّح أجزاء الاستنتاج التي لا يُحتمل أن تُسهم في البحث عن الصلة أو المُناسبة، انظر الفصل الرابع القسم (5).

لقد قمنا في هذا القسم بوصف عام لجهاز استنباطي، قد يكون هو المستعمل في المعالجة التلقائية للمعلومات. إن وظيفة الجهاز هي، في الأساس تحليل واستغلال المحتوى التصوري لافتراضات، وهذه الوظيفة تنجذب بواسطة قواعد الحذف الملحقة بالأبواب المنطقية للمفاهيم. ولقد كان ادعاؤنا الأساسي هو أن المعالجة الاستنباطية لفرضية ما، في الظروف الاعتيادية تتطلب حساب لزوماتها غير المبتدلة، ولا تتطلب حساب لزوماتها المبتدلة أبداً. وحين يعالج افتراضٌ ما، في سياق افتراضات أخرى، ففي هذه الحالة أيضاً ندعى بأن اللزومات غير المبتدلة فقط هي التي تُحسب، في الظروف الاعتيادية. وما دامت اللزومات المبتدلة - إن صَحَّ رأينا - لا تؤدي وظيفة في عملية الاستيعاب والفهم، فلن نهتم بها في ما تبقى من كتابنا. ومن الآن فصاعداً - ما لم نُقلُّ بخلاف ذلك - فإن ما نعنيه عند الكلام على اللزومات أو اللزومات المنطقية، هو اللزومات غير المبتدلة كما تقدّم تعريفها آنفاً.

وبالطبع، فإنَّ حضُور وتقليل طائفة اللزومات* التي يمكن، من حيث المبدأ، حسابها باستعمال الجهاز الاستنباطي البشري، لا يعني أننا قلنا كل شيء بشأن المعالجة الاستنباطية للمعلومات. ففضلاً عن الحاجة للثبات من القواعد الاستنباطية الموجودة فعلاً، هناك الحقيقة القائلة إنَّ اللزومات الحاصلة من مجموعة مُعينة من الافتراضات يجب أن يتم تناولها بترتيب مُعين، لكننا إلى حد الآن لم نُقلْ شيئاً بخصوص كيفية فرض هذا الترتيب. ثم إن المعلومات تعالج - بلا استثناء - في سياق افتراضات أخرى، ونحن إلى حد الآن لم نُقل شيئاً بخصوص كيفية انتقاء السياق. إن ما عملناه حتى الآن، لا يتعدى وضع حد أعلى لمجموعة اللزومات التي يمكن من حيث المبدأ استنتاجها من مجموعة مُعينة من

* لا يخفى على القارئ أن مُصطلح (اللزومات) حين يَرد في هذا القسم والقسم التالي وفي عموم الكتاب، مجرداً من دون تحديد النوع، فإن المقصود هو اللزوم المنطقي implication، وقد تَقدّم توضيحاً العلاقة بين هذا النوع من اللزوم واللزوم الدلالي entailment. [المترجم].

الافتراضات. أما كيف يتم انتقاء المقدّمات المنطقية، وعلى أي ترتيب يتم حساب اللّزومات، فهذه مسائل سُتُّناقش في الفصول القادمة. وفي القسم القادم ستتناول، بصورة أعمّ، أنماط الاستباط التي يمكن إنجازها حين يتم الجمع بين محتوى قصوٍي مُتنقٍي وسياقٍ مُتنقٍي في ذاكرة الجهاز الاستباطي.

6 - بعض أنماط الاستباط:

لقد أدعينا فيما تقدّم بأن صلة أو مُناسبة المعلومات الجديدة بالنسبة لشخصٍ ما، يجب أن تُقاس وتُقيّم بمعايير التحسينات التي تُحدِّثها تلك المعلومات في تمثيله للعالم. إن تمثيل العالم هو حَزَين من الافتراضات الحقيقية لها شيء من التنظيم الداخلي. والآن نود أن نقترح أن التحسينات التي تُسبِّبها المعلومات الجديدة في تمثيل مُتحفّق للعالم، يمكن أن تتبعها بواسطة عمل الجهاز الاستباطي.

حين تُوضع مجموعة من الافتراضات في ذاكرة الجهاز الاستباطي، فإن كل القواعد الاستباطية في الأبواب المنطقية المرتبطة بالمفاهيم المكوّنة لها، تصبح في المتناول. وكما يتّضح من الأمثلة المُتقدّمة آنفاً، فإن هذه القواعد تنقسم إلى تَمَطين مُتمايزين شكلياً، سنُطلق عليهما اسم التحليلية *analytic* والتركيبية *synthetic*. إن القاعدة التحليلية تتناول افتراضًا واحدًا فقط كمُدخلات؛ أما القاعدة التركيبة، فتناول افتراضين اثنين مُنفَّصلين كمُدخلات. فعلى سبيل المثال، حذف الواو العاطفة (القواعدتان 46-أ-ب آنفاً) التي تتناول افتراضًا واحدًا موصولاً كمُدخلات، هي قاعدة تحليلية، ووضع المقدّم (القاعدة 47 آنفاً)، التي تتناول افتراضًا شرطيًا والمقدّم الوارد معه كمُدخلات، هي قاعدة تركيبية.

لَقُلْ إنَّ أية نتائجَ يتم الحصول عليها من مجموعة أولية من الافتراضات بواسطة استنتاج لا تُستعمل فيه سوى القواعد التحليلية، هي نتائج لازمة تحليلياً *analytically implied* من تلك المجموعة من الافتراضات.

71. اللُّزوم التحليلي analytic implication

إن مجموعة من الافتراضات (ج) تستلزم تحليلياً الافتراض (ك) إذا وفقط إذا كانت (ك) واحدة من الأطروحت النهائية في استنباط تكون فيه (ج) هي الأطروحت الأولية، ولم تُنطبق فيه سوى القواعد التحليلية.

لاحظ أن كل افتراض يستلزم نفسه تحليلياً بموجب هذا التعريف. ومن ثم فإن أي لُزوم غير تحليلي فهو تركيبي:

72. اللُّزوم التركيبي synthetic implication

إن مجموعة من الافتراضات (ج) تستلزم تركيبياً الافتراض (ك) إذا وفقط إذا كانت (ك) واحدة من الأطروحت النهائية في استنباط تكون فيه (ج) هي الأطروحت الأولية، ولا تكون فيه (ك) لازمة تحليلياً من (ج).

وهذا يعني أن اللُّزوم التركيبي هو نتاج لاستنتاج قد طبّقت فيه قاعدة تركيبية واحدة في الأقل.

لقد اتّهِمَتْ المُفترضيات الاستدلالية للاستيعاب، في بعض الأحيان بعدم النجاح في التمييز بين فهم افتراضٍ أو قولهٍ ما وفهم تبعاته المنطقية. وما دمنا قد أنكرنا التمييز بين المعايير "المنطقية" و"اللامنطقية"، وخلطنا بين القواعد الاستنباطية "المنطقية" و"الدلالية"، فقد يبدو أننا مُعَرَّضون لهذا الاتهام بشكل خاص. في الحقيقة إن جُزءاً من هذه المشكلة قد تم حلُّه عن طريق تمييزنا بين اللُّزومات المُبتدلة وغير المُبتدلة، وادعائنا أن الأخيرة هي التي تدخل في عملية الفهم أو الاستيعاب. لكن مع ذلك، يبقى الحدُس بأنه، حتى ضمن اللُّزومات غير المُبتدلة، يكون بعضها أوثق ارتباطاً بفهم مجموعة من الافتراضات، وبعضها الآخر باستنتاج تبعاته المنطقية. وفي الإمكان تفسير هذا الحدُس بمعايير تمييزنا [105] بين اللُّزومات التحليلية والتركيبية.

إن اللُّزومات التحليلية لمجموعة من الافتراضات، هي تلك اللُّزومات الضّرورية والكافية لفهمها، أي لاستيعاب محتواها. فمن يدّعى أنه فهم افتراضًا

ما ، لكنه يُنكر أحد لِزوماته التحليلية ، لا يمكن أن يُقال عنه أنه قد فهمه مُطلقاً . لكن على العكس من ذلك ، فإن عدم النجاح في استيعاب اللِّزومات التركيبية لمجموعة من الافتراضات لا يُعد فشلاً في فهم المعلومات المعروضة ، بل هو فشل في استغلالها إلى الحد الأقصى .

إن اللِّزومات التركيبية لمجموعة مُعيَّنة من الافتراضات ، هي تلك اللِّزومات التي يتطلّب استنتاجها تطبيق قاعدة تركيبية واحدة في الأقل . فعلى سبيل المثال ، إن (73 أـ ج) تستلزم (74 أـ ب) تركيبياً ، والقاعدة التركيبية في هذه الحالة هي وضع المقدّم :

73. (أ) هناك حافلة قادمة.

(ب) إذا كانت هناك حافلة قادمة ، فإننا سنصل إلى محل العمل في الوقت المُحدَّد .

(ج) إذا وصلنا إلى محل العمل في الوقت المُحدَّد ، فلن يُهمنا أننا أطلنا في النوم .

74. (أ) سنصل إلى محل العمل في الوقت المُحدَّد .

(ب) لن يُهمنا أننا أطلنا في النوم .

أو -إذا أردنا أن نعطي مثلاً "لامنتقياً" - أن (75 أـ ج) تستلزم (76 أـ ج) تركيبياً ، والقاعدة التركيبية المُتضمنة في هذه الحالة ، هي شيء أشبه بقاعدة الاحتواء Containment المُوضحة في (77) :

75. (أ) التذكرة في المحفظة .

(ب) المحفظة في الحقيقة .

(ج) الحقيقة في السيارة .

76. (أ) التذكرة في الحقيقة .

(ب) التذكرة في السيارة.

(ج) المحفظة في السيارة.

:⁽²⁴⁾ 77. قاعدة الاحتواء *Containment rule*

المُدخلات : (1) (ش - هو - في - ص)

(2) (ص - هو - في - ز).

المُخرجات: (ش - هو - في - ز).

إن القدرة على فهم مجموعة الافتراضات (75أ-ج)، تتطلب بالتأكيد القدرة على استيعاب لزومات تحليلية مثل (78أ-و):

78. (أ) التذكرة في مكانٍ ما.

(ب) هناك شيءٌ ما ، في المحفظة.

(ج) المحفظة في مكانٍ ما.

(د) هناك شيءٌ ما ، في الحقيقة.

(هـ) الحقيقة في مكانٍ ما.

(و) هناك شيءٌ ما ، في السيارة.

[106] إنَّ مَنْ يَقْبِلُ (75أ-ج) لَكُنْ يُنْكِرُ أَيًّا مِنْ (78أ-و)، سِيَكُونُ مُذْنِبًا لِفَشْلِهِ لِيُسَ فِي مَجَالِ الْمَنْطَقِ، وَإِنَّمَا فِي مَجَالِ الْفَهْمِ وَالاستِيعَابِ. وَمِنَ النَّاحِيَةِ الْأُخْرَى، فَفِي الإِمْكَانِ أَنْ يَفْهُمَ شَخْصٌ مَا (75أ-ج) بِصُورَةٍ جِيَدةٍ تَامًا مِنْ دُونِ أَنْ يَكُونَ

(24) نحن نستعمل هذه القاعدة الافتراضية لأغراض توضيحية، ولا نقصد من ذلك أن نُوحِي بِوْجُودِ مُثِلِّ هذه القاعدة. إذ من المفهوم تماماً أن علاقَةَ الاحتواء، فضلاً عن علاقات مُتعَدِّيَّةٍ أخرى، لا يتم التعامل معها بِواسطةِ القواعد الاستنباطية، وإنما بِواسطةِ التَّماذِج الذهنيَّةِ على طريقةِ (جونسون - ليرد).

قد قام بحساب اللُّزومات التركيبية (76أـج). هَبْ أنك اكتسبت كلًّا واحد من هذه الافتراضات في وقت مُختلف وفي ظروف مُختلفة، بحيث لم يحصل أبداً أنك جمعتها معاً وقمت بحساب لُزوماتها التركيبية (76أـج). إن هذا الإغفال أو الإهمال لا يعني أنك قد فهمت كلًّا واحد من الافتراضات المُفردة بدرجة أقلّ. فنحن جميعاً نُخَرِّن في ذاكرتنا مئات الآلاف من الافتراضات التي يمكن أن نحسب أو نستنتج منها مئات الآلاف من الافتراضات التركيبية بمجرد الجمع بينها جميعاً في ذاكرة الجهاز الاستنباطي. إن كونها لم تُجمَع أبداً ولن تُجمَع أبداً، لا يعني أن كلًّا واحد من الافتراضات المُفردة، لم يُفْهَم بصورة صحيحة.

لاحظ أن ما يجعل اللُّزوم التركيبية تركيبياً، هو ليس الصيغة التي تُعرَض بها مُقدماته، وإنما طبيعة القواعد التركيبية المُستعملة في استنتاجاته، إذ لا يوجد سبب يمنع الافتراض المُرَكَّب الواحد من أن تكون له لُزومات تركيبية. فعلى سبيل المثال، الافتراض المُتَصِّل (العاطف) في (79) يستلزم (76أـج) تركيبياً، تماماً كما يفعل الافتراضان المُنْفَصِلان (75أـج) و(75بـ).

79. التذكرة في المحفظة والمحفظة في الحقيقة.

75. (أ) التذكرة في المحفظة.

(ب) المحفظة في الحقيقة.

76. (أ) التذكرة في الحقيقة.

إن الفرق الوحيد في طريقة استنتاج هذا اللُّزوم من (75أـبـ) من ناحية، ومن (79) من ناحية أخرى، هو أن (79) يجب أن تجري عليه عملية حذف الواو العاطفة ليتسنى تطبيق القاعدة (77). وبخلاف ذلك، فإن الاستنتاج واحد في الحالتين. وما هو لُزوم مُركَب في حالة، يبقى لُزوماً مُركَباً في الحالة الأخرى.

لقد وصلنا الآن إلى النقطة التي يمكن أن يكون فيها للافتراض الواحد ثلاثة أنماط من اللُّزومات المنطقية وهي: اللُّزومات المُبَيَّنة، التي لا يمكن

حسابها بصورة مُباشرة بواسطة جهازنا، واللُّزومات التحليلية، وهي ضرورية وكافية لأجل فهمه واستيعابه؛ واللُّزومات التركيبية التي لا تتعلق بفهم أو استيعاب المعلومات المعروضة بقدر ما تتعلق باستغلال هذه المعلومات إلى الحد الأقصى. وهكذا، فإن إطارنا يُلقي بعض الضوء على التمييز قبل النّظري Pretheoretical والضّبابي بعض الشيء، بين "اللُّزوم الدلالي" و"اللُّزوم المنطقي"، بين المعنى الذاتي والمدلول الأوسع.

إن للتمييز بين اللُّزومات التحليلية والتركمبية تبعاً عمليّة مهمّة. فاللُّزومات التحليلية لافتراض معيّن تكون ذاتية بالنسبة له: فهي قابلة للاستعادة ما دام الافتراض نفسه قابلاً للاستعادة بمجرد إعادة معالجته عبر الجهاز الاستباطي. أما اللُّزومات التركيبية فهي، على العكس من ذلك، ليست ذاتية بالنسبة لأيّ واحد [107] من مجموعة الافتراضات التي تستنتج اللُّزومات منها: (باستثناء حالة القضايا المُتّصللة أو العاطفة كما في (79)). اللُّزوم التركيبي يُبنى بالضرورة على أساس افتراضين أوليين مُتمايزين، واستنتاجه ليس مجرّد مسألة وجود هذين الافتراضين في مكانٍ ما في الذاكرة: إذ يجب الجمع بينهما في الذاكرة العاملة الصغيرة لجهاز الاستباط. وحالما يكونان هناك لا يوجد أيّ ضمان بأنهما سُيُجمعنان ثانية، فقد يتم فقدان لُزوماتهما التركيبية إلى الأبد إذا لم يتم حسابها فوراً.

نحن نفترض - كما تفعل أغلب النماذج المُمتدولة للذاكرة - أنَّ المعلومات تُفكَّك إلى وحدات أصغر قدر الإمكان قبل أن تُخزن في الذاكرة، بحيث إن الافتراض المُتّصل أو العاطف، على سبيل المثال، لا يُخزن كوحدة، وإنما يُفكَّك إلى الحُدود المعطوفة المُكوّنة له التي قد ينتهي بها المطاف في أبواب موسوعية مُختلفة. لذلك، فإن أيّ جهاز مهتمّ بتحسين تمثيله الكلّي للعالم يجب أن يكون مهتماً باستعادة واستخلاص أكبر عدد مُمكن من اللُّزومات التركيبية من أيّ مجموعة من الافتراضات التي يقوم بمعالجتها في الحال الحاضر، قبل أن تُفكَّك المجموعة لغرض الخزن في أبواب مُنفَصلة. أما اللُّزومات التحليلية، فهي على العكس من ذلك لا تستحق الاستعادة أو الاستخلاص إلا بوصفها وسيلة لغاية، والغاية هي استعادة أو استخلاص لُزومات تركيبية إضافية.

لاحظنا سابقاً أن للافتراضات الداخلية في الجهاز الاستباطي أربعة مصادر ممكنة: فهي قد تأتي من الإدراك الحسي، أو فك التشفير اللغوی، أو الذاكرة الموسوعية، أو أنها قد تضاف إلى ذاكرة الجهاز نتيجة للعملية الاستباطية نفسها. وبالبديهة نقول إن الافتراضات المستنيرة أو المستعادة من الأبواب الموسوعية هي معلومات قديمة، في حين أن الافتراضات المستنيرة من الإدراك الحسي أو فك التشفير اللغوی، أي من أنظمة المدخلات، هي معلومات معروضة حديثاً، وتُصبح قديمة في أثناء معالجتها. إننا في كتابنا هذا، مهتمون بتأثير المعلومات المعروضة حديثاً - ولا سيما بالافتراضات المستنيرة عبر جهاز المدخلات اللغوية - على المعلومات القديمة المأخوذة من تمثيل موجود للعالم.

إذن، نحن نريد أن نبحث في تأثير الاستنباطات التي يمكن فيها تقسيم مجموعة الأطروحات الأولية الموسوعة في ذاكرة الجهاز الاستباطي، على مجموعتين فرعيتين هما ج و س، حيث يمكن النظر إلى ج بوصفها معلومات جديدة، وس بوصفها معلومات قديمة. والآن دعونا نسمّ الاستنباط المبني على أساس اتحاد ج و س بوصفهما مقدّمتين منطقيتين، نسمّه تسييقاً contextualization لـ (ج) في السياق (س). إن تسييق ج في س قد يُولد نتائج لا يمكن استنتاجها من أي من ج أو س لوحدهما. سنسمّي هذه النتائج لزومات سياقية contextual implications لـ ج في س:

80. اللزوم السياقي.

إن مجموعة الافتراضات ج تستلزم سياقياً الافتراض (ك) في السياق س إذا وفقط إذا كان:

- (1) اتحاد ج و س يستلزم (ك) لزوماً غير مبتدل.
- (2) ج لا تستلزم (ك) لزوماً غير مبتدل. و
- (3) س لا تستلزم (ك) لزوماً غير مبتدل.

إن اللزوم السياقي هو معلومات جديدة، بمعنى أنه لم يكن في الإمكان

استنتاجه من سـ- أيـ، خزين الافتراضات الموجودةـ لوحدها، غير أنه ليس مجرد معلومات جديدةـ ذلك لأنـه ليس لـزومـاً تحليلـياً ولا تركيبـياً لـ(جـ)ـ أيـ المعلومات المعروضة حديثـاً لوحدهـاـ إنه تركيبـ مؤلفـ من المعلومات الجديدةـ والقديمةـ، نتيجةـ لـلـتفاعلـ بينـ الـاثـنينـ.

ومن وجهـةـ النـظرـ المنـطـقـيةـ، إنـ النـاحـيـةـ الـوحـيدـةـ الغـرـبـيـةـ بـعـضـ الشـيءـ فـيـ هـذـاـ التـعرـيفـ لـلـزـومـ السـيـاقـيـ، هيـ آنهـ يـقـسـمـ المـقـدـمـاتـ المـنـطـقـيـةـ الـخـاصـةـ بـالـلـزـومـ التـركـيـبيـ عـلـىـ مـجـمـوعـتـينـ فـرـعـيـتـينـ مـتمـاـيـزـتـينـ، تـعـاـمـلـ إـحـدـاهـماـ بـوـصـفـهـاـ تـحـمـلـ الـلـزـومـ فـيـ سـيـاقـ الـأـخـرـىـ. وـبـالـطـبـعـ، فـإـنـ الـمـجـمـوعـتـينـ مـتـساـويـتـانـ وـمـتـكـافـتـانـ مـنـ النـاحـيـةـ الـمـنـطـقـيـةـ: فـاتـحـادـ جـ وـ سـ هـوـ الـذـيـ يـسـتـلـزـمـ (كـ)ـ تـرـكـيـبـياـ، وـإـنـ التـميـيزـ بـيـنـ الـمـجـمـوعـتـينـ فـرـعـيـتـينـ هـوـ تـمـيـيزـ فـعـلـيـاتـيـ pragmaticـ، وـلـيـسـ تـمـيـيزـاـ مـنـطـقـيـاـ. وـالـمـعـلـومـاتـ الـمـعـرـوضـةـ حـدـيـثـاـ يـنـظـرـ إـلـيـهاـ بـوـصـفـهـاـ تـضـيـفـ إـلـىـ الـمـعـلـومـاتـ الـمـأـخـوذـةـ مـنـ التـمـثـيلـ الـمـوـجـودـ لـلـعـالـمـ وـتـفـاعـلـ مـعـهـاـ.

إنـ إـضـافـةـ مـعـلـومـاتـ جـدـيـدةـ إـلـىـ سـيـاقـ الـمـعـلـومـاتـ الـقـدـيمـةـ، لاـ يـولـدـ لـزـومـاتـ سـيـاقـيـةـ فـحـسـبـ، وـإـنـماـ أـيـضاـ لـزـومـاتـ تـحلـيلـيـةـ، وـربـماـ تـرـكـيـبـيـةـ، خـاصـةـ بـهـاـ. لـكـنـ هـذـهـ الـلـزـومـاتـ تـخـتـلـفـ عـنـ الـلـزـومـاتـ السـيـاقـيـةـ فـيـ كـوـنـهـاـ مـسـتـقـلـةـ عـنـ السـيـاقـ. فـتـأـثـيرـ السـيـاقـ عـلـىـ تـفـسـيرـ الـقـوـلـاتـ، وـالـأـسـاسـ الـمـنـطـقـيـ لـمـعـالـجـةـ الـمـعـلـومـاتـ فـيـ سـيـاقـ مـعـيـنـ مـنـ دـوـنـ آـخـرـ، يـجـبـ أـنـ يـنـظـرـ إـلـيـهـمـ بـمـعـايـرـ الـلـزـومـاتـ السـيـاقـيـةـ بـصـورـةـ رـئـيـسـةـ. إـنـ فـكـرـةـ الـلـزـومـ السـيـاقـيـ، سـيـكـونـ لـهـاـ دـورـ كـبـيرـ فـيـمـاـ تـبـقـىـ مـنـ هـذـاـ الـكـتـابـ.

وهـكـذاـ، فـإـنـ مـنـ الـوـظـائـفـ الـمـرـكـزـيةـ لـلـجـهاـزـ الـاـسـتـنـبـاطـيـ أـنـ يـسـتـنـجـ عـفـوـيـاـ وـتـلـقـائـيـاـ وـلـاـشـعـوريـاـ، الـلـزـومـاتـ السـيـاقـيـةـ لـأـيـةـ مـعـلـومـاتـ مـعـرـوضـةـ حـدـيـثـاـ فـيـ سـيـاقـ مـعـلـومـاتـ قـدـيمـةـ. وـفـيـ حـالـةـ تـسـاوـيـ الـأـمـورـ الـأـخـرـىـ، فـكـلـمـاـ زـادـ عـدـدـ الـلـزـومـاتـ السـيـاقـيـةـ الـتـيـ تـوـلـدـهـاـ هـذـهـ الـمـعـلـومـاتـ الـجـدـيـدةـ، زـادـ تـحـسـينـهـاـ لـتـمـثـيلـ الـعـالـمـ الـمـوـجـودـ لـدـىـ الـفـردـ⁽²⁵⁾.

(25) بصـورـةـ عـامـةـ، لـيـسـ مـنـ الـضـرـوريـ أـنـ تـكـونـ الـمـعـلـومـاتـ الـجـدـيـدةـ مـعـلـومـاتـ جـدـيـدةـ =

إن الجهاز الاستنباطي هو أيضاً في مركز الاستدلال التلقائي غير البرهاني: فهو مصدر رئيس للافتراضات، وعملياته تؤثر في قوّة الأطروحتين الأولية والنهائية للاستنباطات التي يقوم بها. والآن نتوجّه تحديداً إلى هذه الجوانب من الاستدلال.

7 - التأثيرات السّيّاقية: وظيفة الاستنباط في الاستدلال غير البرهاني:

نذكر أن الاستنباط المبني على أساس اتحاد المعلومات الجديدة (ج) والمعلومات القديمة (س)، هو تسييق لـ(ج) في (س). ومثل هذا التسييق قد يُولّد ما سُنُطلق عليه اسم (التأثيرات السّيّاقية) *contextual effects*. في هذا القسم سنعرض فكرة التأثير أو الأثر السّيّاسي. وفي الفصل (3) سُنُحاول أن نثبت أن [109] مبدأ الصّلة أو المُناسبة يمكن أن يوصف بمعايير التأثيرات السّيّاقية.

الفكرة البديهية وراء مفهوم التأثير السّيّاسي هي الآتية: إن تعديل وتحسين سياقٍ ما، يعني التأثير في ذلك السّيّاق - لكن ليس أيّ تعديل سيّفي بالغرض. فكما لاحظنا، فإن إضافة المعلومات الجديدة التي تقتصر على تكرار المعلومات القديمة لا تُعدّ تحسيناً؛ لا هي ولا إضافة المعلومات الجديدة التي لا صلة لها أبداً بالمعلومات القديمة. إن صنف التأثير الذي يهمّنا هو نتيجة تفاعل بين المعلومات القديمة والجديدة. لقد قمنا آنفاً بوصفِ لتأثير واحد من هذا الصنف. فاللّزومات السّيّاقية هي تأثيرات سّيّاقية: فهي تنتج عن تفاعل حاسم بين المعلومات الجديدة والقديمة بوصفها مقدّمات منطقية في لُزوم تركيبي.

= بالنسبة للકائن الحي، بل هي مجرّد معلومات تم معالجتها حديثاً. فالمعلومات المستعادة من الذاكرة، قد تكون معلومات جديدة بهذا المعنى الواسع. وعلى الكائن الحي أن يمتلك أساساً منطقياً ليُقرّر، بالنسبة لأية معلومة مُستعادة حديثاً (ق)، إن كان من الأفضل إضافتها إلى السياق الذي تتم فيه معالجة معلومة أخرى (ك)، أم اعتبارها معلومة جديدة ومعالجتها في سياق يحتوي (ك). لا بدّ أن يكون لاعتبارات الصّلة والمُناسبة وزنٌ كبير هنا، كما هو الحال في أوجه الإدراك الأخرى.

من البديهي، في نَمط الإطار الذي نقوم بوصفه، ينبغي أن يكون هناك نَمطان آخران من التأثير السّيّادي. فمن ناحية، قد تزودنا المعلومات الجديدة ببيانات وأدلة إضافية لمصلحة الافتراضات القديمة، ومن ثَمَّ فهي تقوّيها، أو هي قد تزودنا ببيانات وأدلة ضدّ الافتراضات القديمة، وقد تؤدي إلى التخلّي عنها. وفي الأقسام الثلاثة الأخيرة كنا قد تجاهلنا كون الافتراضات الموضوعة في ذاكرة الجهاز الاستنباطي تأتي على درجات مُختلفة من القوّة، وكون الاستنباط قد يُفضّي إلى تناقض. والآن نريد أن ننظر في هذين الوجهين للاستنباط وفي نمط التأثيرات السّيّادية التي يولّدانها. وسنقتصر بعد ذلك بوصف عام لمفهوم التأثير السّيّادي.

كيف تؤثّر القوّة النسبية لمقدّمات الاستنباط، في قوّة النتائج؟ يمكن تناول هذه المسألة إما من زاوية نظر منطقية أو زاوية نظر إدراكيّة. إن الفهم الأفضل للمسألة المنطقية، ينبغي أن يُعيّننا في المسألة الإدراكيّة.

لتتأمّل مجموّعة المقدّمات (81-د) ولزومها التّركيبي (82):

81. (أ) إذا كان (بيتر) و(بول) و(ميري) قد جاءوا إلى الحفلة، فإن الحفلة كانت ناجحة.

(ب) (بيتر) جاء إلى الحفلة.

(ج) (بول) جاء إلى الحفلة.

(د) (ميري) جاءت إلى الحفلة.

82. الحفلة كانت ناجحة.

أنظر في (83) التي هي تعاطف أو وصل^{*} conjunction للمقدّمات (81-د)، ولذلك فهي تستلزم (82) دلاليًّا (entails) :

* المقصود من تعبير (التعاطف أو الوصل) هو بالطبع ناتج (product) اتحاد المُتعاطفين، أي الأشياء المُتعاطفة مُجتمعةً، وليس عملية (process) وصلها أو توحيدها. [المترجم].

83. إذا كان (بيتر) و(بول) و(ميري) قد جاءوا إلى الحفلة، فإن الحفلة كانت ناجحة، وقد جاء (بيتر) و(بول) و(ميري) إلى الحفلة.

إذا استطعنا أن نُحدّد قيمة تأكيد لـ(83)، فمن السهل حينئذٍ أن نُبَيِّن من الزاوية المنطقية، أن قيمة تأكيد (82) يجب أن تكون، في الأقل، بنفس مستوى [110] قيمة تأكيد (83)، التي تستلزمها دلاليًا. فهي لا يمكن أن تكون دونها مستوى لأن ذلك سيعني ضمناً أن (83) صادقة و(82) كاذبة، وهذا غير وارد لكون (83) تستلزم (82) دلاليًا. ومن ناحية أخرى، إذا كان هناك أدنى احتمال بكون الحفلة ناجحة من دون مجيء (بيتر) أو (بول) أو (ميري)، فحينئذٍ ينبغي أن تكون قيمة تأكيد (82) ليست مُساوية لقيمة تأكيد (83) فحسب، بل حتى أعلى منها.

إذن، من زاوية النظر المنطقية، هناك حدًّ أدنى لقيمة تأكيد النتيجة، فهي لا يمكن أن تكون أقلًّ من قيمة تأكيد تعاطف أو وصل المقدّمات. ومن زاوية النظر الإدراكية، يصبح السؤال الآن هو: كيف يمكن للجهاز الاستنباطي أن يُقدّر قيمة ذلك الحدّ الأدنى، إذا سلّمنا (كما نفترض نحن) بأنه لا يستطيع أن يستنتج تعاطف أو وصل المقدّمات، ولا أن يقوم بحساب قيمة تأكيدتها؟ يجب أن ندخل في حسابنا اعتبارات منطقية أخرى قبل أن نتمكن من الإجابة عن هذه المسألة الإدراكية.

إذن فتحن نظر في كيفية تقدير قيمة تأكيد تعاطف أو وصل الافتراضات في (83). إن قيمة تأكيد تعاطف أو وصل الافتراضات، تعتمد على قيم الافتراضات الموصولة أو المعطوفة. ومن زاوية النظر المنطقية، لا يمكن لها أن تكون أعلى من قيمة أضعف الافتراضات المعطوفة، أي أقلّها تأكيداً. هبْ أن من المؤكّد حضور (بيتر) و(بول) في الحفلة، لكن من المشكوك به حضور (ميري). حينئذٍ سيكون من المشكوك به بنفس الدرجة أن (بيتر) و(بول) و(ميري) قد حضروا جمِيعاً إلى الحفلة. ومن الناحية الأخرى، فإن قيمة تأكيد تعاطف أو وصل ما، يمكن أن تكون أدنى مستوى من قيمة تأكيد أضعف افتراضاته الموصولة أو المعطوفة. هبْ أن (81-د) كلها مؤكّدة بقُوّة، لكنها ليست أكيدة تماماً. بصورة

عامة، يكون احتمال كون الافتراضات الثلاثة صادقةً كلها جميـعاً أضعف من احتمال كـون أيّ واحد منها صادقاً بمفرده. لذلك، فإن قيمة تأكيد تعاطفٍ أو وصلٍ ما، يجب أن تكون أقلَّ من قيمة تأكيد أيّ واحدٍ من الأشياء الموصولة أو المعطوفة فيه. وفي الحقيقة، كلما زاد عدد الحدود أو الأشياء المعطوفة وكلما انخفضت قيم تأكيدها، انخفضت قيمة تأكيد التعاطف أو الوصل (أي تأكيدها كلـها مجـتمعةً).

لهـذا، فهـناك حدًّا أعلى لقيمة تأكيد تعاطفٍ أو وصل المقدّمات المستعملة في الاستنباط، ويمكن تقدير هذا الحـد الأعلى من دون استنتاج ذلك التعاطف أو الوصل ولا حساب قيمة تأكيدهـا. فالحدـ الأعلى لقيمة تأكيد تعاطفٍ أو وصلٍ ما، يـساوي قيمة تأكيد أضعف الأشياء أو الحـدود المعطوفة فيهـ، ولا نحتاج إلى عملية حسابية لتـقدير ذلك.

لاجـظـ أـنـا قد نـستـنـتـجـ نـتـائـجـ مـخـتـلـفةـ عـلـىـ أـسـاسـ مـقـدـمـاتـ مـخـتـلـفـةـ،ـ فـيـ استـنـبـاطـ وـاحـدـ.ـ لـكـنـ لاـ يـنـبـغـيـ أـنـ يـؤـثـرـ فـيـ قـيـمـةـ صـدـقـةـ نـتـيـجـةـ مـعـيـنـةـ إـلـاـ تـلـكـ المـقـدـمـاتـ المـعـتـعـلـةـ بـصـورـةـ فـعـالـةـ فـيـ اـسـتـنـتـاجـ النـتـيـجـةـ المـذـكـورـةـ.ـ فـعـلـىـ سـبـيلـ المـيـثـالـ،ـ لـنـضـفـ إـلـىـ (81ـ)ـ مـقـدـمـةـ أـخـرىـ إـضـافـيـةـ (81ـهـ)ـ:

81. (هـ) إذا كان (بول) و(ميري) قد جاءـا إـلـىـ الـحـفـلـةـ،ـ فإنـ (روـجـرـ)ـ قدـ غـادـرـ مـبـكـراـ.

وـالـآنـ تـلـزـمـ مـجـمـوعـةـ المـقـدـمـاتـ (81ـهـ)ـ نـتـيـجـةـ أـخـرىـ:

84. (روـجـرـ)ـ قدـ غـادـرـ مـبـكـراـ.

[111]ـ منـ الواضحـ أـنـاـ لاـ نـرـيدـ أـنـ تـنـأـثـرـ قـيـمـةـ تـأـكـيدـ (84ـ)ـ بـقـيـمـةـ تـأـكـيدـ (81ـأـ)ـ أـوـ (81ـبـ)،ـ وـلـاـ نـرـيدـ أـنـ تـنـأـثـرـ قـيـمـةـ تـأـكـيدـ (82ـ)ـ بـقـيـمـةـ تـأـكـيدـ (81ـهـ).ـ وـهـكـذـاـ،ـ فـإـنـ النـتـيـجـةـ المـعـيـنـةـ لـاـ يـنـبـغـيـ أـنـ تـرـثـ قـيـمـةـ تـأـكـيدـهـاـ إـلـاـ مـنـ مـجـمـوعـةـ المـقـدـمـاتـ المـعـتـعـلـةـ فـيـ اـسـتـنـتـاجـهـاـ بـصـورـةـ فـعـالـةـ.

كل هذا يدعونا إلى تفسير إدراكي - على أساس عمل الجهاز الاستباطي - للعلاقة بين قُوّة المُقدّمات وقُوّة النتائج في الاستنباط. إن مثل هذا التفسير أو الوصف، يُمكن أن ينفّذ على الوجه الآتي: الجهاز الاستباطي قد يعمل بطريقة بحيث إن النتيجة ترث قُوّة المُقدّمة عند تطبيق قاعدة تحليلية. أما عند انطباق قاعدة تركيبية، فهناك ثلاثة احتمالات. فإذا أُن تكون كلا المُقدّمتين أكيدة، وفي تلك الحالة تكون النتيجة أكيدة أيضاً، وإما أن تكون واحدة من المُقدّمات أكيدة والأُخرى غير أكيدة، وفي تلك الحالة ترث النتيجة قُوّة المُقدّمة الأضعف، أو أن لا تكون أيٌ من المُقدّمتين أكيدة، وفي تلك الحالة تكون القُوّة التي ترثها النتيجة أقلَّ من قُوّة أضعف المُقدّمتين.

إن التأثير في الاستنتاجات التي تتضمّن تطبيق أكثر من قاعدة واحدة يكون كالتالي. حين تكون كل المُقدّمات المستعملة بصورة فعالة في استنتاج نتائج مُعينة أكيدة، فإن النتيجة تكون أكيدة أيضاً. وحين تكون كل المُقدّمات أكيدة ما عدا واحدة، فإن النتيجة ترث قُوّة المُقدّمة التي هي ليست أكيدة تماماً. وحين تكون أكثر من مُقدّمة واحدة ليست أكيدة تماماً، فحينئذ تكون النتيجة أضعف من أضعف المُقدّمات. إن النتائج المستندة من عِدّة مُقدّمات ضعيفة، ترث قيمة ضعيفة جداً وغامضة. لكن درجات القُوّة المتواترة هي حدود دُنيا: بصورة عامة، يكون احتمال صدق النتائج أقوى من احتمال صدق تعاطف ووصل المُقدّمات التي تُستَبَطَ منها تلك النتائج.

نحن نُقرُ للجهاز الاستباطي بالقدرة على استنساخ درجات القُوّة، وعلى رفعها وخفضها. لكن هذه القدرات هي أكثر تواضعاً بكثير من تلك التي يتطلّبها الحساب الكمي لِقييم التأكيد. وكما هو متوقّع، فإن هذه الإجراءات لا تُحدّد قيم تأكيد مطلقة إلا من النوع الإجمالي جداً (مثلاً مؤكّد بصورة ضعيفة، أكيد) لكنه حين يدفع قُوّة افتراضٍ ما، فوق افتراض آخر أو أسفله، فإنه حينئذ يجعل بعض المقارنة مُمكّنة.

حين نستنتج نتائج من عِدّة مُقدّمات غير أكيدة تماماً، فإن قيمتها تكون غامضة جداً. وهذا سيكون عيباً كبيراً إذا كنا نُحاول أن نضع ونُظّر نظاماً منطقياً

أمثال. لكننا في الحقيقة، نحاول أن نضع **أئمّوجاً** لنظام إدراكي. إن عدم مقدرة **أئمّوجنا** على التحديد الدقيق لـ**قوّة** نتيجة **مُستنّجّة** من عدّة افتراضات غير أكيدة، يتوازى بصورة كافية مع الأدلة والبيانات التأمّلية الاستبطانية. فعلى حد علمنا، لا يوجد دليل آخر يبيّن أن العقل البشري **مُجهَّز** بطريقة أكثر قوّةً ودقّةً لتحديد **قوّة** افتراضاته الحقيقية بصورة تلقائية.

[112] **لِنَعْدُ إِلَى مُناقِشَتِنَا لِلتَّأثِيراتِ السِّيَاقِيَّةِ.** لنتأمل، أولاً، كيف تكون حال **اللُّزوماتِ السِّيَاقِيَّةِ**- وهي مثالنا الأصلي على التأثيرات السياقية- حين تدخل **قوّة** الافتراضات في الحساب. إن **اللُّزوم السِّيَاقِي** هو فرع من **اللُّزوم التَّرْكِيَّي**. لنتأمل، بعد ذلك، العلاقة بين **اللُّزوم التَّرْكِيَّي** والمقدّمات المستعملة فعلاً في استنتاجه. إن **اللُّزوم التَّرْكِيَّي** لا يلزم منطقياً من أيٍ واحدة من مقدّماته: إذ لا يمكن الاستدلال عليه برهانياً من أيٍ واحدة من مقدّماته. ومن ناحية أخرى، حالما تُزيل أي واحدة من المقدّمات، لا يعود من الممكن استنتاج النتيجة من المقدّمات المتبقية. وهكذا، ففي الإمكان أن نقول: إن كل واحدة من المقدّمات هي **حجّة تدعم المقدّمة**، أو **بَيْنَة** (دليل) تدعم المقدّمة في سياق المقدّمات الأخرى، أو كما نعتزم أن نقول: إن كل واحدة من المقدّمات المستعملة فعلاً في استنتاج **لُزوم تركيبي**، تزيد من **قوّة** النتيجة التي تستلزمها بصورة جماعية. إن إسهام كل واحدة من المقدّمات المفردة في **قوّة** هذه النتيجة الجماعية، هو دالة **function** لدرجة **قوّتها** هي.

اللُّزوم السِّيَاقِي هو - كما سبق أن عرّفناه - علاقـة بين **لُزوم تركيبي** وإحدى المقدّمات المستعملة في استنتاجه. فالـ**اللُّزوم السِّيَاقِي** (ك) لا يمكن أن **يُسْتَدَلُّ** عليه برهانياً (استنباطياً) من افتراض (ق) الذي يستلزمـه سياقاً في السياق س، لكن في الإمكان الاستدلال عليه بـ**برهانياً** من اتحاد (ق) مع س؛ أو في الإمكان الاستدلال عليه لاـ**برهانياً** من (ق) عن طريق افتراض س. هنا إذن حالة استدلال غير بـ**برهاني** لا يتضمّن قواعد منطقية سوى القواعد الاستنباطية. وهذه القواعد لا يقتصر إسهامها على تكوين افتراض جديد على أساس الافتراضات الموجودة فـ**حَسْبٍ**، وإنما يتعدّاه إلى تحديد **قوّته**.

وهكذا، فتحن نرى علاقة اللزوم السياقي حالة خاصة من حالات التقوية السياقية *contextual strengthening*. وفي الإمكان أن نسمّيها التقوية التابعة *dependent*، بمعنى أن قوّة النتيجة لا تعتمد على المقدّمات المضافة ج فحسب، وإنما على السياق س أيضاً؛ إذ إن ج تؤثّر في قوّة لزومها السياقي، لكنها لا تحدّده بصورة تامة. إن التقوية التابعة بالطبع تبادر مع الحالة المعروفة أكثر، أي التقوية المستقلة *independent*- النظير الإدراكي للتأكيد المستقل - وهي ما توجّه إليه الآن.

إن التقوية المستقلة تظهر حين تستلزم مجموعتان مختلفتان من المقدّمات نتيجةً واحدةً بصورة مستقلة أو مُنفَصلة. لتأمّل مجموعة المقدّمات (85-ب):

85. (أ) إذا انتهت الحفلة في وقت متأخر، فإن الحفلة كانت ناجحة.
 (ب) الحفلة انتهت في وقت متأخر.

فهذه تستلزم (82) منطقياً، التي هي نتيجة تلزم عن مجموعة المقدّمات (81-د)، كما لاحظنا سابقاً:

81. (أ) إذا كان (بيتر) و(بول) و(ميري) قد جاءوا إلى الحفلة، فإن الحفلة كانت ناجحة.

- [113]
- (ب) (بيتر) جاء إلى الحفلة.
 (ج) (بول) جاء إلى الحفلة.
 (د) (ميري) جاءت إلى الحفلة.

افرض الآن أن (85-ب) تُسَيِّق في سياق (81-د): هل سيكون لذلك التسبيق أي تأثير؟

لقد سبق أن قلنا إن الجهاز الاستنباطي يمتلك الإجراء الآتي لكي يتغادى الحسُّ المكرور: قبل أن يُدْوَن أي افتراض في ذاكرته، فهو يتحقق إذا كان ذلك

الافتراض موجوداً هناك مُسبقاً. فإن كان موجوداً، فإنه سيمتنع عن تدوينه مرة ثانية، وسيَسْتَمِنِي الأطروحات والقواعد الاستنباطية المستعملة في استنتاجه بعلامة لكثلا يتكرر الاستنتاج. غير أن هذه المناقشة لما يحصل حين يُصادف الجهاز الافتراض نفسه مرتين، لم تضع في الحساب إمكانية اختلاف قوّة هذا الافتراض في حالي وروده. إن التأثيرات المهمة قد تحصل في معالجة مثل هذه الحالات، وليس في غيرها.

السؤال، إذن، هو: كيف تتأثر قوّة افتراض موجود مُسبقاً في ذاكرة الجهاز الاستنباطي، أو قابل للاستنباط من أطروحتات موجودة فيه، حين يُصادف الجهاز وروداً ثانياً للافتراض نفسه مُستنجلأً من مُقدّمات مُختلفة. لنرمز إلى القوّة التي ترثّها (82) من (81-د) فقط بالرمز قوّة (1)، وإلى القوّة التي ترثّها من (85-ب) بالرمز قوّة (2)، وإلى القوّة التي ترثّها من اتحاد (81-د) و(85-ب) بالرمز قوّة (3). السؤال، إذن، هو كيف ترتبط قوّة (3) بكلٍّ من قوّة (1) وقوّة (2).

من كلا الزاويتين الحدسية والمنطقية، ينبغي أن تكون قوّة (3) أكبر من كلا قوّة (1) وقوّة (2) (بالطبع ما لم تكن قوّة (1) وقوّة (2) أكيدتين، حيث ينبغي في تلك الحالة أن تكون قوّة (3) أكيدة أيضاً). إن السبب في هذا واضح ومبادر. فأولاً، إن كبرى القوتين (1) و(2) تزودنا بالحد الأدنى لـ قوّة (3): فإذا وقعت قوّة (3) تحت هذا الحد، فإنها حينئذ لن تعكس لنا مقدار الدعم أو التعزيز الذي تأتي به كل واحدة من مجموعتي المقدمات إلى نتيجتها المشتركة بصورة مستقلة أو منفصلة. وثانياً، إذا كانت قوّة (3) مجرد مطابقة لكبرى القوتين (1) و(2)، أي إذا لم تعكس سوى مقدار الدعم الذي أتت به إحدى مجموعتي المقدمات إلى نتيجتها المشتركة، فإنها حينئذ ستفشل تماماً في أن تعكس الدعم الذي تأتي به مجموعة المقدمات الأخرى إليها بصورة مستقلة. ومن هنا، ينبغي أن تكون قوّة (3) أقوى من كلا قوّة (1) وقوّة (2). أي بتعبير آخر، إن (82) ينبغي أن ترث من اتحاد (81-أ-د) و(85-أ-ب) درجة من القوّة أكبر من الدرجة التي ترثها من أي واحدة من (81-أ-د) أو (85-أ-ب) بصورة مستقلة، ولا تُوجد صعوبة في تنفيذ هذا الشرط المنطقي خلال عمل الجهاز الاستنبطائي، كما وصفناه سابقاً.

وفي الإمكان أن تجتمع التقوية التابعة والمُستقلة. هب أن (٨٦-ب) تُسيّق في سياق (٨١-د)، وأن (٨١د) هي أضعف المقدّمات جمِيعاً:

86. (أ) إما (بوب) جاء إلى الحفلة أو أن (ميري) جاءت إلى الحفلة.
(ب) (بوب) لم يأت إلى الحفلة.

إن (٨٦-ب) تستلزم منطقياً:

- . 87 (ميري) جاءت إلى الحفلة.

هذا يُؤدي إلى تقوية مُستقلة لـ(81د) المُطابقة لـ(87) من حيث المُحتوى. وما دامت (81د) هي حُجَّة تدعم (82) في سياق (81أ-ج)، فإن (82) بوظيفتها تُنقرئَ تبعيًّا من قبل (81د). وهكذا، فإن تسييق (86) في سياق (81) يُقوّي كلاً من (81د) و(82) معاً.

لقد نظرنا إلى حدّ الآن في نَمطين من أنماط التأثير السّيّاسي هما: إضافة اللّزومنات السّيّاسية وتنمية الافتراضات الموجودة سابقاً. لكن في الإمكان حصول تحسين مهمٍ في تمثيل الفرد للعالم نتيجة لحذف أو محو الافتراضات الكاذبة. إن هذا التأثير السّيّاسي المهم جداً، قد يحصل عند وجود تناقض بين المعلومات الجديدة والقديمة.

لقد ذكرنا في وصفنا لعمل الجهاز الاستنباطي أنه حين يصادف تناقضًا ما، يتوقف إلى أن يتم حلُّ التناقض. هبْ، مثلاً، أن (٨٨-ب) تُسَيِّق في سياق (89):

- (أ) إذا جاءت (جينifer)، فإن الحفلة كانت ناجحة.
(ب) جاءت (جينifer).

٨٩. (أ) إذا جاء (بيل)، فإن الحفلة لم تكن ناجحة.

- (ب) جاء (ييل).
- (ج) الحفلة لم تكون ناجحة.
- (د) إذا لم تكون الحفلة ناجحة، فلن تكون هناك حفلة ثانية.
- (هـ) لن تكون هناك حفلة ثانية.

إن (88أ-ب) تستلزم منطقياً (90) التي هي نفي (89ج):

90. الحفلة كانت ناجحة.

سبق أن قلنا إن الجهاز حين يستنتاج (90)، سيحاول أن يحلَّ هذا التناقض. وعند حلِّ التناقض، يجب أن نضع في الحساب قُوَّة الافتراضين المتناقضين.

إن قُدرة الجهاز لا تقتصر على قراءة وكتابة الافتراضات في ذاكرته، وإنما تتعدّى ذلك إلى مَحْوِها أو حذفها أيضاً. لنتفترض أنه حين يكتشف تناقضٌ بين افتراضين، إذا كان في الإمكان مُقارنة قُوَّتيهما، وإذا وُجدَ أن أحدهما أقوى من الآخر، فحينئذٍ يقوم الجهاز تلقائياً بحذف أو محو الافتراض الأضعف. وحين يُحذف افتراضٌ ما، فإن الجهاز يقوم كذلك بحذف أي افتراض يستلزم تحليلياً، وحذف أضعف الافتراضين اللذين يستلزمانه تركيبياً. إن هذا الإجراء ينطبق بصورة تكرارية recursively إلى أن تُستنفذ كلُّ عمليات الحذف الممكنة. وحين يكون مثل هذا الإجراء مُمكناً، فإن التناقض سيُحذف من الأساس، وسيُمكن استئناف العملية الاستنباطية.

افرضْ، على سبيل المثال، أن (90) أقوى من (89ج). حين يكتشف [115] الجهاز التناقض، فإنه سيمحو (89ج)، ثم سيقوم بعد ذلك بالتحقق من احتواء ذاكرته على أي افتراض يستلزم (89ج) تحليلياً، أو على أي زوج من الافتراضات التي تستلزمها تركيبياً؛ وهو سيكتشف أن (89ج) تلزم تركيبياً من (89أ) و(89ب)، وسيمحو أضعف هذين الافتراضين.

والآن لاحظ أن (89ج) و(89د) يستلزمان (89هـ) تركيبياً، أي إن (89ج)

هي حجّة لدعم (٨٩هـ) في سياق الافتراض (٨٩دـ). والآن ماذا يحصل لـ(٨٩هـ) حين تمحو (٨٩جـ)؟ من الواضح أن (٨٩هـ) ينبغي أن تفقد أي قوّة حصلت عليها بواسطة التّقوية التابعة من (٨٩جـ)، وهي قد تُقْوَى بصورة مُستقلة من قبل افتراضات أخرى؛ وفي تلك الحالة ينبغي أن تبقى في ذاكرة الجهاز وبدرجة من القوّة مُتناسبة مع ذلك الدعم المستقل. أو قد لا يكون لها أي مصدر آخر للقوّة حيث إنها تلقت كل دعمها من (٨٩جـ) وـ(٨٩دـ)؛ وفي تلك الحالة، فإن فقدان هذا الدعم، ينبغي أن يهبط بها من مرتبة افتراض له درجة من القوّة إلى مرتبة احتمال ضعيف فحسب.

هناك حالات لا تتيح لنا فيها هذه الطريقة المباشرة في حل الناقضات أية نتيجة، مثلاً بسبب عدم قدرة الجهاز على مقارنة قوّة كلٍّ من الافتراضين المتناقضين، أو لكونهما متساوين في القوّة. ونحن نفترض أن الناقض في مثل هذه الحالات يُحلُّ بوسائل أخرى: مثلاً عن طريق البحث الوعي عن بُيُّنات أو أدلة إضافية مع أو ضد أحد الافتراضين المتناقضين. وهذا يبدو منسجماً مع الأدلة التأمليّة التي تُفيد أن بعض الناقضات تُحلُّ بواسطة الرفض الفوري والتلقائي للمقدّمات المعيبة، في حين أن بعضها الآخر يتطلّب تَرْوِيًّا وتأنّياً.

إن تسبيق افتراض جديد في السياق الذي يُناقضه، يمكن أن يؤدي ليس إلى رفض افتراض موجود سابقاً في السياق، بل إلى رفض بعض أو كل المعلومات الجديدة نفسها. وفي هذه الحالة، لن يكون هناك أي تأثير سياقي ذي بال. إن التأثيرات السياقية تحصل كما في الحالة التي تَقَدَّمَ وصفها توأً حين يَحلُّ الافتراض الجديد محلَّ افتراض موجود سابقاً في السياق، مع ما يتربّى على هذا التغيير من إضعاف أو محو للافتراضات السياقية الأخرى المرتبطة بالافتراض السابق بعلائقتي اللزوم التحليلي والتركيبي. فلو كانت (٩٠) أضعف من (٨٩جـ)، مثلاً، وكانت (٩٠) نفسها هي التي تُحذف ولما كان تسبيق (٨٨ـبـ) في سياق (٨٩ـهـ) أي تأثير على الإطلاق.

لقد قمنا الآن بوصف الأنماط المُتنوعة للتأثيرات السياقية المُمكّنة وهي:

اللُّزومات السِّياغية، وأنواع التَّقْوِيَّة، ثم التناقضات التي تؤدي إلى محظوظ المقدّمات من السِّياغ^(د). وإلى حد الآن نظرنا في نَمطين من التَّقْوِيَّة هما: التابعة والمستقلة، وفي كليهما تتحدد قُوَّة النتيجة بقوَّة المقدّمات المستعملة في استنتاجها. قبل أن نترك الموضوع، نود أن نقترح وجود نَمط ثالث من أنماط التَّقْوِيَّة، والذي سنُسَمِّيه التَّقْوِيَّة الارتجاعية *retroactive*. هنا يمكن أن تُقْوَى [116] الافتراضات المستعملة فعلاً في التسييق بسبب تحقيق التسييق لنتيجة مُتوقَّعة. والآن سنستبق الفصلين القادمين فنُقدِّم خلاصة موجزة لكيفية حصول مثل هذه التَّقْوِيَّة الارتجاعية في الفهم أو الاستيعاب اللُّغوي، وننظر في إمكانية حصول تأثير مُماثل في الاستدلال التلقائي عموماً.

في التواصل اللُّغوي، يتم توجيه المستمع عموماً إلى قبول الافتراض بوصفه صادقاً أو محتملاً الصدق على أساس الضمان الذي تعطيه المُتكلّمة. إن جُزءاً من مهمَّة المستمع هي أن يكتشف الافتراضات التي تعطي المُتكلّمة ضماناً بصدقها. وفرضيتنا هي أن المستمع يُنجز مهمَّته مُهتمِّاً باعتبارات الصلة أو المُناسبة. فهو يتوقع عادةً أن تكون المعلومات التي قَصَدَتْ المُتكلّمة توصيلها - عند معالجتها في السِّياغ الذي توقَّعت المُتكلّمة تسييقها فيه - أن تكون ذات صلة ومتّسقة: أي أن يكون فيها تأثير سياقي ملموس بكلفة قليلة في المعالجة. وهكذا، فإذا افترض المستمع (91)

91. أن المُتكلّمة ت يريد أن تُخبر أن (ق)

(د) يُقال أحياناً إننا قد أغفلنا ذكر نَمط رابع من التأثير السِّياغي، ألا وهو إضعاف الافتراضات الموجودة *weakening*. إن الإضعاف مأخذٌ بعين الاعتبار في تحديتنا الشكلي للشروط التي يجب توافرها لكي تكون للتسييق تأثيرات سياقية (الفصل 2 الهامش 26). ومع ذلك، فنحن نفترض أن الإضعاف هو دائمًا ناتج جانبي لتأثير سياقي أكثر أساسية: مثلاً، نقض الافتراض الموجود ومحوه (حذفه) يُضعفان كلَّ اللُّزومات السياقية التي اعتمَدتْ على ذلك الافتراض، واستندت إليه.

ثم ظهر أنَّ (ق) ذات صِلة وُمُناسبة بالصورة المُتوَقَّعة، فإن الافتراض (91) سيُصبح أقوى. وفضلاً عن ذلك، إذا كانت المُتكلِّمة تَقِي بصدق المستمع، فإن الافتراض (ق) سيُصبح أقوى أيضاً. وإن ظهر أنَّ (ق) لا تكون ذات صِلة وُمُناسبة بالصورة المُتوَقَّعة إلا إذا أُضِيف الافتراض (ك) إلى السياق، فحينئذٍ سيقوى الافتراض (92):

92. المُتكلِّمة تُريد من المستمع أن يفترض (ك).

وهنا أيضًا إذا كان المستمع واثقاً من المُتكلِّمة، فإن الافتراض سيقوى.

إن ما يجعل هذه التَّقويات الارتجاعية سارية المفعول بشكل عام هو ما يأتي. عُموماً ليس من المُمحتمل أن يكون أي افتراض اعتباطي ذا صِلة أو مُناسب بالقدر الذي يجعله يستحق انتباه الإنسان. ومن هنا، فإن أي تفسير لقوله ما، يحقق مستوى مقبولاً من الصِّلة والمُناسبة، سيكون صحيحاً في الأرجح. وبتعبير آخر، يمكن للمُستمع الذي يتوصل إلى تفسير ذي صِلة وُمُناسبة بقدر كافٍ، أن يكون واثقاً إلى حدٍ ما مِنْ أن التفسير الذي توصل إليه هو الذي قصدت المُتكلِّمة توصيله. سُنُاقش هذه النقطة بمزيد من التفصيل في الفصل (4).

الآن قد يبدو أن حالة الفهم أو الاستيعاب اللُّغوي فريدة ومُختلفة بشكل مُهمٍ عن الاستعمالات الأخرى للقدرات الاستدلالية. فالـمُتكلِّمة تُريد أن يفهمها المستمع وهي تُساعدُه بشكل فعال، في حين -حسب كلام القائلين بهذا الرأي- أن البيئة لا تُساعد المراقبين في فهمها. في الحقيقة، إن هذه الحُجَّة ليست قوية بالصورة التي تبدو عليها. إن قسماً كبيراً من البيئة هو من صنع الإنسان وهو مليء بإشارات وإيعازات مقصودة لمساعدة البشر في إدراكها بصورة وافية. وأنت قد تُسلِّم بذلك، لكن مع ذلك تسأل: ماذا عن البيئة الطبيعية؟ فبالتأكيد إن الطبيعة لا تساعد البشر في فهمها؟ حسناً، هنا أيضاً ليس الأمر أكيداً بهذه الدرجة.

قدرات البشر الإدراكية هي جُزء من الطبيعة، وهي مُتكيفَة بصورة جيدة نتائج [117] للتطور الطبيعي. من المُمحتمل أن من بين الافتراضات التي تَرِد على العقل البشري

بصورة أكثر تلقائية، تكون الافتراضات الحقيقية أكثر احتمالاً لأن تكون ذات صلة ومتّسقة من الافتراضات الكاذبة، بحيث إنّه حين تتحقّق الصلة والمناسبة، فإنّها سترزوّدنا بتقوية ارتّجاعيّة سليمة بشكل عام. وإذا كان الأمر كذلك، فإن رأي (فودر) القائل إن التفكير العلّمي يمكن أن يُعدّ أئمّوذجاً لعمليّات التفكير المركزيّة، هو رأي خاطئ بمعنى الكلمة. فالطبيعة تُساعد البشر في فهمها فهماً حقيقياً لكن محدوداً - مُناسباً تماماً للصياديّن وجامعيّي القوّت في العصر الحجري، مثلاً. أما العلّم، فهو مُحاولة لفهم الطبيعة بصورة أكثر تاماً وشمولًا من دون مُساعدة الطبيعة، ومن ثمّ، فمن دون الإفاده من التقوية الارتّجاعيّة التلقائيّة.

إن مُناقشات المَناظِفة لعمليّات تكوين الفرضيّة والتأكيد، كانت مُستوحاه عموماً من الصيغة التي يبدو أن هذه العمليّات تكون عليها في العلوم. لكن مع ذلك، قد يكون التفكير العلّمي مُختلفاً تماماً عن التفكير التصوري الاعتيادي من نواحٍ مهمّة. في الأقلّ، سنُحاول أن نُثبت أنه يختلف عن الفهم والاستيعاب اللّغوي. ففي الاستيعاب اللّغوي، يمكن وصف الاستدلال البرهاني من دون الاستشهاد بأية قواعد منطقية ما عدا القواعد الاستنباطيّة؛ فقوّة الافتراض هي ناتج ثانوي للطريقة التي يُبني فيها الافتراض ويُستعمل، ناتج ثانوي، بخاصة، للطريقة التي يعالج فيها استنباطياً.

الآن، وقد استعرضنا الأنماط المُختلفة للتأثيرات السياقيّة المُمكّنة، نحن الآن في موضع يُؤهّلنا للتعّميم. إنّ كان كلّ ما يفعله التسييق هو أنه يُضيف كل المعلومات الجديدة أو بعضها أو لا شيء منها، إلى السياق من دون أن يُغيّر في السياق شيئاً على الإطلاق، فليس لهذا التسييق أي تأثير سياقي. وإلا فهناك تأثير سياقي من نوع ما، إما على شكل محو أو حذف افتراضٍ ما، من السياق، وإنما على شكل تعديل وتغيير في قوّة بعض الافتراضات، أو على شكل استنتاج لزومات سياقية⁽²⁶⁾.

(26) بإمكاننا أيضاً أن نعطي وصفاً أكثر صورية أو شكلية للشروط التي بموجبها تكون للتسبيّق تأثيرات سياقية. لتُكُنْ (س) سياقاً و (ج) مجموعة المقدّمات الجديدة ولتكن نتائج =

لقد عرضنا في هذا الفصل مُخْطَطاً تمهيداً عريضاً للقدرات الاستدلالية التي نفترض أنها مُتضمنة في الاستدلال التلقائي، ولا سيما في الاستيعاب اللّغوّي. ونحن واعيان لعمومه ونواصيه وللسّائلات العديدة التي يُثِيرها ويتركتها من دون جواب. لكن مع ذلك يبدو لنا أن هذه السّائلات لا تصعب على المعالجة، وبموجب الأسس التي اقترحناها، تكون الدراسة النفسيّة للاستدلال غير البرهاني مسألة مُثيرة للاهتمام، وليست لغزاً يتعدّر فهمه. وقد قمنا بوصف وتحديد لمفهوم التأثير السياقي الذي سنبني حوله مفهوماً صريحاً (واضحًا) للصلة والمناسبة في الفصل القادم.

(ج) مجموعة النتائج المستنبطة من (ج) لوحدها، ونتائج (س) هي مجموعة النتائج المستنبطة من (س) لوحدها، ولتكن نتائج اتحاد (ج U س) هي مجموعة النتائج المستنبطة من اتحاد (ج) و (س). وليس افتراضان المُتطابقان في المحتوى والمُختلفان في درجة الفُوّة، معتبرين بمثابة افتراضين مُختلفين. حيث لا يكون لتسبيق (ج) في (س) أية تأثيرات سياقية إذا وفقط إذا توافر الشّرطان الآتيان :

- (أ) أن تكون نتائج (س) شعبة أو مجموعة جزئية من نتائج اتحاد (ج U س).
- (ب) أن تكون المجموعة المتممة لمجموعة نتائج (س) بالقياس إلى نتائج اتحاد (ج U س) هي شعبة أو مجموعة جزئية من نتائج (ج).

وإذا لم يتوافر كلا الشرطين (أ) و (ب)، فحيثُنْدِ يكون لتسبيق (ج) في (س) بعض التأثير السياقي.

الفصل الثالث

الصلة أو المُناسبة

RELEVANCE

١ - شروط الصلة أو المُناسبة : [118]

في الفصل السابق، قدمنا مفهوم التأثير أو الأثر السياقي، وناقشت مجموعة مُنوَّعة من هذه التأثيرات وهي : (اللُّزومات السِّيَاقِيَّة)، (contextual implications) و(النَّقْض)، (contradictions) والّتقويات (strengthenings). إن مفهوم التأثير السياقي لا غنى عنه في وصف عملية الفهم والاستيعاب. وفي أثناء سير الخطاب، يقوم المستمع باستدعاء أو تكوين عدد من الافتراضات ثم معالجتها. وهذه تُشكّل خلفيّة مُتغيّرة تدريجيًّا تتم معالجة المعلومات الجديدة إزاءها أو بالمقابلة معها. إن تفسير أو تأويل القوْلة يتطلّب أكثر من مجرّد تشخيص الافتراض المذكور بصورة صريحة؛ فهو يتطلّب بشكل حاسم حساب المستبعـات المترتبة على إضافة هذا الافتراض إلى مجموعة الافتراضات التي سبق أن تمت معالجتها هي الأخرى. أي بعبير آخر، هو يتطلّب النظر إلى التأثيرات السياقية لهذا الافتراض في سياق تحدّده -في الأقل، جُزئيًّا- عمليات فَهِم سابقة له.

وفي كل موقع في الخطاب، تكون لدى المستمع في مقدمة انتباهه، مجموعة مُختلفة من الافتراضات، التي لم يكن قد عالجها معاً من قبل ، والتي قد لا يعالجها معاً ثانيةً أبداً. وبواسطة حساب اللُّزومات التركيبة لهذه المجموعة

من الافتراضات، يكون بمقدور المستمع أن يكتسب معلومات جديدة التي قد تُفقد إلى الأبد حين يتم تفكيرك تلك المجموعة المعينة، ويتم نسيان الافتراضات المكونة لها أو يتم خَرْزُها في موقعها المُتَفَرِّقة في ذاكرة المستمع الموسوعية.

ليس المهم هو مجرد اجتماع هذه الافتراضات معاً في ذهن المستمع للمرة التي يمكن أن تكون الوحيدة. فهي تَرِد معاً بترتيبٍ مُعینٍ أيضاً، ويُحتمل أن تعالج بذلك الترتيب أيضاً، بحيث إن كل افتراض جديد يعالج في سياق مجموعة من الافتراضات التي قد عُولج العديد منها تواً. إن مفهوم التأثير السّيّاسي يُساعد في وصف هاتين الميزتين الجوهريتين من ميزات استيعاب القولات أو فهمها وهما: أن الاستيعاب يتطلب المعالجة المشتركة الموحدة لمجموعة من الافتراضات، وأن بعض الافتراضات في تلك المجموعة تَبُرُّز كمعلومات معروضة حديثاً تعالج [119] في سياق معلومات قد عُولجت هي الأخرى سابقاً.

إن مفهوم التأثير السّيّاسي لا غنى عنه في وصف الصلة أو المُناسبة. ونحن نُريد أن نُثبت أن امتلاك تأثيرات سياسية هو شرط ضروري للصلة أو المُناسبة، وأنه، في حالة تساوي الأمور الأخرى، كلما زاد حجم التأثيرات السّيّاسية، ازدادت الصلة والمُناسبة.

قبل المُباشرة بهذا المشروع، نوّد أن نُوضح ما نُحاول أن نفعله، وما لا نُحاول أن نفعله. فنحن لا نُحاول أن نُعرّف الكلمة الإنكليزية الاعتيادية relevance (الصلة أو المُناسبة). إن كلمة relevance هي مُصطلح غير واضح المعالم، يُستَعمل بصورة مُختلفة من قبل أشخاص مُختلفين، أو من قبل الأشخاص أنفسهم في أوقات مُختلفة. وليس له ترجمة مُقابلة في كل اللّغات البشرية. ولا يوجد سبب يدعونا إلى الاعتقاد بأن التحليل الدلالي الصحيح للكلمة الإنكليزية relevance، سيحدد لنا أيضاً صفات مفهوم من مفاهيم علم النفس العلمي.

لكننا مع ذلك، نعتقد أن علم النفس العلمي يحتاج مفهوماً قريباً بصورة كافية من فكرة الصلة أو المُناسبة في اللّغة الاعتيادية؛ أي بتعبير آخر، نعتقد أن هناك صفة سيكولوجية مهمة - من صفات العمليات الذهنية - التي يقترب منها

المفهوم الاعتيادي للصلة بشكل تقريري ، والتي ، لهذا ، يصح أن نُسمّيها " (صلة)" أيضاً ، مُستعملين الآن ، المصطلح بالمعنى الفي . إن ما نُحاوله الآن هو أن تحدد هذه الصفة ، أي أن نُعرّف الصلة أو المُناسبة كمفهوم نظري مُفيد.

نحن نُسلِّم بأنَّ لدى الناس حَدْسًا وتخميناتٍ بشأن الصلة أو المُناسبة ، أي إنهم قادرون على التمييز بين المعلومات المُناسبة أو ذات الصلة والمعلومات غير المُناسبة أو التي لا صِلة لها ، أو في بعض الحالات ، بين المعلومات الأقل صِلة والأكثر صِلة . لكن هذا الحَدْس والتخمينات ليس من السهل استخراجها أو استعمالها كدليل أو بَيِّنة . إن وجود مفهوم للصلة في اللغة الاعتيادية ذي معنى غير واضح ومتغير يُعدُّ إعاقَةً وليس عَوْنَاً . فضلاً عن ذلك ، فإن الحَدْس والتخمينات بشأن الصلة تكون مُتناسبة مع السياق ، ولا تُوجَد طريقة للتحكم الدقيق بالسياق الذي سيكون في ذهن شخص معين في لحظة معينة . إن الطلب من الناس أن يُحدِّدوا أنفسهم بالسياقات الواضحة المُرَكَّبة بشكل مُصطنع ، هو شيء مُخالف للإجراءات الطبيعية لتكوين السياق ، إلى درجة تجعل قيمة الحَدْس الناتج مشكوكاً فيها .

وعلى الرَّغم من هذه الصعوبات ، فنحن ننوي أن نستشهد بالحَدْس والتخمينات الخاصة بالصلة . علينا أن نُوضِّح أولاً ، بأننا حين نَدْعِي أن افتراضاً من الافتراضات هو بالحَدْس والبهادة ذو صِلة ، وأن غيره ليس ذا صِلة ، أو أن افتراضاً ما ، أوثق صِلة من غيره ، فإننا لا نتوقع منك سوى الإحساس بشيء من الاختلاف ، أما كونك تستعمل في العادة كلمة " الصلة " ، لوصفه أو لا ، فهذا خارج عن موضوع البحث . ثانياً ، نحن نرى أن هذه الأحكام الحَدْسية بشأن الصلة هي أحکام إيحائية وتستحق الاهتمام ، لكننا لا نعدّها حاسمة ونهائية ... فهي سُتُرُودنا بُنقطة انطلاق ، لكنها بكل تأكيد لا يمكنها أن تعامل بوصفها معياراً فريدًا وحاسماً . إن قيمة مفهومنا النظري للصلة ستعتمد في النهاية على قيمة النماذج السيكولوجية التي تستعمله ، ولا سيما ، على قيمة نظرية الاستيعاب أو [120] الفهم اللُّغوي التي يسمع لنا بصياغتها . إن حَدْس وتخمينات الصلة هي ليست الأنواع الوحيدة من الحَدْس المُتضمنة في الاستيعاب .

إذا أخذنا مجموعة مُعيَّنة من الافتراضات س وأضفنا إليها افتراضًا نختاره بصورة عشوائية (ق)، لما وجدنا سبباً قوياً يدعونا إلى أن نتوقع أن يكون (ق) ذا صلة مطلقاً في السياق س، ولا أن يكون له أي تأثير سياقي فيه. ففي سبيل المثال، لنتعتبر س هي مجموعة الافتراضات الموجودة في ذهنك أثناء قراءتك لهذه الجملة. افرض أننا نقول لك الآن،

1. الخامس من مايو (أيار) 1881 كان يوماً مُشمساً في (كابول).

ليس من المُحتمل أن يكون للافتراض المُعبَّر عنه بصورة صريحة في (1) أي تأثير سياقي في سياق س، ولا أن يكون ذا صلة (بأي معنى من المعاني) في س. إن من الواضح بالحدس والبديهة أن الافتراض الذي تُعبَّر عنه (1) ليس بذي صلة في س. ونستطيع أن نُعلل هذا بالإشارة إلى أن (1) ليس لها تأثير سياقي في سياق س، أي لا يوجد أي افتراض في السياق يمكن له (1) أن تجتمع أو ترتبط معه لتشجع لنا تأثيرات سياقية، ولا هي تؤثِّر في قُوَّة أي افتراض موجود سابقاً في السياق. والسبب هو أن (1) ليست لها علاقة على الإطلاق بالسياق الذي نحن بصدده.

وهناك طرائق أخرى يفتقر فيها الافتراض إلى التأثيرات السياقية. افرض أننا نقول لك الآن:

2. أنت الآن تقرأ كتاباً.

من المُحتمل أن يكون الافتراض الذي تُعبَّر عنه (2) غير ذي صلة في سياق أي افتراضاتٍ كانت موجودة في ذهنك قبل قراءتها. وهذا يُمكن أيضاً أن نُعلله بالإشارة إلى أن (2) ليس لها تأثير سياقي في ذلك السياق. إذ يفترض أنك قبل الآن واع لحقيقة كونك تقرأ كتاباً، بحيث إن أية لُرومات كانت ستُولدها (2) في ذلك السياق، ستكون قد تم حسابها قبل الآن. وفضلاً عن ذلك، يفترض أنك كنت تؤمن بهذا الافتراض بوصفه أكيداً، بحيث إن قُوَّته لا يُمكن أن تُزاد أكثر من ذلك.

لأخذ مثلاً ثالثاً غير ذي صلة لأسباب مختلفة مع ذلك، افرض أننا نقول لك الآن:

3. أنت مستغرق في نوم عميق.

إن الافتراض الذي تعبّر عنه (3) بصورة صريحة يتناقض مع عدد من الافتراضات الراسخة في عقلك الآن. إذ يفترض أنك واع ليس لحقيقة كونك الآن تقرأ كتاباً فحسب، وإنما أيضاً لكون هذه الفعالية تتناقض مع الاستغراق في النوم العميق. وما دمت تثق بنفسك بحق بهذا الخصوص أكثر من ثقتك بنا، مهما كانت ثقتك بنا كبيرة، فإن التناقض الذي يحصل حين يضاف الافتراض المعبّر عنه في (3) إلى السياق الحالي، سيؤدي إلى حذف (3) ومحوها، كما تقدّم وصفه في الفصل السابق. ويعتبر آخر، فإن (3) لن يكون لها تأثير سياقي في السياق الحالي. [121] ولهذا السبب، فإننا بالحدس والبهادة، نُحسّن بأنها غير ذات صلة.

وهكذا، فإن هنالك ثلاثة أنماط من الحالات التي قد يفتقر فيها الافتراض إلى التأثيرات السياقية؛ ويكون غير ذي صلة. ففي الحالة الأولى، التي توضّحها (1)، قد يرفدنا الافتراض بمعلومات جديدة، لكن هذه المعلومات لا ترتبط بأية معلومات موجودة في السياق. وفي الحالة الثانية، التي توضّحها (2)، الافتراض موجود سابقاً في السياق، ولا تتأثر قوته بالمعلومات الجديدة. لذلك، فإن هذه المعلومات المعروضة حديثاً هي تماماً غير مفيدة، ومن باب أولى، غير ذات صلة. وفي النمط الثالث من الحالات، الذي توضّحه (3)، يتناقض الافتراض مع السياق، وهو أضعف من أن يقلب السياق؛ وهكذا، فإن معالجة الافتراض لا تُغيّر في السياق شيئاً.

وهنا، ينبغي التأكيد أن الذي يفتقر إلى التأثيرات السياقية ويكون عديم الصّلة في كل هذه الأمثلة، هو الافتراض الذي تعبّر عنه القولة بصراحة فحسب، إذ قد يكون اختيار شخص ما، التعبير عن افتراضٍ عديم الصّلة - قد يكون ذلك الاختيار نفسه على درجة عالية من الصّلة والمُناسبة. ففي سبيل المثال، قد يكون ذلك طريقة لإظهار الرغبة بتغيير موضوع الحديث، وهذه الرغبة قد تكون وثيقة

الصلة جداً. أو، إذا أردنا أن نضرب مثلاً حقيقةً، إننا سبق أن عبّرنا عن الافتراضات عديمة الصلة (1) - (3) في محاولة منا للتعبير عمّا نأمل أن يكون ملاحظات ذات صلة. من الممكّن تحقيق الصلة بواسطة التعبير عن افتراض عديم الصلة، طالما كان هذا السلوك التعبيري نفسه ذات صلة.

وعلى أساس هذه الأمثلة، نود أن ندعّي أن الافتراض الحالي من التأثيرات السياقية في سياق معين، هو افتراض عديم الصلة في ذلك السياق. وبتعبير آخر، فإن امتلاك تأثيرٍ سياقيٍ ما، في سياقٍ معينٍ، هو شرط ضروري للصلة أو المُناسبة.

يبدو أن السؤال التالي هو: ما إذا كان امتلاك التأثيرات السياقية هو ليس شرطاً ضرورياً فحسب، وإنما كافٍ أيضاً لتحقيق الصلة. وهناك مقدار من الأدلة والبيانات على أنه كذلك. فعلى سبيل المثال، تأمّل الحوار (ال حقيقي) الآتي:

4. باعث الأعلام: هل تود أن تشتري علماً من أجل المؤسسة الملكية الوطنية لقوارب النجاة؟

عاشر سبيل : كلا، شكرأً، فأنا دائمًا أقضي أيام العطلة مع أخي في (بيرمنغهام).

لكي يدرك المستمع صلة أو مُناسبة جواب عابر السبيل، يجب أن يكون قادرًا على تجهيز ما يُشبه المقدمات المنطقية الواردة في (5)، وعلى أن يستنتاج ما يُشبه اللزوم السياقي في (6):

5. (أ) أن (بيرمنغهام) مدينة داخلية بعيدة عن البحر.

(ب) أن المؤسسة الملكية الوطنية لقوارب النجاة هي مؤسسة خيرية.

(ج) أن شراء العلم هو إحدى طرائق التبرّع أو الإسهام في المشروع الخيري.

(د) أن من يقضى أيام عطلته في الداخل بعيداً عن البحر، لا حاجة له بخدمات المؤسسة الملكية الوطنية لقوارب النجاة.

(هـ) أن من لا يحتاج إلى خدمات مؤسسة خيرية، لا يتوقع منه أن يتبرع [122] إلى تلك المؤسسة الخيرية.

6. لا يتوقع من عابر السبيل أن يتبرع إلى المؤسسة الملكية الوطنية لقوارب النجاة.

إن الطريق في جواب عابر السبيل، هو العلاقة الوثيقة جداً بين إدراك صلة الجواب (أو بشكل أدق الصلة التي قصد المتكلّم أن تكون في الجواب) والقدرة على استنتاج لزوم سياقي منه. يبدو من الواضح أن مَنْ لا يستطيع أن يجهّز ما يُشبه السياق الوارد في (5) وأن يستنتج منه اللزوم السياقي في (6)، سيكون غير قادر على إدراك الصلة أو المُناسبة المقصودة من الجواب. وبالعكس، فإن من يدرك هذا اللزوم سيُقرُّ أن هذا الجواب مُناسب ذو صلة في السياق الصحيح. ويبدو أن إدراك نوعٍ من التأثير السياقي للافتراض، يكفي للحكم عليه بأنه مُناسب ذو صلة.

قد يبدو من المُغرِّي إذن أن نقترح التعريف الآتي:

7. الصلة أو المُناسبة.

يكون الافتراض مُناسبًا وذا صلة في سياق ما، إذا وفقط إذا كان له بعض التأثير السياقي في ذلك السياق.

إن هذا التعريف يُغطي الحدُس الذي يُفيد بأن على الافتراض، لكي يكون ذا صلة في سياق ما، أن يرتبط بشكل من الأشكال بذلك السياق. وهو يُوضح هذا الحدُس البديهي عن طريق توصيف طبيعة الرابط المطلوب. فهو، على سبيل المثال، يتبنّى بأن جواب عابر السبيل في (4) ذو صلة في السياق (5أ - هـ)، لأنه يرتبط مع هذا السياق ليُولّد لنا اللزوم السياقي (6). وبالتالي، فإن (6) في الحياة الواقعية ستُعالج بدورها في سياق تكون لها فيه لزومات سياقية إضافية وتأثيرات سياقية أخرى: مثلاً تقوية أو إضعاف العديد من افتراضات المستمع المُمتنوعة،

ومن ثم تأمين صلّة ومتّسقة الجواب في سياق واسع.

وعلى الرّغم من أن التعريف في (7) ينسجم مع بعض الأحكام الحدسية الخاصة بالصلة والمناسبة، فنحن نتوقع وجود تعريفات أخرى مُخالفة، وبخاصة أنها تُخالف الادّعاء بأن امتلاك أي تأثير سياقي مهما كان صغيراً، هو شرط وافي وكافي لوجود الصّلة والمناسبة. إن الحَدْس ب شأن الاستعمال الصحيح لمفهوم الصّلة والمناسبة، يشبه الحَدْس ب شأن الاستعمال الصحيح لمفهوم المُرونة Flexibility، على سبيل المثال. فكلما صعب علينا أن نحنّ شيئاً ما، عزفنا عن وصفه بصفة المُرونة، وإن كنا قد نعرف بأنه إذا أمكن حَتْيَه على الإطلاق، فإنه يكون حِينئذٍ مَرِناً من الناحية الفنية الإصطلاحية. إن الحَدْس ب شأن مفهوم "الصلة والمناسبة" يسير بالاتجاه نفسه، فكلما كانت التأثيرات السّيّاقية لافتراضٍ ما ضعيفة، عزفنا عن وصفه بصفة الصّلة والمناسبة، حتى وإن أمكن القول بأن الافتراض يكون ذا صلّة ومتّسقة من الناحية الفنية بمُجرّد امتلاكه لأي تأثير سياقي.

هُبْ، مثلاً، أنتا تُخبرك الآن بـ (8):

8. لقد كلفتنا كتابة هذا الكتاب الكثير من الوقت.

[123] للوهلة الأولى يبدو الافتراض الذي تُعبّر عنه (8) عديم الصّلة والمناسبة في سياق الأفكار الموجودة في ذهنك إذا كنت مُتنبهاً ومُصغياً للمناقشة الحالية لمفهوم الصّلة. فالتأمل بأن تأليف الكتاب الحالي استغرق وقتاً طويلاً، هو ليس من نوع التأمل الذي تتوقعه في هذه المرحلة من قراءتك.

ومع ذلك، إننا نأمل أنك تُشاطرنا الحَدْس بأن (8) هي ليست عديمة الصّلة أو المُناسبة تماماً كما هو حال (1) - (3) (إذا لم تكن تُشاطرنا ذلك الحَدْس، فلتطمئن أن لا شيء مُهماً يتوقف عليه، واترك بقية الفقرة الحالية). ويمكن ربط هذا بكون (8)، على خلاف (1) - (3)، لها شيء من التأثير السّيّaci في سياق قد يكون مُتوافراً لك. فعلى سبيل المثال، قد يكون خامرك شعوراً قبل الآن بأن تأليف الكتاب الحالي كَلَّفنا وقتاً طويلاً. وفي تلك الحالة، نحن نقوم بتقوية

شعورك هذا بصورة مُستقلة، فضلاً عن تقوية أي لُزوم قد تكون استنتاجه منه. أو قد تكون هذه معلومات جديدة تماماً بالنسبة لك. وفي تلك الحالة، قد تربطها بأية آراء كنت قد كونتها بخصوص الكتاب، وستتخرج بعض اللُّزومات السّيّاقية: مثلاً - إذا كنت لا تُحب الكتاب - ستتخرج اللُّزوم القائل بأننا كنا نُصيغ الكثير من الوقت. بعض التأثير السّيّافي يعني بعض الصلة.

ومع ذلك، فهناك أسباب تدعونا لمحاولة تجاوز التعريف (7) - أسباب أكثر قُوّةً وإنقاذاً من الحَدْس بشأن صِلة (8) أو عدم صلتها، وهو حَدْس قابل للجدل. إن الحَدْس بشأن الصّلة الذي يتوجّب تعليمه وتفسيره، هو حَدْس ليس بشأن مجرد وجود الصّلة أو عدم وجودها، بل هو يتعلق بدرجات الصّلة. وإلى هذه سنتوجّه الآن.

2 - درجات الصّلة: التأثير والجهد:

إن تعريف الصّلة أو المُناسبة الذي اقترحناه قبل قليل غير كافٍ لسببين في الأقل، هما: أولاً، لأن الصّلة هي مسألة درجة، ونحن لم نُقل شيئاً بشأن كيفية تحديد درجاتها. وثانياً، لأننا عرّفنا الصّلة بوصفها علاقة بين افتراض وسياق، لكننا لم نُقل شيئاً بشأن كيفية تحديد السّيّاق. إذن، فنحن حالياً لم نفعل شيئاً سوى تعريف صيغة شكلية من دون وصف لعلاقتها بالصدق أو الواقع النفسي.

تأمل أولاً مسألة درجات الصّلة أو المُناسبة. فعلى مستوى عام جداً، نحن نريد أن نقارن مفهوم الصّلة أو المُناسبة بمفاهيم مثل الإنتاجية أو المحصول *Productivity or yield* التي تتضمّن شكلاً من أشكال تحليل الكلفة/الفائدة. إن الشركة التي يكون لها إنتاج بأية قيمة كانت، مهما تكن صغيرة، تُعدّ شركةً مُنتجة إلى حد ما. بالضبط كما أدعينا أن الافتراض الذي يكون له تأثير سياقي على الإطلاق، مهما كان محدوداً، يُعدّ ذا صلة إلى حد ما. لكن مع ذلك، حين يكون الإنتاج ضئيلاً جداً سيكون هناك عزوف ابتدائي عن وصف الشركة بالإنتاجية على الإطلاق، حتى وإن كان من الجلي اعتبارها مُنتجة إلى حد ما عند مقارنتها

[124] بالشركة التي يُساوي إنتاجها الحقيقي صفرًا، إن الشّبه بحالة الصّلة أو المُناسبة واضح وجليٌ.

إن متوج الشركة، أي قيمة البضائع المُنتجة، هو ليس العامل الوحيد الذي يؤخذ في الحساب عند تقييم إنتاجيتها. تخيل وجود شركتين تحققان المُخرّجات نفسها (الإنتاج) Output، لكن على أساس كميتين مختلفتين من المدخلات Input، أي بكلفة إنتاج مختلفتين. إن الشركة ذات الكلفة الإنتاجية الأقل هي التي ستعد الأكثر إنتاجية. فكلفة الإنتاج هي العامل الثاني الذي يؤخذ في الحساب عند تقييم الإنتاجية. وهو عامل سلبي؛ إذ في حالة تساوي الأمور الأخرى، كلما ارتفعت كلفة الإنتاج، انخفضت الإنتاجية.

إن ملاحظات شبيهة بهذه تطبق على الصّلة أو المُناسبة. فالتأثيرات السّيّادية لافتراضٍ ما، في سياق معين هي ليست العامل الوحيد الذي يؤخذ في الحساب عند تقييم درجة صلته أو مُناسبته. فالتأثيرات السّيّادية تنجذب بواسطة عمليات ذهنية. والعمليات الذهنية، شأنها شأن العمليات البيولوجية، تتطلب جهداً معيناً، إنفاقاً أو صرفاً معيناً للطاقة. وجهد المعالجة الذي يتطلبه تحقيق التأثيرات السّيّادية، هو العامل الثاني الذي يجب أن يؤخذ في الحساب عند تقييم درجات الصّلة أو المُناسبة. إن جهد المعالجة هو عامل سلبي؛ ففي حالة تساوي الأمور الأخرى، كلما زادت كمية الجهد المبذول في المعالجة، انخفضت درجة الصّلة أو المُناسبة.

في القسم السابق، نظرنا في تعريف للصلة معبراً عنه بمعايير الشرط الضروري والكافية. أي إننا عرفنا الصّلة بوصفها مفهوماً تنصيفياً. ثم قلنا أيضاً إن مثل هذا التعريف - وإن لم يكن غير صحيح - فهو قد أغفل حقيقة وهي كون الصّلة مفهوماً مقارناً أيضاً، وبصورة أكثر أهمية⁽¹⁾.

إن أفضل طريقة لتعريف المفاهيم المُقارنة هي بمعايير ما يمكن تسميته شروط "القدر أو الدرجة" (extent conditions). تأمل، مثلاً، مفهوم المَرن

(1) لفكرة المفهوم المُقارن انظر الفصل الثاني، القسم (3) المُتقدم آنفاً.

(flexible) في اللغة الاعتيادية. أولاً، إن الشيء لا يكون مَرِناً وحسب، فهو يكون أكثر أو أقل مُرونةً، وبتعبير آخر، فإن المُرونة ليست مفهوماً تصنيفياً فحسب، وإنما هي مفهوم مُقارن أيضاً. ثانياً، إن درجات المُرونة تعتمد (في الأقل) على عاملين مُستقلين عن بعضهما منطقياً، ظاهرين في التعريف الآتي:

9. المُرونة . Flexibility

شرط القدر أو الدرجة (1): إن الشيء يكون مَرِناً بالقدر الذي يكون فيه سهل الحَيْي أو الثَّقِيل.

شرط القدر أو الدرجة (2): إن الشيء يكون مَرِناً بالقدر الذي يكون فيه الشكل الذي يصير إليه بعد الحَيْي مُختلفاً عن شكله الأول.

إذا أمكن حَيْي أو ثَقِيل الشيء على الإطلاق، فحينئذ يتحقق الشرطان (1) و(2) بدرجَةٍ ما، وبالعكس. ولذلك، فإن هذين الشرطين الخاصين بالقدر أو الدرجة، يستلزمان منطقياً، شرطاً ضرورياً وكافياً وهو: أن الشيء يكون مَرِناً إذا وفقط إذا أمكن حَيْي أو ثَقِيله. وما دام هذا الشرط الضروري والكافي يتلزم من التعريف (9)، فلا حاجة لذكره بصورة مُستقلة.

إن التعريف (9) يجعل المُقارنات مُمكنته في بعض الحالات فقط. فعند تساوي الأمور الأخرى، إذا كان الشيء (أ) أسهل على الحَيْي من الشيء (ب)، فحينئذ يكون أكثر مُرونة؛ أو، في حالة تساوي الأمور الأخرى، إذا أمكن حَيْي [125] الشيء (أ) أكثر من الشيء (ب)، فحينئذ يكون أكثر مُرونة. لكن إذا كان (أ) سهل الحَيْي إلى شكل لا يختلف كثيراً عن شكله أو إذا كان من المستحيل حَيْي، وكان (ب) لا ينحني إلا بصعوبة، لكنه عندها يمكن حَيْي أكثر بكثير، فإن التعريف (9) لا يسمح لنا بإصدار أحكام مُقارنة. وهذا كما يبدو، يعكس محدودية الاستعمال الاعتيادي للمفاهيم. وإذا أردنا، عَرَضاً، أن نعطي تمثيلاً وافياً للباب المنطقي الخاص بمفهوم المُرونة في اللغة الاعتيادية، فإننا سنُعيد صياغة شرطي القدر أو الدرجة الخاصين بالتعريف (9)، فنصوغهما على شكل قواعد استدلال، وهذا

يمكن عمله بطرق عديدة مُختلفة. لكن السبب الذي يحدونا إلى مناقشة درجات المُرونة، هو ليس إلقاء الضوء على المفاهيم المُقارنة الاعتيادية؛ بل هو توضيح الشكل الذي قد يكون عليه المفهوم المُقارن النّظري.

إننا نُحاول أن نطور مفهوماً نظرياً للصلة، لغَرض استعماله في دراسة التواصل والإدراك. ونحن نتوقع أن يُساعد هذا المفهوم النّظري في التنبؤ بحدس الناس، لكن ليس بالضرورة التنبؤ بشأن استعمالهم لكلمة الصلة أو المصطلحات الشبيهة بها في اللُّغة الاعتيادية. إن بإمكاننا تحسين التعريف (7) للصلة أو المُناسبة عن طريق تبني صيغة شروط القدر أو الدرجة من النّمط الذي تقدّم توضيحة تواً:

10. الصلة أو المُناسبة *Relevance*.

شرط القدر أو الدرجة (1) يكون الافتراض مُناسبًا وذا صلة في سياقٍ ما بالقدر الذي تكون تأثيراته السّياقية في ذلك السّياق كبيرة.

شرط القدر أو الدرجة (2) يكون الافتراض مُناسبًا وذا صلة في سياقٍ ما بالقدر الذي يكون الجهد الذي تتطلبه معالجته في ذلك السّياق قليلاً.

هذا التعريف يستلزم الشرط الضروري والكافي للتعريف (7)، لذلك لا حاجة لذكره بشكل مُستقلّ.

إن تقييم الصلة، مثله مثل تقييم الإنتاجية productivity، هو مسألة مُوازنة بين المُخرّجات والمُدخلات. في هذه الحالة، بين التأثيرات السّياقية وجهد المعالجة. التعريف (10) للصلة أو المُناسبة، مثله مثل التعريف (9) للمُرونة، يجعل المُقارنات الواضحة مُمكنة فقط في بعض الحالات. فعند تساوي الأمور الأخرى، يكون الافتراض ذو التأثيرات السّياقية الأكثر هو الافتراض الأكثر صلة؛ وفي حالة تساوي الأمور الأخرى، يكون الافتراض الذي يتطلب قدرًا أقلً من جهد المعالجة، هو الأكثر صلة.

دعونا نوضح هذا المفهوم المُقارن للصلة ببعضه أمثلة مُصطنعة؛ مصطنعة خصوصاً بمعنى أن السّياقات التي نستعملها هي أضيق بكثير وأكثر اعتباطية من السّياقات المستعملة في الاستيعاب والفهم في الحياة الواقعية. ينبغي على القراء أن يقاوموا الميل الطبيعي للإلتئام بسياقات أكثر غنى وملاعمةً، وهو ميل سناقه بالتفصيل فيما بعد.

تأمّل سياقاً يتكون من الافتراضات (11 أ - ج) :

11. (أ) على الأشخاص الذين ينون الزواج أن يستشروا الطبيب بشأن المخاطر الوراثية الممكنة على أطفالهم.

(ب) يجب تحذير الزوجين من إنجاب الأطفال، إذا كان كلاهما مصاباً [126] بفقر دم البحر المتوسط (ثلاسيمي).

(ج) (سوزان) مصابة بفقر دم البحر المتوسط.

تأمّل التأثيرات التي ستكون للافتراضين (12) و(13) - المتساوين في القوّة بموجب الفرضية - في هذا السّياق:

12. إن (سوزان)، المصابة بفقر دم البحر المتوسط، ستتزوج من (بيل).

13. إن (بيل)، المصاب بفقر دم البحر المتوسط، سيتزوج من (سوزان).

إن لكلٍ من (12) و(13) بعض التأثيرات السّياقية في السّياق (11)، ولذلك فهما ذوا صلة بموجب التعريف (10). وبالخصوص، فإن كلاً من (12) و(13) يتضمنان اللزوم السّياسي (14) :

14. على (سوزان) و(بيل) أن يستشيرا الطبيب بشأن المخاطر الوراثية الممكنة على أطفالهما.

وهذا ينسجم مع الحَدْس الأوّلي بأن كلا الافتراضين ذوا صلة في هذا السّياق.

لَكَنْ هُنَاكَ حَدْسًا إِضَافِيًّا يُفِيدُ بِأَنَّ (13) فِي هَذَا السِّيَاقِ، هِيَ أَكْثَرُ صِلَةٍ مِنَ (12). وَنُسْتَطِيعُ أَنْ نُعَلِّلَ هَذَا عَلَى أَسَاسِ التَّعْرِيفِ (10). فِي هَذَا السِّيَاقِ، يَمْتَلِكُ الْإِفْرَاضُ (13) لُزُومًا سِيَاقِيًّا يَفْقَرُ إِلَيْهِ (12):

15. يُجْبِي تحذير (سوزان) و(بيل) من إنجاب الأطفال.

لَكَنْ مَاذَا بِشَانْ جُهْدَ الْمُعَالِجَةِ؟ إِنَّ (12) و(13) لَهُمَا الْبَنْيَةُ التَّصْوُرِيَّةُ نَفْسَهُمَا، لِذَلِكَ فَهُمَا يَتِيحانَ لِلْجَهازِ الْاسْتِبَاطِيِّ الْقَوَاعِدَ الْاسْتِبَاطِيَّةَ نَفْسَهُمَا. وَبِمُوجَبِ الْفَرْضِيَّةِ، فَإِنَّ مُعَالِجَتَهُمَا تَتَمَّ فِي السِّيَاقِ نَفْسَهُمَا. أَلَا يَجُوزُ لَنَا، إِذْنًا، أَنْ نَفْتَرَضَ أَنَّهُمَا يَتَطَلَّبُانَ الْجُهْدَ نَفْسَهُمَا فِي الْمُعَالِجَةِ؟ بِلِي، لَكَنْ لَيْسَ قَبْلَ أَنْ نَكُونَ قَدْ أَوْضَحْنَا نُقطَةً.

إِنْ تَدوينِ وِمُعَالِجَةِ الْلُّزُومِ (15) يَتَطَلَّبُ بَعْضَ الْجُهْدِ فِي الْمُعَالِجَةِ. وَهَذَا الْجُهْدُ سَيَتوَجِّبُ بِذَلِكِ فِي مُعَالِجَةِ الْإِفْرَاضِ (13) الَّذِي يَتَضَمَّنُ الْلُّزُومَ (15)، وَلَكِنْ لَيْسَ فِي مُعَالِجَةِ الْإِفْرَاضِ (12)، الَّذِي لَا يَتَضَمَّنُ ذَلِكَ الْلُّزُومَ. لَكَنْ هَذَا الْجُهْدُ فِي الْمُعَالِجَةِ، لَا يُمْكِنُ تَحْاشِيهِ إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَحْقِقَ أَيَّ تَأْثِيرَ سِيَاقِيَّ عَلَى الْإِطْلَاقِ. وَإِذَا لَمْ تَكُنْ فَوَائِدُ تَحْقيقِ التَّأْثِيرِ السِّيَاقِيِّ كَافِيَّةً لِمُوازِنَةِ كُلْفَةِ الْجُهْدِ الْمُبَذَّلِ فِي الْمُعَالِجَةِ الَّتِي يَتَطَلَّبُهَا تَحْقيقَهُ، فَهِيَنَّذِي لَا يُمْكِنُ تَحْقيقَ أَيَّ دَرْجَةٍ إِيجَابِيَّةٍ مِنَ الْصَّلَةِ. فَعِنْهَا لَنْ يَسْتَحِقَ التَّفْكِيرُ الْجُهْدِ الْمُبَذَّلِ فِيهِ.

لَكَنَّ الْبَشَرُ عَادَةً يَرَوُنَ أَنَّ التَّفْكِيرَ يَسْتَحِقُ الْجُهْدِ الْمُبَذَّلِ فِيهِ - بِاستِثنَاءِ الْأَوْقَاتِ الَّتِي يَكُونُونَ فِيهَا فِي حَالَةٍ إِعْيَاءٍ تَامَّةً. لِذَلِكَ، بِإِمْكَانِنَا أَنْ نَسْتَنْجِنَ تَجْرِيبِيًّا أَنَّ جُهْدَ الْمُعَالِجَةِ الَّذِي يَتَطَلَّبُهُ مُجْرَدُ تَدوينِ الْلُّزُومِ السِّيَاقِيِّ أَوْ تَقوِيَّةِ افْتَرَاضٍ مَا أَوْ إِضْعَافِهِ، لَا يَكْفِي لِمُوازِنَةِ الإِسْهَامِ فِي الْصَّلَةِ الْمُتَحَقِّقِ بِذَلِكَ. فَضَلَّاً عَنْ ذَلِكَ، مَا دَامَ جُهْدَ الْمُعَالِجَةِ هَذَا مُتَنَاسِبًا دَائِمًا مَعَ التَّأْثِيرَاتِ الَّتِي يُحْقِقُهَا، فَفِي الْإِمْكَانِ تَجَاهِلُهُ كُلَّيًّا فِي تَقْدِيرِ أَوْ تَقيِيمِ الْصَّلَةِ. إِذَا يُفْتَرَضُ أَنَّ الْعَقْلَ نَفْسَهُ لَا يَقْلِقُ إِلَّا بِشَانْ [127] جُهْدَ الْمُعَالِجَةِ الْمُمْكِنِ تَحْاشِيهِ أَوْ تَجْنبِهِ. وَنَحْنُ أَيْضًا سَنَقْتَصِرُ فِي نَظَرَنَا عَلَى جُهْدَ الْمُعَالِجَةِ الَّذِي يُؤَدِّي إِلَى تَأْثِيرٍ سِيَاقِيٍّ، وَسُسْتَقِطُ مِنْ حَسَابِنَا جُهْدَ الْمُعَالِجَةِ الَّذِي يَنْجُمُ عَنْ حَصْولِنَا عَلَى التَّأْثِيرِ السِّيَاقِيِّ.

الآن، وبمساعدة هذا التوضيح بإمكاننا القول إن (12) و(13) يتطلبان جهد المعالجة نفسه حين تتم معالجتها في السياق نفسه. وفضلاً عن ذلك، بما أن لـ (13) تأثيرات سياسية أكثر من (12) في السياق (11 أ - ج)، فإن تعريفنا يتبنّى بأن (13) أكثر صلة، وهذا التنبؤ يؤيده الحدس والبديهة.

والآن لكي نوضح بالأمثلة كيف تتأثر الصلة النسبية بالجهد المبذول في المعالجة، لنقارن بين (13) و(16).

13. إن (بيل)، المصاب بفقر دم البحر المتوسط، سيتزوج من (سوزان).

16. إن (بيل)، المصاب بفقر دم البحر المتوسط، سيتزوج من (سوزان)، و1967 كان عاماً رائعاً بالنسبة للخمور الفرنسية.

حين تتم معالجة (13) و(16) في السياق (11 أ - ج)، ستكون لهما التأثيرات السياسية نفسها، فالمعلومات الإضافية المعتبر عنها في (16) ليس لها أبداً أيّة علاقة بالسياق، وليس لها أيّ تأثير سيادي على الإطلاق. إلا أن هذه المعلومات الإضافية تتطلب بعض الجهد الإضافي في المعالجة، إذ إن (16) تقدم لنا المزيد من المادة التصورية، ومن ثمّ المزيد من القواعد الاستنباطية وإجراءات المزاوجة أو الملاعة. وهكذا فبموجب تعريفنا للصلة، ينبغي أن تكون (16) أقلّ صلة من (13) التي تتحقق التأثيرات السياسية نفسها بجهد أقلّ في المعالجة. وهذا التنبؤ، هو الآخر، يُؤيده الحدس والبديهة.

لقد اقتصرت الأمثلة التي ناقشناها إلى حدّ الآن على نوع واحد من التأثير السياسي، وهو اللزوم السياسي. لأخذ الآن مثلاً تتحقق فيه أنواع مختلفة من التأثير السياسي في آن واحد. لتأمل السياق (17 أ - ز)، مع ذكر قوّة كلّ افتراض في الجهة المقابلة:

- | | |
|------|-------------------------|
| أكيد | أ) (بيتر) أغنى من (سام) |
| أكيد | ب) (سام) أغنى من (بيل) |

- | | |
|-----------|------------------------------|
| أكيد | (ج) (بيل) أغني من (جيـم) |
| أكيد | (د) (جيـم) أغني من (تشارلـز) |
| قوى | (هـ) (سام) أغني من (سوـ) |
| ضعيف جداً | (وـ) (سوـ) أغني من (جيـم) |
| قوى | (زـ) (سوـ) أغني من (تشارلـز) |

لنفرضُ وجود السّيـاق (17 أ - ز) في ذهن مُستمع يُسلـم بكل ما تقوله المُتكلـمة بوصفـه أكـيداً. وافرضـ أنـ المـتكلـمة في وضع يـؤهـلـها أنـ تـؤـكـدـ إماـ (18) أوـ (19):

18. (سوـ) أـغـنيـ منـ (جيـم)

19. (سوـ) أـغـنيـ منـ (بيـتر)

من البـديـهيـ أنـ الـافتـراضـ المـعـبـرـ عنـهـ فيـ (19) هوـ الأـكـثـرـ صـلـةـ، وـهـوـ [128] الـافتـراضـ الـذـيـ يـنـبـغـيـ أنـ تـرـيدـ المـتكلـمةـ التـعبـيرـ عنـهـ -ـ فـيـ حـالـةـ تـسـاوـيـ كلـ الـأـمـورـ الـأـخـرىـ.

وهـذاـ يـتـمـ تـعـلـيلـهـ بـسـهـولةـ بـمـعـايـيرـ تـعـرـيفـنـا لـلـصـلـةـ أوـ المـنـاسـبـةـ. فالـافتـراضـ (18) لـيـسـ لـهـ سـوـىـ تـأـشـيرـينـ سـيـاقـيـنـ فـيـ السـيـاقـ (17 أ - ز)، فـهـوـ أـولـاًـ، يـزيـدـ مـنـ قـوـةـ (17 وـ) فـيـحـوـلـهـ مـنـ ضـعـيفـ جـداـ إـلـىـ أـكـيدـ، وـذـلـكـ لـأـنـهـ مـنـطـابـقـ فـيـ المـحـتـوىـ مـعـ (17 وـ) وـلـأـنـهـ هـوـ نـفـسـهـ أـكـيدـ؛ وـهـوـ ثـانـيـاـ، يـزيـدـ مـنـ قـوـةـ (17 زـ) فـيـحـوـلـهـ مـنـ قـويـ إلىـ أـكـيدـ، وـذـلـكـ لـأـنـ (17 زـ) يـلـزـمـ تـرـكـيـباـ مـنـ (17 دـ) وـ(17 وـ)، وـهـماـ الـآنـ أـكـيدـانـ.

أماـ الـافتـراضـ (19) فـلـهـ خـمـسـةـ تـأـثـيرـاتـ سـيـاقـيـةـ. فـهـوـ يـسـتـلـزـمـ (20) وـ(21) سـيـاقـيـاـ:

20. (سوـ) أـغـنيـ منـ (سام) أـكـيدـ

21. (سوـ) أـغـنيـ منـ (بيل) أـكـيدـ

والافتراض (20) يتناقض مع الافتراض (17هـ)، وما دام (20) هو الأقوى (أكيد في مقابل قوي)، فإن (17هـ) يُمحى من ذاكرة الجهاز الاستنباطي، وهذا تأثير سياقي ثالث. ثم إن الافتراض (19) يزيد من قوّة الافتراضين (17 و) و(17 ز) فيحولهما إلى أكيد، وهذا تأثيران سياقيان رابع وخامس. وهذا التأثيران الآخرين مُتطابقان مع التأثيرين الوحدين اللذين حَقَّهما الافتراض (18).

بما أن (19) قد حَقَّ تأثيرات سياقية أكثر من (18)، وبما أن الاثنين يتطلبان بالضبط الجهد نفسه في المعالجة (مُستقطبين من الحساب - كما ذكرنا - الجهد الإضافي الذي يتطلب تنفيذ التأثيرات السياقية نفسها)، فإن (19) يجب أن يكون أكثر صلة أو مُناسبة من (18) بِمُوجب تعريفنا، وهذا ما يُؤيدُه الحَدْس والبديهة.

لفرضَ الآن أن المستمع يقبل الافتراضين اللذين تُعبّر عنهما (18) و(19)، بوصفهما ضعيفين لا أكثر. في هذه الحالة، يتبادرُ تعريفنا بأن (18) يجب أن تكون أكثر صلة أو مُناسبة من (19)، عاكساً الترتيب السابق. فالمستمع الذي كان يعتقد بدرجة ضعيفة جداً أن (سو) أغنى من (جيم)، سيتقوّى اعتقاده تقوية مُستقلةً بشكل طفيف، فيتحول من ضعيف جداً إلى ضعيف عن طريق إخباره بـ (18). وهكذا ستتحقق (18) قليلاً من الصلة أو المُناسبة. ومن ناحية أخرى، إذا عبرت المتكلمة عن الافتراض (19)، فإن المستمع سوف يُنكره، ما دام ذلك الافتراض يتناقض مع قناعته الراسخة بأن (سام) أغنى من (سو). وحينئذٍ سيُمحى الافتراض (19) ولن يتحقق أيّ شيء من الصلة على الإطلاق. وهذا ينسجم مع الحَدْس بأن الادعاء المُبالغ به بصورة غير مقبولة يكون عديم الصلة، في حين أن الادعاء المتواضع والمقبول قد يتحقق شيئاً من الصلة، لمجرد أنه يُؤكّد افتراضات الفرد الخاصة.

لكن مع ذلك، لا حظ أن الحقيقة التي تُفيد أن هناك ادعاءً مُبالغًّا به يجري الآن، قد تتحقق هي بحد ذاتها الصلة أو المُناسبة، مما يجعل الحَدْس بشأن مثل هذه الأمثلة صعب التناول. فعلى سبيل المثال، قد يكون المستمع مُنكراً لـ (19)،

ومع ذلك فقد يستنتج بأنه لا بدّ من أن يكون لدى المُتكلّمة أساس للاعتقاد بأن (سو) غنية؛ وهو بعد ذلك قد يرى هذا كتقوية مُستقلة لافتراضاته الخاصة (17 و) و(17 ز). ولكي يكون هذا الاتجاه في التفكير ممكناً، يجب إغفاء السياق (17 أـ ز) وإثراوه. وفي كل الأحوال لن تتحقق الصّلة على أساس الافتراض (19)، وإنما على أساس الافتراض (22).

[22]. المُتكلّمة تعتقد بصدق (19). [129]

والآن أبقى على الافتراض بأن المُستمع يقبل تصريحات المُتكلّمة بوصفها ضعيفة لا أكثر، وتأمل (23).

23. (سو) أغنى من (بيتر) أو هي أغنى من (جيم).

إن الافتراض المُعبّر عنه في (23)، سيكون له التأثير السّيّادي نفسه لـ (18)، أي إنه سينقوي (17 و) ويُحوله من ضعيف جداً إلى ضعيف. لكنه سينجز هذا التأثير بكلفة أعلى في المعالجة، إذ إننا سنحتاج إلى سلسلة من الخطوات الاستنباطية لكي نرفض أول حدي الانفصال في (23) وهو مطابق لـ (19)، ولكي نقبل الحدث الثاني بوصفه ضعيفاً، وهو مطابق لـ (18). وبعد هذا الجهد الابتدائي، ستكون معالجة (23) المعالجة نفسها في حالة (18). ولذلك، فإن تعريفنا للصلة أو المُناسبة يتبنّى بأن (23) ينبغي أن تكون أقلّ صلةً ومُناسبةً من (18)، وهذا أيضاً تبؤؤ يؤيده الحدس والبديهة كما يبدو⁽²⁾.

إن التعريف (10) للصلة أو المُناسبة لا يسمح بمقارنة أي زوج مُتبادر من

(2) كما اقترحنا في الهامش (24) في الفصل الثاني، أن من المفهوم تماماً أن بعض الاستدلالات في الأقل، والتي يتم تحديدها بواسطة علاقات متعددة مثل (أغنى من)، يتم حسابها ليس باستعمال قواعد الاستدلال، وإنما بواسطة "النماذج الذهنية". لكن حتى في هذه الحالة، هناك دور للجهد وهناك تأثيرات تتحقق، وفكرة الصّلة تنطبق كما تقدّم وصفه.

الافتراضات في سياق اعتباطي. تصوّر، مثلاً، سِيَاقاً واسعاً ومُتبايناً يتضمّن، مثلاً، مُحتويات جريدة التايمز لهذا الصباح، وافتراضين لهما تأثيرات سِيَاقية مُهمة لكن مُتباينة جداً، في ذلك السِّيَاق. ما الإجراء الذي يمكن أن نستعمله للمقارنة بين التأثيرات السِّيَاقية الناتجة؟

أو تأمل (24) و(25).

24. حديقتك ستكون حافلة بالألوان في الربيع، إذا زرعت هذه البصليات الجميلة.

25. لطالما أعرّب الناس عن رأيهم بأن ماء البحر تُسُوغ السباحة فيه أكثر من الماء المُعمّق بالكلور.

ما الإجراء الذي يمكن أن نستعمله لمقارنة الجُهد الذي تتطلّبه معالجة هذين الافتراضين، إما بمعزل عن أي سياق، أو في أي سياق مُعيّن؟ وبصورة أكثر عموماً، هل في الإمكان القيام بتحديد أو توصيف تامٌ لمثل هذه الإجراءات الخاصة بتقييم وحساب التأثيرات السِّيَاقية، وجُهد المعالجة، والصلة؟

وهناك طريقة أخرى لصياغة السؤال نفسه من حيث الجوهر: هل في الإمكان تعريف الصلة أو المُناسبة ليس بوصفها مفهوماً مُقارناً فقط، وإنما بوصفها مفهوماً كميّاً؟ جوابنا هو: نعم يمكن ذلك. وكذلك من المعلوم تماماً أن مثل هذا المفهوم الكمي للصلة يهمُ المناطقة بعض الشيء، غير أنه ليس من نمط الأفكار التي يُحاول علماء النفس وضعها أو تطويرها.

وعلى مستوىٍ تجريدي، لا تنطبق فكرة الصلة على الكائنات البشرية فحسب، وإنما أيضاً على أي جهاز لمعالجة المعلومات، الذي لا يقتصر عمله على إنجاز هدف مُحدّد وبتكلفة مُحدّدة. فعلى سبيل المثال، قد يتوجّب علينا أن نحدّد خصائص الصلة لجهاز أوتوماتي تجريدي. ولنفترض أن جهازنا الأوتوماتي لا يقدر أن يُنجذ إلا نوعاً واحداً من التأثير السِّيَاقي، وهو اللزومات السِّيَاقية. في هذه الحالة، يمكن قياس التأثيرات السِّيَاقية المُنجزة نتيجةً لإضافة افتراضٍ إلى سِيَاق، عن طريق حساب

[130] عدد اللُّزومات السّيّاقية. إن التأثيرات السّيّاقية التي تتضمّن تغييرات في قيمة التأكيد هي أيضاً قابلة للقياس، ما دامت هذه القيمة هي الأخرى كميّة، أي من النوع الذي يُفضّله المناطقة.

لنفرض أيضاً أن كل عمليات جهازنا الأوتوماتي يمكن أن تُحلَّ بوصفها مجموعات من العمليات الأولى المُتساوية في البساطة. في هذه الحالة، يمكن قياس جُهد المعالجة الذي يتطلّب مهمّة ما - تحقيق تأثيرات سياقية معيّنة، مثلًا - عن طريق حساب عدد العمليات الأولى المُتضمنة. أو - إذا كان الجهاز الأوتوماتي على شكل برنامج حاسوب - يمكن حساب جُهد المعالجة بمعيار الوقت الذي يستغرقه إنجاز تأثيرات معيّنة. حينئذٍ، ستكون القضية قضية تحديد كيفية وزن التأثيرات السّيّاقية وجُهد المعالجة أحدهما في مقابل الآخر بصورة نظامية أو اعتباطية، وسيستَّنى حينها تحديد الصلة بالنسبة لهذا الجهاز الأوتوماتي بصورة كميّة.

إن الأمور تسير بصورة مُغایرة حين يتعلق الموضوع بتقييم التأثيرات السّيّاقية التي تُنجزها العقول البشرية، وجُهد المعالجة الذي يتطلّب إنجازها. ففي جانب التأثيرات السّيّاقية، سبق أن حاولنا أن نُبيّن أن الموضوع يتضمّن قيم تأكيد غير كميّة. وإذا كان الأمر كذلك، فمن غير الممكِن قياس هذه التأثيرات. وفي جانب جُهد المعالجة، ليست الآفاق في مجال التقييم الكمي بأحسن حالٍ. فعلى سبيل المثال، نحن لا نعرف ماهية العمليات الأولى التي يمكن أن تُخَرَّل إليها عمليات الأفكار المعقّدة. ونحن نعلم جيدًا أن المدّة التي تستغرقها العملية الذهنية ليست مُؤشّراً كافياً إلى كلفتها بالنسبة للكائن الحي، فالوقت المبذول في التركيز الذهني العالي يتضمّن جُهداً أكبر من الوقت نفسه المبذول في أحلام اليقظة المسترخية.

إن المشاكل المُتضمنة في قياس التأثيرات السّيّاقية وجُهد المعالجة هي، بالطبع، لا تُنحصر بنظرية الصلة أو بالفعاليات. بل هي تُؤثّر في علم النفس عموماً. لكن هذه المشاكل تأخذ شكلاً مُحدّداً بالنسبة لنظرية الصلة. فضمن نظرية

الصلة، ليست المُشكلة حساب وتقدير التأثيرات السّياقية وجُهد المُعالجة من الخارج، بقدر ما هي مسألة وصف لكيفية حساب العقل وتقديره لإنجازاته وجُهوه من الداخل، وقراره - نتيجة لذلك - بمواصلة جُهوه أو إعادة توزيعها باتجاهات مُختلفة.

إليكم أحد الاتجاهات التي يمكن التأمل فيها: إن التأثيرات السّياقية والجهد الذهني، مثلها مثل الحركات البدنية والجهد العضلي بالضبط، لا بد من أن تسبّب بعض التغييرات الفيزيكيميائية الدالة عليها. ويمكننا أن نفترض بأن العقل يحسب ويقدّر جهوه وتأثيراتها عن طريق مراقبة هذه التغييرات. وعلى الرغم من أننا ليس لدينا ما نقوله بخصوص الفيزياء العضبية أو الكيمياء العضبية المُتضمنة في هذه المسألة، فإن هذا الافتراض ليس افتراضًا أجوف. فهو يتباين مع رأي آخر يمكن تصوّره⁽³⁾، يُفيد بأن التأثيرات السّياقية تُحسب وتُقدّر بواسطة الحساب الفعلي لعدد اللّزومات السّياقية، وأن جُهد المُعالجة يُحسب ويقدّر بواسطة الحساب الفعلي لعدد الخطوات الاستدلالية. هناك أسباب عديدة تدعو إلى رفض هذا الرأي. فأن نَحسب ونعد كل خطوة يعني إضافة عملية واحدة في كل خطوة، وهذا مما يزيد الجهد المُتضمن في كل عملية عقلية بشكل ملحوظ، وهذا بدوره سيكون متناقضًا ظاهريًا، إذ يفترض أن الهدف من حساب الجهد [131] وتقديره هو ليتسنى لنا تقليله وإنقاذه. وفضلاً عن ذلك، فلو كان تقدير التأثيرات السّياقية وجهد المُعالجة هو نتيجة لمثل هذه العمليات الحسابية، لكان في إمكان الناس أن يصدّروا أحکاماً مطلقة ويقارنوا بين التأثيرات السّياقية وجُهد المُعالجة المُتضمنين في أي زوج من الفعاليات العقلية مهما كانوا غير مُترابطين. ولا يوجد ما يثبت صحة هذا التوقع.

التأثيرات السّياقية وجُهد المُعالجة هما بُعدان غير تمثيليين من أبعاد العمليات الذهنية. وهم موجودان سواء أقام الفرد شعورياً بحسابهما وتقديرهما أم لا، وسواء تم تمثيلهما تصوّرياً أم لا. وحين يتم تمثيلهما، فنحن نرى أن

(3) وهو رأيٌ نسبه مرة (غازدر و غود 1982) إلينا.

تمثيلهما يكون على شكل أحكام مُقارنة، وهذه الأحكام حَدْسية وبيهية؛ فهي لها أساسها في مُراقبة العوامل الفيزياكيميائية.

إن حَدْس الناس لا يقتصر على الحَدْس الرجعي (retrospective) بشأن التأثيرات المُتحقّقة سابقاً والجهد المبذول سابقاً، وإنما يتعدّاه إلى الحَدْس المستقبلي (prospective) أيضاً. أي إن لديهم حَدْساً بشأن الجُهد الذي ستتطلّبه مُهمّة ما، والتأثيرات التي قد تتحقّقها (بالضبط مثلما يكون لديهم حَدْس بشأن الجُهد الذي ستتطلّبه حركة بدنية مُعيّنة في المستقبل وبشأن تأثيراتها المُمكّنة). إن الحَدْس المستقبلي يجب أن لا يكون على أساس مُراقبة العوامل الفيزياكيميائية، بل على أساس عوامل تُعدّل في قيمة هذه العوامل الفيزياكيميائية بصورة مُنظمة.

من السهل بمكان، تشخيص مجموعة مُتنوّعة من العوامل التي قد تجعل من الممكن التنبؤ بما هي المعلومات التي سيكون لها التأثيرات السّيّاقية الأكبر. فعلى سبيل المثال، في حالة تَساوي الأمور الأخرى، فإن الافتراضات الأقوى تكون لها تأثيرات سّيّاقية أكبر. وبالطريقة نفسها، فقد تُمكّنا مجموعة عوامل مُتنوّعة من التنبؤ بجهد المعالجة الذي يتطلّبه إنجاز إحدى مُهمّتين مُقارنةً بالآخر. فعلى سبيل المثال، فإن معالجة معلومات أكثر في السّيّاق نفسه، أو المعلومات نفسها في سياق أكبر، تتطلّب جهداً أكبر. إن بإمكان الناس الإفادة من قابليات المُقارنة هذه في محاولتهم زيادة صلة المعلومات التي يعالجونها إلى الحد الأعلى.

كيف تتم مُوازنة العاملين اللذين يحكمان تقدير وحساب الصلة؟ أيّة تأثيرات تستحق أيّ جهد؟ في النّظام الصّوري المحسّن، لن تكون هذه القضية قضية إكتشاف، وإنما ستكون قضية اشتراط. في الحاسوب المستعمل لأغراض الفائدة الاقتصادية، يمكن تقدير وحساب الجهد والتأثير بالدولارات والسنوات، مثلاً. أما في حالة العمليات النفسيّة، فيبدو أن المسألة ليست قابلة لأي حلّ عام أو شامل، لكن بعد التدقيق بإمعان، هي ليست بحاجة إلى حل عام وشامل أبداً.

من المستبعد جداً أن تبقى الأهمية النسبية لكل من التأثير والجهد ثابتة عبر كل الظروف وكل الأشخاص. فعلى سبيل المثال، إن التغييرات في درجة اليقطة

قد تُغيّر في رغبة الفرد في بذل قدر مُعين من جُهد المُعالجة. في بعض الأحيان، قد يكون الأمل في تحقيق قدر مُعين من التأثير السياقي كافياً، وفي أحيان أخرى لا يكفي ذلك. ثم إن بعض الناس مُتيقّظون عموماً، وأي شيء ذو صلة على الإطلاق يكون أكثر صلة لهم مما هو للأناس البليدين. والمُتكلمون غير الوعيين [132] لاستعدادات أو مُيول مُستمعيهم في القضية يُخاطرون بالطلب منهم جُهداً أكثر من اللازم أو بتزويدهم بتأثيرات أقل من اللازم.

إن التأثيرات والجهد الذهنيين هما ميزتان غير تمثيليتين non-representational للعمليات الذهنية. والصلة التي هي دالة Function للتأثير والجهد - هي الأخرى مَرِيَّة غير تمثيلية أيضاً. أي إن الصلة هي مَرِيَّة لا تحتاج أن تُمثل - فضلاً عن أن تُحسب - لكي تُنجز. وحين تُمثل، فإنها تُمثل بمعايير أحكام مُقارنة وأحكام مُطلقة إجمالية (مثلاً عديم الصلة، وضعيف الصلة، وذو صلة وثيقة). لكن ليس بمعايير أحكام مُطلقة ودقيقة، أي معاير كمية.

وما دمنا مُهتمين بالصلة بوصفها مَرِيَّة نفسية، فليس هناك ما يدعونا إلى أن نهدف إلى تعريف كمي للصلة. وما يتوجّب علينا فعله هو أن نُضيف مادة تطبيقية لتعريفنا المُقارن، وذلك عن طريق النظر في كيفية استقصاء الصلة وتحقيقها في العمليات الذهنية، ولا سيما في عمليات الفهم اللّغوي. إن مهمتنا الأولى هي الانتقال من وصف شكلي محض للسياق، إلى وصف أكثر تجربياً، والنظر في مضمون هذا الانتقال.

3 - هل السياق مُحدّد مُسبقاً أو يتم اختياره؟

سبق أن تقدّمنا برأينا القائل إن السياق المستعمل في مُعالجة الافتراضات الجديدة هو، أساساً، مجموعة فرعية من افتراضات الفرد القديمة، التي تتحد معها افتراضات الجديدة لتُنتهي بمجموعة مُنوّعة من التأثيرات السياقية. وقد افترضنا أيضاً معيارين لمُقارنة صلة أو مُناسبة الافتراضات المختلفة في سياق مُعين. لكن مع ذلك، علينا أن نواجه المشكلة الخطيرة المُتعلقة بكيفية تحديد

السياق، أي كيف يتم اختيار مجموعة فرعية معيّنة من افتراضات الفرد. لتسهيل العرض، سنُناقِش هذه المسألة بالرجوع إلى حالة معيّنة، وهي حالة المستمع الذي يعالج افتراضًا أكدَّته المتكلّمة بصورة صريحة. وفي القسم (6)، سنُعمّم وَضفنا ليشمل الافتراضات التي يتم إظهارها بواسطة أي نوع من المبنَّه.

في هذا القسم سننظر في مُفترَبات مُتَنوّعة تُسلّم كتحصيل حاصل بأن السياق المُتاح للفرد في لحظة معيّنة لا يتعدّى سياقاً واحداً فقط، وسنُحاول أن نُبيّن أن هذه المُفترَبات تفشل تحديداً بسبب هذه الفرضيّة الضمنية. وفي القسم القادم سنُقدّم مُقتَرِباً بديلاً.

في كثير من أدبيات الموضوع يُسلّم الكتاب بصورة صريحة أو ضمنية بأن السياق الخاص باستيعاب قولٍ معيّنة هو ليس قضية اختيار أو انتقاء؛ وهم يرون أن السياق مُفترَض ومُحدَّد⁽⁴⁾ (given) بصورة فريدة في أي مرحلة معيّنة من مراحل المُحاورة اللُّغوية. والأكثر من ذلك، هم يُسلّمون عموماً بأن السياق [133] يتحدد مُسبقاً قبل عملية الاستيعاب والفهم. وهم يرون أن الافتراض الذي تعبّر عنه القوْلة بصراحة، يتحد مع سياق موجود في ذهن المستمع ساعة البدء بفعل القول أو النُّطق. إن أبسط نسخة من هذا المذهب، هي الفرضيّة التي تُفيد بأن السياق الخاص باستيعاب قولٍ معيّنة هو مجموعة الافتراضات المُعبَّر عنها في القوّلات السابقة لها في الحوار أو الخطاب نفسه. ويبدو أن الحوار الآتي يدعم هذه الفرضيّة الأولى :

26. (أ) (بيتر): أنا مُتعَب.

(ب) (ميري): إذا كنت مُتعَبًا، فأنا سأعُذُّ وجة الطعام.

من السهل أن تخيل موقفاً يكون فيه جواب (ميري) مُناسبًاً وذا صلة بصورة

(4) انظر على سبيل المثال (براون و يول 1983 فص 2) و (لفنسون 1983 فص 1، 4) و (لايتز 1977 فص 14).

بديهية. ففي سياق الخطاب الذي يتكون من الافتراض الذي عَبَرَ عنه (بيتر)، ستلزم (27) عن الافتراض الذي عَبَرَ عنه (ميري)، وبذلك، كما يبدو، سيتّم تعليل كونه مُناسبًا وذا صِلة.

27. (ميري) ستعٰد وجة الطعام.

لكن، لتأمل نسخة ثانية من الحوار.

28. (أ) (بيتر): أنا متعب.

(ب) (ميري): أنا سأعد وجة الطعام.

بديهياً، لا يوجد أكثر من اختلاف بسيط بين جواب (ميري) في (26) وجوابها في (28). فكلاهما مُناسب ذو صلة بالصورة نفسها تقريباً. لكن مع ذلك، لو كان السياق الخاص بالاستيعاب مُقتصرًا على الافتراض الذي عَبَرَ عنه (بيتر) بصورة صريحة، لتوجّب علينا أن نتعامل مع جواني (ميري) بصورة مُتباعدة تماماً. فالجواب (28 ب)-على خلاف (26 ب)- ليس له أي تأثير سياقي مُطلقاً في مثل هذا السياق، ومن ثم ينبع أن لا يكون مُناسبًا أو ذو صلة على الإطلاق.

إذن لتأمل -كفرضية ثانية- الادّعاء القائل بأن السياق الخاص بالاستيعاب لا يقتصر على كل الافتراضات المُعتبر عنها بصورة صريحة في القولات السابقة في الخطاب فحسب، وإنما يتضمن أيضاً كل التلویحات المستفادة من تلك القولات. فبإمكاننا أن نفترض بصورة معقولة بأنه في الموقف الذي كانت ملاحظة (بيتر) ذات صلة فيه، فإنها ستكون قد لوحّت بشيء أشبه بـ (29).

29. (بيتر) يتمنى على (ميري) أن تُعد وجة الطعام.

وباعتبار (29) جزءاً من السياق، فإن كُلّاً من (26 ب) و(28 ب)، يستلزمان (30) لزوماً سياقياً.

30. (ميري) ستُفعل ما يُتمنَّاه (بيتر).

وهكذا، فإنّ كِلِيهما سيكون مُناسباً وذا صِلَة في هذا السّيّاق، ومُناسباً بالطريقة نفسها. وعلى الرّغم من أن (26 ب) لها لُزوماً سياقياً في حين أن (28 ب) ليس لها سوى لُزوم سياقي واحد، فإنّ هذا الفَرق يُعوّض عنه بكون (26 ب) تمتلك صيغة منطقية أكثر تعقيداً من (28 ب) وتتطلّب معالجة أكثر. [134] وهذا يتسنى لنا أن نُفسّر - بصورة مباشرة - كون الجوابين مُتماثلين في الصّلة والمُناسبة وبشكل بدائي.

لكن مع ذلك لتأمّل نُسخة ثالثة من المُحاورة:

31. (أ) (بيتر): أنا مُتعب.

(ب) (ميري): الحلويات جاهزة. أنا سأعد الطبق الرئيس (الأكلة الرئيسة).

لا يمكن لأي من الفرضيتين اللتين نظرنا فيهما إلى حدّ الآن أن تفسّر لنا كون جواب (ميري) في (31 ب) مُناسباً وذا صِلَة تقرّيباً بالطريقة نفسها التي كان بها جوابها في النسختين السابقتين من المُحاورة. فليس للجواب (31 ب) أيّ تأثير سياقي في سياق يتّألف من الافتراضات المُعبّر عننا صراحةً في الخطاب السابق، أو الافتراضات المُعبّر عنها والمُلوّح بها سابقاً. ولكي نُعلّل مُناسبة وصلة (31 ب)، فإنّ السّيّاق المستعمل من المستمع، يجب أن يشتمل على مُقدمة منطقية مثل (32).

32. وجة الطعام تتكون، في الأقل، من طبق رئيس وحلويات.

وبإضافة (32) إلى السّيّاق يُصبح من المُمكن استنتاج (33) من (31 ب).

33. (ميري) ستُعد وجة الطعام.

حينئذ، يمكن استنتاج اللُّزوم السّيّادي (30) (ميري ستُفعل ما يُتمنَّاه بيتر) من

(33) و(29) (بيتر يتمتّى على ميري أن تُعدّ وجة الطعام) ، تماماً كما كان ممكناً استنتاجه من (26 ب) أو (28 ب) في سياق أضيق.

من البديهي تماماً أن نُسلّم بأن مقدمة منطقية سياقية مثل (32) تُستعمل في معالجة جواب (ميري) (31 ب). غير أن هذا غير متوافق مع الفرضية التي تُفيد أن السياق الخاص بالاستيعاب هو مجموعة الافتراضات المعتبر عنها أو الملوّح بها في القوّلات السابقة. فملاحظة (بيتر) بأنه مُتعب لا تؤكّد ولا تلوح بأن وجة الطعام تتكون، في الأقل، من طبق رئيس وحلويات. إن الافتراض (32) ينبغي أن يستحضر أو يستدعي من الباب الموسوعي الخاص بمفهوم وجة الطعام.

إذن، قد يُفيينا أن ننظر في فرضية ثالثة، وهي الادّعاء بأن السياق الخاص بالاستيعاب لا يقتصر على الافتراضات المعتبر عنها أو الملوّح بها في القوّلات السابقة فحسب، وإنما يتعداها أيضاً إلى الأبواب الموسوعية المرتبطة بأية مفاهيم مستعملة في هذه الافتراضات. فعلى سبيل المثال، إذا كانت ملاحظة (بيتر) الأولية تلوح بأنه يتمتّى على (ميري) أن تُعدّ وجة الطعام، فحينئذٍ يضاف الباب الموسوعي الخاص بمفهوم وجة الطعام، ولا سيما الافتراض (32) (وجة الطعام تتكون من طبق رئيس وحلويات) ، يضاف تلقائياً إلى السياق الذي سيفسر فيه جواب (ميري). وبهذه الفرضية الثالثة، يمكن تعليل صلة ومتّسقة (31 ب).

لكن مع ذلك لتأمّل نسخة رابعة من المُحاورة.

34. (أ) (بيتر): أنا مُتعب.

(ب) (ميري): الحلويات جاهزة. أنا سأُعد (أوسوبوكو)*.

بديهياً لا يوجد سوى اختلاف بسيط بين الصلة في جواب (ميري) الرابع [135] (34 ب) وجوابها الثالث (31 ب). إن الطريقة الواضحة لتعليق ذلك هي التسلّيم بأن السياق الذي يفسّر فيه الجواب (34 ب) يشتمل على افتراض مثل (35).

* أكلة إيطالية تتكون من ساق عجل مغلق بالنبيذ. [المترجم].

35. الـ (أوسوبكو) هو طبق رئيس من الطعام (أكلة رئيسة).

بوجود (35) في السياق، يكون الافتراض الذي عبرت عنه (ميري) بصورة صريحة في جوابها الثالث (31 ب) (الحلويات جاهزة. أنا سأعد الطبق الرئيس)، يكون لازماً سياقياً من جوابها الرابع (34 ب)، وهذا يفسّر لنا الشبه في الصلة أو المُناسبة بين (31 ب) و(34 ب).

إلا أن الافتراض (35) ينتمي إلى الباب الموسوعي لـ (أوسوبكو). ومفهوم الـ (أوسوبكو) لم يرد لا في الافتراضات التي عبر عنها (بيتر) ولا في تلك التي لوح بها؛ فهو يظهر للمرة الأولى بواسطة جواب (ميري). لكن هذا لا يتوافق مع الفرضية القائلة بأن السياق الخاص بالاستيعاب يتكون من الافتراضات المُعبر عنها أو الملوّح بها في القولات السابقة، فضلاً عن الأبواب الموسوعية المرتبطة بأية مفاهيم مستعملة في تلك الافتراضات.

قد يكون من المُغرّى، إذن، أن نصوغ فرضية رابعة لتتسع للنسخة الرابعة من المُحاورة، وهي أن السياق الخاص باستيعاب قوله ما، يتكون من الافتراضات المُعبر عنها أو الملوّح بها في القولات السابقة، فضلاً عن الأبواب الموسوعية المرتبطة بأي مفهوم مستعمل في أي من تلك الافتراضات، ومضافاً إلى ذلك الأبواب الموسوعية المرتبطة بأي مفهوم مستعمل في القولة الجديدة. لاحظ أن السياق بموجب هذه الفرضية، على الرغم من أنه محدد بصورة فريدة، فهو ليس ثابتاً قبل عملية الاستيعاب أو الفهم. إن هذه الفرضية الرابعة تقتضي، بدلاً من ذلك، أن واحدة من المراحل الأولى لعملية الاستيعاب، تكمن في تشخيص المفاهيم المستعملة في القولة الجديدة وإضافة أبوابها الموسوعية إلى السياق. لكن مع ذلك إلى حدّ الآن، لا يوجد أي طرح لموضوع اختيار السياقات.

وبحسب هذه الفرضية الرابعة، يكون الافتراض (35) جزءاً من السياق الذي يفسّر فيه جواب (ميري) (34 ب)، وهكذا يتم تفسير صلة جوابها. لكن مع ذلك لتأمل نسخة خامسة من المُحاورة:

36. (أ) (بيتر) أنا متعب.

(ب) (ميري): أنا سأعد الأكلة المميزة لمطعم (كابري).

لكي يثبت المستمع صلة أو مناسبة جواب ميري (36ب)، يتوجب عليه أولاً أن يتناول الباب الموسوعي الخاص بمطعم الـ (كابري)، وأن يكتشف أن طبقه المميز أو أكلته المميزة هي (أوسوبوكو)، ثم يتناول الباب الخاص بالـ (أوسوبوكو) ويكتشف أنها أكلة رئيسة أو طبق رئيس أي الافتراض (35). يُيد أن مفهوم الـ (أوسوبوكو) لا يرد في جواب (ميري) ولا في الافتراضات التي عبر عنها أو لوح بها (بيتر) في ملاحظته الأولية. لذلك، فحسب فرضيتنا الرابعة، فإن (35) ليس [136] جزءاً من السياق الخاص لتفسير (36 ب).

وهذا قد يؤدي بنا - إذا كانت لدينا قوة الاحتمال - إلى أن نصوغ فرضية خامسة، وهي أن السياق الخاص باستيعاب قوله ما، يتكون من الافتراضات المعتبر عنها أو الملوّح بها في القولات السابقة، فضلاً عن الأبواب الموسوعية المرتبطة بأية مفاهيم مستعملة في الافتراضات الموجودة في الأبواب الموسوعية المضافة سابقاً إلى السياق. بفرضيتنا الرابعة، أضيفت إلى السياق طبقة واحدة من الأبواب المنطقية. وبفرضيتنا الخامسة أضيفت طبقتان.

إن عيوب هذا الاتجاه في التأمل أخذت الآن تتضح بشكل صارخ. ففي الفرضيتين الأخيرتين، قد سلمنا سابقاً بأن السياق يملأ تلقائياً بكمية هائلة من المعلومات الموسوعية التي يعجز أغلبها - وأحياناً كلها - عن زيادة التأثيرات السياقية للمعلومات الجديدة التي تتم معالجتها. وبما أن كل توسيع للسياق يعني زيادة في جهد المعالجة، فإن هذه الطريقة في تكوين السياق، ستؤدي إلى فقدان أو نقص عام في الصلة أو المناسبة. تصوّر، مثلاً، المُحاورة الآتية:

37. (أ) (بيتر): أين يسكن (جون)؟

(ب) (ميري): (جون) يسكن بجوار مطعم الـ (كابري).

لو كانت فرضيّتنا الرابعة صحيحة، لتوّجّب أن يشتمل السّيّاق الذي يفسّر فيه (بيتر) جواب (ميري) على المعلومة التي تُفيد بأن الطّبق الرئيس أو الأكلة المميّزة لمطعم الـ (كابري) هي (أوسوبوكو). ولو كانت فرضيّتنا الخامسة صحيحة، لتوّجّب أن يشتمل أيضاً على المعلومة التي تُفيد بأن الـ (أوسوبوكو) هي طّبق أو أكلة رئيسة. وهذا لن يكون مُفيّداً أبداً - بل هو سيكون في الواقع إلهاءً وتشتّتاً للذهن - في عملية استيعاب أو معرفة المكان الذي يسكن فيه (جون).

فضلاً عن ذلك، من السهل بمكان أن نجد أمثلة تُبيّن لنا أن طبقتين من المعلومات الموسوعية قد لا تكفي. افترض أن (ميري) في جوابها على ملاحظة (بيتر) بأنه مُتعَب، تقول:

38. الحلويات جاهزة. أنا سأعد الأكلة المميّزة للمطعم المجاور لمسكن (جون).

أولاًً، يجب أن يُضاف الباب الموسوعي الخاص بـ (جون) (والمعلومات القائلة بأنه يسكن بجوار مطعم كابري) إلى السّيّاق، وهذا سيؤدي إلى إضافة الباب الموسوعي الخاص بمطعم الـ (كابري) (والمعلومات القائلة بأن أكلته المميّزة هي أوسوبوكو). لكن القارئ مع ذلك سيحتاج إلى المعلومات التي تُفيد بأن الـ (أوسوبوكو) هي أكلة رئيسة، وتلك المعلومات سيعثر عليها في باب الـ (أوسوبوكو). فليكَي تَضْمَنَ أن يكون باب الـ (أوسوبوكو) جُزءاً من سياق مُحدّد بصورة فريدة، سيتوّجّب إضافة ثلات طبقات من المعلومات الموسوعية بصورة [137] تلقائية. وستُبيّن أمثلة أخرى أننا قد نحتاج إلى المزيد من طبقات المعلومات الموسوعية. وحالاً، سيُبيّن أن السّيّاق يتكون من كل الذاكرة الموسوعية.

لو كان السّيّاق يتضمن كلّ موسوعة المستمع، وكانت أية معلومات جديدة يُعبّر عنها المُتكلّم هي عملياً مُناسبة وذات صلة، نظراً لأنّ أية معلومات جديدة سيكون لها عملياً بعض التأثيرات السّيّاقية في مثل هذا السّيّاق الهائل. ومن ناحية، إذا أخذنا بعين الاعتبار حجم مثل هذا السّيّاق، فإننا سنحتاج إلى قدر

هائل من جُهد المعالجة - ناهيك عن وقت المعالجة - لكي تتحقق هذه التأثيرات. وبما أن الصلة تتناقص كلما طلب الأمر قدراً أكبر من الجهد، فإن ذلك يعني أنه في حين أن آية معلومات جديدة ستتحقق الصلة بسهولة، لن تتحقق آية معلومات أكثر من الحد الأدنى للصلة أبداً. وفضلاً عن ذلك، لن يكون بمقدور التذكير reminder أن يتحقق آية صلة، ما دام التذكير، حسب هذا المذهب، مجرد إعادة أو تكرار لمعلومات مُتضمنة في السياق من قبل. ومن الواضح أن هذا الاتجاه لا يستحق المتابعة.

إلى حد الآن، قد قبلنا الرأي الشائع الذي يقول إن السياق الذي يفسر فيه افتراض ما، هو محدد بصورة فريدة. وقد لاحظنا السياق بوصفه يتكون إما قبل الشروع بعملية الفهم والاستيعاب، وإما بوصفه مرحلة ابتدائية في هذه العملية. وكما حاولنا أن نبيّن، فإن التسليم بأن السياق محدد بصورة فريدة، يؤدي إلى نتائج غير معقولة. لكن ليس هناك في طبيعة السياق أو طبيعة الاستيعاب ما يستبعد احتمال أن تكون السياق هو عرضة للاقتاء والتعديل طيلة عملية الفهم أو الاستيعاب. وفي القسم القادم، سنستكشف هذه الإمكانية إلى مدى أبعد.

4 - اختيار السياقات:

تحدّثنا في القسم السابق عن السياق الخاص بالاستيعاب بصورة عامة نوعاً ما. لنكون الآن أكثر تحديداً وتخصيصاً، فنحاول أن نضيف بعض القوام أو المادة النفسية لفكرة السياق التي عرضناها في الفصل (2). يمكن تقسيم مجموعة الافتراضات الموجودة في ذاكرة الجهاز الاستنباطي في بداية العملية الاستنباطية على مجموعتين فرعيتين صحيحتين، كل واحدة منها تكون بمثابة السياق الذي تتم فيه معالجة المجموعة الأخرى. إلى حد الآن، هذه حركة أو خطوة شكلية محسنة. فهي تمكّننا من أن نفرد أو نعيّن تلك اللزومات التركيبية التي يتطلب استنتاجها كلا المجموعتين الفرعيتين من الافتراضات، وأن نصفّها على أنها لزومات سياقية لإحدى مجموعتي الافتراض في سياق الأخرى. وهي، بعد ذلك،

يُمكن أن تُستعمل لتوضيح التمييز الأهم سيكولوجياً بين المعلومات الموجودة في مقدمة أو صدر الانتباه، والتي تكون غالباً جديدة، والمعلومات التي تؤخذ بعين الاعتبار لكنها تبقى في خلفية الانتباه، والتي تكون غالباً قديمة، وهو تمييز ينطبق بصورة ألمُوذجية على عمليات الاستدلال الاعتيادية.

نحن نُسلِّم بأن من الخطوات الحاسمة في معالجة المعلومات الجديدة، [138] ولا سيما المعلومات المُبلغة لغويًا، هيربط تلك المعلومات بمجموعة من الافتراضات الخلفية المُتنقة بصورة وافية -التي تكون السياق فيما بعد- في ذاكرة الجهاز الاستنباطي. ولكل فقرة من فقرات المعلومات الجديدة، في الإمكان انتقاء العديد منمجموعات الافتراضات المُختلفة من مصادر مُتنوعة (الذاكرة البعيدة المدى، الذاكرة القصيرة المدى، الإدراك الحسي) بوصفها سِيَاقاً. لكن هذا لا يعني أن أية مجموعة فرعية اعتباطية من المجموعة الكلية للافرضيات المُتوافرة للجهاز يمكن أن تكون سِيَاقاً. إن تنظيم ذاكرة الفرد الموسوعية، والفعالية الذهنية التي يشغل بها، تُحدّدان صِنف السِيَاقات المُمكِنة، التي يمكن انتقاء سِيَاق حقيقي منها في أيّ وقت مُعيَّن.

فعلى سبيل المِثال، من المُتفق عليه عموماً أن المعلومات الموسوعية في الذاكرة البعيدة المدى تُنظَّم على شكل كُتل (Chunks) من نوع ما. وقد تَمَّت مُناقشة مثل هذه الكُتل في الأدبيات تحت عناوين مثل المُخْطَط (Schema)، الإطار (Frame)، السيناريو (Scenario) والألمُوذج الأصلي (Prototype). إن الأبواب الموسوعية التي ذكرناها هي الأخرى، كُتل من حجم مُعيَّن والتي هي نفسها قد تُجَمَّع في كُتل أكبر، وتحتوي كُتلًا أصغر. يبدو من المعقول أن نفترض أن الوحدات الصغيرة التي يمكن نقلها من الذاكرة الموسوعية إلى ذاكرة الجهاز الاستنباطي، هي كُتل وليس افتراضات مفردة. فعلى سبيل المِثال، قد لا يكون في مقدورك أن تتذَّكر وتضيف إلى السِيَاق المعلومات القائلة إن اللون والأكلة المُميَّزة لمطعم (كابري) هي (أوسوبوكو)، بدون أن تتذَّكر وتضيف أيضًا فقرات أخرى من المعلومات عن ذلك المطعم. مثلاً: كون النبيذ الأحمر المُتوافر فيه هو من نوع (فالبوليجيلا).

وفضلاً عن ذلك، ليست كل كُتل المعلومات الموسوعية مُتاحة في المُتناول بالدرجة نفسها، في وقت مُعين. ليست لدينا أية نظرية دقيقة وصحيحة الأساس بشأن استعادة المعلومات التصورية واستدعائها، بل هناك مُختلف الافتراضات المقبولة التي تحضر في الذهن. فمن المُمكِن جداً، على سبيل المثال، أن الباب الموسوعي لمفهوم ما، لا يُصبح سهل المنال إلا عندما يظهر ذلك المفهوم في افتراض سبق أن تَم الوصول إليه. فمثلاً، قد لا يكون بمقدورك أن تتذَّكر أن الأكلة المُميزة لمطعم (كابري) هي (أوسوبوكو) ما لم تكن قبل ذلك تُفكِّر في ذلك المطعم (أو في الأوسوبوكو). إذن ستكون هناك أحياناً تكون فيها هذه المعلومات في المُتناول بخطوة واحدة، وأحياناً تكون فيها في المُتناول بخطوات عديدة، كل واحدة تتضمَّن توسيعاً للسياق، وأحياناً يجعل فيها عدد الخطوات المُتضمنة تلك المعلومات غير مُمكنة المنال، عملياً.

تأمَّل شخصاً ما، على وشك أن يعالج بعض المعلومات الجديدة. هو ما يزال يحتفظ في ذهنه ببعض الافتراضات التي كان يُعالجها توًما. إن الناس لا يأتون إلى معالجة المعلومات الجديدة "بِذِهْنِ خالٍ"، إذ لديهم نوع من المخزن المُخصص للذاكرة القصيرة المدى (أو عدّة مخازن من هذا النوع، أو وسائل مُساوية في الوظيفة لمخازن الذاكرة القصيرة المدى) والذي لا تُمحى مُحتوياته بصورة تامة مطلقاً، في الأقل ليس حين يكون الفرد مستيقظاً.

لكن لا يكفي أن نُشير إلى أن المعلومات قد تُنقل من عملية تصوّرية إلى العملية التي تليها. إننا نريد أن نعرف أية معلومات هي التي يتم حفظها في مخزن [139] الذاكرة القصيرة المدى، وأية معلومات هي التي يتم تحويلها إلى الذاكرة الموسوعية، وأية معلومات هي التي يتم محوها أو حذفها بصورة تامة. هنا لا توجد لدينا حجج صُورية مُنضبطة ولا دلائل أو بَيَّنات تجريبية لدعم أية مجموعة معيَّنة من الفرضيات. ومع ذلك فإننا، ولعَرض جعل الأمور ملموسة وواضحة، سنتقدَّم ببعض مُقترحات، ولا سيما بشأن ذاكرة الجهاز الاستنباطي، وهي مُقترحات مُتوافقة مع القليل الذي نفهمه، وكذلك مع النظرية التي نُحاول أن نضعها ونُطَوِّرها.

عند البدء بكل عملية استنباطية، تُوجَد في ذاكرة الجهاز الاستنباطي مجموعة أولية من الافتراضات، أي مجموعة من المُقدّمات المنطقية. وبعد ذلك، يتم استنتاج كل اللُّزومات غير المُبتدلة التي يمكن استنتاجها من مجموعة المُقدّمات تلك، وتمَّ كل التَّقويات التي يمكن أن تحصل. وفي نهاية العملية، إذا لم يحصل أي تناقض، فإن ذاكرة الجهاز الاستنباطي تحتوي كل المُقدّمات المنطقية الأصلية -ربما بعد تقويتها-، وكل النتائج المستنيرة حديثاً. ما الذي يحصل الآن لهذه الافتراضات؟ نحن سنفترض أن كل اللُّزومات التركيبية المستنيرة حديثاً، وكل المُقدّمات المنطقية التي طبّقت عليها قاعدة تركيبية، وكل المُقدّمات المنطقية التي تَمَّ تقويتها، تبقى في ذاكرة الجهاز الاستنباطي؛ أما الافتراضات التي ما زالت في ذاكرة الجهاز الاستنباطي في نهاية العملية الاستنباطية - أي المُقدّمات المنطقية التي لم تؤثِّر في الاستنباط أو لم تتأثر به - فتحذف أو تُمحى من ذاكرة الجهاز. لكن هذا لا يعني أنها لا تُحفظ لِمُدَّة من الزمن في مَخْزن آخر للذاكرة القصيرة المدى.

هناك سبب وجيه يدعونا للاعتقاد بأن ذاكرة الجهاز الاستنباطي، هي ليست المَخْزن الوحيد المُتوافر للذاكرة القصيرة المدى. تأمَّل احتمال تقسيم الشخص اهتمامه بين مُهتمَّتين اثنين: مثلاً، مُشاهدة التلفاز وُمُناقة شؤون العائلة في آن واحد. حين يحصل هذا، يبدو أنه قد يكون مُتنقلاً جيئة وذهاباً بين سياقين مُختلفين تماماً⁽⁵⁾. وهذا يوحي بقوة بوجود نوع من الذاكرة التصورية القصيرة المدى - غير تلك التي تعود إلى الجهاز الاستنباطي - التي يُخَرَّن فيها السياق ويكون لِمُدَّة مؤقتة غير مُستعمل. نحن سنفترض أن الافتراضات المحذوفة من ذاكرة الجهاز الاستنباطي تُحفظ لِمُدَّة من الزمن في مثل هذا المَخْزن المُتعدد الاستعمالات للذاكرة القصيرة المدى.

إن الافتراضات المُؤجلة في ذاكرة الجهاز الاستنباطي من العملية

(5) هذا تعقيد يُمكن للإطار الذي نقترحه أن يتسع له بساطة، لكن ذلك سيضمن جهداً أكثر من اللازم من أجل تأثير أقل من اللازم.

الاستباطية السابقة توّاً سُتشكّل سياقاً معروضاً أو مُعطى فوراً، يمكن أن تتمّ فيه معالجة المعلومة الجديدة التالية بصورة استباطية.

وعلى وجه أكثر دقة وتحصيصاً نقول إن المستمع الذي قد قام توّاً بتفسير قوله ما، والذي على وشك أن يُفسّر القولـة التالية، يتسم عادةً بتوزيع المعلومات بالشكل الآتي: هو لديه في ذاكرة جهازه الاستباطي مجموعة الافتراضات التي تؤلف تفسيره للقولـة السابقة (بضمـنه المقدّمات المنطقية المستعملة بصورة فعالة في إنجاز ذلك التفسير). أما الافتراضات الأخرى التي كانت في ذاكرة الجهاز الاستباطي لكنها لم تُؤدّ وظيفـة في تفسير القولـة السابقة، فقد تم تحويلـها الآن [140] إلى مَخْزن ذاكرة المستمع العامة القصيرة المدى. ولدى المستـمع أيضاً في ذلك المَخْزن تفسير لبعض القـولات السابقة (فضلاً عن معلومات وأفكار أخرى التي ربما كان يوليـها انتباـهـه قبل قـليل). وربما يكون جـزءـ من تفسير القـولة السابقة والقـولات الأسبق قد استـُنسخـ في الذاكرة الموسـوعـة. إن الافتراضات المؤـجلـة في ذاكرة الجهاز الاستباطي، أي تفسير القـولة السابقة، تُشكـلـ سياقاً معروضاً أو مـعطـى فـورـاً، يمكن أن تـتمـ فيـهـ معـالـجةـ القـولةـ التـالـيةـ.

إلا أنـنا نـوـدـ أنـنـيـنـ أنـهـذاـ السـيـاقـ المـعـطـىـ فـورـاـ هوـ مجرـدـ سـيـاقـ اـبـداـئـيـ أـوـلـيـ قـابـلـ للـتوـسيـعـ فيـ اـتـجـاهـاتـ مـخـلـفةـ.

يمـكـنـ توـسيـعـ السـيـاقـ عنـ طـرـيقـ "الـرجـوعـ بـالـزـمـنـ"ـ،ـ وـزيـادـتهـ بـإـضـافـةـ الـافـرـاضـ الـمـسـتـعـمـلـةـ أوـ الـمـسـتـنـجـةـ فيـ الـعـمـلـيـاتـ الـاسـتـبـاطـيـةـ السـابـقـةـ.ـ إنـ كـوـنـ مثلـ هـذـهـ الـافـرـاضـ سـهـلـةـ الـمـنـاـلــ وـهـوـ ماـ يـثـبـتـهـ التـأـمـلــ وـالـتـجـرـيبـ بـصـورـةـ جـيـدةـــ هوـ سـبـبـ آـخـرـ لـلـاعـتـقـادـ بـأنـهـاـ تـحـفـظـ لـمـدـةـ مـنـ الزـمـنـ فيـ الـمـخـزنـ الـذـاـكـرـةـ الـقـصـيرـةـ المـدـىـ.

وفيـ حـالـةـ الـاسـتـيـعـابـ اللـغـويـ،ـ قدـ يـتـوـجـبـ عـلـىـ المـسـتـعـمـلـ أنـ يـضـمـ إـلـىـ السـيـاقـ لـيـسـ تـفـسـيرـ القـولـةـ السـابـقـةـ توـاـًـ فـحـسـبـ،ـ وإنـماـ أـيـضـاـ تـفـسـيرـ القـولـاتـ الـوارـدةـ قبلـهاـ فيـ الـمـحـاوـرـةـ.ـ لـتـأـمـلـ نـسـخـةـ أـخـرـىـ منـ الـمـحـاوـرـةـ بـيـنـ (ـبـيـترـ)ـ وـ(ـمـيـريـ).

39. (ميري): إن ما أَوْدُ أن أتناوله الليلة هو (أوسوبوكو). أنا شديدة الجوع. فقد كان يومي حافلاً في المحكمة. كيف كان يومك؟

(بيتر): ليس بالحسن. عدد كبير من المرضى، وأجهزة التبريد كانت مُعطلة. أنا مُتعب.

(ميري): يُؤسفني أن أسمع ذلك. حسناً، سأقوم بتحضيرها بنفسي.

لكي يفهم (بيتر) ملاحظة (ميري) الخاتمية القائلة بأنها ستُحضر "ها" بنفسها، فإنه يحتاج المعلومات التي تُزودها ملاحظتها الافتتاحية القائلة بأنها تُؤْدِي تناول (أوسوبوكو). بَيْد أن تفسيره لهذه الملاحظة الافتتاحية، سيكون في هذه الأثناء قد تحوَّل من ذاكرة جهاز الاستنباطي إلى ذاكرته العامة القصيرة المدى، إذا كانت فرضياتنا المذكورة آنفاً صحيحة. لذلك، يجب إعادة هذا التفسير وإرجاعه إلى ذاكرة الجهاز الاستنباطي، وبذلك يتم توسيع السياق المعطى تواً (الذي يتكون من ما تُرِكَ في ذاكرة جهاز (بيتر) الاستنباطي بعد أن يكون قد فَسَرَ ملاحظة (ميري) قبل الأخيرة القائلة بأنها آسفة لسماعها بأن يومه لم يكن حسناً).

والطريقة الثانية لتوسيع السياق هي أن نضيف إليه الأبواب الموسوعية -أو ربما كُتّلاً صغيرة من المعلومات الموسوعية، مأخوذة من هذه الأبواب- المُتعلقة بمفاهيم موجودة سابقاً، إما في السياق أو في الافتراضات التي تتم معالجتها. لقد سبق أن بَيَّنا الحاجة لمثل هذه التوسيعات في الأمثلة (31)-(38) آنفاً. وقد بَيَّنا أيضاً أن التسليم بأن مثل هذه التوسيعات الموسوعية تحصل تلقائياً بالنسبة [141] لكل مفهوم وفي كل حالة، يُؤدي إلى نتائج غير معقوله. وقد استعملنا ذلك كحجّة ضد الرأي القائل بأن السياق يتحدد بصورة فريدة. ومن ناحية أخرى، حالما نرى قضية تحديد السياق بوصفها قضية اختيار وانتقاء وبوصفها جُزءاً من عملية التفسير نفسها، يبدو من المعقول أن نفترض أن مثل هذه التوسيعات تحصل حين تظهر الحاجة لها، وليس في أي وقت آخر.

والطريقة الثالثة لتوسيع السياق هي أن نضيف له معلومات عن البيئة

المنظورة مباشرةً. إن الناس يرصدون ويراقبون البيئة المادية دائمًا في أثناء إنجازهم للمهام الفكرية التصورية التي قد تكون، كلياً أو جزئياً، غير مُرتبطة بتلك البيئة. أين تُخزن هذه المعلومات المرصودة بانتباه جزئي؟ أيضاً لا نعلم، لكن بإمكاننا التأمل والتخمين أن كل هذه المعلومات تُحفظ بصورة مُختصرة في مخازن ذاكرة حسية مُتخصصة قصيرة المدى، التي يمكن نقل بعض تلك المعلومات منها إلى مخازن الذاكرة التصورية العامة القصيرة المدى وإلى ذاكرة الجهاز الاستنباطي. وهذا يحصل خصوصاً حين يُؤدي تفسير القوْلة بالمستمع إلى أن يتقطع معلومة بيئية مُعينة ويُضيفها إلى السياق. فعلى سبيل المثال، افرض أن (ميري)، وهي تُمسيك بقطعة من لحم عجل. تقول له (بيتر).

40. إذا كنت مُتعباً، فساطعْ هذه.

سيتوجّب على (بيتر) أن يُضيف إلى السياق بعض الوصف للشيء الذي تُمسيك به (ميري). إن صيغة قوْلة (ميري) ذاتها تُزوده بالحافز لأن يفعل ذلك؛ وبالضبط مثلما تدعونا الضمائر العائدة (anaphoric)، مثل "ها" في (39)، إلى الرجوع خلفاً في الخطاب، كذلك تدعونا الضمائر الإشارية (deictic)، مثل 'هذه' في (40)، إلى إضافة معلومات بيئية إلى السياق.

إلى حد الآن قد اقتربنا أن اختيار أو انتقاء سياق للعمليات الاستدلالية بشكل عام، وللاستيعاب بشكل خاص، يتحدد جزئياً في أي وقت مُعين بواسطة محتويات ذاكرة الجهاز الاستنباطي، ومحتويات المخزن المتعدد الاستعمالات للذاكرة القصيرة المدى، ومحتويات الموسوعة، وبواسطة المعلومات التي يمكن التقاطها مباشرةً من البيئة المادية. إن هذه العامل لا تُحدّد سياقاً واحداً، وإنما مدى أو سلسلة من السياقات المُمكّنة. ما الذي يحدّد انتقاء سياق مُعين من تلك السلسلة؟ جوابنا هو أن انتقاء سياق مُعين يتحدد بواسطة البحث عن الصلة أو المُناسبة.

في الكثير من أدبيات الفعليات، يفترض الكتاب أن الأحداث تحصل

بحسب الترتيب الآتي: أولاً، يتم تحديد السياق، ثم تحصل عملية التفسير، وبعد ذلك يتم تقييم أو تقدير الصلة. أي بتعبير آخر، إنهم ينظرون إلى الصلة بوصفها مُتغيّراً يُقيّم ويُقدّر في دالة (function) سياقٍ مُحدّدٍ مُسبقاً. لكن هذا الأنماذج للاستيعاب غير مقبول أبداً من زاوية نظر سيكولوجية. إن شغل البشر لا يقتصر على مجرّد تقييم صلة أو مُناسبة المعلومات الجديدة. فهم يحاولون أن يعالجوا المعلومات بطريقة تحقق الإنتاجية قدر الإمكان؛ أي إنهم يحاولون أن يحصلوا من كل معلومة على أكبر قدر مُمكن من التأثيرات السياقية بمقابل أقلّ [142] قدر مُمكن من جهد المعالجة. إن تقييم الصلة أو المُناسبة ليس هدف عملية الاستيعاب، بل هو مجرّد وسيلة لتحقيق غاية، والغاية هي زيادة صلة أو مُناسبة آية معلومات تتم معالجتها إلى الحد الأعلى.

وإذا كان هذا صحيحاً، فهو يُوحى بقلب أو عكس كامل لترتيب الأحداث في عملية الاستيعاب. ليس صحيحاً أن السياق يُحدّد أولاً، وثم تقييم الصلة بعد ذلك. بل على العكس، فإن الناس يأملون أن الافتراض الذي يُعالجونه ذو صلة (وإلا لما كَلَفُوا أنفسهم عناء معالجته مطلقاً)، وهم يحاولون أن ينتقلاً سياقاً يُسْوِغ ذلك الأمل، أي سياقاً يزيد الصلة إلى الحد الأعلى. وفي الاستيعاب اللغوبي بالخصوص، تكون الصلة هي التي تُعامل بوصفها شيئاً مفترضاً ومفروغاً منه (given)، والسياق هو الذي يُعامل بوصفه مُتغيّراً (variable)⁽⁶⁾. لقد نظرنا في هذا القسم في كيفية تحديد مجال (domain) هذا المُتغيّر.

إن هذا التغيير في زاوية النظر يُشير سؤالاً واضحاً، لقد عرّفنا الصلة بوصفها علاقة بين افتراض مُحدّد وسياق مُحدّد. لكن حين لا يكون السياق مُحدّداً - كما

(6) ممن أبدى ملاحظات مُوازية لهذا الاتجاه (جونسون - ليرد 1967) و (ستانينغ 1978) و (ستانليcker 1978) و (ماكاولي 1979) و (McCawley 1979) و (ساغ 1981) و (Sag 1981) وعلى الخصوص (هوبز 1979) Hobbs. لكن مع ذلك، فإن ما يُفكّر به هؤلاء الكتاب هو مجموعة جزئية محدودة من الافتراضات السياقية الازمة (التي كثيراً ما تُحلّ بوصفها "افتراضات مسبقة فعلياتية" pragmatic presuppositions) وليس المجموعة الكاملة للافتراضات السياقية المستعملة في تفسير القوّلة.

نَدِّي نحن الآن هو الحال في الاستيعاب البشري - فكيف سنُعرِّف صِلة افتراضٍ ما؟ في الإجابة عن هذا السُّؤال، سنتعمل تعريفنا الصُّوري (المُنضبط) للصلة أو المُناسبة في سياق، كأساس لتعريف أو توصيف أنسِب سيكولوجياً لفكرة الصلة أو المُناسبة بالنسبة للفرد (الشخص).

5 - الصلة أو المُناسبة بالنسبة للفرد:

في نهاية كلّ عملية استنباطية، يكون تحت تصرُّف الفرد مجموعة مُعيَّنة من السُّياقات المُتاحة في المُتناول. وتكون هذه المجموعة مرتبة إلى حدّ ما؛ فكُلُّ سياق (باستثناء السُّياق الابتدائي initial context) يحتوي على سياق واحد أو أكثر أصغر منه حجماً، وكل سياق (باستثناء السُّياق الأكبر) ⁽⁷⁾ (maximal context) يكون مُتضمناً في سياق واحد أو أكثر، أكبر منه حجماً. وهكذا، فإن مجموعة السُّياقات المُتاحة مرتبة إلى حدّ ما، بِمُوجب علاقَة الاحتواء (inclusion). ولهذه العلاقة الشكلية نظير سيكولوجي؛ فترتيب الاحتواء يُوازي ترتيب المُتاحة (سهولة المنال). فالسُّياق الابتدائي الأصغر يكون مُعطى فوراً ومبشرةً. والسياقات التي لا تحتوي سوى السُّياق الابتدائي كجزء فرعي، يمكن الوصول إليها بخطوة واحدة، ولذلك فهي أسهل السُّياقات منالاً. والسياقات التي تحتوي السُّياق الابتدائي وتوسيعاً ذا خطوة واحدة كجزئين فرعيين، يمكن الوصول إليها بخطوتين، ولذلك فهي ثاني أسهل سياقات، وهلَّم جرّاً. لاحظ نقطة ذات أهمية كبيرة وحاسمة لنظرية الصلة: وبالضبط مثلما تتطلَّب معالجة معلومة ما، في سياق ما، بعض الجهد، كذلك يتطلَّب الوصول إلى السُّياق شيئاً من الجهد. فكلما كان السُّياق صعب المنال أو بعيد المنال، زاد الجهد المبذول للوصول إليه، وبالعكس.

(7) بإمكاننا أن نفترض أن لذاكرة الجهاز الاستنباطي سعة محدودة، بل صغيرة نوعاً ما، بحيث لا يمكن القيام بأية توسيعات تتجاوز تلك السعة. لذلك، فإن السُّياق الأكبر أو السُّياقات الكبيرة المُتاحة، هي تلك التي لا يمكن توسيعها أكثر بالنظر لحجمها.

لتتأمل افتراضًا جديداً (ف). إن هذا قد يكون مُناسباً أو ذا صِلَة في بعض أو كل، أو لا واحد من السّيارات المُتاحة في مُتناول فردٍ أو شخصٍ ما، في وقت مُعيّن، وذلك يعتمد على ما إذا كان بعض، أو كل، أو لا واحد من تلك [143] السّيارات يحتوي أو يستلزم أمارة* (token) (ف) مُسبقاً، وعلى القوّة النّسبية للأمارات القديمة والجديدة. في الإمكان التمييز بين ستة أوضاع أو موقف (القائمة لا تستغرق كل الأوضاع، لكنها كافية كتمثيل بالنسبة لأغراضنا الحالية).

(أ) يكون (ف) مُتضمناً أو مُحتوىً في (أو لازماً من) السّياق الابتدائي بأقصى قوّة. حينئذ تكون الأمارة الجديدة لـ (ف) عديمة الصّلة في هذا السّياق، وكذلك في كل السّيارات الأخرى المُتاحة في المتناول، ما دامت كل هذه السّيارات تتضمن السّياق الابتدائي وتحتويه. في هذا الوضع لا معنى للبحث عن الصّلة في ما بعد السّياق الابتدائي، ما دام البحث سيكون غير مُشرّ.

(ب) لا يكون (ف) مُتضمناً أو مُحتوىً في (أو لازماً من) أية سيارات مُتاحة في المتناول؛ لكن (ف) ليس له أي تأثير سياقي في أي منها كذلك. حينئذ أيضاً، يكون (ف) عديم الصّلة في كل السّيارات المُتاحة في المتناول، ولا معنى لتوسيع السّياق الابتدائي بحثاً عن الصّلة.

(ج) يكون (ف) مُتضمناً في (أو لازماً من) السّياق الابتدائي وكل السّيارات المُتاحة في المتناول، بأقل من القوّة القصوى. حينئذ

* (الأمارة) أو (العلامة) token في مقابل (النّمط) type، تعني الاستعمال الفريد للعنصر اللّغوّي سواء كان حرفًا أم كلمة أم جملة. فعلى مستوى الحرف، يمكننا أن نقول إن كلمة (محمد) تحتوي أربع أمارات وثلاثة أنماط وذلك لوجود أمارتين للنمط (م). وعلى مستوى الكلمة يمكن القول إن الجملة (هل جزاء الإحسان إلا الإحسان) تحتوي خمس أمارات وأربعة أنماط، وذلك لوجود أمارتين للنمط (الإحسان). وعلى مستوى الجملة، يمكن القول إن نُطقيين مُختلفين أو فُؤلتين لجملة واحدة، هما أمارتان لنمط واحد. وهذا تعني الأمارة حالة من حالات ورود الافتراض (ف). [المترجم].

سُتُّوّدِي التَّقْوِيَةُ الْمُسْتَقْلَةُ لـ (ف) بِوَاسْطَةِ الْأَمَارَةِ الْجَدِيدَةِ إِلَى ضِمَانِ صِلَتِهِ فِي كُلِّ السَّيَاقَاتِ الْمُتَاحَةِ. فِي هَذَا الْوَضْعِ، سَيَكُونُ توسيعُ السَّيَاقِ مُسَوِّغًا مَا دَامَ (ف) يَمْتَلِكُ تَأثيرَاتِ سِيَاقِيَّةً أَكْثَرَ فِي السَّيَاقِ الْمُوَسَّعِ مِمَّا فِي السَّيَاقِ الْابْتَدَائِيِّ، وَمَا دَامَتْ كَفَّةُ الْجَهَدِ الْأَكْبَرِ الَّذِي تَتَطَلَّبُهُ مُعَالَجَةُ (ف) فِي السَّيَاقِ الْمُوَسَّعِ لَا تَرْجِعُ عَلَى كَفَّةِ الْكَسْبِ الْمُتَحَقَّقِ فِي التَّأثيرَاتِ السِّيَاقِيَّةِ.

- (د) لا يكون (ف) **مُتَضَمِّنًا** في (أو لازماً من) آية سياقات متاحة، وهو يمتلك بعض اللزومات السياقية في السياق الابتدائي. حينئذ يكون (ف) ذا صلة في كل السياقات المتاحة التي يحتفظ فيها بهذه اللزومات السياقية. وهنا أيضاً، سيكون توسيع السياق مسواجاً ما دام ذلك التوسيع يولّد تأثيرات سياقية أكثر، وما دامت الزيادة في الجهد الذي تتطلبه المعالجة لا تفوق الزيادة في التأثيرات السياقية.
- (ه) لا يكون (ف) **مُتَضَمِّنًا** في (أو لازماً من) آية سياقات. وليس له تأثيرات سياقية في السياق الابتدائي، لكن له بعض التأثير السياقي في بعض التوسيعات للسياق الابتدائي. حينئذ يكون (ف) ذا صلة في بعض السياقات المتاحة. في هذا الوضع لن تتحقق آية صلة إلا بتوسيع السياق. والتوسيعات ينبغي أن تكون على غرار الأنموذج الموضوع في (ج) و(د).
- (و) لا يكون (ف) **مُتَضَمِّنًا** في (أو لازماً من) السياق الابتدائي، لكنه **مُتَضَمِّنٌ** (بأقصى قُوَّةٍ) في بعض من السياقات المتاحة الأكثر اتساعاً؛ ويكون لـ (ف) تأثيرات سياقية في بعض السياقات التي لا يكون **مُتَضَمِّنًا** فيها (والتي قد تحتوي وقد لا تحتوي السياق الابتدائي). حينئذ يكون (ف) ذا صلة في بعض السياقات المتاحة، وستكون صلته هي صلة التذكير أو المذكّر (بالكسر) reminder. فالذكير لا يكون ذا صلة إلا في السياقات التي لا تحتوي المعلومات التي نحن بصددها، أي إن وظيفته هي حَجْلُ هذه المعلومات متاحة بـ [144] كُلْفَة معالجة أقل مما يتطلبه حصولها بواسطة التوسيعات المُتَوَالِيَّة للسياق.

من البديهي، كما سنوضح قريباً بالأمثلة، أن الافتراض يكون ذا صلة بالنسبة للفرد في الأوضاع (41 ج) و(41 د) و(41 ه) و(41 و). وفي الوضعين (41 ج) و(41 د)، تكون صلته ظاهرة بصورة فورية و مباشرة. والاختلاف بين الوضعين، هو أن الصلة تتحقق في (41 ج) بواسطة التقوية السياقية، وفي (41 د) بواسطة المزوم السياقي. أما في الوضع (41 ه)، فإن إظهار صلته يتطلب توسيعاً للسياق، ومن ثم بعض الجهد. يُبَدِّل أن هذا الجهد غير محسوس بصورة واعية في الأحوال الاعتيادية، وهنا أيضاً تكون الصلة ظاهرة بصورة فورية مباشرة أو تقريراً كذلك. وفي الوضع (41 و)، تكون الصلة هي صلة تذكير، وهي أيضاً ظاهرة بصورة فورية مباشرة.

في إمكاننا الآن أن نُزوّدكم بتعريف تصنيفي للصلة أو المُناسبة بالنسبة للفرد⁽¹⁾.

42. الصلة أو المُناسبة بالنسبة للفرد (تصنيفي).

يكون الافتراض مُناسباً إذا صلته بالنسبة للفرد في وقت مُعيّن إذا وفقط إذا كان مُناسباً إذا صلته في سياق أو أكثر من السياقات المتاحة لذلك الفرد في ذلك الوقت.

غير أننا - ولأسباب ناقشناها في القسم (2) - أقل اهتماماً بالتعريف التصنيفي للصلة من اهتمامنا بالتعريف المقارنة لها. وبالضبط كما فعلنا بالنسبة للصلة أو المُناسبة في السياق، سنقوم الآن بتوصيف مفهوم مقارن للصلة أو المُناسبة بالنسبة للفرد بمعايير التأثير والجهد. وفي جانب الجهد، لا يقتصر ما يجب أخذه بعين الاعتبار على الجهد الذي تتطلبه معالجة افتراضٍ ما، في سياق مُعيّن، بل يتعدّاه إلى الجهد الذي يتطلبه الوصول إلى ذلك السياق. بالنسبة لكل

(1) التعريفان (42) و (43) للصلة أو المُناسبة للفرد، (والتعريفان (58) و (59) لصلة أو مُناسبة الظواهر في القسم (6) في أدناه) تمت مناقشتها وتعديلها في (الخاتمة).

سياق مُتاح للفرد سيفاوت التأثير والجهد المُتضمنان، ومن ثم تفاوت الصلة أو المُناسبة المُتحققة. وفي الحقيقة، إن السياق الواحد يمكن أن يصبح مُتاحاً في المُتناول بطريق مُختلفة تتضمن مقادير مُتفاوتة من الجهد، ومن ثم، قِيمًا مُتفاوتة من الصلة. لذلك، ففي الإمكان محاولة توصيف صلة قوله ما، بالنسبة لشخص ما، بمعايير مجموعة من قيم الصلة، بتحديد قيمة لكل طريقة مُمكنة لمعالجة ذلك الافتراض، أي قيمة واحدة لكل سياق مُمكن أو طريقة مُمكنة للوصول إلى ذلك السياق.

غير أن نتيجة هذا الإجراء الشيل والبطيء، لن تكون لها أهمية سيكولوجية. فنحن نفترض ونُسلّم بأن الفرد يهدف تلقائياً إلى تحقيق الصلة الفصوى التي تؤثر في سلوكه الإدراكي. إن تحقيق الصلة الفصوى، يتضمن انتقاء أفضل سياق مُمكن لمعالجة الافتراض، أي السياق الذي يُمكّنا من تحقيق أفضل موازنة بين الجهد والتأثير الذي يتم تحقيقه. وحين يتحقق مثل هذا التوازن، سنقول إن الافتراض قد عُولج بالشكل الأمثل. وحين تحدث عن صلة أو مُناسبة افتراض ما، بالنسبة لفرد أو شخص ما، فإننا نعني الصلة المُتحققة عند معالجته بصورة مُثلى. والآن نتقدم بالتعريف:

43. الصلة أو المُناسبة بالنسبة للفرد (مقارن):

شرط القدر أو الدرجة (1): يكون الافتراض مُناسبًا وذا صلة بالنسبة للفرد بالقدر الذي تكون تأثيراته السياقية المُتجزة عند معالجته بشكل أمثل، كبيرة.

شرط القدر أو الدرجة (2): يكون الافتراض مُناسبًا وذا صلة بالنسبة للفرد بالقدر الذي يكون الجهد الذي تتطلبه معالجته بصورة مُثلى، قليلاً.

وكما في حالة التعريف (10) (التعريف المقارن للصلة أو المُناسبة في السياق)، فإن هذا التعريف للصلة بالنسبة للفرد لا يجعل المقارنات مُمكنة في كل الحالات. خُذ مثلاً افتراضين غير مترابطين مع بعضهما، كل واحد منها ذو صلة بالنسبة لشخص مختلف في وقت مُختلف: هل سيكون الافتراض (ف الأول)

أكثُر صِلَة بالنسبة لـ (بيل) في الوقت (وق الأول) من الافتراض (ف الثاني) بالنسبة لـ (جون) في الوقت (وق الثاني)? إن تعريفنا لا يجعل من الممكِن في الأحوال الاعتيادية الإجابة عن مثل هذا السؤال، لكن من الناحية السِّيكلولوجية ليس هناك داع يُوجِب الإجابة عنه. إن المقارنات الوحيدة للصلة، والتي تؤدي وظيفة سِيكولوژيَّة هي تلك المقارنات التي تُساعد في رفع الصلة إلى الحَد الأعلى، الصّلة بالنسبة للشخص نفسه، أو - من زاوية المُتواصِلَة - الصّلة بالنسبة للمُستمع.

دعونا نُوضِّح هذا التعريف للصلة أو المُناسبة بالنسبة للفرد، بمثال أقلً انفصالاً أو تجزيئاً من الأمثلة السابقة (على الرغم من أنه ما زال غير قريب من تعقيبات معالجة المعلومات في الحياة الواقعية). لنفترض أن المحاورَة الآتية قد حصلت إلى حدَ الآن:

44. (ميري): ما أُودُّ أن أتناوله الليلة هو (أوسوبِيكو).

(بيتر): لقد كان نهاري طويلاً. أنا مُتعَب.

بعد تفسير ملاحظة (بيتر) الأخيرة، فلنفترض أن لدى (ميري) في ذاكرة جهازها الاستنباطي سياقاً ابتدائياً يتكون من الافتراضات الثلاثة (45 أ - ج) القوية، لكن غير الأكيدة.

45. سياق ابتدائي.

(أ) (بيتر) مُتعَب.

(ب) إذا كان (بيتر) مُتعَباً، فهو يتمنى على (ميري) أن تُعد العشاء.

(ج) (بيتر) يتمنى على (ميري) أن تُعد العشاء.

إن (45 أ) هو الافتراض المُعبَّر عنه في القَوْلَة الأخيرة التي ستمُعَالجتها، و(45 ب) هو المقدمة المنطقية التي اتحدت مع (45 أ) لُتُنتَج اللُّزوم

السيّادي (45 ج). أما الافتراضات الأخرى التي ربّما كانت لديها في ذاكرة جهازها الاستنباطي حين بدأت بتفسير ملاحظة (بيتر) الأخيرة، فإنها لن تنجح في توليد تأثيرات سياسية. لذلك، فقد تمّ محوها أو حذفها في نهاية عملية التفسير. وفي الحياة الواقعية، يفترض أن تكون الافتراضات المتروكة في ذاكرة جهاز (ميري) الاستنباطي بعد أن تكون قد فسرت ملاحظة (بيتر) الأخيرة، أكبر بكثير.

بإمكان (ميري) أن توسيع هذا السياق الابتدائي عن طريق إضافة كُتل أو قطع chunks مُتنوعة من المعلومات، وبخاصة:

الكتلة (1). معلومات موسوعية عن (بيتر)، وبضمها الافتراض: أن (بيتر) [146] طبيب جراح.

الكتلة (2). معلومات موسوعية عن (ميري).

الكتلة (3). معلومات موسوعية عن تحضير العشاء، وبضمها سيناريو البحث في الثلاجة عن ما هو مُتوافر، وكذلك الافتراض: العشاء يتكون في الأقل من طبق أو أكْلَة رئيسة وحلويات.

الكتلة (4). معلومات عن البيئة المادية المُراقبة أو الملاحظة حالياً.

الكتلة (5). الافتراضات التي تمت معالجتها من المراحل السابقة من المُحاورة، وبضمها: ميري تودّ أن تأكل (أوسوبوكو).

الكتلة (6). معلومات موسوعية عن الجراحة.

إن السيناريو الخاص بالبحث في الثلاجة في الكتلة (3) يجعل الكتلة (7) في المتناول.

الكتلة (7). ما تتذكّره (ميري) من الموجودات في الثلاجة، وبضم ذلك الافتراض: هناك (موسيه)^{*} بالشوكلاته في الثلاجة.

* (موسيه) هي حلوي من قشدة ويُصنَع مخفوق. [المترجم].

إن مفهوم الـ (أوسوبوكو) الذي يظهر في الكتلة (5) يجعل الكتلة (8) في المتناول.

الكتلة (8). معلومات موسوعية عن الـ (أوسوبوكو)، وبضمها الافتراض: أن الـ (أوسوبوكو) هو طبق رئيس وأن الـ (أوسوبوكو) هي أكلة من لحم العجل.

إن كُتل المعلومات (6) و(7) و(8) لا تكون مُتاحَة في المتناول إلا نتيجةً لتوسيع ذي خطوتين للسياق الابتدائي (45). وهي بدورها تجعل كُتلاً أخرى من المعلومات مُتاحَة في المتناول. فمثلاً، تكون الكتلة (9) في المتناول ما دام مفهوم عملية (تحويلة الشريان الإكليلي) coronary bypass يظهر في الكتلة (6) (معلومات عن الجراحة).

الكتلة (9). معلومات موسوعية عن عملية تحويلة الإكليلي، وبضمها الافتراض: إجراء عملية تحويلة الإكليلي يسبب الإجهاد.

وبالطريقة نفسها، فإن الكتلة (10) تُصبح في المتناول بسبب وجود مفهوم الـ (موسيه بالشوكولاتة) في الكتلة (7).

الكتلة (10). معلومات موسوعية عن الـ (موسيه بالشوكولاتة)، وبضمها الافتراض: (الموسيه بالشوكولاتة) هي حلويات.

من المُمكِن بالطبع وجود مستويات أخرى من التوسيع، والعديد من المستويات الأخرى في كل مستوى، لكننا نقف هنا ونتأمِل ما التأثيرات التي تكون للثيمات المختلفة للحوار بين (بيتر) و(ميري) على انتقاء السياق أو اختياره.

الحالة (أ). افرض أولاً أن (بيتر) يتوقف بعد قوله: "أنا مُتعب". حينئذٍ قد تُصبح لدى (ميري) فكرة ذات صلة بالنسبة لها في السياق (45). فهي، مثلاً، قد تُقرر أن تُعد العشاء بنفسها، وهذا يستلزم سياقياً أنها ستعمل ما يتمناه (بيتر). إن هذا التزوم السياقي لا يجعل قرارها ذات صلة بالنسبة لها فحسب، وإنما بالنسبة لـ (بيتر) أيضاً، لذلك فقد تُقرر أن تُخبره به فتقول:

46. (ميري): إذا كنتَ مُتعباً، فأنا سأُعدُّ العشاء.

وقد تُوسع (ميري) السياق ليشمل الكُتلة (3) (معلومات عن إعداد العشاء) والكُتلة (5) (ولا سيما المعلومة التي تُفيد بأنها تود أن تتناول أوسوبكو). وسيكون بإمكانها بعد ذلك استنتاج العديد من التأثيرات السياقية الأخرى من قرارها، على شكل قرارات أكثر تحديداً بشأن ما تطبخه، على سبيل المثال (أوسوبكو)، وبشأن الخطوات العملية المختلفة التي عليها أن تقوم بها، مثل فتح باب الثلاجة .. إلخ.

هناك مضامين تستقيها من هذه الحالة حول دور الصلة أو المُناسبة في عمليات التفكير بصورة عامة، وليس في تفسير القَوْلَات فحَسْب. فكل فكرة تجعل العقل في حالة تتميّز بِوُجُود سياق ابتدائي مُعَطَّى وتوسيعات مُمكِنة. وإذا كُنَّا مُصيّبين في التسليم بأن تسلسل الأفكار البشرية يُوجَّه بهدف البحث عن الحد الأعلى من الصلة أو المُناسبة، فإن العقل ينبعي أن يختار، من بين آية مصادر مُتَوَافِرة لديه وبِضمِّنها مصادره الداخلية، المعلومات التي تتمتّع بأكبر قدر من الصلة أو المُناسبة في السياق الابتدائي، أي التي لها أكبر عدد من التأثيرات السياقية والتي تتطلّب أقل جُهد في المعالجة. ومثل هذه المعلومات، يتم البحث عنها في توسيعات السياق المتاحة، سواء تضمنَت تلك التوسيعات الذاكرة الموسوعية أم مخزن الذاكرة القصيرة المدى أم البيئة. وهكذا تُزوّدنا نظرية الصلة بفرضيات عن كيفية تتابع الأفكار وترتيبها، وعن الواقع التي قد يلتفت فيها الفرد إلى البيئة - وليس إلى مصادره الداخلية - في بحثه عن الصلة.

الحالة (ب). افترض أن المُحاورة (تعيدها لأجل راحة القارئ مع التغييرات الجديدة بالحرروف المائلة) تستمرّ كما في (47).

47. (ميري) : ما أود أن أتناوله الليلة هو (أوسوبكو).
 (بيتر) : لقد كان نهاري طويلاً. أنا مُتعب. أتمنى أن تُحضرني أنت العشاء.

إن ملاحظة (بيتر) الأخيرة (أتمنى أن تُحضرني أنت العشاء)، تُحقّق الصلة أو المُناسبة في السياق الابتدائي (45 أ-ج) عن طريق تقوية اللُّزوم السياقى (45 ج)

الذى كانت (ميري) قد استنتجته من الملاحظة السابقة (أنا مُتعب). ومن تلك اللحظة فصاعداً، ينبغي أن تستمر سلسلة أفكار (ميري) كما لو كان (بيتر) قد توقف بعد قوله [148] "أنا مُتعب"، أي بالاتجاه نفسه الذي تأملناه في الحالة (أ). ومع ذلك ينبغي أن تكون الصّلة المُتحقّقة أكبر، إذ ستتم تقوية كل النتائج المبنية على أساس المقدمة (45 ج) (بيتر يتميّز على ميري أن تُعد العشاء). إذن، فهذا مثال لتوضيح الوضع (41 ج)، حيث يتحقّق شيء من الصّلة في كل السّيّاقات المُتاحة، وذلك بواسطة تقوية فرضية موجودة.

الحالة ج. افرض أن المُحاورة تستمر كما في (48).

48. (ميري) : ما أود تناوله الليلة هو (أوسوبكو).
 (بيتر) : لقد كان نهاري طويلاً. أنا مُتعب. إذا كان كلامنا مُتعباً، أفضّل أن نذهب إلى مطعم (كابري) بدلاً من أن نضطر إلى إعداد العشاء.

إن لملاحظة (بيتر) الأخيرة لُزوماً سياقياً في السّيّاق (45 أـ ج)، إنها تستلزم (49) سياقياً.

49. إذا كانت (ميري) مُتعبة، فإن (بيتر) يُفضّل أن يذهب كلاهما إلى مطعم (كابري).

إن ملاحظة (بيتر) الأخيرة، تتحقّق الصّلة في كل السّيّاقات المُتاحة بسبب هذا اللُّزوم السّيّافي. لذلك فهذا مثال لتوضيح الوضع (41 د). وفي الوقت نفسه فإن ملاحظته تتحقّق الصّلة في كل السّيّاقات المُتاحة بطريقه أخرى، فهي تنقض - ومن ثم تمحو - الافتراضين (45 ب) (إذا كان بيتر مُتعباً، فهو يتميّز على (ميري) أن تُعد العشاء)، و(45 ج) (بيتر يتميّز على ميري أن تُعد العشاء).

وملاحظة (بيتر) كذلك تجعل كتلة إضافية من المعلومات مُتاحة في المتناول، وهي الكتلة (11). معلومات موسوعية عن مطعم (كابري)، وبضمّنها الافتراض أن الأكلة المميزة لمطعم (كابري) هي (أوسوبكو).

الآن من الواضح أن بعض توسيعات السياق الممكّنة، تُضعف الصّلة الإجمالية وتجعلها تتلاشى. فمثلاً، لن يكون هناك كسب أو زيادة في التأثيرات السياقية من إضافة الكتلة (6) (معلومات عن الجراحة)، والزيادة في تكاليف المعالجة ستؤدي إلى فقدان الصّلة أو المُناسبة. غير أن التوسيعات الأخرى تزيد من الصّلة. افرض، مثلاً، أن الكتلة (2) تحتوي الافتراض (50).

50. إن (ميري) مُتعبة.

بإضافة (50) إلى السياق، فإن ملاحظة (بيتر) الأخيرة تستلزم (51) سياقياً.

51. (بيتر) يُفضل أن يذهب كلاهما إلى مطعم (كابري).

إن إضافة الكتلة (5) - وبخاصة المعلومات التي تُفيد أن (ميري) تود أن تتناول (أوسوبكو) - والكتلة (11) (معلومات عن مطعم كابري)، ستُنتج لنا لُزوماً سياقياً آخر.

52. (بيتر) يُفضل أن يذهب كلاهما إلى المطعم حيث أكلته المُميزة هي ما تود (ميري) أن تتناوله.

وهذا يؤدي بدوره إلى العديد من اللزمات السياقية والتقويات الأخرى في سياق [149] يحتوي معلومات عن (ميري) و(بيتر) (وعن الأوسوبكو).

الحالة (د). افرض أن المُحاورة تستمر كما في (53).

53. (ميري): ما أود تناوله هذه الليلة هو (الأوسوبكو).

(بيتر): لقد كان نهاري طويلاً. أنا مُتعب. لقد أجريتْ توًأ تحويلة إكليلي.

إن ملاحظة (بيتر) الأخيرة ليست بذات صلة في السياق الابتدائي (45 أ-ج). غير أنها ذات صلة في سياق مُوسع ليشمل الكتلة (9) (معلومات عن عملية تحويلة الشريان الإكليلي وبضمها الافتراض أن تحويلة الإكليلي عملية تُسبب الإجهاد). إن هذا التوسيع الذي كان مُتاحاً بثلاث خطوات، قد أصبح الآن مُتاحاً في

المُتناول بخطوة واحدة بفضل وجود مفهوم تحويلة الإكليلي في قوله (بيتر). وفي سياق موسّع بهذه الطريقة، يُؤدي الافتراض بأن (بيتر) قد أجرى توًّا تحويلة إكليلي، إلى تقوية (أ) سِياغياً (بيتر مُتعب)، وبتلك الوسيلة يُحقق الصّلة. وهكذا، فإن هذا مثال لتوضيح الوضع (41 هـ).

الحالة (هـ). افرض أن المُحاورة تستمر كما في (54).

54. (ميري) : ما أود تناوله هذه الليلة هو (أوسوبوكو).

(بيتر) : لقد كان نهاري طويلاً. أنا متعب. أتمنى أن تُحضرِي أنت العشاء هذه الليلة، وبالمناسبة، هناك حلويات - موسيه بالشوكولاتة - في الثلاجة.

إن الجزء الأول من ملاحظة (بيتر) الأخيرة ("أتمنى أن تُحضرِي أنت العشاء هذه الليلة") ذو صلة كما هو مُبيّن في مناقشة الحالة (ب). وهو ينبغي أن يُؤدي إلى إضافة الكُتلة (3) (وبالأخص الافتراض بأن العشاء يتكون في الأقل من لون أو أكلة رئيسة وحلويات) إلى السياق، كما سبق بيانه في الحالة (أ). إن هذا التوسيع ذا الخطوة الواحدة يجعل الكُتلة (7) (التي تحتوي المعلومة التي تُفيد بوجود موسيه بالشوكولاتة في الثلاجة) مُتاحَة بخطوة إضافية واحدة، والتي تجعل الكُتلة (10) (التي تحتوي المعلومة التي تُفيد بأن الموسيه بالشوكولاتة نوع من الحلويات) مُتاحَة بخطوة ثالثة.

ومن الافتراضات التي ستتوافر في ذاكرة جهاز (ميري) الاستنباطي إذا هي قامت بهذا التوسيع الثلاثي الخطوات للسياق الابتدائي (45 أـج)، سيكون بمقدورها أن تستنبط أن كلّ ما عليها فعله لكي تعد العشاء هو أن تُعد أكلة رئيسة فقط. إن الجزء الثاني من ملاحظة (بيتر) الأخيرة ("هناك حلويات - موسيه بالشوكولاتة - في الثلاجة") يجعل النتيجة نفسها مُتوافرة من دون اللجوء إلى توسيع السياق أبعد من إضافة الكُتلة (3). وهو أيضاً يجعل الكُتلة (10) (معلومات عن الموسيه بالشوكولاتة) مُتاحَة بخطوة واحدة، من دون أن تضطر إلى المرور عبر الكُتلة (7) (محتويات الثلاجة).

إن الحالة (هـ) هي مثال لتوضيح الوضع (41 و)، وهي تُبيّن كيف يمكن أن يكون التذكير مُناسبًا أو ذا صِلة، فالجهد الذي تتطلبه استعادة معلومات ذات صِلة من الذاكرة قد يكون أكبر من الجهد الذي يتطلبه الحصول على المعلومات [150] نفسها من تفسير قولة. في هذه الظروف يكون التذكير ذات صِلة، إذ إن التأثيرات السِيَاقية التي يُولُّها كان في الإمكان توليدها بطريق آخر، لكن بصورة أبطأ وبكلفة أعلى في المعالجة. لكن من ناحية أخرى، حين يأتي التذكير بعد أن يكون السِيَاق قد تم توسيعه ليشمل ذات المعلومات التي تحاول المتكلّمة أن تجلبها إلى انتباه المستمع، فإن الجهد الإضافي الذي تتطلبه معالجة القولة التي لا تحتوي أية تأثيرات سِيَاقية سِيَقِيَّة ويتبدّد، وستكون النتيجة حشوةً أو تكراراً، وليس صِلة أو مُناسبة.

الحالات الخمسة التي ناقشناها آنفًا، تُبيّن كيف أن المفهوم المُجرّد للصلة أو المُناسبة في السِيَاق يُمكن أن يُساعد في تكوين مفهوم أهم سِيكولوجياً - مفهوم الصِّلة أو المُناسبة بالنسبة للفرد. وهي أيضًا تُبيّن الأهمية الحاسمة لتنظيم الذاكرة الموسوعية في البحث عن الصِّلة. في الحقيقة، إن العلاقة بين الذاكرة والصلة وثيقة جدًا، بحيث إن نظرية الصلة قد تلقي ضوءًا جديداً على تنظيم الذاكرة نفسه. فعلى سبيل المثال، إن الطريقة التي تُقسّم بها المعلومات إلى قِطع أو كُتل قد تُساعد في البحث عن الصِّلة أو قد تُعيقه؛ يبدو من المعقول أن صيغ التقسيم أو التقطيع التي تُعيننا، وليس التي تُعيقنا، هي التي تَسُود عادةً، وبالعكس، فإن البحث عن الصِّلة قد يؤدّي إلى البناء السريع لقطع أو كُتل بشكل مُعین وإلى إغائها.

لقد قمنا في هذا القسم بتوصيف وتوضيح بالأمثلة لفكرة الصِّلة أو المُناسبة للفرد. قمنا بذلك في محاولة للاقتراب من مفهوم للصلة وافي وكافٍ سِيكولوجيًّا، لاستعماله في وصف وتفسير الاستيعاب اللُّغوي وعمليات إدراكيَّة أخرى. وإلى حدّ الآن، لقد عاملنا الصِّلة باعتبارها صفة من صفات الافتراضات، ولا سيما نحن قد ساواينا بين صلة القولة وصلة الافتراض الذي تُعبّر عنه القولة. لكن مع ذلك، فإن المستمعين لا يقومون بمجرد التقاط الافتراض الذي تُعبّر عنه

القولَة. وبصُورَة أعمَّ، إنَّ الأفراد لا يَقْوِمُون بِمُجَرَّدِ التَّقاطِ الافتراضات من بيئتهم. في أيِّ مِن الحالتين، يتضمنُ الأمر عمليَّة إدراكيَّة مُعَقدَة تتطلَّب جُهْداً ذهنياً.

وبالعَكْسِ، فإنَّ المُتكلِّمة لا يُمْكِن أن تُقدِّمَ الافتراض للمُستمعين بصُورَة مُباشِرة. إنَّ كُلَّ ما تستطِيعُ أن تفعِلَه المُتكلِّمة، أو أيِّ نَمَطٍ آخرَ من المُتَواصِلِين هو أن تُقدِّمَ أو تعرُّضَ مُنْبَهًا، على أَمْلِ أنْ يُؤَدِّي إدراكُه من المُستمعين إلى تعديل أو تحويلِ بيئتهم الإدراكيَّة وإحداث بعض العمليَّات الإدراكيَّة. وبالنِّسبة للمُستمعين ليس المُنْبَهُ ابتداءً سُوى ظاهِرَةً واحِدَةً بين ظواهرٍ أخرى، أيِّ مُجَرَّدِ ناحية قابلة للإدراك من البيئة الماديَّة. وهو لا يُمْكِن تشخيصه بِوصُفَةٍ مُنْبَهًا إلَّا حين يتم تمييزه والتعرُّفُ عليه بِوصُفَةٍ ظاهِرَةً مُصَمَّمةً لتحقيق التأثيرات الإدراكيَّة.

أيُّ الظواهر يُوجَّهُ الفرد انتباهه إليها؟ وكيف يَسْرُعُ في معالجة المعلومات التي تُظهرُها تلك الظواهر؟ نحن نريد أن نقول إنَّه يميل إلى أن يُولِي انتباهه على الظواهر ذات الصَّلة، وأن يُعالِجها بحيث يرفع درجة الصَّلة إلى الحَدِّ الأعلى. غير أننا لكي نقوم بذلك يجب أن نَصِفَ الصَّلة ليس بِوصُفَتها مُجَرَّدَ مَزِيَّةٍ من [151] مَيَّزَاتِ الافتراضات الموجودة في الذهن، وإنما أيضًا مَزِيَّةً أو صِفةً من صِفات الظواهر (المُنْبَهَاتُ، مثلاً، القَوْلَاتُ) في البيئة، والتي تُؤَدِّي إلى بناء الافتراضات. وهذا ما سنفعله في القسم القادم.

6 - صِلَة أو مُنَاسِبَة الظواهر والمُنْبَهَاتُ :

إنَّ بيئَةَ الفرد الإدراكيَّة هي مجموَعَةٌ تتَكَوَّنُ من كُلِّ الحقائق الظاهرة (manifest) له. والظواهر (phenomenon)* تُؤَثِّرُ في البيئة الإدراكيَّة عن طريق

* لا يخفى على القارئ الفرق بين الصُّفَةِ: "الظاهر" (manifest) - أو "الظاهرة" في حالة المؤنث - وهو مصطلح فَيَ ابتدعه المؤلِّفان بمعنى خاص تقدَّم ذكره في الفصل الأول، وبين الاسم: "ظاهرة phenomenon"، ويعني: حادثة أو شيء قابل للُّملاحة. ولتحاشي اللُّبس الحالُل حين نستعمل الكلمة الأولى (الصُّفَة) بصيغة المؤنث استعملت صيغة الجمع بالنسبة للكلمة الثانية (الاسم). [المترجم].

جعل حقائق مُعَيَّنة ظاهرة أو أكثر ظهوراً. ونتيجة لذلك، يُصبح بمقدور الفرد أن يُمثل تلك الحقائق ذهنياً بوصفها افتراضات قوية أو أكثر قُوَّة، وربما يستعملها لاستنتاج افتراضات أخرى إضافية قد لا تتوافق مع الحقائق الواقعية، لكنها مع ذلك ظاهرة أيضاً له. (انظر الفصل (1)، القسم (8) آنفًا).

والظواهر قد تُظهر عدداً كبيراً جداً من الافتراضات. إلا أن هذا لا يعني أن الفرد سيبني بالفعل أيًّا واحد من تلك الافتراضات - ناهيك عنها جميعاً. فلليبيت روائحه المُعتادة، والفرد لا يُولِّيها أي انتباه ولا يبني أيًّا افتراضات بشأنها مطلقاً. والآن افترض وجود رائحة غاز مُميَّزة. وفي هذه الحالة يُحتمل أن يكون الفرد الافتراضين (55) و(56).

55. هناك رائحة غاز.

56. هناك تَسْرُّب في أنابيب الغاز في ناحية من البيت.

لكن احتمال تكوينه للافتراض (57) أضعف، على الرغم من أنه قد أصبح ظاهراً أيضاً.

57. الشركة التي تُروِّد الغاز ليست في حالة إضراب.

لماذا يقوم هو ببعض الافتراضات من دون غيرها؟ أولاً، هناك افتراضات مُعَيَّنة لا يمكن تفادى القيام بها في بيئه إدراكية مُعَيَّنة. فحاسة السمع تتناول عدداً كبيراً من الأصوات المُتنوعة التي لا يصل إلا القليل منها إلى مستوى الانتباه أو الاهتمام، أي إنه يُؤدي إلى تكوين التمثيلات التصورية والتصرف بها من قبل عمليات التفكير المركزية. وأليات الإحساس السمعي تعمل كمصفاة مُرشحة لالمعالجة وإبعاد أغلب المعلومات السمعية على مستوى دون الانتباه. وهذه المعلومات المعالجة (بالفتح) على مستوى دون الانتباه قد تأتي إلى انتباه الفرد، لكن فقط حين تلتفت عمليات التفكير المركزية إلى آليات الإدراك الحسي بحثاً عن معلومات عن تلك الآليات.

لكن مع ذلك، فإن بعض الظواهر السمعية تستحوذ على الانتباه بصورة تلقائية، وتُولد الافتراضات والاستدلالات بصورة تلقائية على المستوى التصوّري. وآليات الإدراك الحسّي مُنظمة بشكل بحيث تسمح لنَمطٍ مُعيّن من الظواهر أن يكون له وقع وتأثير في عمليات التفكير المركبة. وبعض هذه الأنماط من [152] الظواهر المُميّزة قد يكون مُحدّداً فطرياً. فعلى سبيل المثال، فقد أُسهم الانتباه التلقائي للأصوات العالية المُفاجِئة في بقاء النوع، ومن المفترض أنه من نتائج عملية الاختيار الطبيعي.

وبعض الأنماط الأخرى من الظواهر تستولي على الانتباه نتيجة لنوع من التعلم. فصراخ الطفل، حتى لو لم يكن مسموعاً إلا بالكَدَ، يستحوذ على انتباه الأبوين. ورائحة الغاز تستحوذ على انتباه مُستعملِي الغاز. فحالما يشمُ الفرد رائحة الغاز لن يكون بمقدوره إلا أن يقوم بالافتراض (55)، وهو افتراض وجود مثل تلك الرائحة. إن الإبعاد التلقائي لبعض الظواهر واستيلاء بعضها الآخر على الانتباه، يمكن اعتبارهما وسيلة للاستكشاف بالتجريب (heuristic) تهدف إلى رفع الكفاية الإدراكية؛ بصورة عامة، إن الظواهر التي تكون أضعف احتمالاً للصلة هي التي تبعد، والظواهر التي تكون أقوى احتمالاً للصلة هي التي تستولي على الانتباه. ويُعبّر آخر، فإن آليات الإدراك الحسّي - والبروز الحسّي نفسه - مُتوجّهة نحو الصّلة، ومُتكيّفة وفقاً لها (relevance - oriented).

إن الافتراض (56)، أي الافتراض بوجود تسرُّب في الغاز، هو لُزومياً من الافتراض (55) في سياق يشتمل على معلومات موسوعية اعتيادية عن الاستعمالات المنزليّة للغاز. ونحن نريد أن نقول بأن الفرد يقوم بالافتراض (56) في محاولة لرفع صِلة الافتراض (55) إلى أعلى درجة؛ وهو حقاً مُفيد بشكل خاص في هذا الجانب، ما دام يُسْهِل الوصول إلى العديد من التأثيرات السّيّاقية الأخرى وبالتحديد لأن مُعالجة (55) محكومة بالبحث عن الصلة، فإن القيام بالافتراض (57) يكون بعيد الاحتمال، فالجهد الذي يتطلّبه الاستنتاج (57)، هو أكبر من الجهد الذي يتطلّبه استنتاج (56). وفضلاً عن ذلك، فإن (57) لا يؤدّي إلى تأثيرات سياقية وافرة وقابلة للتحقيق بـكلفة مُعالجة واطنة.

والظواهر يمكن أن تعالج بكفاية عالية أو واطئة، وذلك يعتمد على أي الافتراضات التي تُظهرُها -إنْ وُجِدَت- سيم تكوينها فعلاً. فبالنسبة لبعض الظواهر، يكون أحسن سلوك هو أن يتم استبعادها على مستوى الإدراك الحسي. وبالنسبة لبعضها الآخر، هو أن تمثلها تصوّرياً وتعالجها في سياق موسوعي واسع. وهكذا يمكن توسيع فكرة الصلة أو المُناسبة لتشمل الظواهر بصورة مُباشرة.

58. صلة أو مُناسبة الظواهر (تصنيفي).

تكون ظاهرة من الظواهر ذات صلة أو مُناسبة للفرد إذا وفقط إذا كان افتراض أو أكثر، من الافتراضات التي تُظهرُها، مُناسبًاً وذا صلة له.

والتعريف المُقارن يكون مباشراً بالطريقة نفسها. وكما هو الحال في كل مرة، فإننا سنصف الفكرة المُقارنة للمُناسبة أو الصلة بمعايير التأثير والجهد. وهنا ما يجب أخذه بالحساب في جانب الجهد لا يقتصر على الجهد الذي يتطلبه الوصول إلى سياق، ومعالجة الافتراض في ذلك السياق فحسب، وإنما يتعداه إلى الجهد الذي يتطلبه تكوين الافتراض. إن تكوين الافتراضات المختلفة ومعالجتها يتضمنان تأثيرات مختلفة ومقادير مختلفة من الجهد، ومن ثم، درجات مُختلفة من الصلة. ولأسباب ناقشتها في القسم السابق، سنصف صلة أو مُناسبة الظواهر بالنسبة للفرد بوصفها الصلة أو المُناسبة المُتحققة حيث تتم معالجة تلك الظواهر بالشكل الأمثل⁽⁸⁾.

(8) في بعض السياقات، مثلاً في دراسة الاستراتيجيات المختلفة لمعالجة نفس المُنبئ (الحافز)، قد يكون من المرغوب مقارنة صلة الظاهرة نفسها بالنسبة لمختلف طرق المعالجة المُمكنة. وفي الإمكان تكيف أو تعديل التعريف المُقارن لصلة الظاهرة لهذا الغرض بصورة واضحة.

[153] والآن نقوم بالتعريف:

59. صِلَةٌ أو مُناسبةٌ ظواهِرٌ (مُقارن).

شرط القَدْر أو الدرجة (1): تكون ظاهِرَةً من الظواهر ذات صِلَةٍ أو مُناسبةٍ بالنسبة للفرد بالقدر الذي تكون فيه التأثيرات السّيّاقية المُتحقّقة عند معالجتها بالشكل الأمثل، كبيرةً.

شرط القَدْر أو الدرجة (2): تكون ظاهِرَةً من الظواهر ذات صِلَةٍ أو مُناسبةٍ بالنسبة للفرد بالقدر الذي يكون فيه الجُهد الذي تتطلّبه معالجتها بالشكل الأمثل، قليلاً.

إن المُنبَّه هو ظاهرة من الظواهر المصمّمة لتحقيق التأثيرات الإدراكية. وهكذا، فإن الصّلة أو المُناسبة بالنسبة للمُنبَّه هي الصّلة نفسها أو المُناسبة بالنسبة لأية ظاهرة أخرى، والتعرّيفان (58) و(59) ينطبقان بشكل مباشر. لقد حاولنا أن نثبت أن معالجة الظواهر بصورة عامة، ومن ثم معالجة المُنبَّهات بصورة خاصة، تكون مُكَيِّفةً لأجل رفع الصّلة إلى أعلى درجة. لذلك، فإن على من يريد أن يتحقق تأثيراً إدراكيًّا مُحدداً أن يُحاول أن يُصدر ذلك المُنبَّه الذي، حين يُعالج بالشكل الأمثل، سيتحقق التأثير المقصود فقط. وهذا التأثير يمكن تحقيقه إما على مستوى الانتباه أو على مستوى دون الانتباه. فحين تُريد الطفلة من والديها أن يشعروا بالأسى لحالها، فإن أحسن ما تفعله قد يكون البكاء بصورة ظاهرة الصدق، وهكذا س يتم الاستحوذ على انتباه الوالدين، وسيكون أكثر الافتراضات صِلَةً هو أن الطفلة حزينة أو متألمة. ومن ناحية أخرى، افرض أن (بيتر) يريد أن يُثير (ميري) بالرائحة الرجالية للكولونيا التي يستعملها بعد الحلاقة، لكنه يخشى أنها ستُنفر إذا اكتُشفت قصده. إن أفضل ما يفعله هو أن يقتصر في استعمالها، ما دامت الرائحة القوية قد تجلب انتباها، وتجعل قصده ظاهراً أكثر من اللازم. هنا نحن مُهتمون بالمُنبَّهات التي تُستعمل لتحقيق تأثيرات إدراكية أكثر دقةً بعض الشيء، أي المُنبَّهات التي تُستعمل لجعل القصد الإخباري ظاهر تبادلياً.

يجب أن يتوافر في المُنبَّهات الإظهارية - *ostensive stimuli* كما سندعوها - شرطان: أولاً، يجب أن تجذب انتباه المستمع، وثانياً، يجب أن ترتكز على مقاصد المُتواصلة.

إن التواصل الإظهاري - الاستدلالي، لا يمكن أن يحصل على مستوى دون الانتباه، فهو بالضرورة يتطلب تكوين التمثيلات التصورية وتبعة عمليات التفكير المركزية أو تحشيدها، وهذا يفسّر كون أغليّة المُنبَّهات المستعملة في التواصل الإظهاري هي من النوع الذي يستحوذ على الانتباه. فهي عادةً، تتضمن الأصوات العالية المفاجئة كالصرخ أو دقات الجرس، أو مُنبَّهات بصريّة تستوقف النظر مثل التلويع باليد، أو ومض الضوء، أو الملصقات الزاهية الألوان، أو المُنبَّهات اللّيسية القوية مثل النحس (الهْمْز) أو القبض بشدة. والأهم من كل ذلك، فإن القوّلات المنطقية بلغة الفرد تستولي على الانتباه بصورة تلقائية. فإذا كانت مسمومة بصورة واضحة، يكون من المستحيل تقريباً إبعادها بوصفها ضجيجاً في الخلفية. ولا يمكن أن يكون المُنبَّه جاذباً ضعيفاً للانتباه إلا عندما يُحتمل أن يُولِي المستمع انتباهه على المُنبَّه الإظهاري بمُحض إرادته، كما تفعلون أنتم الآن بالمنبه، العلامات السوداء الصغيرة على الورق، مثلاً.

والشرط الثاني الذي يجب توافره في المُنبَّه الإظهاري، هو أن يُرتكز انتباه [154] المستمع على مقاصد المُتكلّمة. أي إن الافتراض بأن المُنبَّه إظهاري يجب أن يكون ظاهراً بالقدر الكافي، وكذلك ذا صلة بالقدر الكافي بحيث يؤذني إلى المعالجة المُثلّى. وهذا الشرط يتوافر بصورة عامة في المُنبَّهات التي تستولي على الانتباه، وفي الوقت نفسه، لا تكون ذات صلة ما لم تُعامل بوصفها مُنبَّهات إظهارية. ومن الواضح أن هذا يُصدّق على الإشارات المُشفّرة المستعملة في التواصل الإظهاري، ولا سيما القوّلات اللّغوية، التي ما لم تُعامل كمُنبَّهات إظهارية، لا تكون سوى أصوات أو علامات على الورق عديمة الصلة. وهو يصدق أيضاً على المُنبَّهات الإظهارية غير المُشفّرة.

إن المُنبَّه الإظهاري غير المُشفّر قد يكون حركة جسمية، ليس فيها إلا

القليل من الصّلة أو المُناسبة في ذاتها، يقوم بها الفرد بتَضليل أو تَحْجِر مُفْتَحَل يجذب الانتباه مثل الذي يحصل حين يميل (بيتر) بظهره إلى الخلف بصورة إظهارية ليدع (ميري) ترى (وليم) مُقْبِلاً (أنظر الفصل 1، القسم 9). وقد يكون المُنبَّه تقليداً أو مُحاكاً، مثلاً: قد تُقلَّد (ميري) حركات السّيّاقَة لتُبلغ (بيتر) أنها تُريد مغادرة الحفلة. إن أغلبية ما تُظهره مثل هذه الحركات ليس له إلا القليل من الصّلة أو لا صّلة له مُطلقاً. فقد قام شخص ما ببعض الحركات الجسمية الاعتيادية تماماً، ثم ماذا؟ الافتراضات الوحيدة ذات الصّلة التي يُظهرها مثل هذا السلوك، هي افتراضات تخصُّ قَصْدَ الفرد الإخباري.

إن أفضل المُنبَّهات الإظهارية تكون عديمة الصّلة تماماً ما لم تُعامل بوصفها إظهارية. تأمَّل الحالة التي يُستعمل فيها مُنبَّه وثيق الصّلة فعلاً - أو يُسَاءُ استعماله - بصورة إظهارية مثلاً: امرأة يعتقد أن ذراعيها مُصابتان بالشلل تُقلَّد حركات السّيّاقَة. في هذه الحالة، إن كونها تستطيع أن تُحرّك ذراعيها هو أكثر صّلة من أي شيء قد تكون أرادت أن تُوصِّله أو تُخْبِر به بحيث إن قصدها الإخباري قد لا يُلاحظ. أو - إذا أخذنا مثلاً سياسياً، فإن الأعمال الإرهابية المُصمَّمة لأجل الدعاية لقضية ما، تكون لها مضامين مُهمَّة بغضّ النظر عن قَصْدِ الإرهابيين الإخباري، بحيث إنها تعمل على جذب انتباه الجمهور بصورة أفضل من عملها في توصيل الرسالة المقصودة.

لكن لا يكفي للحافر الإظهاري أن يجذب الانتباه ويُرْكِزه على مقاصد المُتواصِلة. بل يجب عليه أيضاً أن يكشف مقاصد المُتواصِلة. كيف يكون له ذلك؟ سُنُحاول أن نُثبت أن الأمر الحاسم هنا هو كون المُنبَّه الإظهاري يأتي مع ما يُمْكِن أنَّ نسميه ضماناً للصّلة أو المُناسبة^(ب). بصورة عامة لا يوجد أي ضمان أنَّ ظاهرةً من الظواهر ستكون ذات صّلة. إذ إن بعض الظواهر ليست ذات صّلة على الإطلاق، ولذلك فهي لا تستحق المُعالجة على المستوى التصوّري؛

(ب) انظر الفصل (1)، الهاشم (ب).

والبعض الآخر قد يكون وثيق الصلة بدرجة عالية، وقد يحدث سلسلة كاملة من التفكير. لا يمكن أن يكون هناك توقع قبلي أو مسبق (*a priori*) لصلة الظواهر بصورة عامة.

لكن في الحالة الخاصة للمُنبهات الإظهارية، يكون الوضع مختلفاً تماماً. فإن إصدارها للقول، تطلب المتكلمة من المستمع أن يعيّرها انتباها. وبطلبها لانتباه المستمع، فإنها تُوحِي بأن قولتها على قدرٍ من الصلة بحيث تستحق انتباه المستمع. وهذا لا ينطبق على الكلام فحسب، وإنما يتعدّاه إلى جميع أشكال التواصل الإظهاري. إن المُنبهات الإظهارية تثير توقعات محددة من الصلة، من [155] الصلة التي تتحقق حالما يتم التعرُف على قصد المُتواصلة الإخباري. سنحاول في القسم القادم أن نطور هذه الفكرة ونعطيها شكلاً محدداً بوصفها مبدأ الصلة أو المُناسبة (principle of relevance). ومن ثم سنبيّن في القسم الأخير من هذا الفصل، كيف يفسّر مبدأ الصلة أو المُناسبة التواصل الإظهاري - الاستدلالي.

7 - مبدأ الصلة أو المُناسبة:

سبق أن ختمنا الفصل الأول بالتعريف الآتي للتواصل الإظهاري - الاستدلالي.

60. المُتواصلة تُصدر حافزاً أو مُنبهاً يجعل من الظاهر لكلٍّ من المُتواصلة والمُستمع أنَّ المُتواصلة تقصد - باستعمال ذلك المُنبه - أنْ تجعل مجموعةً من الافتراضات (قص) ظاهرةً أو أكثر ظهوراً للمُستمع.

وكما ذكرنا، فإن هذا التعريف لا يفسّر لنا كيف يعمل الإظهار، أي كيف يجعل المُنبه الإظهاري قصداً المُتواصلة الإخباري ظاهراً. وكنا قد قلنا إن السعي للحصول على جواب هذا السؤال، يكون في مبدأ الصلة أو المُناسبة، لكن مثل هذا المبدأ لن يكون تفسيراً بشكل حقيقي ما لم تكون فكرة الصلة نفسها قد وُضِفت بشكل واضح. والآن وقد قمنا بذلك، بإمكاننا أن نعود إلى مبدأ الصلة.

لكي يتحقق فعل التواصلي الإظهاري تأثيره، يجب أن يجذب انتباه المستمع. وبهذا المعنى⁽⁹⁾، يكون فعل الإظهار طلباً للانتباه. إنَّ من يطلب منك أن تتصرف بطريقة مُعينة، سواءً أمادياً أم إدراكيًا، يُوحِي أو يُلْوِح بأنَّ لديك سبباً وجهاً للاعتقاد بأنه قد يكون من مصلحتك أنتَ فضلاً عن مصلحته، أن تستجيب لطلبه. إن هذا الإيحاء أو التلويع قد يكون واهي الأساس أو معمولاً بقصد الخداع والتضليل، لكنه لا يمكن أن يُلغى بكمله. فإذا تقدَّم الفرد بطلب على الإطلاق، فإنه لا بدَّ من أن يكون قد افترض أنْ سيكون لدى الشخص المطلوب منه دافع ما، للاستجابة له. فحتى الذي يبتُّ الآخرين بالتهديد، ينبغي أن يجعل من الظاهر لضحيته أن من الأفضل لها أن تتعاون لا أن ترفض. وبالطريقة نفسها، فحين يصبح الرجل الذي يغرق طالباً النجدة، فإنَّ فُرصة الوحيدة هي أن يجد عابر سبيل أن من الأفضل من الناحية الأخلاقية أن يُساعدَه، مهما كان ذلك مُزعجاً من الناحية الجسدية.

وأقلَّ إثارةً مثالُ المُضييف الذي يطلب من ضيوفه أن يتناولوا الطعام، فهو يُوحِي لهم تلقائياً بأنَّ ما يُقدمه لهم صالح للأكل ويستحق الأكل حقاً. وبالضبط مثلما يتطلَّب إطعام شخصٍ ما، مُشاركة ذلك الشخص على شكل سُلوك جسمي مُناسب، فكذلك يتطلَّب التواصلي الإظهاري مُشاركة المُتلقَّي على شكل سُلوك إدراكي مُناسب، ولا سيما على شكل انتباه. فإذا طلبت (ميري) من (بيتر) أن يعيّرها انتباهه عن طريق تأثيرها إلى شيءٍ ما في المنظر، أو رفعها شيئاً ما إلى [156] الأعلى لكي يراه، أو التحدث إليه، فإنَّ من حقه أن يفترض بأنَّ المُنَبَّه الذي يُوجَّه إليه انتباهه ذو صِلة له، أو في الأقل أنها تعتقد أنه كذلك، فإذا أعطته شيئاً ليُفَكِّر بشأنه، فلا بدَّ من أن تعتقد أنه سيجد ذلك موضوعاً دسماً للتفكير.

فهناك إذن فَرقٌ جوهريٌ بين الحالة النفسية أو الفكرية التي يتناول بها الفرد مُنَبَّهاً إظهارياً مُوجَّهاً إليه، والحالة النفسية أو الفكرية التي يتناول بها الظواهر

(9) وليس بمعنى نظرية أفعال الكلام، بالطبع.

الأخرى. فهو حين يولي انتباهه للظواهر الأخرى، قد يكون لديه أمل بوجود صلة. إذ لو لم يكن هناك ما يسوغ هذا الأمل مطلقاً، لما كان هناك أي داعٍ للانتباه إليها أبداً. لكن مسألة هل يتبيّن أن هذا الأمل مسوغ أو لا، تعتمد على عوامل مُتنوّعة يقع أغلبها خارج سيطرة الفرد، والتي قد لا يكون الفرد حتى واعياً لها. إن ما يجعل هذا الأمل معقولاً هو أن لدى البشر عدداً من طرائق الاكتشاف بالمحاولة والخطأ -بعضها فطري وبعض الآخر تم اكتسابه وتطويره بالتجربة- تهدف إلى انتقاء الظواهر ذات الصلة. وحتى في هذه الحالة، يتبيّن أحياناً أن أمل وجود الصلة غير مسوغ، وحين يكون مسوغاً، فإنه يكون مسوغاً بدرجات مُتفاوتة، أي إن وجود توقع عام لمستوى ثابت ومقبول من الصلة، هو أمر غير ممكّن.

غير أن المُخاطب في حالة المُنبَّه الإظهاري، لا يمكن أن يكون لديه مجرّد أمل في وجود الصلة فحسب، وإنما أيضاً توقيعات صحيحة بعض الشيء لوجود الصلة. فمن الظاهر أنَّ فعل التواصل الإظهاري لا يمكن أن ينجح ما لم يُولِّي المُستمع انتباهه للمُنبَّه الإظهاري. ومن الظاهر أن الناس لا يُولون انتباهم إلى ظاهرة من الظواهر إلا إذا بدأوا لهم ذات صلة. إذن من الظاهر أن على المُتواصِلَة التي تُصدِّر مُنبَّهاً إظهارياً أن ترمي إلى جعله يبدو ذا صلة لمستمعيها، أي يجب أن ترمي إلى أن تجعل من الظاهر لمستمعيها أن المُنبَّه ذو صلة. وبإضافة طبقة من التبادلية (mutuality) لهذا الوصف، دعونا نفترض أنه ليس من الظاهر فحسب، وإنما من الظاهر تبادلياً لكلٍّ من المُتواصِلَة والمُستمعين أن ما يتّسم بإصداره هو مُنبَّه إظهاري. إذن ليس من الظاهر فحسب، وإنما من الظاهر تبادلياً أن على المُتواصِلَة أن ترمي إلى أن تجعل المُنبَّه يبدو ذا صلة لمستمعين، أي يجب عليها أن ترمي إلى أن يكون من الظاهر لمستمعين أن المُنبَّه ذو صلة. وبموجب تعريفنا للتواصل الإظهاري - الاستدلالي، فإن هذا يُساوي القول بأن المُتواصِلَة الإظهارية، هي بالضرورة تُبلغ المستمعين بأن المُنبَّه الذي تستعمله ذو صلة بالنسبة لهم. وبتعبير آخر، أن فعل التواصل الإظهاري يُثْبِت تلقائياً بوجود افتراض للصلة أو المناسبة (*presumption of relevance*).

ما هو بالضبط محتوى افتراض الصلة أو المُناسبة الذي يُنسِّي به فعل التواصل الإظهاري؟ كما قلنا آنفًا، إن ما يتم تبليغه هو أن المُنبَّه الإظهاري، على حد علم المتواصِلة، يكون ذا صلة بالقدر الذي يجعله جديراً بانتباه المستمعين. إن أي ضمان أضعف من هذا لن يفي بالغرض. لكن افتراض الصلة أو المُناسبة هو أكثر تحديداً من هذا. إن صلة المُنبَّه تتحلّد بواسطة عاملين: الجهد الذي [157] تتطلّبه معالجة المُنبَّه بالشكل الأمثل، والتأثيرات الإدراكية التي تُحقّقها تلك المعالجة المُثلى. ونحن نريد أن ثبت أن افتراض الصلة أو المُناسبة يختلف في جانب التأثير عنه في جانب الجهد. ففي جانب التأثير، يكون الافتراض هو أن مستوى التأثيرات الممكّن تحقيقها لن يكون أبداً أكثر مما يتطلّبه تحقيق تلك التأثيرات.

إن المتواصِلة تقصد إبلاغ مجموعة من الافتراضات (قص). وبالطبع، فإن في مصلحة المُخاطب أن تكون (قص) هي أكثر المعلومات المُتوافرة للمتكلّمة صلةً. غير أن مصلحتي المتواصِلة والمُخاطب لا توافقان بالضرورة في هذه الحالة. فالمتواصِلة قد ت يريد أن تحفظ لنفسها بالمعلومة الأكثر صلةً المُتوافرة تحت تصرّفها. فقد تكون لديها أسبابها الخاصة لإبلاغ المعلومات الأقل صلة. إن المتواصِلة لا تروم أن تُبلغ مجرّد مجموعة اعتباطية من الافتراضات، وإنما مجموعة مُعيّنة من الافتراضات (قص)، التي قد تكون لديها أسبابها الخاصة للرغبة في إبلاغها. لكن، على افتراض أنها بحاجة إلى انتباه المُخاطب، لن يكون بمقدورها إلا أن تُبلغ بأن (قص) هي على قدر من الصلة يكفي لجعل المُنبَّه الذي يمكن استنتاج (قص) منه، جديراً بالمعالجة. إذن، ففي جانب التأثير يكون افتراضُ الصلة افتراضَ كفاية (adequacy).

ولكي تُحقّق المتواصِلة قصدّها التواصلي، يتوجّب عليها أن تنتقي مُنبَّهاً من سلسلة من المُنبَّهات المختلفة التي تَصلُح جميعها لجعل قصدها الإخباري المُعيّن ظاهراً بصورة مُتبادلة. نحن نفترض أنها تمحو أيَّة مُنبَّهات تتطلّب جهداً أكثر من اللازم من جانبها (مثلاً رسم خريطة في حين تَفْيِي الدلالة اللفظية بالغَرض)، أو التي تجدها مثيرة للاعتراض (مثلاً، بسبب قواعد الثقافة التي تمنع استعمال ألفاظ

مُعيّنة). ومع ذلك، فإن هذا سيُبقي في أغلب الحالات مدى واسعاً من المُنبهات المُمكنة. إن في مصلحة المُخاطب أن تنتهي المُتواصِلة من ذلك المدى، المُنبَّه الأكثر صِلَّةً، أي ذلك المُنبَّه الذي يتطلَّب أقلَّ جهدٍ في المعالجة. هنا تكون مصلحتها المُتواصِلة والمُخاطب متافقين. إذ ما لم تكن المُتواصِلة مجرَّد مُدعِّية أو مُظاهِرة بالتواصل، فإن من مصلحتها أن تكون مفهومَةً، ولذلك أن تُسهل للمُخاطب قَدْر الإمكان عملية فهمها. إن المُخاطب الذي يشكُّ في أن المُتواصِلة قد اختارت أكثر المُنبهات صِلَّةً مما يتواافق مع مقاصدها التواصيلية والإخبارية - مثلاً، المُستمع الذي يعتقد بأنه يُخاطب بعُمُوضٍ مُتعمَّدٍ وغير ضروري - قد يشكُّ في أن المُتواصِلة قصدت تواصلاً حقيقياً، وقد يرفضُ، بشكلٍ مُسْوَغٍ، أن يقوم بجهد المعالجة المطلوب. وهذا كُلُّه ظاهر بصورة مُتبادلة. لذلك، فمن الظاهر تبادلياً أن المُتواصِلة تقصد أن يجعل من الظاهر للمُخاطب أنها قد قامت بإنتقاء المُنبَّه الأكثر صِلَّةً من بين المُنبهات القدرة على تحقيق مقاصدها. ففي جانب الجُهد، إذن، يكون افتراض الصِّلَّة أكثر من مجرَّد افتراض كفاية.

إن مستوى الصِّلَّة أو المُناسبة الذي سنفترض وجوده يأخذ بعين الاعتبار مصالح كلٍّ من المُتواصِلة والمُستمعين. دُعُونا نُسَمِّيه مستوى الصِّلَّة المُثلى [158] (*optimal*). وفي إمكاننا الآن أن نُوضح من دون لُبس، افتراض الصِّلَّة المُثلى التي يُبيِّنُ عنها كُلُّ فعل من أفعال التواصل الإظهاري (ج).

61. افتراض الصِّلَّة أو المُناسبة المُثلى.

(أ) إنَّ مجموعة الافتراضات (قص) التي تقصد المُتواصِلة أن تُظهرَها للمُخاطب، تكون ذات صِلَّة أو مُناسبة بقَدْرٍ يكفي لجعل معالجة المُنبَّه الإظهاري جديرةً بوقت المُخاطب واهتمامه.

(ب) إنَّ المُنبَّه الإظهاري هو أكثر المُنبهات صِلَّةً مما كان بإمكان المُتواصِلة استعماله في إبلاغ (قص).

(ج) افتراض الصِّلَّة أو المُناسبة المُثلى تمت مناقشته وتعديله في (الخاتمة).

وها هو مبدأ الصلة:

62. مبدأ الصلة أو المُناسبة.

كل فعلٍ من أفعال التواصل الإظهاري يُلْغِي أو يُعَبِّر عن افتراض صلته المُثُلَّى.
دعونا الآن نُفسِّر مبدأ الصلة عن طريق طرح عدد من الأسئلة المُحدَّدة
والإجابة عنها.

هل ينطبق مبدأ الصلة على كل أشكال التواصل؟

كلا. إنه ينطبق على التواصل الإظهاري فقط، وليس على التواصل المشفر بصورة مباشرة. فعلى سبيل المثال، يُتَوَقَّع من مُرسِّلة البرقيات التي تُبلغ الرسائل عن طريق تشفيرها، أن تكون دقيقةً في تشفيرها؛ ولا يُتَوَقَّع منها أن تُصدر مُنبَّهات ذات صلة بشكل خاص.

إلى من نفترض أن يكون المُتَبَّهُ ذات صلة، حين لا يوجد مُخاطبون محددون؟
إن المُخاطَبِين في فعل التواصل الإظهاري هم الأفراد الذين تُحاول المُتوالِصِلة تعديل بيئتهم الإدراكية المعرفية. وفي الإمكان أن يكونوا أفراداً محددين، كما في حالة (ميري) التي تُخاطِب (بيتر)، أو قد يكونوا أفراداً يندرجون تحت وَضْفِ مُعيَّن، كما في حالة توجيهنا للفقرة الحالية من الكتاب إلى كل الأفراد الذين قرؤوا الكتاب إلى هذا الحد ووجوده ذات صلة لهم. وفي حالة التواصل المذاع عبر الراديو أو التلفاز، يمكن للمنبه، حتى أن يُوجَّه إلى كل من يَجِده ذات صلة. إذن، فالموالِصِلة تُلْغِي افتراض صلتها إلى كل من يرغب في القيام به.

إلى أي حد يُمْكِن الاعتماد على افتراض الصلة أو المُناسبة؟

كما نعلم جميعاً، إن العالم مليء بالمُمْلِين والمُضْجِرين. إن مبدأ الصلة أو المُناسبة لا يقول إن المُتوالِصِلين بالضرورة يُصدِّرون مُنبَّهات ذات صلة بدرجة مُثُلَّى، بل هو يقول إنهم بالضرورة يريدون من المُخاطِب أن يعتقد بأنهم يفعلون

ذلك. فحتى المُملُون المُضجرون يريدون من مُستمعيهم الاعتقاد بأنهم يستحقون أن يُصْغَى إليهم.

إن افتراض الصلة الذي تُبَيِّن به القولة ليس من الضروري التصديق به. فقد لا تنجح المُتواصلة في تحقيق الصلة أو المناسبة؛ فقد يُشكِّك المُخاطب في قدرة [159] المُتواصلة على النجاح في تحقيق الصلة. لكن مع ذلك، يلزَم من افتراض الصلة افتراض آخر يُمكن الوثيق به بدرجة أكبر، وهو أنه إذا لم تتحقق الصلة، ففي الأقل قد تمت محاولة تحقيقها. فالمُتواصلة التي لا تنجح في أن تُظْهِر لمستمعيها بأنها تتحقق الصلة المُثُلَّى، قد تنجح مع ذلك، في أن تُظْهِر لهم أنها تحاول أن تتحقق الصلة المُثُلَّى. لكن مع ذلك، يجب أن يُنظر إلى التواصل الإظهاري على أنه يُبلغ ما هو أكثر من مجرد افتراض محاولة تحقيق الصلة. إن المُخاطب قد يكون راغبًا في الاعتقاد بأن المُتواصلة حاولت جُهدها أن تتحقق الصلة، لكنه إذا كان أيضًا يعتقد أنها فشلت كليًّا في ذلك، فإنه لن يُغيرها انتباهه. لذلك، مهما كانت المُتواصلة تشَكُّ في نفسها، يتوجَّب عليها أن تقصد أن تُظْهِر للمُخاطب أن مُنبَّهها الإظهاري، هو فعلًا ذو صلة بقدر كافٍ.

هل أنتما تدعيان بأن كلَّ المُتواصلين الإظهاريين، في الأقل يحاولون أن يُحققوا الصلة المُثُلَّى؟

هذا لا يلزم من مبدأ الصلة أو المناسبة. إذ من حيث المبدأ، في إمكان المُتواصلة أن تُبلغ وتُعبِّر عن افتراض صِلتها للخداع والتضليل، بالضبط كما يُمكنها أن تُبلغ أيَّ افتراض للخداع والتضليل. لكن مع ذلك، بصورة عامة يحاول المُتواصلون الإظهاريون أن يُحققوا الصلة أو المناسبة المُثُلَّى. فحين تخيب آمال المُخاطبين في توقعاتهم بشأن الصلة، فإنهم قَلَّما يعتبرون من التفسيرات المُمكِنة لذلك، أن المُتواصلة لا تحاول فعلًا أن تتحقق الصلة المُثُلَّى. فإن ذلك سُيساوي الافتراض بأن المُتواصلة هي في الحقيقة لا تُخاطبهم، بل وربما لا تقوم بعملية تواصل على الإطلاق. إن هذا الوضع النادر يُمكن أن نُوضِّحه بمثال حالة التعطيل أو الإعاقة (filibuster).

فالمعطلون أو المعوقون (بالكسر) (filibusterers) عادةً يُلقون خطيباً طويلاً في المجتمعات لمجرد تأخير أعمالها. إن كل المميزات الاعتيادية للتواصل اللغوي موجودة بل حتى بارزة، فيما عدا مزية واحدة، إذ لا تُوجد محاولة لتحقيق الصّلة المثلثي. وحتى لو حاول المعوقون أو المعطلون، لن يكون لهم أمل في المحافظة على الصّلة أو المُناسبة طيلة الساعات، بل حتى الأيام، العديدة التي يستغرقونها، ولهذا فهم لا يحافظون على انتباه مستمعيهم، ولا حتى يحاولون ذلك. هل يقوم المعطلون أو المعوقون بعملية تواصل، ولو بشكل ناقص، أم إنهم فقط يتظاهرون بالتواصل؟ بالنسبة للمخاطبين الظاهرين في الأقل، من الواضح أن ما يحصل لا يعدو التظاهر بالتواصل فحسب، وأنهم لا يخاطبون بشكل حقيقي على الإطلاق. إنه أشبه باكتشافك أن مضيفك يضع أمامك مادةً لم يُكلّف نفسه حتى التأكد من صلاحيتها للأكل. وهذا يُعادل اكتشافك بأنه يتظاهر فحسب، بأنه يُطعمك.

حين لا يتم تحقيق مستوى مقبول من الصّلة أو المُناسبة، فإن الافتراض الأكثر قبولاً هو أن المُتواصلة حاولت أن تتحقق الصّلة المثلثي لكنها لم تنجح. إن المُتواصلين يُجازفون وأحياناً يفشلون، والمحاطبون يتوقعون حصول مثل هذا الفشل من حين لآخر. فعلى سبيل المثال، إذا كانت (ميري) تعلم أن [بيتر] [160] يشتري كل كتاب للكاتبة (آيريس ميردوك)، وشاهدت آخر كتبها معروضاً في المكتبة المحلية، سيكون من المعقول لها أن تقول له (بيتر):

63. كتاب (آيريس ميردوك) الجديد معروض في المكتبات.

وقد يتبيّن أن (بيتر) يدرِّي بهذه المعلومات مسبقاً، وفي هذه الحالة ستكون القولة (63) في الحقيقة عديمة الصّلة أو المُناسبة بالنسبة له. لكنها مع ذلك، ستبقى ملائمة تماماً، وسيكون افتراض الصّلة قد تمّ توصيله بأمانة وإخلاص، لأن (ميري)، في الأقل، قد حاولت أن تتحقق الصّلة المثلثي. وفضلاً عن ذلك أن مجازفتها كانت معقولة، أي إنها كانت تستحق القيام بها، بسبب وجود الأمل في تحقيق درجة عالية من الصّلة بالنسبة له (بيتر)، فيما لو كانت قد نجحت.

أما مسألة مقدار الجهد الذي يتوقع المُخاطب من المُتواصلة أن تبذله لتحقيق الصلة، فهو يختلف بحسب الظروف، والمُتواصلة، والعلاقة بين المُتواصلة والمُخاطب. فالمُحاضرون يتوقعون أن يُحاولوا جُهدهم لتحقيق الصلة. أما الطلاب فيسمح لهم - بل أحياناً يُشجعون - على التواصل من دون أن يعيقهم الخوف من عدم تحقيق الصلة. والسيد حين يتحدث إلى خادمه، له أن يقول أي شيء يريد أن يقول، وأن يفترض فحسب، أن ذلك سيكون ذا صلة بالقدر الكافي؛ في حين يتوقع من الخادم الذي يُخاطب سيده أن يكون قد تأكد من أن لديه شيئاً ذا صلة يريد أن يقوله.

ما هي درجة صلة أو مُناسبة المقصود بعبارة "مناسب أو ذو صلة بقدر يكفي لجعله جديراً بانتباه المُخاطب"؟

لقد افترضنا أن موارد الفرد الإدراكية المعرفية، تكون موزعة بالشكل الأمثل حين تُتّبع لنا أكثر التأثيرات الإدراكية المعرفية. وهكذا، قد يبدو أنه لكي يكون المُنبئ جديراً بانتباه الفرد، يجب أن يكون أكثر صلة من أي ظاهرة من الظواهر الخارجية، أو التمثيلات الداخلية التي قد يكون الفرد يعالجها في ذلك الوقت. غير أن هذا لا يأخذ في الحساب عامل الوقت.

إن بعض الظواهر والتمثيلات تبقى ذات صلة ومتاحة في المتناول لمدة طويلة من الزمن. في حين أن بعضها الآخر لا يكون في المتناول وذا صلة في آنٍ واحد إلا للحظة. لذلك، أحياناً يكون من الأكفاء في الإنجاز - أي من المؤدي في آخر الأمر إلى قدر أكبر من الصلة الإجمالية - أن تولي الانتباه على المُنبئ الأقل صلة الذي قد تُفقد تأثيراته الإدراكية للأبد إذا لم يعالج على الفور، وأن تتجاهل معلومة أكثر صلة يمكن كذلك أن تعالج فيما بعد. فعلى سبيل المثال، قد يكون من المتماشي مع مبدأ الصلة أو المُناسبة أن تُقطع من يقوم بقراءة كتاب رائع لكي تسأله سؤالاً متوسط الصلة أو المُناسبة لكنه ملتح ومستعجل، أو لكي تلفت انتباذه على حدث عَرضي طريف بعض الشيء في المنظر.

وبالطريقة نفسها، فإن بعض المُنبهات ليس لها إلا القليل من الصلة أو المُناسبة الذاتية، لكنها حين تُعرض في الوقت المناسب تزيد من صلة المُنبهات اللاحقة بحيث تتحقق درجة أكبر من الصلة الإجمالية معها مما بدونها. وهذا يصدق بصورة عامة على الجملة التي تُفتح بها الرواية، فعلى الرغم من أنها، بحد ذاتها، ذات صلة محدودة، إلا أنها تساعد في تكوين سياق تكون فيه الجملة [161] اللاحقة أكثر صلةً. فهي ذات صلة أو مُناسبة بقدر يكفي لجعلها جديرة بانتباه القارئ.

إذن فما يُعدُّ ذا صلة بالقدر الكافي يختلف باختلاف الطريقة التي تكون بها المُعلومات مُتاحةً، أو التي يمكن بها أن يجعل المُعلومات مُتاحةً، خلال الوقت. وهو يختلف أيضاً باختلاف درجة الوعي الفكري للمُخاطب.

تخيل مجموعَةً من الناس يتحاورون فيما بينهم في مقهي أو حانة بعد انتهاء العمل، مجرد دردشة خفيفة بين الأصدقاء. في هذه الحالة، لا بد من أن يكون القليل من الصلة أو المُناسبة كافياً، إذ لا أحد سيكون راغباً في توظيف الكثير من جهد المعالجة، أو يتوقع الكثير من التأثيرات السّيّادية الكبيرة. بل حتى لا أحد سيوظف جهداً هائلاً لإصدار مُنبهات تستحق معالجة واسعة. وبالمقابل، تأمِّل ما يفترض حصوله في حلقة دراسية (سِينار). هنا يفترض أن يكون كل واحد مُتيقظاً، وعلى استعداد لتوظيف مقدار كبير من الجهد الفكري لإصدار ومعالجة المعلومات. في هذه الظروف، تكون المعلومات ذات الصلة الكافية لجعلها جديرة بانتباه المُخاطب، تكون بالفعل ذات صلة تماماً. ليس هناك داعٍ لتوقع، في مجموعة معينة من الظروف، مستوى من الصلة أو المُناسبة الذي يتحقق بصورة اعتيادية في ظروف مختلفة تماماً، والمُخاطب العاقل سينظم ويضبط توقيعاته بموجب هذا.

العوامل المُتنوّعة التي ذكرناها هي من الميّزات المألوفة للتجربة اليومية للجميع، إذ لا يتطلّب الأمر ملاحظةً وخيالاً زائدين عن الحد من جانب المُتواصِلة لتقدير الحد الأدنى لمستوى الصلة المطلوبة. إن التأملات الأكثر

تحديداً قد تُفِيدنا. ففي مُناسبات اجتماعية مُتَنوَّعة، يكون مُستوى الصلة المُتوَقَّع مُحدَّداً ثقافياً. وفي أثناء المحاورة، يُمكِن تنظيم المُستوى وضبطه بزيادته أو إنقاشه خطوة واحدة في كل مرة. والمُخاطب قد يُظهر الحد الأدنى من مُستوى الصلة الذي يتوقَّعه: عن طريق السؤال، مثلاً. وحتى في مثل هذه الحالة، يُمكِن أن تحصل أخطاء. لكن مع ذلك، كما سُبَّبَيْن، يكفي أن تُوصل أو تُبلغ افتراض الصلة - وهو ما يحصل دائماً. إذ لا يتوجَّب تصديق افتراض الصلة لكي يُحقِّق أو يُؤَدِّي دوره الأهم، وهو تحديد تفسير للمُنبَّه الإظهاري.

ما الاختلافات بين نظرية الصلة ومُقترب (غرايس)؟

هناك العديد من الاختلافات. أحدها هو أن مبدأ الصلة أكثر وضوحاً وصراحةً explicit* بكثير من مبدأ التعاون وقواعد (غرايس). واختلاف آخر، هو أن (غرايس) يفترض ويسلِّم بأن التواصُل يتضمَّن درجة أعلى من التعاون مما نُسلِّم به نحن.

فبالنسبة لنا، إن الهدف الوحيد المشترك حتماً بين المُتواصِلَة الحقيقية والمستمعين الراغبين، هو تحقيق التواصُل الناجح، أي أن يتعرَّف المستمعون على قصد المُتواصِلَة الإخباري. أما (غرايس)، فيفترض أن التواصُل يجُب أن يكون له غَرَضاً أو مجموعة أغراض مشتركة، أو في الأقل، اتجاه مقبول بصورة مُتبادلة (غرايس 1975 ص 45) عَلَوة على هدف تحقيق التواصُل الناجح. ونحن لا نُريد أن نُنكر أن هذا كثيراً ما يكون صحيحاً وبخاصة في المحاورة⁽¹⁰⁾. ففي [162]

* سبق أن بيَّنا المعنى الاصطلاحي لهذا التعبير في هامشنا في بداية القسم (5) من الفصل (2). [المترجم].

(10) صحيح أن نظرية (غرايس) مطروحة بوصفها نظرية خاصة بـ'المحاورة'، لكن لطالما اعتُبرَت نظرية أكثر عمومية في التواصُل اللُّغوي، و(غرايس) لم يفعل شيئاً لتصحيح هذا التفسير لنظرية.

مُنبئٌ بإظهاري. إن معرفة مثل هذا الغرض المشترك - حين يكون موجوداً - هي عامل سياقي واحد بين عدة عوامل أخرى، ولا يمكن أن تؤدي وظيفة في الفهم والاستيعاب إلا بهذه الصفة^(د).

إذن، فإن تحقيق الصلة المثلثي لا يتطلب أشياء بقدر ما تتطلبه إطاعة قواعد (غرايس)، وبخاصة في الإمكان أن تتحقق الصلة المثلثي من دون أن تكون "مخبراً بالمعلومات بالقدر الذي تتطلبه" الأغراض الحالية للمحاورة (قاعدة الكمية الأولى لدى غرايس): مثلاً عن طريق الإبقاء على سرية شيء تكون معرفته ذات صلة بالنسبة للمُستمعين. يبدو لنا أن من قضايا التجربة العامة أن لا تكون درجة التعاون التي يصفها (غرايس) متوقعة من المُتواصلين بصورة تلقائية. إن الناس الذين لا يزودوننا بكل المعلومات التي نريدهم أن يزودوننا بها، ولا يجيبون عن أسئلتنا بقدر ما يستطيعون، هم بلا شك ملامون كثيراً، لكن ليس لمخالفتهم مبادئ التواصل.

ومن الاختلافات الأكثر جذرية بين مفترض (غرايس) ونظريّة الصلة هو الآتي:

إن مبدأ (غرايس) وقواعده، هي معايير وقواعد سلوكية على المُتواصلين والمُستمعين أن يعرفوها لكي يتواصلوا بكفاءة. فالمُتواصلون يتلزمون عموماً بالمعايير، لكنهم قد يخالفونها أيضاً لتحقيق تأثيرات خاصة؛ والمُستمعون يستعملون معرفتهم بهذه المعايير أو القواعد في تفسير أو تأويل السلوك التواصلي.

وعلى العكس من ذلك، فإن مبدأ الصلة أو المُناسبة، هو تعميم بشأن التواصل الإظهاري الاستدلالي. إن المُتواصلين لا يحتاجون أن يعرفوا مبدأ الصلة لكي يتواصلوا، أكثر من حاجتهم لمعرفة مبادئ علم الوراثة لكي يتکاثروا. إن

(د) للمزيد من المناقشة بشأن العلاقة بين التعاون والتواصل، انظر (الخاتمة)، وانظر كذلك (سيبربر 1994a).

المتواصلين لا “يُطِيعُونَ مبدأ الصلة؛ وهم لا يستطيعون أن يُخالفوه حتى لو أرادوا ذلك. إن مبدأ الصلة ينطبق بدون استثناء، فكل فعل من أفعال التواصل الإظهاري يُعبّر عن افتراض صلة أو مُناسبة. إن ما يستعمله المستمعون في الاستيعاب الاستدلالي⁽¹¹⁾، هو ليس المبدأ العام، بل هو كون افتراضٍ معينٍ للصلة، قد تَمَّ التعبير عنه بشأن فعلٍ معينٍ من أفعال التواصل وب بواسطته.

غير أن أهم اختلاف بين مُقترب (غرايس) ومُقتربنا يتعلق بتفسير عملية التواصل. إن وصف (غرايس) للمُحاورة، ينطلق من تمييز بين ما يُقال بصراحة أيْ (الماقيل)* (What is said) وما يُلوّح به (What is implicated). ثم لا يُعطى تفسير للتواصل الصريح، إذ بشكلٍ أساسي يفترض انطباق أُنمودج الشفرة، مع تفسير للشفرة على أنها مجموعة من الأعراف. أما التلویحات فتُفسَّر بوصفها الافتراضات التي على المستمعين أن يفترضوها لكي يحافظوا على الفكرة التي تُفيد أن المتكلّمة قد أطاعت القواعد الحوارية، أو في الأقل، مبدأ التعاون. أما مبدأ الصلة، فيقصد منه تفسير التواصل الإظهاري ككل، الصريح والضمني على [163] السواء. وسُبُّين في القسم القادم كيف يقوم بذلك.

8 - كيف تفسّر نظرية الصلة التواصل الإظهاري الاستدلالي :

إن المُتَوَاصِلَة التي تُصدِّر مُنْهَا إظهارياً تحاول أن تُتحقق قصدين: الأول هو القصد الإخباري، أي أن تُظْهِر لمُستمعيها مجموعة من الافتراضات (قص)؛

(11) إن النسخ السابقة من نظرية الصلة كانت أقرب إلى مُقترب (غرايس) من هذه الناحي. إذ كُنَّا قد افترضنا أو سلّمنا بصورة عامة بوجود افتراض للصلة الكُبرى أو الأكبرية maximal وليس المُثلى optimal، وبأن على المُتَوَاصِلَة والمُستمع أن يمتلكا معرفة بمبدأ الصلة، وأن يستعملان تلك المعرفة. ومع ذلك، فإن الفكرة القائلة إن المبدأ مُطلق، ويدون استثناء كانت موجودة هناك منذ البداية.

* لترجمة مصطلح (غرايس) قمت بصياغة هذا المصطلح (الماقيل) على غرار مصطلح (المَاصِدَق) الشائع في التراث المنطقي العربي. للتفصيل يُنظر كتابنا نظرية التلویح الحواري. [المترجم].

والثاني، القصد التواصلي، وهو أن يجعل قصدها الإخباري ظاهراً بصورة مُتباذلة. ليس من الصعب أن نرى كيف أن تحقيق القصد التواصلي، يُمكن أن يؤدي إلى تحقيق القصد الإخباري، فإن تدرك أن متواصلةً جديرةً بالثقة تنوي أن تجعلك تصدق بشيء ما، هو سبب مُمتاز للتصديق به. هذا يفسّر لنا إلى حدّ مقبول لماذا يُشارك الناس في التواصل الإظهاري. لكنه لا يفسّر لنا كيف يعمل التواصل الإظهاري، أي كيف يتم تحقيق القصد التواصلي نفسه.

ليس من الواضح كيف يمكن لإصدار المُنبَّه أن يجعل قصد المُتواصلة الإخباري ظاهراً بصورة مُتباذلة، ومن ثم يؤدي إلى إنجاز أو تحقيق القصد التواصلي. فكما لاحظنا في حالة الأشكال الأخرى من السلوك القصدي، يتم الحصول على الأدلة بشأن المقاصد الضمنية بواسطة ملاحظة أو مُراقبة تأثيرات ذلك السلوك. أما في حالة التواصل الإظهاري، فإن التأثير التواصلي المقصود هو التعرُّف على القصد الإخباري وتمييزه. بيد أن التأثير الإظهاري المقصود لا يحدث عموماً، ومن ثم فهو، عموماً، لا يمكن ملاحظته أو مُراقبته قبل أن يتم التعرُّف على القصد التواصلي الضمني. وفي تلك الحالة، لن يكون في الامكان الاستدلال على القصد الإخباري بواسطة ملاحظة أو مُراقبة تأثيراته المُتحققة بصورة مُستقلة. السُّؤال هو كيف يمكن الاستدلال عليه على الإطلاق؟

تحتاج إلى عدّة خطوات استدلالية إذا أردنا للقصد التواصلي أن يصير ظاهراً بصورة مُتباذلة. فعلى المُنبَّه أن يُظهر، في البيئة الإدراكية المُتباذلة للمُتواصلة والمُستمعين، افتراضاتٍ أخرى يمكن الاستدلال منها على القصد الإخباري. أولاً، يجب أن يكون ظاهراً أن المُنبَّه إظهاريٌ. لقد بيَّنا في القسم (6) كيف يمكن أن يتحقق ذلك، أي عن طريق إصدار مُنبَّه مقصود إظهاريًّا يجذب الانتباه من ناحية، ومن ناحية أخرى يكون عديم الصلة ما لم يُعامل بوصفه دليلاً أو بيَّنة بخصوص مقاصد المُتواصلة. وحالما تكون الطبيعة الإظهارية للمُنبَّه ظاهرة بصورة مُتباذلة للمُتواصلة والمُخاطب، يكون من الظاهر تبادلها أيضاً أن لدى المُتواصلة قصداً إخبارياً، أي إنها تقصد أن تُظهر للمخاطب مجموعةً

ما، من الافتراضات (قص). إذن، فإن مسألة تشخيص قصد المُتواصلة [164] الإخباري، تتحول إلى مسألة تشخيص مجموعة الافتراضات (قص).

ما يفعله مبدأ الصلة أو المُناسبة، هو تشخيص أحد أعضاء المجموعة (قص)، وبالتحديد نعني افتراض الصلة أو المُناسبة. إن افتراض الصلة، هو ليس عضواً من مجموعة (قص) فحسب، وإنما هو أيضاً افتراض بشأن (قص) وحولها. ونتيجة لذلك، يمكن تأكيده أو عدم تأكيده بواسطة محتويات (قص). إن إمكانيات التأكيد وعدم التأكيد تختلف بالنسبة للقسمين المختلفين (61 أ) و(61 ب) من افتراض الصلة أو المُناسبة، الذي نعيده هنا لتسهيل الرجوع إليه.

61. افتراض الصلة أو المُناسبة المُثلى.

(أ) إن مجموعة الافتراضات (قص) التي تقصد المُتواصلة أن تُظهرها للمُخاطب تكون ذات صلة أو مُناسبة بقدر يكفي لجعل معالجة المُنبَّه الإظهاري جديرة بوقت المُخاطب واهتمامه.

(ب) إن المُنبَّه الإظهاري هو أكثر المُنبَّهات صلةً أو مُناسبةً مما كان بإمكان المُتواصلة استعماله لإبلاغ (قص).

بالنسبة للمُخاطب، إن كل افتراض بشأن محتويات (قص)، إما يثبت صحة (61 أ) - كُون (قص) ذات صلة بالقدر الكافي - أو هو يُكذبها. وقد تكون هناك حالات مُتوسطة عند الحد الفاصل، مجموعات من الافتراضات على حافة الصلة أو المُناسبة الكافية. لكن مع ذلك، لا يمكن وجود حالات تفتقر إلى الدليل أو البيئة الكافية، أي، افترضات لا يمكن تقييم أو تقدير صلتها من قبل المُخاطب، أي إن المُخاطب حين يعالج (قص) فإنه يكتشف درجة صلتها بصورة تلقائية. أما في حالة القسم الثاني من افتراض الصلة (61 ب)، فإن الأمور ليست بالضرورة بالوضوح والتحديد نفسه. فإذا افترضنا وجود افتراض بشأن محتويات (قص)، فقد يكون من الظاهر أنه كان بإمكان المُتواصلة أن تستعمل مُنبَّهاً أكثر صلةً، وهذا سيؤدي إلى تكذيب (61 ب). لكن يمكن لـ (61 ب) أن تكون لا مُكذبة

ولا مُصدَّقة. فعلى الرغم من كل شيء، إن المُخاطب في الأحوال الاعتيادية لا يعرف على وجه التحديد ما هي سلسلة المُنبَّهات الموجودة تحت تصرف المُتكلّمة، ومن ثم فإنّه لا يمكن أن يتأكّد من أنها قد استعملت أكثرها صلةً لإبلاغ (قص). إذن، فإن افتراض الصلة كُلّ لا بدّ من أن يكون إما مُكذبًا بشكل واضح (في حالة كون (61 أ) أو (61 ب) مُكذبة) أو أن يكون مُؤكّداً فحسب، ولكن ليس مُصدَّقاً أو مُثبتاً (في حالة كون (61 أ) مُصدَّقة أو مُثبتة و(61 ب) غير مُكذبَة).

بالنسبة لبعض الافتراضات في (قص)، تكون كل الدلائل التي تعطيها المُتواصِّلة للمُخاطب غير مُباشرة، أي يكون السبب الوحيد الذي يدعو المُخاطب لقبولها هو قصد المُتواصِّلة المُتباَدَل بأنّ عليه أن يقبلها. أما بالنسبة للافرضيات الأخرى في (قص)، فإن المُتواصِّلة تُزوّد المُخاطب بدلائل مُباشرة أيضاً، كما في حالة انحناء (بيتر) إلى الخلف بشكل إظهاري ليجعل (ميري) ترى الشخص القادم. إن حالة افتراض الصلة تغيير بواسطة عملية الفهم أو الاستيعاب نفسها. ففي بداية عملية الاستيعاب، يكون الدليل الابتدائي على افتراض الصلة غير مُباشر تماماً؛ فهو مبني تماماً على أساس ضمان المُتواصِّلة بأنّ مُنبَّهها ذو صلة مُثلى بالنسبة [165] للمُخاطب. لكن المُخاطب بمعالجته للمُنبَّه يحصل بصورة طبيعية على دليل مباشر مع أو ضد الافتراض بأنه ذو صلة بالشكل الأمثل؛ وبحلول نهاية عملية الاستيعاب، يكون هذا الدليل المُباشر قد حل محل الدليل الابتدائي غير المباشر. وبقصدها لجعل افتراض الصلة ظاهراً، فإن المُتواصِّلة لا بدّ من أن تدرك أنها لا يمكن أن تُزوّد المُخاطب بدليل مُباشر وقاطع معه أو ضده. وهذه خطوة حاسمة باتجاه تشخيص قصدها الإخباري الكامل، أي مجموعة الافتراضات (قص).

على المُخاطب، في محاولته لتشخيص هذا القصد الإخباري، أن يفترض أن المُتواصِّلة تقوم بالتواصل بطريقة عقلانية، أي إن لديها سبباً وجيهًا للاعتقاد بأن المُنبَّه الذي تُصدره سيتحقق التأثيرات المقصودة. وهذا لا يضُدُّ على تشخيص المقاصد الإخبارية فحسب، وإنما على التشخيص الاستدلالي للمقاصد

بصورة عامة. إن المقاصد تُشخص عن طريق الافتراض بأن الفاعلة عاقلة، وعن طريق محاولة التوصل إلى تفسير أو تأويل عقلاني لأفعالها. القضية هي ليست كون الناس بصورة عامة، والمتوسطين بصورة خاصة، يُكثرون وسائلهم دائمًا لتلائم غياراتهم بصورة عقلانية تماماً. وإنما هي أنهم حين لا يفعلون ذلك، يكون من المستحيل الاستدلال على مقاصدهم من سلوكهم وحده. وفي حالة السلوك التواصلي، يؤدي هذا إلى مضاعفة اللاعقلانية، ما دام نجاح التواصل يعتمد على مقدرة المخاطب على الاستدلال على مقاصد المُتوسطة.

إن على المُتوسطة العاقلة التي تقصد جعل افتراض الصلة ظاهراً للمخاطب أن تتوقع بأن معالجة المبنية ستؤكّده (أي الافتراض). وبتعبير آخر، يجب أن تتوقع أن محتويات (قص) سُتثبت صحة (61 أ) ولا تكذب (61 ب). ولكي يتعرف على قصد المُتوسطة الإخباري، يتوجّب على المخاطب أن يكتشف لأي مجموعة (قص) كان لدى المُتوسطة داع للاعتقاد بأنها ستؤكّد افتراض الصلة. سنحاول أن ثبت بأن هذا هو كل ما عليه أن يفعل.

إذن، فإن مهمّة المخاطب هي تكوين فرضيات تفسيرية أو تأويلية ممكّنة بخصوص محتويات (قص)، واختيار الصيحة منها. إن مهمّة تكوين الفرضية وانتقاءها قد تُنفذ بطرق مختلفة باختلاف الظروف وباختلاف المجالات الإدراكية المعرفية. ففي بعض الحالات، من الأفضل تنفيذها عن طريق إعداد قائمة بكل الفرضيات الممكّنة، ومقارنتها ثم اختيار أفضل واحدة منها. وفي بعضها الآخر، من الأفضل تنفيذها عن طريق البحث عن فرضية ابتدائية أولية، واختبارها للتحقق من ملاءمتها لمعيار معين، ثم قبولها والتوقف هناك إن كانت ملائمة، وإلا تكرّر العملية عن طريق البحث عن فرضية ثانية، وهلم جراً. ولكي نوضح بمثال، افرض أن (بيتر) لا يعرف بالضبط أين ترك نظارته الشمسية، لكنه يعرف أنها في مكانٍ ما، في البيت. في إحدى الحالات هو خارج البلاد مما يضطره إلى إرسال برقية إلى (ميري) ليخبرها أين تبحث عن النظارات. عندئذٍ يتوجّب عليه أن يُعدّ قائمة ذهنية بكل الأمكنة التي قد يكون تركها فيها، وأن يُرتبها حسب درجة احتماليتها، وأن يُخبر (ميري) بالمكان الأكثر احتمالاً. وفي حالة أخرى، يكون

(بيتر) في البيت. في هذه الحالة، سيأخذ أول فرضيّة تخطر بباله وبحث هناك، فإذا وجد نظاراته هناك فإن البحث سيتوقف، وإلا فإنه سيبحث في مكان ثانٍ، وهلّم جرّاً.

إن هاتين الاستراتيجيتين، أي إعداد قائمة بالفرضيات وترتيبها، أو البحث عن فرضيات واختبارها واحدة فواحدة، تُناسِبان نَمَطين مُختلفين من المُهمات*. فالاستراتيجية الأولى لا تُناسب المُهمات التي يكون من المستحيل أو غير المُريح أن تُعدّ قائمة بكل الفرضيات المُتحتملة. فعلى سبيل المثال، إذا كانت المُهمة هي اكتشاف الطالب الذي هو ليس بأطول الطلاب في المدرسة ولا أقصرهم، لكان ترتيب الطلاب جميعاً بحسب الطول إضافة للجهد. والاستراتيجية الثانية لا تُناسب المُهمات التي لا يوجد فيها معيار حاسم يمكن تطبيقه على فرضيات مُنفردة. فعلى سبيل المثال، سيكون من المستحيل اكتشاف أي طالب الأطول في مدرسة ما، من دونأخذ جميع الطلاب في الحساب.

وبالنسبة لمُهمات أخرى لا تكون استراتيجية (القائمة والترتيب) ولا استراتيجية (اختبار الأشياء واحداً فواحداً) ملائمة لوحدها. فالبحث عن نظرية علمية صحيحة مثلاً، لا يمكن أن يُبيّن على أساس معيار يمكن أن يستعمل للحكم بشأن صحة نظرية مُنفردة. إن استراتيجية الاكتشاف العلمي هي أكثر تعقيداً بكثير، وتتضمن المقارنة والاختبار الفردي كلّيهما. إن نتائجها ليست نهائية أو حاسمة، من حيث المبدأ، في الأقل. وكما سبق أن أشرنا، فإن الاستيعاب أو الفهم من هذه الناحية، يختلف عن الاكتشاف العلمي، فهو يُزوّدنا بالنتائج الحاسمة بصورة فورية تقريرياً، مما يُوحّي بأن الأمر لا بدّ من أن يتضمّن استراتيجية بسيطة نوعاً ما.

هل في الإمكان إنجاز الاستيعاب أو الفهم بواسطة إعداد قائمة مُرتّبة بكل

* هذه الاستراتيجيات التي يذكرها المؤلفان تناولتها، وما هو أكثر منها، علماء أصول الفقه الإسلامي تحت باب (مسالك العلة)، ولا سيما مسلك (السبّر والتقطيم) و (تنقيح المناط) وغيرها من طائق الاستقراء، مما يضيق المجال بتفصيله. [المترجم].

الفرضيات المُمكّنة بشأن قصد المُتواصِلة الإخباري؟ إن الفكرة تبدو جذابة إذا نظرنا إلى الاستيعاب بوصفه قضية بسيطة تتضمّن فك شفرة الإشارة إلى مجموعة صغيرة من الرسائل المُمكّنة، ثم الاختيار منها. لكنها مع ذلك، يجب أن تُرفض لأنّه لا التأويلاً المجازية المُمكّنة للرسالة المشفرة، ولا تلوّحاتها المُمكّنة، هي قابلة للعد أو السرد. سُنحاول أن ثبت أن هذا يَصْدُق حتى حين تُستَعمل الإشارات المشفرة بصورة لا لبُس فيها كمبّهات. وفضلاً عن ذلك، فحتى لو كان مُمكّناً أن نُعد قائمة بكل التفسيرات أو التأويلاً المُمكّنة للمُتبَه الإظهاري، فإنّ هذا سيكون، مع ذلك، غير مُريح بصورة عَبَثية. فكما سبق أن لاحظنا، إن أحد العوامل التي تجعل تفسيراً أو تأويلاً ما، أكثر صلّة من غيره هو كونه يتطلّب جهداً أقل في المعالجة. ولو كان السبيل الوحيد للوصول إلى التفسير الصحيح، هو بإعداد قائمة بكل التفسيرات المُمكّنة وترتيبها، لكان كل التفسيرات تتطلّب المقدار نفسه من الجُهد، أي الجُهد الذي يتطلّبه تكوينها والمُقارنة فيما بينها. إن من الصعب أن نتصوّر وجود أي مُتبَه يستحق مثل هذا المقدار اللامعقول من الجُهد.

إذن، هل في الإمكان إنجاز الاستيعاب أو الفهم بواسطة تكوين فرضية ابتدائية أولية، واختبارها، ثم التحوّل إلى فرضية ثانية إذا كانت الأولى غير مُلائمة؟ للوهلة الأولى قد يبدو أن الجواب هنا أيضاً لا بدّ من أن يكون بالنفي. لنقل إن التفسير أو التأويل يكون مُتوافقاً مع مبدأ الصلة أو المناسبة إذا و فقط إذا كان من المُمحتمل أن تكون المُتواصِلة العاقلة قد توقّعه ذا صلّة بصورة مُثلى بالنسبة للمُخاطب^(هـ). لنفرض الآن أن المُخاطب يختبر تفسيراً مُمكّناً ويجد أنه [167] مُتوافقاً مع مبدأ الصلة. كيف يمكن أن يلزم من ذلك أن يكون مُصيّباً في انتقاء ذلك التفسير. وبالتالي، يوجد العديد من التفسيرات المُمكّنة التي قد تكون هي

(هـ) بعبارة "مُتوافق مع مبدأ الصلة أو المناسبة" نحن نقصد: مُتوافق مع الحالة المعيّنة من حالات استعماله التي تم إبلاغها أو التعبير عنها في تلك المناسبة. انظر ص 279 آنفًا وردنا على (مورغن) و (غرين) في (سيبرير ولوسون 1987b ص 745).

أيضاً مُتوافق مع مبدأ الصلة أو المُناسبة. بما أن التوافق مع مبدأ الصلة هو الاختبار الوحيد المُتاح لنا، فإن استعماله في استراتيجية اختبار الأشياء واحداً فواحداً لن يُزودنا أبداً بالنتيجة المُبتغاة.

إن هذه الحجّة غير صائبة. فهي تُقصّر عن إدراك الحقيقة التي تُفيد بأن الترتيب الذي يتم اختبار الفرضيات بِمُوجبه يؤثّر في درجة صلتها. ونتيجة لذلك، فإن مبدأ الصلة عموماً لا يُسّوغ انتقاء أكثر من تفسير أو تأويل واحد للمُنبئ الإظهاري الواحد. سُبّلين أن التفسير الذي يُسّوغ مبدأ الصلة انتقاءه، هو أول تفسير يُختبر فيتبيّن أنه مُتوافق مع مبدأ الصلة.

تأمّل، أولاً، كيف يُحتمل أن المُخاطب الذي يُدرك أنَّ مُنبئاً إظهارياً قد تم إصداره، ومن ثَمَّ أنَّ فرضية للصلة قد تم إبلاغها، يبني فرضياتٍ بشأن قصد المُتواصلة الإظهاري. أولاً، قد تكون مقبولة بعض الفرضيات ظاهرة من قبل في البيئة. تأمّل القولة (64):

64. (بيتر) [مُخاطباً ميري]: هل تُريدين بعض القهوة؟

إن (بيتر) بُنطقه لـ (64) يجعل من الظاهر أنه يُريد جواباً عن سؤاله، وأنه لا شيء أقلّ من جواب كهذا سيكون على قدرٍ كافٍ من الصلة في ذلك الموقف. من المقبول إذن أن القصد الإخباري وراء الجزء القادم من سلوك (ميري) التواصلي، سيكون إظهار جواب عن سؤال (بيتر).

إن المُنبئ الذي تستعمله المُتواصلة، هو نفسه مصدر للفرضيات التأويلية أو التفسيرية. فوصف المُنبئ الإظهاري غير المُشفّر (مثلاً (ميري) تستنشق الهواء بنشوة، أو (ميري) تُقلّد حركات قيادة السيارة، يُتيح فوراً الوصول إلى الأبواب الموسوعة لمفاهيم معيّنة ولمخطّطات الافتراض التي تحتويها تلك المفاهيم. والمُنبئ المُشفّر يُتيح وصولاً فورياً إلى مجموعة مُحدّدة جداً من المفاهيم، الشفرة نفسها تُحدّد أيَّ المفاهيم يتم تفعيلها أو تنشيطها، وفضلاً عن ذلك تجمعها في صيغة منطقية يُمكن استعمالها كمخطّط افتراض بصورة مباشرة. والسيّاق يُوفر لنا

طرائق لتكميل مُخَاطَطات الافتراض هذه لكي تُصبح فرضيات تامة.

وحالما يتم استعادة مجموعة الفرضيات الابتدائية، يكون بإمكان المُخاطب أن يُضيف لها عن طريق الافتراض أن المجموعة (قص) تتضمن افتراضات إضافية قابلة للاستدلال سياقًا من تلك التي سبق أن تمت استعادتها. وفضلاً عن ذلك، فبتوسيع السياق قد تُتاح في المُتناول فرضيات مُغايرة بصورة جذرية. إن النقطة المُهمّة هي أنه على افتراض وجود البيئة الإدراكيّة، ووجود السياق الابتدائي، ووجود المُنبَّه، فإن بعض الفرضيات تكون أسهل منالاً من غيرها، وهذا يعني أنها تتطلّب جُهداً أقلً في المعالجة.

دعونا الآن نُعد النّظر في مدى صلاحية استراتيجية اختبار الأشياء واحداً فواحداً. إن المُخاطب الذي يستعمل هذه الاستراتيجية، والذي يُريد أن يزيد [168] الكفاية الإدراكيّة إلى الحد الأعلى، سيختبر الفرضيات مُرتبةً بحسب سهولة المنال. لنفترض أنه يتوصّل إلى فرضية مُتوافقة مع مبدأ الصلة. هل ينبغي عليه أن يتوقف هناك، أم يُواصل ليختبر الفرضية التالية على أساس أنها قد تكون هي أيضاً مُتوافقة مع مبدأ الصلة؟ من السهل أن ثبت بأن عليه التوقف هناك. افرض أنه فعلاً يُواصل فيكتشف فرضية أخرى ثبتت صحة القسم الأول من افتراض الصلة، أي أن المجموعة المزعومة (قص) هي على قُدرٍ كافٍ من الصلة. في هذه الأحوال، يتم تكذيب القسم الثاني من افتراض الصلة أو المُناسبة بلا استثناء تقريباً. إذ لو كان بإمكان المُتواصِلة على الإطلاق أن تفعل، لكان حريّاً بها أن تستعمل مُنبَّهاً يُوفّر على المُخاطب جُهد استحضار فرضيتين مُتوافقتين مع مبدأ الصلة أولاً، وثم الاضطرار إلى اختيار إحداهما.

تأمل القولة الآتية، على سبيل المثال:

65. لدى (جورج) قِطُّ (cat)* ضخم.

* كلمة (cat) بالإنكليزية مشتركة بين (القط) والفصيلة التي ينتمي إليها القط. ويعاد ذلك =

في الأحوال الاعتيادية، سيكون أول تأويل أو تفسير لـ (65) يخطر في ذهن السامع، هو أن (جورج) يملك قطًا أليًفًا ضخماً. إذا بدا من المُمكِن أن تكون المُتكلّمة قد توقَّعت أن يكون هذا التفسير ذا صلة بصورة مُثلى بالنسبة للمُستمع، فحيثُدِّي ينبغي عليه أن يتوقف هناك. افرض أنه لا يتوقف، بل يُقرّر بدلاً من ذلك أنَّ المُتكلّمة ربما تكون قد توقَّعت أن تكون هناك تفسيرات أخرى ذات صلة مُثلى أيضًا، وأنه يستمر في البحث عنها. فكلمة (قط) (cat) مُزدوجة المعنى أو مشتركة، إذ هي إما تُشير إلى القط الأليف أو إلى حيوان من فصيلة (السُّنُوريات) (Felis). وهكذا يتوصّل المُستمع إلى الفرضية التي تُفيد أن المقصود من (65) قد يكون الإبلاغ بأن (جورج) يملك نمراً، أوأسداً، أو يغوراً... إلخ. وقد تكون هذه المعلومة حتى أكثر صلةً من كون (جورج) يملك قطًا أليًفًا ضخماً، وهكذا تثبت صحة القسم الأول من افتراض الصّلة أو المُناسبة. ومع ذلك، فإن القسم الثاني سيتّم تكذيبه تلقائيًا. إذ إن المُبَهَّه الأكثر صلةً بصورة ظاهرة، كان يُمكِن أن يكون شيئاً أشبه بـ (66)، أو، إذا افترضت المُتكلّمة إلى المعلومات اللازمَة، شيئاً أشبه بـ (67) أو (68).

66. لدى (جورج) نمر ضخم.

67. لدى (جورج) نمر أوأسد، لا أدرِي أيهما على وجه التحديد.

68. لدى (جورج) سُنُوري.

كان يمكن لهذه المُنبَّهات أن توفر على المُخاطَب جُهد الوصول إلى تفسير (القط الأليف) والنظر فيه أولاً، وثم بعد ذلك الوصول إلى تفسير (السُّنُوري)، وثم الاضطرار إلى المقارنة بين الاثنين. ولهذا، ما كان بالمخاطَب حاجة لأن يُزعج نفسه، فالتأويل أو التفسير الأول المُتوافق مع مبدأ الصّلة، كان هو الفرضية

= في العربية كلمة (سُنُور) المشتركة بين الحيوان بهذا الاسم والفصيلة التي يتبعها، وهي فصيلة القطط نفسها. [المترجم].

الفُضْلَى. إن كل التفسيرات الأخرى سُتَكَذِّبُ القسم الثاني من افتراض الصلة بصورة ظاهرة.

و حين يكون لدى المُتواصلة مدى أو سلسلة غير محدودة من المُنبَّهات للاختيار منها، يلزم من القسم الثاني من افتراض الصلة أنَّ أولَ تفسيرٍ يخطر في ذهن المُخاطَب من بين كل تفسيرات المُنبَّه التي تؤكِّدُ القسم الأول من الافتراض، هو التفسير الذي قصدَت المُتواصلة توصيله. لكن ماذا لو لم يكن [169] لدى المُتواصلة إلا مدىً محدودً من المُنبَّهات للاختيار منها، بحيث إنها لو أرادت أن تُوصل شيئاً غير التفسير الأول ذي الصلة المُثلى الذي يخطر في بال المُخاطَب، لما كان لديها أيُّ مُنبَّه آخر وافٍ تحت تصرفها؟ في هذه الحالة، إما أن التفسير الأول المُتوافق مع مبدأ الصلة هو الذي يتم توصيله، كالسابق، وإما أنه لا يتم توصيل أيٍّ شيء على الإطلاق.

تَخيَّلْ، على سبيل المِثال، سجينةً مُقيَّدة اليدين ومشدودة الفم. كل ما تستطيع فعله قبل أن يأخذوها، هو أن تبتسم لصديقتها. فكيف يكون له أن يُقرّر ما إذا كانت تقصد أن تُوصل شيئاً آخر غير الوداع الحزين، وهو أول تفسير مقبول يخطر في باله؟ ثم إنْ كانت حقاً تقصد شيئاً آخر، فما القصد الذي أرادت توصيله؟ للوهلة الأولى، لا سبيل إلى معرفة ذلك. لكن مع ذلك، افترض أن كل التفسيرات أو التأويلات التي بوسعه أن يتصورها تتضمن الوداع الحزين كجزء منها. حينئذ بإمكانه التيقُّن من أن ذلك، في الأقل، قد تم توصيله. وبمزيد من التفكير، لا بدَّ من أن يكون قادرًا على أن يرى أنه بإمكان السجينة نفسها أن ترى أنه لا يستطيع أن ينسب لها قصداً إخبارياً أكمل، بحيث إنها حتى لو كانت ربما قد تمنَّت بالفعل أن تُوصل ما هو أكثر، لما كانت في موقع يُؤهِّلها بصورة معقولة لأن تقصد ذلك. لذلك فإن أقصى ما تمَّ توصيله لا يتعدَّ الوداع الحزين.

ماذا لو بدا أن تفسيرين أو تأowيلين مُتغايرين جوهريًا يخطران في ذهن المُخاطَب بصورة مُتزامنة، وأن كليهما مُتوافق مع مبدأ الصلة أو المناسبة؟ في تلك الحالة، لن يكون بمقدور المُخاطَب أن يُقرّر ماهية القصد الإخباري،

وسوف يفشل التواصل. وهذه هي إحدى الحالات القليلة التي يتم فيها الإدراك الوعي لوجود اللبس أو الاشتراك في أثناء عملية الاستيعاب نفسها.

ماذا لو أخطأت المُتوارِضة في تقدير افتراض صلتها؟ إنَّ هذا سيجعل مُهمَّة المُخاطِب تستهلك جهداً أكثر بقليل من المعتاد، وسيجعلها أكثر عُرضة للفشل، لكنه لن يجعلها مُختلفة بشكل جوهري، ولا مستحيلة، بالتأكيد. لكي يكون التفسير مُتوافقاً مع مبدأ الصلة، لا يتوجَّب عليه فعلاً أن يكون ذا صلة بالصورة المُثلى بالنسبة للمُخاطِب؛ بل كل ما يتوجَّب عليه هو مجرد أن يكون قد بدا كذلك بالنسبة للمُتوارِضة. وبالعكس، فقد يصدق أن يكون التفسير الأول، ذو الصلة المُثلى، مُناسباً وذا صلة بصورة لا يمكن أن تكون المُتوارِضة قد توقعتها؛ في هذه الحالة لن يكون التفسير مُتوافقاً مع مبدأ الصلة. وفي كل الأحوال، تكون مُهمَّة المُخاطِب هي أن يجد تفسيراً مُتوافقاً مع مبدأ الصلة، أي تفسيراً يمكن أن تكون المُتوارِضة قد توقَّعت بشكل ظاهر أن يكون ذا صلة بالصورة المُثلى. وبالطبع، فإن هذه المهمة ستغدو سهلة، لكنها لن تتغيَّر بصورة جوهرية حين يكون بإمكان المُخاطِب الوثوق بالمُتوارِضة، ومن ثُمَّ، الافتراض بأن التفسير المقصود هو فعلاً أول تفسير ذي صلة مُثلى يخطر في ذهنه.

ما الذي يحصل حين تُستعمل إشارة مشفرة شفيراً لا لبس فيه؟ هل ما يزال في الإمكان استعمال معيار التوافق مع مبدأ الصلة في هذه الحالة؟ الجواب هو [170] نعم. ولهنا حكاية سياسية نُوردها على سبيل التوضيح. في عهد (ستالين) كان هناك صديقان في الغرب يتجادلان. أحدهما (بول)، كان قد قرَّر الهجرة إلى (روسيا)، التي كان يراها بلد العدالة والحرية. وهو سيذهب ويكتب رسالة إلى الآخر، (هنري)، ليُخبره عن الحقيقة الجميلة. أما (هنري)، فقد حاول أن يُقنعه بعدم الذهاب، فهناك، حسب رأيه، اضطهاد وبؤس في (روسيا)، والبضائع غير مُتوافرة، ثم إن رسائل (بول) ستُخضع للرقابة في كل الأحوال. وبما أن (بول) لن يُغيِّر رأيه، فقد أقنعه (هنري)، في الأقل، بقبول العُرف أو المُواضعة (Convention) الآتية: إذا كَتَبَ (بول) رسالته بالحبر الأسود، فإن (هنري) سيعلم بأنه صادق في كلامه. وإذا كَتَبَ باستعمال الحبر الأرجواني، فإن (هنري) سيفهم

بأن (بول) لا يمتلك الحرية لقول الحقيقة. وبعد مرور ستة أشهر على رحيل (بول)، تسلّم (هنري) الرسالة الآتية المكتوبة بالحبر الأسود: (عزيزي هنري، هذا بلد العدالة والحرية. وإنه الفردوس الذي يتمناه العمال. وفي الأسواق تجد كل شيء تحتاجه باستثناء شيء واحد فقط، هو الحبر الأرجواني...).

إن العبرة من الحكاية هي أنه عند استعمال شفرة في التواصل البشري، فإن ما يجعل الافتراض الذي تم توصيله ظاهراً هو قصد المُتواصلـة الظاهر لأن تجعله ظاهراً. لا تُوجـد طرـيقـة تـمكـنـ المـتوـاصلـةـ منـ تقـيـدـ نـفـسـهاـ بـشـفـرـةـ أوـ عـرـفـ (ـمـواـضـعـةـ)ـ بالـقـدـرـ الـذـيـ يـجـعـلـ مـنـ الـمـسـتـحـيـلـ عـلـيـهـ أـنـ لـيـكـونـ لـدـيـهـ الـقـصـدـ الـذـيـ تـرـمزـ إـلـيـهـ إـشـارـتـهـ. إنـ الإـشـارـةـ الـمـشـفـرـةـ -ـ حـتـىـ وـإـنـ كـانـتـ خـالـيـةـ مـنـ الـلـبـسـ -ـ مـاـ هـيـ إـلـاـ عـيـنـةـ مـنـ دـلـيـلـ عـلـىـ مـقـاصـدـ الـمـتوـاصلـةـ، وـيـجـبـ اـسـتـعـمـالـهـ بـصـورـةـ اـسـتـدـلـالـيـةـ وـفـيـ سـيـاقـ. إنـ الـفـرـضـيـةـ الـتـيـ تـوـحـيـ بـهـاـ إـشـارـةـ يـجـبـ -ـ مـعـ ذـلـكـ -ـ أـنـ تـخـتـبـرـ لـتـحـقـقـ مـنـ توـافـقـهـ مـعـ مـبـدـأـ الـصـلـةـ أـوـ الـمـنـاسـبـةـ، وـإـذـ كـانـتـ قـاـصـرـةـ عـنـ تـلـيـةـ مـُتـطـلـبـاتـ هـذـاـ الـمـعيـارـ، فـحـيـثـيـنـ يـتـوـجـبـ رـفـضـهـاـ.

على العكس مما يبدو للوهلة الأولى، إن مبدأ الصلة يجعل فعلاً من الممكن استعمال استراتيجية (اختبار الأشياء واحداً فواحداً) في الاستيعاب. وهو يسوّغ انتقاء أول تفسير متاح في المتناول يتوافق مع مبدأ الصلة، إن وجد ذلك التفسير، وإلا فلا تفسير على الإطلاق. أي إن نظرية الصلة تفسّر لنا كيف يُصبح التواصل الإظهاري ممكناً، وكيف يُحتمل أن يفشل.

وبالطبع، فهناك الكثير من الأسئلة بدون جواب. مثلاً: كيف يتم إكمال أو ملء مُخَطَّطـاتـ الـافـتـراـضـ عـلـىـ وـجـهـ التـحـدـيدـ؟ـ ماـ الـذـيـ يـحـدـدـ بـالـضـبـطـ تـرـتـيبـ سـهـولـةـ الـمـنـالـ أـوـ الـمـتـاحـيـةـ بـالـنـسـبـةـ لـلـفـرـضـيـاتـ؟ـ لـكـنـ،ـ مـعـ ذـلـكـ إـنـ مـثـلـ هـذـهـ الـأـسـئـلـةـ لـاـ تـقـتـصـرـ بـشـكـلـ خـاصـ عـلـىـ نـظـرـيـةـ الـصـلـةـ؛ـ فـهـيـ تـصـدـقـ عـلـىـ عـلـمـ النـفـسـ الإـدـرـاكـيـ كـكـلـ.ـ وـبـمـاـ أـنـ نـظـرـيـةـ الـصـلـةـ هـيـ مـنـ بـيـنـ أـشـيـاءـ أـخـرىــ مـُحاـوـلـةـ لـدـعـمـ وـتـسـوـيـغـ نـماـذـجـ التـوـاـصـلـ الـبـشـرـيـ بـعـلـمـ النـفـسـ بـصـورـةـ صـادـقـةـ وـأـمـيـنـةـ،ـ فـإـنـهـ لـاـ يـمـكـنـ أـنـ تـسـتـفـيدـ فـحـسـبـ مـنـ الرـؤـيـةـ وـنـفـاذـ الـبـصـيرـةـ الـمـوـافـرـةـ فـيـ عـلـمـ النـفـسـ الإـدـرـاكـيـ،ـ لـكـنـهـاـ

يجب أيضًا أن تُشاركه في نقاط ضعفه. لقد حاولنا أن نُبيّن أن العلاقة ليست باتجاه واحد، وأن نظرية الصّلة لديها إسهامات لتقوم بها في علم النفس الإدراكي. والأسئلة الأخرى غير المُجابحة تتعلّق بدراسة التّواصل بالمعنى الحقيقى، والتّواصل اللّغوّي بشكل خاص. ما الاختلافات وال العلاقات بين ما يتم توصيله بشكل صريح، وما يتم توصيله بشكل ضمني (غير صريح)؟ كيف تؤثّر [171] الصيغة اللّغوّية في التفسير أو التأويل؟ كيف يتم تحديد التأويلات المجازية؟ كيف يتم التعرّف على المغزى الكلامي (الِبَكَلامي)* (illocutionary force)؟ هذه المسائل ستتم مناقشتها في الفصل القادم.

* أي قصد المتكلّم بالكلام أو بالقوله التي ينطقها. للتفصيل ينظر كتابنا نظرية الفعل الكلامي . [المترجم]

الفصل الرابع

[172]

جوانب من التواصل اللّغوي^(*)

ASPECTS OF VERBAL COMMUNICATION

في هذا الفصل، نُريد أن نُوجز بعض المضامين المستفادة من نظرية الصلة في دراسة التواصل اللّغوي. وما سنعرضه هو مجرد خطوط عامة، فنحن لن نستعرض الأدبيات، بل سنكتفي بمناقشة بعض القضايا المُختارة، ولن نُسوغ دائمًا النتائج التي توصلنا إليها خطوةً فخطوةً؛ لكن مع ذلك، نأمل أن نثبت أن نظرية الصلة تُقدم لنا إطاراً يمكن أن تثار فيه أسئلة خطيرة، وأن تُظَرِّفَ أجوبة جديدة.

1 - اللّغة والتواصل :

غالباً ما يُنظر إلى اللّغة والتواصل بوصفهما وجهين لعملة واحدة. وبموجب هذا الرأي، يكون الوجه الأساسي للّغة هو كونها تُستعمل في التواصل، والوجه الأساسي للتواصل هو كونه يتضمن استعمال لغة أو شفرة. وتُعد العلاقة بين اللّغة والتواصل مثل العلاقة بين القلب والدورة الدموية، أي، لا يمكن أن تتصف

* ترجمت كلمة (Verbal) هنا إلى (اللّغوي) برغم أن المقابل الدقيق هو (اللفظي)؛ ذلك لأن اللّغة يمكن أن تكون غير لفظية (non-verbal) مثل لغة الإشارة. لكن كلمة (اللفظي) اكتسبت مضموناً آخرى مثل السطحية والوقوف عند دلالة اللفظ الحرفي المُشفّرة دون الاستدلالات والتلويحات. يقول ابن قيم الجوزية ”والعارف يقول (ماذا أراد؟)، واللفظي يقول (ماذا قال؟)“، (إعلام الموقعين ج 1 ص 219). وهذا بالطبع ما لا يقصده المؤلفان. [المترجم]

أحدهما من دون الرجوع إلى الآخر. لقد حاولنا في الفصل (1) أن نُثبت أن في الإمكان إنجاز التواصل من دون استعمال الشفارة. وفي الفصل (3) بَيَّنا كيف يتم ذلك. وفي هذا القسم نُريد أن نُكمل الطلق بين اللُّغة والتّواصل بأن نُبَيِّن أن اللُّغات - بالمعنى الواسع بدرجة معقوله للكلمة - يُمكن أن تُوجَد، بل تُوجَد فعلاً، من دون أن تُسْتَعْمَل للتّواصل. إن اللُّغات لا غنى عنها ليس للتّواصل، وإنما لِمُعَايِحة المُعْلَومات، فهذه هي وظيفتها الأساسية. الآن وقد نبذنا الافتراض القائل بوجود علاقة ضروريّة بين اللُّغة والتّواصل، يُصبح من الطريف بعد ذلك أن نرى ما الذي يحصل حين يرتبطان فعلاً - كحقيقة مُحتملة بالِمُصادفة - كما في حالة التواصل اللُّغوي، على سبيل المثال.

إن اللُّغة - بالمعنى الأوسع للكلمة - هي مجموعة من الصيغ الصحيحة التركيب، أي مجموعة من التّركيبات المسموح بها أن تضم مفردات مُعجمية، ويُولّدها نَحُو مُعيَن (قواعد نحوية) grammar. وبمعنى أضيق، فإن اللُّغة هي [173] مجموعة من الصيغ الصحيحة التركيب ومُفسّرة (مُؤَوَّلة) دلاليًا. والصيغة تُسَرِّ دلاليًا بوضعها في علاقة تطابق أو تناُظر مع أشياء أخرى، مثلاً، مع صيغ من لغة أخرى، أو مع أحوال مُسْتَعْمَلَة اللُّغة، أو مع أحوال العالم. واللغة بهذا المعنى الأضيق - وهو المعنى الذي سنستعمله في كتابنا - هي نظام تمثيلي محكم بالقواعد نحوية.

وفي الإمكان، تعريف اللُّغة حتى بصورة أضيق من ذلك بوصفها، مجموعة من الصيغ الصحيحة التركيب، مُفسّرة (مُؤَوَّلة) دلاليًا، ومسْتَعْمَلة لغرض التواصل. وحينئذٍ سيَصُدُّق بموجب التعريف ارتباط اللُّغة والتّواصل بصورة لا انفصام لها. لكن مع ذلك، سيتوَجَّب أن يكون للتعريف نفسه دافع مُسْوَغٌ له. ففي المجالات العلمية، يكون التعريف عادةً ذا دافع مُسْوَغٌ، حين يجمع معًا صفات أو مُميّزات مُترابطة أو مُتلازمة بصورة مُنتظمة في الطبيعة. إن ما نريد أن نقوله بالضبط هو، أنه ليس هناك ترابط أو تلازُم مُنتظم بين كون الشيء نظاماً تمثيلياً محكمًا بقواعد نحوية وبين كونه مُسْتَعْمَلًا لأغراض التواصل. فهاتان الصفتان أو الميّزتان تُوجدان مُجتمعتين معًا في حالة تصادفية اتفاقية هي لغات البشر الطبيعية، بالضبط مثلما

تصادف أو اتفق أن خرطوم الفيل يُؤدي وظيفيَّ الشم والإمساك بالأشياء، بالرغم من عدم وجود ما يربط هاتين الوظيفتين في الطبيعة بصورة مُنتظمة.

إن الفعاليات التي تتطلَّب بالضرورة استعمال اللُّغة (أي، نظام تمثيلي محكم بقواعد نحوية)، هي ليست فعاليات تواصلية بل إدراكية معرفية. اللُّغة هي أداة أساسية لمعالجة المعلومات وحفظها في الذاكرة. وبوصفها كذلك، فلا بد من أن وجودها لا ينحصر في البشر فحسب، وإنما يتعداهم إلى أنواع مُختلفة ومُتعددة من الحيوانات والأجهزة الآلية ذات القدرة على معالجة المعلومات. إن أي كائن حي أو جهاز مزوَّد بذاكرة، يجب أن يكون قادرًا على تمثيل أو ترميز أحوال العالم الماضية أو أحواله الماضية هو. وكل كائن حي أو جهاز له القدرة على الاستدلال، يجب أن يكون لديه نظام تمثيلي تكون صيغُه الشكلية مُترابطةً بعضها مع بعضها الآخر بعلاقات نحوية دلالية. ومن الجلي أن هذه القدرات ليست محصورة بالبشر.

إن الجدل الكبير الحاصل بخصوص ما إذا كان البشر هم النوع الوحيد من الكائنات الحية الذي يمتلك لغة، هو جدل مبني على سوء فهم لطبيعة اللغة. الخلاف هو في الحقيقة ليس بخصوص ما إذا كانت الأنواع الأخرى من غير البشر تمتلك لغات، وإنما بخصوص ما إذا كانت تمتلك لغات تستعملها كوسائل للتواصل. الآن نود أن نُبيِّن أنَّ كون البشر قد طوروا لغات يستطيعون استعمالها للتواصل، هي فكرة طريفة، لكنها لا تُخبرنا بأيِّ شيء يخصُّ الطبيعة الأساسية للُّغة. إن أصالة وإبداع النوع البشري تكمن بالتحديد في كونهم قد وجدوا هذا الاستعمال الإضافي الغريب لشيء تمتلكه العديد من أنواع الكائنات الحية الأخرى أيضًا، كما أن أصالة وإبداع الفيلة تكمن في كونها قد وجدت أن بإمكانها استعمال أنوافها لغرض إضافي غريب هو التقاط الأشياء. وفي كلتا الحالتين، تكون النتيجة هي أن شيئاً موجوداً بشكل عام في الأنواع الأخرى، قد تعرَّض إلى عملية تكييف وتطوير غير عاديَّين بسبب الاستعمالات الجديدة التي استُعملَ فيها. لكن الغرابة في الاستنتاج، بالنسبة للبشر، بأن الغرض الأساسي للُّغة هو التواصل، لا تَقلُّ عن الغرابة في الاستنتاج، بالنسبة للفيلة، بأن الغرض [174] الأساسي للأقواف هو التقاط الأشياء.

إن اللُّغة ليست وسيلة ضرورية لازمة للتّواصل، فال التواصل غير المشفر موجود. ولا هي بالضرورة وسيلة للتّواصل، فهناك لغات لا تُستعمل لغرض التواصل. لكن مع ذلك، فإن اللُّغة هي بالفعل صفة مميزة ضرورية للأجهزة المتّواصلة. فالجهازان القادران على التواصل فيما بينهما لا بدّ من أن يكونا أيضاً قادران على الترميز أو التّمثيل الدّاخلي للمعلومات المنقوله بالتواصل، ومن ثم لا بدّ من أن تكون لديهما لغة داخلية. وفي حالة التواصل الإظهاري - الاستدلالي، يجب أن تكون هذه اللُّغة الداخلية غنية بالقدر الذي يُمكّنها من تمثيل أو ترميز مقاصد الأحياء أو الأجهزة الأخرى، والأخذ بعين الاعتبار القيام بعمليات استدلالية معقّدة.

في الحقيقة، لكي يكون التواصل الإظهاري ممكناً، يجب أن تكون لدى الأجهزة المتّوصلة لغة داخلية أغنی، وقدرات استدلالية أقوى، مما يتطلبه التواصل المشفر بصورة عامة. التّحل لا يحتاج إلى أن ينسب مقاصد بعضه إلى بعضه الآخر، ولا أن ينهمك في الاستدلال لكي يتواصل بعضه مع بعضه الآخر بواسطة شفته المبنية على أساس الرقص، بل كلّ ما يحتاجه هو لغة داخلية قادرة على تمثيل أو ترميز الاتجاهات والمسافات في الفضاء. إن الأحياء أو الأجهزة غير المعقّدة إدراكيًا، تستطيع أن تمارس التواصل المشفر، في حين لا يستطيع أن يُمارس التواصل الإظهاري إلا الأحياء أو الأجهزة المعقّدة إدراكيًا. إن من المعقول القول، إن التواصل الإظهاري الاستدلالي موجود ضمن - وربما بين - العديد من الأنواع الحيوانية المختلفة، مثلًا ضمن الأنواع الحيوانية التي تمارس السلوك التهديدي، وتستطيع التمييز بين التهديد والهجوم، ربما بين الكلب والإنسان حين يتعرّف الكلب على مقاصد صاحبه.

من الواضح أن البشر يمتلكون لغة داخلية على قدر من الغنى والثراء يكفي لممارسة التواصل الإظهاري الاستدلالي. وهم يمتلكون أيضًا لغات خارجية مثل السواحلية أو الإنكليزية التي تُستعمل بالطبع لغرض التواصل. قد يبدو إذن أن بإمكان البشر أن يتواصلوا بطريقتين مُتباينتين، إما بالإظهار والاستدلال، وإما بالتشفير وفك التّشفير. لقد اقترحنا رأيًا مُختلفًا سُنطّوره بالتفصيل في الفصل

الحالي، وهو أن التواصل البشري القصدي، لا يمكن أن يكون على الإطلاق مجرد قضية تشفير وفك التشفير. الحقيقة هي أن اللغات البشرية الخارجية لا تُشفَّر ذلك النوع من المعلومات التي يهتم البشر في توصيلها. إن التمثيلات الدلالية المُشفرة لغويًا، هي تراكيب ذهنية مجردة يجب إغناوها أو إثراوها استدلاليًا قبل أن يتبنَّى اعتبارها أنها تمثل أي شيء يسترعى الاهتمام.

وعلى الرغم من أن التحليل اللُّغوي للقولَة يُقصَّر عن تحديد تفسيرها أو تأويلها بشكل كافٍ، فإن أكثر أوجه التواصل اللُّغوي لفتًا للنظر، هو أنه يستطيع أن يتحقق درجة من الدقة والتعقيد قلماً تتحقق في التواصل غير اللُّغوي. فحين تستنشق (ميري) الهواء بصورة إظهارية لتوّجه انتباه (بيتر) على رواح البحر، لا يوجد حدًّا لعدد الطرائق التي يمكنه أن يُمثل بها سلوكيها لنفسه، فقد تكون هناك غمامات سديمية كاملة من التأويلات البديلة، كلها مُتشابهة جدًا في الفحوى [175] ومُتقاربة في درجة الصلة. كلُّ التواصل غير اللُّغوي هو - بدرجات مُتفاوتة - تواصلٌ ضعيف بالمعنى الذي تقدَّم تحدِّيه في الفصل (١)، أي لا يمكن للمرء أبدًا أن يَعرِف، على وجه التحديد، أي افتراض كان في ذهن المُتواصل بالفعل من بين المجموعة المُتنوَّعة من الافتراضات التي أظهرتها المُتواصلة. إن في الإمكان القيام بتحديدٍ عام لمجموعة الافتراضات التي قد تمَّ توصيلها، لكن ليس في الإمكان تعداد أو سرد أفراد تلك المجموعة.

أما فيما يخص التواصل اللُّغوي، فالحال مُختلفة تماماً. فأولاً: يتم تحديد الوصف اللُّغوي للقولَة بواسطة قواعد النحو، وهذا الوصف لا يتفاوت بتفاوت اهتمامات المستمعين أو وجهات نظرهم. وثانياً: يُنتج لنا هذا الوصف مدىًّا أو سلسلةً من التمثيلات الدلالية، تمثيل واحد لكل معنى من معاني الجملة المنطقية. وكل تمثيل دلالي هو مُخْطَط يجب إكماله ودمجه بمُخْطَط افتراض الذي يجب إكماله ودمجه بافتراض يخصّ قَضَاد المُتكلّمة الإيجاري، ويمكن أن يكون من التعقيد بالقدر الذي يُهتمّ المُتكلّمة أن تجعله كذلك. وفضلاً عن ذلك، فإن كل معنى من معاني المُخْطَط عموماً يختلف عن كل المعاني الأخرى تماماً، ويمكن إكماله بصُور مختلفة تماماً. إن البدائل المُختلفة لتأويلات المُتبَه الإظهاري

غير المشفر، التنسق بإعجاب، مثلاً، تميل إلى أن تكون مدى أو سلسلة متصلة من الأشكال المختلفة لشيء واحد. وعلى العكس من ذلك، فإن التفسيرات أو التأويلات المختلفة الممكنة لقوله ما، تميل إلى أن تكون مختلفة جذرياً بعضها عن بعضها الآخر، بحيث إننا حين نختار أحدها، فإن التفسيرات الأخرى سيتّبعها أو تُحذفها تلقائياً.

تأمل القولة (1) على سبيل المثال:

1. إنه نَغْل (ابن زني).

لنفرض، على أساس التحليل اللغوي لـ (1) وتعيين الحالات المتاحة سياقياً، أن المتكلّمة قد تكون تؤكّد أيّاً من (أ) - (د).

2. (أ) إن (بيتر) رجل كريه.

(ب) إن (بوب) رجل كريه.

(ج) إن (بيتر) ابن غير شرعي.

(د) إن (بوب) ابن غير شرعي.

سيكون من غير الاعتيادي تماماً، أن تكون هذه التأويلات المتنوعة الممكنة إشارياً ولغوياً، أن تكون متوافقة بدرجة متساوية مع مبدأ الصلة أو المُناسبة. ولأنَّ كلَّ واحدٍ من التأويلات البديلة مُنفصِّلٌ ومُمكِّن تمييزه بصورة واضحة عن التأويلات الأخرى، فإن بإمكان المستمع عادةً أن يعرف، على وجه التأكيد، أيَّ واحد منها هو الذي لا بدَّ من أن تكون المتكلّمة قد قصدته. إن التواصل اللغوي هو أقوى أشكال التواصل الممكنة، فهو يقدّم لنا عنصراً من عناصر الوضوح، في حين أن التواصل غير اللغوي لا يمكن أن يكون أكثر من تواصل ضمني غير صريح. ومن بين الافتراضات التي توصل لها القولة، في الإمكان في الأقل، تعداد وسرد تلك التي تم توصيلها بصورة واضحة أو صريحة.

[176] إذن، فنحن نعدُّ التواصل اللغوي مُتضمناً نمطين من عملية التواصل، نمطاً

مبنياً على أساس التشفير وفك التشفير، والنمط الآخر مبني على الإظهار والاستدلال. إن عملية التواصل المُشفّر ليست مستقلة بذاتها، فهي تابعة للعملية الاستدلالية. أما العملية الاستدلالية فهي مستقلة بذاتها، إذ إنها تعمل بصورة أساسية بنفس الطريقة سواء تم الجمع بينها وبين التواصل المُشفّر أم لم يتم (وإن كان الأداء ضعيفاً بصورة عامة في غياب التواصل المُشفّر). إن التواصل المُشفّر هو بالطبع تواصل لغوي، فالإشارات الصوتية (أو الكتابية) تُستعمل لتوصيل التمثيلات الدلالية. والتمثيلات الدلالية التي تُسرد بواسطة فك الشفرة لا تُفدينا إلا بوصفها مصدراً للفرضيات والدلائل للنوع الثاني من عملية التواصل، أي النوع الاستدلالي. والتواصل الاستدلالي لا يتضمن تطبيق قواعد فك التشفير الخاصة بـ*غَرَضٍ مُعِينٍ*، وإنما قواعد الاستدلال ذات الغَرَض العام، والتي تنطبق على أية معلومات مُمثلة تصوّرياً.

وبالمناسبة، فإن لهذا الرأي في التواصل اللغوي مضامين بخصوص أصل اللغات البشرية. إن كون التمثيلات الدلالية لعبارات اللغة الطبيعية ما هي إلا أدوات للتواصل الاستدلالي، يوحى بأن التواصل الاستدلالي وجد قبل أن تتطور اللغات الخارجية، أي إنه ليس للغات البشر الخارجية قيمة تَكْيُفية إلا بالنسبة لنوع من الأحياء مُنغمِس بعمق في التواصل الاستدلالي مُسبقاً. هل تذكرون المقارنة القديمة بين اللغة والنقود، أي كون الكلمات والعملات النقدية مُتشابهة في أن كليتها تستمد قيمتها من العُرف أو المُواضِعَة؟ نحن نُريد أن ندفع بالمقارنة في اتجاه مختلف. إن النُّقدَة شيءٌ أساسي بالنسبة للاقتصاد المالي الحديث بالضبط، مثلما أن اللغة شيءٌ أساسي بالنسبة للتواصل اللغوي. غير أن النَّظام المالي لا يمكن أن يظهر إلا في نظام اقتصادي موجود مُسبقاً، ولا يكون له معنى إلا بوصفه جزءاً من نظام كهذا. وبالطريقة نفسها، فإن لغة البشر الطبيعية لا يمكن أن تظهر إلا في نظام تواصل استدلالي موجود مُسبقاً، ولا يكون لها معنى إلا بوصفها جزءاً من نظام كهذا. التواصل اللغوي هو تعزيز بشري على وجه الخصوص للتواصل الإظهاري الاستدلالي.

2 - التواصلي اللغوي والتصريرات والتلويحات :

إن القوْلة هي تعديل أو تغيير محسوس للبيئة المادية. وبوصفها كذلك، فهي تُظهر العديد من الافتراضات المُتنَرِّعة. افترض مثلاً أن (ميري) تنطق بالصوت المركب الممثّل برموز صوتية في (3).

3. [سَيُضَيِّحُو بَارِدَنْ]

إن هذا سيجعل من الظاهر لـ (بيتر) مجموعة من الافتراضات (ف) التي قد تشمل - مع العديد من الافتراضات الأخرى - الافتراضات (4 أ - ه).

4. (أ) لقد أصدر شخص ما، صوتاً.

(ب) هناك شخص ما في البيت.

(ج) أن (ميري) في البيت. [177]

(د) لقد تكلّمت (ميري).

(ه) أن حنجرة (ميري) مُلتهبة*.

وإذا كان بعض (4 أ - ه) ذات صلة بالنسبة لـ (بيتر)، فحيثئذ قد يكون سلوك (ميري) ذات صلة لمجرد إظهاره هذه الافتراضات لـ (بيتر). وفي تلك الحالة، لا يكون للميزات اللغوية ولا سيما الدلالية، للجملة المنطقية أيّ وظيفة أو إسهام في الصلة، إذ كان في الإمكان أن يكون تنظيف الحنجرة بالتنحنّح ذات صلة بالنسبة لـ (بيتر) بالطريقة نفسها بالضبط، بل بالأحرى إن ذلك سيكون أكثر صلةً بما أنه

* إن هذه الافتراضات التي يتحدّث عنها المؤلّفان كانت معروفة عند المنطقين والأصوليين المسلمين، إذ تحدّثوا عن الدلالة الوضعيّة والدلالة الطبيعية والدلالة العقلية، فمثال الأولى دلالة الألفاظ على معانيها الوضعيّة، ومثال الثانية دلالة (اح إح) على ألم الصدر، ومثال الثالثة دلالة المُتكلّم من وراء الجدار على وجوده وعلى حياته... إلخ؛ لتفصيل ذلك يُنظر كتابنا نظرية التلويع الحواري. [المترجم].

كان سيتحقق نفس التأثيرات من دون الحاجة إلى معالجة لغوية على الإطلاق.

إنَّ مجموعة الافتراضات (ف) التي أظهرها سلوك (ميري) تشمل أيضًا (5).

5. لقد نطقت (ميري) جملة "سيصبح بارداً" "It will get cold".

وفي الظروف المُواتية يتم بناء الافتراض من النوع أو الشكل الوارد في (5) بصورة تلقائية. وحتى في الظروف السمعية الرديئة، يتم تحليل المُنبَه الصوتي في لغة المستمع القومية تلقائياً بوصفه أمارة لتركيب لغوي خاص، أي إن [سيصبح بارداً] تُحلَّ على أنها "سيصبح بارداً". وهذه المعلومة قد يتم إبعادها على مستوى دون الانتباه، لكن طالما يتم الوفاء بمتطلبات الحد الأدنى من معايير الوضوح والبروز السمعي، فإن الإشارة الصوتية ستُحلَّ تلقائياً وسيُحدَّد لها تمثيل دلالي (أو عِدة تمثيلات دلالية كما في حالة اللبس أو الاشتراك) ومن ثم، فإنها ستُظْهِر افتراضاً من النوع أو الشكل الوارد في (5).

وبتعبير آخر، فإن المُنبَه اللغوي يُولَد عملية فك تشفير تلقائية. وبالضبط كما أنها لا نملك الخيار في أن نرى الأشياء من حولنا بالأسود والأبيض بدلاً من رؤيتها بالألوان، وكما أنها لا نملك الخيار في أن لا نسمع إطلاق العيار الناري بالقرب منا، فكذلك ليس لنا خيار في أن نسمع كلاماً منطوقاً في لغة نعرفها بوصفه مجرّد سيل أو تيار من الأصوات غير المُ محلَّلة. فنحن نستعيد تمثيل القوْلة الدلالي تلقائياً حتى إن كُنَّا قد سمعناها عَرَضاً وعلمنا أنها لم تُوجَّه إلينا، أو حتى وإن لم نُكُنْ واعين لسماعنا إليها أبداً (كما يظهر من البيانات أو الأدلة المستقاة من تجارب التكرار التتَّبعي للسموع باستعمال الأذنين^{*} binaural shadowing⁽¹⁾). إن نظام فك الشفرة اللغوي يمتلك كل مُميزات أنظمة الإدراك الحسي الانعكاسية التلقائية مثل السمع والبصر. وبلغة (فودر 1983) - الذي يتَوَسَّع في هذه النقطة

* هذا النوع من التجارب يستعمله علماء النفس الإدراكيون، ويتضمن الطلب من عينة البحث أن يُكرر باستمرار ما يسمعه من إحدى سُماعيَّة الأذن، وهو في الوقت نفسه يسمع من السُّماعة الأخرى نصاً مُغايراً في المضمون وفي نوعية الصوت. [المترجم].

(1) انظر (مارسلن - ولسون 1973) و (فودر 1983 ص 61-64).

بالتفصيل - أنه نظام مُدخلاتٍ وليس نظام معالجة مركزيٍّ، وهذا أحد الأسباب التي تُعلل كُونه قابلاً للدرس أو البحث نسبياً. وهذا بدوره يُوحي بأنه إذا تم تعريف الاستيعاب بأنه عملية تشخيص فَضْلَة المتكلّمة الإخباري، فحينئذٍ لا يكون فك التشفير اللّغوي جزءاً من عملية الاستيعاب بقدر ما يكون شيئاً سابقاً لعملية الفهم الحقيقية، شيئاً يقتصر عمله على مجرّد تزويد الجزء الرئيس لعملية الاستيعاب بالمُدخلات.

التواصل اللّغوي لا يتم إنجازه مطلقاً بمجرد الفك التلقائي لشفرة الإشارات [178] اللّغوية فحسب. فإنَّ مثلَ هذا الفك للتشفير يَحدُث حتى حين يكون من الظاهر أن ليس هناك أية محاولة للتواصل. مثلاً، حين نسمع بصورة عَرَضية، مُمثلاً يقوم بتمارين الصوت والإلقاء، وهو يَحدُث أيضاً حين تُستَعمل القَوْلَةُ لتوصيل معلومات لا علاقة لها بمحاتوها الدلالي، كما هو الحال في المُحاورة الآتية.

6. (أ) هل نجح علاج التهتهة الخاص بك؟
- (ب) قَبْر حرب بمكان فَقْر وليس قُرب قَبْر حرب قَبْر*.
- (أ) رائع!
- (ب) نعم، لـ - لـ - لكن هـ - هـ هذا ليس شـ - شـ شيئاً أريد قـ - قـ - قوله كـ - كـ - كثيراً.

إن جواب (ب) الأول يُنبيء أن العلاج كان ناجحاً، ليس عن طريق قول ذلك، وإنما عن طريق تقديم البِيَنة أو الدليل على ذلك. إن هذه ليست حالة تواصل لغوي بالمعنى الصحيح للكلمة، وهي تقع خارج نطاق الفعاليات. التواصل اللّغوي الحقيقي يبدأ حين تختار المتكلّمة قَوْلَةً مثل جواب (ب) الثاني بصورة ظاهرة من أجل صفاتها الدلالية.

* هذه ترجمة وظيفية. فالموارد في النص الأصلي هو جملة صعبة التلفظ tongue-twister باللغة الإنكليزية وهي Peter Piper picked a peck of pickled pepper. فاختارت ما يُقابلها في العربية وظيفياً. وهذا النوع من الجُمل يُطلب من اللافظ أن يقوله بسرعة ويكسره من دون خطأ في التلفظ. [المترجم].

ويتعمّر آخر، فإنَّ التَّواصُل اللّغوي الحقيقِي يبدأ حين تُدرك بأنَّ المُتكلّمة لا تتكلّم فحَسْبٍ، ولا حتَّى تتوالِل عن طرِيق التَّكُلُّم فحَسْبٍ، وإنما تقول شيئاً ما لشَخص ما. إنَّ أغلبية القَوْلَات تفعُل ذلك بالطبع، ولكي يكون وصفُ التَّواصُل اللّغوي وافياً بالغَرَض، يتوجَّب عليه أنْ يُعلَّل ذلك ويُفسِّره. ومن طرائق تعلييل ذلك، أنْ نفترض أنَّ البَشَر يتعلَّمون، أو أنَّهم بالفِطْرَة مُزَوَّدون بقواعد فعلياتية لهذا الغَرَض تقرِّيحاً، تُفيد بأنَّ القَوْلَات ينبغي أنْ تُستَعْمل للتَّواصُل بفضل صفاتها الدلالية فقط⁽²⁾ غير أنَّ هذا يترك استثناءات مثل (6) من دون تفسير.

إنَّ مبدأ الصَّلة أو المُنَاسَبة يُزوِّدنا بتفسير أبسط. فبِمُوجب نظرية الصَّلة، فإنَّ التفسير أو التأويل الصحيح للمنبه الإظهاري هو أول تفسير مُتاح يتوافق مع مبدأ الصَّلة. وهذا سيكون، بالنسبة لأغلب القَوْلَات، تفسيراً مبنِياً على أساس الصَّفات أو المُميَّزات الدلالية، فالّمُميَّزات الأخرى للقَوْلَة، عُوماً، لا تكون على قدرٍ كافٍ من الصَّلة لتنبع تفسيراً مُتوافقاً مع مبدأ الصَّلة. أما في الحالات الشاذة مثل (6)، فإنَّ المُميَّزات الدلالية للقَوْلَة لا تنبع تفسيراً ملائماً في حين أنَّ المُميَّزات الأخرى (في هذه الحالة المُميَّزات الصوتية) تفعُل ذلك. وهكذا يُفسِّر مبدأ الصَّلة كلتا الحالتين، الحالات الاعتيادية لتفسير القَوْلَة على أساس دلالي، والحالات الاستثنائية المحاصلة من حين لآخر.

افرضْ أن سُلوك (ميري) هو حالة اعتيادية من حالات التَّواصُل اللّغوي - أي أنه يُظهر الافتراض (7).

7. لقد قالت (ميري) لـ (بيتر)، "سيُصبح بارداً".

بما أنَّ قول شيء ما، لشخص ما، هو حالة من حالات التَّواصُل الإظهاري، فإنَّ مجموعة الافتراضات (ف) التي أظهرتها قَوْلَة (ميري) تشمل (8).

(2) فعلى سبيل المثال، يفترض (باخ وهارنيش 1979 ص 7) ويسِّلْمان بوجود "افتراض لغوِي" و"افتراض تواصلي" يكون لهما التأثير المطلوب.

[179] 8. هناك مجموعة من الافتراضات (قص) التي تريد (ميري) أن تجعلها ظاهرة لـ (بيتر) بقولها له، "سيُصبح بارداً".

الآن، يمكن وصف مُهمّة المُتكلّمة بطريقتين. الأولى هي أن نقول إن المستمع يجب أن يجد في (ف) افتراضاً ظاهراً بصورة مُتبادلّة من النوع أو الشكل الموجود في (9).

9. إن المُتكلّمة تقصد أن تجعل (قص) ظاهراً.

لكن افرض أن المُتكلّمة لا تُحّقق قصدها التّواصلي فحسب، وإنما قصدها الإخباري أيضاً - كالذّي يحصل حين يفهمها المستمع ويُثبّت بها بالقلّدر الكافي في آنٍ واحد. حينئذ ستكون (قص)، أي مجموعة الافتراضات التي أوصلتها القوّة، شعبةً أو مجموعةً فرعيةً من (ف)، أي مجموعة الافتراضات التي أظهرتها القوّة. عند ذلك، يمكن وصف مُهمّة المستمع بطريقة أخرى وهي، أن على المستمع أن يُحدّد الافتراضات من مجموعة (ف) التي ستكون أيضاً أعضاءً أو عناصر في مجموعة (قص) في حالة كون المُتكلّمة جديرة بالثقة، أي، عليه أن يُحدّد من بين الافتراضات التي أظهرتها قوّتها، أيّة افتراضات يُظهّر تبادلياً أن المُتكلّمة قد قصّدت إظهارها.

في الأحوال الأنموذجية يمكن أن تتضمّن المجموعة (قص) افتراضات مثل (10. أ - ه)

10. (أ) إن قوّة (ميري) ذات صلة مُثلّى لـ (بيتر).
- (ب) لقد قالت (ميري) إن العشاء سيُصبح بارداً في القريب العاجل.
- (ج) إن (ميري) تعتقد أن العشاء سيُصبح بازداً في القريب العاجل.
- (د) إن العشاء سيُصبح بارداً في القريب العاجل.
- (ه) إن (ميري) تُريد من (بيتر) المجيء وتناول العشاء في الحال.

إن هدف الفعاليات هو أن تُوضح لنا كيف يمكن إنجاز مهمة المستمع التي تَقدَّم وصفُها، أي، كيف يستطيع أن يُشخص مجموعة (قص)، (10) مثلاً، باستعمال مُقدِّمتين منطقيتين هما وصف لسلوك المُتكلِّمة، كما في (7) مثلاً، فضلاً عن المعلومات السياقية.

مهمة المستمع تتضمَّن مجموعة مُتنوعة من المهام الفرعية. أولاًها هي تخصيص أو تعين صيغة قَضْوِية فريدة للقولَة. وهذا يتضمَّن إزالة اللبس أو الاشتراك من الجملة المنطقية، أي، انتقاء تمثيل واحد فقط من التمثيلات التي تُخصِّصها قواعد النحو لتلك الجملة. في هذه الحالة، يجب انتقاء معنى واحد فقط من معاني الكلمة "بارد" (هل الذي يُعاني البرد، أم الذي يُولَد أو يُسبِّب البرد). غير أن استعادة صيغة قَضْوِية فريدة يتضمَّن ما هو أكثر من إزالة اللبس والاشتراك. إذ يجب تعين مُحال عليه لكل واحدة من تعبيرات الإحالة (مثلاً ضمير الغائب الذي يُشير إليه الفعل "يُصبح" في مثالنا)*. ويجب القيام بتحديد أكثر دقةً للدلالة التي تُسهم بها ألفاظ غامضة مثل حرف الاستقبال (السين)* (مثلاً عن طريق إضافة "في القريب العاجل" في مثالنا)، ويتعيَّن القيام بتحديد انتقاء تمثيل دلالي وإكمالي وإنقاذه بطرائق مُتنوعة ليُنتج لنا الصيغة القَضْوِية التي تُعبِّر عنها القولَة. وهذه المهمة مُهمة استدلالية - وهذا القدر لا يختلف فيه أحد، لكن لا يوجد في أدبيات علم (الفعاليات) سوى النَّزَر البسيط لتوضيح كيفية تحقيق هذه المهمة - باستثناء التعليق القائل إن قواعد (غرايس) والمعرفة المُتبادلة قد تُفيد⁽³⁾. فضلاً عن ذلك، فإنه غالباً ما يُساء تقدير حجم التعقيد أو التَّعَقُّد [180] ، إذ يُنظر إليها بوصفها مجرَّد قضية اختيار معنى واحد وإحالة واحدة من مجموعة محدودة من البديلَات، وعادةً يتم تجاهل الحقيقة التي تُفيد وجوب إغناء الصيغ المنطقية وإثرائها في أحوال كثيرة، ولا يُقدم أي توضيح لكيفية إنجاز مثل هذا الإغناء أو الإثراء.

* يُقابل ذلك في النص الإنكليزي الضمير الظاهر "It" ، و فعل الاستقبال "will". [المترجم].

(3) انظر مثلاً (باخ وهارنيش 1979 ص 20-23).

افرضْ أنْ (بيتر) قد قرّر بأنْ ضمير الغائب يُشير إلى العشاء، وأنْ حرف الاستقبال (السين) يُشير إلى المستقبل القريب، وأنْ كلمة "بارد" تعني: "الذِي يُسبِّب البرد". وبكلمة أخرى، أنه قد قرّر أن الصيغة القَضَوِيَّة التي تُعبِّر عنها قَوْلَة (ميري) هي (10. د)

10. (د) إن العشاء سُيُصبح بارداً في القريب العاجل.

إن القَوْلَة تقوم بما هو أكثر من التعبير عن صيغة قَضَوِيَّة صريحة، فهي تقوم بالتعبير عن هذه الصيغة (القَضَوِيَّة) بصيغة فعل (mood) مُعيَّنة مُحدَّدة لغوياً. فعلى سبيل المِثال، إذا كانت قَوْلَة (ميري) (3) منطقية بتنعيم هابط، فإنها ستكون بصيغة إخبارية، أي، هي ستكون حالة من حالات "القول إن...". وإذا كانت منطقية بتنعيم صاعد، فإنها ستكون بصيغة استفهامية، أي، هي ستكون حالة من حالات "السؤال فيما إذا...". إن صيغة الفعل مُشَفَّرة لغوياً، لكن، بالضبط، كما تُفَصِّر الصيغة المنطقية للقَوْلَة عن تحديد الصيغة القَضَوِيَّة المُعبَّر عنها، كذلك فإن صيغة الفعل في القَوْلَة تُفَصِّر عن تحديد التوجُّه القَضَوِي propositional attitude المُعبَّر عنه. إن من مُهمَّات المُسْتَمَع الفرعية، وهذه أيضًا مُهمَّة استدلالية، هي تشخيص هذا التوجُّه القَضَوِي وتمييزه.

وبعد أن يكون المُسْتَمَع قد شَخَّصَ الصيغة القَضَوِيَّة للقَوْلَة وصيغة الفعل المُعبَّر عنها، يكون في وضع أو موقع يُؤهله لتشخيص عنصر آخر من عناصر (قص) (أي، فيما عدا افتراض الصّلة أو المُناسبة نفسه) وهو، الافتراض أن المُتكلّمة قد عبرت عن هذه الصيغة القَضَوِيَّة بالذات، بصيغة الفعل هذه بالذات. فعلى سبيل المِثال، افرضْ أن قَوْلَة (ميري) هي بصيغة إخبارية، حيثُ يكون من الظاهر بصورة مُتبادلة أن (ميري) قصدت أن تكون (10. ب) ظاهرة لـ (بيتر)، أي بتعبير آخر، يكون من المُمْكِن الاستدلال أن (10. ب) هي عنصر من عناصر (قص).

10. (ب) لقد قالت (ميري) إن العشاء سُيُصبح بارداً في القريب العاجل.

لكن مع ذلك، بإمكان المُسْتَمَع أن يستعيد (10. ب)، ومع هذا يبقى

جاهلاً بالتوّجّه القَضَوي الذي قَصَدْتُ (ميري) توصيله. وبدون هذا لن يكون بمقدوره أن يُقرّر ما الذي قصدْتُ توصيله فيما عدا (10. ب) نفسها. وبخاصة حتى وإن كانت (ميري) قد قالت إن العشاء سُيُصبح بارداً في القريب العاجل، فهذا لا يعني بالضرورة أنها تؤكّد جازمةً أن العشاء سُيُصبح بارداً في القريب العاجل. فالتأكد بأن (ق) يتضمّن الإبلاغ أن المرأة يعتقد بأن (ق)، لكن بالمعنى الضعيف لـ ”القول إن...“ وهو مُطابق أو مُوازٍ للصيغة الإخبارية، بإمكان المرأة أن يقول بأن (ق) من دون الإبلاغ أنه يعتقد بأن (ق). فعلى سبيل المثال، حين قالت (ميري) إن العشاء سُيُصبح بارداً في القريب العاجل، فإنها قد تكون تتكلّم بصورة مجازية أو بتهكم، وفي تلك الحالة لن تكون مُبلغةً أنها تعتقد بأن العشاء سُيُصبح بارداً في القريب العاجل.

وفضلاً عن ذلك، فإن ”التأكد بأن (ق)“ يتضمّن أكثر من مجرّد الإبلاغ أن [181] المرأة يعتقد بأن (ق). ولهذا فقد تقوم (ميري) بالإبلاغ بأنها تعتقد أن العشاء سُيُصبح بارداً في القريب العاجل، من دون أن تؤكّد ذلك في الحقيقة. افترض أن (10. ج) هي أحد عناصر (قص).

10. (ج) أن (ميري) تعتقد بأن العشاء سُيُصبح بارداً في القريب العاجل.

إن المُتكلّمة التي تبلغنا أنها تعتقد بأن (ق) لا تُبلغ بصورة تلقائية أن (ق). ففي سبيل المثال، افترض أن من الظاهر بصورة مُتبادلة أن (بيتر) يعتقد بأن العشاء سيبقى ساخناً للمندة التي يستغرقها إنتهاء العمل الذي يقوم به، وأنه ليس لديه ما يدعوه للثوّق برأي (ميري) هنا، أكثر من الوثوق برأيه هو. حينئذ، لا يمكن أن تكون قد قَصَدْتُ من قولتها أن تُتحقّق الصلة عن طريق الإظهار لـ (بيتر) أن العشاء سُيُصبح بارداً في القريب العاجل، بل فقط عن طريق الإظهار أنها تعتقد أنه سُيُصبح كذلك.

ستُناقش مسائل التأويل المجازي والمغزى الكلامي illocutionary force في القسمين (6) و(7). لنفرض مُوقتاً أن (بيتر) قد قرّر أن (ميري) قَصَدْتُ أن تُبلغ أنها تعتقد أن العشاء سُيُصبح بارداً في القريب العاجل، وكذلك أن العشاء

سيُصبح بارداً في القريب العاجل. أي، بتعبير آخر، لنفرض أن من الظاهر بصورة مُتبادلة أن (ميري) أرادت من (بيتر) أن يستدلّ من (10. ج) على (10. د).

10. (د) أن العشاء سيُصبح بارداً في القريب العاجل.

سُنسّي القوْلة التي تَفِي بهذا الشرط، أي التي تُعبِّر عن صيغتها القَضَوِيَّة، (تأكيداً أو إخباراً اعتِيادياً) (ordinary assertion).

افرض الآن أن في الإمكان الاستدلال على (10. هـ) من (10. دـ) مُضافاً لها المعلومات الظاهرة بصورة مُتبادلة،

10. (هـ) إن (ميري) تُريد من (بيتر) المجيء وتناول العشاء في الحال.

افرض، فضلاً عن ذلك، أن من الظاهر أن اللُّزوم السِّيَاقِي (10. هـ) هو الذي يجعل القوْلة بأكملها ذات صِلة بالقَدْر الذي يجعلها جديرة بوقت (بيتر) الذي يستغرقه في معالجتها. عند ذلك يمكن الاستدلال على أن (10. هـ) هي أحد عناصر (قص)، وأن قوْلة (ميري) تُعبِّر عن (10. هـ).

لكن هناك اختلاف لافت للنظر بين الطريقة التي يتمّ بها تشخيص (10. بـ - دـ) من ناحية، وتشخيص (10. هـ) من ناحية أخرى. فالافتراضات (10. بـ - دـ) تتضمّن كأجزاء فرعية، إحدى الصّيغ المنطقية المُشفَّرة بالقوْلة. وهذه يتمّ بناؤها بصورة استدلالية باستعمال المعلومات السِّيَاقِيَّة لإكمال الصيغة المنطقية وإغنايتها لتصبح صيغة قَضَوِيَّة يتمّ، بعد ذلك، إدخالها بصورة اختيارية لتصبح جُزءاً لا يتجرّأ من (مُخطّط افتراض) يُعبِّر، عادةً، عن توجّه بشأن تلك الصّيغة. لُنَسِّم عملية بناء الافتراض هذه تطويراً لصيغة منطقية *development of a logical form*. أما (10. هـ) فهي، على العكس، ليست تطويراً لإحدى الصّيغ المنطقية المُشفَّرة بالقوْلة، وإنما هي مبنية على أساس المعلومات السِّيَاقِيَّة، وبخاصة عن طريق تطوير مُخطّطات افتراض مُستعادة من الذاكرة الموسوعية. فعلى سبيل [182] المثال، قد تحتوي ذاكرة (بيتر) الموسوعية سيناريواً كاملاً عن "العشاء في البيت" يتضمّن مُخطّط الافتراض (11).

11. إن (ميري) تُريد من (بيتر) المجيء وتناول العشاء في وقتٍ ما، (وقـ).

[وق) = الوقت الذي ما زال العشاء به ساخناً].

نحن نرى الفرق بين (10. ب - د) من جهة و(10. هـ) من جهة أخرى على أنه فرق بين التواصل الصريح explicit والتواصل الضمني (غير الصريح) implicit. والآن نقدم تعريفاً،

. 12. الصراحة^(١) . Explicitness

يكون الافتراض الذي تعبّر عنه القوّلة (قو) صريحاً إذا وفقط إذا كان تطويراً صيغة منطقية مشفرة بالقولّة (قو).

سنُسمّي الافتراض المعبر عنه بصورة صريحة تصريحاً *explicature، وذلك على غرار ”التلویح implicature“. وكل افتراض مُعبر عنه ولكن ليس بصورة صريحة، فيُعدّ مُعبرًا عنه بصورة ضمنية (غير صريحة)، أي إنه تلویح. وبموجب هذا التعريف، فإن المُنبَّهات الإظهارية التي لا تُشفّر صيغًا منطقية، لن يكون لها بالطبع إلا تلویحات.

وهذا المفهوم التصنيفي للتصریح يتلاءم بصورة طبيعية تماماً مع التفسير المُقارن. فالتصريح يجمع بين الجوانب التصورية المُشفّرة لغوياً والمُستنّجة سياقياً. وكلما كان الإسهام النسبي للجوانب السياقية قليلاً، كان التصریح أكثر

(أ) إن هذا التعريف قوي أكثر من اللازم كما يبدو في وضعه الحالي. وينبغي تعديله ليتسق للحقيقة القائلة إن من يقول، مثلاً، ”أنا أخبرك بأنْ (ق)“ أو ”(ق) بالرغم من (ك)“، يمكن أن يُعتبر عن (ق) بصورة صريحة.

* ترددت كثيراً في ترجمة هذا المصطلح بين كلمتي (توضیح) و (تصريح) وكلتاها جيدة، لكنها قد تولد سوء فهم بسبب الاستعمالات الأخرى. وأخيراً رجحت (التصريح) بشرط أن لا يُساء فهمه بمعنى ”إدلة بيان أو خبر إلى وسائل الإعلام“. وإنما المقصود هو الماقيل الصريح وغير الصريح، وهو ما يُقابل (المنطق الصريح وغير الصريح) عند الأصوليين (علماء أصول الفقه)، فضلاً عن المقابلة بين (التلویح) و (التصريح) في مُصطlahم. يُنظر كتابنا نظرية التلویح الحواري. [المترجم].

صراحةً وبالعكس. وبحسب هذا الفهم، تكون الصراحة تصنيفية ومقارنة في آن واحد، أي إن الافتراض الذي تم توصيله إما يكون تصريحاً أو تلويحاً، لكن التصريح يكون صريحاً بدرجات مُتفاوتة.

هذه طريقة غير تقليدية للتّمييز بين ”مُحتوى“ القوّة الصريح ومُحتواها الضمني (غير الصريح). أما بُموجب وجهة النظر الأكثُر تقليديةً، فإن المُحتوى الصريح للقوّة هو مجموعة الافتراضات التي تم فك تشفيرها، والمُحتوى غير الصريح هو مجموعة الافتراضات التي تم استنتاجها أو الاستدلال عليها. وبما أننا ندعّي أن ليس هناك افتراض يقتصر على فك التشفير، وأن استخلاص الافتراض أو استعادته تتطلّب عنصراً من الاستدلال، فإننا ننكر أن في الإمكان التمييز بين الصريح والضمني بهذه الطريقة.

أما (غرايس) فيرى الأمور بصورة مُختلفة. فالنسبة له يكون استعادة مُحتوى القوّة الصريح، كما يبدو، مُساوياً لاستخلاص أو استعادة ما نُسمّيه نحن الصّيغة القَضْوِيَّة والتَّوْجِهُ القَضْوِيُّ المُعَبَّرُ عَنْهُمَا، وأي افتراض آخر تُعبِّرُ عَنِ القوّة، سواء كان مُفسّراً بفك التشفير أم بالاستدلال، فهو تلويح. والتلويحات المُفسّرة بفك التشفير، هي ما يُسمّيه ”التلويحات العُرْفِيَّة“ أو الوضعية conventional، أما التلويحات المُفسّرة بالاستدلال، فهي ”غير العُرْفِيَّة“، وأشار أنواعها هو ”التلويحات الحواريَّة“ الشهير conversation. أما نحن، فننكر وجود التلويحات العُرْفِيَّة بالمعنى الذي أراده (غرايس)، لكن هذا ليس هو تحفظنا الرئيس بشأن طريقة في التمييز بين الصريح والضمني.

[183] إن المشكلة الرئيسة في تمييز (غرايس) لا تتعلق بتوصيفه للتلويحات، وإنما بتوصيفه للصريح. فأولاً، هو لا يتصوّر نوع الإغاء للصيغة المنطقية المُتضمن، مثلاً، في تأويل أو تفسير فعل الاستقبال (will) [أو حرف الاستقبال كما في العربية] على أنه يعني في القريب العاجل، وهو يُعامل الحالات المشابهة، مثلاً تأويل واو العطف ”and“ على أنها تعني (الفاء) أو (ثم) and then في بعض السياقات، يُعاملها بوصفها حالات من التلويح. وأغلب علماء الفعليات

الغرايسين يُسلّمون، من غير شك أو جدال، بأن أي جانب مُحدّد فعلياتياً من جوانب تأويل القوْلة، باستثناء إزالة اللَّبس أو الاشتراك وتعيين الإحالة، هو بالضرورة تلویح. في الحقيقة، لقد بيّنت البحوث الحديثة أن عدداً من المشاكل في تحاليل التلویح التقليدية سُتحلّ حين يُعاد تحليل "التلویحات" بوصفها جوانب من المُحتوى الصريح مُحدّدة أو مفسّرة فعلياتياً⁽⁴⁾.

وثانياً، لا يقول (غرايس) إلا الشيء القليل بشأن كيفية توصيل أو إبلاغ التوجّهات القضّوية، وليس من الواضح ما الذي يَعُدُّه (غرايس) "صريحاً" وما الذي يَعُدُّه "ضمنياً" في هذا الخصوص. ثالثاً، ليس لديه مفهوم لدرجات الصراحة. وبصورة عامة، نحن نرى الجانب الصريح من التواصل أغنّى وأكثر استدلالية، ومن ثمّ أجدر بالبحث أو الاستقصاء الفعلياتي، مما يراه أغلب علماء الفعليات في التراث الغرايسِي*.

في القسمين القادمين، سنُبيّن كيف تُفسّر نظرية الصلة استعادة الصيغة القضّوية للقوْلة (القسم 3) وتلویحاتها (القسم 4). ولتسهيل العرض، سنتناول بالبحث الأخبار أو (التأكيدات الاعتيادية) assertions، أي القَوْلات التي تُبلغ أو تُعبّر عن صيغها القضّوية. وفي الأقسام الأخيرة من هذا الفصل، سنُعمّم معالجتنا على الأنماط الأخرى من القوْلة.

(4) انظر (كارستن 1984a، 1988a) لإعادة تحليل "التلویحات" الزمنية للواو العاطفة بوصفها جوانب من المُحتوى الصريح، وذلك ضمن إطار مبني على الصلة وال المناسبة. و(كمبسن 1986) و (كارستن 1988a) تطرّحان إعادة تحليل لـ "التلویحات المُدرّجة (السُّلْمِيَّة)" أو "التلویحات الكميَّة implicatures scalar quantity implicatures". أما (كورماك 1980) و (ترافس 1981، 85) فقد اقتربا بصورة مُستقلة أن ليس كل جوانب المُحتوى الصريح تكون على نحو صارم مُحدّدة لغوياً.

* نعيد التذكير هنا بأن الأصوليين المسلمين كانوا قد سبقوا علماء الفعليات الحديثة من صَلَوَين (أتبعان نظرية الصلة) وغيرهم بعُرُوفٍ عديدة في هذا الاكتشاف لدور السياق في الجانب الصريح من الكلام، وذلك تحت باب اسموه دلالة (المنطق غير الصريح). للتفاصيل والمقارنة يُنظر كتابنا (نظرية التلویح الحواري). [المترجم]

3 - تشخيص الصيغة القضّوية:

إن مهمّة المستمع الأولى في عملية استعادة تصريحات explicatures القوّولة، هي تشخيصه لصيغتها القضّوية. في هذا القسم سنَصِف تلك المهمّة بتفصيل أكثر ونبّئن كيف يتم تفزيذها. وسنقتصر اهتمامنا على التأكيدات الاعتيادية (الأخبار)، وهي التي تكون الصيغة القضّوية للقوّولة فيها هي نفسها تصريحاً.

إن المهمّة هي بالطبع تشخيص الصيغة القضّوية الصحيحة، والصيغة القضّوية الصحيحة هي تلك التي قَصَدَتْها المُتواصِلَة. لكن هذا لا يُمْكِن أن يكون معياراً يستعمله المستمع لتشخيص الصيغة القضّوية الصحيحة، إذ لو كان يعرف قصد المُتكلّمة مُسبقاً، لما بقيت لديه مهمّة تشخيص ليقوم بها. ما المعيار الذي يستعمله المستمع لانتقاء الصيغة القضّوية الصحيحة؟ بالرّغم من وجود أدبيات كثيرة تتناول إزالة اللّبس والاشراك، وتعيين الإحالة، فإن هذه المسألة لم يُوجَّه إليها الاهتمام بصورة جادة. فالدراسات التجريبية لموضوع إزالة اللّبس والاشراك تُسلّم كتحصيل حاصل، بأن المعتاد أن لا يكون للقوّولة سوى معنى واحد، الذي يبدو من الممكّن أن تكون المُتكلّمة قد قصّته، ولا تُوجَّد أية محاولة لتحليل ذلك. إن أهداف [184] علماء اللّغة النفسيين الذين يبحثون في موضوع إزالة اللّبس والاشراك تكمن في مكان آخر، فَهُمْ لا يُريدون أن يَصِفُوا المعيار المستعمل في إزالة اللّبس والاشراك، بل يُريدون أن يَصِفُوا الإجراءات أو الخطوات المُتبَعة في إزالة اللّبس والاشراك.

هل في الإمكان أن لا يتعدّى الجواب أن الصيغة القضّوية الصحيحة، هي تلك التي نحصل عليها بالقيام بإجراءات معيّنة (بالضّيّط مثلما تكون النتيجة الصحيحة في عملية الضرب في الرياضيات هي تلك التي نحصل عليها من تطبيق عملية حسابية معيّنة)؟ إن وجود ما يُدعى بـ^{garden-path} بقوّولات (ممر الحديقة)*

* جُمل (ممر الحديقة) مُصطلح يُستَخدَم لوصف الجمل التي فيها لّبس محلّي يحصل فقط حين يُنظر إلى جُزء الجملة بمعزل عن بقيتها، ويختفي حين يُنظر إلى الجملة بُكلّيتها، وذلك =

لهُ دليلٌ قويٌ على أن الأمر ليس كذلك. تأملُ (13)، مع التأويلين الممكّنين (14 أ - ب)⁽⁵⁾.

*I saw that gasoline can explode . 13

14. (أ) لاحظتُ أنَّ البنزين من الممكّن أنْ ينفجر.

(ب) لاحظتُ صفيحة البنزين تلك وهي تنفجر.

حين تتم مُعالجة (13) معزولة بمفردها، فإن عملية إزالة اللبس والاشراك الاعتيادية تميّل إلى التأويل (14 أ). لكن تكمّلة الجملة في (15) ستضطرنا إلى إعادة التأويل.

15. ولقد كانت صفيحة بنزين جديدة تماماً، أيضاً.

إنَّ ما تُوحِي به بقُوّةَ قولاتٍ (ممَّ الحديقة) بهذه، هو أنَّ حاصل أو ناتج عملية إزالة اللبس والاشراك الاعتيادية لا يُقبل بوصفه الصيغة القاضية الصحيحة بصورة تلقائية. فهو يُرفض إذا لم يَفِ بمتطلبات معيار معين سنتناوله بالتعريف.

في ختام الفصل (3)، قدمنا مقترحاً بشأن ما يُمكن أن يكون المعيار العام لتفسير أو تأويل المُنبَه الإظهاري، أي إن التأويل الصحيح هو التأويل الذي يتواافق مع مبدأ الصَّلة أو المُناسبة. وهذا بدوره يُوحِي لنا بمعايير لتشخيص الصيغة القاضية للقول، أي إن الصيغة القاضية الصحيحة هي تلك التي تؤدي إلى تفسير

= كما في الجملة (13) التي يُوردها المؤلفان حيث يُمكن التوقف عند كلمة (can) بمعنى [صفيحة]. [المترجم].

(5) المثال مأخوذ من (فينوغراد 1977).

* اللبس أو الاشتراك في معنى الجملة الكلي يعود إلى اللبس أو الاشتراك في كلمتي (can) و(that)، فال الأولى بوصفها فعلاً تعني (يمكن)، ويوصفها اسمًا تعني (صفيحة)، والثانية تُستعمل كاسم إشارة، في هذه الحالة (ذلك)، وكاداة ربط تُقابل في العربية (أنَّ) بالفتح. وبما أن هذا الاشتراك خاص باللغة الإنكليزية ولا يمكن ترجمته، فإننا آثرنا أن نُورد الجملة الأصلية باللغة الإنكليزية هنا وفي الحالات المشابهة. [المترجم].

أو تأويل كُلّي مُتوافق مع مبدأ الصّلة أو المُناسبة. لِتَقْرُبُ إِنَّ الصّيغة القَضَوِيَّة نفسها في مثل هذه الحالة تكون مُتوافقة مع مبدأ الصّلة.

ومهما كانت الإجراءات المُعتادة الموجودة لعمليات إزالة اللّبس والاشراك، وتحديد الإحالة، والإغناء، فإنها في أحسن الأحوال لا تُنْتَج لنا سوى تشخيص تجاري ومؤقت للصّيغة القَضَوِيَّة، تشخيص مُعرَض للرفض إذا ثَبَّيَّنَ أنه غير مُتوافق مع مبدأ الصّلة. وهذا يُفسِّر لنا رفض (14)، لأن التصريرات المستعادة من (13)، وهو القسم الأول من القَوْلَة الْكُلِّيَّة، باستعمال إجراءات إزالة اللّبس والاشراك المُعتادة لا تؤدي إلى تأويل مُتوافق مع مبدأ الصّلة أو المُناسبة حالما نأخذ في الاعتبار (15)، أي القسم الثاني من القَوْلَة.

إِنَّ رأينا هو إذن أن الصّيغة القَضَوِيَّة التي لا بُدَّ من أن يكون المُستمع مُهتماً في استعادتها، هي تلك التي تكون متوافقة مع مبدأ الصّلة أو المُناسبة. السُّؤال [185] التالي هو: ما الإجراءات العامة التي يُمْكِن أن يستعملها المُستمع في تشخيص الصّيغة القَضَوِيَّة التي تَفْقِي بِمُتطلبات هذا المعيار؟ هنا أيضاً يُوحِي لنا مبدأ الصّلة بقوّة صورةٍ مُوجزة للجواب. ففي كل مرحلة من مراحل عمليات إزالة اللّبس والاشراك، وتعيين الإحالة، والإغناء، ينبغي أن يختار المُستمع الحلَّ الذي يتطلَّب أقلَّ جُهد، ولا ينبغي أن يتخلَّى عن هذا الحلَّ إلا إذا فشل في إنتاج تأويل مُتوافق مع مبدأ الصّلة أو المُناسبة.

الآن سنبحث بصورة مُفصَّلة المُهمَّات الفرعية الثلاث المُنضَمَّة في تشخيص الصّيغة القَضَوِيَّة وهي، إزالة اللّبس والاشراك disambiguation، وتعيين الإحالة enrichment، والإغناء reference assignment في الحال، هي أَنَّا لا نستطيع أن نتجنَّب استعمال الأمثلة المُصطنعة. وحين يتم إصدار مثال مُصطنع، في مناقشة نظرية أو في موقف تجاري، مثلاً، ستتم معالجته واستيعابه بمَعْزل عن أي سياق طبقي. لكن هذا لا يعني أنه يُعالج أو يُفهَّم بمَعْزل عن أي سياق. فهو أولاً، سيُضع في متناولنا معلومات موسوعية عن الأشياء والأحداث المُشار إليها، ومن ثَمَ سلسلةً من السُّيارات المُمكِنة من

النوع المُعتاد. وثانياً، قد يقوم المؤلّف أو القائم بالتجربة بتزويدنا ببعض عناصر السياق الطبيعي، وذلك عن طريق وصف الخلفية أو الطلب من الفرد أن يتخيل قولهً سابقة، وهلّم جرّاً.

ومع ذلك، فإن الأمثلة المصطنعة تميّل إلى تفضيل اعتبارات الجهد على اعتبارات التأثير في تقدير درجة الصّلة. ففي غياب التعقيبات التي يضعها القائم بالتجربة بشكل خاص، فإن المستمعين يقومون تلقائياً ببناء سياق يُتّبع من بين التأويلات المُتوافقة مع مبدأ الصّلة، أقلّها استهلاكاً للجهد. وهكذا سيكون من السهل، على أساس الأمثلة المصطنعة، أن نقرّ أن تشخيص الصيغة القَضَوِيَّة يتحدد كلياً بواسطة مبدأ الجهد الأقلّ (principle of least effort). لكن وجود قولات (ممّ الحديقة) مثل (13) ينبغي أن يمنعنا من ارتکاب مثل هذا الخطأ.

على الرّغم من أن الجهد ما هو إلا عامل واحد فقط، من عاملين اثنين مُتضمنين في تقدير درجة الصّلة أو المُناسبة، إلا أنه عامل جدير تماماً بالدراسة؛ وهنا تُوجَد فائدة في كونه معزولاً إلى حدٍ ما، بالأمثلة المصطنعة. ونحن نفترض أن تشخيص الصيغة القَضَوِيَّة يتطلّب آليتين ذهنيتين اثنين هنا، وحدة المُدخلات، وقدرة الاستدلال المركزي. كيف ترتبط الآليتان إحداهما بالآخرى، وكيف يؤثّر الجهد الذي تبذله كل واحدة منها في جهد المعالجة الكُلّي؟ وبتحديد أكبر، هل تقوم وحدة المُدخلات اللّغوية بتكوين كل التمثيلات الدلالية الممكنة للجملة، التي يتم انتقاء أحدها فيما بعد من قبل العمليات المركبة؟ أم أن تكوين التمثيلات الدلالية للجملة يتفاوت في استهلاك الجهد بالنسبة لوحدة المُدخلات اللّغوية، بحيث يتم تكوين التمثيل الأسهل أولاً، ولا يتم تكوين تمثيل ثانٍ إلا إذا تم رَفْضُ الأول، وهلّم جرّاً؟ أي بعبير آخر، كيف يتم التخلص من التفسيرات غير الصحيحة؟

إن الإجابة عن هذه التساؤلات لن تتم على المستوى التأملي الممحض للمُناقشة الحالية. والأدلة التجريبية الكثيرة المُتوافرة قبل الآن ليست قاطعة كما [186]

يُظَهِرُ مِنَ النِّزاعاتِ والمُنافِشاتِ الَّتِي قد أثَارَتْهَا⁽⁶⁾. وَمَا يُمْكِنُ قُولُهُ عَلَى الْمُسْتَوَى التَّأْمُلِي يَتَلَخَّصُ فِيمَا يَأْتِي: إِنَّ عَمَلِيَّةَ التَّخلُّصِ مِنْ كُلِّ التَّفَسِيرَاتِ بِاسْتِشَاءِ وَاحِدٍ هِيَ عَمَلِيَّةٌ غَيْرُ وَاعِيَّةٌ، مَا يُوحِيُّ بِقُوَّةِ أَنَّهَا نَسِيَّاً عَمَلِيَّةً لَامْرَكِيَّةً. وَمِنَ النَّاحِيَةِ الثَّانِيَّةِ، إِنَّ مَا يَجْعَلُ تَأْوِيلًا مَا، غَيْرُ صَحِيحٍ وَآخَرُ صَحِيحًا هِيَ الْمُعْلَومَاتُ السِّيَّاقيَّةُ، وَفِي الْدَرْجَةِ الْأُولَى الْمُعْلَومَاتُ الْمُوسَوِعَةُ الْعَامَّةُ فِي حَالَةِ الْأَمْثَلَةِ الْمُصْطَنَعَةِ.

تَأْمَلُ (16) عَلَى سَبِيلِ المِثَالِ:

16. ترك الطفل القصبة* (القشة) في القدر.

هَذِهِ يَمْكُنُ أَنْ تَعْنِي إِمَّا أَنَّ الطَّفَلَ تَرَكَ أَنْبُوبَ الشُّرْبِ فِي الْقَدْحِ، وَإِمَّا أَنَّ الطَّفَلَ تَرَكَ سَاقَ نَبَاتِ الْقَصْبِ فِي الْقَدْحِ. إِنَّ تَأْوِيلَ أَنْبُوبَ الشُّرْبِ هُوَ الَّذِي يَقْعُدُ عَلَيْهِ الْاِخْتِيَارُ فِي حَالَةِ الْعَدْمِ وَجُودِ سِيَاقِ خَاصٍ. لِمَاذَا؟ فَعَلَى الْمُسْتَوَى الْلُّغُوِيِّ الْمُحْضِ، لَا يُوجَدُ هُنَاكَ مَا يَدْعُو إِلَى التَّسْلِيمِ بِأَنَّ دَلَالَةَ كَلْمَةِ "الْقَصْبَةَ" عَلَى سَاقِ الْقَصْبِ هِيَ أَصْعَبُ مِنْ أَنْالَاً مِنْ دَلَالَتِهَا عَلَى أَنْبُوبِ الشُّرْبِ، إِذْنَ لَا يُوجَدُ سَبِيلٌ يَدْعُو إِلَى تَفْضِيلِ أَحَدِ التَّأْوِيلَيْنِ. الظَّاهِرُ أَنَّ الْاِخْتِيَارَ يَتَضَمَّنُ عَوْمَلَ سِيَاقِيَّةً.

إِنَّ الطَّفَلَ الَّذِي يَشْرُبُ مِنَ الْقَدْحِ بِاستِعْمَالِ الْقَصْبَةِ (بِمَعْنَى أَنْبُوبِ الشُّرْبِ) هُوَ حَدَّثٌ نَمَطِي مَكْرُورٌ نَفْتَرَضُ نَحْنُ، كَمَا يَفْعُلُ أَغْلُبُ النَّاسِ الْأَخْرَيْنِ الَّذِينَ يَبْحَثُونَ فِي مَوْضِيَّةِ تَنْظِيمِ الْذَّاِكْرَةِ، أَنَّهُ مُسَجَّلٌ عَلَى شَكْلِ كَتْلَةٍ وَاحِدَةٍ، مَخْزُونَةٌ

(6) انظر على سبيل المثال (سويني 1979)، (هوغابوم وبرفتلي 1975) (Swinney 1979), (Hogaboam, Perfetti 1975) و (تايلر ومارسلن - ولسون 1977) و (كيرنز و كاميرمان 1975) (Cairns, Kerman 1975) و (تانهاوس ولبيمن 1975) (Tanenhaus, Lewman 1975) وبشكل أعم (مارسلن - ولسون وتايبلر 1980) و (فودر 1983).

* الكلمة الأصلية في النص الإنجليزي هي (straw) ودلالتها مشتركة بين (القش أو ساق السنبلة) و (أنبوب مصنوع من الورق للشرب عن طريق المرض)، لكنه آثر استعمال الكلمة (قصبة) التي تشتراك في دلالتين موازيتين في العربية أو، في الأقل، في اللهجة المحلية في العراق؛ وفي الشام تستعمل الكلمة (قشة). [المترجم].

في موقع واحد في الذاكرة، ويتم الوصول إليها بوصفها وحدة مفردة. إن مثل هذه الكتلة تُشكّل سياقاً موسوعياً سهل المنال جداً بحيث يمكن فيه معالجة تأويل (16) بمعنى أنبوب الشرب بالحد الأدنى من الكلفة. بالطبع ليس هناك ما يمنع طفلاً من ترك حزمة من سيقان نبات القصب في قدح، أو ما يمنع متكلّمة من أن تُخبرنا بمثل هذا الحدث. غير أن السياق الموسوعي الذي تتطلّبه معالجة هذه المعلومة سيكون أصعب مناً لـ (16) بمعنى أنبوب الشرب؛ فهو لن يكون مخزوناً على شكل كتلة واحدة، وإنما سيتوجب استنتاجه عن طريق الجمع بين معلومات تخصّ الأطفال والأقداح من ناحية، وسيقان نبات القصب من ناحية أخرى. وهكذا فحالما تتم استعادة التأويل الأسهل مناً لـ (16) بمعنى أنبوب الشرب، فإنه سيكون أيضاً أسهل في المعالجة.

إذا سلّمنا مع (فودر 1983) بأن وحدة المدخلات input module لا يُتاح لها الوصول إلى المعلومات الموسوعية العامة، لبّداً أن الأمثلة مثل (16) تُوحّي بأن على وحدة المدخلات أن تُركّب أو تُؤلّف كل التمثيلات الدلالية للقول، إذ سيتّم التخلص من التمثيلات الخاطئة فيما بعد على المستوى المركزي، في كل الأحوال. غير أنه ليس هناك ما يُوجّب أن تكون العلاقة بين وحدة المدخلات والعمليات المركزية بهذه البساطة. فعلى سبيل المثال، قد تقوم وحدة المدخلات بتركيب أو تأليف كل التأويلات الممكّنة لغويّاً للقسم الأول من مكونات الجملة، ثم تُحيّلها إلى الآلة المركزية، التي ستقوم باختيار واحد منها، متى كان ذلك ممكناً، وإبلاغ الوحدة اللّغوية باختيارها. ونتيجة لذلك - سيحصل كبح جزئي لعمليات فك التشفير الخاصة بالوحدة، وسوف لا تحفظ من بين تأويلات القسم التالي من الجملة إلا بتلك التأويلات التي تتوافق مع التأويل الذي تم اختياره [187] للقسم الأول، وهلّم جرّاً. وبتصوّر التفاعل بين وحدة المدخلات والآليات المركزية على هذه الصورة، فإن القول الذي يُفيد أن الوحدة لا تمتّع بإمكانية الوصول إلى المعلومات السياقية الموسوعية، يبقى محتفظاً بصدقه، لكن مع ذلك فإن العوامل السياقية قد تؤثّر في عملياتها بصورة كابحة أو تعوييقية محضة.

فعلى سبيل المِثال، حين يكون (17)، وهو القسم الأول من (13)، قد فُكَ تشفيره، فإن الآلية المركبة تُصبح في وضع يُؤهّلها للاختيار بين تأويل تكون كلمة (that) بِمُوجبه اسم إشارة، وتأويل تكون بِمُوجبه حرفًا مُشبّهًا بالفعل* (مثل أنَّ بالفتح)،

I saw that ---- . 17

I saw that gasoline can explode. . 13

إن أسماء الإشارة تحتاج إلى نَمط خاص من السياق، سياق يُوجَد بواسطة التأشير، مثلاً. وفي الموقف المُصطنع يكون التأويل يُعنى (أنَّ، المفتوحة الهمزة)، الذي لا يحتاج إلى سياق خاص لهذا الغَرض بالذات، يكون أقلَّ استهلاكاً للجهد، ومن ثم يكون مُفضلاً. وعلى افتراض أنه من ذلك الحين فصاعداً، تكون عمليات وحدة المُدخلات مقيدة وفقاً لذلك، فإن تأويلات (13) التي تكون (that) بِمُوجبه اسم إشارة ستبتعد ويتم التخلص منها تلقائياً على مستوى الوحدة، وسيتم تأويل (can) على أنها فعل وليس اسمًا.

إن فرضيات إزالة اللَّبس والاشتراك يتم استعادتها بواسطة فَك التشفير ويتم تقييمها استدلاليًّا. أما الفرضيات الخاصة بالإحالة المقصودة من تعبيرات الإحالة فهي عموماً غير قابلة للاستعادة بواسطة فَك التشفير فقط⁽⁷⁾. فلِكي يبني المُستمع فرضيةً بشأن المُحال عليه المقصود من ضمير الغائب المستتر في كلمة (سيُصبح) في (18)، يتوجب عليه أن لا يستعمل معلومات لغوية فحسب، وإنما معلومات غير لغوية أيضاً،

(7) من الممكن أن يكون المُحال عليه، في الأقل، في بعض أسماء العلم مثلاً، ”جبل أفرست“ و”برج إيفل“، قابلاً للاستعادة بواسطة فَك التشفير فقط. وكلما طالت سلسلة الإحالات المُمكّنة، فقدت التفسيرات باستعمال فَك التشفير المحسن جاذبيتها.

* لا يخفى على القارئ أننا في ترجمتنا للكتاب هنا وفي مواضع أخرى، استعملنا مصطلحات لغوية ونحوية عربية مُكافئة (مماثلة) للمُصطلح الانكليزي وظيفياً، مثل (الحرف المشبه بالفعل) و(ضمير الغائب المستتر) في مقابل (complementiser) و(it)، برغم أن الأخير ليس ضميراً مُستتراً. [المترجم]

18. سُيُصبح بارداً. It will get cold

إن القيد الوحيد من الناحية اللغوية على المُحال عليه المقصود من الضمير (It) (حسب النص الأصلي الإنكليزي)، هو أنه ينبغي أن لا يُشير إلى عاقل (إنسان)*. وهذا سيترك للمُستمع مجالاً واسعاً غير مُحدد لاختيار الإحالات.

كيف ينبغي على المُستمع أن يبني فرضيات الإحالة ويقيّمها؟ على افتراض وجود مبدأ الصلة أو المُناسبة (b)، يتوجّب عليه أولاً أن ينظر في السياق المباشر، ليرى إن كان أيّ من مفاهيم الكيان غير العاقل المُمثل ضمن هذا السياق سُيُتّبع، حين يتم التعرّيف به عن (It)، صيغة قصوى مُتوافقة مع مبدأ الصلة أو المُناسبة، وإلا فإن عليه أن يُوسع السياق ويُكرر العملية. إن هذا قد يبدو أشبه بالأداء البطيء والمُرهق، لكنه في التطبيق يمكن أن يكون سهلاً تماماً. افرض أن المُستمع يدرِّي أن العشاء على المائدة، وانه يتَسأَل في نفسه فيما إذا كان العشاء سيبقى ساخناً لمدّة كافية بالنسبة له لكي يُكمِّل الرسالة التي يكتبهَا، حيثُ ستكون كل اللزومات السياقية لـ(18) قد تم استنتاجها، وهي لن تحتاج سوى التقوية لستُّنتج كُتلةً من التأثيرات السياقية التي يمكن الوصول إليها في الحال. في هذه الحالة، لن يُواجه المُستمع أية صعوبة في اختيار العشاء بوصفه مُحالاً عليه يمكن أن يكون مقصوداً من (It)، أو في التحقق من كون التأويل الكلّي الناتج مُتوافقاً مع مبدأ الصلة أو المُناسبة. في مثل هذا الوضع وليس غيره، تكون (18) مُلائمة جداً. وإذا لم يُنتَج [188] السياق المباشر مُحالاً عليه ملائماً للضمير (It)، فإن المُستمع قد يُضيف إلى السياق الأبواب الموسوعية للمفاهيم المُتنوعة التي يكون (بارد) باباً مُعجمياً لها.

* بما أن العربية، بخلاف الإنكليزية، لا تُميّز بين العاقل وغير العاقل في الضمائر، فإن هذا سيجعل مهمّة المُستمع في العربية أصعب لأن الاختيارات ستكون أكثر. لكنه من ناحية أخرى، سيستفيد من قيد الجنس في تقليل الاختيارات المُمكنة، إذ إن الجنس مُشرّف في اللغة العربية، وليس كذلك في الإنكليزية. [المترجم].

(ب) أيّ، إذا أخذنا بعين الاعتبار الحالة المعيّنة من حالات استعمال مبدأ الصلة التي تم إبلاغها أو التعبير عنها في تلك المُناسبة.

إن أحد المُخْطَطات السهلة المثال التي ستولّدها هذه الأبواب، يتعلّق بكون وجبات الطعام تبرد. ومن المُمكّن التتحقق من صلة التأويل الناتج بسهولة.

من المُعتقدات الواسعة الانتشار، أنه إذا تم إقصاء كل معاني الجملة باستثناء واحد، وتتم تعيين الإحالات للعبارات الإحالية، فإن ما ينتج من جمع بين الدلالة والإحالات سيتطابق مع صيغة قَضْوِيَّةٍ فريدة. لكننا قد خالفنا هذا الرأي. تأمل (19)،

19. المِضْرَبُ (أو الْحُفَّاشُ)* رمادي. The bat is grey

افرض أن كلمة "bat" قد فهمت بالمعنى الحيواني، أي إن "The bat" تُشير إلى حُفَّاش مُعَيْنٌ، وأن صيغة المضارع لفعل الكينونة "is"*** تُشير إلى زمن مُعَيْنٍ. حينئذٍ يمكن الادعاء بِمُوجَبِ المعايير الاعتيادية بأن (19) قابلة للتصديق أو التكذيب، فهي تُعبّر عن صيغة قَضْوِيَّةٍ فريدة. ربما يكون الأمر كذلك، لكن ماذا بشأن (20) - (22)?

20. مِضْرَبُ (أو حُفَّاشُ بِيتر) رمادي. Peter's bat is grey

21. إن المِضْرَبُ (أو الْحُفَّاشُ بِيتر) رمادي أكثر من اللازم. The bat is too grey

22. إن المِضْرَبُ (أو الْحُفَّاشُ) كبير الحجم. The bat is big

إن عبارة "Peter's bat" قد تُشير إلى المِضْرَبُ (أو الْحُفَّاشُ) الذي يملكه (بيتر)، أو المِضْرَبُ (أو الْحُفَّاشُ) الذي اختاره (بيتر)، أو الْحُفَّاشُ الذي قتله (بيتر)، أو المِضْرَبُ (أو الْحُفَّاشُ) الذي ذكره (بيتر)، وهلَّمَ جَرَّاً، بصورة لا حدود لها. إن

* لا يخفى على القارئ أن كلمة (bat) مشتركة homonym بين المِضْرَبُ والْحُفَّاشُ في الإنكليزية. [المترجم].

** في اللغة العربية لا يوجد فعل كينونة بصيغة المضارع، بل فقط بصيغة الماضي. وأحياناً يُستخدم ضمير الفصل كمقابل لترجمة فعل الكينونة المضارع. لكن هذا لا يؤثّر على صدق تحليل المؤلفين، إذ في الإمكان معرفة الزمن المقصود من السياق. [المترجم].

من الصعب الاعتقاد أن حالة الإضافة (genitive)، فيها تَبْسُ واشتراك بعده من المعاني مُساوٍ لعدد أنماط العلاقات التي يمكن أن تستعمل للدلالة عليها، أو أن كل هذه العلاقات تقع تحت تعريف واحد، الذي هو المعنى الوحيد الذي تُعبر عنه حالة الإضافة المستعملة في أيّ مُناسبة مُعينة. يبدو إلى حدّ ما، أن التأويل الدلالي للجملة التي فيها حالة إضافة أُزيل منها اشتراك المعاني وإبهام الإحالة، هو ما يزال شيئاً لا يرقى إلى مستوى القضية الكاملة أو التامة. إننا نحتاج إلى المعلومات السياقية لكي تُبَدِّد ما ينبغي أن تَعْدَه نقصاً دلاليًّا semantic incompleteness في حالة الإضافة*، وليس غُموضاً فيها.

وفي الإمكان بالطريقة نفسها أن نقول إن ظرفاً مثل "too" (أكثر من اللازم) هو ناقص دلالياً. إن **الخُفّاش** يكون رمادياً أكثر من اللازم بالقياس إلى شيء ما. وإذا لم تعرف ما ذلك الشيء، لم تعرف تماماً ما الذي استعملت عباره "رمادي أكثر من اللازم" للتعبير عنه. إن (21) هي جملة إنكليزية سليمة نحوياً بشكل تام. ومع ذلك، فإن الاتحاد المُنْكَوِن من الجمع بين أحد معانيها وإحالات ثابتة، سيعطي مع سلسلة غير محدودة من الصيغ القَصْوَية. وهنا أيضاً، تنطبق حُجَّج مُشابهة - ولطالما تم تطبيقها - على الصفات المُدرَّجة scalar مثل "كبير الحجم" في (22)، إذ هل **الخُفّاش** كبير بالقياس إلى كونه **خُفّاشًا** بالغاً، أم بالقياس إلى **خُفّاش** في عمره، أم كبير بالقياس إلى كونه **حيوانًا أليفاً**، إلخ؟ وهل إن كلمة "كبير الحجم" تُعبّر عن معنى تام من دون مقياس مرجعي؟

إن الأمثلة مثل (20) - (22) تُوحِي بقوه، أن الفجوة بين التمثيلات الدلالية والصيغ القَصْوَية، لا يمكن أن تُسدَّ بآلة التَّبْسُ و الاشتراك و تعيين [189] الإحالة فحسب. وفي كثير من الأحيان، يجب أيضاً إغفاء أو إثراء التمثيلات الدلالية. وهذه المهمة هي بالطبع مهمة استدلالية. تأمل (23)،

* للتفاصيل بشأن أنواع الإضافة وتأويلها بين النحو العربي والفعليات الحديثة، يُنظر كتابنا (نظريّة التلويع الحواري). [المترجم]

23. إن إصلاح ساعتك س يستغرق بعض الوقت.

التّأويل المستعاد من هذه القوّلة باستعمال فك الشّفير وتعيين الإحالّة هو حقيقة بديهية، ومن ثمّ فهو عديم الصّلة. إذ لا حاجة للقول إن إصلاح الساعات هو عملية تستغرق مدة من الزمن، وإن المُتكلّمة التي تهدف إلى تحقيق الصّلة بالصورة المُثلى، لا بدّ أن تكون قد قَصَدْتُ شيئاً أكثر من الذي لا حاجة لقوله. وبصورة عامة، فإن القوّلة من النوع الوارد في (23)، يجب أن تؤول لا على أنها تُخبرنا بالحقيقة البديهية التي تُفيد أن المهمة التي نحن بصددها س يستغرق بعض الوقت، بل إنها س يستغرق مدة من الزمن بالقدر الذي يكون من المناسب أو ذي صلة أن تعلّق عليها، أي، أطول مما كان متوقعاً. افرض أنني دائمًا آخذ ساعتي إلى مصلح الساعات نفسه، وأن إصلاحها عادة يتطلّب حوالي أسبوع. حينئذٍ إذا كانت المُتكلّمة التي تقول (23) واعية لهذه الحقائق، توجّب أن تفهم قولها على أنه يعني أن إصلاح الساعة س يستغرق أكثر من أسبوع. فكلما كانت التوقعات دقيقةً ومحدّدة، كان تثبيت مقاصد المُتكلّمة أكثر دقة وتحديدًا.

نظريّة الصّلة تستطيع التّبنّى بهذا الوضع بالطّريقة المعتادّة، فالقوّلة، حالها حال أي مُتبّهٍ إظهاري آخر، هي بيّنة أو دليل على قصد المُتواصِلَة الإخباري. إن كون المُتبّه يقوم بتنشيط وتفعيل مفاهيم معيّنة، وفي حالة القوّلات، صيغًا منطقية معيّنة، لهو أساس يُسّوّغ الافتراض أن بعض الافتراضات، في الأقل، التي تقصد المُتواصِلَة أن تُظهرها، تحتوي هذه المفاهيم أو هذه الصيغ المنطقية. إن صيغة القوّلة على وجه الخصوص هي مُخطّط افتراض. وجود الألفاظ الناقصة دلاليًا أو المُبهمة بصورة ظاهرة، هو دلالة واضحة على الموقع الذي يمكن فيه إغتساء المُخطّط أو إثراوه. ففي حالة عبارة "بعض الوقت" في (23)، إنها قضية العثور على أول إثراء مُتاح للمفهوم، ذلك الإثراء الذي سيُفتح تأويلاً على قدر من الصّلة، يكفي لكي يكون مُتوافقاً مع مبدأ الصّلة. إن "بعض الوقت" الذي نحن بصدره قد يكون، في الأقل، ثانيةً واحدة، أو، في الأقل، ساعةً واحدة، أو، في الأقل، أسبوعاً واحداً، وهلّم جرّاً، وكل واحد من هذه التّأويّلات هو إغناء لسابقه، بمعنى أنه يحتوي المعلومات نفسها وما هو أكثر. وفي هذه الحالة، فإن

أول إغناه في المُتناول، مُتوافق مع مبدأ الصّلة، هو ذلك الإغناه الذي يُحدّد أن الوقت الذي سيستغرقه إصلاح الساعة هو، في الأقل، أكثر مما يُتوقع في الأحوال الاعتيادية.

وبالطريقة نفسها، قارن بين (24) و(25):

24. لقد تناولتُ الفطور.

25. لقد زرُتْ (التبت).

إن ما يمكن استعادته من هاتين القَوْلتين بواسطة فَكَ التشفير وتعيين الإحالة، هو أن المُتكلّمة سبق أن تناولت الفطور، أو ذهبت إلى التبت، في لحظة مُعيّنة ضمن مُدّة من الزمن سابقة لقولتها. في الحياة الواقعية، يُتوقع من المُستمع أن يكون [190] افتراضاً محدّداً تقريباً بخصوص طول تلك المُدّة. والدليل الذي يُرشّده في ذلك، هو كون افتراض الصّلة قد تم توصيله. ففي حالة (24) مثلاً، لن تكون هناك، اعтикаيداً حاجة للقول بأن المُتكلّمة كانت قد تناولت الفطور في لحظة ما من لحظات حياتها. وإذا كانت تريد لقولتها أن تكون ذات صِلة ومتّسقة بصورة ظاهرة، يتوجّب عليها أن تقصد إظهار أنها قد تناولت الفطور في وقت قريب بالقدر الذي يكفي لجعله جديراً بالتعليق عليه، مثلاً، في وقت من القرب بحيث لا تكون بحاجة فورية للطعام. أما في حالة (25) فعلى العكس، إن مجرّد كون المُتكلّمة قد زارت (التبت) في لحظة ما من حياتها، يمكن أن يكون ذا صِلة أو مُناسبة بالقدر الكافي؛ وفي غياب معلومات أكثر تحديداً، فإن هذا التأويل هو الذي سيكون مُتوافقاً مع مبدأ الصّلة أو المُناسبة.

دعونا نُبيّن بصورة غير رسمية كيف تجتمع الظواهر الثلاثة، إزالة اللّبس والاشتراك، وتعيين الإحالة، والإغناه أو الإثراء، وذلك عن طريق الّنظر في كيفية إمكان تأويل (26) بوصفها تتمة لـ (27) و(28):

26. إن مِضْرَب (أو خفّاش) بيتر (Peter's bat) رماديٌّ أكثر من اللازم.

27. إن فريقكم حُرم من حق اللعب في مباراة (البيسبول).
28. لقد اخترنا فأر (جون) لغَرض تجربة الاستيالاد.

افرضْ أن (26) هي تتمة (27) في موقف حقيقي، يكون فيه المستمع عضواً في فريق بيسبول. إن (27) تجعل في متناوله أبوابه الموسوعية الخاصة بمبارات البيسبول، والفرق، وبضمِّنها فريق البيسبول العائد له، والحرمان من اللعب. ومن المحتمل أنها سُثيرَت في ذهن السؤال المُتعلَّق بسبب حرمان فريقه من اللعب. وافرضْ أن في فريقه عضواً يُدعى (بيتر)، الذي كان يلعب طيلة المُدة الأخيرة بمُضربَ بيسبول رماديٍّ مُعين. في هذه الظروف، فلما يستطيع أن يتجنَّب الافتراض أن المُتكلِّمة قد قالت إن مُضربَ البيسبول الذي كان زميله (بيتر) يستعمله هو أكثر رماديةً مما يُسمَح باللعب به في مباراة (بيسبول) نظامية. وهذه الفرضيَّة ستتمّ تقويتها بصورة رجعية عن طريق توليدها لسلسلة كافية من التأثيرات السياقية في سياق سهل المنال، بالأخص عن طريق بيان سبب حرمان فريقه من اللعب. إن هذا التأويل هو الذي سيكون مُتوافقاً مع مبدأ الصلة أو المُناسبة.

افرضْ أن (26) هي تتمة (28) في موقف مُصطنع، في تجربة تبحث في إزالة اللبس والاشتراك، مثلاً. إن (28) تجعل في متناول المستمع أبوابه الموسوعية الخاصة بمواضيع الاختيار، والفتراز، والاستيالاد (التكاثر التناسلي) والتجارب؛ لكن لكي يُحقق أية درجة من درجات الصلة، سيتوجب عليه أن يبني افتراضاً بشأن هويَّة المُتكلِّمة، وهويَّة (جون)، وما علاقة (جون) بالفأر، وما الغَرض من التجربة. وإذا كان لديه مُخْطَط ذهني عن تجارب علم الحيوان في الفُصول المدرسية، فإنه قد يتمكَّن من الوصول بسهولة، مثلاً، إلى الافتراض أن المُتكلِّمة مُدرَّسة أو مُعلِّمة، وأن (جون) تلميذ، وأنه جاء بالفأر كموضوع لتجربة [191] مدرسية في علم الوراثة. وفي الإمكان إعادة استعمال المُخْطَط نفسه، بأقل كلفة في المعالجة، لتأويل القسم الثاني من القوْلة، لكي تنتج الفرضيَّة التي تُفيد أن (بيتر) هو تلميذ آخر جاء بخفاش رماديٍّ كموضوع لنفس التجربة المدرسية في علم الوراثة، ولكن هذا الخفاش أكثر رماديةً من اللازم لاستعماله في هذه

التجربة بالذات. وفي هذه المرة أيضاً، ستتم تقوية هذه الفرضية بصورة رجعية عن طريق توليدها لسلسلة وافية من التأثيرات السياقية في هذا السياق النمطي. وبصورة خاصة، افرض أن تأويل (28) قد أثار في ذهن المستمع السؤال عن سبب اختيار ذلك الفار بالذات لتلك التجربة بالذات، حينئذٍ ستزورنا (26)، بموجب هذا التأويل، بجواب عن هذا السؤال. وهكذا، فإن مبدأ الصلة أو المنسنة يؤدي دوراً حاسماً في استعادة الصيغة القضائية للقول، ومن ثم استعادة التصريحات explicatures الخاصة بها، في المواقف المصطنعة كما في المواقف الطبيعية.

إن مناقشتنا المقدمة آنفاً تقوم، فضلاً عن إعطاء صورة موجزة عن فرضياتنا الخاصة بشأن إزالة اللبس والاشتراك وتعيين الإحالة والإغاء، تقوم بإثارة سؤال أكثر عمومية بشأن وظيفة التمثيلات الدلالية في التواصل. هناك رأي واسع الانتشار يفيد أن كل الأفكار التي يُحتمل أن يُفكّر بها الإنسان ويرغب في توصيلها، يمكن من حيث المبدأ تشفيرها لغويًا. و(كاتز) Katz يدخل هذا الرأي في "مبدأ التعبيرية principle of effability" الآتي:

29. في الإمكان التعبير عن كل قضية (فكرة) بجملة معينة في كل لغة طبيعية.
(كاتز 1981 ص 226)

ماذا يعني أن نقول إن في الإمكان التعبير عن كل فكرة بجملة معينة؟ بحسب التأويل الضعيف، هذا يعني أن كل فكرة يمكن أن تُنقل أو تُوصل عن طريق النطق بجملة ما. وإذا لم يوضع أي قيد على تعريف الجملة، فإن ذلك يبدو قضية بدائية. إن هذا الحدّس الفطري البديهي هو الحجّة الأقوى والأوضح لمبدأ التعبيرية. لكن بموجب هذا التأويل، يكون الادعاء الموجود في مبدأ التعبيرية متعلقاً بالقولات في السياق وليس بالحمل، أي باستعمال اللغة وليس باللغة نفسها. فهو لا يستلزم أن كل فكرة يمكن أن يُفكّر بها، هي قابلة للتشفير اللغوي.

إن (كاتز) يقدم لنا تأويلاً للمبدأ أكثر قوّة وطراقة. فبحسب رأيه، تُوجد لكل فكرة ممكناً، في كل لغة، جملة يتتطابق أحد معانيها بصورة فريدة مع تلك

الفكرة، وإذا استعملت تلك الجملة حرفيًّا وبذلك المعنى، فحيثئذ ستُعبّر عن تلك الفكرة مهما كان السياق. وبموجب هذا الرأي، فإن كل فكرة تكون مُشفّرة بواسطة معنى من معاني جملة ما.

بحسب هذا الرأي، سيكون في الإمكان، من حيث المبدأ في الأقل، توصيل الأفكار لغويًّا من دون اللجوء إلى الاستدلال والسيّاق (ربما باستثناء اللجوء لأغراض إزالة اللبس والاشراك). لماذا إذن، تحتوي اللغات الطبيعية [192] العديد من الجمل التي لا تُشفّر أفكاراً بل مجرّد صيغ منطقية ناقصة؟ لماذا تكون أغلب الجمل المنطقية بالفعل مُربطة بمُخطّطات schematic، وتتطلّب الاستدلال فضلاً عن فك التشفير لأجل الفهم أو الاستيعاب التام؟ إن جواب (كاتز) الرئيس هو:

إن ذلك يجوز للمتكلمين الاستفادة من الجوانب السياقية لكي يتحذّلوا بإيجاز أكبر مما يحصل بخلاف ذلك. تصوّر كم ستكون القولات مُطولة لو توجّب على كل شيء أردنا التعبير عنه أن يُوضّح وبشكل صريح في الجوانب النحوية لجملتنا. إن الفعليات توفر علينا هذا الإطناب الذي يُبدّد الجهد. وهكذا، فبدلاً من استعمال جمل مثل [(30)], بإمكاننا، عند الاقتضاء أن نستعمل جملًا مثل [(31)].

[(30)] إن الرجل الذي سأل تؤًا السؤال الغبي بشأن العلاقة بين ما هو ذهني وما هو مادي قد غادر الغرفة، حمدًا لله.

[(31)] حمدًا لله، لقد ولّى. (كاتز 1977 ص 20-19)

لاحظ، مع ذلك، أن (30) ليست قضوية بشكل تام، فهي قد تُعبّر عن صيغ قضوية مُختلفة في مواقف مُختلفة عن طريق الإحالات على أفراد مُختلفين. إن تأويلها قد يحتاج إلى مفاتيح سياقية أقلّ من تأويل (31)، لكنه سيحتاج إلى البعض. إن ما تحتاجه لإزالة الغموض وعدم التحديد في الإحالات هو شيء من قبيل (32)، حيث يمكن تحديد الزمان والمكان بمعايير إحداثيات عامة universal co-ordinates،

32. حمدًا لله، إن الرجل (س) الذي كان في الوقت (وق) في المكان (مك) قد غادر في الوقت (وق)، الغرفة التي كان الرجل (س) فيها في الوقت (وق).

لكن مع ذلك، إن كون أيّ من (30) أو (32) تُعبّر عن فكرة (31) نفسها هو موضوع قابل للشك. أيّ، إنني قد أعتقد بما تُعبّر عنه جملة "حمدًا لله، لقد ولّى" من دون أن أفكر بأيّ من معنّي (30) أو (32) أو معنّي أيّة جملة أخرى كهذه، إذ لا حاجة بي لأن أصف لنفسي الرجل الذي سرّتني مغادرته على أنه "الرجل الذي سأله تَوْا السؤال الغبي بشأن العلاقة بين ما هو ذهني وما هو مادي" أو على أنه "الرجل الذي في الوقت (وق) كان في المكان (مك)"، أو بمعايير أيّ وصف مُحدّد في لغة خارجية. يبدو من المعقول أننا في لغتنا الداخلية غالباً ما نُثبت الإشارة إلى الزمان والمكان، ليس بمعايير إحداثيات عامة، وإنما بمعايير سِجَلٌ خاص (شخصي) وخريطة مركزها الأنماط. وفضلاً عن ذلك، فإنّ أغلب أنواع الإحالات - إلى الناس أو الأحداث مثلاً - يمكن أن تثبت بمعايير هذه الإحداثيات الخاصة المتعلقة بالزمان والمكان. إن الأفكار التي تحتوي مثل هذه الإحالات الخاصة، لا يمكن تشفيرها في اللغات الطبيعية، بل يمكن تمثيلها بشكل ناقص فقط.

ما مدلولات ذلك بالنسبة لإمكانية التطابق التام بين أفكار شخصين، وبالنسبة لإمكانية التواصل؟ إنه يدلّ على أنه قد يكون من الممكّن لشخصين أن يُمكّرا أو يُظنَا بشأن نفس الشخص أنه قد ذهب، من دون أن يكون من الممكّن لهما أن يُمكّرا نفس الفكرة بالضبط، وذلك لأنهما قد لا يُشخّصانه أو يُميّزانه بالطريقة نفسها بالضبط. وكذلك يَقولي "لقد ولّى" قد أُولّد لديك فكرةً مُشابهة لفكري في كونها تُسند [193] الشيء (أنه قد ولّى) إلى الشخص نفسه، لكنها قد تختلف عن فكري في الطريقة التي تُثبت بها المُحال عليه في الضمير المستتر "هو". لا يبدو لنا من التناقض ولا من المُجانبة للحَدُس أن نقول بوجود أفكار لا يمكن أن تشارك بها، وإن بإمكان التواصل أن ينجح من دون أن يؤدي إلى استنساخ الأفكار استنساخاً طبق الأصل عند المُتواصلة والمُستمعين. نحن نرى عملية التواصل بوصفها قضية توسيع للبيانات الإدراكية المُتبادلة، وليس قضية استنساخ الأفكار طبق الأصل⁽⁸⁾.

(8) نحن لا نريد أن نُنكر احتمال وجود ما يسميه (كواين) Quine "الجملة الأبديّة". والجملة الأبديّة، كما يُعرفها، هي "جملة ذات قيمة صدق ثابتة عبر الزمان، ومن متكلّم =

إذا لم تكن الجملة تُشفّر أفكاراً، فما الذي تُشفّر بالفعل إذن؟ ما معاني الجمل؟ إن معاني الجمل هي مجموعات من التمثيلات الدلالية، تمثيلات دلالية بعدد الطائق التي يمكن أن تكون الجمل بها مشتركة أو متعددة المعاني. إن التمثيلات الدلالية هي صيغ منطقية غير تامة، أي هي، في أحسن الأحوال تمثيلات ناقصة للأفكار. ولقد حاولنا أن نُبيّن أنها غير تامة من عدّة وجوه، ليس لمجرد أنها تحتوي على تعبيرات إ حالات غير محددة مثل الضمائر فحسب، وإنما أيضاً لأنها تحتوي مكونات أو عناصر أقل تحديداً مثل "too" "أكثر من اللازم" أو "بعض الوقت"، أو حالة الإضافة. إن ما نقوله هو أن الادعاء أن دلاليات اللغات الطبيعية قد تكون أضعف من أن تقدر على تشفير كل الأفكار البشرية الممكنة، لهو ادعاء متوافق تماماً مع ما هو معروف عن وظيفة اللغة في التواصل اللغو.

الفرد يفكر في الأفكار، إنه لا يُفكّر في التمثيلات الدلالية للجمل. التمثيلات الدلالية للجمل هي أشياء ذهنية لا تطفو على سطح الوعي أو الشعور أبداً. وإن حدث ذلك، فإنها ستبدو غير مثيرة للاهتمام تماماً (إلا بالنسبة لعلماء الدلالة، بالطبع). التمثيلات الدلالية تُصبح ممثّلة ذهنياً نتيجة لعملية فك تشفير لغوي، تلقائيّة وغير واعية. ثم يمكن بعد ذلك استعمالها كمخططات افتراض من أجل تشخيص الصيغة القَضْوِيَّة للقولَة أولاً، ثم تشخيص تصريحاتها explication. إن الذي يُولد التأثيرات السياقية هو هذه التصريحات وحدها، ولذلك فهي جديرة بالانتباه الوعي.

آخر" (كواين 1960 ص193). وهو يعطينا المثال الآتي (الذي هو ليس مُتكاماً): "يكون أوكسيد النحاس أحضر اللون" (المصدر نفسه ص12). إن الجملة الأبدية، إذا استُعملت بمعناها الحرفي، تُعبر عن القضية نفسها في أي سياق، وبالتالي تجعل الشخصين اللذين يفهمان تلك الجملة يُفكّران بالفكرة نفسها بالضبط. إن ما نشك فيه كثيراً هو أن تُوجَد لكل فكرة جملة أبدية مُقابلة لها. أما كون بعض الجمل تُوازي أو تُقابل فكرة واحدة، فليس أكثر أهمية أو دلالة من كون بعض المجموعات أو السلسل العشوائية المُكونة من خمسين حرفاً مع فراغات تفصل بينها، تُوازي أو تُقابل جملة في اللغة الإنكليزية. فبشكل عام تماماً، لا تُوازي الجملة المفردة، أو حتى المعنى المفرد للجملة، فكرة واحدة، وكذلك فإن الفكرة المفردة لا تُوازي جملة مفردة.

4 - تشخيص التلویحات:

لقد بيّنا في القسم السابق كيف يتحمّل مبدأ الصلة أو المُناسبة بتشخيص الصيغة القضائية. وفي القسم (8)، سُننا نقاش تشخيص توجّه المُتكلّمة القضائي. إن في الإمكان الاستدلال على كل تصريحات القوّلة من السياق والصيغة القضائية للقوّلة والتوجّه القضائي المُعبّر عنه. في الوقت الحاضر، سُنستمر في الاقتصار في بحثنا على الإخبار أو التأكيدات الاعتيادية *ordinary assertions*، حيث تكون الصيغة القضائية نفسها تصريحاً (*explicature*)، وهي في الحقيقة تصريح تعتمد عليه كلُّ التأثيرات السياقية للقوّلة، وبالتالي القسم الأكبر من صلتها أو مُناسبتها. سُنُّين في هذا القسم كيف يتحمّل مبدأ الصلة أو المُناسبة باستعادة التلویحات. [194]

سُنُّحاول أن نُثبت أن تلویحات القوّلة، تُستعاد بالرجوع إلى التوقعات الظاهرة للمُتكلّمة بشأن كيفية تحقيق قولتها للصلة أو المُناسبة بالدرجة المُثلّى.

قد يكون لدى المُتكلّمة سبب يدعوها إلى الاعتقاد بأن معلومات معيّنة ستكون ذات صلة بالنسبة لمُستمعها، من دون أن تكون لديها أدنى فكرة عن ماهية صلتها تلك. على سبيل المثال، يمرّ عابر سبيل ويسألك عن الوقت وأنت تعرف أن الساعة هي الخامسة بعد الظهر. إن كونه قد سأله هذا السؤال سُيُّزِّدُك بسبب الاعتقاد بأن المعلومة التي تُفيد أن الساعة هي الخامسة بعد الظهر، ستكون ذات صلة بالنسبة له. لكن مع ذلك، ليس لديك وسيلة لتعرف كيف ستكون ذات صلة، أي، في أيّ سياق ستتم معالجتها، ماذا ستكون تأثيراتها السياقية. من البديهي، في هذا الموقف، أن الجواب المُجرّد القائل إن الساعة هي الخامسة بعد الظهر، لن تكون له أية تلویحات على الإطلاق. فقصدك الإخباري من إعطاء هذا الجواب، سيقتصر على إظهار أن الساعة هي الخامسة بعد الظهر فحسب. هذا هو أول تأويل قابل للاستدلال يتوافق مع مبدأ الصلة أو المُناسبة.

لنبّاين بين هذا وبين الحالة التي تكون فيها لدى المُتكلّمة توقيعات ظاهرة بخصوص كيفية اكتساب قولتها للصلة،

33. (أ) بيت: هل تُفضّلين أن تسولي سيارة (مرسيدس)؟

(ب) ميري: لا أُفضّل أن أسوق أية سيارة غالبة الثمن.

نحن نفترض أن (33 ب) هي تأكيد اعتيادي، ومن ثم إن تصريحها الرئيس، الوحيد الذي سيهمنا، هو مجرد صيغتها القضائية. لكن الصيغة القضائية لـ (33 ب) لا تُجِيب عن السؤال في (33 أ) بصورة مُباشرة. غير أنها مع ذلك، تجعل في متناول (بيتر) فوراً معلوماته الموسوعية عن السيارات الغالية الثمن، ولنفرض أن ذلك يشمل المعلومات في (34)،

34. أن (مرسيدس) سيارة غالبة الثمن.

إذا عُولجت (33 ب) في سياق يحتوي على الافتراض (34)، فإنها ستُنبع لنا اللزوم السياقي (35).

35. أن (ميري) لا تُفضّل أن تسوق (مرسيدس).

وهذا، بدوره لا بدّ من أن تكون له سلسلة مقبولة من التأثيرات السياقية في سياق سبق أن بينَ (بيتر) أنه مُناح في متناوله، وذلك عن طريق سؤاله فيما إذا كانت (ميري) تُفضّل أن تسوق (مرسيدس).

إذن هنا لدينا وضع لا تكون فيه (ميري)، عن طريق إصدارها لـ (33 ب)، قد أجبت عن سؤال (بيتر) بصورة مُباشرة، أي بصورة صريحة، لكنها قد أظهرت جواباً مفهوماً ضمناً من السياق. وعلى افتراض أنها، في الأحوال الاعتيادية لا يمكن أن تتوقع من قولتها أن تكون ذات صلة ما لم تكن قد جعلت مثل هذا الجواب ظاهراً، فإن من الظاهر تبادلياً أن هذا الجواب المفهوم ضمناً هو جواب مقصود، أي إنه تلويع من تلویحات قولتها. إن التلويع هو افتراض أو لزوم سياقي أرادت المتكلّمة بصورة ظاهرة أن يجعله ظاهراً للمستمع، وذلك عن طريق [195] قصدها لأن تكون قولتها ذات صلة أو مُناسبة بصورة ظاهرة. إننا سنُفرق بين نوعين من التلويع هما، المقدّمات المنطقية الملوّح بها *implicated premises*

والنتائج المنطقية الملوّح بها *implicated conclusions*. إن (34) هي مقدمة ملوّحة بها من مقدمات (33 ب)، أما (35) فهي نتيجة ملوّحة بها. نحن نؤكّد أن كل التلويحات لا تخلو من أن تكون تحت أحد هذين الصّفين.

المقدّمات الملوّحة بها يجب أن يحب أن يتم تزويدها من المستمع، الذي يتوجّب عليه إما استعادتها (استحضارها) من الذاكرة أو بناؤها وتركيبها عن طريق تطوير مُخطّطات افتراض مُستعادة من الذاكرة. إن ما يجعل من الممكّن تشخيص مثل هذه المقدّمات بوصفها تلويحات هو أنها تؤدي إلى تأويل مُتوافق مع مبدأ الصلة أو المُناسبة، وأنها كما يظهر أسهل المقدّمات منالاً، التي تؤدي إلى ذلك التأويل. أما النتائج الملوّحة بها، فيتم استنباطها من تصريحات القوّلة مُضافةً إلى السياق. إن ما يجعل من الممكّن تشخيص مثل هذه النتائج بوصفها تلويحات، هو أن المتكلّمة لا بدّ من أن تكون قد توقّعت من المستمع أن يستنتجها، أو يستنتاج بعضها، على افتراض أنها قصّدت من قولتها أن تكون ذات صلة للمستمع بصورة ظاهرة. وهكذا فإن كلاً من المقدّمات والنتائج الملوّحة بها ممكّن تشخيصها بوصفها أجزاء من أول تأويل قابل للاستدلال يتوافق مع مبدأ الصلة أو المُناسبة.

إن التلويحين (34) و(35) يتميّزان بصفتين يعتقد العديد من علماء الفعاليات أن كل التلويحات - أو في الأقل، كل التلويحات التي تبعث على الاهتمام نظرياً - تشتراك فيما جميعاً. فأولاً، بما يتّصفان بأنهما مُحدّدان تماماً. إذ إن (ميري) تتوقّع من (بيتر) أن يقوم بتزويد شيء ليس من قبيل المقدّمة (34) والنتيجة (35) فحسّب، وإنما مقدّمة ونتيجة بهذا المحتوى المنطقي بالذات من دون غيره. وثانياً، أن (ميري) تكون مسؤولة كلياً عن صدقهما. افترض أن (بيتر)، قبل صدور القوّلة (33 ب)، كان يعتقد واهماً أن سيارات (مرسيدس) هي رخيصة الثمن، حينئذ ستزوره (33 ب) بقدر من عدم التأكيد والنقض لهذا الافتراض، كما لو كانت (ميري) قد أكّدت بصورة صريحة أن سيارة (مرسيدس) غالبة الثمن. أو افترض أن (بيتر) كان يشكّ فحسّب في أن (مرسيدس) هي سيارات غالبة الثمن، حينئذ ستقوم (33 ب) بتقوية هذا الافتراض بقدر ما لو كانت (ميري) قد أكّدت بصورة صريحة أن (مرسيدس) سيارة غالبة الثمن. وبتعبير آخر، إن (ميري) مسؤولة عن

صدق (34) و(35) بالضّبط، كما لو كانت قد أكّدتهما بصورة صريحة.

لقد كان هناك ميل في علم الفعاليّات الحديث لِمعاملة كل التلويّحات على هذا المنحى، أي، بوصفها افتراضات مُحدّدة تماماً تكون المُتكلّمة مسؤولة عنها بقدر ما لو كانت قد أكّدتها بصورة مباشرة. وبموجب هذا المُقترب، يكون استيعاب القوّة عبارة عن استعادة مجموعة معلوّدة من الافتراضات، بعضها مُعبّر عنه بالتصرّح، وبعضها الآخر تمّ توصيله بالتلوّح، لكنها جمیعاً مقصودة فرداً فرداً من قبل المُتكلّمة.

و(غرايس) نفسه لا يعدُ التلوّح شيئاً مُحدّداً:

”مادام حساب التلوّح الحواري يعني أن تحسب ما يجب افتراضه لكي نحافظ على الافتراض بأن مبدأ التعاون قد تمّ التقييد به، وما دام هناك احتمال وجود مُختلف التفسيرات المُحدّدة، التي قد تكون قائمة لها مفتوحة، فإن التلوّح الحواري في هذه الأحوال سيكون واحداً أو آخر من مثل هذه التفسيرات المُحدّدة. وإذا كانت قائمة هذه التفسيرات مفتوحة، فإن التلوّح سيكون فيه بالذات هذا النوع من عدم التحديد الذي يميّز العديد من التلوّحات الفعلية في الواقع“.

[196]

والبعض الآخر من علماء الفعاليّات⁽⁹⁾، في الوقت الذي يعترفون بوجود اللاتحديد، قد مالوا إلى استبعاده من حسابهم. ولذلك نرى (غازدر) يعلّق فيقول:

”لأن عدم التحديد يصعب تناوله بصورة شكلية مُنضبطة، فإني سأتجاهله في الأغلب في المناقشة الآتية. إن المعالجة الأكمل للتلوّح لا تقترب مثل هذا الخطأ (أي الحذف)، الذي لا يمكن الدفاع عنه حقاً إلا على أساس صوري مُنضبط“.

(غازدر 1979 ص 40)

(9) انظر على سبيل المثال (غرين ومورغن 1981 ص 17 - 171) و(كلارك 1977 ص 420).

إن اقتراح تجاهل عدم التحديد قد يبدو **أمثلةً أو نَمْذَجَةً** idealisation مشروعة، افتراض تبسيطي من النوع الذي لا يُشكّل فيه أحد في **حُقول البحث العلمي الأخرى**، وإنه لا يحتاج إلى توسيع من هذه الناحية. وتقول **الحجّة** وراء هذا الرأي، إن من المعقول أن لا نبدأ أولاً بالنظر في الحقيقة الضبابية والمُعقّدة التي نعلم أنها موجودة، بل في **أمثلة أُزيلت منها الضبابية** والتي هي قابلة للمعالجة الصوريّة المُنضبطة. وإذا عاملنا تلویحات القوّلة بوصفها مجموعة من الاستدلالات المقصودة والمُحدّدة، فحينئذٍ يمكن وضع **أنموذج نظري واضح** نستطيع ملء فراغاته بطرائق متعددة لتحليل أو تفسير ضبابية كل البيانات أو **المعطيات**.

لكن مع ذلك، ليست كل **نَمْذَجَةٍ** تتسم بالشرعية. فالنَّمْذَجَة لا تكون شرعية إذا ولدت، من جراء تبسيطها للبيانات، بعض التشويهات الخطيرة التي تضع البحث النظري في المسار الخطأ. ومن عيّنات هذه النَّمْذَجَة غير المشروعة، اختزال اللّغة من اللّغوين السابقين لـ (تشومسكي) إلى مجموعة مُتناهية من القوّلات. سنجاول أن ثبت أن علماء الفعليات الحديثين بتركيزهم في التلویحات المُحدّدة بصورة تامة مثل (34) و(35) آنفة الذكر، قد أخْفَوا وأبْهَموا فرقاً مُهماً بين المُحتوى الصريح والفحوى الضمنية. ونتيجة لذلك، فهم قد أダメوا وجهة نظر سميوطيقية غير صائبة في التواصل، وبخاصة هم قد حرموا أنفسهم من القدرة على القيام بتحليل وافي للتأثيرات الأسلوبية والشعرية.

لا حِظْ أنه على الرغم من أن (ميري) بإصداراتها (33 ب) الآنفة الذكر، تتوقع من (بيتر)، بصورة ظاهرة، أن يستنتج النتيجة في (35) وكل اللّزمات التي تُهمّه من تلك التي ترتّب على (35)؛ وإذا كان ذلك هو كل ما تتوقعه، فإنها لا يمكن أن تفترض أن قوّتها ستكون ذات صلة بالدرجة المُثلّى. إذ لو كانت صلة (33 ب) تعتمد بأسرها على استعادة (35)، لكان بإمكان (ميري) أن تُوفّر على (بيتر) بعض الجهد في المعالجة عن طريق قولها (36) بدلاً من ذلك،

36. لا أَفْضُل أن أسوق (مرسيدس).

إذ يلزم من مبدأ الصّلة أو المُناسبة أنها باستعمالها الجواب غير المباشر في (33 ب)، لا بدّ من أن تكون قد توقّعت أن تتحقق بعض التأثيرات السّياسية الإضافية [197] التي لا يمكن الحصول عليها من (36)، وهذا مما يعوّض عن الجهد الإضافي الذي تتطلّبه معالجة (33 ب)، وتزويد المقدمة (34) واستنباط (35) بوصفها نتيجةً ملائحةً بها. وبصورة أكثر عمومية، يلزم من مبدأ الصّلة أو المُناسبة أن فائض المعلومات الذي يأتي به الجواب غير المباشر، لا بدّ من أن يتحقّق شيئاً من الصّلة أو المُناسبة بحدّ ذاته.

ومع ذلك، لا يلزم من هذا وُجود أيّ تلويع معيّن الذي لا بدّ من أن تكون (ميري) قد توقّعت من (بيتر) أن يستعيده أو يستحضره، باستثناء (34) و(35). إن الفعل أو العمل التّواصلي، يقتصر على إظهار الافتراضات التي تقصد المُتواصلة إظهارها. أو بمعنى آخر، إنه يقتصر على إظهار هذه الافتراضات على أساس الافتراض الإضافي الذي يُفيد أن المُتواصلة جديرة بالثقة. إنه لا يحمل المستمعين بالضرورة على القيام بكل الافتراضات المُبلغة. وهذا يصدق على التلويعات أيضاً، فالفعل التّواصلي لا يفعل شيئاً للتلويعات سوى إظهارها (هنا أيضاً، على أساس الافتراض الإضافي الذي يُفيد أن المُتكلّمة جديرة بالثقة). وبعض التلويعات يتمّ إظهارها بدرجة قوية بحيث لن يكون بمقدور المستمع إلا أن يستعيدها أو يستحضرها. والبعض الآخر يتمّ إظهارها بدرجة أقل قوّة. ويكتفي أن يغيّر المستمع انتباهه إلى بعض هذه التلويعات الضعيفة لكي تُصبح صلة التأويل المقصود أو مُناسبته ظاهرةً.

وكما لاحظنا، فإن القولة (33 ب) تُتيح لـ (بيتر) الوصول إلى معلوماته الموسوعية الخاصة بالسيارات الغالية الثمن. وأحد الاتجاهات الواضحة في التأويل، هو أن يستدعي ويستحضر أسماء سيارات أخرى غالية الثمن، وأن يتوصّل إلى النتيجة التي تُفيد أن (ميري) لا تُفضل قيادتها. فمن المعلومات العامة النّمطية (المُقوّلة) - وهي لذلك سهلة المنال - أن (رولز - رويس) و(كاديلاك) هما سيارتان غاليتا الثمن. ومن هنا، سيكون من المعقول لـ (بيتر) أن يُضيف

المُقدّمتين المنطقيتين (37) و(38) إلى السياق، وأن يستنتج النتائجين (39) و(40)، وأن يستقصي تأثيراتهما السياقية:

37. (رولز - رويس) سيارة غالبة الثمن.

38. (كاديلاك) سيارة غالبة الثمن.

39. أن (ميري) لا تُفضل أن تسوق (رولز - رويس).

40. أن (ميري) لا تُفضل أن تسوق (كاديلاك).

أو قد يكون بإمكانه أن يُكون مقدمة منطقية مثل (41)، وهي مقبولة بالقدر الكافي في بيئتها الإدراكية المُتبادلة، لكي يستنتاج النتيجة (42) ويستقصي التأثير السياقية لهذه النتيجة:

41. إن الناس الذين يرفضون قيادة السيارات غالبة الثمن يستهجنون التباخي بالشدة.

42. (ميري) تستهجن التباخي بالشدة.

وهكذا، فإن الجواب غير المباشر في (33 ب) يتيح عدداً من احتمالات التأويل لا يتيحها نظيره المباشر (36). وإذا سلمنا بمبدأ الصلة أو المناسبة، فإن (ميري) لا بدّ من أن تكون قد توقّعت أو حسّبت بعض هذه الاحتمالات مُثمرةً بالقدر الذي يكفي للتعويض عن الجهد الإضافي المبذول في المعالجة.

هل إن (37) - (42) هي تلویحات من (33 ب)? الجواب هو ليس بمحض [198] النَّمْذَاجة (idealisation) التي تقدم وصفها آنفاً. إذ أولاً لم تكن (ميري) بالضرورة قد قصدت بصورة محددة أن يُزوّد (بيتر) المُقدّمات (37) (38) (40) و(41)، ويستنتج النتائج (39) و(40) و(42). إن لـ (33 ب) عدداً من اللُّزومات السياقية المختلفة في السياق المُوسَع بصورة مُناسبة، والتي قد يُتبَع أيّ منها عدداً من التأثيرات السياقية يكفي للتعويض عن جُهد المعالجة الإضافي المبذول. وثانياً، بالتحديد

لأنه في الإمكان استعمال مجموعات فرعية مُختلفة من المُقدّمات والنتائج لتشيّت الصّلة القصوى، فليس بالضرورة أن تكون (ميري) قد قَصَدْتُ أيّاً منها بالتحديد. إن قصد (ميري) الظاهر بصورة مُتبادلة، هو مجرّد إظهار بعض من أمثال هذه الافتراضات. ولهذا، فهي لا تجعل أيّاً من هذه الافتراضات ظاهراً بصورة أكثر من ضعيفة. فهي لا تضمن صدقها بنفس القوة التي تضمن بها صدق (34) و(35). وهكذا، ففي حين أن (ميري) بإصدارها (33ب) تُزوّدنا بدليل قاطع على أنها سَعِدَ (مرسيدس) سيارة غالٍة الشّمن وأنها ترفض أن تسوق واحدة منها، فإنها لا تُزوّدنا إلا بدليل دون القطعى على أنها ترفض أن تسوق (رولز - رويس).

لكن من الناحية الأخرى، ليس من المعقول أن نقول إن (ميري) بإصدارها (33ب) لم تشجّع (بيتر) على الاعتقاد بأنها ترفض أن تسوق (رولز - رويس). فهي إذ قَصَرَت عن تأكيد ذلك بصورة صريحة، أو عن حَمْل (بيتر) فعلاً على استنتاج ذلك كتلويح، فأيّ تشجيع كان بإمكانها أن تُقدم إلى (بيتر) أوضح من (33ب)? فعلى الرّغم من أن (39) و(40) و(42) لا يمكن أن تُقوّل عُنواً في قالب الاستدلالات المُحدّدة بشكل عام والمقصودة بصورة دقيقة وواضحة، إلا أنه سيكون من الخطأ اعتبارها غير مقصودة كلياً، أو أنها مُستنّجة على مسؤولية (بيتر) وحده. وكما سبق أن لاحظنا، فإن (ميري) لن تكون مُحَقَّة في إبلاغها افتراض الصّلة أو المُناسبة إذا لم تكن قد توقّعت أن سيتم استنتاج بعض من هذه التلوّيحات - وإذا لم تكن، من ثمّ، قد قَصَدْتُ جعلها جميعاً ظاهرة بصورة ضعيفة.

دعونا نتابع هذا الاتجاه في النقاش عن طريق النّظر في بعض المُقدّمات والنتائج الأخرى التي قد تُغْرِي (بيتر) باستنتاجها عند معالجة الجواب غير المباشر (33ب). ففي البيئة الإدراكية الحديثة الاعتيادية، يكون من الظاهر أنه إذا عَدَت (ميري) (مرسيدس) سيارة غالٍة الشّمن، فإنها سَعِدَ (رولز - رويس) و(كاديلاك) غالٍة الشّمن أيضاً، ومن ثمّ أن (37) - (40) هي انعكاسات أمينة لآرائها. ومن الظاهر أيضاً أنها ستتصف بالغلاء أية سيارة أخرى تُساوي (مرسيدس) في كلفتها أو تزيد عليها. لكن ما هذه السيارات؟ إن المُقدّمات

والنتائج المأمونة نسبياً مثل (37) - (42) تتغير تدريجياً بصورة غير ملحوظة إلى تلك المحفوظة بمخاطر ومجازفات أكبر، مثل (43) - (46)،

43. (ألفاروميو) سيارة غالية الثمن.

44. (بي أم دبليو) سيارة غالية الثمن.

45. إن (ميري) لا تفضل أن تسوق (ألفا روميو).

46. إن (ميري) لا تفضل أن تسوق (بي أم دبليو).

هل هذه تلویحات من (33 ب)? في الوقت الذي لم تُقْمِ (ميري) بإيجار (بيتر) على استقصاء هذه الاحتمالات بأي شكل من الأشكال، فإنها بالتأكيد قد شجّعته [199] بعض التشجيع للتفكير في هذا المسار أو الاتجاه، بالرغم من أن النتائج المستنيرة يجب أن تُعامل بحذر أكبر بعض الشيء مما في حالة التلویحات (34) و(35) المحددة بشكل تام، أو الاستدلالات (37) - (42) التي تُغريننا بقوّة.

لتتصوّر الآن أن (بيتر) يعتقد بـ (47) ويجد أن الأمر يستحق أن يبذل جهداً ليتوصل إلى (48) كلزم سياقي من (47) وتصريح (33 ب)،

47. إن الناس الذين لا يُفضّلون قيادة سيارة غالية الثمن، لا يُفضّلون كذلك السفر لأجل المُتعة.

48. إن (ميري) لا تفضل السفر لأجل المُتعة.

إن من المشكوك فيه جداً أن ميري قد أعطت (بيتر) أي تشجيع لتزويد المقدمة في (47) واستنتاج النتيجة في (48). ما تبيّنه الأمثلة (33) - (48)، هو احتمال عدم وجود نقطة فاصلة بين الافتراضات التي تدعمها المتكلّمة بقوّة، والافتراضات التي تُستَنَدَ من القوّة، لكن على مسؤولية المستمع وحده. إن الأسطورة التي تقول بوجود تمييز واضح المعالم بين الاستدلالات المحددة تماماً، المقصودة بصورة دقيقة وواضحة، والاستدلالات غير المحددة وغير المقصودة تماماً، هي أسطورة لا يمكن الدفاع عنها. إن نظرية الصلة تُزودنا بطريقة للتخلص من هذه

الأُسطورة من دون التضحية بوضوح الإطار التصوري.

دعونا نقل إنَّ تلويحات القولة - شأنها شأن الافتراضات بصورة عامة - قد تفاوت في قوتها، فأنْ تقوم بتوصيل افتراض ما (ف)، يعني أنْ تجعل من الظاهر تبادليًّا قصدك أنْ يجعل (ف) ظاهراً أو أكثر ظهوراً. كلما زادت درجة الظهور المُتبادل للقصد الإخباري لإظهار افتراض مُعين، تمَّ توصيل ذلك الافتراض بصورة أقوى. إنَّ أقوى التلويحات المُمكّنة، هي تلك المُقدّمات والنتائج المُحدّدة بصورة تامة مثل (34) و(35)، التي يجب تزويدها واستنتاجها فعلاً إذا أريد للتأويل أن يكون مُتوافقاً مع مبدأ الصلة أو المُناسبة، والتي تحمل المُتكلّمة كاملَ المسؤولية عنها. أما التلويحات القوية فهي تلك المُقدّمات والنتائج، مثل (37) - (42)، التي يتمَّ تشجيع المستمع بقوّة على تزويدها واستنتاجها، ولكنه لا يُجبر بالفعل على ذلك. وكلما كان التشجيع أضعف، وكلما كانت سلسلة الاحتمالات التي يمكن للمُستمع أن يختار منها واسعة، كانت التلويحات أضعف. وفي آخر الأمر، كما أوضحنا في (47) - (48)، سنصل إلى نقطة لا يتلقّى فيها المستمع أيَّ تشجيع مطلقاً على تزويده واستنتاج آية مُقدمة أو نتيجة مُعينة، ويتحمّل المسؤولية كاملة عن تزويدها واستنتاجها بنفسه.

وبمُوجب هذا المقترب، فإن عدم تحديد التلويحات لا يُولد آية مشكلة شكلية مُعينة. فالقولة ذات المقدمة والنتيجة الملوّح بها بصورة مُحدّدة تماماً، تُجبران المستمع على تزويده واستنتاج تلك المقدمة أو النتيجة بعينها ونسبتها إلى المُتكلّمة بوصفها جزءاً من معتقداتها. والقولة ذات السلسلة الصغيرة من [200] المقدّمات والنتائج الملوّح بها بقوّة، تشجّع المستمع بقوّة على استعمال مجموعة أو شعبة من تلك المقدّمات والنتائج، وأن يعدّ شعبة منها - ليس بالضرورة الشعبة نفسها - كجزء من معتقدات المُتكلّمة. والقولة ذات السلسلة الكبيرة من المقدّمات والنتائج الملوّح بها بصورة ضعيفة، هي أيضاً تشجّع المستمع على استعمال شعبة من تلك الافتراضات وأن يعدّ شعبة منها - وهنا أيضاً ليس بالضرورة الشّعبة نفسها - كجزء من معتقدات المُتكلّمة. ومن الواضح أنه كلما كانت التلويحات ضعيفة، قلت ثقة المستمع في أن المقدّمات والنتائج المُعينة

التي يُزورّها ويستنجد بها سعىعكس أفكار المتكلّمة، وهذا هو مَكْمن الغموض وعدم التحديد. لكن مع ذلك، فإن الناس قد يُفكّرون بأفكار مُختلفة ويتوصّلون إلى الاعتقاد بِمعتقدات مُختلفة على أساس البيئة الإدراكيّة نفسها. إن هدف التواصل بصورة عامة، هو أن يزيد من تبادلية mutuality البيانات الإدراكيّة، وليس أن يضمن الاستنساخ المستحيل للأفكار.

في ختام هذا القسم، نريد أن نقارن ونبين بين مُقتربنا والمُقتربات الأخرى للتلويع. فأولاًً: لا يوجد ضمن إطارنا أيّ ربط بين توصيل التلويع ومُخالفته مبدأ فعلياتي أو قاعدة فعلياتية. إن التلويحات الغرائيّة تقع في صنفين، تلك التي لا تُوجّد فيها مُخالفة أو التي تكون فيها المُخالفة ظاهريّة فحسب، وتلك التي تكون فيها المُخالفة حقيقية بحيث حتى استعادة التلويع لن تُعيد أو تُحيي الافتراض الذي يُفيد أن القواعد قد تمّ التقييد بها. بالنسبة لنا، نرى أن هذا الصنف الثاني من الأمثلة، يجب أن يعاد تحليله.

وثانياً: نحن قد تناولنا بصورة جديّة شرط أو مُتطلب (غرايس) بأن التلويحات ينبغي أن تكون قابلة للحساب calculable، أي يمكن استعادتها والتوصّل إليها بعملية استدلال. ففي إطار (غرايس)، وإطار أغلب علماء الفعليات، يمكن إعطاء نوع من المسوّغ البعدي ex post facto لتشخيص التلويع، لكن حُجّة التسويغ كان في الإمكان أن تنجح بالدرجة نفسها بالنسبة لافتراضات أخرى مُختلفة تماماً، لم تشاً للمصادفة أن تكون مُلؤّحاً بها أبداً. وهذا يصدق بشكل خاص على الصنف الثاني من التلويحات، أي تلك التي تنتّج عن المُخالفة المُعتمّدة للقواعد الحواريّة، فهي تميّل إلى مُخالفة شرط إمكانية الحساب calculability بشكل صارخ على الخصوص.

تأمّل تحليل (غرايس) للتهكم، على سبيل المثال. (ميري) تنطق (49)، وبفعلها ذلك، هي تُخالف بجلاء قاعدة النّوعية (قُلُّ الحقيقة).

49. إنَّ (جيم) لصديق رائع.

وإذ يفترض (بيتر) أن (ميري) لا بُدَّ من أن تكون قد حاولت أن تُبلغه بعض المعلومات الصادقة، فإنه يبحث حوله عن افتراض صادق مُرتبط بـ (49)، الذي قد تكون (ميري) أرادت أن تُبلغه إليه. ثم يُقرّر أنها لا بُدَّ من أن تكون قد أرادت إبلاغه بعكس ما قالته:

50. إنَّ (جيم) ليس صديقاً رائعاً.

ولذلك، فمُوجب تحليل (غرايس)، إن المُتكلّمة قد تختلف قاعدة النّوعية بشكل [201] مُعتمد، وتنجح في التلويع بعكس ما قالته. غير أن "البحث حوله عن افتراض مُرتبط قد تكون المُتكلّمة أرادت إبلاغه" لا يُعد عملية استدلاليّة، فمثل هذه العملية تكون في واقع الأمر خالية من القيود العقلانية. إذ لماذا لا يُقرّر (بيتر) مثلاً أن (49) يجب أن تُؤسّر أو تُؤوّل بوصفها أنها تعني (51) ذات الصّلة الوثيقة بها، ما دامت (51) شيئاً قد تكون (ميري) أرادت إبلاغه؟⁽¹⁰⁾

51. إن (بيل) لصديق رائع.

إن نظرية الصّلة لا تُحيّز تحليل (49) على أنها تعني (50) - إلا إذا كانت (49) زلة لسان بشكل واضح - في الأقل لمحَّرِّد أن المُتكلّمة التي لم تكن تريد أن تُعبّر سوى عن (50)، كان بإمكانها أن توفر على مستمعها بعض الجهد الزائد في المعالجة، وذلك عن طريق تأكيد (50) بصورة مباشرة. وفي القسم (7) سنقترح تفسيراً أو وصفاً بديلاً.

إن السبب في أن التفسيرات القياسية المُعتمدة للتلويع لا تَفِي دائمًا بمُطلب أو شرط إمكانية الحساب في التلويحات، هو أن حساب التلويحات هو مسألة استدلال غير بُرهاني. فهو يتضمّن عملية تكوين افتراض لامنطقية إلى حدّ ما. ثم

(10) يُبدي (هارنش 1976 ص 346) ملاحظة مشابهة تُشير عدّة تساؤلات مهمّة بشأن وصف غرايس) للتلويحات. انظر كذلك (ووكر 1975) و (هغلي و سيرورد 1979 Sayward و (سادك 1978) و (ولسون وسيبرير 1986a).

يتوجب بعد ذلك تأكيد أو إثبات الافتراض. والتفاصيل القياسية المعتمدة لا تفرض سوى القليل من القيود على تكوين الافتراضات، هذا إن فرَضْتُ أيَّ قيد عليه. فهي عملياً تقتصر على تناول الافتراض الصحيح بموجب الحَدْسِ، فتُبيَّنُ أنه مُتوافق مع القواعد الغرایسية أو مع بعض المبادئ أو القيود الأخرى من النوع نفسه. إن الافتراضات الخاطئة بموجب الحَدْسِ، مثل الافتراض أن المُتكلّمة في (49) تعني (51)، هي، وللأسف، قابلة للتوكيد بالقدر نفسه من السهولة بهذه الطريقة.

نظريَّة الصَّلة تحلَّ هذا الإشكال عن طريق نظرها، ليس في مجرَّد التأثيرات الإدراكيَّة المعرفية للافتراض فحسب، وإنما أيضاً في جهد المعالجة الذي يتطلبه.

العمليات النفسيَّة التي يتم تكوين الافتراضات بواسطتها تُحدَّد درجة سهولة مَنَال الافتراضات، مما يُؤثِّر في درجة صِلتها أو مُناسبتها، مما يُؤثِّر في درجة مقبوليتها. وهكذا، فإن الافتراضات المُختلفة يُتوقع أن تختلف في درجة مقبوليتها قبل أن تحصل أية عملية تأكيد. فحين يتبيَّن أن التأويل المقبول ابتدائياً بدرجة أكبر مُتوافق مع مبدأ الصَّلة أو المُناسبة، فإنه يتم تأكيده بصورة فريدة، ويتم دحض وتفنيد كلَّ التأويلات المقبولة ابتدائياً بدرجة أقلَّ.

ومن النقاط الأخرى التي ظهرت من هذا القسم، نقطَة تعلق بحَيْزِ (الفعاليات) ومجالها. إن الفكرة القائلة إن الفعاليات ينبغي أن تقتصر اهتمامها على استعادة مجموعة معدودة من الافتراضات، بعضها مُعبَّر عنه بشكل صريح، وبعضها الآخر مُبَلَّغ بشكل ضمني، لكنها جميعاً مقصودة كُلُّ بمفرده من قبل المُتكلّمة، تبدو لنا فكرة غير صائبة. لقد حاولنا أن نُؤكِّد أن هناك سلسلة مُتَصِّلة ومُتدرَّجة من الحالات، ابتداءً من التلویحات التي قَصَدَت المُتكلّمة من المستمع بشكل مُحدَّد أن يستعيدها، إلى التلویحات التي لم تقصد المُتكلّمة سوى أن تجعلها ظاهرة، وإلى التعديلات الأخرى على البيئة الإدراكيَّة المُتبادلة بين المُتكلّمة والمُستمع، التي لم تقصدها المُتكلّمة إلا بمعنى أنها قَصَدَت من قولتها أن تكون ذات صلة، ومن ثم أن تكون لها تأثيرات إدراكيَّة معرفية غنية، وليس قابلة للتنبؤ بها كلياً. إن

[202] الفعلياتيين والسميوطيقيين الذين يقتصرُون نظرهم على أشكال التلويح الأقوى، لديهم صورة مُشوّهة للتواصل اللّغوي. فَهُم يقتصرُون عن إدراك التأثيرات الدقيقة التي يُحققها الكثير من التواصل الضمني غير الصريح، أو هم، في الأقل، يُخفقون في تفسيرها. سنعود إلى وظيفة التلويحات الضعيفة weak implicatures حين نناوش الأسلوب والمجاز في القسمين (6) و(7). لكننا نُريد أولاً أن نتأمل بعض الطرائق التي تؤثّر بها الصيغة اللّغوية في التأويل الفعلياتي.

5 - الصيغة القضوية والأسلوب : تأثيرات الافتراض المُسبق * :

إن لدى المُتكلّمة التي تنوّي أن تُصدر قَوْلَة ذات صلة، هدفين مُترابطين: فهي أولاً تقصد أن تُحقّق تأثيراً سياقياً في المستمع، وهي ثانياً تُريد أن تُقلّص جُهد المعالجة إلى الحد الأدنى. وقد يبدو لنا أن القولتين اللتين تحتويان شروط صدق لغوية مُتطابقة، لا بدّ من أن يكون لهما التأثيرات السياقية نفسها. سُنُّين فيما يأتي أنهما، على العكس من ذلك، قد تختلفان في تأثيراتهما السياقية وكذلك في جُهد المعالجة الذي يتطلّبانه، وأن هذا يُمثل مفتاحاً لنظرية تفسيرية في الأسلوب.

في هذا القسم، سُنُّقى نظرة على مجموعة من التأثيرات الأسلوبية التي تتحدد بشكل أساسي بواسطة البنية اللّغوية للقول، وتتحقق في نفس عملية تشخيص صيغتها القضوية. وبما أننا الآن، كما في السابق، نقتصر على تناول الأخبار الاعتيادية، فإن هذه الصيغة القضوية ستكون التصريح الرئيس للقول. لقد تمَّ تناول هذه التأثيرات الأسلوبية بمعايير تميزات مُتنوعة، مثلاً بين الموضوع topic والخبر comment، والمُعْطى (المفترض) given والجديد new، والمقدّم presupposition النحوی theme والمُؤخّر النحوی rheme، والافتراض المُسبق assertion، والبُؤرة focus، والافتراض المُسبق والتأكيد أو الإخبار assertion، وهلّم جرّاً،

* الأفكار والمفاهيم التي يطرحها المؤلفان في هذا القسم، هي وأفكار اللّغوين الذين يُشيرون إليهم، ولا سيما (مدرسة براغ)، كلها مدينة، بشكل أو باخر، إلى أبي البلاغة العربية الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز. [المترجم].

وتوّضّح، عادةً، باستعمال مجموعات الأمثلة الآتية⁽¹¹⁾.

52. (أ) أخت (بيل) التوأم تعيش في برلين.
 (ب) لدى (بيل) أخت توأم تعيش في برلين.
53. (أ) لقد أمطرت يوم الاثنين.
 (ب) يوم الاثنين أمطرت.
 (ج) يوم الاثنين أمطرت.
54. (أ) يوحنا بولس الثاني هو البابا الحالي.
 (ب) البابا الحالي هو يوحنا بولس الثاني.
 (ج) إنَّ يوحنا بولس الثاني هو البابا الحالي.

ففي (52 أ)، تكون المعلومة التي تُفيد أن لدى (بيل) اختاً توأمًا، مفترضة مُسبقاً، أو تُعامل بوصفها مُعطى (مفترضاً)، أما في (52 ب) فيتم الإخبار عنها، أو هي تُعامل بوصفها معلومة جديدة. إن الأمثلة (53 أ - 53 ج) تُوضح لنا مُختلف التأثيرات التي تحصل نتيجة للثُّير stress placement أو للتقديم والتأخير. لذلك، فإن (53 أ) و(53 ج) بخلاف (53 ب)، تصلاحان أن تكونا جواباً مُناسباً عن السؤال "متى أمطرت؟"، في حين أن (53 ب)، وبخلاف (53 أ) أو (53 ج)، تصلاح أن تكون جواباً مُناسباً عن السؤال: "كيف كان الطقس يوم الاثنين؟". وفي (54 أ) يكون يوحنا بولس الثاني بالبداهة هو الموضوع، في حين أن الموضوع في (54 ب) و(54 ج)، هو البابا الحالي.

توجد أدبيات وصفية هائلة في هذا المجال، لكن لا يوجد شيء مُقارب [203]

(11) نحن نستعمل الحروف الكبيرة للإشارة إلى كلا النوعين من الثُّير : البُوري (الجملي contrastive والنوني nuclear) والتَّابعِي sentential. ولضيق المجال، سنتجاهل تأثير الثُّير الثاني secondary stress ومجموعة التَّنعيم tone group على تفسير القَوْلة .

لنظرية تفسيرية للعلاقة بين البنية اللّغوية والتأثيرات الفعلياتية⁽¹²⁾. لكن مع ذلك، هناك عدد من اللمحات المُتفرقة التي تَبَيَّنَ عن نظر ثاقب، وتبدو لنا جديرة بالمتابعة. ومن ذلك أنه من الطبيعي بالنسبة للمعلومات المُعطاة (أي المعلومات التي تعدُّها المُتكلّمة معروفةً أو لا جدال فيها) أن تَرِد قبل المعلومات الجديدة؛ وبالنسبة للثَّبَر البُؤري *focal stress* لأنْ يهبط قُبَيل نهاية القوْلة، ما دام ذلك يُسْهِل عملية الفهم بشكل من الأشكال. إن هذه معلومات بدئية إلى حدٍ ما، لكن لا يصدق دائمًا أن المعلومات المُعطاة تَرِد قبل الجديدة، فالمعلومات الجديدة تَرِد قبل المُعطاة في أمثلتنا (53 ج) و(54 ج) آنفًا، وتورد (غرين) Green (1980) سلسلة عريضة من الأمثلة الداخضة. إن المشكلة تكمن في وضع نظرية تتسع لـكلا النوعين من الأمثلة، "الاعتيادية" *unmarked* و"الموسمة" *marked* (الاستثنائية) .

ومن الأفكار الأخرى الفكرة القائلة إن الثَّبَر هو نوع من المُكافئ الصوتي للتّأثير أو الإشارة، فهو وسيلة طبيعية لجلب الانتباه على عنصر أو مُكوّن مُعيّن من مُكوّنات القوْلة. ومما يدعم هذا التمايز أو التوازي، كون الثَّبَر بطبيعته مُتأرجح بين مُتباينين، شأنه شأن التأثير. ففي (55)، على سبيل المثال، يكون الاسم المنبور "كرة القدم" جزءاً من العبارة الاسمية "مباراة كرة القدم" ومن العبارتين الفعليتين "لكي تشاهد مباراة كرة القدم" و"غادرت لكي تشاهد مباراة كرة القدم"، ومن الجملة "(سوزان) غادرت لكي تشاهد مباراة كرة القدم".

55. (سوزان) غادرت لكي تشاهد مباراة كرة القدم.

(12) للاستعراض والمناقشة من زوايا نظر مُختلفة انظر (روشمون، تحت الطبع) و (تاغلخت 1984 فص 3-1 Taglicht و (براون و يول 1983 3 5-3) و (داينهارت 1981 و (برنس 1981) و (جيرون ((تحرير)) 1979) و (أو ودانين ((تحرير)) 1979 و (كلارك و هافيلاند 1977) و (لاينز 1977 فص 12) و (شاف Daneen 1976 و (جاكتندوف 1972) و (هاليدي 1967 /1968).

فكما هو معروف، إنَّ المُتكلّمة التي تضع النَّبر البُوري على كلمة ”كرة القدم“، قد تكون قاصدة تركيز الانتباه على أيّ واحد من هذه المُكوّنات النحوية التي تحتوي المُكوّن الذي يقابلها. والآن دَعُونا نُسَمِّ أصغر مُكوّن أو عنصر مُنبور، مثل الاسم ”كرة القدم“ في المثال المُتقدّم، المُكوّن أو العنصر المُنبور بُوريًا *focally stressed constituent*، ونُسَمِّ العنصر أو المُكوّن الذي يُستعمل العنصر المُنبور بُوريًا لتركيز الانتباه عليه نُسَمِّيَّة البُورة focus. ومن ثَمَّ، فإنَّ العنصر المُنبور بُوريًا قلًّا يُحدِّد بُورةً وحيدة أو فريدة، والمشكلة هي أنْ نُبَيِّن كيف يتم اختيار البُورة الحقيقية من بين سلسلة من البُور المُمكّنة.

وفكرة ثالثة تُفيد أنَّ الطريق إلى معرفة بُورة القُولَة الخبرية، هو بمعرفة أيّ نوع من الأسئلة التصوّرية* Wh-questions أُنشِئت تلك القُولَة لجوابها، أو يُمكن أن تكون جواباً مُناسبَاً لها. فعلى سبيل المثال، يُمكن تأويل (55) بوصفها جواباً عن سلسلة من الأسئلة ذات العلاقة، كلَّ واحد منها يُنتَج عن التعويض عن إحدى بُورها المُمكّنة بعبارة تصوّرية ملائمة Wh-phrase مثلاً، ”آية مباراة غادرت (سوزان) لتشاهده؟“، ”ما الذي غادرت (سوزان) لتشاهده؟“، ”ما الذي غادرت (سوزان) لتفعله؟“، ”ما الذي فعلته (سوزان)؟“ و ”ما الذي حدث؟“. وكل بُورة مُمكّنة تُحدِّد سؤالاً تصوّرياً، والعكس بالعكس. وعلى الرّغم من أنَّ كلَّ المستغلين في هذا المجال يُبدُون هذه الملاحظة الحدسيّة البديهية، فإنَّ المشكلة هي إعطاء تفسير مُقنع يُوضّح السبب في ذلك.

وأخيراً، كثيراً ما يتردّد مقتراح يقول إنه بدلاً من التمييزات الثنائيّة بين المُعطى والجديد، والبُورة والافتراض المُسبق وما إلى ذلك، هناك في الحقيقة مُدرَّج gradient أو بُنية هرميّة. لنفترض أنَّ بُورة (55) آنفًا هي العبارة الفعلية ”لكي تُشاهد مباراة كرة القدم“ بحيث يتم تركيز الانتباه على كل المعلومات التي [204]

* أيَّ الأسئلة المفتوحة في مقابل الأسئلة التصديقية التي تُجاب بالنفي أو الإثبات. يُلاحظ هنا أنَّ التصوّر في مقابل التصديق هو مُصطلح منطقي، وهو يختلف عن مُصطلح التصوّر conceptual و المستعمل في عموم الكتاب. [المترجم].

تحتويها هذه العبارة الفعلية. لكن مع ذلك، من الواضح بالبديهة أنَّ ليس كل ما فيها يتم التركيز عليه بالدرجة نفسها، أي إن المعلومات التي تحتويها كلمة "كرة القدم"، هي أكثر بروزاً من المعلومات التي تحتويها كلمة "تُشاهد". إن الأمر يبدو كما لو كانت البورة مُتَكَوْنة من سلسلة من البوّر المُتَداخِلة بعضها في بعض وبدرجات مُتفاوتة من البروز، بحيث تكون أصغر البوّر أكثرها بروزاً. وهنا أيضاً البديهيات واضحة، وإنْ كان ليس من الواضح بالدرجة نفسها كيف يمكن دمجها في نظرية واضحة.

إن ما يعطي هذه الملاحظات قيمة تفسيرية، هو الفكرة القائلة بأن تنظيم القوْلة النحوي والصوتي قد يؤثّر بصورة مباشرة في طريقة معالجتها وفهمها أو استيعابها. المُحِير في الأمر هو أن عدداً كبيراً من الكتاب، بعد أن لاحظوا إمكانية الرابط الطبيعي بين الصيغة اللّغوية والتّأويل الفعليّي، يشعرون بالحاجة إلى إقحام مستويات وسيطة من الوصف الدلالي والفعليّي للرابط بشكل مُصطنع بين ما هو مترابط بشكل طبيعي في الأساس، إذا كانت الرؤية صحيحة. إننا نودُ أن نتابع فكرة الرابط الطبيعي بين الصيغة اللّغوية والتّأويل الفعليّي، وأن نُبيّن كيف يمكن تحقيقها ضمن إطار نظرية الصّلة.

لنتأمل أولاً ما هي، ضمن إطارنا، أكثر الطرائق تبذيراً ولا-اقتصادية في معالجة القوْلة. فلو لم تكن كلفة المعالجة مهمّة، لكان بإمكان المستمع أن يتحرّى كل الحالات الممكّنة من الإعراب *parsings* وإزالة اللبس أو الاشتراك *disambiguation*s والمغزى الكلامي *illocutionary Forces* وتعيين الإحالة *reference assignments* والإغناء *enrichments* من التصريحات الناتجة *explicature*، وأن يُوسّع السياق المباشر لأن يُضيف إليه الأبواب الموسوعية لكافة المفاهيم التي تظهر في التصريح، وأن يتحرّى بصورة مُنظمّة تأثيراته السياقية في ذلك السياق. ولكن بإمكانه، فضلاً عن ذلك، أن يستنتج كل اللّزومات التحليلية *analytic implications* للتصريحات، وأن يُضيف إلى السياق الأبواب الموسوعية لكل المفاهيم المكوّنة لها، وأن يتحرّى مجموعة اللّزومات السياقية الناتجة، وهلّم جرّاً بصورة غير محدودة. إن هذه الطريقة في

المعالجة ستؤمن عدم إغفال أي تأويل أو تفسير ممكн تصوّره، وعدم إغفال أي سياق يمكن تحرّيه، وعدم إغفال أي تأثير سياقي يمكن استنتاجه. لكن من الواضح أنها أيضاً ستطلب الكثير من المعالجة غير المثمرة.

لكن لاحظ، مع ذلك، أنه لكون إصدار القولة ومعالجتها تتمان خلال الزمن، فإن المستمع يكون في موقع يمكّنه من استحضار بعض المفاهيم المكوّنة لها، مع الأبواب المنطقية والموسوعية المرتبطة بها، قبل بعضها الآخر. وبالنسبة للمتكلّمة التي تهدف إلى تحقيق المناسبة (الصلة) المثلّى، يكون الاستغلال الكفوء لهذا الترتيب الزمني شيئاً حاسماً. سُبّلين هنا باختصار، كيف يمكن أن يساعد ذلك في تقليل كلفة إزالة اللبس أو الاشتراك وكلفة تعين الإحالة.

كلّما تم تحقيق إزالة اللبس وتعيين الإحالة بوقت أسرع، كلّ جهد المعالجة المطلوب. وكلّما زاد عدد التفسيرات الممكّنة التي يجب أن توضع في البال أثناء النطق بالقولة، زاد جهد المعالجة. يلزّم من هذا أن على المتكلّمة التي تهدف إلى تحقيق المناسبة (الصلة) المثلّى، أن تصوغ قولتها بحيث تسهل تحقيق إزالة اللبس بصورة صحيحة ومبكرة. كيف يمكن تحقيق هذا؟

إن الكثير من البحوث الحديثة بشأن الإعراب تُوحّي بأن الإعراب هو، إلى [205] حدّ ما، عملية "فوقية" "Top-down"، أي إن المستمع يبني فرضيات تنبؤية بشأن البنية أو التركيب الكلّي للقولة على أساس ما قد سمعه⁽¹³⁾. فعلى سبيل المثال، هو قد لا يكتفي بمجرد تشخيص كل كلمة وتعيين صنفها التحتوي، وإنما يتعدّى ذلك إلى استعمال معرفته بصفاتها المعجمية والقيود التحتوية لتواجدها وتواردها co-occurrence restrictions للتنبؤ بالأصناف التحتوية للكلمات أو العبارات التي تليها.

إن الأديبات التجريبية بشأن إزالة اللبس أو الاشتراك، تُوحّي بأن إزالة اللبس أو الاشتراك وتعيين الإحالة هما أيضاً، إلى حدّ ما، عمليتان "فوقيتان"، أي إن

(13) للاستعراض والمناقشة انظر (جونسن - ليرد 1983 فص 13).

المُستمع يعمل فرضيات تنبؤية بشأن التركيب المنطقي الكُلّي للقوله، ويُحلُّ اللبس أو الاشتراك والتأرجح الممكّن بين المُتباينين على أساس هذه الفرضيات⁽¹⁴⁾. نحن نود أن نقترح طريقة لبناء الفرضيات المنطقية التنبؤية على أساس الفرضيات النحوية التنبؤية التي يبدو أن دورها في عملية الفهم (الاستيعاب) راسخ تماماً.

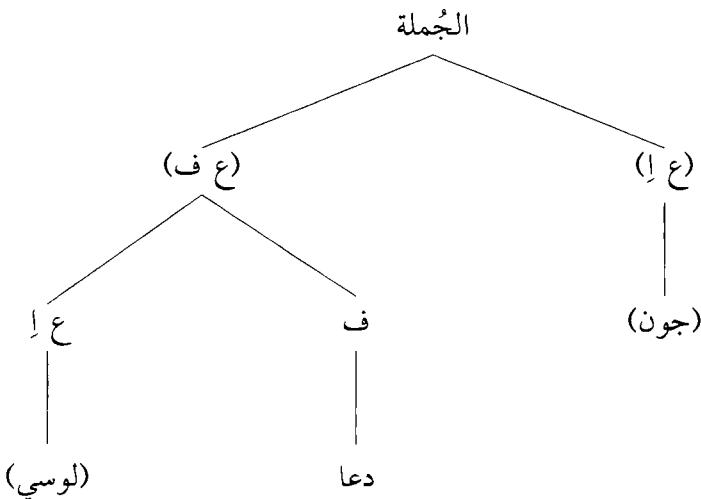
لنفرض أن الصيغة المنطقية، شأنها شأن الصيغة النحوية، هي أشجار أو مشجرات مُتكونة من عقد (نقاط تفرع) مُعلمة labelled nodes (أو ما يُساوي ذلك من التقويس المُعلم*) labelled bracketings، والعلامات النحوية هي الأصناف (أ، ع، إ، ف، ع ف) وهلْمَ جرّاً، حيث يمكن اعتبار (إ) مُتغيّراً للأسماء، (ع إ) مُتغيّراً للعبارات الاسمية، (ف) مُتغيّراً للأفعال، (ع ف) متغيّراً للعبارات الفعلية، وهلْمَ جرّاً. وبموجب مُتغيّرات موازية، ينبغي أن تكون العلامات المنطقية مجموعة من الأصناف المنطقية الأساسية، ربّما من سلسلة ثابتة تشكّل جزءاً من المعدّات الفكرية الأساسية للبشر، والتي يمكن اعتبارها مُتغيّرات تمثيلات فكرية تصوّرية من أنماط مُختلفة. ونحن سنستعمل ضمائر اللغة الإنكليزية لتمثيلها، وهكذا، فإن (شخص ما someone) هو مُتغير للتمثيلات التصوّرية التي ترمز إلى البشر [العاقل]، و(شيء ما something) للتمثيلات التصوّرية التي ترمز إلى الأشياء [غير العاقل]، و(يفعل شيئاً ما do something) للتمثيلات التصوّرية التي ترمز إلى الأفعال أو الأعمال، وهلْمَ جرّاً.

ولكي نعطي أبسط مثال توضيحي ممكّن، فإن وراء الجملة (56) البنية الشجرية الضمنية (57)، ولصيغتها المنطقية البنية (58):

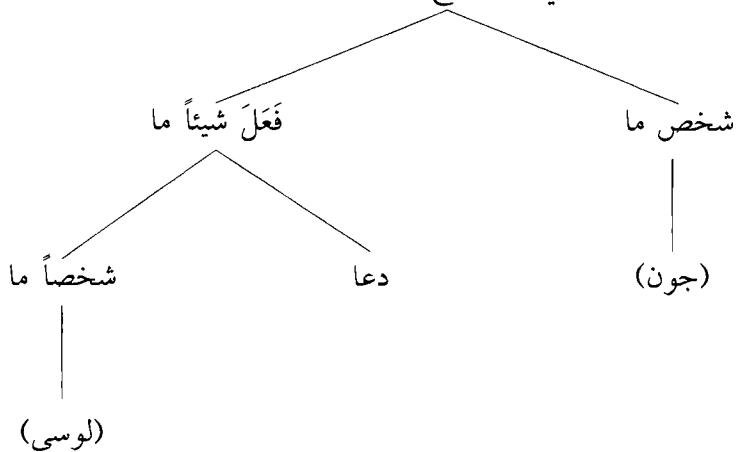
56. (جون) دعا (لوسي).

(14) للاستعراض والمناقشة انظر الهاشم (6) المتقدم آفأً.

* إن (نقاط التفرع) و (التقويسات) المُعلمة هي وسائل لتمثيل مكوّنات بنية الجملة النحوية حيث يكون كل مكوّن ضمن نقطة تفرع في الحالة الأولى، أو ضمن قوس في الحالة الثانية، وكلاهما يعلم أو يحمل علامة الصنف النحوي الذي يمثله ذلك المكوّن مثل (إ) و(ف) و(ع) و(ع ف) التي يوردها المؤلفان. [المترجم].



[206]



وهكذا، فإن التمثيل القضائي للحقيقة القائلة إن (جون) دعا (لوسي) ستتضمن، بواسطة العلامات على العقد في بنيتها الشجرية، المعلومات التي تُفيد أن شخصاً ما، قد دعا شخصاً ما، وأن شخصاً ما، قد دعا (لوسي)، وأن (جون) قد دعا شخصاً ما، وأن (جون) قد فعل شيئاً ما، وهلّم جرأً.

وبِمُوجَبٍ هَذَا الْمُقْتَرَبُ، هُنَاكَ مَعْنَى أَوْ وَجْهٍ وَاضْعَفُ، تَكُونُ بِمُوجَبِهِ عَلَامَاتُ الْأَصْنَافِ الْمُنْطَقِيَّةِ مُنْتَاظِرَةً مَعَ عَلَامَاتِ الْأَصْنَافِ النَّحْوِيَّةِ فِي الْلُّغَةِ الطَّبِيعِيَّةِ، بَلْ هِيَ، فِي الْحَقِيقَةِ، تَمثِيلَاتٌ دَلَالِيَّةٌ لَهَا (وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ الضرُورِيِّ أَنْ تَكُونَ هُنَاكَ عَلَاقَةٌ تَنَاطُرُ وَاحِدٌ لَوَاحِدٍ one - to one). وَنَتْيَاجٌ لِذَلِكَ، فَإِنَّ الْمُسْتَمِعَ الَّذِي قَامَ بِالْفَرَضِيَّةِ النَّحْوِيَّةِ التَّنبَؤِيَّةِ الَّتِي تُفِيدُ، مَثَلًاً، أَنَّ الْكَلْمَاتِ "جُونُ" دَعَا "سَتُّبَعَ" بِعَبَارَةِ اسْمِيَّةِ (عِا)، سَيَكُونُ قَادِرًاً، بِوَاسْطَةِ التَّفْسِيرِ الدَّلَالِيِّ لِهَذِهِ الْفَرَضِيَّةِ النَّحْوِيَّةِ التَّنبَؤِيَّةِ، عَلَى أَنْ يَسْتَتِّجَ الْفَرَضِيَّةُ الْمُنْطَقِيَّةُ التَّنبَؤِيَّةُ الَّتِي تُفِيدُ أَنَّ (جُونَ) قَدْ دَعَا شَخْصًا مَا. نَحْنُ نَرَى أَنَّ مَثَلَ هَذِهِ الْفَرَضِيَّاتِ تُؤْدِي دُورًا حَاسِمًا فِي عَمَلِيَّتِي إِزَالَةِ اللَّبَسِ أَوِ الاشتِراكِ وَتَعْدِينِ الْإِحَالَةِ.

لِنَفْرَضْ أَنَّ الْمُسْتَمِعَ حِينَ يَسْمَعُ كَلْمَةً "جِنِيفَر" (Jennifer) فِي (59)، يَسْتَحْضُرُ سَلْسَلَةً مِنِ الْإِحَالَاتِ الْمُمُكَنَّةِ لِكَلْمَةِ "جِنِيفَر" - أَيُّ، بِتَعْبِيرِ آخَرَ، مَجْمُوعَةً مِنِ الْعَنَاوِينِ الْفَكْرِيَّةِ (الْتَّصْوِيرِيَّةِ) تَكُونُ كَلْمَةُ "جِنِيفَر" جُزْءًا مِنْ بَابِهِ الْمُعْجَمِيِّ - وَمِنْ ثُمَّ، تَكُونُ فِي مُتَنَوِّلِهِ سَلْسَلَةً مِنِ الْأَبْوَابِ الْمُوسَوِعِيَّةِ الْمُرْتَبَطَةِ بِهَا،

59. (جينيفَر) اعترَفتُ بِالسرقةِ. Jennifer admitted* STEALING.

إِنَّ الْمُسْتَمِعَ حِينَ يَصِنَّفُ "جِنِيفَر" فِي الصَّنْفِ النَّحْوِيِّ (عِا)، فَهُوَ يَقُولُ بِالْفَرَضِيَّةِ النَّحْوِيَّةِ التَّنبَؤِيَّةِ الَّتِي تُفِيدُ أَنَّهَا سَتُّبَعَ بِعَبَارَةِ فَعْلِيَّةِ (عِفَ)**، الَّتِي يَسْتَتِّجُ الْفَرَضِيَّةُ الْمُنْطَقِيَّةُ التَّنبَؤِيَّةُ (60) بِوَاسْطَةِ التَّعْوِيسِ عَنِ الْمُتَغَيِّرَاتِ:

60. (جينيفَر) فعلَتْ شَيْئًا مَا.

* هُنَاكَ اشْتِراكٌ فِي مَعْنَى الْفَعْلِ الإِنْكَلِيزِيِّ (admit) فَهُوَ يَعْنِي (يَعْتَرِفُ بِالْمَسْؤُلِيَّةِ عَنِ الْفَعْلِ) أَوْ (يَسْمَحُ بِالدُّخُولِ). لَكِنَّا اسْتَبَقْنَا الْأَمْرَ فِي التَّرْجِيمَةِ، فَأَرَلَنَا اللَّبَسَ مُقْدَمًا لِعَدْمِ وُرُودِ كَلْمَةِ فِي الْعَرَبِيَّةِ فِيهَا اللَّبَسُ أَوِ الاشتِراكُ نَفْسُهُ. [المُتَرَجِّم].

** اعْتَدَدَ لِيَسْ بِالْقَارِئِ حَاجَةً لِأَنْ يُبَيَّنَ هُنَاكَ أَوْ فِي الْمَوَاضِعِ الْأُخْرَى إِلَى الْفَرْقِ بَيْنِ الْلُّغَتَيْنِ الإِنْكَلِيزِيَّةِ وَالْعَرَبِيَّةِ. فَمَثَلًاً النَّحْوُ الْعَرَبِيُّ، بِخَلَافِ النَّحْوِ الإِنْكَلِيزِيِّ، يَسْمَحُ بِوُجُودِ جُملَةِ مِبْدَأٍ وَخَلِيلٍ مِنَ الْفَعْلِ. وَمَعَهُ لَا يَضُرُّ بِتَحْلِيلِ الْمُؤْتَفِينِ، إِذَا بَدَلَّ مِنَ السُّؤَالِ فِي (61) أَدُنَاهُ سَيُثَارُ السُّؤَالُ الْآتَى: (مَاذَا بِشَأنِ جِنِيفَر؟). [المُتَرَجِّم]

لنفرض أنه يعرف امرأتين واحدة اسمها (جينifer سميث) وأخرى اسمها (جينifer أوهارا). بموجب فرضيتنا، هو سيشرع الآن بالقيام بتعيين مُوقت وتجريبي للمحال عليه في كلمة ”جينifer“، عن طريق البحث والتأمل إن كانت المعلومة القائلة إن ”جينifer سميث“ فعلت شيئاً، أو المعلومة القائلة إن ”جينifer أوهارا“ فعلت شيئاً، ربما كانت ذات صلة بالنسبة له في سياق يقع في متناوله حالياً.

افرض، مثلاً، أن في متناوله سياقاً تكون فيه المعلومة القائلة إن (جينifer [207] أوهارا) فعلت شيئاً، تكون ذات صلة له بصورة ظاهرة. حينئذٍ عليه أن يفترض - بموجب حُجَّة لا بدّ من أن تكون مألوفة الآن - أن المُتكلّمة حين نطق بكلمة ”جينifer“ كانت تقصد الإشارة إلى (جينifer أوهارا)، والا لكان عليها أن تُعيد صياغة قولتها لكي تمحو هذا التفسير أو التأويل. وفضلاً عن ذلك، عليه أن يفترض أن السياق الذي يجد فيه صلة أو مُناسبة المعلومة القائلة إن (جينifer أوهارا) فعلت شيئاً، أن ذلك السياق سيؤدي دوراً إضافياً في عملية الفهم أو الاستيعاب، وإلا فإن الجهد المبذول في استحضاره سيكون جهداً ضائعاً.

وفي هذه المرحلة المُبكرة، قد لا يكون هناك أيّ تعيين واضح للإحالة يجعل (60) ذات صلة على الإطلاق. ومع ذلك، فموجب نوع من تعيين الإحالة قد تُثير في ذهن المستمع سؤالاً ذا صلة أو مُناسبة (حيث المقصود بالسؤال ذي الصّلة هو السؤال الذي يكون جوابه أكيداً أو الذي يُحتمل أن يكون ذا صلة). إن الخبر [القولبة الخبرية] غالباً ما يُثير سؤالاً ذا صلة. فعلى سبيل المثال، إذا قلتُ لك إنني لست مسؤولاً، فمن المؤكّد تقريباً أنني سأجعلك تتساءل عن السبب. وللسبب نفسه، قد يكون هناك تعيينٌ ما، للإحالة بحيث إن (60) الحالية من الصّلة في ذاتها، قد تُثير سؤالاً مثل (61أ) أو (61ب) الذي هو ذو صلة في سياق معين، يقع في متناول المستمع حالياً،

61. (أ) ما الذي فعلته (جينifer سميث)؟

(ب) ما الذي فعلته (جينifer أوهارا)؟

وإذا كان الأمر كذلك، فحينئذٍ عليه أن يفترض - بموجب حُجَّة لا بدّ من أن

تكون مألوفة الآن - أن هذا سؤال أرادت المتكلّمة أن تُثيره، وأن بقية القوّة ستُجّيب عنه، وأن الجواب سيكون ذا صلة في السياق الذي تمّ تشجيعه توّا على استحضاره.

لنفرض إذن أنه قد تمّ تعين إحالة بصورة تجريبية مؤقتة لكلمة "جينifer". إن الكلمة التالية التي يجب معالجتها هي الفعل "admitted" ، فهذه الكلمة لها معنيان ممكناً هما ، (يُعترف بالمسؤولية) و(يُسمح بالدخول)، والفعل مُتعدّد* بموجب كلا المعنين. وهكذا فإن المُستمع أن يقوم بالفرضية النحوية التنبؤية التي تقول إن الفعل سيُتبع بعبارة اسمية (ع ا) ، ومن ثم يحصل على الفرضيات المنطقية التنبؤية (62 أ - ب) بواسطة التعويض عن المُتغيّرات ،

. 62. (أ) (جينifer) سمحت بدخول أحد ما.

(ب) (جينifer) اعترفت بالمسؤولية عن شيء ما.

وبإمكان المُستمع الذي يُتاح له الآن الوصول إلى البابين الموسوعيين للمعنىين (يُسمح بالدخول) و(يُعترف بالمسؤولية) أن يُواصل إزالة اللبس أو الاشتراك في الفعل "admit" عن طريق التساؤل إنْ كانت واحدةٌ من (62 أ - ب) أو أحد الأسئلة المرتبطة (63 أ - ب) ذا صلة بصورة ظاهرة في سياق مُعيّن يقع في متناوله حالياً.

. 63. (أ) لِمَنْ سمح (جينifer) بالدخول؟

(ب) ما الذي اعترفت (جينifer) بالمسؤولية عنه؟

وإذا كان الأمر كذلك ، فحينئذ ينبغي عليه أن يأخذ بذلك التفسير مؤقتاً وأن يحتفظ بالسياق من أجل المزيد من المعالجة.

* يُلاحظ أن المُقابل العربي للفعل المذكور بالمعنىين ليس مُتعدّداً، بل لازم متبع بـجـارـ وـمـجـرـورـ. وهذا لا يُؤثـرـ، فـفيـ إـمـكـانـنـاـ أنـ نـقـولـ إنـ الفـرـضـيـةـ النـحـوـيـةـ التـنـبـؤـيـةـ هيـ أنـ الفـعـلـ سـيـتـبعـ بـجـارـ وـمـجـرـورـ، وـلـيـسـ بـعـبـارـةـ اـسـمـيـةـ، كـمـاـ هـوـ فـيـ النـصـ الإـنـكـلـيـزـيـ. [المترجم].

وأخيراً، إذا كانت المُتكلّمة قد حققت الصّلة أو المُناسبة المُثلّى، فإنّ كلمة [208] ‘السرقة’ ينبغي أن تنزل في مكان كان قد هُيئ من قبل في أثناء عملية التفسير. أي إنها ينبغي أن تُجib عن أي سؤال كان قد أثير ولم يلْقَ جواباً، وينبغي أن تكون الأجوية ذات صّلة أو مُناسبة، في سياق كانت عملية التفسير قد ساعدت في تهييّته. فعلى سبيل المثال، إذا كان المستمع قد استحضر سياقاً يكون فيه السؤال، ‘ما الذي اعترفت (جينifer) بالمسؤولية عنه؟’، ذا صّلة بموجب تعين معين للمحال عليه في كلمة ‘جينifer’، فحينئذٍ ينبغي أن تكون القوّة بأكملها قابلة للتفسير بوصفها جواباً عن ذلك السؤال بموجب ذلك التعين للإحالة.

وإذا كانت المُتكلّمة قد قامت بواجبها بصورة صحيحة، فإنّ نهاية القوّة لا بدّ من أن تؤكّد وتبثّت كل الاختيارات المُؤقتة في المُحتوى والسيّاق التي كان المستمع قد قام بها على طول الطريق. ومن ناحية أخرى، إذا لم تؤكّد نهاية القوّة هذه الاختيارات المُؤقتة، فإنّ تشخيص قَضَى المُتكلّمة الإخباري سيطلب مستوى إضافياً من الاستدلال في نسق استدلالي يكون عادةً ثابتاً، بخلاف ذلك. حين يكون التواصل خالياً من الإشكال، فإنّ المستمع يفترض أو يُسلّم بأنّ لدى المُتكلّمة تقديرًا وافياً لما يمكن أن يكون ذا صّلة بالنسبة له، أما حين يكون هناك إشكال، فإنّ على المستمع أن يُحاول أن يكتشف الصورة غير الصحيحة عنه التي بِمُوجّبها يمكن أن تكون المُتكلّمة قد تصوّرت أن قولّتها ستكون ذات صّلة مُثلّى.

لا حظّ الآن أن الفرضيات التنبؤية الصحيحة، تلك التي سيتم إثباتها وتأكيدها في النهاية، هي مُترابطة منطقياً، بعضها مع بعضها الآخر. ففي أي زوج من هذه الفرضيات تلزم إحداها بالضرورة عن الأخرى. وبتعبير أدقّ، فإن مجموعة الفرضيات التنبؤية تُشكّل سلّماً مدرجاً، كلّ عنصر فيه يستلزم تحليلياً العنصر الذي يسبقه مباشرة، ويُلزّم تحليلياً عن العنصر الذي يليه مباشرة. وبالنسبة لـ (59) بموجب التفسير الذي كُنّا نناقشه قبل قليل، يحتوي السُّلُم المدرجاً على ثلاثة عناصر (64 أ - ب).

64. (أ) (جينifer) فعلت شيئاً ما / ما الذي فعلته (جينifer)؟

(ب) (جينifer) اعترفت بالمسؤولية عن شيء ما/ما الذي اعترفت (جينifer) بالمسؤولية عنه؟

(ج) (جينifer) اعترفت بالسرقة.

ومن هذه، ستتم استعادة أو استدعاء أكثرها عموماً، (64 أ)، أولاً: وكما سبق أن لاحظنا، إذا كانت المتكلّمة قد حَقَّقت الصلة المُثلى، فإنه لا بدّ من أن يكون إما ذا صلة بحدّ ذاته، أو أنه سيُثير سؤالاً ذا صلة. والذي يليه في الاستدعاء هو (64 ب)، الذي ينبغي إما أن يُزوّدنا بجواب ذي صلة عن سؤالٍ أثاره (64 أ) أو أنه نفسه يثير سؤالاً ذا صلة. وأخيراً لا بدّ من أن (64 ج) يُزوّدنا بجواب ذي صلة عن السؤال الذي أثاره (64 ب)، وربما هو نفسه قد يُثير السؤال الإضافي ”لماذا اعترفت (جينifer) بالسرقة؟“، ومن ثم يُهيئ الساحة لقوله تالية. وهكذا، فإن السُّلْمُ المُدرَّج في (64) يعمل بمثابة هيكل عظمي يُبني حوله التفسير بأكمله.

[209] إن المُدرَّج في (64) يحتوي شعبة من اللُّزومات التحليلية للقوله (59)، وهذه الشُّعبة مرتبة بدقة بِمُوجَب علاقه اللُّزوم التحليلي، كما تقدم وصفه. وفضلاً عن ذلك، إذا سلّمنا بأن النَّبَر البُؤري في (59) يقع على الكلمة الأخيرة ”السرقة“، فإن هذه الشُّعبة مرتبطة بمجموعة البُؤر المُمكنة للقوله بصورة واضحة، فإذا عمدت إلى الصيغة القَضَوِيَّة للقوله، وأبدلت البُؤرة بعلامتها المنطقية، فإنك ستحصل على لُزوم في السُّلْم المُدرَّج، وفي الإمكان الحصول على جميع اللُّزومات في السُّلْم بهذه الطريقة، باستثناء الصيغة القَضَوِيَّة نفسها. دعونا نطلق على مثل هذه الشُّعبة من اللُّزومات التحليلية المرتبة بدقة، والتي يُحدّدها موقع النَّبَر البُؤري اسم السُّلْم البُؤري *focal scale*. حين يقع النَّبَر البُؤري على آخر كلمة في القوله، كما هو الحال في (59)، فإن مجموعة الفرضيات المنطقية التبؤية التي تفترض في أثناء عملية التفسير توافق مع السُّلْم البُؤري.

وكما سبق أن بيَّنا، فإن اللُّزومات في السُّلْم البُؤري للقوله لا تعالج جميعها فجأةً وفي وقت واحد. إن مُعالجة كل لُزوم، يمكن أن تُسهم في الصلة الإجمالية للقوله بطريقتين: إما عن طريق تقليل الجُهد الذي تتطلبه المُعالجة، وإما عن

طريق زيادة تأثيراتها السیاقیة. وحتى لو لم يكن للزوم أي تأثير سیاقي بحد ذاته، فإنه يمكن أن يُسهم في الصّلة عن طريق إتاحة الوصول المباشر إلى سياق يمكن فيه تحقيق التأثيرات، ومن ثم تقليل جهد المعالجة الذي يتطلبه تحقيق هذه التأثيرات. أما فيما يخص التأثيرات السیاقیة للقولة، ففي الإمكان الحصول عليها في عدّة خطوات عن طريق لزومات مُختلفة في السُّلُم البُؤري.

لِتَقْرُبُ إِنَّهُ حِينَ تَكُونُ لِزُومٍ فِي السُّلُمِ الْبُؤْرِيِّ لِقُولَةٍ مَا، تَأْثِيرَاتٌ سِيَاقِيَّةٌ خَاصَّةٌ بِهِ، وَمِنْ ثُمَّ يَكُونُ ذَلِكَ صِلَّةٌ بِحدَّ ذاتِهِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ لِزُومٍ صَدْرٌ أَوْ أَمَامٌ *background foreground implication*. إذن، ستكون بُؤرة القولة هي أصغر مُكْوَنٍ نحوِي يُؤدي استبداله بالمتغير إلى إنتاج لزوم صدر (أمام) وليس لزوم خلفية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون البُؤرة في (59) آنفًا العبارة الاسمية (ع ١) "السرقة"، أو العبارة الفعلية (ع ف) "اعترفت بالسرقة" أو الجملة بأكملها. فإذا كانت (64 أ) ذات صلة بحد ذاتها، فإنها ستكون لزوم صدر، وستكون البُؤرة الجملة بأكملها، وإذا لم تكن (64 أ) ذات صلة بحد ذاتها بل كانت (64 ب) كذلك (أي ذات صلة بحد ذاتها)، فإن البُؤرة ستكون العبارة الفعلية (ع ف) "اعترفت بالسرقة"، وإذا لم تكن (64 ب) ذات صلة بحد ذاتها، فإن البُؤرة ستكون العبارة الاسمية (ع ١) "السرقة" ذاتها.

إن اللزوم يمكن أن يُسهم في الصّلة أو المناسبة بكلتا الطريقيتين اللتين تقدّم وصفهما، أي عن طريق إتاحة الوصول إلى سياق يكون فيه للمزيد من اللزومات تأثيرات سیاقیة، وعن طريق إنتاجه تأثيرات سیاقیة بحد ذاته. وبهذه الكيفية يمكن تماماً للمتكلّمة أن لا تعلم أو تهتمّ بدقة، بالنقطة التي يحصل فيها الانفصال بين الخلفية والصدر أو الأمام. فعند معالجة (59) المتقدّمة آنفًا، مثلاً، قد يكون من المُحتمل أن المستمع إذا استحضر معلومات موسوعية كافية عن شخصية (جينifer) ومويلها، فإنه قد يجد المعلومة القائلة إنها اعترفت بفعل شيء ما، ذات صلة. لكن من المُحتمل أنه قد لا يكون مُستعدًا لبذل ذلك القدر من

الجهد. لكن هذا لا يُغيّر شيئاً في الأمر عند المُتكلّمة. إذ ما دام لديها سبب يدعوها للاعتقاد بأن أحد عناصر السُّلْم البُؤري، في الأقل، سيكون ذا صلة بحد ذاته، وفي سياق تُتيح العناصرُ الأخرى الوصولَ إليه، فإنها ليست بحاجة [210] للاهتمام الزائد بالنقطة التي يحصل فيها القطع أو الفصل بين الـ^{الخلفية} والصدر أو الأمام. أي، ليس بها حاجة لـ^{القصد} مُحدّدٍ للتمييز بين أيٍ من لُزومات قولتها هي لُزومات صُدرٍ (أمام)، وأيٍ هي لُزومات خلفية (أيٍ هي معطاة وأيٍ هي جديدة)، وذلك بخلاف ما هو مُتعارف ومحبّل عادةً في الأدب.

وبإمكاننا أيضاً أن نُلقي بعض الضوء على الإحساس البديهي بوجود مُدرج gradient من المعلومات المُعطاة والجديدة. ومهما كان موقع نقطة الانفصال بين الصدر والـ^{الخلفية}، فإن هناك تفسيراً واضحاً تمثّل بموجبه (64 ب)، على سبيل المثال، وفي آنٍ واحد، لُزوم صُدرٍ بالنسبة لـ (64 أ)، حيث تزوّدنا بجواب جزئي عن السؤال الذي تُشرّه، وكذلك لُزوم خلفية بالنسبة لـ (64 ج)، حيث تُشير سؤالاً تزوّدنا (64 ج) بجواب جزئي عنه في الأقل. وكما لاحظنا، فحتى (64 ج)، التي هي بالضرورة لُزوم صُدرٍ، قد تُثير في الوقت نفسه سؤال خلفية تُجيب عنه قولة لاحقة (أو القولة نفسها). وهكذا، فإن تمييزنا بين الصدر (الأمام) والـ^{الخلفية}، شأنه شأن فكرة البؤرة نفسها، هو تمييز وظيفي مَخصوص، ولا ينبغي أن يكون له أي وظيفة في الوصف اللّغوي للجمل.

إن التعبيّنات المُختلفة لموقع النَّبْر تُولّد سلالَم بُؤرية مُختلفة. فلو كان المُكونُ أو العنصر المُنبور بُؤرياً، هو "جيفر"، لكان السُّلْم البُؤري لـ (59)، هو (65)،

65. (أ) شخص ما اعترف بالسرقة /

من الذي اعترف بالسرقة؟

(ب) (جيفر) اعترفت بالسرقة.

ولو كان العنصر المُنْبَرِ بُؤرِيًّا هو الفعل "admitted" ، لكان السُّلْمُ الْبُؤرِي هو (66)،

66. (أ) (جينifer) فعلت شيئاً ما /

ما الذي فعلته (جينifer)؟

(ب) (جينifer) فعلت شيئاً بخصوص السرقة /

ما الذي فعلته (جينifer) بخصوص السرقة؟

(ج) (جينifer) اعترفت بالسرقة.

إن لكلٍ من (65) و(66) الصّفات المنطقية نفسها لـ (64)، أي إن كُلَّاً منها يتكون من سلسلة من الأعضاء أو العناصر المترابطة منطقياً بحيث إن كل عضو يستلزم تحليلياً العضو الذي يسبقه مباشرة، ويلزم تحليلياً عن العضو الذي يليه مباشرة. فضلاً عن ذلك، فإن كل واحد منها يمكن الحصول عليه بالإجراءات العامة نفسها: خذ الصيغة القاضوية التامة للقول، وضع محلها مُتغيّراً منطقياً، أولاً تأويل العنصر المُنْبَرِ بُؤرِيًّا، ثم تأويل أصغر عنصر نحوي تالٍ يحتوي العنصر المُنْبَرِ بُؤرِيًّا، وهلّم جرًّا، إلى أن تنفذ كل العناصر الشاملة التي يمكن التعويض عنها.

لكن، مع ذلك، هناك فرق مهم بين (64) من ناحية و(65) و(66) من ناحية أخرى، ويتعلق الفرق بكون النّبر الْبُؤرِي في الحالتين الأخيرتين لا يقع على الكلمة الأخيرة في الجملة. ونتيجة لذلك، فإن السُّلْمُ الْبُؤرِي، وهو الذي يحدّده موقع النّبر، لا يمكن أن يتطابق، في الأقل ليس كُلِّياً، مع سُلْمَ الفرضيات التنبؤية، وهو الذي يحدّده ترتيب الكلمات وتسلسلها. إذ من الصعب أن نرى كيف يمكن للمتكلّمة أن تقود مُستمعها خطوة خطوة، وفرضية تنبؤية فرضية تنبؤية، إلى أعلى السُّلْمِ في (65) و(66) بالصورة التي تقدّم توضيحاً بها القول، فإنه فمثلاً، ما لم يكن المستمع عالِماً من قبل بالكيفية التي ستنتهي بها القول، فإن له يكون قادرًا على القيام بالفرضية التنبؤية (65 أ) عند سماعه كلمة "جينifer"، أو بالفرضية التنبؤية (66 ب) عند سماعه كلمة "admitted". فعلى الرّغم من أن

(64) - (66) لها صفات منطقية مُتشابهة، وعلاقة مُتشابهة بالبنية النحوية لـ (59)، فإن (64) في الظروف الاعتيادية، تكون هي الوحيدة التي يمكن استعادتها أو استحضارها بسلسلة مُتدرّجة من الفرضيّات التّنبؤية في أثناء صدور القوّة.

إن المعنى أو الوجه الذي يكون بموجبه من الطبيعي للبُؤرِي أن يقع على نهاية القوّة، ومن ثمّ من الطبيعي للخلفية أن تُسْتَخْضَر قبل الصدر (الأمام)، هو نفس المعنى أو الوجه الذي بموجبه يكون من الطبيعي أن يَرِد طرح السؤال قبل جوابه، أو أن يكون إيلاغ المعلومة المعقّدة تدريجيًّا خطوة فخطوة. لكن مع ذلك، هناك حالات تحصل فيها مُخالفة لهذا النّسق، وهذه هي أيضًا قد تكون مُتوافقة مع مبدأ الصّلة أو المُناسبة. فعلى سبيل المثال، حين يكون سؤال ما، قد أُثير بصورة صريحة أو ضمنية في القوّة السابقة مُباشرةً، حينئذٍ ستكون إعادةه ماضيًّا لجهد المُعالجة. وهكذا، ففي الإمكان أن تكون الإجابات عن الأسئلة الصريحة مُتقطّعة وناقصة بدرجة كبيرة، وفي الجواب الذي لا يشوبه نقص أو انقطاع، قد تسبق البُؤرة الخلفية وتتقدّم عليها، كما هو مُوضّح بالإجابات المُمكّنة (67 ب - ج) عن السؤال (67 أ).

67. (أ) (بيتر): مَنْ أَعْظَمُ كَاتِبٌ إِنْكَلِيزِي؟

(ب) (ميري): شَكْسِيرُ هو أَعْظَمُ كَاتِبٌ إِنْكَلِيزِي.

(ج) (ميري): شَكْسِيرُ هو كُلُّ ذَلِكَ.

(د) (ميري): شَكْسِيرُ.

في كل واحدة من هذه الأجوبة، تكون العبارة الاسمية (ع ١) "شَكْسِيرُ" هي البُؤرة، ويكون الافتراض "شخص ما هو أَعْظَمُ كَاتِبٌ إِنْكَلِيزِي" بمثابة الخلفية. إن الفرضيّة لا تُذَكَّر بشكل صريح إلا في (67 أ)، وهنا هي تَرِد بعد البُؤرة وتقتصر وظيفتها على مجرّد التذكير، تأكيد لتفسير لا بدّ من أن يكون المستمع قادرًا على التوصل إليه من دون أيّة مُساعدة.

لقد حصل شيءٌ من النقاش بشأن إمكانية التعامل مع التباين بين أمثلة مثل

(68 ب) و(69 ب) بمعايير فعلياتية محضرة⁽¹⁵⁾،

68. (أ) أنا مُتأسفة لتأخرِي. (ب) سيارتي تعطلت.

69. (أ) أنا مُتأسفة لتأخرِي. (ب) سيارتي تم تفخيحها.

إن نقطة الخلاف هي فيما إذا كان النَّبْر في هذه الأمثلة قد فقد وظيفته الطبيعية، أي تركيز الانتباه، وأصبح عُرضة لقيود لغوية اعتباطية، أو فيما إذا كان في الإمكان النظر إلى مكانته بوصفها نابعة بشكل مُهمٍ من مبادئ فعلياتية. إذا كان [212] هناك وصف أو تفسير فعلياتي، فنحن نقترح أنه يُمكن أن يكون على الشكل الآتي:

هناك إحساس بدبيهي مُتأصل بأنه في حالة الأمثلة التي يكون فيها النَّبْر في أول الجملة كما في (68 ب)، فإن الكلام الذي يللي العبارة الاسمية الواقعة فاعلاً، يكون من السهل التنبؤ به بمعنى من المعاني. نحن نعتقد أن المعنى الصحيح يُمكن استنتاجه من مفهومينا الخاصين بالتلويع الضعيف والتواصل الضعيف. فحين تعتذر المُتكلّمة في (68 أ) عن تأخيرها، فإن المستمع بالطبع سيتوقع تفسيراً للتأخر. وبمجرد ذِكر الكلمة "سيارتي"، فإنه تلقائياً سيُكون الفرضية التنبؤية بأن شيئاً ما، قد حصل لسيارتها مما تسبّب في تأخيرها، وسيتوصل إلى الجزء المناسب من الباب الموسوعي الخاص بمفهوم السيارة عنده. وهناك سيجد الافتراضات السهلة المنال والمؤكدة بقوة، التي تُفيد أن السيارات يُمكن أن تعطل أو ينفد بنزينها أو لا تشتعل، وكل ذلك يمكن أن يكون تعليلاً لعدم مجيء المُتكلّمة في الوقت المُحدّد.

لاحظ أن بإمكان المُتكلّمة أن تُلوّح تلوّحاً ضعيفاً بهذه السلسلة من الأعذار، من دون أن تُعبّر عنها بصورة صريحة أبداً. لذلك، فهي إن قالت "أنا مُتأسفة لتأخرِي. إنها سيارتي اللعينة"، لفهمُنا منها بالضبط أنها قد استشهدت بأحد هذه الأعذار المُتوّقة. لذلك، فإنَّ ما يَرد بعد العبارة الاسمية في هذه

(15) انظر، على سبيل المثال، (روشمون (تحت الطبع)) (ألرتن وكرتندن 1979).

الأمثلة، يكون مُعَبِّراً عنه من قَبْلُ ب مجرّد ذُكر العبارة الاسمية التي تَرِد في أول الكلام، وفي الإمكان حساب التأثيرات السّيّاقية التي تعتمد عليها الصّلّة الرئيسة للقوله على أساس الفرضيات التنبؤية الناتجة عن ذلك.

إن مُحاولات تفسير التباين بين الأمثلة من نوع (68 ب) و(69 ب)، قَلَّما تعدّت الاختدام الغامض إلى ”الوزن الدلالي النسبي“ أو ”أهمية الخبر النسبيّة“. أما في إطارنا، فمن الممكّن القيام بما هو أفضل. فالنسبة للمُستمع في (69 ب)، ستبقى المعلومة القائلة بأن السيارة قد فُحّخت، ذات صلة إلى حد بعيد، حتى بعد أن يكون المُستمع قد كَوَنَ الفرضية التنبؤية بأن المُتكلّمة قد تأخّرت لأن شيئاً ما، قد حدث لسيارتها. وبتعبير آخر، فإن للكلام الذي يلقي العبارة الاسمية غير المَنْبُورَة التي تَرِد في أول الكلام في (69 ب)، تأثيرات سياقية مهمّة في سياق يتولّد عند معالجة العبارة الاسمية الابتدائية، في حين أن الكلام الذي يلقي العبارة الاسمية الابتدائية المَنْبُورَة في (68 ب)، ليس له مثل تلك التأثيرات. ونتيجةً لذلك، فإن الكلام الذي يلقي العبارة الاسمية الابتدائية في (69 ب) ينبغي أن يكون مَنْبُوراً بُورياً، في حين أن الكلام الذي يلقي العبارة الاسمية الابتدائية في (68 ب) لا ينبغي أن يكون كذلك. ويموجب هذا الاتجاه، يكون من الممكّن تناول المُباینة بين الأمثلة من نوع (68) و(69) من دون اللجوء إلى أي قواعد مخصوصة لتعيين النّبر.

وفي الأقل، في أدبيات النحو التوليدية الحديثة، تمت معالجة النّبر التباعي^{*} contrastive stress بوصفه ظاهرة غير لغوية أو مَعْلُغَوية paralinguistic غير مُعرَّضة لقيود فونولوجية خاصة. وهذا ينسجم كلياً مع النّظرة إلى النّبر بوصفه وسيلة طبيعية تماماً لتركيز الانتباه على جانبٍ معينٍ من القوله، جدير باللاحظة. وللوهلة الأولى، يبدو أن حقيقة كَوْنَ النّبر التباعي يعمل بشكل مختلف في [213] اللغات المختلفة، قد تولّد مشاكل لهذا المقترب. فهو يُستعمل بصورة أكثر حرية

* المَعْلُغَة (paralanguage) هي الجوانب الصوتية المُصاحبة لللغة ولكنها لا تُعد جزءاً من اللغة، مثل تنفيم الكلام وطبقة الصوت. وأحياناً يشمل المصطلح الجوانب الحركية Kinesic مثل الإيماء والحركة وتعبير الوجه. [المترجم]

بكثير في الإنكليزية مما هو في الفرنسية. فعلى سبيل المثال، في الوقت الذي تبدو (70) طبيعية تماماً، لا يمكن لمقابلها الفرنسي (71ب) أن يرد بشكل طبيعي إلا بوصفه صدى لـ echoing لـ *لقوٰة سابقة مثل (71 أ)*،

70. أنت يجب أن تغسل الصحنون. (70) YOU must do the washing up.

71. (أ) هو: يجب أن تقومي بغسل الصحنون.

(a) He: Il faut que vous fassiez la vaisselle

(ب) هي: كلا، يجب أن تقوم أنت بغسل الصحنون.

(b) She: Non. il faut que VOUS fassiez la vaisselle

لكن مع ذلك، فإن هذا ليس اعتراضاً مُقعنعاً أو وجهاً بشكل خاص، ما لم ثُبت أن الاختلاف في النَّبْر التَّبَاعِيِّي لا يمكن تفسيره بمعايير المعالجة. فإذا أمكن أن تكون لنفس شكل أو أُنمُوذج النَّبْر كلفة معالجة أكبر في لغة معينة مما في لغة أخرى، أو حين يتحقق في تعبير معين من دون آخر، فحينئذ ينبغي على المُتكلّمة التي تهدف إلى تحقيق الصلة المُثلى أن تقتصد بصورة أكبر في استعمال شكل أو أُنمُوذج النَّبْر الذي يُكَفَّ أكثر.

يبدو من الواضح أنه في لغة مثل الفرنسية المُتميزة بمنحنيات تنغيم intonation contours مُسَطَّحة نسبياً وتفضيلها الشديد لوضع النَّبْر البُؤري في آخر الكلام، أن استعمال النَّبْر التَّبَاعِيِّي في موقع غير آخر الكلام، يُسبِّب اضطراباً وتعويقاً لمنحنيات التنغيم، أكبر بكثير مما في لغة مثل الإنكليزية بمنحنيات تنغيمها المُمتوَّعة نسبياً وحريتها الأكبر في تحديد موضع النَّبْر البُؤري. إن الاضطراب والتعويق الأكبر يعني جُهد معالجة أكبر، وفي حالة تساوي الأمور الأخرى، يعني مقبولية مُنخفضة وضعيفة. ومن هنا، تتوقع أن النَّبْر التَّبَاعِيِّي داخل القوْلة في لغة مثل الفرنسية، لا يكون مقبولاً إلا في حوار صدى أو صَدَوِي مثل (71) آنفًا، حيث تُقلل التوازيات في الصيغة اللُّغوية والتفسير الفعلياتي من جُهد المعالجة الكُلّي، وحيث يُزوِّدنا ذلك النَّبْر بطريقة اقتصادية بصورة مخصوصة لتركيز الانتباه على سلسلة مقصودة من التأثيرات السّيّاقية.

نحن نقترح، إذن، بأن تحديد موقع النَّبْر، حاله حال الجوانب الأسلوبية الأخرى، ينبغي أن يُنظر إليه بمعايير جُهد المعالجة. إن كون النَّبْر التَّابعِي وسيلةً طبيعية لتركيز الانتباه، لا يمنع بالضرورة أن يكون استعماله في بعض الظروف أكثر كُلفةً من استعماله في ظروف أخرى، تماماً مثلما أنَّ التأشير، هو وسيلة طبيعية أخرى لتركيز الانتباه، قد تكون له كُلفة اجتماعية أكبر في بعض الظروف مما في بعضها الآخر⁽¹⁶⁾. ومن ثَمَّ، فإن هذا يُوحِي بُمُقْتَرَبٍ مُهمٍ للتعامل مع التنوّع والاختلافات في أشكال ونماذج النَّبْر عبر اللُّغات، وهو مُقتَرَبٌ نشعر بأنه يمكن أن يُلْقِي الضوء على سلسلة من البيانات التَّابعِية contrastive data التي كانت موضوعاً للكثير من البحوث الحديثة والمهمة⁽¹⁷⁾.

لِنَعْدُ الآن إلى فرضيتنا الأصلية الخاصة بالربط الطبيعي بين البنية النحوية والتأثيرات الفعلية، ولتبين كيف يتم التعامل مع الأمثلة (52) - (54) المُتقدمة في الإطار الذي رسمنا خطوطه العامة في هذا القسم. لتأمل (52 أ - ب).

52. (أ) أختُ (بيل) التوأم تعيش في برلين.

(ب) لدى (بيل) أختٌ توأم تعيش في برلين.

[214] إن هذه الأمثلة تُوصِّف اعتيادياً بمعايير التمييز بين الافتراض المُسبق والتأكد

(16) وهو كذلك لا يمنع بالضرورة هذه الوظائف الطبيعية من أن تضطُّل بها وسيلة لغوية نحوية أو صرفية أو تنغيمية : ففي الحقيقة كلما كان تنويع موضع النَّبْر في لغة ما، أكثر كلفةً، يتوقع المرء أن يجد أشياء مثل أدوات تركيز البُؤرة للتعرِّيف عن ذلك.

(17) انظر على سبيل المثال (غوشنوفن 1983) Gussenhoven و (روشمون تحت الطبع). إذا أمكن صياغة مُقتَرَبٍ على وفق هذا الاتجاه المُقتَرَب هنا، فستكون لدينا نتيجة أعمُ تفيد أن لا ضرورة لفكرة البُؤرة focus في التحوُّل التَّوليدِي. إن هذه المسائل مُعقدة، وقد كانت موضوعاً لبعض الجدل النحوِي المُتَحدِّل. إن ما يدعو إلى القلق بشأن هذا الجدل، هو أنه ب رغم آلية المعقّدة، فهو غالباً ما ينتهي باللجوء إلى أفكار أو مفاهيم فعلياتٍ التي تُترك طبيعتها من دون تحديد واضح. لقد حاولنا ببساطة أن نرسم مخططاً مُجملًا لوصف فعلياتٍ ينبغي أن يَصلُحُ في الأقل، ملحاً لمفهوم البُؤرة اللُّغوي، وفي أحسن الأحوال بديلاً عنه.

(الإخبار)، أي إن (52 أ) تفترض مسبقاً ما تؤكده (52 ب) أو تُخبر به - وهو أن لدى (بيل) اختاً توأمًا. ولأجل تسويف هذا التمييز، يتم عادةً استدعاء نَمَطِين من الحَدْس. افرض أن ليس لدى (بيل) اخت توأم، وأن المُستمع على علم بذلك، حينئذ سيكون هناك حَدْس واحد تتفق معه، وهو حقاً كما يبدو قلماً يكون موضع خلاف، أي، أنا نُحِسَّ أن (52 أ) مَعْيُوبَة وفيها خلل أخطر بكثير من (52 ب). وهناك ادعاء بوجود حَدْس أقوى، وهو أنه إذا لم يكن لدى (بيل) اخت توأم، فإن (52 أ) لا تُعبِّر عن أية قضية على الإطلاق بغض النَّظر عن ما يعتقد المُستمع بشأن الموضوع. نحن نُشكِّك بصحة هذا الحَدْس الثاني، وبما أنه في كل الأحوال هامشي بالنسبة للفعليات، فإننا لا ننوي مناقشته هنا⁽¹⁸⁾. لكن الحَدْس الأول يلزم بصورة مباشرة من إطارنا.

لنفرض أن كُلَّاً من (52 أ) و(52 ب) يستلزم (72) تحليلياً.

72. لدى (بيل) اخت توأم.

ومن ثَمَّ فإن كلتا القَولَتين تشتراكان في شروط صدقهما. لكن مع ذلك، ففي (52 ب) تكون (72) في السُّلْم الْبُؤْرِي، وهو في هذه الحالة يتطابق مع سُلْم الفرضيات التنبؤية. إنها تعمل بمثابة تطوير للفرضية السابقة، ”لدى (بيل) شيء ما“ أو، بصورة متساوية، بمثابة جواب عن السُّؤال، ”ماذا لدى (بيل)؟“، وهي في الأقل، تُشكِّل جُزءاً من جواب ذي صِلة، عن هذا السُّؤال الذي يُفترض أنه ذو صِلة. ولو كان الدَّور الذي تُسهم به المعلومة القائلة إن لدى (بيل) اختاً توأمًا، يقتصر على إتاحة الوصول بصورة مباشرة إلى عنوان تصوُّري موجود لهذه الأخت التوأم، لتوبيخ تفضيل (52 أ) الأكثر اقتصاداً. إن (72) ليست لُزوماً من لُزومات السُّلْم الْبُؤْرِي في (52 أ)، وبصورة مُبادلة، هي لا تُجِيب عن أي سُؤال يُوحِي به السُّلْم. وفي الحقيقة، إن أول سُؤال ذي صِلة يُوحِي به السُّلْم الْبُؤْرِي الخاص بـ (52 أ) هو ”ماذا تفعل اخت (بيل) التوأم؟“. السُّؤال الآن هو متى

(18) للمُناقِشة، انظر (ولسون 1975) و (كميسن 1975) و (غازدر 1979) و (جـ. فودر Soames 1979) و (سومز 1979).

ينبغي على المُتكلّمة التي تهدف إلى تحقيق الصّلة المُثلّى، أن تُفضّل (52 ب) على (52 أ)؟ الجواب هو عندما تكون المعلومة القائلة إن لدى (بيل) أختاً توأمًا ذات صّلة أو مُناسبة بالقدر الكافي بحدّ ذاتها. ولذلك، ينبغي على المُتكلّمة التي لا تَعُدُ الافتراض القائل إن لدى (بيل) أختاً توأمًا افتراضًا ظاهراً أو مقبولاً بصورة ظاهرة من ناحية المستمع، أن تختار (52 ب)، والمستمع الذي يفرض هذا الافتراض سيَعُدُّ (52 أ) مَعْيُوبَةً بصورة أخطر من (52 ب) بكثير.

وكما سبق أن بيّن (ستروسن) (1964b), هناك أيضًا سلسلة من أنواع الحَدُس الدقيق على الفهم تتعلّق بتأثيرات التعبيرات الإحالية referential في المواضع النحوية المختلفة على الافتراض المُسبق. مثال ذلك، فارن بين (73 أ) و(73 ب).

73. (أ) ملك فرنسا زار المعرض.

(ب) المعرض تمّت زيارته من قبل ملك فرنسا.

فيَحسب رأي (ستروسن)، إذا كان هناك معرض مُعين أو مُحدّد، ولم يكن هناك ملك لفرنسا مُعين أو مُحدّد، فإنَّ (73 ب) ستكون ناجحة بوصفها خبراً أو تأكيداً، وإنْ كان خبراً غير صحيح، في حين أنَّ (73 أ) لا تُخبر عن شيء على الإطلاق. في إطارنا في الإمكان التبيّن بهذه الأنواع من الحَدُس بمعايير التمييز [215] بين لُزومات الخلفية ولُزومات الصدر (الأمام). إن أقوى تأثيرات الافتراض المُسبق تحملها، عادةً، اللُّزومات التحليلية لللُّزومات الخلفية. وهكذا، فإذا كانت البُؤرة في (73 أ) هي "المعرض" أو "زار المعرض" وكانت الخلفية هي "ملك فرنسا فعلَ شيئاً ما أو ملك فرنسا زار شيئاً ما"، فإن المعلومة التي تُفيد وجود شخص هو ملك فرنسا، ستلزم تحليلياً من الخلفية، ولن يستطيع المستمع الذي يرفضها أن يستدعي أو يستحضر سياقاً، تكون العولة فيه ذات صّلة أو مُناسبة على الإطلاق. وعلى العكس من ذلك، إذا كانت البُؤرة في (73 ب) هي "ملك فرنسا" أو "تمت زيارته من قبل ملك فرنسا" وكانت الخلفية أن المعرض اتصف بصفةٍ ما أو المعرض تمّت زيارته من قبل شخصٍ ما، فحينئذٍ سيكون المستمع،

في الأقل، قادرًا على أن يستدعي أو يستحضر السياق المناسب، ويتبين أي نوع من التأثيرات السياقية التي لا بد من أن تكون المتكلمة قد وضعت في بها. ومن هنا، يأتي الحدس بأن التبعات المترتبة على فشل الإحالة reference failure في هذه الحالة تكون أقل أهمية أو إثارة.

والآن لنتحول إلى الأمثلة (53 أ - ج)؛ إن الثلاثيات من هذا النمط غالباً ما يُنظر إليها بوصفها تتطلب نوعين مُنفصلين من التمييز، أحدهما تمييز مبني على أساس ترتيب أو موقع الكلمات يساراً أو يميناً، والآخر على أساس البروز في التنغيم (intonational prominence).

53. (أ) لقد أمطرت يوم الاثنين.

(ب) يوم الاثنين أمطرت.

(ج) يوم الاثنين أمطرت.

وهكذا، فإن (هاليدى 1967) Halliday يميز بين البنية النصية أو المتعلقة بالتقديم والتأخير thematic or textual structure المبنية على أساس ترتيب أو موقع الكلمات يميناً أو يساراً، والبنية المعلوماتية informational structure المبنية على أساس البروز في التنغيم. فهو يُعرف (المقدّم النحوى)* theme على أنه العنصر أو المكون النحوى الوارد في أقصى اليسار** في الجملة، والمؤخر

(*) أضفت كلمة (النحوى) منعاً للالتباس مع (المقدّم) بالمصطلح المنطقي antecedent (راجع الفصل الثاني). وكان بإمكانى استعارة مُصطلح (المبدأ) من النحو العربى، لكنه مُطابق لغة وليس اصطلاحاً، فالمبتدأ يمكن أن يؤخّر. ثم إنني فضلت لفظة (المقدّم) لموازاتها للمُصطلح الأجنبى، ذلك لأننا نستطيع أن نشتّق منها مصطلح (التقديم) المُوازي لمُصطلح thematization المعروف في أدبيات الموضوع. أما استعمال لفظي (مُسند) و (مسند إليه) من قبل بعض المعاجم كمقابل للمفهومين الأجنبيين، فإني أرفضه كما رفضت (مبتدأ) للسبب نفسه. [المترجم].

(**) بالطبع إن المقصود من (أقصى اليسار) هو بداية الجملة بالنسبة للغة الإنكليزية. [المترجم].

النحووي) *rheme* على أنه كل ما يليه في بقية الجملة. إن التمييز بين (المقدّم النحووي) و(المؤخر)، شأنه شأن التمييز بين البوّرة والافتراض المُسبق، غالباً ما يُنظر إليه بوصفه تميّزاً لغوياً محضاً. لذلك، فإن (براون ويول 1983 ص 133) يدعّيان أن ”(المقدّم النحووي) هو أحد الأصناف الشّكّلية في تحليل الجمل“، أما في إطارنا النظري، فإن الاختلافات بين (53 أ) و(53 ب) و(53 ج) يمكن تفسيرها من دون الحاجة إلى (المقدّم النحووي) بوصفه صيغة شكّلية على الإطلاق.

لقد لاحظنا أن (53 أ) لها سلسلة من البوّر المُمكّنة، أي ”الاثنين“ و”يوم الاثنين“ والجملة بأكملها. ومن هنا، ففي الإمكان تفسيرها أو تأويلها بوصفها جواباً عن الأسئلة ”في أي يوم أمطرت؟“ و”متى أمطرت؟“ و”ماذا حدث؟“ إن تأثير (53 ب) و(53 ج) هو تعديل أو تحويل هذه السلسلة من التفسيرات أو التأويلات المُمكّنة. ففي الوقت الذي يكون فيه المستمع لـ (53 ب)، قد عالج الكلمتين ”يوم الاثنين“، هو يعلم أن هناك سؤالاً عن ما حدث يوم الاثنين، سؤالاً تعتقد المتكلّمة أنه ذو صلة بالنسبة له. وبتغيير آخر، فإن تأثير تقديم العنصر غير الممنّور ”يوم الاثنين“ هو دفعه إلى الخلفية. وبالطريقة نفسها، ففي الوقت الذي يكون فيه المستمع لـ (53 ج) قد عالج الكلمتين ”يوم الاثنين“، لا بدّ من أن يكون عالماً بأنهما تُعطيان الجواب عن سؤالٍ ما، لا بدّ أن يكون في هذه المرحلة قادراً على استدعائه أو استحضاره لنفسه. وبمعنى آخر، فإن تأثير تقديم العنصر الممنّور ”يوم الاثنين“، هو انتقاده كبوّرة. إن الجمل مثل (53 ب) [216] و(53 ج) قد تتطلّب كلفة معالجة أكبر بقليل من (53 أ)، وإذا كان الأمر كذلك، فإن هذا سيكون الثمن الذي يُدفع مقابل ثبيت عبارة ظرفية *adverbial* في الخلفية مع الاحتفاظ بالنّبر الذي يليق بنهاية القوّلة، أو مقابل تركيز الانتباه على البوّرة بصورة أكثر دقة وضيّطاً مما يسمح به موقعها النحووي الطبيعي. غير أن التأثيرات الخاصة لمثل هذه التراكيب أو البنى، تنبع من مجرّد التفاعل بين التراكيب النحووية وتعيين النّبر ومبدأ الصلة أو المُناسبة. وفي حين أن التمييز بين (المقدّم) و(المؤخر) النحوين *theme-rheme*، قد يكون طريقة نافعة لتسليط الضوء على ما

ُندركه بالحَدْسِ، فإنه لا مكان له في مُعجم المُصطلح الفنِّي لوصف أيٌّ من علم اللُّغة أو الفعاليات.

إن البحث الأنثوولوجي المعتمد بخصوص التمييز بين (الموضوع) topic و(التعليق) comment، هو كتاب (راينهارت 1981) Reinhart على أنه عنصر أو مُكونٌ نحوبي موجود في "موضوع الجملة topic sentence" على أنه عنصر أو مُكونٌ نحوبي موجود في الجملة بصورة صريحة، والذي تدور الجملة حول ما يُشير إليه its referent. والعديد من المؤلفين أيضاً يلجأون إلى مفهوم أكثر عموماً هو "موضوع الخطاب discourse topic". وبصورة عامة، نقول إن موضوع الجملة يكون غير مَنبور، وكذلك يَرِد في موقع مُتقدِّم في ترتيب كلمات الجملة. وهكذا، فإن موضوع الجملة في (54 أ) هو يوحنا بولس الثاني، وفي (54 ب) هو البابا الحالي،

54. (أ) يوحنا بولس الثاني هو البابا الحالي.

(ب) البابا الحالي هو يوحنا بولس الثاني.

(ج) إن يوحنا بولس الثاني هو البابا الحالي.

أما فيما يخص الدور الفعلياتي (لل موضوع) أو (المواضيع)، فهناك اتفاق عام على أن وظيفتها هي إتاحة الوصول إلى ما يُمثل، بمُصطلحاتنا، معلومات سياقية لها وظيفة حاسمة في عملية الفهم والاستيعاب. ولذلك، فإن (مواضيع الخطاب) الأنثوولوجية المأثورة هي العناوين والتعليقات أو الشرح على الصور picture captions التي يتحدد دورها بتسهيل الوصول إلى المعلومات الموسوعية التي لها وظيفة حاسمة في فهم النصوص أو الصور المُرافقة لها؛ وبالطريقة نفسها فإن موضوع أو مواضيع الجمل هي عموماً عناصر أو مُكونات نحوية غير مَنبورة تَرِد في موقع مُتقدِّم في الجملة، ووظيفتها، بحسب إطارنا النظري، هي تسهيل الوصول إلى المعلومات الموسوعية التي تعدّها المُتكلّمة ذاتَ وظيفة حاسمة في عملية الفهم.

إن من الأسباب التي دَعَتْنَا إلى إلقاء نظرة جادة على الأدبيات الخاصة

بـ (المواضيع)، هو أن الكثرين يدعون أن المفهوم الأكثر أساسية للصلة، والذي من المهم جداً أن نحدد له تعريفاً، هو مفهوم (الصلة بموضوع) relevance to a topic. لذلك يعلق (براون) (يول 1983 ص 68)، فيقول إن إنه على الرغم من كون مفهوم (الموضوع) “يصعب تثبيته وتحديده”， فهو مع ذلك ”ضروري لمفاهيم مثل الصلة relevance والترابط coherence“ . وإذا وضعنا في بابنا وظيفة (المواضيع) في تسهيل الوصول إلى السياقات، فإننا لا نفاجأ كثيراً بمثل هذه التعليقات. فالقدر الذي تكون فيه القولة ذات صلة (بالمعنى الذي اصطلنا عليه) في سياق متجانس ومتماثل وممكن الحصول عليه من باب موسوعي واحد، فإنها ستكون ذات صلة بموضوع topic relevant (بمعنى مُشتقة)، وذلك لكون [217] (الموضوع) هو بكل بساطة العنوان التصوري المرتبط بالباب الموسوعي. لكن مع ذلك فإن القولة، في إطارنا النظري، قد تكون أيضاً ذات صلة في سياق غير متجانس أو متماثل - أي في سياق تم الحصول عليه من تشكيلة متنوعة من المصادر الموسوعية والبيئية - والذي لا بد من أن يكون فيه من الصعب استخلاص أحكام مُنتظمة بشأن صلة (الموضوع) الخاصة بها. إن القولات ذات الصلة بموضوع، ما هي إلا فرع أو شعبة من القولات ذات الصلة. لذلك، فإن مفهوم (الصلة بموضوع) هو المُشتقة من مفهوم الصلة العام، وليس العكس⁽¹⁹⁾.

أما فيما يخص التمييزين بين المُعْطى (المفترض) والجديد، وبين البُؤرة والافتراض المُسبق، فليس لدينا شيء الكثير الذي نُضيفه لما قيل سابقاً. فبموجب إطارنا النظري، تكون المعلومات الخلفية معلومات لا تُسهم في زيادة الصلة إلا بصورة غير مباشرة، وذلك عن طريق تقليل جهد المعالجة المطلوب، فلا ضرورة ولا مُوجب لأن تكون مُعطاة أو مُفترضة مُسبقاً. ومعلومات الصدر أو

(19) وبالطريقة نفسها، في الإمكان أن نُبين أن التماسك أو الترابط اللغوي cohesion والتماسك أو الترابط التواصلي coherence هما أيضاً صنفان مُشتقان، في الأساس قابلان للاشتراك من الصلة أو المنسابة. للحجج التفصيلية التي تدعم هذا الرأي، انظر (بلاس 1986، 1990).

الأمام هي معلومات ذات صلة بحد ذاتها، وذلك لامتلاكها تأثيرات سياقية، فلا ضرورة ولا موجب لأن تكون جديدة⁽²⁰⁾. لكن مع ذلك، إن الفرق الأساسي بين تمييزنا بين الحُلْفِيَّة والصَّدْر من ناحية، والتَّميِيزَيْن بين المُعْطَى والجَدِيد، والبُؤْرَة والافتراض المُسْبِق من ناحية أخرى، يمكن في الوضع أو الحالة النظرية لهذه التمييزات. فالتمييزان بين المُعْطَى والجَدِيد وبين البُؤْرَة والافتراض المُسْبِق يُعَدُان بصورة أُنْمُوذِجَيَّة، جُزءاً من الآلية الأساسية للنظرية اللُّغُوَيَّة و/أو الفعليَّة. أما تمييزنا بين الحُلْفِيَّة والصَّدْر، فعلى العكس من ذلك، ليس له وظيفة يُؤَذِّيَها في النظرية اللُّغُوَيَّة؛ وهو في مجال الفعليات ليس سوى علامة وصفية تُستعمل للتمييز بين ناحيتين من نواحي عملية التفسير، مُتَكَامِلتَيْن وضروريَّتَيْن بصورة مُسْتَقلَّة. وهذا يعني أننا لا نُسْلِم بأن المُتَكَلِّمات الكَفُوءَات لا بُدَّ من أن يَكُنْ قد أدرجَنَ في نظامهن النحوِي أو قَدْرَاتهن الاستدلاليَّة أيَّ مفهوم للحُلْفِيَّة أو الصَّدْر. إن معاملة المعلومات بوصفها حُلْفِيَّة أو بوصفها صَدْرِيَّة، هي من التأثيرات التلقائية الناتجة عن مَيْلِ المُسْتَمع إلى رفع الصلة إلى أعلى درجة، وعن استغلال المُتَكَلِّمة لهذا المَيْل.

لقد كان الاتجاه الرئيس للتفكير في هذا القسم كالتالي: إذا وضعنا في بنا أن للقوالات بنية مُقسَّمة إلى مُكوَّنات constituent structure، وكذلك ترتيباً داخلياً internal order ونَبْرَاً بُؤْرِيَاً، وإذا وضعنا في بنا أن القوالات تتَّم معالجتها في

(20) لاحظ كذلك فرقاً فتياً له بعض الأهمية: ففي حين أن المعلومات الجديدة new أو المُبَارَّة focused قد عُولجت باستمرار بوصفها لا-قَضَوَيَّة propositional، أو دون القَضَوَيَّة في الحجم، فإن معلومات الصَّدْر foreground تكون بموجب تعريفنا قَضَوَيَّة: فلُزُوم الصَّدْر foreground هو لُزُوم تحليلي، وليس عبارة اسمية (ع إ) أو عبارة فعلية (ع ف)، ولا مفهوم (ع إ) أو مفهوم (ع ف)*.

(*) مصطلح (المفهوم) intension مستعار من علم المنطق، وهو يُقابل مصطلح (الماءِدَق) extension. فالثاني يعني مجموع الأفراد أو الموضوعات الداخلة تحت صنف فكرة كلية. وهذه الأخيرة أي مجموع الصفات والأوجه الضرورية لتحديد الأفراد والموضوعات هي المفهوم. [المترجم].

أثناء الزمان، فإنَّ أكفاء الطرائق، من ناحية الكلفة، لاستغلال هذه الجوانب البنية، سيُولِّد لنا مُختلف التأثيرات. فهناك ترابطٌ طبيعيٌ بين البنية اللغوية والتفسير أو التأويل الفعليّي، وليس هناك أية حاجة أو مُوجبٌ لأيٍ تقاليد أو قواعد تفسير فعليّياتية؛ فكل ما تفعله المُتكلّمة هو أنها تُكَيِّفْ قُولتها بِمُوجب الطريقة التي سيسْتَعملها المستمع في معالجتها في كل الأحوال، على افتراض وجود قيودٍ البنية والوقت⁽²¹⁾.

6 - التلوينات والأسلوب: التأثيرات الشعرية

أحياناً يقال إنَّ الأسلوب هو الإنسان. أما نحن، فنُفضّل أن نقول إنَّ الأسلوب هو العلاقة. فمنْ أسلوب التواصلي في الإمكان الاستدلال على أشياء

(21) لكن مع ذلك، فإذا هنا لا يعني عدم وجود ترابطات اعتباطية بين الصيغة اللغوية والتفسير أو التأويل الفعليّي. فقد دأب الباحثون على الإيحاء في أدبيات الافتراض المُسبق (ستالنicker 1974 ص 212 على سبيل المثال) بأنَّ هناك تراكيب أو بنى لغوية وظيفتها تتلخص في فرض القيود على السياقات التي يمكن أن تَرِد فيها القَوْلَات التي تحتوي تلك التراكيب. ولحين وجود وصف للدور السياق في تفسير القَوْلَات، كان من الصعب تعليم وجود مثل هذه التراكيب. لكن قبل بضع سنين اقررت (ديايان بلاكمور) أنَّ الممكِن، في إطار مبني على الصَّلْبة، أن تكون لهافائدة مُهمة من زاوية نظر المعالجة. فكما سبق أن لاحظنا، بإمكان المُتكلّمة أن تستعمل الصيغة اللغوية للقولَة لإرشاد وتوجيه عملية التفسير. وكانت فكرة (بلاكمور) تتلخص في أنه كما يمكن تعقيده (to grammaticalise) الروابط الطبيعية بين البنية التبعيمية والتفسير الفعليّي، فكذلك يمكن للغة أن تُنْطَلِّر بِنَيَّة معيّنة تقتصر وظيفتها على إرشاد وتوجيه عملية التفسير عن طريق اشتراط صفات معيّنة في السياق وتأثيرات سياقية معيّنة. ومن الواضح، أنه في إطار مبني على أساس الصَّلْبة، يمكن أن يكون استعمال مثل هذه التراكيب أو البنى على جانب عالي من الكفاءة والاقتصاد في الكلفة. يبدو أنَّ هذا المقترب يُلقي الضوء على مدى واسع من الظواهر المُتباينة ظاهرياً، والتي تقع على الحدود بين النحو والفعاليات، ويبدو لنا مجالاً واعداً للبحث في المستقبل. ولتفاصيل تطوير هذا المقترب، انظر (بروكواي 1981، 1983) Brockway و(بلاكمور 1985، 1987، 1988a). وللمزيد من البحوث المُتيرة للاهتمام بموازاة هذا الاتجاه، انظر (ماكلاران 1982) و (غبسون 1984) و (سميث 1983) و (بلاس 1990).

مثل تقدير المُتكلّمة لقابليات المستمع الإدراكية ودرجة انتباهه وكمية العوّن والإرشاد الذي تكون مُستعدة لمنحه في معالجة قولتها، ودرجة المشاركة بينهما، والتقارب أو التباعد العاطفي فيما بينهما. وبتعبير آخر، فإن هدف المُتكلّمة لا يقتصر على توسيع البيئة الإدراكية المُتبادلّة التي تشارك المستمع فيها، بل [218] يتعدّاه إلى التسليم بوجود درجة معيّنة من التبادلية بالمشاعر mutuality التي يُشير إليها أسلوبها، بل هو أحياناً يُفصح عنها.

إن اختيار الأسلوب هو شيء لا يمكن لأي مُتكلّمة أو كاتبة أن تتفاداه. فلا بدّ للّمُتكلّمة وهي تهدف إلى تحقيق الصلة، من أن تقوم بعض الافتراضات بخصوص قدرات المستمع الإدراكية وموارده السّيّادية، وهو ما يعكس بالضرورة على طريقة تعبيرها، ولا سيما على ما تقرّر أن تُعبّر عنه صراحةً، وما تقرّر أن تُعبّر عنه بصورة ضمنية. لنقارن بين (74 أ - ج) :

74. (أ) الهواة فقط يمكن أن يشاركون في المباريات الأولمبية.
 (ب) المباريات الأولمبية هي مُنافسات عالمية تقام كل أربعة أعوام. الهواة فقط يمكن أن يشاركون.
 (ج) المباريات الأولمبية هي مُنافسات رياضية عالمية، تقام كل أربعة أعوام. الهواة فقط، أي، الأشخاص الذين لا يتقاضون أجراً عن فعالياتهم الرياضية، يمكن أن يشاركون في المباريات الأولمبية. أما المحترفون - أي، الأشخاص الذين يتقاضون بعض الأجر عن فعالياتهم الرياضية، فلا يُسمح لهم بالاشتراك في المباريات الأولمبية.

هذه القوّلات لا تختلف في دلالتها بقدر ما تختلف في مقدار العوّن الذي تمنح المستمع في استعادة تلك الدلالة. إن ما تَثِقُ المُتكلّمة في (74 أ) من أن المستمع يعلمها بشأن المباريات الأولمبية مذكور بشكل صريح في (74 ب) و(74 ج). وما تَثِقُ المُتكلّمة في (74 أ) و(74 ب) من أن المستمع يعلمها بشأن وضع

الهُوَا منصوص عليه بشكل صريح في (74 ج). إن أسلوب (74 ج) أثقل من أسلوب (74 ب) التي هي بدورها أثقل من أسلوب (74 أ)، وهذا ناجم عن الاختلاف في درجة الاعتماد على قدرة المستمع على استعادة الدلالة غير الصريحة.

المُتكلّمة التي تهدف إلى تحقيق الصلة المُثلّى، لا تذكر بشكل صريح أي شيء تُثِقُّ بقدرات المستمع على استحضاره بجهد أقل من الجهد الذي تتطلّبه معالجة الذِّكر الصريح. وكلما زادت المعلومات التي تُبقيها المُتكلّمة ضمنيًّا غير صريحة، زادت درجة التفاهم المُتبادل الذي تُظَهِرُ أنها تفترض وجوده بينها وبينها مستمعها. وبالطبع، فإنها إذا غالٍ في تقدير درجة التفاهم المُتبادل، فإنها ستُخاطر باحتمال جعل قولتها أكثر صعوبةً على الفهم. ليس من السهل دائمًا التوصل إلى التوازن الصحيح، فحتى التفاوت الطفيف بين تخمين المُتكلّمة أو تقديرها وقدرات المستمع، قد يجعل ما قُصدَ منه مجرّد المساعدة، يبدو فيه تعالى أو إساءةً أكيدةً إلى المستمع. ومع ذلك، فال مهم هو أن المُتكلّمة يجب أن تختار صيغةً معينةً تنقل بها رسالتها المقصودة، وأن الصيغة التي تختارها لا يمكن إلا أن تكشف عن افتراضاتها بشأن موارد المستمع السياقية وقدراته في المعالجة. فليس هناك أسلوب مُحايد تماماً.

ومن الأبعاد الأخرى التي تختلف الأساليب بموجبها هو الدرجة التي تُقْيِدُ فيها تلك الأساليب وتوّجّه بحث المستمع عن الصلة. قارن بين (75 ب - د) بوصفها أجوبة عن السؤال (75 أ).

[219] 75. (أ) (بيتر): هل (جاك) بحار جيد؟

(ب) (ميري): نعم. هو كذلك.

(ج) (ميري): كل الإنكليز هم بحارة جيدون.

(د) (ميري): إنه إنكليري.

فكمما لاحظنا في القسم (4)، أنه لما كان الجواب المباشر يترك للمُستمع الحرية في معالجة المعلومات المعروضة بأية طريقة يُحبّها، فإن الجواب غير المباشر يُوحى بخط معيّن للمعالجة في عملية حساب التأثيرات السيّاسية. فإن (ميري) حين تنطق بـ(75 ج)، مثلاً، فهي لا تكتفي بتوقع أن (بيتر) يستحضر ويستعمل الافتراض القائل إن (جاك) إنكليزي، ومن ثمّ يستدّل أن (جاك) بحّار جيد، بل هي تتعدّى ذلك إلى تشجيعه على التأمل في الافتراض القائل إن الإنكليز بحّارة جيدون، والاستدلال منه على المزيد من النتائج. وعلى العكس من ذلك، فإنها حين تنطق بـ(75 د)، فهي تتصرّف كما لو كان الافتراض القائل إن الإنكليز بحّارة جيدون، ظاهراً بصورة مُتبادلة لها ولـ(بيتر)، وأكثر ظهوراً من الافتراض القائل إن (جاك) إنكليزي. وفي الإمكان أن تُوجَد ظروف لا تكون فيها صلة (75 د) الأساسية، نابعةً من النتيجة الازمة بقوّة، والتي تفيد أن (جاك) بحّار جيد، وإنما من الحقيقة التي تُفيد أن (ميري) حين اعتبرت من الظاهر تبادلياً أن كل الإنكليز بحّارة جيدون، فهي تكون قد جعلت من الظاهر تبادلياً قصدها أن تظهر أنها تفترض أنها شارك (بيتر) في الشعور بالاعتزاز القومي.

إن الأسلوب، باعتقادنا الجازم، ينبع من عملية السعي وراء الصّلة أو المُناسبة. لقد تمّ تعريف الأشكال البلاغية الكلاسيكية figures of speech بمعايير ومُصطلحات جوانب شكلية قد تتوافر فيها تلك التأثيرات الأسلوبية المُتوقّعة وقد لا تتوافر. لتأمل، مثلاً، التكرار التوكيدى المباشر epizeuxis. إن تأثيرات التكرار على تفسير القوّة وتأويلها، ليست ثابتة بأيّ حال من الأحوال. لنقارن بين ما يأتي :

76. ههنا جُورَب أحمر، ههنا جُورَب أحمر، ههنا جُورَب أزرق.
77. لقد ذهبنا في نُرْهَة طولية طولية.
78. لقد كانت هناك بُيوت، بُيوت في كل مكان.
79. هيئات هيئات، لن أدخن ثانية.
80. هنالك ثعلب، ثعلب في الحديقة.
81. إنَّ أيام طفولتي قد ذهبت، ذهبت.

ففي ظروف من السهل تصوّرها، يُمكن لـ (76) أن تعني أن هناك جَوْرين أحمرین، و(77) أن تعني أن المُتكلّمة قد ذهبت في نُزهة طويلة جداً، و(78) أن تعني وجود عدد كبير من الْبُيُوت، و(79) أن المُتكلّمة لن تُدخن مُطلقاً مرة ثانية، و(80) أن المُتكلّمة قد أثيرت لوجود الشعلب في الحديقة، و(81) أن مشاعرها قد أثيرت بسبب تلاشي أيام طفولتها. ولهذا فإن الآثار "التوكيدية" للتكرار تُستنبط بطرائق مُختلفة بالنسبة للأمثلة المُختلفة. وهي، بخاصة، يُمكن أن تتعكس على المُحتوى القَضوي للقولَة، كما في (76) - (78)، أو على درجة تعهُّد أو التزام المُتكلّمة بذلك المُحتوى القَضوي، كما في (79)، أو على تعبير آخر من التعبيرات عن توْجِه المُتكلّمة، كما في (80) و(81).

[220] إن إحدى الطرائق التي تُفسّر هذا التنوّع، يمكن أن تكون في وضع مبادئ محدودة للتأويل الدلالي أو الفعليّاتي بحيث يمكن، مثلاً، أن تُفسّر أولى الصفتين المُدرّجتين scalar المُكرّرتين على أنها تعني جداً (بدرجة كبيرة) *very*، وأول الاسمين الجمع plural المُكرّرين على أنه يعني عدد كثير *many*، وهلْمَ جَرَأً. لكن في حالة (80)، من الصّعب جداً أن تجد إعادة صياغة paraphrase قَضويّة propositional تَصِيف أو تُسجّل دلالتها بشكل وافٍ. إن هذه القَوْلات، إذا جاز التعبير، تُظهِّر وتعرض حالة المُتكلّمة الذهنية والعاطفية أكثر من أن تقتصر على وصفها، أي هي تُولّد تأثيرات غير قَضويّة من النوع الذي يزول عند إعادة الصياغة. ومن هنا، فليس في فكرة التعامل الدلالي والفعليّاتي، المُتبدّل بحسب الحالة، ما يُسوغها ويجعلها مقبولة.

ومن الطرائق الأخرى المُمكّنة، هي أن تُبيّن أن تأثيرات التكرار تَنجم عن مبادئ نفسية أكثر عموماً، ربما تنجم عن مجموعة من الاستراتيجيات الإدراكية الشاملة المستعملة في إدراك المُدخلات التكرارية في الطبيعة. لكن مع ذلك، على المستوى الظاهري من الصعب أن نرى كيف يُمكن لخروفين أو قطيع من الخراف أن يُفهّم بوصفه نسخة مُتحرّكة أو مُثيرة أو توكيدية لخروف واحد. فضلاً عن ذلك أن المثالين (80) و(81) أيضاً يُولّدان مشاكل لمثل هذا المُفترَب.

وعلى أية حال، فإن كِلا هذين المُقتربين زائدان ولا ضرورة لهما من

منظور نظرية الصلة، ما دامت تفسيرات (76) - (81) تلزم بصورة تلقائية من مبدأ الصلة أو المُناسبة. فضمن إطارنا تلخص مُهمة المستمع الذي يتعرّض لهذه القَوْلَات، بالتفريق بين كَوْن المُتكلّمة قد كرّرت تعبيراً ما، والافتراض بأنها تهدف إلى تحقيق الصلة المُثلى. ومن الواضح أن الجهد الإضافي المبذول في المعالجة اللُّغوية يجب أن تفوقه وزناً بعض الزيادة في التأثيرات السِّيَاقية، ناجمة عن التكرار نفسه. إن التفسيرات المُختلفة للأمثلة (76) - (81) تُوضح ببساطة الطائق المُختلفة التي يمكن بها تحقيق مثل هذه الزيادة.

ففي حالة (76)، يكون من المُتوافق مع مبدأ الصلة أن نفترض أن ورود جملة "ه هنا جُوب أحمر" مرتين، يشير إلى شيئين مُتمايزين عددياً، لذلك فمن الطبيعي أن تُفهم (76) على أنها تعني وجود جُوبَيْن أحمرين. أما في حالة (77)، فمن المُتوافق مع مبدأ الصلة أن نفترض أن المُتكلّمة أرادت أن تُبيّن أن التُّرْهَة كانت أطول مما كان المستمع سيظنه في الأحوال الأخرى؛ وبتعبير آخر أن التُّرْهَة كانت طويلة جداً. أما في حالة (78)، فمن المُتوافق مع مبدأ الصلة أن نفترض أن المُتكلّمة أرادت أن تُبيّن أن عدد البيوت كان أكثر مما كان المستمع سيظنه في الأحوال الأخرى، أي بتعبير آخر كان هناك عدد كبير جداً من البيوت. وفي كل واحدة من هذه الحالات، يُعدّ التكرار الصيغة القَضُوَيَّة، ومن ثم، تصريحات القَوْلَة، وبذلك يُحقق تأثيرات سِيَاقِيَّة إضافية.

إن أيّاً من خطوط التفسير أو التأويل هذه لا يتوافر في حالة (79). هنا سيكون من المُتوافق مع مبدأ الصلة أن نفترض أن المُتكلّمة تُعلق قيمة إثبات على الافتراض المُعَبَّر عنه، أكبر مما كان المستمع سيظنه في الأحوال الأخرى. وهي [221] إذ تدرك أن المستمع سيقبل قَوْلَتها بشيء من الشك، فهي تكرّر كلمة "هيئات"، التي هي الهدف المُحتمل للشك، لكي تُقنع المستمع بأنها تعني ما تقول. وبتعبير آخر، فإن "هيئات، هيئات" هنا مُشابهة في المعنى لـ "هيئات بالتأكيد"، وهي تعكس درجة التزام المُتكلّمة بالافتراض الذي عبرت عنه. وهذا يقوّي التصريح وكل لُزوماته السِّيَاقِيَّة، ومن ثم، يزيد من التأثيرات السِّيَاقِيَّة للقَوْلَة. explicature

أما في حالتي (80) و(81)، فإن أيّاً من التفسيرات أو التأويلات المُعتقدة لا ينطبق بصورة جيدة. إذ ليس من المحتمل أن تتحقق أية زيادة في التأثير لا عن طريق إغناه الصيغة القضائية، ولا عن طريق تقوية التلوينات. نحن نود أن نقترح رأياً مفاده أن التكرار في هذه الحالات لا بدّ من أن يولّد زيادة في التأثيرات السّيّاقية عن طريق تشجيع المستمع وحّثه على توسيع السّيّاق، وبذلك على إضافة المزيد من التلوينات. إن التكرار في (80) لا يمكن تفسيره أو تعليله عن طريق افتراض وجود عدّة ثعالب في الحديقة، أو عن طريق تقوية الافتراض القائل بوجود ثعلب. بل بدلاً من ذلك، يتم تشجيع المستمع في (80) على أن يحضر أعمق وينقب في بابه الموسوعي لمفهوم الثعلب، مع ضمان بأن الكسب في مجال التأثيرات السّيّاقية سيُفوق جهد المعالجة الإضافي وزناً ويرجحه. فالحقيقة التي تُفيد وجود ثعلب في الحديقة تُعرض بوصفها أكثر صلة مما كان المستمع سيُدرك بشكل تلقائي أو طبيعياً.

وبالطريقة نفسها، فإن التكرار في (81) لا يمكن تفسيره أو تعليله عن طريق افتراض كون أيام طفولة المُتكلّمة قد ذهبت منذ مدة أطول، أو أنها قد ذهبت بصورة مُؤكّدة أكثر مما يمكن أن يكون المستمع قد افترض في الأحوال الأخرى، لذلك فإذا أريد لافتراض الصلة أن يُؤكّد أو يُثبت، يتوجّب تفسير تكرار كلمة ”ذهبت“ بوصفه تشجيعاً لتوسيع السّيّاق. ومع ذلك، فهناك فرق بين (80) و(81). فتركيز الانتباه على كون الثعلب في الحديقة، وبذل جهدٍ من أجل تذكّر الحقائق الأساسية عن الثعالب، قد يُنبع لنا بعض اللّزمات السّيّاقية القوية والمُمكّنة للتنبؤ مثل ”إن الدجاجات في خطر“. ومن المحتمل تفسير هذه اللّزمات القوية بوصفها من التلوينات القوية للكلّولة. أما في حالة (81)، فمن المحتمل أن الصلة الإضافية تتحقّق عن طريق توسيع أكثر تنوّعاً للسيّاق، وعن طريق عدد أكبر من التلوينات الأضعف. أي بعبارة أخرى، يتم تشجيع المستمع على أن يكون حَصْب الخيال وأن يتحمّل قسطاً أكبر من المسؤولية في تخيل ما يمكن أن يعنيه للمُتكلّمة أن تكون تجاوزت شبابها بمسافة.

قارنُ بين تفسير (81) و(82):

81. إنَّ أيام طفولتي قد ذهبت، ذهبت.

82. إنَّ أيام طفولتي قد ذهبت.

نحن لا نُريد أن نقترح بأن (81) تمتلك، في سياق مُعيَّن، لُزومات لا تمتلكها (82)، فالْمُستَمِعُ لأي واحدة من القَوْلَتَيْنِ، حَرْ في استنتاج العدد الذي يحلو له من النتائج المُسْتَبِطَةِ من كَوْنِ أيام طفولة المُتَكَلِّمَةِ قد ذهبت. إن ما تميَّز به (81) هو أن لها تلویحات أكثر من (82)، أي إن لها عدداً أكبر من الافتراضات [222] واللُّزومات السّيَّاقِيَّة التي تَجِدُ لها درجة من الدّعم من المُتَكَلِّمَة. فلِكَيْنَ يُسَوِّغُ المُسْتَمِعُ تكرارَ كلمة ”ذهبَت“، يتوجَّبُ عليه أن يُفْكِرُ بكل التلویحات التي يُعقلُ أن تكون المُتَكَلِّمة قد توقَّعت منه أن يستنتجها من (82)، ثم يفترض وجود سلسلة كاملة من المزيد من المُقدَّمات والنتائج التي تريد المُتَكَلِّمة أن تدعمها. ولأجل هذا، يتوجَّبُ على المُسْتَمِع أن يُوَسِّعَ السّيَّاقَ. ونتيجةً لذلك، فإن (81) قد تُوحِي، مثلاً، أن المُتَكَلِّمة تتعرَّضُ لسَيْلٍ أو وَابِلٍ من الذكريات التي تَشَقِّقُ بقدرة المُسْتَمِع على تخيلها لنفسه. إن ما يبدو أشبه بالتأثيرات اللافَصَوِيَّةِ non-propositional المرتبطة بالتعبير عن التوجُّهات والمشاعر والحالات الذهنية، يمكن أن يُفْهَمَ بمعايير مفهوم التلويع الضعيف الذي بسطناه في القسم (4).

دعونا نُطلقُ اسم التأثير الشعري *poetic effect* على التأثير الخاص بالقوله التي تُحقِّقُ جُلَّ صلتها من خلال عدد كبير من التلویحات الضعيفة. وبصورة عامة، فإن أكثر الأمثلة لشكلٍ مُعيَّنٍ من الأشكال البلاغية لفتَّاً للنظر، أي تلك التي يختارها البلاغيون ودارسو الأسلوب ليُركِّزوا عليها الانتباه، هي تلك التي يكون لها تأثيرات شعرية بهذا المعنى. ومن ثم تُعزَّى هذه التأثيرات الشعرية إلى البنية النحوية أو الصوتية موضوع البحث. إلا أن النَّسق اللّغوي المُكرَّر، كما يبيَّنُ الأمثلة المُتقدَّمة، لا يُولِّد دائمًا وبشكل ثابت، تأثيراتٍ أسلوبيةً ملحوظة أو لافتة للنظر. والشيء نفسه يصدق على أشكال الأسلوب التي يُحدِّدها علم البلاغة الكلاسيكي.

تأملْ، مثلاً، البنية النحوية التي يُسمِّيها النحويون المُحدثون (التغيير

(gapping)، ويدعوها البلاغيون الكلاسيكيون بـ (العبارة الجامعة zeugma)، كما هو مُوضَح في (83) - (85) :

83. (ميري) سافرْت في العطلة إلى الجبال، و(جون)* إلى البحر، و(للي) إلى الريف.

84. (ميري) تعيشُ في (أوكسفورد)، و(جون) في (يورك)، و(للي) في ناطحة سحاب.

85. (ميري) جاءَت مع (بيترا)، و(جون) مع (بوب)، و(للي) مع ابتسامة حزينة على وجهها.

في كل واحد من هذه الأمثلة، هناك مُقابلات مُتوازية parallelism نحوية ودلالية وصوتية واضحة. وهذه تعزّز الميل الطبيعي لدى المستمع لتقليل جُهد المُعالجة عن طريق البحث عن المُقابلات المُماثلة في الصيغة القَضْوِية والتلوينات. ففي (83)، في سبيل المثال، يُمكننا الافتراض باطمئنان أن العبارة الفعلية (ع ف) المحذوفة في شبه الجملة الثانية والثالثة هي "سافرت في العطلة". زِد على ذلك أن السياق السهل المنال نفسه - سيناريوهات السفرات النَّمطية في العطلة - يُساعد أشباء الجُمل الثلاث في توليد تأثيرات سياقية مُوازية تتضمّن بعض النتائج التي تصدق على (ميري) و(جون) و(للي)، وببعضها الآخر الذي يُبيّن بين سفرات (عطلات) كلّ واحدة منها على وفق أبعاد قياسية للمقارنة. إن المُتكلّمة التي تهدف إلى تحقيق الصلة المُثلى، لا تأتي عادةً بمثل هذه المُقابلات اللُّغوية بصورة مُتعمَّدة، إلا إذا كانت تتوقّع منها أن تؤدي إلى تقليل جُهد المستمع في المُعالجة، وبخاصة إذا كانت تعتقد أن البحث عن السياقات والتأثيرات السياقية [المُوازية سِيجازِي بمكافأة]. وبخلاف ذلك - فإن المُقابلات المُتوازية قد تُوجّه جُهد المستمع توجيهًا غير صحيح، ومن ثمّ تزيد ذلك الجُهد بدلاً من تقليله. وهكذا، فالقدر الذي تعكس صيغة (83) - (85) اختيار المُتكلّمة المقصود

* يُلاحظ أن جون (John) هنا اسم أنثى وهو يختلف عن (جون Joan) الذي هو اسم ذكر. [المترجم].

والمحتمل، فإنها تدل للمستمع على أن البحث عن سياقات ولزومات سياقية موازية سيكمل بالنجاح.

المقابلة المتوازية في (83) لا تتحقق أي تأثير أسلوبي لافت للنظر. أما في حالة (84)، وحتى أكثر من ذلك في حالة (85)، فإنها تتحقق ذلك. وفيما يأتي تفسير ذلك: إن المقابلة النحوية المتوازية في حالة (83) لها ما يماثلها من مقابلة دلالية متوازية، ومن السهل تحقيق تأثيرات سياقية موازية في سياق عام جداً. لذلك، فإن الدور الذي تُسهم فيه المقابلة المتوازية في تحقيق الصلة في حالة (83) يقتصر على مجرد تقليل جهد المعالجة، ولا يتعدّاه إلى توليد تأثيرات سياقية خاصة. أما في حالة (84) و(85)، فإن المقابلة النحوية المتوازية ليس لها ما يماثلها من مقابلة دلالية متوازية في شبه الجملة الثالثة، فـ”ناطحة السحاب“ لا تنتمي إلى مجموعة ”أوكسفورد“ و ”بورك“، وكذلك فإن ”ابتسامة حزينة على وجهها“ لا تنتمي إلى مجموعة ”بيتر“، و ”بوب“. لكن مع ذلك، فإن المقابلة النحوية المتوازية هي من الوضوح والبروز بحيث لا يمكن أن تكون مصادفة عرضية، أو أن تمر من دون أن تلاحظ. فهي من القوّة بمكان بحيث تؤدي إلى معالجة متوازية، على الرغم من الاختلاف الدلالي الجزئي. فالمشكلة إذن هي مشكلة العثور على سياق يكون فيه لأشباء الجمل الثلاثة تأثيرات سياقية متوازية. وهذا يتطلب جهداً في التخيّل، أي على المستمع أن يجمع بين أبواب موسوعية غير مترابطة وأن يبني افتراضات غير نمطية.

مهمّة المستمع في حالة (84) تتلخص في العثور على مجموعة من الافتراضات التي في سياقها تكون للحقائق القائلة إن (ميري) تعيش في (أوكسفورد) وإن (جون) تعيش في (بورك) وإن (للي) تعيش في ناطحة سحاب، تكون لها لزومات إما مطابقة أو مُتباينة بشكل مباشر. إن بعض الحقائق الأساسية بشأن (أوكسفورد) و(بورك) ونطحات السحاب تُوحّي لنا بالنتيجة التي تُفيد أن (ميري) و(جون) لا تعيشان في ناطحات سحاب، وأن (للي) لا تعيش في مدينة قديمة. ومع ذلك، كان في الإمكان استنتاج هذه النتائج بكلفة أقل، لو أنَّ المتكلّمة كانت قد ذكرت اسم المدينة التي تعيش فيها (للي)، أو نَمَط البناء التي

تعيش فيها (ميري) و(جون). لكن إذا أُريد للتفصير أو التأويل الإجمالي أن يكون مُتوافقاً مع مبدأ الصّلة والمناسبة، يتوجّب أن نعزّز للمتكلّمة التلويع بما هو أكثر من ذلك. مثلاً، ربما كانت المتكلّمة تُحاول أن تُعبّر عن مجموعة مُتنوّعة من التلويعات الضعيفة التي تُبيّن أن طريقة معيشة (ميري) و(جون) تتأثّر بنوع المدينة التي تعيشان فيها، أكثر من تأثيرها بنوع البناءة التي تعيشان فيها، في حين أن العكس هو الصحيح في حالة طريقة معيشة (للي).

وإن مهمّة المستمع في حالة (85) تتلخّص في العثور على مجموعة من الافتراضات التي في سياقها تكون للحقائق القائلة إن (ميري) جاءت مع (بيتر)، و(جون) مع (بوب)، و(للي) مع ابتسامة حزينة على وجهها، تكون لها لُزومات إما مُطابقة أو مُتباينة بشكل مُباشر. إن ما يُمكّن اقتراحه هنا أن (للي) لم يكن لديها من تأني معه، وأنها كانت حزينة لأنها لم يكن لديها من تأني معه، وأن هناك قصة طويلة وراء ابتسامتها الحزينة، قصة كان فيها لكل من (ميري) و(بيتر) و(جون) و(بوب) وظيفة بشكل من الأشكال، قصة يستطيع المستمع ذو الخيال [224] الخَصْب أن يُوضّحها بدون لِبس بطرائق مُتنوّعة. وبهذه الطريقة، يمكن الإبقاء على المُقابلات المُتوازية المطلوبة في السياق والتأثيرات السياقية. والنتيجة ستكون سلسلة طويلة من التلويعات الضعيفة إلى حدّ ما.

إن البحث عن تفسير مُتوافق مع مبدأ الصّلة في القَوْلات (83) و(84)، يولّد استراتيجية معيّنة للمعالجة، وذلك بسبب من صيغة القَوْلة؛ أما في حالة (83) فإن هذه الاستراتيجية تنتج لنا تفسيراً عادياً وغير استثنائي؛ فإسهام صيغة القَوْلة في الصّلة والمناسبة يقتصر على تقليل جُهد المُعالجة. أما في حالة (84)، بل وأكثر من ذلك في حالة (85)، فإن هذه الاستراتيجية تأخذ المستمع إلى أبعد من السياقات والمقدّمات المنطقية الاعتيادية وغير الاستثنائية، لِتولّد تأثيراتٍ شعرية أُنمودجية.

كيف تؤثّر التأثيرات الشعرية في البيئة الإدراكية المُتبادلَة بين المتكلّمة والمستمع؟ إنها لا تُضيّف افتراضاتٍ جديدةً تماماً وظاهرة بدرجة قوية في هذه البيئة. بل هي، بدلاً من ذلك، تزيد بصورة هامشية من ظُهور عدد كبير من

الافتراضات الظاهرة بدرجة ضعيفة. وبتعبير آخر، فإن التأثيرات الشعرية تولد انطباعاتٍ عامة وليس معرفةً عامة. في الإمكان استعمال القَوْلَات ذات التأثيرات الشعرية تحديداً، لتوليد هذا الإحساس بالتبادل العاطفي وليس الإدراكي. ما نُريد أن نقوله، هو أنك إذا تفحصت هذه التأثيرات العاطفية من خلال مجهر نظرية الصلة، لرأيت عدداً كبيراً من التأثيرات الإدراكية الدقيقة أو الصغيرة جداً.

التأثيرات الشعرية، بحسب زعمنا، تنتج من استحضار عدد كبير من التلويحات الضعيفة جداً، في أثناء البحث عن الصلة الذي يكون بحثاً اعتمادياً بخلاف ذلك. فالاختلافات الأسلوبية هي مجرّد اختلافات في طريقة تحقيق الصلة. إن من الطرائق التي قد تختلف بها الأساليب هي في كثرة أو قلة اعتمادها على التأثيرات الشعرية، تماماً كما يمكن أن تختلف في كثرة أو قلة اعتمادها على التلويع وفي طريقة استغلالها لوضع المعلومات في الحلفية أو في الصدر، في تصريحاتها.

7 - البعدان الوصفي والتأويلي لاستعمال اللغة:

لقد حصرنا اهتمامنا إلى حد الآن بالأخبار assertions الاعتيادية، أي القَوْلَات التي يقتصر تصريرها الأساسي على صيغتها القَضَوِية. لكن في العديد من الحالات، وربما في أغلبها، لا تكون الصيغة القَضَوِية للقَوْلَة تصريراً explicature على الإطلاق. وهذا يصدق على المجاز البلاغي tropes من ناحية، وعلى أفعال الكلام speech acts غير الخبرية من ناحية أخرى. ومع ذلك، ففي الأحوال الاعتيادية لا يُنْظَر إلى هذين النوعين من القَوْلَات بوصفهما مُترابطين بصورة وثيقة بشكل خاص.

فالمُتعارف عليه تقليدياً أن المجازات تُحلَّ بوصفها تتضمن استبدال المعنى الحرفي بالمعنى المجازي. لتأمل المثال التَّهُكمي في (86):

86. (أ) إنَّ (بيتر) واسعُ الاطلاع جداً. (ب) فهو قد سمع حتى بـ (شكسبير).

[225] إن الصيغة القضوية لـ (86 أ)، هي الافتراض القائل إنَّ (بيتر) واسعُ الإطلاع تماماً. إلا أن هذا ليس افتراضاً تُريد المُتكلّمة أن تجعله ظاهراً (manifest)؛ فهو ليس تصريحاً explication. إن التصريح الوحيد الظاهر للقولية (86 أ) هو (87)، حيث يُمكِّن للمرء، كما تقدَّم بيانه سابقاً، أن يقول بأنَّ (ق) من دون أن يُخْبِر بأنَّ (ق) أو يُصرّح بأنَّ (ق).

87. المُتكلّمة تقول إنَّ (بيتر) واسعُ الإطلاع جداً.

وعلى نحو مشابه، فإن الصيغة القضوية للقولية المجازية (88) هي ليست تصريحاً،

88. هذه الغُرفة زريبة خنازير.

فالمحاجة لا تتوقع من مستمعها أن يشرع في البحث من حوله عن خنازير. إن التصريح الوحيد الظاهر للقولية (88) هو (89)،

89. المُتكلّمة تقول إنَّ هذه الغُرفة زريبة خنازير.

إن مشكلة القوليات المجازية مثل (86 أ) و(88)، التي يبدو أنها لا تمتلك أي تصريحات سوى تقارير مثل (87) و(89)، تكمن في تعليل كيف يمكن لها أن تكون ذات صلة أو مُناسبة على الإطلاق.

وفي حالة الأفعال الكلامية من غير الخبرية، فإن الصيغة القضوية للقولية هي أيضاً ليست تصريحاً. تأمَّل الاستفهام التصديقي yes-no questions كما في (90)،

90. هل ستأتي (جيل) إلى الحفلة؟

إنَّ الصيغة القضوية في (90) هي (91)،

91. ستأتي (جيل) إلى الحفلة.

لكن إذا كانت (90) سؤالاً حقيقياً، فإنَّ قَصْدَ المُتكلّمة لا يكون الإبلاغ بأنَّ

(جيل) ستأتي إلى الحفلة، وإنما هو التتحقق من كونها ستأتي أم لا. ويجب دمج الصيغة القضوية بمُخاطط افتراض مثل (92) لكي يتبع لنا تصريح القولة (90):

92. المُتكلّمة تسأل إنْ كان صحيحاً أنْ —

93. المُتكلّمة تسأل إنْ كان صحيحاً أنْ (جيل) ستأتي إلى الحفلة.

وعلى نحو مشابه فإن الصيغة القضوية للطلب في (94) هي (95)،

94. أغلق الباب، رجاءً.

95. [المُستمع] سوف يُغلق الباب حالاً.

لكن من الواضح أنَّ قَضَى المُتكلّمة هو ليس إبلاغ المُستمع بأنَّه سوف يُغلق الباب حالاً. إذ يجب دمج الصيغة القضوية (95) بمُخاطط افتراض مثل (96) لكي يتبع لنا (97) بوصفها تصريحاً له (94):

96. المُتكلّمة تأمر المُستمع بأن يجعل من الصادق أنْ —

97. المُتكلّمة تأمر المُستمع بأن يجعل من الصادق أنه سيُغلق الباب حالاً.

هناك كمية كبيرة من الأدبيات التي تتناول المغازي الكلامية (**الكلامية**) [226] و**أفعال الكلام**. وهناك حتى كمية أكبر تتناول المجازات. وفي كلتا الحالتين، كان تركيز الاهتمام في مشاكل التصنيف والتبويب، ولم يُقدم سوى التّزير اليسير في مجال التفسير أو التعليل. وعلى الرغم من هذه التّشابهات الظاهرة على السطح، لا يوجد هناك سوى التّزير اليسير من الاشتراك والتدخل بين البحوث التي تناولت المغازي الكلامية، والبحوث التي تناولت المجاز، كما لو كان من المسلمات البديهية أنهما جانبان من الاستعمال اللغوي، مُختلفان من حيث الجوهر*. إننا لا نؤيد هذا المذهب الذي يُعرف المغازي الكلامية

* كلام المؤلفين هذا لا يصدق على اللغويين العرب، فقد تناول البلاغيون العرب المغازي الكلامية تحت باب المجاز المركب المرسل وقالوا الكثير في مجال التفسير =

والمجازات بوصفهما ميَّدانِين أو حقلَّاً مُتميِّزاً بعضهما من بعضهما الآخر بصورة جذرية وكل منها جنساً مُوحَداً. نحن نوْد أن نقترح مُقترباً مُختلفاً وأكثر تكاملاً مَبْنياً على أساس التمييز الأساسي بين التأويل^{*} interpretation والوصف⁽²²⁾ description. وهذا التمييز ليس قطعة مُصمَّمة لغَرض خاص من آلية زائدة نُدرجها لتعليق أو تفسير ظاهرَي المجاز والمجازي الكلامية، بل هو يلزم بصورة طبيعية من وصف التواصل الإظهاري - الاستدلالي المَبْني على مبدأ الصَّلة الذي أخذنا في بَسْطه تدريجياً فيما تقدَّم. وفي هذا القسم، سوف نعرض هذا التمييز ونُوضِّحه بالأمثلة، ثم سنتعمَّله فيما بعد، لتفسير الاستعارة metaphor في القسم (8)، والتَّهَكُّم irony في القسم (9)، ولإلقاء نظرة على أفعال الكلام والمجازي الكلامية في ضوء جديد في القسم (10).

أغلب المُنبَّهات أو الحواجز في التواصل الإظهاري، هي تمثيلات أو تميزات representations (تمثيلات علنية عامة بالطبع وليس تمثيلات ذهنية). وهذا يصدق ليس على القَوْلَات اللُّغُوَّية فَحَسْبٍ، وإنما يتعداها إلى العديد من أنواع المُنبَّهات أو الحواجز الإظهارية الأخرى كذلك. إن نظرية الصَّلة تُزوِّدنا بتفسير مباشر ومستقيم لهذه الحقيقة، ومن دون اللجوء إلى آية قاعدة، أو قيد، أو مبدأ خاصٌ بعَرَض مُعيَّن مثل العُرُوف أو التقليد الذي يستوجب أن تمثيلَ وَضِعُ أو موقفٍ ما، يُوحِي بوجود ذلك الوضع أو الموقف (وهو الذي يُوجَد مَا لا يُحصَى من الأمثلة التي تفتنُه، على آية حال).

= والتعليق. انظر كتابنا الموسوم (نظريّة الفعل الكلامي بين علم اللُّغة الحديث والباحث اللُّغوي في التراث العربي والإسلامي). [المترجم].

* لا بدَّ من تنبيه القارئ على الفَرق بين هذا الاستعمال لمُصطلح (التأويل) الخاص بالمؤلفين والذي سيأتي تفصيله وبين المُصطلح الخاص بعلماء التفسير المسلمين الذي يعني غالباً (صرف اللفظ من الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح بموجب قرينة مُصاحبة له) فمُصطلح (سيبير وولسون) واسع جداً يكاد يشمل كل ما هو ليس استعمالاً وصفياً بالمعنى الذي ذكره المؤلفان آنفاً. [المترجم]

(22) لقد نَمَّ إنشاء وتطوير التمييز بين الوصف والتَّأويل في سياق آخر في (سيبير 1985 فص 2).

إن تشخيص المُنبَّه أو الحافز، ولا سيما المُنبَّه الإظهاري، يتطلب استحضار صيغة منطقية في الذهن، أي سلسلة مركبة من المفاهيم أو التصورات. وكما لاحظنا سابقاً، فإن المفاهيم أو التصورات تُتيح الوصول إلى أبواب موسوعية، وإن الصيغة المنطقية يمكن أن تستعمل بوصفها مخططاً افتراض. وإذا وضعنا في بالنا مبدأ الصلة أو المنسنة، ولا سيما الافتراض القائل إن المُنبَّه أو الحافز، من ناحية الجهد، هو أفضل ما كان بمقدور المتواصلة أن تختاره، يكون من حق المستمع للفعل التواصلي أن يفترض بأنه، لكي يستخرج التفسير أو التأويل المقصود، يتوجب عليه أن يستعمل مخططاً افتراض الذي تُوحى به الصيغة المنطقية التي تحضر في باله، والأبواب الموسوعية التي تُتيحها المفاهيم المُكونة لتلك الأبواب.

والممثل القابل للتمييز والإدراك، يمكن أن يستعمل لتوجيه انتباه المستمع على مفاهيم ومخططات افتراض غير ممثلة في البيئة القابلة للإدراك الحسي المباشر. فإذا أردت من أحد أن يُفكِّر بكلب في الوقت الذي لا يوجد في المحيط كلب لتشير إليه، استعمل تمثيلاً للكلب، مثلاً، صورة، أو وضعًا يُشبه وضع الكلب، أو محاكاة لنياح الكلب، أو الكلمة "كلب dog" أو الكلمة "chien". وإذا أردت من أحد أن يُفكِّر بكلب بعض شيئاً، استعمل تمثيلاً، لغوياً أو بصرياً، لكلب وهو بعض. وما دام هذا سلوكاً إظهارياً، فإن مستمعك سيفترض بأنك [227] تتواصل معه، وأن المعلومات التي تُوصلها أو تُعبِّر عنها هي جديرة بانتباذه، وأن المُنبَّه أو الحافز الذي تستعمله اقتصادي، وأنك، لذلك، لا تجعله، من دون مبرر، يستحضر التمثيل الذهني للكلب وهو بعض، وأن أول تفسير أو تأويل قابل للاستدلال ومتواافق مع هذه الافتراضات، لا بدّ من أن يكون هو الصحيح.

وفي الظروف الملائمة، في الإمكان استعمال أية ظاهرة من الظواهر الطبيعية أو الاصطناعية في العالم بوصفها تمثيلاً لظاهرة أخرى تُشبهها في ناحية من النواحي. فبعد أن تسلق جدران القصر الريفي تُحاكي اللصّة، بضمْت، وَضَعَ الكلب وهو بعض شيئاً، لكي تُحدِّر شركاءها في الأسفل. وأنت تسألني ما شكل

البرازيل، وأنا أجييك مسيراً إلى غيمة في السماء شكلها مشابه. (ميري) تريد أن تُبلغ (بيتر) بأنها تود مغادرة الحفلة، فتقلد حركات السياقة.

وفي الإمكان كذلك استعمال القَوْلَات بوصفها تمثيلاً بطريقة أخرى، أي ليس بفضل شبهها بظاهره ما، وإنما بفضل امتلاكها لصيغة قَضْوِية تَسْدِّد على حالٍ ما أو وَضْعٍ ما، حقيقي أو مُمْكِن تصوّره. ففي حالة الخبر، مثلاً، تُستعمل الصيغة القَضْوِية للقوله لتمثيل حالٍ أو وضعٍ ما، في العالم الواقعي؛ وفي حالة الطلب، تُستعمل الصيغة القَضْوِية للقوله لتمثيل حالٍ أو وضعٍ مرغوب فيه. ومع ذلك، فإن القَوْلَات هي ظواهر وحالها حال كل الظواهر، يمكن أن تُستعمل لتمثيل شيء تُشبهه. إن المُنتَظِرين غالباً ما يُغفلون هذا الاحتمال، وحتى حين لا يُغفلونه، نريد أن نُثبت أن الدور الذي يُؤْدِيه في التواصل اللُّغوي غالباً ما يُبَخِّس تقديره بشكل فادح.

تأمّل الحوار الآتي:

98. (بيت): يأة لغة تحدث إلى صاحب الفندق؟

Bonjour, comment allez-vous, bien, merci, et vous?: (میری)

إن (ميري) تُبلغُ بأنها تحدثت باللغة الفرنسية إلى صاحب الفندق، ليس عن طريق الإخبار بذلك، وإنما عن طريق محاكاة وتقليل الحقيقة التي تريد أن تُظهرها. إنها تُضدر قَولَتها، لأن القَوْلَة تُشبه ظاهرة حديثها بالفرنسية مع صاحب الفندق، حتى وإن كانت صيغتها القَضْوِية لا تَصِف تلك الظاهرة على الإطلاق. ومع ذلك، كما في المِثال (6) حيث يُحاول المُصاب بالتهتهة أن يستعرض قُدرته على الكلام، فإن جواب (ميري) قَلَّما يُعُد حالةً من حالات التواصل اللُّغوي الحقيقي.

والآن لتأملُ الحوار (99):

99. (بيت) : وما الذى قاله صاحب الفندق؟

Je l'ai cherché partout! : (میں یہ)

هنا أيضاً لا تقوم (ميري) بتوصيل أو إبلاغ الصيغة القصوى لقولتها. فهي تستعمل هذه القولة لأنها تُشبه قولة صاحب الفندق. إنها تُشبه تلك القولة لأنها أمارة من أمارات الجملة نفسها. إنها اقتباس مَحْكِي بالقول^{*} direct quotation [228]. إن الاقتباس المَحْكِي بالقول يمتلك بُنية لغوية، وبضمونها بُنية دلالية، وحين تُستعمل لظهور هذه البُنية الدلالية، فإنها تقع ضمن مجال التواصل اللغوی بالمعنى الدقيق. إن الاقتباسات المَحْكِية بالقول هي أوضح الأمثلة على القولات المستعملة لكي تمثل ليس ما تصف وإنما ما تُشبه، وهي ليست بأي حال من الأحوال الأمثلة الوحيدة.

لتأمل نسخة أخرى من المُحاورة بين (بيتر) و(ميري):

100. (بيتر): وما الذي قاله صاحب الفندق؟

(ميري): لقد بحثت عنها في كل مكان.

إن قولة (ميري) في هذه المرة هي ترجمة لقولة صاحب الفندق. وهنا أيضاً هي تُستعمل لتمثيل ما تُشبهه، فهي تُشبه قولة صاحب الفندق لأن لها البُنية الدلالية نفسها.

تأمل الآن:

101. (بيتر): وما الذي قاله صاحب الفندق؟

(ميري): لقد قام بالبحث عن محفظتك في كل مكان. لكنني مع ذلك، لا أُصدقه.

* الشّاة العرب يُفرّقون بين (الحكاية بالقول) مُراعاةً للنص و (الحكاية بالمعنى) مُراعاةً للمعنى، فال الأولى تُنتج لنا الجملة المَحْكِية بالقول، والثانية تُنتج لنا الجملة المَحْكِية بالمعنى، وهو مُصطلحان يُقابلان بالإنكليزية (reported speech) أي (direct/indirect reported)). أعني الكلام المباشر والكلام غير المباشر. وهذا الأخير شائع جداً، لكنني آثرت استعمال المُصطلح العربي الأصيل على الترجمة الحرافية للمُصطلح الإنكليزي. [المترجم].

إن الجملة الأولى في قوله (ميري) (101)، هي تمثيل لقوله صاحب الفندق، ولو أنها ليست اقتباساً مُحكيّاً بالقول ولا ترجمة. كيف تُشابه قوله (ميري) قوله صاحب الفندق إذن؟ فالقولتان تمتلكان بُنيتين دلاليتين مُختلفتين، ما دام صاحب الفندق قد استعمل ضمير المُتكلّم، وليس ضمير الغائب للإشارة إلى نفسه، واستعمل ضمير الغائب، وليس الاسم الموصوف المعرَّف للإشارة إلى محفظة (بيتر). إن الشيء المُشترك بين القولتين هو صيغتهما القَضْوِية.

والآن افترض أن صاحب الفندق، بدلاً من نُطّقه بالجملة المُفردة “Je l'ai cherché partout!” كان قد نطق بحديث طويل لم يتضمن هذه الجملة ولا أية جملة مُتشابهة لها جداً. تأمّل ما يأتي،

102. (بيتر): وما الذي قاله صاحب الفندق؟
 (ميري): أنه قد بحث عن محفظتك في كل مكان.

وهذه المرة أيضاً استعملت قوله (ميري) لتُمثل ما تُشبهه، أي، حديث صاحب الفندق. لكن ما طبيعة الشّبه هذه المرة؟ فالبنيتان اللّغويتان مُختلفتان، والبنيتان الدلاليتان مُختلفتان، والصيغتان القَضْوِيتان مُختلفتان. لكن كان تلخيص (ميري) أميناً ومطابقاً للأصل، فإن الصيغتين القَضْوِيتين، وإن كانتا مُختلفتين، لا بدّ من أن تُشبه إحداهما الأخرى، أي لا بدّ من أن تشتراكا في بعض الصفات المنطقية، وذلك بأن تكون لهما لُزومات سِياغية مُتطابقة جُزئياً في بعض السِياغات، على سبيل المثال.

إن أيّ تمثيل ذا صيغة قَضْوِية، وبخاصة أيّ قوله، يمكن أن يُستعمل لتمثيل الأشياء بطريقتين، فهو يمكن أن يُمثل حالاً أو وضعاً ما، بفضل كون صيغته القَضْوِية تَصُدق على ذلك الحال أو الوضع، وفي هذه الحالة نقول إن التمثيل هو وصف *description*، أو أنه مُستعمل وصفياً (بصورة وصفية) *descriptively*. أو [229] هو يمكن أن يُمثل تمثيلاً آخر الذي يمتلك هو الآخر صيغة قَضْوِية - فكرة، على سبيل المثال - وذلك بفضل الشّبه بين الصيغتين القَضْوِيتين، وفي هذه الحالة

نقول إن التمثيل الأول هو تأويل *interpretation* للتمثيل الثاني، أو إنه مستعمل تأويلياً (بصورة تأويلية) *interpretively*.

كم يجب أن تكون درجة الشبه بين الصيغتين القضويتين للتمثيل، إذا أريد لإدراهما أن تكون تأويلياً للأخرى؟ سنبيّن أن الجواب عن هذا السؤال يختلف من حالة إلى حالة، لكنه دائماً يلزم عن مبدأ الصلة أو المناسبة. إن ما تُريد أن تُنبئه عليه هنا، هو أنه في الوقت الذي قد توجد هنالك درجة دُنيا من الشبه لا يمكن أن يكون هناك استعمال تأويلي فيما دونها، ليس من الضروري وجود درجة علية من الشبه يتحول الشبه فيما فوقها إلى مطابقة، والتأويل إلى نسخة طبق الأصل. إن المطابقة هي حالة قصوى أو حد أعلى a limiting case من حالات الشبه، والنسخة طبق الأصل هي حالة قصوى من حالات التأويل. فحين يستعمل تمثيلٌ ما، ليُمثل تمثيلاً آخر يمتلك الصيغة القضوية نفسها بالضبط، كما في المثال (101)، فإن تلك هي مجرد حالة قصوى من حالات التأويل.

إن الاستعمال التأويلي الوحيد للقولات المعترف به بصورة عامة، هو حكاية أو نقل الكلام أو الأفكار، أي حين تُستعمل قولٌ لحكاية قولٌ أخرى ونقلها، كما في الأمثلة (99) - (102)، أو فكرة أخرى، كما في (103):

103. (ميري): نحن لن نتجشم عناه الذهاب إلى الشرطة، حسبما يعتقد، ولذلك بإمكانه الاحتفاظ بالمحفظة بأمان.

هنا تُستعمل قولهُ (ميري)، باستثناء الجملة الاعتراضية "حسبما يعتقد"، لحكاية فكرة تنسها (ميري) إلى صاحب الفندق.

وهناك استعمالات تأويلية أخرى للقولات فضلاً عن حكاية الكلام والأفكار. لتأمل (104)،

104. يوجد عدد أولى أكبر من 8,364,357 وأصغر من 8,366,445.

كم يبدو هذا مقبولاً أو معقولاً بالنسبة لك؟ حسناً، لابأس. النقطة الأساسية هي أننا قد استعملنا قولة ب بصورة تأويلية، لتمثيل افتراضٍ ما، من دون أن ننسب ذلك الافتراض إلى أحد، أي من دون حكايته أو روايته. ولقد سبق أن فعلنا ذلك عدّة مرات في كتابنا الحالي، فالعديد من الأمثلة ذات الأرقام التي سُقناها تُستعمل لتمثيل قولات، أو افتراضات، أو مقاصد، لم ننسها لأحد، ولا حتى لشخصيات خيالية، وقد سُقناها كأمثلة لتوضيح فكرة تجريدية معينة.

وفي التفكير التأملي، غالباً ما نُفكّر بالأفكار بوصفها تمثيلات تجريبية لافتراضات نتمنى أن نستطيع صياغتها بشكل أفضل. وهذا يصدق على التأمل المُبتدئ، أنا لا أذكر الموعد الذي يفترض أن تقام به الحفلة في بيت آل (جونز) فأحاول أن أجرب بنفسي "إنه يوم الثلاثاء"، "إنه يوم الأربعاء"، "إنه يوم الخميس" . . إلخ، على أمل أنني، حين أُعثر على التاريخ الصحيح، سأتعارف عليه بطريقة أو بأخرى. وأنا أستحضر هذه الأفكار المُتابعة مُحاولةً مني لتمثيل المعلومة ذات الصّلة في ذاكرتي، وهذا ما يجعل أملي غير مُجانب للمعقول [230] تماماً، إذ قد يحصل تطابق ذهني، في حين لو كان على أن أعالج هذه الأفكار وصفياً (على أنها وصف)، لتوجّب على الانتظار لحين إقامة الحفلة لكي أصدق إحداها وأكذّب الباقية. وفي التأمل العلمي أيضاً، تفرض الفرضيات القاصرة أو الناقصة عن علم، ليس على أنها وصف description للظواهر التجريبية موضوع البحث، وإنما على أنها تمثيلات مؤقتة لفرضيات أفضل قد تظهر فيما بعد.

وهكذا، فإن الكلام أو التفكير المحكي أو المرؤي، هو ليس الاستعمال التأويلي الوحيد للغة. ففي الإمكان، استعمال القولات تأويلاً لتمثيل أنماط القولات أو الأفكار التي تستحق النظر لصفاتها الذاتية، وليس لأن في الإمكان أن ننسبها إلى (بيتر) أو (ميري) أو صاحب الفندق أو الرأي العام. لكننا نريد أن نُبَيِّن أن هناك استعمالاً تأويلاً للقوّلات أكثر أساسية؛ فعلى مستوى أكثر مبدئية وأساسية، فإن كل قولة تُستعمل لتمثيل فكرة من أفكار المتكلّمة.

إن من الافتراضات التي تقصد المتكلّمة إظهارها، الافتراض القائل إنها

تفکر بفكرة ما و بتوجّهٍ معيّن، ما دام هذا هو الأساس الذي يؤدّي بالمستمع إلى التفكير بفكرة مشابهة و بتوجّهٍ مشابه. فأنت قد تُخبرني بصدق بأنك ستأتي غداً، لكنك لن تحملني على تصديق ذلك ما لم تحملي، أولاً، على تصديق أنك تُصدق ذلك أيضاً. إن ما قلناه إلى حدّ الآن قلّما يكون موضع خلاف. وفي الحقيقة، هناك ادعاء أقوى من ذلك في التداول العام. فأغلب الفعلياتيين و فلاسفة اللّغة يُسلّمون بوجود عُرف، أو مبدأ، أو افتراض⁽²³⁾، مفاده أن معنى القوّلة يجب أن يكون تعبيراً حرفيّاً، أي نسخة طبق الأصل، عن فكرة من أفكار المتكلّمة. نحن نعتقد أن هذا الادعاء أقوى من اللازم. فبالتأكيد، إن الناس لا يعبرون عن أنفسهم حرفيّاً في كل الأوقات، وإنهم حين لا يفعلون ذلك، لا يوجد أي حُدُس بأن قاعدةً ما، قد خُولفت أو انتهكت. لا يوجد إذن أي دليل تجرببي على وجود (عُرف الحرفيّة)^{*} أو أي شيء من convention of literalness هذا القبيل. إن مثل هذا العُرف يفترض ويسلّم بوجوده على أساس نظرية مُحضة، فأنموذج الشفرة للتواصل، الذي يستند إليه، يتفضّي أن تفهم القوّلات بوصفها تعبيرَ عما تم تشفيره فيها، ومن ثمّ يمكن تحليل الاستعمالات غير الحرفيّة، بوصفها انحرافات عن الحرفيّة مُشفّرة إلى حدّ ما، قابلة للاستعادة بواسطة الاستدلال.

أما مقتربينا فمُختلف عن ذلك، فنحن قد رفضنا أنّمودج الشفرة، ونأمل أن نُفسّر إمكانية التواصل اللغوی من دون افتراض وجود أيّ قيد خاص بعَرض معيّن باستثناء القيود النحوية حصراً. إن منظري الشفرة يرون أن التواصل اللغوی يتضمّن متكلّمةً تقوم بتشفير إحدى أفكارها في قوّلة يقوم المستمع، بعد ذلك،

(23) انظر (سيرل 1969 فص 3) و (لويس 1975) و (باخ وهاريش 1979 ص 10-12، ص 127-131).

* (عُرف الحرفيّة) هو المصطلح الغربي المُقابل لمصطلح (أصلّة الحقيقة) في التراث الأصولي والبلاغي العربي والإسلامي. وحتى هذا الموقف من (سيرل و ولسون) الرافض لما يُسمى أحياناً (فرضيّة المغرى الحرفي) (LFH) Literal Force Hypothesis، أو (فتح) اختصاراً، كان أولَ منْ بشّر به هو الإمام أبو الحسن الأشعري في توجّهه المعروف بـ(التوقف أو الوقف). يُنظر كتابنا نظرية التلويع الحواري و نظرية الفعل الكلامي. [المترجم].

بفك شفترتها (مع مستوى أو طبقة إضافية للاستدلال في النسخ الحديثة). أما نحن، فنرى أن التواصل اللغوی يتضمن متكلّمةً تقوم بإصدار قولٍ بوصفها تمثيلاً علنياً وعاماً لواحدة من أفكارها، والمُستمع يكُون تأويلاً ذهنياً لتلك القولة، ومن ثم، للفكرة الأصلية. لِنَقُول إن القولة هي تعبير تأويلي *interpretive expression* عن فكرة من أفكار المتكلّمة، وأن المُستمع يقوم بافتراض تأويلي *interpretive assumption* [231] الاستدلالي يقتضي أن القولة لا بدّ من أن تكون تعبيراً تأويلاً عن فكرة من أفكار المتكلّمة. غير أننا لا نرى أي داعٍ للتسليم بوجود عُرف، أو افتراض، أو قاعدة سلوكيّة أو قانون بشأن الحرفيّة، مفاده أن هذا التأويل يجب أن يكون نسخة حرفيّة طبق الأصل. أما مدى أمانة التأويل وبخاصة متى يكون التأويل حرفيّاً، ففي الإمكان تحديدها على أساس مبدأ الصّلة.

نحن نفترض إذن أن كل قولة هي تعبير تأويلي عن إحدى أفكار المتكلّمة. ما الذي تمثله تلك الفكرة نفسها، وكيف؟ إن التمثيل الذهني، شأنه شأن أي تمثيل ذي صيغة قضوّية، يمكن أن يستعمل وصفياً أو تأويلاً. وحين يستعمل وصفياً، فهي الإمكان أن يكون وصفاً لحال أو وضع معين في عالم الواقع⁽²⁴⁾، أو في الإمكان أن يكون وصفاً لحال أو وضع مرغوب فيه. وحين يستعمل تأويلاً، فهي الإمكان أن يكون تأويلاً لفكرة أو قولة منسوبة إلى جهة ما، أو في الإمكان أن يكون تأويلاً لفكرة معينة التي من المرغوب، أو سيكون من المرغوب، التفكير فيها بطريقة معينة، بوصفها معلومات أو معرفة، على سبيل المثال. وقد تكون هناك احتمالات أخرى، بإمكان المرء أن يتأمل ما يمكن أن تمثله بدورها الأفكار المُؤولة بواسطة الأفكار وكيف يتم ذلك. لكن دعونا نترك الأمر على هذه الحال، ونستعمل الشكل (3) (ص 396) لكي نُبيّن التمثيلات والعلاقات التي نظرنا فيها إلى حدّ الآن.

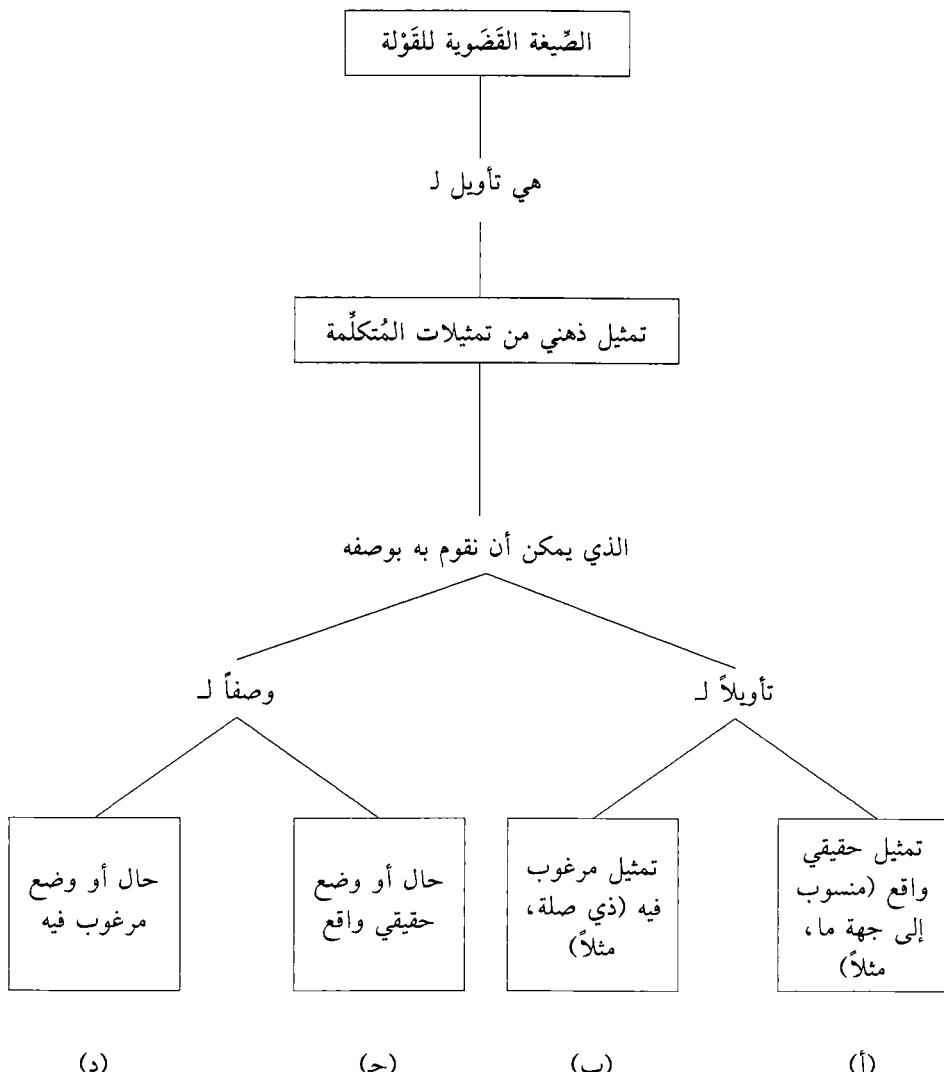
(24) أو في عالم آخر مفترض، كما في حالة الرواية الخيالية، على سبيل المثال.

إن أية قولٍة تتضمن علاقتين في الأقل، علاقة بين صيغتها القَضْوِيَّة وفكرة من أفكار المُتكلّمة، وإحدى أربع علاقات مُمكّنة بين تلك الفكرة وما تُمثّلُه. إن كل العلاقات الأساسية المُتضمّنة في أنواع المجاز والمجازي الكلامي مُمثّلة في هذا الشكل التخطيطي، كما سنُبيّن في الأقسام الثلاثة القادمة. وفي الإمكان تلخيص رأينا كالتالي: إن الاستعارة تتضمن علاقة تأويلية بين الصيغة القَضْوِيَّة لقولٍة ما والفكرة التي تُمثّلُها، والتهمُّك يتضمن علاقة تأويلية بين فكرة المُتكلّمة وأفكار أو قولات منسوبة لجهة ما، والخبر يتضمن علاقة وصفية بين فكرة المُتكلّمة وحال أو وضع في العالم الخارجي، والطلب أو الإرشاد (النصيحة) يتضمن علاقة وصفية بين فكرة المُتكلّمة وحال أو وضع مرغوب فيه، والقولات الاستفهامية والتعجّبية تتضمن علاقة تأويلية بين فكرة المُتكلّمة وأفكار مرغوب فيها. سُتُناقِش هذه الادعاءات فيما يأتي بتفصيل أوسع.

8 - الحرفيّة* والاستعارة

في هذا القسم، سننظر في العلاقة التي في قمة الشكل (3)، أي، بين الصيغة القَضْوِيَّة لقولٍة ما، والفكرة التي تُستعمل تلك القولٍة لتمثيلها. لقد سبق أن حاولنا أن نُثبت بصورة عامة أن العلاقة هي علاقة تَشَابُه أكثر مما هي علاقة تَطَابُق بين الصيغتين القَضْوِيَّتين. نحن نتعامل مع الحرفيّة، أو تطابق الصيغ [232] القَضْوِيَّة، بوصفها حالة قُصوى أو حدًّا أعلى limiting case، وليس بوصفها معيارًا أو حالة طبيعية norm*. سنُبيّن أن هذا المقترب، عند دمجه أو ضمه إلى نظرية الصلة، يُنبع لنا وصفاً مُستقيماً ومباشراً للاستعارات وأنواع المجاز المُرتبطة بها.

* لقد استعملت مصطلح (الحرفيّة) لترجمة literalness ولم استعمل المصطلح البلاغي العربي الأصيل (الحقيقة)، فقد استعمل بلاغيونا (الحقيقة) بهذا المعنى في مقابل (المجاز) nonliteralness. والأصوليون المسلمين يستعملون تعبير (أصلية الحقيقة) ومبدأ (الحقيقة هي الأصل)، وهذا يُقابل تماماً المفهوم الغربي (literalness as a norm). لكنني لم استعمل المصطلح العربي الأصيل هنا منعاً للبس. [المترجم].



الشكل (3)

قد يقول قائل إننا حتى في تفكيرنا بالقيام بخطوة في هذا الاتجاه، إنما نقوم بمعاصرة في منطقة خطيرة. ”فالتشابه“ مصطلح معروف بكل منه غير واضح المعالم أو الحدود. فإن أي شيء يمكن أن يُشابه أي شيء في ناحية ما، في الأقل. أما متى ندرك التشابه وكيف، فتلك مسألة مفتوحة في علم النفس الإدراكي، والآليات المُتضمنة فيه لم تُفهم بشكل صحيح. لكن مع ذلك، ما دمنا نعتقد أن الوصف الصحيح لعملية إدراك التشابه عموماً يجب أن يُبنى على أساس مفهوم متطور للصلة، فإننا لا نشعر بخوف كبير. فضلاً عن ذلك، فإن اهتمامنا، في هذه [233] الآثناء، يقتصر على نمط واحد مُحدد جداً من أنماط التشابه وهو، التشابهات المنطقية بين الصيغ القصوية (حيث تكون الصيغتان القصويتان متشابهتين إذا وفقط إذا اشتراكاً في الصفات المنطقية). سوف نُبيّن أن تشخيص هذه التشابهات، حالة حال أي وجه من وجوه الاستيعاب، محكوم بمبدأ الصلة أو المنسابة.

لِيَنْقُلُ إن القولة حين تؤدي دورها بوصفها تعبيراً تأوiliاً عن إحدى أفكار المتكلمة، فإنها تكون حرفية بالمعنى الدقيق والصارم، إذا كانت تمتلك الصيغة القصوية نفسها التي تمتلكها تلك الفكرة. وأن تكون القولة أقل من حرفية بالمعنى الدقيق والصارم، يعني أن تشارك صيغتها القصوية في بعض، وليس كل، الصفات المنطقية للصيغة القصوية الخاصة بالفكرة التي تُستعمل تلك القولة لتأويلها. ومن منظور نظرية الصلة، ليس هناك ما يدعو للاعتقاد بأن التعبير التأويلي عن فكرة ما، والذي يتحقق الصلة المثلث هو دائماً التعبير الأكثر حرفية. إننا نفترض في المتكلمة أن تهدف إلى تحقيق الصلة المثلث، وليس الحقيقة الحرفية. والتعبير التأويلي الأمثل عن الفكرة يجب أن يُزود المستمع بمعلومات عن الفكرة، فيها من الصلة ما يجعلها جديرة بالمعالجة، ويجب أن يتطلب أقل قدر ممكن من الجهد في المعالجة. وهناك العديد من المواقف الاعتيادية جداً، لا تتحقق فيها القولة الحرفية الصلة المثلث. مثال ذلك، حين لا يعادل الجهد المبذول في المعالجة كسب في المعلومات المبلغة. وهكذا، فهناك العديد من المواقف التي يتوجّب فيها على المتكلمة التي تهدف إلى تحقيق الصلة المثلث أن لا تُعطي تأويلاً حرفياً لفكريتها، والتي يتوجّب فيها على المستمع أن لا يتعامل مع قولتها بوصفها حرفية.

على سبيل المثال، افترضْ أنني أكسب (797) جنيهًا [32] بنسَا في الشهر. وأنت صديق لي لم أرَكَ منذ سنتين، تسألني، في أثناء جلسة شُرب، عن مقدار دخلي الشهري الآن. فإذا كنت تذكّر الرقم بالضبط، في الإمكان أن اختار أحد جوابين، إما الجواب الصادق والحرفي بشكل دقيق وصارم في (105 أ)، وإما الجواب الأقل حرفية (105 ب)، والذي أغلَّمُ أنه كاذب من وجهة النظر الدقيقة والصارمة:

(أ) أنا أكسب (797) جنيهًا [32] بنسَا في الشهر.

(ب) أنا أكسب (800) جنيهًا في الشهر.

في هذه الحال، ليس هناك ما يدعو للاعتقاد بأنك تحتاج لمعرفة الرقم المضبوط. فمن أيّ من الجوابين، يكون بإمكانك أن تستنتج بالضبط النتائج نفسها بخصوص منزلتي ومُستوائي المعاشي وقدرتني الشرائية ونمط حياتي، وأيّ شيء آخر تُخاطط للاستدلال عليه بواسطة راتبي. ولأنني أهدف إلى تحقيق الصلة المُثلَّى، لذلك ينبغي على اختيار الجواب الذي يوصل هذه النتائج بأكبر قدر مُمكن من الاقتصاد. أي بتعبير آخر، يتوجب على اختيار القوْلة (105 ب) الكاذبة لكن الاقتصادية، وليس القوْلة (105 أ) المُعَقَّدة لكن الصادقة والحرافية بشكل دقيق وصارم، وأن أتوقع منك أن تُدرك أنني أقدم لك شيئاً أقلً من التأويل الحرفي الدقيق لأفكارِي.

ولكي نعطي مثلاً أكثر تجريداً، افترضْ أن لدىَ الفكرة المعقَّدة (ق)، التي [234] تظهر لي مجموعة من الافتراضات (قص)، وأنني أريد توصيل (قص) إليك. والآن افترضْ أن الشروط الآتية مُتوافرة. إن (ق) من التعقيد بحيث يصعب تمثيلها حرفيًّا، لكن الافتراضات الموجودة في (قص) من المُمكن استنتاجها جميعاً بشكل مُباشر بوصفها لُزومات منطقية وسياقية من افتراض سهل التعبير هو (ك). لكن المُشكلة هي أن (ك) هو ليس من أفكارِي، إذ إن فيه بعض اللُّزومات المنطقية والسياقية التي أعدَّها صادقة والتي لا أريد توصيلها. ما الذي يتوجَّب

علىَ فعله؟ إذا وضعنا مبدأ الصلة في البال، فإن أفضل طريقة لتوصيل (قص) هي أن أُعبر عن الافتراض (ك) بمفرده وأنترك عملية الفرز لك لتقوم بها، ما دمت قادرًا على فرز وتصنيف لُزومات (ك) إلى لُزومات أريدُ أن أقرّها، ولُزومات لا أريد أن أقرّها.

وفي هذه الأحوال، تكون القولة التي تُعبّر عن (ك) تأويلاً عن فكريتي المعقّدة (ق)، فهما تشتراكان في الصفات المنطقية، ويتحدد أكبر في اللُّزومات المنطقية والسيّاسية. فضلاً عن ذلك، إن معيار التوافق مع مبدأ الصلة يُزوّدك بوسيلة لتمييز اللُّزومات السيّاسية المشتركة بينهما، من اللُّزومات غير المشتركة بينهما، أي إنه يُزوّدك بطريقة لتكوين الافتراض التأويلي الصحيح بشأن قصدي الإخباري.

نحن نفترض أن كل ما يستطيع المستمع التسليم به كتحصيل حاصل، هو أن المقصود من القولة هو تأويل فكرة من أفكار المتكلّمة. لكن هذا لا يعني أنه كلّما تم التعبير عن افتراضٍ ما، توجّب على المستمع أن يحسب كل لُزوماته المنطقية والسيّاسية وأن يفرّزها واحداً فواحداً لكي يكتشف أي شعبة منها هي لُزومات من فكرة المتكلّمة. ففي الإطار الذي ندعو إليه، تكون هذه المُناورة التي تؤدي إلى الهدر، غير ضرورية تماماً. فإذا قامت المتكلّمة ب مهمتها بشكل صحيح، فإن كل ما يتوجّب على المستمع فعله هو أن يشرع في حساب تلك اللُّزومات التي قد تكون ذات صلة بالنسبة له فيحسبها مرتبةً ومسلسلةً بحسب إمكانية الوصول إليها (المتاحية) accessibility، ثم يستمر بإضافتها إلى التأويل الاجمالي للقولة إلى أن يكون على قدر من الصلة، يكفي لجعله متوافقاً مع مبدأ الصلة. وفي هذه المرحلة، سيكون الفرز أو التصنيف قد انجز بوصفه ناتجاً عَرَضاً by-product من عملية البحث عن الصلة، ولن يتطلّب أي جُهدٍ مُحدّد خاص به.

ويلزم من هذا أن على المستمع أن لا يتعامل مع القولة بوصفها حرافية تماماً إلا إذا لم يجد ما يُؤكّد افتراض الصلة، سوى التفسير الحرافي بكل ما في الحرافية من معنى. وبصورة عامة، علينا أن نتوقع بعض الحرية أو عدم الدقة أو الإبهام

looseness في التعبير. فعلى سبيل المِثال، إذا قالت المُتكلّمة “إنها الخامسة بعد الظهر”， لا ينبغي أن نُوبخها أو نُخطئها إذا ظهرَ أن الوقت هو الخامسة إلا خمس دقائق أو دقيقتين، ما لم تكن صيغة القوْلة مُتوّقة على ذلك النوع من الدقّة. وإذا قالت إحداهن “إني مُنهكة”， فلا معنى للتساؤل بحذفه فيما إذا كانت “ منهكة” هي الصفة الدقيقة لوصفها. فما دام في الإمكان أن نحسبها قد لَوحت بسلسلة مقبولة من التلوّيحات، فإنها ستكون قد حَقَّقت الصيغة المُثلَّى.

إن الأمثلة التي ناقشناها إلى حدّ الآن تُعامل عادةً بوصفها استعمالات حُرّة أو غير دقيقة لِللغة، ولكنها لا تُعدُّ استعمالات مجازية (بلاغية)؛ فليس هناك ما [235] يُغري بإحلال المعنى المجازي محلَّ المعنى الحَرْفي. أما نحن، فنؤكِّد أن نَدَعِي أن ليس هناك انقطاع بين الاستعمالات الحُرّة أو غير الدقيقة والعديد من الأمثلة “المجازية” المُتَنوَّعة التي تتضمّن الأمثلة الأكثر أثُمُوذجية للاستعارة في الشعر. ففي كلتا الحالتين، تختلف الصيغة القَضَوِيَّة للقوْلة عن الصيغة القَضَوِيَّة للفكرة التي يتم تمثيلها. وفي كلتا الحالتين، بإمكان المستمع أن يمضي في عمله على أساس أن هاتين الصيغتين القَضَويَّتين تشتراكان في بعض اللُّزومات المنطقية والسيّاسية القابلة للتعيين والتشخيص. وفي كلتا الحالتين تُستعمل القدرات والإجراءات التأويلية نفسها.

تأملُ أولاً مثلاً على مُبالغة الإفراط hyperbole. إن المُتكلّمة تُعبّر عن الافتراض في (106 أ)، لكنها لا تقوم بتصریحه explication، وهي تُلوّح بالافتراض الأضعف (106 ب)،

106. (أ) إن (بيل) هو ألطف شخص في الكون.

(ب) إن (بيل) شخص لطيف جداً.

كيف يمكن أن يكون هذا متوافقاً مع مبدأ الصلة؟ لنفرض أن المُتكلّمة لا تستند أو تستغرق كل أفكارها عن (بيل) بواسطة توضيح (106 ب) بصورة مُباشرة، أي إن تأثيرات (106 ب) السيّاسية تُقصَّر ولا تكفي للتعبير عن ما تريد

توصيله. ولا تُوجد كذلك أية تشكيلة من الظروف والصفات اللغوية التي تُعبر عن أفكارها بشكل دقيق. فقد تكون مبهمة وغامضة جداً، أي إن هناك وجوهاً عديدة للطافة (بيل) مما لا تكون في بالها بالدرجة نفسها من الوضوح في الوقت الحالي، ثم إن استحضار هذه الأفكار وتحديدها بدقة أكبر، يتطلب عملاً وجهاً أكبر مما هي مستعدة للقيام به. ومن ناحية أخرى، بإمكانها أن تتيقن من أن كل الافتراضات التي تبغي توصيلها هي من بين اللزومات المنطقية والسياسية للقولية (106أ)، غير أن في (106أ) لزومات أخرى لا تريد المتكلمة توصيلها. لكن ما دام بإمكانها الاعتماد على المستمع في تجاهل تلك اللزومات ونبذها، فإن (106أ) ستكون تمثيلاً لأفكارها أكثر كفايةً بكثير من القولة الأضعف (106ب).

ما الذي توصله القولة (106أ) بالضبط؟ بالتأكيد إن المتكلمة تلوّح بـ (106ب) بقوّة. لكن لو كان هذا هو كلّ ما أرادت أن توصله، لكان بإمكانها أن توفر على المستمع بعض جهد المعالجة عن طريق التعبير عن (106ب) بصورة مباشرة. وكما هو الحال دائماً، فإن عنصر اللامباشرة في القولة يجب أن تعادله، أو تُعوض عنه، زيادةً في التأثيرات السياسية. وهكذا، فإن المتكلمة باختيارها التعبير عن (106أ)، تشجّع المستمع على البحث عن سلسلة من اللزومات السياسية الأخرى غير المشتركة مع (106ب)، أو التي لا تُقويها (106ب) بالدرجة نفسها، والتسليم بأن ضمن هذه السلسلة هناك بعض اللزومات التي تقصد التلويع بها. وهكذا، فقد يشرع في استعراض أسماء معارفهم المشتركين والتوصل إلى أن المتكلمة تُفضل (بيل) على كل واحد منهم. وقد يستنتج أن (بيل) قد تصرف بطريقة تدعوه إلى الإعجاب بحيث لا تستطيع المتكلمة أن تجد الكلمات التي تصفها، وهلّم جرّاً. وكلما زاد عدد الاستنتاجات الممكنة، كانت التلويعات أضعف، وزادت حصة المستمع في المسؤولية عن استنتاجها. وهكذا، فإن (106أ)، من ناحية، تُوحي بأن لدى المتكلمة توجهاً نحو (بيل)، ورؤى معيّنة عن (بيل) ولطافته، ومن ناحية أخرى، هي باعث يدفع المستمع لتكوين [236] رؤيتها الخاصة عن (بيل)، وللتوصل إلى أنها مُداخلة، بقدر مُعين، مع رؤيتها.

لَنَعْدُ إذن إلى مثالنا الأصلي على الاستعارة:

88. هذه الغرفة زريبة خنازير.

إن هذه استعارة مُنَمَّطة بدرجة عالية. ومثل هذه الأمثلة عادةً تُتيح الوصول إلى مُخْطَطٍ موسوعيٍّ encyclopaedic schema، فيه افتراض أو اثنان غالبان ومتاحان بدرجة عالية. وهكذا، فإن زرائب الخنازير تكون قدرة وغير مرتبة، بصورة نَمَطِية. وحين تتم معالجة (88) في هذا السياق النَّمطي، فإنها ستُتَنَجَّج تلويناً بأن الغرفة قدرة وغير مرتبة. ولو لم تكن المُتكلّمة قد قصدت أن يتم استنتاج هذا التلويع، لكان جديراً بها أن تُعيَّد صياغة قوْلتها لتمحوه وتُزيله؛ ومن هنا، فإن (88) تُلُوح بِقُوَّةً بأن العُرْفة قدرة وغير مرتبة. لكن مع ذلك، لا بدّ من أن تكون المُتكلّمة قد قصدت توصيل شيء آخر أكثر من ذلك، إذا أردنا توسيع اللامبادرة النسبية للقول، مثلًاً صورة القدرة وعدم الترتيب التي تتجاوز ما هو طبيعي، وتتجاوز ما كان يمكن توصيله بصورة مُرضية بواسطة النُّطق فقط بجملة “هذه الغرفة قدرة وغير مرتبة جداً”. وهكذا، فحتى هذا المثال المُنمَّط بدرجة عالية، لا يمكن إعادة صياغته من دون خسارة.

والآن إذا تحولنا إلى مثال أكثر إيداعاً بقليل، نجد (107) استعارة تقليدية بعض الشيء يتطلب تأويلها أو تفسيرها الجَمْع بين البابين الموسوعيين الخاصَّين بـ(روبرت) والجاروف (بُلدوزر)، اللذين لا يجتمعان في الأحوال الاعتيادية في علاقة موضوع بمحمول subject-predicate.

107. إنَّ (روبرت) جاروف (بُلدوزر).

وستكون النتيجة عدداً كبيراً من اللُّزومات السياقية، يمكن أن يُؤَنَّد ويُهَمَّل العديد منها تلقائياً لكونه مُتناقضاً. إن صيغة (107) ومناسبتها تتحقق وتثبت عن طريق إيجاد سلسلة من التأثيرات السياقية التي يمكن إحضارها في الذهن بوصفها تلويحات ضعيفة أو قوية. هنا لا يوجد تلويعٌ مفرد قوي لوحده يخطر على البال

تلقائيًّا، بل هناك سلسلة من التلويحات الأضعف والأقل تحديداً، تتعلق بإصرار (روبرت) وع纳ده، وقلة إحساسه، ورفضه لأن يتشي أو يحوّل عن وجهته. وهكذا، يتوجّب على المستمع أن يتحمّل قسماً من المسؤولية عن التأويل الناتج، أكبر بقليل مما يتحمّله في (106) و(88).

وبشكل عام، كلّما طالت قائمة التلويحات الممكّنة، وكلّما زادت مسؤولية المستمع في تكوينها، كان التأثير أكثر شاعريةً، وكانت الاستعارة أكثر إبداعاً. إن الاستعارة الإبداعية الجيدة هي، على وجه التحديد، تلك التي يمكن فيها استحضار مجموعة مُنوَعة من التأثيرات السّياسية وفهمها بوصفها تلويحات ضعيفة من المتكلّمة. وفي أكثر الحالات غنىً ونجاحاً، يكون بإمكان المستمع أو القارئ أن يتجاوز مجرّد استكشاف السّياق المباشر وأبواب المفاهيم المُتضمنة فيه، فيستحضر مساحة واسعة من المعرفة، ويُضفي استعارات من عنده بوصفها تأويلات لتوسيعات مُمكّنة ليس لديه الاستعداد للولوج فيها، ويتوصل إلى تلويحات أضعف فأضعف مع إيحاءات تدعو إلى المزيد من المعالجة أيضاً. والنتيجة هي صورة مُركبة ومُعقّدة إلى حدّ بعيد، تتطلّب من المستمع أن يتحمّل [237] قسماً أكبر من المسؤولية عنها، لكن الذي تسبّب في اكتشافها هو الكاتبة. إن عنصر المفاجأة أو الجمال في الاستعارة الإبداعية الناجحة، يكمن في هذا التكثيف، في كون تعابيرٍ واحدٍ مُستعمل هو نفسه بصورة غير دقيقة، يُولد ويعيّن لنا سلسلة طويلة من التلويحات الضعيفة المقبولة.

خُذْ، على سبيل المِثال، تعليق (فلوبيير) Flaubert على الشاعر (لكونت دو ليل) Leconte de Lisle

108. إن حِبْرُهُ باهٌ. (Son encre est pale)

من الواضح أن التفسير الحَرْفي الدقيق لهذه القُولَة غير وارد، إذ من الصعب أن نرى الصلة أو المناسبة التي تتعلق بمعرفة لون حبر الشاعر. ولا يوجد أيضاً أي تلويع قوي ظاهر للعيان. إن الطريقة الوحيدة لتبسيط صلة هذه القُولَة،

هي في البحث عن سلسلة طويلة من التلویحات الضعيفة جداً. وهذا يتطلب توسيعات متعددة السياق. إن أغلب التلویحات الموجودة في سياق المعلومات الموسوعية الأسهل منالاً التي تخصل الحِبْر والكتابة هي تلویحات غير ذات صلة، ومع ذلك فإن أشعار (لكونت دو ليل) لا تقرأ مكتوبة بخطه وإنما مطبوعة؛ إن التلویح الوحيد الواضح في هذا السياق الأول، هو أنه يمتلك شخصية رجل من النوع الذي يفضل عادة استعمال الحِبْر الباهت. وبعض التلویحات الأخرى - بأن كتابات (لكونت دو ليل) يعوزها التباين أو التغاير، وأنها قد تتلاشى وتضمحل - تولد المزيد من التلویحات ذات الصلة في السياق الذي أضيفت إليه المقدمة المنطقية القائلة إن ما يصدق على كتابة يده يصدق على أسلوبه أيضاً. إنَّ مَنْ لا يعرف الكثير مِنْ أعمال (لكونت دو ليل) قد يستنتج، مثلاً، أن هناك شيئاً ضعيفاً في شعره، وأن كتاباته لن تُعْمَر طويلاً، وأنه لا يكتب من أعماق قلبه، وهلَّمَ جَرَأً. أما مَنْ لديه اطلاع أو معرفة أعمق بالشاعر، فإنه سيكون قادرًا على أن يفسّر أو يُؤوّل النَّقْد بصورة أكثر تفصيلاً وحدةً. إن التأويل الناتج، مع تأثيره الشعري المُميَّز، يدين بالكثير وفي آنٍ واحد، إلى كلٍّ من (فلوبير) لتنبئه بشأن كيفية حصوله، وللقارئ لقيامه فعلاً بذلك التأويل.

وبُوجب هذا المفترَّب، تكون الاستعارة والعديد من المجازات المُتوافعة المرتبطة بها (مثل مبالغة الإفراط hyperbole والمجاز المرسَل العام metonymy والمجاز المرسَل لعلاقة الجُزئية أو الكلية synechdoche)* مجرد استغلالات خلقة وإبداعية لأحد الأبعاد العامة للاستعمال اللُّغوي. إن البحث عن الصلة المُثلَّى يؤدي بالمتكلّمة إلى أن تتبَّنى، في مُناسبات مُختلفة، تأويلاً لأفكارها تفاوتُ أمانته وصدقه زيادةً ونقصاناً. فتكون النتيجة في بعض الحالات حرفية، وفي بعضها الآخر، استعارة. وهكذا، لا تتطلَّب الاستعارة أية قدرات أو

* من مُفارقات علم البلاغة الغربي، المُتواتر من البلاغة اللاتينية والإغريقية، أنه يُخصَّص مُصطلاحاً مُستقلًا لأحد فروع المجاز المرسَل، وهو الذي علاقة الجُزئية أو الكلية، في حين أن البلاغة العربية عاملته بوصفه فرعاً من المجاز المرسَل، وليس جنساً مُستقلًا. وهذا يُؤيد رأينا القائل، إن العرب لم يكونوا مجرد ناقلين لبلاغة الإغريق. [المترجم].

إجراءات تأويلية خاصة، فهي ناتج طبيعي لبعض القدرات والإجراءات العامة جداً التي تستعمل في التواصل اللغوي. وفي القسم القادم، سنبين أن الشيء نفسه يصدق على ظاهرة التهكم.

9 - القولات الصدّوية والتهكم : Echoic utterances and Irony

نود أن ثبت أن التهكم ومجموعة متنوعة من المجازات المرتبطة به (مبالغة [238] التفريط مثلًا meiosis/litotes) تلتقي معًا مع سلسلة من الحالات التي لا تُعدُّ مجازية على الإطلاق في الأحوال الاعتيادية. إن ما يوحّد هذه الحالات، هو كون فكرة المتكلّمة التي تؤوّلها القولة هي نفسها تأويل. إنها تأويل لفكرة من أفكار شخص آخر غير المتكلّمة (أو لفكرة من أفكار المتكلّمة في الماضي). أي إن هذه القولات هي تأويلات من المرتبة الثانية second-degree لفكرة من أفكار شخص آخر، كما هو موضح في الممرّ (أ) في الشكل (3) المتقدّم آنفًا. وإذا كان كلامنا صواباً، فإن الشيء نفسه يصدق على التهكم كما يصدق على الاستعارة، وهو أنَّ آية قدرات أو إجراءات يتطلّبها فهم التهكم، فإن تأويل القولات الاعتيادية غير المجازية، يتطلّبها هو الآخر أيضاً وبصورة مستقلة⁽²⁵⁾.

(25) في مقالة سابقة (سبيرر و ولسون 1981)، كنا قد حلّلنا التهكم والكلام الحرّ (المُحكي بالمعنى) free indirect speech، الذي يتضمّن ذكر الصيغة اللغوية، من الكلام المُحكي بالقول direct speech، الذي اقتربنا تحليله بوصفه يتضمّن ذكرًا للصيغة المنطقية، ثم دمجنا التهكم مع حالة الكلام المُحكي بالمعنى. إن مشكلة هذا المقترن، هي أن فكرة (الذكر) لا تتسع في الحقيقة لتعطي المدى الكامل للحالات التي نعترم الآن تناولها. إن (الذكر) هو استعمال لغوي يُشير إلى ذاته self-referential أو يُمثل ذاته self-representational: فهو يتطلّب تطابقاً لغوياً أو منطقياً تماماً بين التمثيل والأصل. وكان من بين مضمون الفصل (7) أن الذكر ليس سوى حالة خاصة من حالات ظاهرة أكثر عموماً بكثير وهي: استعمال صيغة قصوى ليس لتمثيل ذاتها، وإنما لتمثيل صيغة قصوى أخرى تُشبهها كثيراً أو قليلاً. لذلك، فقد تخيلنا عن مصطلح "الذكر" لمصلحة المصطلح الأكثر عموماً "التأويل". وباستثناء هذا التعديل الاصطلاحي، فإن وصفنا للتهكم لم =

لقد سبق أن تأملنا في القسم (7) حالة القَوْلَاتِ الْمُسْتَعْمَلَةِ لتأويل كلام أو أفكار شخص آخر. إنها دائمًا (في الأقل) تأويلات من المرتبة الثانية، فهي، شأنها شأن كل القَوْلَاتِ، تُؤَوَّلُ أولاً فكرهً من أفكار المُتَكَلِّمَة. ولا تمثل القَوْلَة في آخر الأمر فكرة شخصٍ آخر، إلا لكون هذه الفكرة نفسها تمثيلاً لفكرة شخص آخر. وللتعمير عن هذه النقطة بطريقة أخرى، نقول إن القَوْلَةِ الْمُسْتَعْمَلَةِ بوصفها تأويلاً لفكرة شخصٍ آخر هي دائمًا، وفي المقام الأول، تأويلاً لفهم المُتَكَلِّمَةِ لفكرة ذلك الشخص الآخر. لذلك، فإننا حين نتحدث عن القَوْلَاتِ الْمُسْتَعْمَلَةِ لتأويل فكرة شخصٍ آخر، يجب أن يكون من الواضح أننا نتحدث دائمًا عن تأويلات من المرتبة الثانية.

كيف يكون لتأويلاتِ فكرة شخصٍ آخر أن تُحَقِّقَ الصلة؟ في أشيع الحالات، وهي حالة الكلام "المُحْكَي بالمعنى" reported speech، تُحَقِّقُ التأويلاتُ الصلةَ عن طريق إخبار المُستمع بكون الشخص الفلاني قد قال شيئاً ما، أو بكونه يعتقد شيئاً ما. وفي حالات أخرى، تُحَقِّقُ هذه التأويلاتُ الصلةَ عن طريق إخبار المُستمع بكون المُتَكَلِّمَةِ تذكر ما قاله الشخص الفلاني، وأن لديها توجهاً معيناً بشأنه، أي إن تأويل المُتَكَلِّمَةِ لفكرة الشخص الفلاني يتحقق الصلةَ بحد ذاته. وحين تُحَقِّقُ التأويلاتُ الصلةَ بهذه الطريقة، فإننا سنصفها بكونها صَدَوِيَّةً echoic، ونحاول أن نثبت أن القَوْلَاتِ التَّهَكُّمِيَّةُ ironical هي بعضُ من حالات تأويل الصَّدَى أو التأويل الصَّدَوِيِّ.

وه هنا حالة بسيطة من حالات القَوْلَةِ الصَّدَوِيَّةِ،

109. (بيتر): إنَّ آل (جونز) لن يحضروا الحفلة.

= يطراً عليه تغيير جوهري. وقد تعرّض للنقد على عدد من النقاط (كيربرات أو ركيوني Kerbrat-Orecchione 1981 و كلارك و غرك 1984). وقد تم الرد على بعض الانتقادات في (سيبرير 1984)، وقد نالت النظرية بعض الإثبات التجاري في (بورغنسن و ملر وسيبرير 1984).

(ميري): هم لن يحضروا، هاه. إذا صدق ذلك، فبإمكاننا أن ندعوه آل (سميث).

إن جملة (ميري) الأولى تُردد صدئ ما قاله (بيتر) توأً. وهي تتحقق الصلة بالطبع، ليس بواسطة إبلاغ (بيتر) بما قاله هو توأً، وإنما بواسطة تزويده بيّنة أو دليل على أن (ميري) قد انتبهت على قولته، وأنها تُفكّر ملياً في موثوقيتها ولزوماتها.

القولة الصَّدَوِيَّة ليست بالضرورة تأوياً لفكرة منسوبة إلى جهة محددة، فهي قد تُردد صدئ فكرة شخصٍ من نمط معين، أو فكرة الناس بصورة عامة. افرضْ أنك تَحْسُنْ على العَجَلة، وأنا أجيك بالأتي:

110. في التأني السلامه وفي العَجَلة الندامة*. [239]

إن هذه القولة هي تأويل حرفي لحكمة تقليدية، وهي تتحقق الصلة عن طريق إظهار أني أعدُّ هذه الحكمة كلاماً حكيمًا فعلاً في هذه الظروف. لكن من الواضح أن ما يجعل الأمثال والحكمة التقليدية تقليديةًّا، هو كونها غير منسوبة إلى أي مصدرٍ مُحدَّد، وإنما إلى الناس عامَّة.

إن المُتكلِّمة تستطيع أن تُعبِّر عن توجُّهها الخاص بشأن الفكرة التي تُردد صداتها، وذلك عن طريق تمثيل قولة شخصٍ ما، أو آراء نمط معين من الأشخاص، أو الحِكمة الشعبية، بأسلوبٍ ظاهر التشكيك، أو التسلية، أو الدهشة، أو الانتصار، أو التأييد، أو التوبيخ، وقد تعتمد صيلة قولتها على هذا التعبير عن التوجُّه بدرجة كبيرة. إن توجُّه المُتكلِّمة قد يُترك أحياناً ليكون ضمنياً، فلا يمكن استنتاجه إلا من نغمة الصوت والسيّاق وغيرها من الإشارات المَعْلُوَّة paralinguistic، وهو قد يُوضَّح بصراحة في أحيان أخرى. سُنُحاول أن نثبت أن

* المثل الوارد في الأصل هو مثل إنكليزي (More haste, less speed)، ويعني (زيادة العَجَلة تؤدي إلى تقليل السرعة). لكنني آثرت ذكر المثل العربي المُقابل تحقيقاً لهدف المؤلفين التوضيحي في حالة المثل الشائع. [المترجم].

التهكم اللُّغوي يتطلب دائماً التعبير الضمني (غير الصريح) عن توجُّهٍ ما، وأن صلة القولة التهكمية تعتمد دائماً، في الأقل جزئياً، على المعلومات التي تُبلغها بشأن توجُّه المُتكلّمة نحو الرأي الذي تُردد صداه.

ولا يوجد حد لاتجاهات التي يمكن أن تُعبر عنها المُتكلّمة بشأن الرأي الذي تُردد صداه. وبخاصة بإمكانها أن تُبيّن موافقتها أو مخالفتها لذلك الرأي. قارن بين (111) و(112)،

111. (أ) بيتر: إنه نهار جميل ومناسب لنزهة.

[يذهبون في نزهة فيكون النهار صحيحاً مُشمساً]

(ب) ميري: [بكل سرور]، حقاً، إنه نهار جميل ومناسب لنزهة.

112. (أ) بيتر: إنه نهار جميل ومناسب لنزهة.

[يذهبون في نزهة فيكون النهار ممطراً]

(ب) ميري: [بسخرية]، حقاً، إنه نهار جميل ومناسب لنزهة.

في كِلتا القَوْلَتَيْن (111 ب) و(112 ب)، نُدرِكُ وجود تلميح صَدُوِي. وبِمُوجَب الموقف الموصوف، من الواضح أن المُتكلّمة في (111 ب) تُؤيد الفكرة التي تُردد صداها، في حين أن المُتكلّمة في (112 ب) ترفضها باحتقار. إن هاتين القَوْلَتَيْن تُسَرّان بِمُوجَب نَسَقَيْن مُتشابهَيْن تماماً، والفرق الوحيد يكمن في التوجُّهِيْن اللذِيْن تُعبِّران عنهما. فاما (111 ب) فلا يعتقد البلاغيون أنها تستحق اهتماماً خاصاً، وأما (112 ب) فهي، بالطبع، حالة من حالات التهكم اللُّغوي.

إن التوجُّه الذي تُعبِّر عنه القولة التهكمية هو دائماً من النوع الرافض أو المستنكر. فالـمُتكلّمة تناهى بنفسها عن الفكرة التي تُردد صداها، وتُبيّن أنها لا تعتنق تلك الفكرة. وفي الحقيقة، قد يتَّضح من هذه الظروف أنها تعتقد عَكْسَ الفكرة التي تُردد صداها: وهكذا، فإن المُتكلّمة في (112 ب) تعتقد بصورة ظاهرة بأن

النهار ليس جميلاً ولا مُناسباً لِتُرْهَة. ويُلزّم من هذا أن رفيقها كان مُخططاً في قوله إن النهار جميل ومتّسّب لِتُرْهَة، وأن حُكمه لم يكن صائباً، وأنه كان جديراً بهما [240] لأن لا ينطليقا، وأن الذنب يعود إليه في إفساد يومهما، وهلّمَ جَرَأً. إن استعادة هذه التلوبيحات، يعتمد أولاً على إدراك أن القوْلَة الصَّدَوِيَّة، وثانياً على تشخيص مصدر الرأي الذي يُرَدَّد صداه، وثالثاً على إدراك أنَّ توجُّه المُتكلّمة بشأن الرأي الذي يُرَدَّد صداه، يَتَسَم بالرفض والنأي بالنفس. نحن نعتقد أن هذه عوامل مُشتركة في تأويل كلّ القوْلَات التَّهَكُّمية.

أما بالنسبة للمدى الخاص بتوجهات الرفض أو النأي بالنفس التي يوصلها التَّهَكُّم اللغوی، فلا حاجة للبحث عن جواب مُحدَّد. هل إن الغضب، والإهانة والتَّهَيُّج من ضمن التوجهات التي يمكن أن يوصلها المُتَهَكُّم؟ إن هذا السُّؤال ينبغي، حَسَب ما نراه، أن يكون من اهتمامات مؤلّفي المعاجم lexicographers فحسب. أما من المنظور الفعليّي pragmatic، فإن المُهم هو أن بإمكان المُتكلّمة أن تستعمل القوْلَة الصَّدَوِيَّة لتوصيل سلسلة أو مدى كبير من التوجهات والعواطف تتراوح بين القبول أو الموافقة التامة، والرفض أو المُخالفَة التامة، وأن تميز هذه التوجهات والعواطف قد يكون حاسماً في عملية التأويل. نحن نشكُّ كثيراً في وجود شعبة مُحدَّدة المعالم من التوجهات التَّهَكُّمية، وكذلك في وجود شعبة مُحدَّدة المعالم من القوْلَات التَّهَكُّمية التي تُعبِّر عنها. بل إن ما يُوجَد هو بالأحرى سلسلة مُتَصِّلة ومُدرَّجة continuum فيها توليفات blends مُتنوّعة من التوجُّه والعاطفة التي تُولِّد سلسلة طويلة من الحالات المُختلفَة فيها، التي لا تتناسب أو توافق بصورة دقيقة مع أي مُخْطَط موجود. إن التَّهَكُّم ليس نوعاً طبيعياً.

دعونا نقارن بيايجاز بين هذا الوصف والوصف الكلاسيكي للتَّهَكُّم بوصفه أن تقول شيئاً وتعني أو تُلَوِّح بعكسه. إن أوضح مُشكلة في الوصف الكلاسيكي - وفي النسخة الحديثة منه، أي نسخة (غرايس) - هي أنه لا يُفَسِّر أو يُعلّل لنا لماذا تُتَرَّرِّ المُتكلّمة، التي يُفترَض أن كان بإمكانها أن تُعبِّر عن رسالتها المقصودة بصورة مُباشرة، تُقرِّر بدلاً من ذلك، أن تقول عكس ما تَعْنِيه. إننا لا نُبالغ إذا أكَّدنا بشدة، غرابةً مثل هذا التصرّف. افترض أننا نقوم برحلة في سيارتكم، وأنت

تتوقف لتنظر يميناً ويساراً قبل أن تدخل في الطريق الرئيس. الطريق خالٍ تماماً، لكن فيما أنت توشك على استئناف المسير، أنا أبادرك قائلاً بهدوء:

113. هناك شيء ما، قادم.

فتضطجع بقوه على الفرامل، فتنظر يميناً ويساراً، لكن الطريق ما زال خالياً كما كان. وحين تسألي ما الذي كنت أفعله بحق السماء، أوضح لك بلهفة أني كنت أحاول أن أطمئنك وأؤكّد لك خلو الشارع فحسب. إن قولتي تفي بشروط التعريف الكلاسيكي للتهكم. فقد قلت شيئاً واضح الكذب، وهناك افتراض مرتبط به منطقياً، أي (114)، كان بإمكانني أن أُعبر عنه صادقاً:

114. ليس هناك أي شيء قادم.

لماذا لا تفزع حالاً إلى النتيجة التي تفيد أن هذا هو ما كنت أحاول توصيله؟

إن الوصف الكلاسيكي للتهكم يفشل بشكل ملحوظ في تفسير التمييز بين [241] التهكم الحقيقى ومُجرّد الاعقلانية المعروضة فى (113). أما في إطارنا، فإن الاختلاف واضح. إذ إن التهكم الحقيقى يكون صدىً echoic وهو مُصمّم في الأصل للسخرية من الرأى الذى يُردد صداه. والآن لينعد صياغة مثلنا بحيث يُلبي هذين الشرطين. فأنت سائق حَيْر أكثر من اللازم مُحترس من الخطر على الدوام، ومن النوع الذى لا يستدير إلى الطريق الرئيس أمام العربات القادمة مطلقاً، مهما كانت العربات بعيدة. وحين نقف على مفترق الطرق يكون الطريق مُستقيماً وحالياً تماماً في الاتجاهين باستثناء دراجة هوائية بعيدة في الأفق لا يمكن رؤيتها إلا بالكبد. وفيما أنت تستدير إلى الطريق الرئيس، أنا أنطق (113) لأُوبخك. في مثل هذه الظروف، هناك احتمال كبير أن تكون هذه الملاحظة تهكمية. فأنا أردد لك صدى لنَمَط الرأى الذى تُعبّر عنه دائماً، لكن في ظروف تجعل رأيك مُضحكاً بصورة جلية. وهكذا، فإن كل ما نحتاجه لجعل (113) تهكماً، هو عنصر صدوي، وتوّجه ساخر واستنكارى مُرتبط به.

لا حِظْ كُمْ سيكون قاصراً في هذا المثال أن تقول إنني لم أفعل شيئاً سوى مُحاولة التلويع بعكس ما قلته. إن (114) هي، في أحسن الأحوال، مقدمة منطقية تلُوح بها قَولتي، وهي بالتأكيد لا تُشكّل الغرض أو النقطة الأساسية فيها. إن النقطة الأساسية في قَولتي، هي التعبير عن توجّهي بشأن نَمَط الآراء التي تُعبّر أنت عنها دائماً، ومن ثم، لألَّوْح لكَ بأنكَ حَزِيرَ أكثر من اللازم، وأنكَ تجعل نفسك موضع سُخرية بقلقك الزائد، وهَلْمَ جَرَأً. ولو كنتُ راغباً في توصيل (114) فقط، لكنْتُ، بالطبع، قد عَبَّرت عن ذلك الافتراض مُباشرة.

وفي الحقيقة، هناك العديد من أمثلة التهكم التي تقع خارج مدى التعريف الكلاسيكي للتهكم بوصفه أن تقول شيئاً وتعني عَكْسَه. تأمل القولة (115 أ) التي تستشهد بها العديد من الكتب المعتمدة بوصفها مِثَالاً على التهكم^(ج):

115. (أ) حين انتهى كل شيء وكان الملكان المُتخاصمان يحتفلان بانتصارهما بإنشاد ترنيمة (تي ديموس)* كل في معسكره (فولتير، كانديد)

فالتعامل مع هذه القولة بوصفها مُساوية لـ (115 ب) أو (115 ج) لن يكون قاصراً فَحَسْبٍ، وإنما مُجايناً للصواب بالتأكيد:

115. (ب) حين انتهى كل شيء لم يكن الملكان المُتخاصمان يحتفلان بانتصارهما بإنشاد ترنيمة (تي ديموس) كل في معسكره ...

(ج) حين انتهى كل شيء وكان الملكان المُتخاصمان ينبدان هزيمتهم بإنشاد ترنيمة (ميزييريس)* كل في معسكره ...

(ج) عند إعداد الترجمة الفرنسية لكتابنا نظرية الصلة، اكتشفنا أن هذا المثال الكلاسيكي على التهكم (الذي نقشه بوث 1974 ص 10) Booth، هو في الحقيقة ليس من صنع (فولتير)، وإنما من مُترجمه الإنكليزي. إن الترجمة الأقرب (وال أقل إثارة للاهتمام) للأصل الفرنسي هي: ”وأخيراً، وفيما كانت ترنيمة (الحمد لك يا رب) تُشد للملائكة كل في معسكره...“.

* (تي ديموس) هي ترنيمة (الحمد لك يا رب) تُشد في المناسبات السارة.
و(ميزييريس) هي ترنيمة (ارحمنا يا رب) تُشد في المواقف الصعبة. [المترجم]

(فولتير) لم يكن يُوحِي لنا بأن أيّاً من الطرفين لم يربح المعركة ولم يحتفل بالنصر، ولا بأن كلاً الطرفين خسر وندب هزيمته. إن القصد من القوْلة، يكمن في مكان آخر. إن إطارنا يُفسّر كُلَّا من الحَدْس الذي يُفيد أن هذه حالة تهكم حقيقية، والحقيقة التي تُفيد أن القوْلة لا تُلوّح بـ(115 ب) ولا بـ(115 ج). (فولتير) يُردّد صدى الادعاءين اللذين يدعى بهما الملكان المُتخاصمان. وبما أن الادعاءين يُناقض أحدهما الآخر، فمن الواضح أنه، إذا كان يتمتع بأدنى درجات الوعي، لا يمكن أن يكون مُصدقاً لكتلِيهما، أي إنه في الحقيقة، لا بدّ من أن [242] يعتقد، وأن يتوقع مُستمعه أن يعتقد، بأن أحدهما، في الأقل، كاذب. لكن مع ذلك، ليست هناك حاجة للتوصُل إلى النتيجة الأقوى التي تُفيد وجود افتراض مُحدَّد، يعني عكس ما قد قيل بصورة صريحة، والذي أراد (فولتير) أن يُصادق عليه.

في الحقيقة، إن (115 أ) حالها حال العديد من أفضل أمثلة التهكم، هي من قَوْلات (ممَّر الحديقة) التي يُحتمل أن تُولَّد للقارئ صعوبات وقتية في المعالجة، سرعان ما توازنها مُكافآت مُناسبة فيما بعد. ففي بداية الأمر، يقرؤُها القارئ بوصفها خبراً اعتيادياً، ويتوصل إلى النتيجة اللامعقولة القائلة إن كلاً الجانبيين قد انتصر، وحيثئذٍ فقط يُعيد التأويل باستعمال فكرة الصَّدَى. إن المؤلف يجعله الصَّدَى ضِمنياً في الوقت الذي كان بإمكانه أن يضع القارئ على جادة الصواب بإضافة بعض المعلومات الصريحة، إنه بذلك يفتح باباً جديداً تماماً من أبواب التأويل. السُّؤال الآن، أيُّ نوع من القراء لم يكن يحتاج أن يُدفع بشكل صريح نحو التأويل الصَّدَوي؟ الجواب هو ذلك القارئ الذي يفترض بصورة تلقائية أن من المُعتاد بعد المعارك أن يدعى كلاً الطرفين دائماً أنه المُنتصر، وأن هذا السُّلوك هو دائماً غير معقول، وأن الكاتب والقارئ ليسا من النوع الذي يمكن استغفاله، وهلْمَّ جَرَأً. وهكذا يجعله الصَّدَى ضِمنياً، يتمكّن المؤلف من الإيحاء لنا بأنه يُشارك قُرّاءه رؤية ساخرة لا تتوافر في النسخة الصَّدَوية الصريحة في (115 د).

115. (د) حين انتهت المعركة، وكان الملكان المُتخاصمان يقونان بما وصفاه على أنه احتفال بانتصارهما بإنشاد ترنيمة (تي ديومن) كلٌ في معسكته... .

المثال (86) في القسم (7)، ينسجم بشكل مباشر مع هذا الإطار.

86. إن (بيتر) واسع الاطلاع جداً. فهو قد سمع حتى بـ (شكسبير).

لتصديق (86) يتوجب على المرء أن يُصدق أن من يكون قد سمع بـ (شكسبير) فهو واسع الاطلاع جداً - وهو رأي مُثير للضحك والسخرية بشكل واضح. وهكذا فإن المُتكلّمة في (86) تُسخر من الفكرة القائلة إن (بيتر) واسع الاطلاع، وهي تلوّح بقوّة بأنه ليس واسع الاطلاع مطلقاً. لكن مع ذلك، فإن التهكم سوف يفشل في إحداث أي أثر في النفس إذا كان من الظاهر أنه لا (بيتر) نفسه ولا أي شخص آخر غيره، كان يعتقد أن (بيتر) واسع الاطلاع. ففي هذه الحالة، لن يكون هناك من نزد صدى رأيه.

إنَّ وَصْفَنَا لِلاستعارة وَوَصْفَنَا لِلتَّهَمُّم يشتركان في وجهين أساسين. أولاً: نحن نُؤكّد أن إمكانية التعبير عن أنفسنا مجازياً (استعاراتياً) أو تهكمياً، وكون المستمع يدرِّك أننا نفعل ذلك، هذه كلُّها تلزم من آليات عامة جداً للتواصل اللّغوي، وليس من مستوى إضافي من مستويات الكفاية⁽²⁶⁾. ثانياً: نحن نُؤكّد أن هناك سلسلة مُتّصلة ومُدرَّجة من الحالات وليس خطأً فاصلًا بين القَوْلَات الاستعارية والحرفيّة من ناحية، وبين القَوْلَات التَّهَمُّمية والقَوْلَات الصَّدَوِيَّة الأخرى من ناحية أخرى. وبتعبير آخر، نحن نُؤكّد أن الاستعارة والتَّهَمُّم لا يتضمّنان أيَّ انحرافٍ عن حدٍ طبيعى، أو تجاوزٍ على قانونٍ ما، أو عُرْفٍ ما أو قاعدةٍ سُلوكية ما.

وإذا كان وَصْفَنَا هذا صحيحاً، فإننا نتوصل إلى نتيجتين، أولاً: أن [243]

(26) وهذا لا يعني إنكار أنَّ بعض الناس أفضل من بعض في إنشاء وفهم الاستعارة أو التَّهَمُّم، لكن ينافي أن لا ننسى أن بعض الناس أفضل من بعض في إنشاء وفهم القَوْلَات الحرفيّة تماماً. إن الموضوع هنا هو موضوع موهبة وليس كفاءة.

الاستعارة والتهكم ليسا مُختلفين، من حيث الجوهر، عن الأنماط الأخرى من القَوْلَات “غير المجازية”， وثانياً: مما ليسا مُتشابهين من حيث الجوهر. فالاستعارة تستغل العلاقة بين الصيغة الفضوية للقولَة وفكرة المُتكلّمة، أما التهكم فيستغل العلاقة بين فكرة المُتكلّمة وفكرة شخصٍ آخر، غير المُتكلّمة. وهذا يُوحِي بأن علينا أن نتخلّى كُلّياً عن مفهوم المجاز trope الذي يُعطي كُلّاً من الاستعارة والتهكم، ويُميّزهما بشكل جزئي عن القَوْلَات غير المجازية “non-figurative”， فهو يجمع معاً بين ظواهر ليست مُترابطة بصورة وثيقة، ويعجز عن الجمع بين الظواهر المُترابطة بتلك الصورة.

10 - أفعال الكلام : Speech Acts

ربما كان أقل افتراضات علم (الفعاليات) الحديث عُرْضاً للجدل أو الخلاف، هو الافتراض القائل إن أيّ وصف أو تقرير وافٍ عن استيعاب القَوْلَات يجب أن يتضمّن نسخةً ما، من نظرية (أفعال الكلام). فكما يقول (لفنسون) (1983 ص 226)،

”تبقى أفعال الكلام، هي والافتراض المُسبق والتلويع بخاصة، واحدة من الظواهر المركزية التي لا بدّ لأي نظرية فعلياتية عامة من أن تُفسّرها أو تُعلّلها“.

نحن نؤكّد أن نُشكّك في هذا الافتراض. إن المدى الواسع من المُعَطّيات والبيانات التي كان مُنْظَرُو أفعال الكلام، وما زالوا، مُهتمّين بها، لا يُشكّل اهتماماً خاصاً من اهتمامات (الفعاليات). إن ما يستدعي الاهتمام هو محاولتهم لمعالجة تفسير أو تأويل الجمل غير الخبرية (مثلاً، الاستفهامية والأمرية)، التي يجب فعلاً أن تُفسّر أو تُعلّل في أية نظرية فعلياتية مُتكاملة. في هذا القسم، سُنُّلقي أولاً نظرة على نظرية أفعال الكلام بوصفها برنامجاً فعلياتياً عاماً، ومن ثَمّ، على تحليل القَوْلَات اللاحِرية non-declaratives، والتي سنضع خطوطاً عامة لمُقترحات بشأنها من عندنا.

إن نظرية (أفعال الكلام) نشأت من رَدَّةِ فُعْلٍ ضَدَّ ما كان يُعَدُّ تركيزاً ضيقاً أكثر من اللازم على الاستعمال الإخباري أو الخبري للغة. فاللغة يمكن أن تُستعمل لإنجاز الأفعال - أفعال الكلام، مثلاً إيجاد الالتزامات والتحرير منها، والتأثير في أفكار وأفعال الآخرين، وبشكل أهم، إيجاد أوضاع أو حالات جديدة وعلاقات اجتماعية جديدة. وقد أكدَ (أوستن) Austin (1962) أن الفهمَ الأفضل لطبيعة اللغة يجب أن يتضمن فهماً أفضل لكيفية تشكيل اللغة جُزءاً لا يتجرأ من المؤسسات الاجتماعية، وللأفعال المُتنوعة التي يمكن أن تُستعمل لإنجازها.

لقد كان مُنظرو أفعال الكلام طيلة هذه المدة، مهتمين كثيراً بمسائل وصفية مثل، كم نَمَطاً يوجد لأفعال الكلام، وكيف ينبغي أن تجمع في مجموعات؟⁽²⁷⁾ ويُميّز (سيرل) Searle (1979a) القَوْلَات التوكيدية assertives (مثلاً، الأخبار statements)، التي تُلزم المتكلّمة بصدق الافتراض المُعبَّر عنه، والتوجيهية directives (الأوامر، مثلاً)، وهي مُحاولات لحمل المستمع على فعل شيء ما، والالتزامية commissives (الوعود، مثلاً) التي تُلزم المتكلّمة بأداء فعل مُستقبلي، والتعبيرية expressives (التهنئة، مثلاً) التي تنُقل توجّه المتكلّمة العاطفي نحو الافتراض المُعبَّر عنه، والإعلانية declarations (مثلاً، إعلان انتهاء الجلسة في المحكمة) التي تُولّد الوضع أو الحالة التي يصفها الافتراض المُعبَّر عنه.

لكن مع ذلك، فقد كانت هناك أيضاً محاولات تفسيرية لبيان كيفية تصنيف القَوْلَات بحسب أنماط أفعال الكلام، وكيفية إنجاز أفعال الكلام غير المباشرة أو غير الصريحة. وينظر عادةً إلى تمييز أفعال الكلام غير المباشرة على أنه عموماً يجد طريقه إلى الإنجاز بموجب الاتجاه الغرائي Gricean. تأمل (116) على سبيل المثال:

(27) للتقارير المُمتازة عن مُفترَبِ أفعال الكلام لعلم الفعليات، انظر (باخ وهارنش 1979) و(ريكاناتي 1987). ولمُفترَبِ أكثر دلاليةً لهذه الظواهر، انظر (كاتز 1977).

116. لقد هَبَطَ شَحْنُ البطاريه.

هذه القوّولة يمكن أن تُحلَّ بوصفها خبراً مُباشراً يُفيد أن البطاريه قد هبط شحْنها. ومن السهل أن نتصور موقفاً تكون فيه المُتكلّمة التي قالت (116) قد لَوَحت أيضاً بـ (117) أو (118):

117. كان المفروض بالمستمع أن لا يَدَعُ البطاريه يهبط شحْنها.

118. ينبغي على المستمع أن يُعيَّد شحن البطاريه.

ويمُوجب نظرية أفعال الكلام، فإن هذه التلويحات هي أيضاً يجب أن تُصنَّف بحسب أنماط أفعال الكلام، ولذلك يُمكن تحليل (117) بوصفها اتهاماً أو توبِيحاً، و(118) بوصفها طلباً أو أمراً. وهكذا، فإن نظرية أفعال الكلام تعرض نفسها بوصفها مُلحَقاً أو تكملاً طبيعية للفعليات الغرائيّة، حيث تتعامل مع تصنيف كل من التلويحات والتصريحات بمعايير أفعال الكلام.

أحد الافتراضات الحاسمة وراء هذا البرنامج الفعليّي، هو أن عملية تقسيم القوّولات على أنماط الأفعال الكلامية تُشكّل جزءاً مما تمّ توصيله أو التعبير عنه، وتوئدي دوراً ضروريّاً في الفهم والاستيعاب. إن ما يدعو إلى الدهشة، هو قلة الاهتمام الذي أولى إلى توسيع هذا الافتراض. فأنْ تَبتعد، لأغراضك النظريّة الخاصة، مجموعة من الأصناف لاستعمالها في تصنيف قوّلات مُتكلّمي اللغة الأصليين، أو أنْ تُحاول أن تكشف مجموعة الأصناف التي يستعملها مُتكلّمو اللغة الأصليون في تصنيف قوّولاتهم هُم، هو شيء؛ وأنْ تدعّي أن مثل هذا التصنيف يُؤدي دوراً ضروريّاً في التواصل والاستيعاب، هو شيء آخر تماماً. فأنْ ترى أن أحد نمطّي البحث بالضرورة يُلقي ضوءاً على النّمط الآخر، هو أشبه نوعاً ما بالانتقال من ملاحظتنا أن لاعبي التنس (كرة المضرب) يُمكنهم تصنيف الضربات إلى الضربات الطائرة والضربات القوّوية البطيئة، وضربات الاقتراب، وضربات قُطريّة بقفا المضرب وهَلْمَ جَرَأً، لنتوصل إلى النتيجة القائلة إنهم

لا يستطيعون أن يقوموا بضرب الكرة أو ردها ما لم يصنفوا الضربة تصنيفاً صحيحاً. من الواضح أن هذا الانتقال يحتاج إلى توسيع.

إن بعض أفعال الكلام تحتاج فعلاً أن تُبلغ وتشخص بما هي عليه لكي يتم إنجازها. فمن الأمثلة على ذلك، (التخلّي عن الدور) passing في ألعاب الورق (لعبة البوكر poker مثلاً)*. فلكي تُنجزَ هذا الفعل الكلامي، يتوجّب على [245] المُتكلّمة أن تُوصل بشكل إظهاري افتراضاً من نوع (120)، سواء بشكل صريح بواسطة قولة مثل (119 أ)، أو بشكل ضمني بواسطة قولة مثل (119 ب):

119. (أ) أنا أتخلّى عن دورِي (I pass).

(ب) أتخلّى (pass).

120. المُتكلّمة تخلّى عن دورها في اللعب إلى اللاعب التالي لها.

لكن مع ذلك، فإن دراسة (التخلّي عن الدور) هي جزء من دراسة لعبة (البوكر)، وليس جزءاً من التواصل اللغوی. وبصورة عامة، فإن دراسة أفعال الكلام المؤسّساتية مثل (التخلّي عن الدور) في اللعب أو إعلان الحرب تتتمي إلى دراسة المؤسسات institutions.

وعلى العكس من ذلك، فإن العديد من أفعال الكلام الأخرى يمكن أن تُنجز بصورة ناجحة من دون تشخيصها بما هي عليه، سواء من المُتكلّمة أم من المستمع. خذ على سبيل المثال، التنبؤ أو التوقع predicting. إن ما يجعل القولة تنبؤاً، هو ليس كون المُتكلّمة تُوصل بشكل إظهاري أنها تقوم بالتنبؤ، وإنما هو كونها تُوصل بشكل إظهاري افتراضاً ذا صفة مُعينة، وهي أنه يتعلّق بحدث مُستقبلي واقع خارج سيطرتها، في الأقل، جُزئياً. وهكذا، ففي الإمكان أن

* المثال الذي أورده المؤلمان في (119، 120) في النص الأصلي يتعلّق بلعبة (البريدج bridge الشائعة في الغرب وغير المعروفة في مجتمعنا، لذلك استبدلته بمثال أوضح من لعبة أكثر شيوعاً، والمهم هو أنه يؤدي الوظيفة نفسها المقصودة من المثال. [المترجم].

تكون (121) تنبئاً من دون أن تكون المُتكلّمة مُطلقاً قاصدة المعلومات في (122)، أو أن يكون المستمع مستحضرأً إليها، مُطلقاً:

121. سيكون الطقس أبداً غداً.

122. المُتكلّمة تتبأّ بأن الطقس سيكون أبداً غداً.

وهذا لا يعني أن ليس من المرغوب مطلقاً بالنسبة للمُتكلّمة في (121) أن تقوم في الوقت نفسه بتوصيل الافتراض (122)، أو أن إدراك (121) بوصفها تنبئاً لن يكون ذا صلة للمستمع مطلقاً. إن كون المُتكلّمة تقوم بالتنبؤ هو حقيقة، شأنها شأن أية حقيقة أخرى، بما هي عليه، يمكن أن تُظْهِرها المُتكلّمة، أو يُدْرِكها المستمع بالطريقة المعتادة. إن ما ندعيه هو بساطة أنه حتى حين تكون (122) صادقة بشكل ظاهر، فإن استعادتها أو استحضارها ليس ضرورياً لفهم قولته مثل (121)، كضرورة استعادة (120) لفهم قوله مثل (119 ب) المُتقدمة آفأً.

إن العديد من أفعال الكلام التي اعتبرت مركزيةً أو رئيسةً بالنسبة للفعليات، تقع تحت أحد هذين الصنفين. فالوعد promising والشُّكر thanking مثلاً يقعان تحت الصنف الأول، فهما فعلان مؤسساتيان لا يمكن إنجازهما إلا في مجتمع تُوجَد فيه المؤسسات الالزمة، وهو يُجب أن يُدرِكَا بما هما عليه، لكي يُنجزَا بصورة ناجحة⁽²⁸⁾. وعلى

(28) نحن نرى أن (الوعد) يختلف عن مجرد التأكيد أو الإخبار بأن المُتكلّمة ستقوم بشيء يُريدها المستمع أن تقوم به. ففي الحالة الثانية، إن المُتكلّمة التي تُخْفِق في تنفيذ ما قالت إنها ستفعله وتُتهم بأنها لم تف بوعدها، ستُسْعِي في إنكار أنها كانت قد وعدت وستكون مُحِقَّةً في إنكارها. إن الوعود هو شكل من الالتزام الخاص والمُحدَّد ثقافياً. وعلى نحو مشابه، فإن الشُّكر هو شكل من التعبير عن الامتنان الخاص والمُحدَّد ثقافياً. وفي العديد من المجتمعات، هناك أشكال أخرى من الالتزام هي أقرب إلى القسم، من الوعود التّمطّي المعروفة في الغرب الحديث، على سبيل المثال، وكذلك أشكال أخرى من التعبير عن الامتنان هي أقرب إلى التمجيد من الشُّكر، على سبيل المثال. ونحن على ثقة من أن دراسة مثل هذه الأفعال الكلامية عبر الثقافات المختلفة ستؤكّد ارتباطها بثقافات معينة وبطبيعتها المؤسساتية.

العكس من ذلك، فإن كُلَّاً من فعل الإخبار (التأكيد) asserting، وفعل الافتراض suggesting، وفعل الاقتراح hypothesising، وفعل الادعاء claiming، وفعل الإنكار denying، وفعل التوصل entreating، وفعل الطلب demanding، وفعل التحذير threatening (بقدر ما هي أفعال كلامية على الإطلاق) تقع تحت الصنف الثاني، فهي أفعال لا تحتاج لأن تُشخص على ما هي عليه، لكي تُتجزَّ ب بصورة ناجحة، وهي، مثل التنبؤ، يمكن أن تُشخص بمعايير شرطٍ ما، بشأن مضمونها الصريح أو تلويناتها. إن تأويل أو تفسير القَوْلَات التي [246] تتضمّن مثل هذه الأفعال الكلامية، لا يتطلّب في أيِّ من الحالتين أية مبادئ أو آلية فعلياتية خاصة لم تظهر لها الحاجة قبل ذلك وعلى أساس مستقلة.

ومع ذلك، فهناك طائفة صغيرة من أفعال الكلام لا تقع تحت أيِّ من هذين الصنفين، وهي ذات أهمية حقيقة بالنسبة للفعاليات. وهذه تشمل فعل القَوْل إن saying وفعل الطلب أنْ telling وفعل السؤال عمَّا إذا asking. تأمل (123) - (125)،

123. أنت سُتُّجِز العمل قبل السادسة عصراً.

124. هل سُتُّجِز العمل قبل السادسة عصراً.

125. أنجِز العمل قبل السادسة عصراً.

من الواضح أن جملة خبرية مثل (123)، وجملة استفهامية مثل (124)، وجملة بصيغة الأمر مثل (125)، تُبدي تشابهات واختلافات منطقية في آنٍ واحد. أما الشَّابُهَات، فيمكن أن تُعلَّل بالتسليم بأنها جميعاً تملك صيغَاً منطقية مُتطابقة أو مُتشابهة. ويبدو أن نظرية أفعال الكلام تُقدِّم لنا طريقة لتفسير اختلافاتها. فكثيراً ما يُقال، مثلاً، إن هناك ترابطاً مُنتظماً بين نَمَط الجُملة النحوية ونَمَط الفعل الكلامي، بحيث إن جملة خبرية مثل (123) تتلازم أو ترتبط مع فعل القَوْل (أو الإخبار) بأن المُستمع سُيُّنجِز العمل قبل السادسة عصراً، وأن جملة استفهامية مثل (124) تتلازم أو ترتبط مع فعل السؤال عمَّا إذا كان المُستمع سُيُّنجِز العمل

قبل السادسة عصرًا، وأن جملة أمرية مثل (125) تتلازم أو تترابط مع فعل الطلب من المستمع أن ينجذب العمل قبل السادسة عصرًا. ونحن تبيّنا شيئاً أشبه بهذا الافتراض في الفصول السابقة، وذلك بافتراضنا أن الصيغة القضوية (ق) الخاصة بالخبر أو التأكيد الاعتيادي تُدمج بصورة طبيعية كجزء من مخطط افتراض بالصيغة الآتية: لقد قالت المتكلّمة إن (ق).

وإذا صدق ما نقول، فإن استعادة مثل هذه الأوصاف واستحضارها يشكّل جزءاً لا غنى عنه لعملية الفهم أو الاستيعاب، وإن أفعال الكلام، فعل (القول إن)، وفعل (السؤال عما إذا)، وفعل (الطلب أن) لا تقع تحت الصنف الثاني من أفعال الكلام. ولكن مع ذلك، فإن أفعال القول والسؤال والطلب هي ليست أفعالاً اجتماعية ولا مؤسّساتية كما هو الحال في (التخلّي عن الدور) في لعبة البوكر، وفعل الوعد وفعل الشكر. فمن السهل إن نتصور مجتمعات ليس فيها مؤسّسة لعبه (البوكر)، ونحن نودّ أيضاً أن نؤكّد أن هناك مجتمعات تفتقر إلى مؤسّستي الوعيد والشكر. لكن أفعال القول والسؤال والطلب، على العكس من ذلك، هي أفعال عالمية ويبدو أنها أصناف تواصليّة حقيقة وليس اجتماعية - مؤسّساتية.

ومع ذلك، فالقول إن لهذه الأفعال الكلامية الثلاثة العامة والشاملة دوراً تؤديه في النظريّة الفعليّية، لا يعني وجود وصفٍ لها وافٍ نظرياً قبل الآن. إن هناك ما يُغري بالافتراض أن فعل (القول إن)، هو ببساطة أعم نمط من أنماط فعل (التأكيد) assertive الكلامي، وأن فعل (الطلب أن) هو ببساطة نمط عام من أنماط أفعال الكلام التوجيهية directives التي تطلب حصول الفعل، وأن فعل (السؤال عما إذا) هو ببساطة نمط عام من أنماط الأفعال التوجيهية التي تطلب معلومات. لكن مع ذلك، إذا أردنا المحافظة على الترابط أو التلازم بين نمط الجملة النحوية ونمط الفعل الكلامي، فإن (القول إن) لا يمكن أن يكون نمطاً من فعل الكلام التأكيدية. فالتأكيد هو فعل كلام يلزم المتكلّمة بصدق الصيغة [247] القضوية لقولتها، لكن، كما سبق أن لاحظنا، ليست كل القوّلات الخبرية

declaratives هي تأكيدات assertives بهذا المعنى. فعلى سبيل المثال، ليست الاستعارات وحالات التهكم كذلك. إن المشكلة عامة وشاملة تماماً، فإذا كان فعل الكلام التوجيهي هو محاولة لحمل المستمع على القيام بالفعل الموصوف بشكل صريح، فإن الأمر أو الطلب التهكمي في (126) إذن لا يُعد فعلاً توجيهياً :

126. هياً، باشرْ بتدمير سجادتي.

إنه ليس محاولة حقيقة لحمل المستمع على المباشرة بتدمير سجادة المتكلّمة. وبالطريقة نفسها، فإن السؤال البياني rhetorical question في (127) ليس طلباً حقيقياً للمعلومات،

127. أيُّ وحش بشع يجرؤ على إيناد طفل نائم؟

وهكذا، لا يمكن الإبقاء على الترابط أو التلازم بين أنماط الجملة النحوية وأفعال الكلام العامة والشاملة، ما لم نستبعد سلسلة طويلة من أنماط القوّلات مثل (126) و(127) بوصفها ”غير صادقة“ أو ”مُعيوبة“، وإلا فإن التصنيف التقليدي لأنماط أفعال الكلام سيتّخلّ عنه.

وحتى الادّعاء بأن هناك سلسلة محدّدة المعالم من أنماط الجمل النحوية المستقلة بعضها عن بعضها الآخر، هو ادّعاء قابل للشك. فهل إن (128)، التي يمكن أن تُستعمل بقصد التأكيد أو التوجيه، هي جملة خبرية أم طلبية؟

128. أنت ستغادر غداً.

وهل إن (129)، إذا قيلت بتغييم صاعد، هي جملة خبرية أم استفهامية؟

129. أنت لن تكون بحاجة إلى السيارة.

وهل إن (130) جملة خبرية أم تعجبية؟

130. هذا الكتاب ممتع جداً.

إن ما يوجد حقاً هو ليس سلسلة محددة المعالم من أنماط الجمل النحوية، وإنما مجموعة متنوعة من الوسائل اللّغوية الصريحة - مثلاً أوجّه أو صيغ الفعل (mood)، الخبرية أو الطلبية أو الاحتمالية (التمني ..)، التنعيم الصاعد أو الهابط، ترتيب الكلمات المعكوس أو غير المعكوس، وجود أو عدم وجود أسماء الاستفهام التصورية، أو مؤشرات مثل "دعونا" "let's" و "رجاءً" "please" التي يمكن أن تقود عملية التفسير وتوجهها بعده طرائق. وفي الوقت الذي يمكن بناء نظرية بشأن أنماط الجمل النحوية حول هذه الوسائل، فإن هذا العمل لم يُقْمَ به أحد إلى حد الآن، على حد علمنا*. وفيما يأتي، ينبغي ألا يُعدَّ استعمالنا لمصطلحات مثل "جملة خبرية" و "جملة استفهامية" وما شاكل إلا مجرّد اختزالتات مُريحة لا أكثر⁽²⁹⁾.

دعونا نعرّف القول إنَّ (ق)، حيث (ق) الصيغة القضوية للقول، نعرّفه على أنه الإبلاغ بأن الفكرة التي تؤول بواسطة (ق) يتم التفكير بها بصفتها وضفاً لحالة أو وضع حقيقي. فقد يتم التفكير بها بصفتها وضفاً صادقاً من قبل المتكلّمة أو من قبل الشخص أو نمط الشخص صاحب الفكرة التي يتم تأويلها في المرتبة [248] الثانية، وحين تقول إنَّ (ق)، فإنك تبلغ المستمع بأنك تقول إنَّ (ق). وقد تبلغ ذلك وتوصله بواسطة مؤشرات صريحة مثل صيغة الكلام الخبرية، وترتيب الكلمات الإخباري وهلَّمَ جرّاً. وفي غياب مثل هذه المؤشرات، كما في حالة الصيغ البرقية (التلغرافية) للكتابة أو الكلام، يكون من واجب المستمع أن يقرر فيما إذا كانت المتكلّمة تقول إنَّ (ق) أو أنها تُتجزِّ أحد الأفعال الكلامية العامة والشاملة الأخرى. وفي هذه الناحية، كما في جميع نواحي التأويل الأخرى، ينبغي عليه أن يتبنّى أول افتراض متوافق مع مبدأ الصّلة أو المُناسبة.

(29) لعرض مثير للاهتمام لأنماط الجمل النحوية عبر اللغات انظر (سادك و زفكي 1985).

* هذا الموضوع أشبعه الأصوليون نقاشاً ولا سيما الواقفية (القائلون بمذهب الوقف)، وهو الأقرب إلى مذهب (سيبير وولسون) في هذه المسألة. يُنظر الإمام الغزالى (المستصنى ج 1 ص 420) وكذلك كتابنا (نظريّة الفعل الكلامي) الفصل (10). [المترجم]

ف عند سماعه لـ (131) ينبغي على المستمع^{*} أن يُسْتَحْصَر الصيغة القَضْبُوِيَّة للقولَة، وأن يدمجها لتكون جُزءاً مُكْمَلاً للوصف في (132)،

131. إن الباص سُيُغادر الآن.

132. لقد قالت المُتكلِّمة إن الباص سُيُغادر الآن.

وكما لاحظنا سابقاً، فإن هذا الوصف يمكن أن يكون ذات صلة بطرائق مُختلفة. فعلى سبيل المثال، فهو قد يُزوِّد المستمع بدليل على صحة (133)، وإذا كان يثق بالمُتكلِّمة بالقدر الكافي، على صحة (134)،

133. المُتكلِّمة تعتقد أن الباص سُيُغادر الآن.

134. إن الباص سُيُغادر الآن.

إن القولَة التي يُقصَد منها أن تُحقَّق الصلة بهذه الطريقة هي، بالطبع، إخبار أو تأكيد اعتبري. والإخبارات أو التأكيدات الاعتبارية هي نتيجة لاختيار الممر (ج) في الشكل (3) المُتقدَّم آنفاً، وإصدار قولَة تُشكِّل تأويلاً حرفياً تماماً للفكرة المُتكلِّمة.

القولَة (131) يمكن أن تكون مجازية: تَخَيَّل أنها قيلت، من دون وجود أيَّ باصٍ مرجئي، إلى شخص مُتردِّد في الالتحاق بمجموعة من الأصدقاء المستعدّين جميعاً للمشي في نزهة والذين يتّظرون قراره. في تلك الحالة، ستقوم (132) بإظهار (135) وبإظهار (136) شريطةً أن يكون المستمعون واثقين بالمُتكلِّمة بالقدر الكافي، وحيث تكون (136) لزوماً سياقياً مشتركاً بصورة ظاهرة بين (131) والفكرة التي تُستعمل (131) لتأويتها.

* ورد في النص الأصلي (المُتكلِّمة) بدلاً من (المُستمع)، ولم يُصحَّح في طبعة (1995)، وواضح أن ذلك من السهو. [المترجم].

135. المُتكلّمة تعتقد أنّ المُستمع إذا لم يقرّ الذهاب حالاً، سيفوت الأوّان.

136. إذا لم يقرّ المُستمع الذهاب حالاً، سيفوت الأوّان.

إنّ قَوْلَةً مجازيّةً من هذا النَّمط هي نتائج لاختيار الممر (ج) في الشكل (3) المُتقدّم آنفًا، وإصدار قَوْلَةً تُشكّل تأويلاً ليس حَرْفيًّا تماماً لفكرة المُتكلّمة.

أو إن (131) يمكن أن تُطرح بوصفها كلاماً مَحْكِيًّا *a report of speech*، مثلاً، حكاية لما قاله سائق الباص توّا. وفي تلك الحالة، فإن (132) قد تزوّد المُستمع بدليل على صحة (137)، وإذا كان يثق بالّمُتكلّمة والّسائق بالقدر الكافي، على صحة (138) و(139)،

137. المُتكلّمة تعتقد أن سائق الباص قد قال إنّ الباص سيغادر الآن.

138. سائق الباص قال إنّ الباص سيغادر الآن.

139. إنّ الباص سيغادر الآن.

[249] وفي هذه الحالة ستكون القَوْلَة نتائج لاختيار الممر (أ) في الشكل (3) المُتقدّم.

وكما لاحظنا، فإن بعض حالات القول إنّ (ق) تُحقّق الصّلة، ليس عن طريق تزويدنا بدليل غير مباشر على صدق (ق)، وإنما عن طريق التعبير عن تَوْجُّه المُتكلّمة بشأن (ق). فعلى سبيل المثال، فإنّ المُتكلّمة التي تنطق بـ (131) آنفًا قد تنأى بنفسها عن كلمات السائق حين تحكيها أو تنقلها. وفي هذه الحالة، يمكن أن تُحقّق (132) الصّلة والمُناسبة عن طريق تزويد المُستمع بدليل على صحة (140)، وإذا كان يثق بالّمُتكلّمة بالقدر الكافي، على صحة (141) و(142)،

140. المُتكلّمة تعتقد أنّ من المضحك القول إنّ الباص سيغادر الآن.

141. إنّ من المضحك القول إنّ الباص سيغادر الآن.

142. إنّ الباص لن يغادر الآن.

أو، إذا أردنا أن نتأمل حالة أخيرة، افرض أنه كان قد حصل جدال بشأن موعد مغادرة الباص، وأن المتكلّمة في (131) كانت تؤكّد جازمة أنه لن يغادر خلال عشرة دقائق، وأن المستمع كان يصرّ أنه سيغادر في الحال. فحين ينطلق الباص وتنطق المتكلّمة بـ (131)، فإن الافتراض الذي تعبّر عنه قولتها سيكون غير ذي صلة بالنسبة للمستمع، الذي يعي قبل الآن أن الباص مُنطلق. في هذا الموقف لن يتحقق الوصف الوارد في (132) الصّلة والمناسبة عن طريق تزويد المستمع بدليل غير مباشر على صحة الافتراض المُعبّر عنه، وإنما عن طريق تزويده بدليل على وصف من المرتبة الأعلى مثل الوصفين (143)-(144)،

143. المتكلّمة تسلّم بأن الباص يغادر الآن.

144. المتكلّمة تعترف بأنها كانت على خطأ.

هناك إذن، طائق مُتنوعة يمكن أن يكون فيها الوصف من مثل (132)، ذات صلة ومناسبة، فبعضها له تأثير أو مفعول الإخبار أو التأكيد الاعتيادي، وبعضها له تأثير الكلام أو التفكير المُحكِي، وبعضها له تأثير التهكم أو النأي بالنفس، وبعضاً الآخر له تأثير تصنيف أفعال الكلام، وهلّم جرّاً. إن المتكلّمة التي تُريد أن تتحقق تأثيراً، ينبغي عليها أن تُعطي أيّاماً مؤشر تنبئها صريح يلزم لتأمين أن التأويل أو التفسير المُتوافق مع مبدأ الصلة هو التأويل الذي قَصَدَت إيلاجه. ولذلك، فحين يتم تفسير قوله ما، على أنها إخبار أو تأكيد اعٌتيادي، فإن ذلك ليس نتيجةً لعمل (قاعدة النوعية) maxim of quality أو عُرفٍ أو تقليد خاصٌ بالصدق، وإنما هو ببساطة نتيجةً للتفاعل بين صيغة القولة، والافتراضات المُتاحة للمستمع، ومبدأ الصلة⁽³⁰⁾.

(30) إن قوة الافتراض الذي يُصرّح به، هي أيضاً تلزّم عن مبدأ الصلة. قارن بين الخبرين أو التأكيدتين الاعتياديين (أ) (ب) :

(أ) اسمى (جانيت).

(ب) (يل ايتوال) ستفوز في سباق الثالثة بعد الظهر.
في الأحوال الاعتيادية سيكون تصريح (أ) أقوى بكثير من تصريح (ب)، التي لن =

وهناك ما يُغري بالتسليم بوجود وصف للجمل الطلبية موازٍ تماماً للوصف الذي اقترحناه بشأن الجمل الخبرية، وذلك باستبدال المصطلحات، ”الصيغة الخبرية“ و ”القول إن“ و ”الاعتقاد“، بالمصطلحات، ”الصيغة الطلبية“ و ”الطلب أن“ و ”الرغبة“، على التوالي. وبموجب هذا المقترب، يتم دمج قوله [250] طلبية مثل (145) لتكون جزءاً مكملاً من وصف مثل (146)، الذي يمكن هو أيضاً أن يكون ذا صلة بطرائق متنوعة - مثلاً، عن طريق تزويد المستمع بدليل على صحة الافتراض (147)، الذي على أساسه يمكنه أن يكون الرغبة في مغادرة الغرفة.

145. غادر الغرفة.

146. إن المتكلّمة تطلب من المستمع أنْ يغادر الغرفة.

147. إن المتكلّمة ترغب أو تُريد من المستمع أنْ يغادر الغرفة.

في الحقيقة، إن الموقف أكثر تعقيداً بقليل مما قد تُوحى به هذه التوازيات السطحية. فال المشكلة هي أن هناك العديد من أنماط القولة الطلبية التي لا تستعمل للتعبير عن رغبة من رغبات المتكلّمة، ولا لحكاية شخص آخر عن رغبته. قارِنْ بين (148)-(149) و(150)-(151)،

148. السائقة لمراقب المرور: تَظاهِرْ بأنكَ لم تَرَني.

149. أن أُبعد كلبي عن حديقته، هو يطلب مني. كما لو كنتُ قادرٌ على ذلك.

150. (أ) هو: هل بإمكانكِ أن تدلّيني على الطريق إلى المحطة؟

يكون لها، عادةً، مغزى أكثر من كونها تخميناً مُتفقاً. إن القسم الأول من افتراض الصلة يُعدُّ بمثابة ضمان بأن المعلومات المُبلغة هي على قدر كافٍ من الصلة، بحيث تكون جديرة بانتباه المستمع. ففي حين أنه في (أ) يكون الافتراض بأن المتكلّمة أقلُّ من متأكدة من اسمها غير مُتوافق مع الافتراضات الظاهرة، فإن التخمين المُتفق في (ب)، على العكس، يكون ذا صلة بقدر كافٍ تماماً.

- (ب) هي: استدرِّ يميناً عند إشارات المرور الضوئية، ثم واصلُ السيرَ باستقامة.
151. وصفة لتحضير صلصة النعناع: امزِجي ملعقتَي طعام من ورق النعناع وملعقتَي شاي من السكر ونصف ملعقة طعام من الماء الساخن، ثم أضيفي ملعقتَي طعام من الخلّ، واتركيه ليَبرُد.

ففي حين أن (148) تُحلَّل بصورة مقبولة على أنها تعبرُ عن رغبة من رغباتها، وأن (149) تُحلَّل بصورة مقبولة على أنها حكاية من المُتكلِّمة لتعبير شخص آخر عن رغبته، ليس في الإمكان القيام بتحليل موازٍ لكل من (150) و(151). فالْمُسْتَمِعُ لـ (150 ب)، لا يحتاج أن يفترض أن المُتكلِّمة تهتم فعلاً فيما إذا استدار يميناً أو لم يَسْتَدِرْ. وكذلك ليس هناك سبب يدعو قارئ (151) لأن يفترض أن الكاتبة تريد فعلاً من أي شخص يطلع على الوصفة، أن يُباشر بتحضير صلصة النعناع. في هاتين الحالتين، يبدو أن الترابط أو التلازم بين الصيغة الطلبية والتوجُّه القَضَوي الخاص بالرغبة يتعطل ويُخْفَق.

قد يبدو أنه في هذه النقطة أنَّ إطار أفعال الكلام ينال ما يستحقه من اعتراف. ففي إمكان مُنْظَرُ أفعال الكلام أن يتوجه إلى الروابط الممكنة بين الصيغة اللغوية والتوجُّهات القَضَوية، مثل الاعتقاد والرغبة، وأن يُبيَّن فقط أن أفعال الكلام التي تُشَجَّرُ بواسطة القَوْلَة الطلبية تقع في نَمَطِين واسعين هما، الطلبية requestive كما في (148) - (149)، والنصحية أو الإرشادية advisory كما في (150) - (151). غير أن هناك مشكلة في هذا المُقتَرَن. فأفعال الكلام من الصنف التصحي أو الإرشادي - كما في حالة إبداء المشورة والاقتراحات على سبيل المثال - هي بالتأكيد لا تحتاج إلى التعرُّف عليها بما هي عليه، لكي يتم إنجازها. وفي هذه الحالة، من الخطأ أن نتقدّم بتحليل يتطلّب تعيين القَوْلَة الطلبية في باب أفعال الكلام الإرشادية أو الطلبية كشيء أساسٍ في عملية الفهم أو الاستيعاب.

نحن نؤكِّد أن نقول إن التمييز بين أفعال الكلام الطلبية والإرشادية هو نفسه قابل للتحوّل إلى شيء أعمق. فبالبداوة يكون فعل الكلام الطلبية فعلاً يُمثل حالة أو وضعًا معيناً بوصفه مرغوباً من زاوية نظر المُتكلِّمة، في حين أن فعل الكلام [251]

الإرشادي، هو فعل يُمثل حالة أو وضعًا مُعيّنًا بوصفه مرغوبًا من زاوية نظر المستمع. إن ما يجعل (148) آنفًا طليقًا بالبداهة، هو كون المُتكلّمة تقوم بتمثيل representing وضع ينطّاھر فيه مُراقب المُرور بأنه لم يَرَھا، وهي تمثّله بوصفه مرغوبًا من زاوية نظرها، وأن ما يجعل (150 ب) آنفًا إرشادياً بالبداهة، هو كون المُتكلّمة تقوم بتمثيل وضع يستدير المستمع يمينًا ثم يُواصل السير باستقامة، وهي تمثّله بوصفه مرغوبًا من زاوية نظر المستمع. إن الشيء الأساسي والجوهرى في فهم هذه القوّلات، هو ليس تعينها في باب أفعال الكلام الإرشادية أو الطلبية، وإنما هو إدراك أن الوضع الموصوف يتم تمثيله بوصفه مرغوبًا من زاوية نظر المُتكلّمة في الحالة الأولى، ومن المستمع في الحالة الثانية.

وإذا صدق ما نقوله، فإن تأويل القوّلات الطلبية والخبرية يمكن أن يسير باتجاهين متوازيين بشكل عام. فإن المستمع حين يستعيد الصيغة القصوى (ق) الخاصة بالقوّلة الطلبية، فهو يدمجها كجزء من وصف كالآتي: إن المُتكلّمة تطلب من المستمع أنْ (ق). وفي الإمكان تحليل "الطلب من المستمع أنْ (ق)" بوصفه الإبلاغ بأن الفكرة التي تؤول لها (ق) يتم التفكير بها على أنها وصف لحالة أو وضع مرغوب فيه. أما من يُفكّر بهذه الفكرة بهذه الطريقة، هل هو المُتكلّمة أم شخص ما، تقوم المُتكلّمة بتمثيل فكرته، ومن زاوية نظر منْ، تكون الحالة أو الوضع الموصوف مرغوباً فيه، فعلى المستمع أن يجيب عن هذه الأسئلة استدلاليًا. وكالعادة، يتم اختيار أول تفسير مُتطابق مع مبدأ الصّلة أو المُناسبة، ويتوّجّب على المُتكلّمة التي تريد أن يفهمها الآخر بصورة صحيحة أن تتأكد من أن التفسير أو التأويل الذي تريد توصيله، هو أول تفسير مُتوافق مع مبدأ الصّلة. نحن نعتقد أن في الإمكان إنشاء وصف مُرضٍ للقوّلات الطلبية بموجب هذا الاتجاه. وبموجب هذا الوصف، تكون القوّلات الطلبية الحرفية غير المنسوبة والأكثر أساسية، هي نتيجة لاختيار الممر (د) في الشكل (3) آنفًا، ولإصدار قولة تتشكل تأويلاً حرفياً لفكرة المُتكلّمة. والقوّلات الطلبية المجازية لكن غير المنسوبة، تكون نتيجة لاختيار الممر نفسه، ولكن بإصدار قولة لا تشکل تأويلاً حرفياً تماماً لفكرة المُتكلّمة. أما القوّلات الطلبية المنسوبة فتكون نتيجة لاختيار الممر (أ).

إن مُنظّري أفعال الكلام يميلون إلى تحليل القَوْلَات الاستفهامية بوصفها نَمَطًا فرعياً خاصاً من فعل الكلام التوجيحي، وبالتحديد بوصفها طلبات للمعلومات (انظر (سيرل 1969 ص 69) و(باخ وهاريش 1979 ص 48)). غير أن الأسئلة الاختبارية exam questions مثل (152)، والأسئلة البيانية rhetorical مثل (153)، والأسئلة التوضيحية أو التفسيرية expository مثل (154)، والأسئلة الموجّهة للذات self-addressed مثل (155)، والأسئلة المحكية بالمعنى (غير المباشرة) indirect مثل (156)، كلها تُولّد مشاكل لهذا المُقتَرب،

152. ما أسباب الحرب العالمية الأولى؟

153. متى قلت إنك سُتقْلع عن التدخين؟

154. ما الاعتراضات الرئيسة على هذا المُقتَرب؟ أولاً ...

155. لماذا تتلوّن أوراق الأشجار المُختلفة بألوان مُختلفة في الخريف؟ [252]

156. (بيتر) لا يعرف مَنْ هو جاره.

فحين تَسأَل المُمْتَحَنَة السُّؤال (152) آنفًا، فإنها لا تسأَل لأنها تريد معرفة الجواب، وإنما لأنها تريد تقييم محاولة الطالب الإجابة عنه. والمُتكلّمة التي تسأَل السُّؤال البياني (153) لا تتوّق عادةً أيّ جواب لفظي عنه، على الإطلاق. ومن الوسائل التفسيرية أو التوضيحية الاعتيادية التي يستعملها العديد من الكُتاب هي أن يطرحوا سُؤالاً مثل (154)، الذي يشرعون هم في الإجابة عنه فيما بعد. ثم إن العديد من الأسئلة، مثل (155)، تُطرح في غياب أيّ مُستمع ليجيب عنها، وذلك بوصفها تأمُلات فكرية. والأسئلة المحكية (غير المباشرة) مثل (156) هي أيضاً تستعصي على التحليل الخاص بأفعال الكلام. فمن الصعب أن نرى أي طلب معلومات يتم القيام به أو التلميح إليه في (156). فالقولَة (156) يمكن أن تكون صادقة، من دون أن يكون قد خطر في بال (بيتر) مطلقاً أن يتنبئ أن يَعْلَم، ناهيك عن أن يَسْأَل، مَنْ هو جاره. وهذا فإن مُقتَرب أفعال الكلام المعتمَد يستبعد أية إمكانية لتقرير مُوحَّد لتفسير الأسئلة المحكية

بالقول والأسئلة المحكية بالمعنى (أي الأسئلة المباشرة وغير المباشرة).

نحن نوُد أن نقترح بأن من الممكِن وضع تقرير يصف القَوْلَات الاستفهامية على أساس فكرة الاستعمال التأويلي التي عرضناها في القسم (7). إن فرضيتنا هي أن المستمع لقولة استفهامية يستعيد صيغتها المنطقية ويدمجها لتكون جُزءاً مُكملاً لوصف على الشكل الآتي : إن المُتكلّمة تُسأَل سُؤالاً من نوع (؟ - ق)* (wh-p)، حيث إن (؟ - ق) هو سُؤال محكى أو غير مباشر. دعونا نميّز بين الأسئلة التصديقية yes-no questions Wh-questions التي تمتلك صيغة منطقية فحسب، وإنما صيغة قضوية تامة أيضاً، والأسئلة التصورية التي تمتلك صيغة منطقية من دون صيغة قضوية تامة. وبعد ذلك نريد أن نحلّل السُّؤال (؟ - ق)، حيث يكون (؟ - ق) سُؤالاً تصدِيقياً، (ق) الصيغة القضوية لقولة، نحلّله بوصفه يُعبّر عن أن الفكرة التي تُؤولُ لها (ق) ستكون ذات صلة في حالة كونها صادقة. ونريد أن نحلّل السُّؤال (؟ - ق)، حيث يكون (؟ - ق) سُؤالاً تصوّرياً، نحلّله بوصفه يُعبّر عن وجود تكملة للفكرة المُؤولة من قبل (ق)، تُحيلها إلى فكرة كاملة قضوياً والتي ستكون ذات صلة في حالة كونها صادقة. ويعتبر آخر، فإن القَوْلَات الاستفهامية هي تأويلاً للأجوبة التي تُعدها المُتكلّمة ذات صلة في حالة كونها صادقة.

إن الصلة، شأنها شأن المرغوبية desirability، علاقة ذات طرفين: فما هو ذو صلة لشخص، قد لا يكون ذا صلة لشخص آخر. ولهذا فحين يُفسّر المستمع أو يؤوّل سُؤالاً، يتوجب عليه دائماً أن يكون افتراضاً ما، بشأن الشخص الذي تعتقد المُتكلّمة أن الجواب سيكون ذا صلة بالنسبة له. والافتراضات المختلفة تنتج أنماطاً مختلفة من السؤال. فعلى سبيل المثال، إن الأسئلة البيانية مثل

* لقد اختارت عالمة الاستفهام (؟) في مقابل (wh) هنا، وذلك لأن الحرفين (wh) مستعملان هنا للإشارة إلى كلا نوعي الاستفهام التصوري والتصدِيقي، في حين أن المؤلفين يستعملان (wh) في الموضع الآخر للإشارة إلى الاستفهام التصوري فقط. لذلك فإني فضلت التفريق بين الحالتين باستعمال عالمة الاستفهام للحالة الأعم منها للبس. [المترجم].

(153) آنفًا (“متى قلت إنك سُتقْلِع عن التدخين؟”) غالباً ما تكون وسائل للذِّكِير reminders مُصمَّمة للحث على استحضار أو استعادة معلومات تعتقد المُتكلِّمة أنها ذات صِلة بالنسبة للمُستمع. وعلى نحو مشابه، فإن الأسئلة التوضيحيَّة أو التفسيريَّة مثل (154) آنفًا (“ما الاعتراضات الرئيسة على هذا المُقْتَرَب؟ أولاً...”), وعروض المعلومات بصورة عامة، يمكن أن تُحلَّل بوصفها أسئلة ذات أجوبة تَعُدُّها المُتكلِّمة ذات صِلة بالنسبة للمُستمع. وعلى العكس من ذلك، فإن حالات طلب المعلومات يُمْكِن أن تُحلَّل بوصفها أسئلة ذات أجوبة تَعُدُّها المُتكلِّمة ذات صِلة بالنسبة لها، وتعتقد، فضلاً عن ذلك، أن [253] المُستمع قد يكون في موقع يُمْكِنه من تزويدها بها. وفي التأملات الممحضة مثل (155) آنفًا (“لماذا تتلوُّن أوراق الأشجار المُختلفة بألوان مُختلفة في الخريف؟”), الاقتراح هو أيضاً أن الجواب سيكون ذا صِلة بالنسبة للمُتكلِّمة، لكن لا يوجد أيُّ توقع ظاهر بأن المُستمع سيكون في موقع يُمْكِنه من تزويدها بها. وفي الأسئلة الاختبارية مثل (152) آنفًا (“ما أسباب الحرب العالمية الأولى؟”), الاقتراح هو أن الجواب سيكون ذا صِلة للمُتكلِّمة ليس لمحتوه بقدر ما هو للدليل غير المباشر الذي يُزوِّدنا إياه بشأن تَمَكُّن المرشح من المادة. وهكذا، فهناك مجموعة مُنوَعة من الطرائق التي يُمْكِن بواسطتها إثبات صِلة الوصف القائل: هي تسأل سؤال (؟ - ق)، والذي تكون الصيغُ غير المنسوبة منه، نتيجةً لاختيار الممر (ب) في الشكل (3) آنفًا.

إن الأسئلة المُختلفة يُمْكِن أن تكون ذات صِلة بطرائق مُختلفة، وقد تَقدَّم آنفًا وصفٌ إجماليٌّ لبعضها. فليست هناك حاجة لتحليل كل الأسئلة بوصفها طلبات للمعلومات، ولا حاجة لوضع أصناف خاصة من أفعال الكلام للتعامل مع عروض المعلومات والأسئلة البينية والأسئلة التوضيحيَّة أو التفسيريَّة، وما شاكل ذلك. إن في الإمكان تحليل الأسئلة بنجاح من دون اللجوء إلى آلية نظرية أفعال الكلام.

ومن فوائد هذا المُقْتَرَب وميزاته، هو أنه يُقدِّم لنا طريقة لتفسير وتحليل التوازيات النحوية اللافتة للنظر بين الجمل الاستفهامية والتعجَّبية exclamative

(انظر ((غرمشو) 1979). فبالمعايير التقليدية لأفعال الكلام، ما دامت الجمل الاستفهامية طلبات للمعلومات والجمل التعجبية أخباراً توكيديّة، فإن من الصعب تعلييل التوازيات الثابتة عبر اللغات، بين أنماط من القولات التي ليس بينها سوى القليل من الأشياء المشتركة بمعايير أفعال الكلام. لنفرض، مع ذلك، أن الجمل التعجبية، شأنها شأن الاستفهامية، تختص بالاستعمال التأويلي وليس الوصفي، وأنها، مثل الجمل الاستفهامية غير المنسوبة، تتولّ نتيجةً لاختيار الممر (ب) في الشكل (3) المُعتقد آنفاً. ففي حين أن المتكلّمة التي تسأل سؤال (؟ - ق) (حيث إن ((؟-ق)) هو سؤال مَحْكِي أو غير مُباشر) تَضْمِن صلة تكميلٍ صادقةٍ ما، للفكرة الناقصة التي تُمثّلها (ق)، فإن المتكلّمة التي تقول إن (؟ - ق) (حيث إن ((؟ - ق)) هو تعجب مَحْكِي أو غير مباشر) تَضْمِن صِدقَ تكميلٍ ذات صلة للفكرة الناقصة التي تُمثّلها (ق). وبِمُوجب هذا الوصف هناك أشياء كثيرة مشتركة بين الجمل الاستفهامية والتعجبية.

تأمّلْ (157) و(158)،

157. إن (جين) لذكية جداً!

158. ما أذكي (جين)!

إن ما نقترحه نحن هو أن المتكلّمة في (157) و(158) تَضْمِن صِدقَ تكميلٍ ذات صلة للصيغة الفَصَوِيَّة التي قد عَبَرَت عنها، أي تكميلٍ للافتراض الذي يكون ذا صلة للمُستمع، والذي يقول كم هي ذكية (جين). أي افتراض سيكون ذلك؟ بموجب المبادئ العامة التي أجملنا خطوطها العامة آنفاً، هو لا بدّ من أن يكون أول افتراض مُتاح في المتناول، والذي يكون مُتوافقاً مع مبدأ الصّلة. فبِمُوجب [254] هذا التحليل، فإن المتكلّمة في (157) و(158) تَضْمِن أن (جين) أذكي مما كان يتوقّعه المستمع. وهكذا، فإن الحدُس بأن الجمل التعجبية هي أخبار توكيديّة، والتوازيات اللافتة للنظر بين الصيغة التعجبية والاستفهامية يتمّ تفسيرهما في آنٍ واحد.

إن هذه المناقشة المُجملة والمُوجزة جداً لأفعال الكلام، تُوضح الصّلة العامة والشاملة لمبدأ الصّلة. فمبدأ الصّلة يجعل من المُمكِن استنتاج استدلالات غير بُرهانية، غنية ودقيقة بشأن قَصد المُتكلّمة الإخباري. ومع المبدأ كلُّ ما يحتاجه هو أن تَضَع صفاتُ المُبَهَّ (أو الحافز) الإظهاري، عملية الاستدلال على الطريق الصحيح، ولكي تفعل ذلك هي لا تحتاج أن تُمثل أو تُشفّر قصد المُتكلّمة الإخباري بأية تفاصيل دقيقة. وهكذا، فإن الوسائل الدالّة على المعنى الكلامي مثل صيغة الفعل الخبرية أو الطلبية، أو ترتيب الكلمات الاستفهامي، لا يتوجّب عليها سوى إظهار مزيةٍ أو صفةٍ مجردة نوعاً ما، من صفات قصد المُتكلّمة الإخباري، ألا وهي، الاتجاه الذي يجب أن يتمّ فيه البحث عن صلة القولة.

الخاتمة

١ - مقدمة

خلال السنوات التسع التي مرّت على نشر كتاب (نظريّة الصّلة* أو المُناسبة) [255] للمرة الأولى، فإن نظرية التواصل التي يطرحها قد قيلت بدرجة كبيرة، وانتقدت بدرجة كبيرة، وأسيء فهُمها بدرجة كبيرة. وقد تمت ترجمة الكتاب إلى العديد من اللغات^(١)، وقد تم سبر المضامين التي تستقرى منها بخصوص النظرية الفعلياتية في عدد متزايد من الكتب والمقالات. وقد كانت الحافز الذي ألهَم دراسات وبحوثاً في العقول المجاورة، وبضمِّنها علم اللغة (اللّسنية)، والدراسات الأدبية، وعلم النفس والفلسفة. في القسم (٢) من هذه الخاتمة، سنستعرض بإيجاز التطورات الرئيسة التي حصلت منذ صدور الطبعة الأولى^(٢).

* عنوان الكتاب في الأصل هو (الصلة أو المناسبة) Relevance لكننا تصرفنا في ترجمة العنوان. [المترجم].

(١) الترجمة الفرنسية (1999) Editions de Minuit Paris, 1999، والترجمة الروسية (ترجمة جزئية Kenkyasha shuppan,) والترجمة اليابانية (Progress publishers Moscow, 1989)، والترجمة الكورية (Hanshin publishing co, Seoul, 1993)، والترجمة الإيطالية (Edizioni Anabasi, Milan, 1993)، والترجمة الإسبانية (Visor, Madrid, 1994)، والترجمة الماليزية (تحت الطبع).

(٢) إن هذا الاستعراض ليس كاملاً فقد استبعدنا الإشارة إلى أوراق العمل، واقتصرنا على ذكر عناوين مُنتقاة لعدد من الكتب الذين أردانا الاعتراف بإسهامهم بصورة أكبر. وهناك مجالات بحثية مهمة لم تُعطَ ما تستحقه من الاهتمام، مثل ذلك الأسلوب والتغييم. إننا لم نفعل أكثر من إعطاء عيّنات من الأديب الموجودة، ونأسف لإغفالنا أشياء كثيرة بسبب الجهل أو السهو أو ضيق المجال.

لقد أثار العديد من المُعلقين، الذين ندين لهم بالشُكر الجزييل، مجموعة كبيرة من الاعتراضات المُتنوعة على النظرية⁽³⁾. ولقد توافرت لنا الفرصة للرد على أغلبها في سلسلة من المنشورات التي يمكن للقراء المُهتمين بال موضوع الرجوع إليها⁽⁴⁾. وهذه الانتقادات ساعدتنا في تصحيح بعض الأخطاء في الكتاب. وهي أيضاً جعلتنا نعي الصعوبات في الفهم والاحتمالات المُتعددة لسوء الفهم، التي يتسبّب بها الكتاب. ونحن نرى أن أخطر المشاكل التي تُعاني منها نظريتنا، هي تلك التي اكتشفناها نحن، والسبب في ذلك يعود إما إلى أنَّ عملنا مُكثَّف، وإما إلى أننا قد توافر لدينا وقت أكثر من المُعلقين للتفكير بشأن هذه المسائل الخلافية. في القسم (3) من هذه الخاتمة، سُعطي موجزاً بهذه المسائل أو المشاكل، ونقترح عدّة تغييرات مُهمة في الصياغة وفي المضامون على حد سواء.

2 - التطّورات

تُوجّد حالياً مجموعة كبيرة من البحوث والدراسات التي تعرض الأفكار الأساسية لنظرية الصلة وتقييمها. وهذه تشمل، فيما تشمل، خلاصة لكتاب نظرية الصلة⁽⁵⁾، وكتابين منهجين، ومقاطع كبيرة من موسوعة خاصة بالفعاليات⁽⁶⁾،

(3) ظهرت استعراضات مُتعددة لكتابنا (نظريّة الصلة) في *The Behavioral and Brain Science* (نظريّة الصلة) في 10.4, 1987، مع تعليق مُستمر من (بوليتز 1990) و (غارنهام ويرنر 1990) و (جياب وكوكلا، تحت الطبع) ومن الاستعراضات الرئيسيّة (فاولر 1989) و (هيرست 1989) و (جياب 1986) و (لسلي 1989) و (لفنسون 1989) و (مي وتالبوت 1988) و (باتمان 1986) و (سيورن 1987) و (ترافس 1990) و (ووكر 1989). وانظر كذلك الهاشم (8).

(4) انظر، على سبيل المثال، (سيبرير ولوسون 1987b, 1990a, 1990a، تحت الطبع a) و (لوسون 1992a)، (لوسون وسيبرير 1987) انظر كذلك (بلاكمور 1994a).

(5) (سيبرير ولوسون 1987a).

(6) (بلاكمور 1992)، (سنكلير 1991)، (موشلر وريبول 1994).

ومقالات تفسيرية مكتوبة لجمهور القراء غير المُتخصصين⁽⁷⁾، وعدة مقالات نقدية مُطولة⁽⁸⁾. وقد تم سبر مضامين النظرية واستكشافها في دراسات وأطارات⁽⁹⁾، [256] وتُوجد الآن مجموعات مُحررة تتضمن بحوثاً في نظرية الصلة⁽¹⁰⁾، وهناك شبكة بريد إلكتروني e-mail لتبادل الأفكار، ومَسْرِد أو بيان بالمراجع للاستعمال في الفصول الدراسية⁽¹¹⁾. ولقد بُوشر بمشاريع بحث عديدة، وهناك ورش workshops

(7) انظر مثلاً، (غوت 1986) و (سميث و ولسون 1992) و (سبيرير 1994a) و (ولسون 1994a) و (ولسون و سبيرير 1986 b,c) أما المقالات في الموسوعات التي تناقض جوانب من نظرية الصلة فتشمل (بلاكمور 1988b، تحت الطبع) و (كارستن 1988b

(1993a, b) (كمبسن 1988b) و (ليتش وتوماس 1990) و (موشلر وريبو 1994).

(8) للنقد والمناقشة، انظر الهاشم (3) المُعتقد آنفًا. وانظر المصادر الآتية، وللردود انظر الهاشم (4) المعتقد آنفًا :

Berg 1991; Burton-Roberts 1985, Chametzky 1992; Charolles 1990; Culpeper 1994; Escandell vidal 1993; Gibbs 1987; Giora 1988; Gorayska and Lindsey 1993; Grundy 1995; Nebeska 1991; Nishyama 1992, 1993, 1995; O'Neill 1988; Roberts 1991; Sadock 1986; Sanchez de Zavala 1990; Sinclair 1995; Sunn 1993; Taylor and Cameron 1987; Toolan 1992; Wilks and Cunningham 1986; Ziv 1988.

(9) الأطروحات المنشورة تشمل :

Blakemore 1987; Blass 1990; Forceville 1994 a; Gutt 1991; Perrin (forthcoming); Tanaka 1994; Vandepitte 1993.

والأطروحات غير المنشورة تشمل :

Austin 1989; Cambell 1990; Espinal 1985; Ferrar 1993; Groefsema 1992 a; Happe 1992; Ifantidou 1994; Itani 1995; Jodlowiec 1991; Mao 1992; Matsui 1995; Pilkington 1994; Politzer 1993; Posnanski 1992, Reboul 1990 a; Rouchota 1994a; Stainton 1993; Zegarac 1991.

والدراسات تشمل :

(10) وهذه تشمل (كارستن وأخرون، تحت الطبع) و (ديفرز 1991) (كويجaro موراليس 1993) و (كاشر، تحت الطبع) و (كمبسن 1988a) و (موشلر 1989c) و (موسون Lingua (ولسون 1994) و (سميث 1989) ، وهناك عددان خاصان من مجلة (موسون Lingua (ولسون 1993، 1992) يحتويان مجموعة من المقالات النموذجية، وأوراق العمل اللغوية للكلية الجامعية في لندن، التي تحتوي بحوثاً مثيرة للاهتمام لا يمكن ذكرها جميعاً بشكل فردي هنا.

(11) (ميسونوبو Mitsunobu (1993)

غير رسمية تُقام كل عام في (لندن)، وقد عُقدت مؤتمرات وألقيت سلاسل مُحاضرات أكثر رسمية في أماكن مُختلفة من العالم. لن نحاول هنا استعراض هذه الأديبيات المُتنوعة جداً، بل نقتصر على الإشارة إلى بعض الاتجاهات التي نشعر أن دراساتٍ مُثيرةً للاهتمام ومُثمرة بشكل خاص تُقام فيها.

1.2 التواصلي الصريح والتمييز بين الصريح والضمني

لا يبدو أن (غرايس) كان قد لاحظ (أو، في الأقل، لا يبدو أنه كان قد طرَّأَ الفكرة القائلة) إن مبدأ التعاوني وقواعده يُمكن أن تساعد في جوانب من التأويل أو التفسير الفعليّي، غير استعادة التلويحات: مثلاً، في إزالة اللبس أو الاشتراك، وفي تعين الإحالة، التي كان يرى أنها لا تُسهم أو تضيف إلى ما يتم التلويع به، وإنما إلى ما يُنْطَق (بشكل صريح). ففي مقالته "المنطق والمحاورة" "Logic and conversation" ، هو يُعطينا الانطباع بأن معنى الجملة والعوامل السياقية تكفي لوحدها لتفسير أو تعليل إزالة اللبس أو الاشتراك وتعيين الإحالة، وأغلب علماء الفعلويات الغرايسيين اقتصروا على اتباعه، في ذلك⁽¹²⁾. ولقد كان لهذا السهو عاقبتان. فأولاًً كان علماء الفعلويات الغرايسيون بطئي الاستجابة للدراسات النفسيّة-اللغوية المستفيضة التي تجري بشأن إزالة الاشتراك وتعيين الإحالة⁽¹³⁾. وثانياً هم كانوا يميلون إلى الافتراض أو التسليم

(12) في الإمكان أن تجد إعادة تقييم مثيرة للاهتمام لإسهامات (غرايس) في فلسفة اللغة في (نيل 1992) Neale . و (نيل) يستشهد بقطع من (غرايس 1957 ص 222) حيث يوحى بأن اعتبارات الصلة يمكن أن تساعد في إزالة اللبس أو الاشتراك.

(13) وهذه شملت دراسات بخصوص تعين الإحالة ضمن إطار غرايسي واسع بقلم العالم اللغوي النفسي (هربرت كلارك) وشركائه (انظر مثلاً، كلارك 1977 ، كلارك وهافيلاند 1977 ، كلارك ومارشل 1981)، التي طرحت فيها فكرة "التلويع المحسّر bridging implicature". وقد تمت مناقشة التعامل مع التلويحات المحسّرة ضمن إطار نظرية الصلة في (ماتسوبي 1993 ، 1995) و (ولسون 1992b ، 1994b) و (ولسون 1986a) انظر كذلك الهاشم (15).

بأن المبادئ الفعلية لا تُسهم بأي دور في المحتوى الصريح، وأن أي وجه من وجوه تفسير القوله الذي يكون للمبادئ الفعلية دورٌ فيه، فهو يكون بصورة تلقائية تلویحاً⁽¹⁴⁾.

نحن في كتابنا نظرية الصلة (الفصل 4 القسم 2) رفضنا هذه الرؤية للفعاليات بوصفها، واقعياً متساوية أو مُتوازية مع دراسة التلويع (implicature). فقد جئنا بمفهوم التصريح explicature، على غرار مفهوم التلويع عند (غرايس) ومُوازيًّا له، ويتعرّيف للتواصل الصريح الذيرأيناه ”أغنی وأكثر استدلالية، وبالتالي أجدر بالبحث أو الاستقصاء الفعليّيّ، مما يراه أغلب علماء الفاعليات في التراث الغرائيّي“ . وقد تم الشروع بدراسة إزالة اللبس أو الاشتراك وتعيين الإحالة من منظور نظرية الصلة. وقد قمنا أيضاً بالتشكيك في اقتراح (غرايس 1989 ص 25) القائل بأن إزالة اللبس أو الاشتراك وتعيين الإحالة، هما العمليتان السياقيتان الوحيدةان المُتضمنتان في التواصل الصريح، إذ وجّهنا الانتباه على سلسلة من العمليات الاستدلالية الإضافية التي تحتاجها لإكمال تفسير العباري الناقصة دلائلاً، وللحضُر تفسير العباري الغامضة وتحديده، وبشكل أكثر عمومية، لإغناء المعنى المُشفّر لغوياً، إلى الحد الذي يكون فيه التفسير الإجمالي ذا صلة بالقدر الكافي.

(14) إن (باخ وهارنش 1979)، وهو وصفٌ غرائي مُمتاز للتواصل، يتخلّى عن المبدأ التعاوني والقواعد السلوكية حين يتعلّق الموضوع بإزالة اللبس أو الاشتراك، مُتحوّلاً من ذلك إلى حديث غير رسمي بشأن ”المُلاءمة السياقية contextual appropriateness“ . أما (لفنسون 1983)، وهو الكتاب المُعتمد في الفاعليات، فلا يحتوي أي شيء بشأن إزالة اللبس أو الاشتراك، بل يُناقش دور ”اللتويع“ في تعين الإحالة في الصفحتين 34-35. ومُؤخرًا قام (لفنسون 1987، 1988) بدراسات مهمّة بشأن تعين الإحالة في إطار غرائي جديد neo-Gricean حيث يستمر بالحديث بشأن ”اللتويعات“ بوصفها تُسهم في شروط الصدق ليس في التجسيـر bridging فحسبـ، وإنما في تعين الإحالة بصورة عامة، وفي إزالة اللبس والاشتراك أيضـاً.

[257] لقد كان كُلُّ من التمييز بين التواصل الصريح والضمني، ودور العوامل الفعلية في التواصل الصريح، مركزاً لاهتمام الكثير من البحوث في الآونة الأخيرة. فكما ذكرنا في كتاب نظرية الصّلة (الفصل 4، القسم 3)، فإنَّ المستغلين في علم اللُّغة النفسي قد زَوَّدُونا بِرُؤية ثاقبة للعمليات الحقيقية الحاصلة في حالة إزالة اللُّبس أو الاشتراك، وتعيين الإحالة وذلك بواسطة التحقق والبحث، مثلاً، عن عدد التفسيرات المرشحة التي يتم تفعيلها، وفي أية مرحلة يتم اختيار أحدها وتَبْذُلُ الأُخْرَى الباقيَة. لكن مع ذلك، فقد كانوا أقلَّ اهتماماً بالعوامل التي تجعل التفسير الذي يتم انتقاءه مقبولاً فعلياتياً. وبخصوص هذه النقطة، فإنَّ لدى مُنظري الفعليات إسهامات يقومون بها. إنَّ نظرية الصّلة تدعى أنه في حالة إزالة اللُّبس أو الاشتراك وتعيين الإحالة، كما في حالة أي وجه من وجوه التفسير الأخرى، يكون أول تفسير مُتوافق مع مبدأ الصّلة، هو التفسير الذي ينبغي على المستمع اختياره⁽¹⁵⁾. وهذا هو ليس المعيار الذي يقتربهأغلبية علماء اللُّغة النفسيين، الذين يميلون إلى الحديث بمعايير غرائيَّة غير رسمية. وفي حين أنَّ النظريَّة الفعلية يمكن أن تُسهم في تطوير معيار وافٍ، فإنها تكون أيضاً في وضع يُؤهِّلها لأن تكسب من كون إزالة اللُّبس أو الاشتراك وتعيين الإحالة أكثر استجابةً وقابليةً للاختبار التجاري من استعادة التلويحات. وهنا، لا بدَّ من أن يكون التعاونُ بين علماء الفعليات وعلم اللُّغة النفسي ذا فائدة لكليهما.

ولقد درست (روبن كارستن Robyn Carston) الدور الذي تُسهم به عمليات الإغناء في التصريحات explicatures وذلك في سلسلة من المقالات المهمة⁽¹⁶⁾،

(15) تمت مناقشة جوانب مُتعددة من معالجة نظرية الصّلة لتعيين الإحالة وذلك في المصادر : Ariel 1990; Blass 1986; Forget 1989; Foster Cohen 1994; Fretheim forthcoming a; Gundel forthcoming; Hawkins 1991; Kempson 1988 c; Kleiber 1990, 1992; Matsui 1993, 1995; Reboul 1992, 1994 a; forthcoming; Recanati 1993; Rochota 1992, 1994d, Wilson 1992, 1994b.

(16) انظر على سبيل المثال (كارستن 1988a، 1993c، 1988a، وتحت الطبع b)، وللمُناقشة انظر : Atlas 1989, Bach 1994 a, b; Levinson 1987, 1988; Neale 1992; Recanati 1989; Wilson and Sperber 1993, forthcoming.

وحالياً يتم البحث بنشاط في دور الاستدلال في التواصل الصريح داخل إطار نظرية الصلة وخارجها على حد سواء⁽¹⁷⁾. وقد تم اقتراح معايير للتمييز بين التصريحات والتلويحات، وقد أوردت الحجج المسؤولة لإعادة تحليل بعض من أشهر أمثلة (غرايس) على التلويحات المعممة generalised implicatures، (مثلاً التلويحات الزمنية التي تحملها القولات المعطوفة على بعضها، وتلويحات الكمية التي تحملها الأعداد مثل ”اثنان“ ”ثلاثة“) بوصفها من أوجه المحتوى الصريح التي يتم تحديدها فعلياً. والكثير من هذه الحجج يستند إلى التمييز البديهي بين المحتوى الشرط - صدقى truth-conditional والمحتوى اللاشرط - صدقى non-truth-conditional، وهو تميز معياري مُتعارف عليه في كل أدبيات أفعال الكلام والأدبيات الغرایيسية، لكنه يمكن إعادة النظر فيه بصورة نافعة.

إن الادعاء بأن المبادئ الفعلياتية يُمكن أن تُسهم في المحتوى الصريح فضلاً عن التلويحات قد اعتُبر إشكالياً من قبل أولئك الذين حذوا حذو (غازدر 1979) في النظر إلى التمييز بين علم الدلالة وعلم الفعليات بمنظار لا-غرایسي نوعاً ما. فإن (غازدر) قد استورد إلى الفعليات صورة كانت شائعة بما فيه الكفاية في علم الدلالة الصوري أو الشكلي في ذلك الوقت، صورة كانت تخلط بين علم الدلالة اللغوي وعلم الدلالة الشرط - صدقى، وتُعرّف علم الفعليات على أنه ”المعنى ناقصاً شروط الصدق“. وبموجب هذا الوصف، لا بدّ من أن تكون العمليات الفعلياتية ”بعد - دلالية post-semantic“، وينبغي أن لا ”تقتحم“ المجال الشرط-صدقى.

أما منظرو الصلة فقد رفضوا هذه الصورة بثبات⁽¹⁸⁾. ففي كتابنا نظرية

(17) بشأن الإغناء أو الإثراء انظر، مثلاً، المصادر الآتية والمصادر في الهاشم (16):
Atlas 1989, Bach 1994 a,b; Bertolt 1990; Bertuccelli - Papi 1992; Blakemore 1989 a; Espinal 1993; Groefsema 1995; Haegeman 1987, 1989; Hirst 1987, Horn 1992; Kandolf 1993; Klinge 1993; Moeschler 1993 b; Recanati 1994, forthcoming; Scancarelli 1986; Stainton 1993, 1994; Taylor 1993.

(18) انظر، على سبيل المثال، (بلاكمور 1987) و (كارستان 1988a).

[258] بين علم الدلالة اللّغوي (علم الدلالة الذي يدرس جمّل اللغة الطبيعية) وعلم الدلالة الشرط-صدقى (علم الدلالة الذي يدرس التمثيلات التصورية). وبموجب هذا المقترب، فإن العمليات الفعلياتية التي تُسهم في المحتوى الشرط-صدقى الصريح، ليست ”دخيلةً أو مُتطفلةً“ على علم دلالة مُوحَّد: فهي تؤثّر في مُخرّجات علم الدلالة اللّغوي، فتقوم بإغناء الصيغ المنطقية الناقصة أو إثرائها، لتصبح صيغًا قضائية تامة، التي تكون بدورها حاملة لشروط صدق. إن المشغلين داخل إطار نظرية الصلة وخارجه على حد سواء، يُقرّون الآن بشكل واسع الحاجة لمثل هذا التميّز الذي لا يعود في أصله إلى نظرية الصلة.

2. علم الدلالة اللّغوي

لقد كانت نقطـة التركيز الرئيسـة الثانية للبحـوث، هي المضامـين المستـقـاة من نظرـية الـصلة إلى علم الدلـالة اللـغـوي، وبخـاصـة إلى ما يـعـدـ بالـمعـايـيرـ التقـليـديـةـ، معـنىـ لـغـويـاـ (لاـشـرـطـ صـدقـيـاـ). فـفيـ الإـطـارـاتـ السـابـقـةـ، كانـ المعـنىـ الـلاـشـرـطـ صـدقـيـ يـحـلـ عـادـةـ بـمعـايـيرـ أـفعـالـ الـكـلامـ. فـقـدـ تـناـولـ دـلـائـلـ أـفعـالـ الـكـلامـ سـلـسلـةـ منـ التـعـابـيرـ الـلاـشـرـطـ صـدقـيـةـ (مـؤـشـراتـ صـيـغـةـ الـفـعـلـ mood indicatorsـ، والـعبـاراتـ الـطـرـفـيـةـ فيـ الـخـطـابـ discourse adverbialsـ، وأـدـوـاتـ الـخـطـابـ discourse particlesـ). وقد وـسـعـ (غـرـاـيسـ) هذاـ الوـصـفـ ليـشـمـلـ سـلـسلـةـ منـ روـابـطـ الـخـطـابـ discourse connectivesـ الـلاـشـرـطـ صـدقـيـةـ، التيـ تـعـاـمـلـ معـهاـ بـوـصـفـهاـ تـلـويـحاـ عـرـفـيـاـ بـإنـجـاحـ أـفعـالـ كـلامـيـةـ منـ الـمـرـتـبـةـ الـأـعـلـىـ⁽¹⁹⁾. إنـ هـذـاـ المـقـتـرـبـ لـلـمـعـنىـ الـلاـشـرـطـ صـدقـيـ يتمـ إـعادـةـ النـظـرـ فـيـ ضـمـنـ إـطـارـ نـظـرـيـةـ الـصـلـةـ⁽²⁰⁾.

(19) انظر (غرايس) 1989: 121-122-361-363.

(20) لعرض ومناقشة الدراسات السابقة بشأن علم الدلالة اللاشرطـ صدقـيـ انظر (ولـسـونـ 1975ـ). ولـلـدـرـاسـاتـ الـمـهـمـةـ خـارـجـ إـطـارـ نـظـرـيـةـ الـصـلـةـ، انـظـرـ (ديـكـروـ 1980bـ 1983ـ 1984ـ) وـ (ديـكـروـ وـآخـرـونـ 1980ـ).

إن نسبة كبيرة من إعادة النظر هذه، قد حصلت بابحاء من (دایان بلاكمور Diane Blakemore 1987) التي أعادت تحليل روابط الخطاب التي ذكرها (غرايس)، وذلك باستعمال تمييز بين التشفير التصوري conceptual والتشفير الإجرائي procedural. ولقد أثار تقريرها عن روابط الخطاب بوصفها تُشَفِّر فِيداً إجرائية على التلويحات، طوفاناً من البحث⁽²¹⁾. وكذلك جاءت قوة إضافية تدفع بهذا الاتجاه، من الحَجَج التي أوردناها ضد وصف نظرية أفعال الكلام لمؤشرات صيغة الفعل في (ولسون وسبيربر 1988a)، ومن تقييمنا النقدي الأكثر عمومية لنظرية أفعال الكلام في كتابنا نظرية الصلة (الفصل 4 القسم 10)⁽²²⁾.

وفي (ولسون وسبيربر 1993)، حاولنا أن نثبت أن أفضل طريقة لتحليل مؤشرات صيغة الفعل وأدوات الخطاب تكون بمعايير إجرائية وليس تصورية. وفي إطار نظرية الصلة، فإن كلا النمطين من التعبير يُسْهِمُان بدورٍ في التصريحات وليس في التلويحات. ولذلك، فقد عَمِّمنَا فكرة (بلاكمور) الخاصة بالقيود التي تُحدِّد التلويحات، محاوِلين أن نُثِّبَ أن المعنى الإجرائي يُمْكِن أن يُقَيِّدَ أيَّ جانب من جوانب المرحلة الاستدلالية في الفهم أو الاستيعاب، سواء أكان صريحاً أم ضمنياً. وقد قمنا أيضاً بالتشكك في صحة الافتراض القائل بالتطابق الثابت بين المعنى الإجرائي والمعنى اللاشرط-صدقي: بعض العبارات

(21) للتقارير الإجرائية بشأن روابط الخطاب انظر المصادر :

Ariel 1988; Blakemore 1988 a,b 1990, 1993; Blass 1990, 1993; Ducrot 1984, Ducrot et al 1980; Gutt 1988; Haegeman 1993; Higashimori 1992a,b, 1994; Itani 1995; Jucker 1993; Luscher 1994; Moeschler 1989a, b, 1993a; Smith and Smith 1988; Unger 1994; Vandpitte 1993; Wilson and Sperber 1993. For related accounts of procedural semantics, see Gabbau and Kempson 1991; Jiang 1994; Kempson, forthcoming.

(22) لقد تم بسط التقارير بشأن مؤشرات صيغة الفعل من زاوية نظرية الصلة في المصادر : Clark 1991,1993a,b; Lunn 1989;Rouchota 1994a,b,c; Wilson and Sperber 1988a,b, 1993.

ولمناقشة الجوانب المُتَوَعِّدة لمُقْتَرَب نظرية الصلة إلى أفعال الكلام، انظر المصادر : Bird 1994; Clark 1991; Groefsema 1992b; Harnish 1994; Moeschler 1991; Reboul 1990b, 1994b; Recanati 1987; see also Kasher 1994.

الظرفية في الخطاب، مثلاً)، التي تُعامل عادةً بوصفها لاشرط-صدقية، يمكن النظر إليها بصورة أفضل بوصفها تُشفّر تصوّرات concepts، وبعض العبارات [259] الشرط - صدقية (الضمائر مثلاً)، يمكن النظر إليها بصورة أفضل بوصفها تُشفّر إجراءات procedures. إن بدائل نظرية الصلة عن تقارير نظرية أفعال الكلام بشأن مؤشرات صيغة الفعل وأدوات الخطاب وعبارات الخطاب الظرفية والعبارات الاعtrapضية التي أوجزناها في تلك المقالة، هي الآن قيد البحث والاستكشاف بصورة فعالة⁽²³⁾. وقد يتبيّن في النهاية أن التمييز بين التصوري والإجرائي سيلقي ضوءاً على علم الدلالة اللّغوّي، أكبر مما يُلقى عليه التمييز التقليدي بين المعنى الشرط - صافي واللاشرط - صافي.

2.3 الأبعاد التأويلية للاستعمال اللّغوّي

إن التمييز الأكثر أساسية من أيٍّ من التمييزات المُتقدّمة آنفاً، هو التمييز الذي عقّدناه في (نظرية الصلة) (الفصل 4 الأقسام 7-9) بين البعدين الوصفي والتأويلي لاستعمال اللّغة. فقد ادعينا أن كلّ قولٍ على المستوى الأكثر أساسية هي تأويل أمين، بزيادة أو بنقص، للفكرة التي تُريد المتكلّمة توصيلها. إن القولُ تُستعمل وصفياً descriptively حين يتم التفكير في الفكرة المُؤولة نفسها بصفتها وصفاً صادقاً لوضع أو حالة ما، وهي تستعمل تأويلاً interpretively حين يتم التفكير في الفكرة المُؤولة بصفتها تأويلاً لفكرة أخرى: مثلاً، فكرة منسوبة إلى

(23) بشأن مؤشرات صيغة الفعل، انظر الهاشم (22). وبشأن أدوات الخطاب وعبارات الخطاب الظرفية، انظر المصادر:

Blass 1989,1990; Espinal 1991; Ifantidou 1994; Ifantidou-Trouki 1993; Itani 1995; Konig 1991a, b; Nolke 1990; Watts 1988; Wilson and Sperber 1993; Yoshimura 1993b.

وبشأن العبارات الاعtrapضية، انظر المصادر:

Blakemore 1990/1; Espinal 1991; Ifantidou 1994; Wilson and Sperber 1993.

وبشأن زمن الفعل ووجهته، انظر المصادر:

Moeschler 1993b ; Smith 1993 ; Zegarac 1991,1993.

جهةٍ ما، أو فكرة ذات صلة. وعلى ضوء هذا التمييز، يجب إعادة النظر في الأصناف الفعليات التقليدية: فعلى سبيل المثال، تُصنَّف الاستعارة مع الاستعمالات الوصفية للغة، في حين أن التهكم والقولات الاستهفامية والتعجّبية تُصنَّف كلُّها بوصفها حالات مُتنوعة من الاستعمال التأويلي.

لقد نوقشت مُقتربنا إلى التهكم والاستعارة، الذي طرَّناه في سلسلة من المقالات اللاحقة، بإسهاب⁽²⁴⁾. وربما مما يدعو إلى الدهشة أن أغلب ردود الأفعال لم تأتِ من علماء الفعليات الغرائيسيين، الذين انتقدنا تحليلاتهم بحدّه، وإنما من علماء النفس، وعلماء الفعليات اللاغرائيسيين، والمنظرين الأدبيين. إن مدى البيانات أو المعطيات التي تجري دراستها حاليًا، ومدى التفسيرات المعروضة، هي أغنى بكثير من تلك التي نوقشت في الأدبيات الغرائية.

البعد التأويلي لاستعمال اللغة لا يقتصر على التهكم. فقد أعيد تحليل الترجمة، من هذا المنظور، في سلسلة من المؤلفات المُثيرة للاهتمام بقلم (إرنست - أوغست غوت) Ernst-August Gutt⁽²⁵⁾. إن فكرة الاستعمال التأويلي قد ألت الضوء أيضًا على سلسلة من المواضيع اللغوية التقليدية مثل القولات الاستهفامية والتعجّبية، والأسئلة الصَّدُوِّية، وقولات الطلب غير الحقيقي pseudo imperatives - وأدوات الكلام المنقول (الإشاعة) hearsay particles والنفي

(24) لبسٌ وتطبيق تقارير نظرية الصلة بشأن الاستعارة والتهكم، انظر المصادر:

Forceville 1994a,b; Hymes 1978; Pilkington 1992,1994; Reboul 199. a, 1992a; Songm forthcoming; Sperber and Wilson 1985/6, 1990b; Wilson and Sperber 1988b,1992; Vicente 1992; Youshimura 1993a.

وللمناقشات، انظر:

Gibbs 1994; Goatly 1994; Hamamoto, forthcoming; Kreuz and Glucksberg 1989; Martin 1992; Perrin, forthcoming; Recanati, forthcoming; Seto, forthcoming.

Gutt 1990,1991,1992; Tirkkonen-Condit 1992; Winckler and Van der Merwe 1993. (25) انظر :

الميّا-لغوي metalinguisic، التي قد استعصى أغلبها على التحليل بمعايير وصفية محضة⁽²⁶⁾. وهناك المزيد مما يتوجّب فعله في هذا المجال، من كلا زاويتي النّظر الوصفية والنظريّة، ومع ذلك يبدو أن إعادة التنظيم المطروحة في كتابنا نظريّة الصّلة بدأت تُعطي ثمارها.

4.2 المجالات الأوسع

لقد تم الشروع ببحث واستقصاء المضامين التي تستَّقِي من نظريّة الصّلة إلى مجالات أوسع. ففي مجال الدراسات الأدبية، هناك متابعة نشيطة للمُقتراحات [260] التي طرحتها بول كبار斯基 Paul Kiparsky (1987)⁽²⁷⁾. وقد تم بحث واستقصاء كلّ من مواضيع الفكاهة humour، والتّأدب politeness، والإعلان advertising، والحجاج argumentation، واللغة السياسيّة، واللغة في التربية والتعليم، من زاوية نظريّة الصّلة⁽²⁸⁾. وقامت (روث كمبسون Ruth Kempson) بتطبيق

(26) بشأن الاستفهام الصّدوي انظر (بلاكمور 1994b)، وبشأن إعادة الصياغة reformulations انظر (بلاكمور 1993)، وبشأن المقولات شبه الطلبيّة، انظر (كلارك 1993a، 1991)، وبشأن أدوات الإشاعة، انظر (بلاس 1989، 1990) (إيفانتيودو 1994) (إيتاني 1995)، وبشأن النفي الميّالغوي، انظر المصادر: Carston, forthcoming a; Moeschler 1992; see also Burton-Roberts 1989a,b; Fretheim, forthcoming b; Yoshimura 1993b.

وللتطبيق المُشير للاهتمام لفكرة تنوع اللّفظ للحرف الواحد "polyphenic" ، انظر مثلاً Ducrot 1983:

(27) لقد نُوقشت المضامين المستقاة من نظريّة الصّلة إلى الأدب في المصادر: Durant and Fabb 1990; Fabb, forthcoming b, in preparation; Green 1993; Kiparsky 1978; Pilnkington 1991, 1992, 1994; Reboul 1990a, 1992a; Richards 1985; Sperber and Wilson 1987b:751; Trotter 1992; Uchida, forthcoming.

(28) بشأن الفكاهة، انظر: Ferrar 1993, Jodlowiec 1991. وبشأن التّأدب، انظر: Austin 1993, Forceville 1994a,b; Tanaka 1992, 1994. وبشأن الإعلان انظر: Campbell 1990, 1992; Moeschler 1989b,c. وبشأن اللّغة السياسيّة، انظر: Wilson, J. 1990. وبشأن اللّغة في التربية والتعليم، انظر: Mayher 1990. وبشأن السينما انظر: Nasta 1991.

افتراضات نظرية الصلة على البحث في النحو التوليدية والمسائل الخلافية بشأن تركيبة الوحدات^{*} modularity في اللغة. أما (فoster - كوون 1994) Foster- Cohen و(وطسن 1995 Watson)، فقد تناولا تطور اللغة. وقد تم تقييم المضامين الواسعة التي تستند من نظرية الصلة إلى موضوع اكتساب اللغة في (سميث 1989) و(سميث وسمبلي 1995) Smith and Tsimpli، وتمت مناقشة الأفكار النظرية التي تتعلق بالنشوء والتطور في (سبيربر 1994a) Spierer.

أما في مجال علم النفس، فيتم حالياً التوصل إلى نتائج مهمة في عدّة مجالات. فقد طبق (فرث 1989) Frith و(هابي 1991، 1992، 1993) Happe نظرية الصلة على تحليل الإنكفاشية أو التوحد autism. وقام (بوليتزر 1993) Politzer بإعادة تحليل عدّة نماذج تجريبية أساسية في سيكولوجيا التفكير، وبين كيف أن اعتبارات الصلة تؤثر في أداء عينة البحث بشكل يمكن أن يفسّر أو يعلّل بعض النتائج التجريبية الأكثر لفتاً للنظر. وكذلك قام (سبيربر) Cara (جيروتو) Girotto (قيد النشر) بإعادة تحليل الأدبيات بشأن مُهمة الانتقاء الشهيرة لـ (ويسن) Wason، حيث يطلب من عينة البحث انتقاء الدليل أو البينة التي يمكن أن تكون ذات صلة في تقويم صدق الجملة الشرطية. فـ (سبيربر) والأخرون يقترحون أن أداء عينة البحث، يمكن أن يفسّر على أساس الحدس بالصلة الذي يتم تكوينه أثناء عملية فهم أو استيعاب المهمة. إن تحليلهم يُنتج تنبّيات دقيقة وجديدة تتطلّب التصرّف بالتأثير والجهد، والتي يتم إثباتها تجريبياً.

* تركيبة الوحدات هو مصطلح مستعار من علم الحاسوب، وهو، في حالة اللغة، يعني كونها مركبة من عدّة عناصر أو وحدات مختلفة موصولة بالدماغ بشكل مستقل، والتي يتفاعل بعضها مع بعضها الآخر لتنتج اللغة. [المترجم].

3 - تعديلات

3.1 ليس مبدأ واحد للصلة وإنما مبدأان

في كتابنا نظرية الصلة، قمنا بادعاءين أساسين، أحدهما بشأن الإدراك، والآخر بشأن التواصل:

- (1) إن عملية الإدراك عند البشر تميل إلى التكيف أو التوجّه نحو زيادة الصلة أو المُناسبة إلى الحد الأعلى.
- (2) كل فعلٍ من أفعال التواصل الإظهاري يُبلغ أو يُعبر عن افتراض صِلته (مُناسبته) المُثلَّى.

إن الادعاء (2) هو ما أطلقنا عليه اسم (مبدأ الصلة). غير أن العديد من القراء، وحتى الحَدِّيرين منهم، قد استعملوا مصطلح (مبدأ الصلة) للإشارة إلى الادعاء (1). وهذا سوء فهم واضح، لكنه مفهوم. فالادعاء (1) هو أكثر أساسية وعمومية من الادعاء (2)، وفي الأقل، هو جدير بأن يُسمَّى مبدأً بالدرجة نفسها. ونحن في الأصل سَمَّينا الادعاء (2) مبدأً لغرض المُبَايَنة بينه وبين "المبادئ" الفعلية الأخرى المطروحة في الأدبيات: وبخاصة مبدأ (غرايس) التعاوني. لكننا عجزنا [261] عن التنبؤ بأن كتابنا حين يُقرأ ويُفسَّر - كما أردنا - في سياق اهتمامات إدراكية أوسع، فإن هذا الاستعمال لمُصطلح "المبدأ" سيبدو اعتباطياً بعض الشيء، ويتسبَّب في بذل جُهد لا ضرورة له، وبالتالي (كما كان ينبغي علينا أن نتبنَّى على أساس نظرية الصلة) سُيُؤَدِّي إلى سوء التفسير.

لقد قررنا أن نعالج الموقف بالتحدّث في المستقبل عن (مبدأين للصلة): المبدأ الأول (أو الإدراكي cognitive) هو المذكور في (1)، والمبدأ الثاني (أو التواصلي communicative) هو المذكور في (2). إن مُصطلح "مبدأ الصلة" خلال الكتاب الحالي يُشير إلى المبدأ الثاني، أي التواصلي. وهذا التغيير، بالطبع، يمسُّ طريقة العَرْض أو التفسير ولا يمسّ الجوهر، لكن يجدر بنا أن نُبَنِّي ما الذي نأمل أن نوضحه بإعادة الصياغة هذه.

2.3 مبدأ الصلة الأول

إن (المبدأ الأول للصلة) أقل دقة وخفاء من (المبدأ الثاني)، لكنه مع ذلك خلافي وبحاجة إلى التسويف. وكما هو مذكور، فهو أيضاً غامض أكثر من اللازم وبحاجة إلى المزيد من التفصيل.

إن الصلة أو المُناسبة ليست بضاعة أو سلعة، وإنما هي صفة أو خاصية. سؤال: هي صفة أو خاصية لأي شيء؟ الجواب: بموجب تعريفنا هي صفة أو خاصية لمدخلات العمليات الإدراكية. فهي يمكن أن تكون صفة مميزة للحوافر أو المنبهات، مثلاً، التي هي مدخلات للعمليات الإدراكيحسية، أو صفة مميزة للافتراضات، التي هي مدخلات للعمليات الاستدلالية. إن الحوافر أو المنبهات، والظواهر بشكل أعم، تُوجَد في البيئة الخارجية بالنسبة للكائن الحي، أما الافتراضات، التي هي مخرجات العمليات الإدراكية للإدراك الحسي والتذكُّر والتخيُّل والاستدلال، فهي داخلية بالنسبة للكائن الحي. ونحن، حين ندعى أن عملية الإدراك عند البشر تميل إلى التكثيف أو التوجُّه نحو زيادة الصلة أو المُناسبة إلى الحد الأعلى، فإننا نعني أن هناك ميلاً لتخصيص الموارد الإدراكية إلى معالجة أكثر المدخلات المُتوافرة صلةً، سواء من مصادر داخلية أم خارجية. أي بتعبير آخر، فإن عملية الإدراك عند البشر تميل إلى التكثيف أو التوجُّه نحو زيادة الصلة المترافقـة للمدخلات التي تعالجها، إلى الحد الأعلى، وهي لا تفعل ذلك عن طريق اتباع سياسة بعيدة الأمد مبنية على أساس حساب الصلة المترافقـة بمرور الزمن، وإنما عن طريق التحكيم المَحَلِّي، الهدف إلى مكاسب متزايدة، بين المدخلات المُتاحـة في آنٍ واحد، والتي تتنافس للحصول على الموارد التي تتوفر على الفور.

لماذا نُسلِّم بأن عملية الإدراك عند البشر تميل إلى التكثيف أو التوجُّه نحو زيادة الصلة إلى حدتها الأعلى؟ الجواب عن هذا السؤال يأتي على مرحلتين، إحداهما تعلق بتصميم الآليات البيولوجية (الأحيائية) بصورة عامة، والأخرى تعلق بالكافاية في الآليات الإدراكية cognitive mechanisms.

نحن نبدأ من الافتراض أو التسليم بأن الإدراك هو وظيفة بيولوجية، وأن الآليات الإدراكية عموماً ما هي إلا تكيفات adaptations. فهي بحد ذاتها، نتيجة عملية اختيار أو انتقاء طبيعي دارويني Darwinian (برغم أن قوى تطورية أخرى قد تكون ساعدت في تشكيلها). نحن نسلم ونفترض إذن أن الآليات الإدراكية قد [262] نشأت وتطورت في خطوات صغيرة مُتزايدة، أغلبها تتضمن انتقاء النسخة ذات الأداء الأفضل، في حينها، من النسخ الأخرى التي كانت موجودة. وهناك العديد من الأوجه التي يمكن بموجبها لإحدى نسخ الآلية البيولوجية أن تقوم بأداء أفضل من غيرها. فقد يكون هناك فرق نوعي qualitative في نمط الفوائد التي تتحققها النسخ المختلفة، أو أن الاختلاف والفرق قد يكون كميّاً quantitative، كما يحصل حين يكون في الإمكان تحقيق الفائدة نفسها بدرجة أعلى أو مقابل كلفة أقل في الطاقة.

وفي حين أن الضغوط باتجاه الانتقاء من أجل التحسين النوعي تتفاوت دوماً مع التغييرات في النمط العرقي (الوراثي) والبيئة، فإن الضغوط باتجاه الانتقاء من أجل التحسين الكمي هي عامل ثابت نسبياً. وفي حالة تساوي الأمور الأخرى، فإن الفوائد الكثيرة والكلفة القليلة هي شيء جيد ومفضّل دائماً. ومن حيث المبدأ، هناك العديد من الطرائق المُرضية بالدرجة نفسها، لموازنة الكلف والفوائد: أي عدّة أنواع من الكفاية والفعالية (ولو أنه لا يمكن إلا للقليل منها، على أحسن الفروض، أن تكون بدائل حقيقة في مرحلة معينة من تطور أو نشوء التكيف). لذلك، لا يمكن التنبؤ على وجه الدقة بالموازنة بين الكلفة والفوائد التي ينبغي تحقيقها في آلية بيولوجية معينة نتيجة للضغط باتجاه الكفاية العليا. إن ما يمكن أن نتوقعه هو عموماً أن الآلية البيولوجية الثابتة أو الباقي مع وظيفة ثابتة، لا بد أن تكون قد نشأت وتطورت باتجاه موازنة أفضل بين الكلفة والفائدة، أي باتجاه كفاية عالية.

فعلى سبيل المثال، بإمكاننا أن نتوقع أن بنية العضلة ومكانها وطريقة عملها تميل إلى تقليل كلفة الطاقة التي تبذل لإنجاز الحركة الجسدية التي من وظيفتها

أن تُنجزها. وعلى نحو مشابه، بإمكاننا أن نتوقع ميلاً نحو الكفاية العليا في تصميم الآليات الإدراكية.

ونحن نُسلِّم أيضًا بأن الإدراك عند البشر هو نتاج حاصل من تضافر عِدة آليات مُتخصصة (انظر باركو Barkow وкосميديز Cosmides وتوبوي Tooby 1992، وهرشفلف Hirschfelf وغلمن Gelman 1994). وكل آلية إدراكية تُساهم بفوائدها المختلفة نوعياً، على شكل تأثيرات إدراكية. وبالنسبة لكل واحدة كان هناك ضغط باتجاه المُوازنة المُثلَّى بين الْكُلْفَة والفائدة.

وهذه الآليات الإدراكية كلُّها مُجتمعةً، تُشكِّل النِّظام أو الجهاز الإدراكي cognitive system. وتعتمد كفاية الجهاز الإدراكي جُملةً على كيفية الترابط بين آلياته الفرعية المُختلفة، وكيفية تقسيم موارد الجهاز أو توزيعها عليها. إن الترابط وتقسيم الموارد يجب أن يكونا بحيث يرتفع احتمال معالجة أكثر المعلومات المُتوافرة صِلةً أو مُناسبة بالطريقة الأكثر صِلة أو مُناسبة، يرتفع إلى أعلى حد.

إن ما يقوله مبدأ الصلة الأول، هو إن الإدراك عند البشر يميل إلى أن يُنظم بحيث يرتفع مستوى الصلة إلى أعلى حد. وقد تكون هناك عيوب ونواقص عديدة، والعديد من الآليات الفرعية التي تعجز عن توليد التأثير الكافي بالقياس إلى الجهد الذي تتطلبه، والعديد من المناسبات التي تُوزَّع فيها موارد الجهاز بصورة ضئيلة أو رديئة. إن المبدأ الأول لا يُبعِّد هذه ولا يمنعها. ومع ذلك، فإذا أُريد أن تكون له أية فائدة، يتوجَّب أن يكون الميل لرفع درجة الصلة إلى الحد [263] الأعلى قوياً بما يكفي إجمالياً للمساعدة في توجيه التفاعل البشري أو إرشاده. ومع ذلك، فإن مبدأ الصلة الثاني، التواصلي، يعتمد في تسويقه على المبدأ الأول وعلى الافتراض الإضافي القائل إن المبدأ الأول حقاً يجعل السلوك الإدراكي لإنسان آخر، قابلاً للتنبؤ به بالقدر الذي يكفي لإرشاد التواصل وتوجيهه.

1.2.3 مبدأ الصلة الأول والصدق

إن تعريفنا لصلة الافتراض في السياق، لا يُدخل في حسابه الصدق أو الكذب الموضوعي للافتراض نفسه، أو للنتائج التي يمكن استنتاجها منه في

السّيّاق. وهكذا، فإنّ الافتراض الكاذب الذي يستلزم سياقًا، عدّة نتائج كاذبة، أو الافتراض الصادق الذي يتّحد مع مقدمة سياقية كاذبة ليستلزم عدّة نتائج كاذبة، هو، بموجب تعريفنا، مُساوٍ في درجة الصّلة للافتراض الصادق الذي يستلزم عدّة نتائج صادقة. ومن ناحية أخرى، فإنّ الأسباب التي دعتنا إلى إدخال فكرة الصّلة هذه وتقديمها، تتعلّق باعتبارات الكفاءة أو الكفاية الإدراكيّة، ولا يمكن أن تكون فكرة الكفاية الإدراكيّة مُنفَّصلة عن فكرة الصدق. فوظيفة الجهاز الإدراكي هي توصيل المعرفة وليس المعتقدات الكاذبة. هل هذا يعني أنّ هناك شيئاً ما، مفقوداً في تعريفنا للصّلة؟ بالتأكيد، وهو بحاجة إلى تعديل وتنقيح. لاحظ، مع ذلك، أنّ تعريفنا الناقص مقبول ووافي لأغلب أغراضنا.

حين نستعمل فكرة الصّلة للمُساعدة في بيان كيفية توزيع الجهاز الإدراكي لموارده، فلا ضرر في إخراج الصدق أو الكذب الموضوعي من الحساب. فليس للجهاز من سبيل لتمييز الافتراضات الحقيقة من الكاذبة إلا من خلال مُدخلاته وعملياته الداخلية. أساساً، إذا كان الافتراض مُسبباً من قبل البيئة وبالطريق الصحيح (من خلال الإدراك الحسي، مثلاً)، فإنّ الجهاز سيقبله. وإذا تم التوصل إلى الافتراض استدلالياً بواسطة الآليات الحسابية الخاصة بالجهاز ومن مقدّمات مقبولة، فإنه سيقبله أيضاً. وحين يكون الجهاز تأمّلياً، كما في حالة الإنسان مثلاً، فقد يكون واعياً أنه يبحث عن المعرفة الحقيقة وليس المعتقدات الزائفية؛ وقد يُنشئ ويُطور بعض الإجراءات لإعادة فحص نتائج الإجراءات الأخرى؛ لكن كل ما يستطيع عمله في النهاية، هو أن يُتقن بمجمل إجراءاته الخاصة في توصيل المعرفة. ولذلك، فإنّ الجهاز سيتعامل مع مُحرّجات آلياته الخاصة بوصفها مسوّغة إدراكيّاً، ويُقْيم الصّلة بمعايير كل التأثيرات السياقية المُتحقّقة، حتى وإن كانت بعض نتائجه، ومن دون أن يدرى، قد يثبت أنها كاذبة. ومن زاوية نظر (الأناة) هذه solipsistic بمُصطلح (فورد 1980)، يكون في الإمكان إغفال الصدق وتتجاهله بأمان [الأناة فلسفة تنفي وجود الأشياء بدون إدراك الأنا لها].

ولكن مع ذلك، فإنّ هذه ليست وجهة النّظر الوحيدة التي يتوجّبأخذها في الاعتبار. فالجهاز الإدراكي التأملي قد يعي أن بعض معتقداته قد تكون كاذبة،

حتى وإن لم يقدر على تحديدها، وهو قد يَعُد المَعْلُوماتِ التي تُؤَدِي إلى [264] المعتقدات الكاذبة، أسوأً من المَعْلُومات التي ليست ذات صلة. وعلى نحو مشابه، فإن الجهاز الإدراكي التأملي الذي يتواصل مع أجهزة أخرى، قد يَعُد المعلومات الصادقة فقط هي المعلومات ذات الصلة بالنسبة لتلك الأجهزة. لذا، مثلاً، المُتَكَلِّمُ التي تُريد من مُسْتَمِعَها أن يعتقد أنها مُتزوجة، في حين أنها في الحقيقة ليست كذلك. فهي تكذب:

3. أنا مُتزوجة.

هل هي تعتقد أن ما تقوله ذو صلة بالنسبة للمُسْتَمِع، أم أنه قد يبدو فحشًّا، ذا صلة بالنسبة له، ما دام سيكون ذا صلة إذا ثبت صدقه؟ نحن نُؤيد الاقتراح الثاني.

إن المعلومات ذات الصلة هي معلومات جديرة بالاكتساب. والمعلومات الكاذبة هي عموماً لا تستحق أن تُكتَسَب؛ فهي تُقلل من الكفاءة الإدراكية. كيف ينبغي علينا أن ندمج هذه الميزة المعرفية *epistemic* في تعريفنا؟ هناك جوابان مُمكنان: ففي الإمكان أن نقول إن مُدخلات العمليات الإدراكية لا تكون ذات صلة إلا إذا توافرت فيها بعض الشروط المعرفية المُحدّدة؛ أو بإمكاننا أن نقول إن المُدخلات لا تكون ذات صلة إلا إذا توافرت بعض الشروط المعرفية المُحدّدة في مُخرّجات معالجتها الإدراكية.

إن أوضح الحلول وأبسطها، كما يبدو، هو أن نجعل صدق المُدخلات شرطاً ضرورياً للصلة أو المُناسبة. لكن هناك ثلاث مُشكلات في هذا الاختيار. فأولاً، نحن لا نريد أن نحصر وضف الصلة على الافتراضات فحسب، وإنما نتعدّها لوصف الظواهر أيضاً، وبخاصة للمُنبَّهات أو الحوافز الإظهارية. وهذه هي مُدخلات للعمليات الإدراكية، لكنها ليست من الأشياء التي يمكن أن تكون صادقة أو كاذبة. إن القَوْلَات هي بالطبع قابلة للتتصديق أو التكذيب، وهي نوع من المُنبَّهات الإظهارية. لكننا حين نقول إن قَوْلَةً ما صادقة، فإننا حقاً نعني أن تفسيرها أو تأويلها صادق، وهذا هو نتاج عملية الفهم أو الاستيعاب الإدراكية.

وثانيًا، يبدو أن صدق النتائج أكثر حسماً بالنسبة للصلة من صدق المقدّمات. تأمّل هذين السيناريوهين:

4. (بيتر) زوج غَيور. وهو يسمع بالِمُصادفة (ميري)، وهي تتحدّث إلى شخصٍ ما عبر الهاتف قائلةً "أراكمْ غداً في المكان المُعتاد" فِي خَمْن (بيتر)، وهو مُصيّب، أنها تتحدّث إلى رجل، ويستدلّ خَطَطاً، أن لديها عشيقاً، وأنها لم تَعْدْ تحبه أبداً.

5. (بيتر) زوج غَيور. وهو يسمع بالِمُصادفة (ميري)، وهي تتحدّث إلى شخصٍ ما عبر الهاتف قائلةً "أراكمْ غداً في المكان المُعتاد"، فِي خَمْن (بيتر)، خَطَطاً، أنها تتحدّث إلى رجل، ويستدلّ، وهو مُصيّب بالِالمصادفة، أن لديها عشيقاً وأنها لم تَعْدْ تحبه أبداً. (عشيق ((ميري)) امرأة)

إن افتراض (بيتر) في (4) أن (ميري) كانت تتحدّث إلى رجل كان افتراضًا صادقاً، وأدى إلى تأثيرات سياقية كثيرة. لكن هذه التأثيرات كانت مُعتقدات كاذبة. هل كان افتراض (بيتر) ذا صِلة؟ نحن نُفضّل أن نقول إنه كان يبدو ذا صِلة، لكنه في الحقيقة ليس كذلك. أما في (5)، فعلى العكس، كان افتراض (بيتر) أن (ميري) كانت تتحدّث إلى رجل افتراضًا كاذباً، إلا أنه أدى إلى العديد [265] من المعتقدات الصادقة، بحيث إننا هنا نرحب في القول إنه ذو صِلة (وان كان ربما ليس ذا صِلة بالقدر الذي يبدو عليه، ما دام قد أدى إلى بعض المعتقدات الكاذبة).

لنأخذ مثلاً حالة الأدب الروائي، وهي أكثر عموماً. فحين تستمع إلى حكاية أو تقرأ الحرب والسلم، قد تكسب رؤية وبصيرة من خلال شكل من أشكال التفكير التشبيهي، رؤية لنفسك وحياتك والعالم كما هي. فلو كانت المُدخلات الصادقة فحسب، ذات صلة، لتوَجَّب علينا أن نقول إن مثل هذه

* استعملت صيغة الجمع للمُخاطب للمُحافظة على اللَّبس في النص الأصلي، حيث إن (you) في الإنكليزية مُحايدة من ناحية الجنس وهو مصدر اللَّبس. [المترجم].

الروايات لم تكن ذات صلة. أما إذا كان صدق المخرجات هو المهم، فحينئذٍ يمكن أن تكون الروايات ذات صلة على أية حال.

دعونا إذن نستكشف الطريقة الثانية لتعديل أو تنقیح تعريفنا للصلة: وذلك عن طريق عدم اعتبار المدخلات ذات صلة، إلا إذا توافر شرط محدد في مخرجات معالجتها الإدراكية. الفكرة الأساسية هي أنه لكي تكون المدخلات ذات صلة، يجب أن تؤدي معالجتها إلى مكاسب إدراكية. والآن تذكر استراتيجيتنا في الكتاب. فقد عرّفنا أولاً الصلة في السياق، ثم الصلة بالنسبة للفرد (الشخص). إن تعريفنا للصلة في السياق يمكن الإبقاء عليه من دون تغيير. فالسياق، حتى لو رفنه بالله للاستدلال، لا يكون جهازاً إدراكياً، إذ ليست له وظيفة إدراكية، وهو ليس في وضع يؤهله لأن يكسب من التمثيلات الصادقة، أو يخسر بسبب التمثيلات الكاذبة. الصلة في السياق، هي صفة أو خاصية صورية منضبطة، تهمنا كما هي (مع تطبيقات ممكنة في مجال الذكاء الصناعي *artificial intelligence*، على سبيل المثال)، ومن الأفضل أن نتركها على ما هي عليه.

إن الوضع يكون مختلفاً حين ننتقل من الصلة في السياق إلى الصلة للفرد (أو بشكل أعم، إلى أي جهاز إدراكى). التأثيرات السياقية في الفرد، هي تأثيرات إدراكية ^{cognitive effects}* (وهذا تعبر قد استعملناه في مقالات كتبناها بعد 1986). وهي تغييرات في معتقدات الفرد. فالفرد هو فعلًا في وضع يؤهله لأن يكسب أو يخسر بسبب صدق معتقداته أو كذبها، وهو فعلًا يمتلك أهدافاً إدراكية. إن الفرد، لو تأمل في الأمر، لا يهتم بالتأثيرات السياقية لذاتها، وإنما بالقدر الذي تُسهم به في أهدافه الإدراكية فحسب. وهذا من السهل دمجه في تعريفنا للصلة بالنسبة للفرد. دعونا، أولاً، نعرف التأثير الإدراكى على أنه تأثير سياقى حاصل في جهاز أو نظام إدراكى (شخص، مثلاً)، والتأثير الإدراكى الإيجابى *positive* على أنه التأثير الإدراكى الذي يُسهم إيجابياً في تحقيق الوظائف أو الأهداف الإدراكية.

* أقرب مصطلح مقابل هذا المصطلح عند اللغويين العرب هو (الفائدة) أي المعلومات المستفادة من الإدراك. [المترجم]

إذن سُبُّل التعريفين (42) و(43) الواردَيْن في الفصل (3)، بالتعريفين (6) و(7):

6. الصلة بالنسبة للفرد (تصنيفي).

يكون الافتراض مُناسبًاً وذا صلة بالنسبة للفرد في وقت مُعيّن إذا وفقط إذا كانت له بعض التأثيرات الإدراكية الإيجابية في سياق أو أكثر من السياقات المُتاحة له في ذلك الوقت.

7. الصلة بالنسبة للفرد (مقارن).

شرط القدر أو الدرجة (1): يكون الافتراض مُناسبًاً وذا صلة بالنسبة للفرد [266] بالقدر الذي تكون تأثيراته الإدراكية الإيجابية المُنجَزة عند معالجته بشكل أمثل، كبيرةً.

شرط القدر أو الدرجة (2): يكون الافتراض مُناسبًاً وذا صلة بالنسبة للفرد بالقدر الذي يكون الجهد الذي يتطلبه تحقيق هذه التأثيرات الإدراكية الإيجابية قليلاً.

والتعريفان (58) و(59) الخاصان بصلة الظواهر بالنسبة للفرد، ينبغي تعديلهما أيضاً، وفقاً لذلك.

إن هذه التعديلات في تعريف الصلة أو المُناسبة، قد يبدو أنها تُثير تساؤلين. فأولاًً، أليست فكرة التأثير الإدراكي الإيجابي غامضة أكثر من اللازم؟ حسناً، لقد كان بإمكاننا أن نكون أكثر وضوحاً وتحديداً، فنعرّف التأثير الإدراكي الإيجابي على أنه تحسين معرفي (إبستيمولوجي) *(epistemic)*، أي أنه زيادة في المعرفة. إن كل التأثيرات التي تقوم فعلاً بالنظر فيها في الكتاب الحالي، هي من هذا النوع المعرفي المحدّد بصورة دقيقة نسبياً. لكن مع ذلك، نحن نُريد أن نترك الاحتمال مفتوحاً للأخذ في الاعتبار، في الصورة المُتكاملة، إسهامات أخرى مُمكّنة في العمليات الإدراكية، تتضمّن، مثلاً، إعادة تنظيم المعلومات الموجودة،

أو توسيع الرغبات العقلانية. نعم، صحيح أن التعريف الناتج للتأثير الإدراكي الإيجابي سيكون عامضاً، لكن ذلك ليس مشكلة خاصة بنظرية الصلة، بل هو مشكلة بالنسبة لعلم النفس الإدراكي بصورة عامة.

إن السؤال الثاني الذي قد تثيره إعادة التعريف هذه للصلة بالنسبة للفرد، هو الآتي: ألا يُصبح المبدأ الأول للصلة بعد ذلك مفرغاً. فإذا كانت عملية الإدراك عند البشر تميل إلى التكثيف أو التوجّه نحو زيادة الصلة إلى الحد الأعلى، وإذا كانت الصلة نفسها تُعرَّف بمعايير التأثيرات الإدراكية الإيجابية، ألا يعني هذا أننا نقول إن الإدراك عند البشر يميل إلى التكثيف والتوجّه نحو إنتاج التأثيرات الإدراكية الإيجابية، وهو بالتأكيد حقيقة بَدَهِيَّة truism، وفضلاً عن ذلك، من النوع الغامض؟

في الحقيقة، إن المبدأ الأول بالتأكيد ليس حقيقة بَدَهِيَّة. إذ إن فيه ادعاءين تجريبيين: لا واحد منها بَدَهِيَّة أو بَيِّنَةٍ بنفسه، وثانيهما أصلي بالنسبة لنظرية الصلة. إن المبدأ الأول قد يكون كاذباً: فالإدراك عند البشر قد يُحقق مُوازنة جيدة بين التأثيرات الإدراكية الإيجابية والسلبية بما يكفي لتفادي انتقامتها. في الحقيقة إن الإدراك عند البشر، لكونه جهازاً من النوع الذي تعرض للتطور والتكتيف، فهو يعكس في الجوانب الدقيقة من تصميمه الضغوط الماضية المُتَكَرِّرة باتجاه الاستغلال الأمثل، علامة على أننا ندعى أن هناك سبيلاً عاماً وأساسياً واحداً يمكن فيه للإدراك عند البشر أن يُبَيِّنَ تصميمه الجيد، وذلك بمimile إلى تخصيص موارده إلى معالجة المُذَلَّات المُتوافرة بالكيفية التي من شأنها أن ترفع التأثيرات الإدراكية المُتوَقَّعة إلى أعلى درجة. الآن وقد قلنا ذلك، فنحن أنفسنا قد أَكَدْنا أن ما أسميناه (المبدأ الأول للصلة) هو فعلاً عامضاً ويتسم بالعمومية، وإن ما يجعله جديراً بالذكر هو بعض تبعاته أو نتائجه الدقيقة وغير المُبَتَّلة: ولا سيما (مبدأ الصلة الثاني).

3.3 تعديل افتراض الصلة وتنقيحه

ينصّ مبدأ الصلة (الثاني) على أن كل فعل من أفعال التواصل الإظهاري

[267] يُبلغ أو يُعبر عن افتراض صلته (مُناسبته) المُثلّى. وقد تم توضيّح افتراض الصلة نفسه كما يأتي:

8. افتراض الصلة أو المُناسبة المُثلّى

(أ) إن مجموعة الافتراضات (قص) التي تقصد المُتواصِلة أن تُظهرها للمخاطب تكون ذات صلة أو مُناسبة بقدر يكفي لجعل معالجة المُنبَه الإظهاري جديرةً بوقت المخاطب واهتمامه.

(ب) إن المُنبَه الإظهاري هو أكثر المُنبَهات صلةً أو مُناسبةً مما كان بإمكان المُتواصِلة استعماله لإبلاغ (قص).

نحن نعتقد أن هذه الصياغة ينبغي أن تُعدّل وتُنَقّح بشكل جوهري. إن التعديلات ستجعل افتراض الصلة أبسط، وسنحاول أن نثبت أنها لا تحافظ على القدرة التنبؤية للنسخة السابقة فحسب، بل هي تزيدها بصورة مهمّة أيضاً.

إن هناك سببين يدعوان للثقة بالمتكلّمة وتصديقها في قصدتها لتوصيل افتراض الصلة، وهما مُتضيّمان في جملتي الافتراض. فأولاً، يتوجّب على المُتواصِلة أن تقصد من مُنبَهها الإظهاري أن يبدو على درجة كافية من الصلة بالنسبة للمخاطب، بحيث يستحق انتباذه. وإلا فإنه قد لا يوليه الانتهاء الكافي فيفشل التواصل. وهذا يضع حدّاً أدنى لمستوى الصلة الذي تقصد المتكلّمة من المخاطب أن يتوقّعه. هناك نسخة من هذه الفكرة مبنية في الجملة (أ) من افتراض الصلة المُتقدّم آفأً. وفي هذه النسخة، يُعامل مستوى الجهد المطلوب لإعادة تركيب التفسير المقصود، بوصفه مُعطّى (مفترض) given)، والافتراض هو أن التأثير سيكون بدرجة من العلوّ تكفي بالنسبة لصلة المُنبَه الإجمالية لكي تكون بمستوى الحدّ الأدنى أو الأعلى منه (هذا الحدّ الذي تحته، لن يكون المُنبَه جديراً بالمعالجة). إن الجملة (أ) تقول في جوهرها إن مستوى التأثير هو، في الأقل، كافٍ⁽²⁹⁾.

(29) بشأن المضامين المستقة من نظرية الصلة بخصوص علم اللّغة والخطوات باتجاه =

الآن افرض أننا نعامل مستوى التأثير - وليس مستوى الجهد - بوصفه مُعَطى. حينئذ بِمُوجَب طريقة التفكير نفسها - على أساس كون المُتكلّمة يجب أن تقصد من مُنْبَهِها الإظهاري أن يبدو ذا صِلة بالقدر الكافي - يكون بإمكان المُخاطب أن يبني توقعات مشروعة بخصوص مستوى الجهد الذي يتطلبه تحقيق هذا التأثير. وهذا المستوى من الجهد يجب أن يكون بدرجة من الانخفاض تكفي لصِلة المُنبَه الإجمالية لكي تكون بمستوى الحد الأدنى أو أعلى منه.

وبما أنه لا يوجد هنا عدم تناسب مبدئي مُتنَظَّم بين التأثير والجهد، فإن في الإمكان جعل الجملة (أ) من افتراض الصَّلة أبسط وأكثر عمومية، وكما يأتي:

9. إن المُنبَه الإظهاري يكون ذا صِلة بقدر يكفي له لكي يكون جديراً بالجهد الذي يبذل المُخاطب لمعالجته.

هل من الجائز أو المشروع للمُخاطب أن يتوقع - وللمُتواصلة أن تريد منه أن يتوقع - مستوى من الصَّلة الذي لا يكون في الحد الأدنى فقط وإنما أعلى منه بكثير؟ إن (غرايس) وأغلبية أتباعه يرون أن ذلك جائز ومشروع. فهم يفترضون أن المُتكلّمة والمُستمع يجب أن يكون لديهما هدف مشترك يتتجاوز مجرد أن [268] يَفْهَمَا (بالفتح) ويفْهَمَا (بالضم). ويتوقع منها أن يُقدّما أية معلومات يُمكن أن تُعزز هذا الهدف المشترك. المتوقع هو ليس صِلة بالقدر الكافي فحسب، وإنما الحد الأعلى من الصَّلة لتحقيق الهدف المشترك⁽³⁰⁾.

الوصف الضوري المُنضبِط formalisation، انظر: Gabbay and Kempson 1991 = Kempson 1988c, forthcoming; Jiang 1994; see also Posnanski 1992.

(30) صحيح أن قاعدة الصَّلة عند (غرايس) تقتصر على: ”ليكن كلامك مُناسبًا وذا صِلة“ غير أن قاعدتي الكمية عنده تُوصيان بهذا الرفع للصلة إلى الحد الأعلى بالمعنى الذي ذكرناه، فالقاعدة الأولى للكمية (”اجعل إسهامك بالمعلومات بالقدر المطلوب“) تعمل باتجاه زيادة التأثير. والقاعدة الثانية للكمية (”لا تجعل إسهامك بالمعلومات أكثر مما هو مطلوب“) تعمل باتجاه تقليل الجهد (كما هو الحال في قواعد الأسلوب) انظر (هورن 1984، 1988، 1988) و (لفنسون 1987، 1988) للمناقشة.

لقد سبق أن عَبَرْنا عن عدم قبول هذا الرأي. فقد يَصُدُّقُ أن المُتَخاطِبِينَ في أغلب المُحاورات اللُّغُوِيَّة يُشترِكُونَ فِي غَرَضٍ يَتَجَاوزُ مُجَرَّدَ التَّفَاهُمِ، لَكِنَ لَيْسَ مِنَ الضروريِّ أَنْ يَكُونَ الْوَاقِعُ دَائِمًا هَكُذا. فالْتَّوَاصِلُ الْخَلَافِيُّ (النِّزَاعِيُّ) أَوْ الْلَّاتِبَادِيُّ non-reciprocal، عَلَى سَبِيلِ الْمُثَالِ، لَا يَتَضَمَّنُ مِثْلَ هَذَا الغَرَضِ. وَمِنَ الصَّادِقِ أَيْضًا أَنْ وَجْهَدَ هَدْفَ مُشَتَّرٍ يُسْهِلُ عَمَلَيَّةَ الْفَهْمِ. وَيُمْكِنُنَا تَعْلِيلُ وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ عَنْ طَرِيقِ بَيَانِ أَنَّ الْهَدْفَ الْمُشَتَّرَ يُولَّدُ عَدَدًا مِنَ الْإِفْتَرَاضَاتِ الظَّاهِرَةِ بِصُورَةِ مُتَبَادِلَةٍ، وَالَّتِي يُمْكِنُ لِلْمُتَخاطِبِينَ أَنْ يَعْتَمِدُوْا عَلَيْهَا. لَيْسَ هَنَاكَ مِنْ دَاعٍ لِلْمَجْ وُجُودُ هَدْفٍ حَوَارِيٍّ مُشَتَّرٍ مَعَ الْمِبَادِئِ الْفَعْلِيَّاتِيَّةِ. نَحْنُ مَا نَزَالُ نَعْتَقِدُ بِصَحةِ ذَلِكَ.

لَكِنَّ مَعَ ذَلِكَ، فَنَحْنُ أَنفَسَنَا سَبَقَ أَنْ أَكَدَنَا أَنَّ الْمُتَخاطِبِينَ يُشترِكُونَ دَائِمًا، فِي الْأَقْلَى، بِهَدْفٍ وَاحِدٍ مُشَتَّرٍ، وَهُوَ أَنْ يَفْهَمُوْا (بِالْفَتْحِ) وَيُفْهَمُوْا (بِالْضَّمِّ). فَمِنَ الْمُصْلِحَةِ الظَّاهِرَةِ لِلْمُتَكَلِّمَةِ أَنْ تَبْذُلْ قُصَارِيَّ جَهْدُهَا، وَأَنْ تَبْدُو أَنَّهَا تَبْذُلْ قُصَارِيَّ جَهْدُهَا لِتَحْقِيقِ هَذَا الْهَدْفَ الْمُشَتَّرَ. وَهَذَا يُزَوَّدُنَا بِسَبِيلٍ ثَانٍ يَدْعُونَا لِلثَّقَةِ بِالْمُتَكَلِّمَةِ وَتَصْدِيقِهَا فِي قَصْدِهَا لِتَوْصِيلِ اِفْتَرَاضِ الْصَّلَةِ، وَهُوَ مُتَضَمِّنٌ فِي الْجُمْلَةِ (بِ) مِنَ الْإِفْتَرَاضِ، كَمَا تَقْدِمُ نَصْهُ. لَكِنَّ الْجُمْلَةِ (بِ) فِي نُسْخَتِهَا الْحَالِيَّةِ تَعْلَقُ كُلِّيًّا بِشَأنِ الْجُهْدِ. فَالْتَّأْثِيرُ الْمَقْصُودُ يُعَامَلُ بِوَصْفِهِ مُعْطَىً، وَالْجُمْلَةِ (بِ) تَقُولُ إِنَّ الْمُؤْتَبِهِ الْمُسْتَعْمَلُ لِتَحْقِيقِ هَذَا التَّأْثِيرِ، هُوَ الْمُؤْتَبِهِ الَّذِي يَتَطَلَّبُ أَقْلَى جُهْدٍ مِنَ الْمُخَاطِبِ.

إِنَّ اِفْتَرَاضَ الْحَدَّ الْأَدْنِيِّ مِنَ الْجُهْدِ الَّذِي تُعبِّرُ عَنْهُ (بِ) هُوَ فِي أَحْسَنِ الْأَحْوَالِ غَامِضٌ، وَفِي أَسْوَى الْأَحْوَالِ قَوِيًّا أَكْثَرُ مِنَ الْلَّازِمِ. فَمِنَ الْمُحْتَمَلِ أَنْ تَكُونَ الْمُتَكَلِّمَةُ راغِبَةٌ فِي مُحَاوِلَةِ التَّقلِيلِ مِنْ جُهْدِ الْمُخَاطِبِ إِلَى الْحَدَّ الْأَدْنِيِّ، مَا دَامَ ذَلِكَ سِيزِيدُ مِنْ احْتِمالِ اِنْتِباَهِهِ عَلَى مُؤْتَبِهِ الْإِظْهَارِيِّ وَنَجَاحِهِ فِي فَهْمِ الْمُؤْتَبِهِ. لَكِنَّ مَعَ ذَلِكَ، وَلِمُخْتَلِفِ الْأَسْبَابِ، قَدْ لَا يَكُونَ الْمُؤْتَبِهِ الْمُعَيْنِ الَّذِي تُصْدِرُهُ، هُوَ بِالْتَّأْكِيدِ الْمُؤْتَبِهِ الَّذِي يُقلِّلُ جُهْدِ الْمُخَاطِبِ إِلَى الْحَدَّ الْأَدْنِيِّ. إِذْ عَلَيْنَا، فِي الْمَقَامِ الْأَوَّلِ، أَنْ نَأْخُذْ بَعْنَيْنِ الْاعْتِبَارِ جُهْدِ الْمُتَوَاصِلَةِ نَفْسَهَا. فَنَحْنُ بِوَصْفِنَا مُتَكَلِّمِينَ، مُسْتَعْدِونَ لِأَنْ تَبْذُلْ هَذَا الْمَقْدَارُ مِنَ الْجُهْدِ فَقَطُّ فِي صِيَاغَةِ أَفْكَارِنَا،

وبوصفنا مُستمعين، نحن نعلم أكثر من أن نتوقع سماع قَوْلات بارعة وخارجية من العيوب والأخطاء. ثم قد تكون هناك آداب السلوك (الإتيكيت) أو معايير السلامة الأيديولوجية (الفكرية) التي تُبعد القَوْلة الأسهل على المعالجة (والتي يُحتمل أيضاً أن تحمل تلویحات ضعيفة غير مرغوب فيها). وبوصفنا مُتكلمين، نحن نتجنّب ما نراه صياغات مُثيرة للاعتراض، وبوصفنا مُستمعين نحن نتوقع مثل هذا التحفظ أو القَيْد.

لقد كان المفروض بالجملة (ب) من افتراض الصلة المُثلَّى أن تأخذ بعين الاعتبار حقَّ المُتكلِّمة في أن تكون كَسُولة أو كثيرة الاحتشام، أي في أن تكون لها اختياراتها المُفضَّلة وأن تأخذها بالاعتبار⁽³¹⁾. وقد قمنا في مطبوعاتنا ومُحاضراتنا الشفوية مؤخراً بتعديل هذه الجملة المُتعلقة بالجهد لتقول إنه لا يُطلب من المُتواصِّلة أن تبذل أي جُهد بلا داع أو بلا مُسوَغ. وبتعبير آخر، فمن [269] بين سلسلة المُنبَّهات المُمكنة والمُتساوية في قُدراتها على توصيل التفسير المقصود والمتساوية في مقبوليتها من المُتكلِّمة (إذا وضعنا في بابنا رغبتها في تقليل جُهدها هي، وكذلك اختياراتها الأخلاقية والاحتشامية والجمالية)، ينبغي على المُتواصِّلة أن تُفضِّل، وأن تبدو أنها تُفضِّل، المُنبَّهة الذي يُقلل جُهد المُخاطب إلى أدنى حدّ.

لكن مع ذلك، فإن هذا الاتجاه في التفكير، الذي يُبني على أساس اعتبارات الجُهد، ينطبق بصورة مُساوية على جانب التأثير. افرض أنه، من وجهة نظر المُتواصِّلة، في الإمكان تنفيذ أهدافها بالكفاءة نفسها بواسطة عدد من القَوْلات (أو المُنبَّهات الأخرى)، التي تُولَّد كلها التأثيرات السِّيَاقية المقصودة، لكن بعضها يُولَّد تأثيرات سِيَاقية إضافية ولذلك يكون (أو يبدو) أكثر صِلة بالنسبة للمُخاطب. أيًّا منها ينبغي عليها أن تختار؟ الجواب هو ينبغي عليها أن تختار القَوْلة التي تكون (أو تبدو) أكثر صِلة بالنسبة للمُخاطب، لمجرد الأسباب التي أوردناها آنفاً في مناقشة تقليل الجُهد إلى الحد الأدنى.

(31) لقد تَمَّت ملاحظة ذلك والإشارة إليه في كتابنا نظرية الصلة في النص المُحيط بافتراض الصلة، لكنه لم يدخل في الافتراض كجزء منه.

وهنّا مثال توضيحي: تريـد (ميرـي) أن تجعل من الظـاهر تماماً لـ (بيـتر) أنها ستـكون خارـج الـبيـت من السـاعة الرابـعة إلى السـاعة السادـسة. إن بإـمكانـها أن تـخبرـه بذلك عن طـريق النـطق بـأيـ من (10 أـ جـ):

10. (أ) سـأكون خـارـج الـبيـت من الرابـعة إلى السـاعة السادـسة.

(ب) سـأكون خـارـج الـبيـت في بـيت آل (جونـز) من الرابـعة إلى السـاعة السادـسة.

(ج) سـأكون خـارـج الـبيـت في بـيت آل (جونـز) من الرابـعة إلى السـاعة السادـسة لـ مناقـشـة الـاجـتمـاع الـقادـمـ.

افـرضـ أنـها تـسلـمـ بـأنـ أيـاً منـ هـذـهـ القـوـلاتـ ذـوـ صـلـةـ بـالـقـدـرـ الكـافـيـ بـالـنـسـبـةـ لـ (بيـترـ). وافـرضـ أنهـ لاـ يـعـهـمـهاـ إـنـ أـخـبـرـتـهـ عـنـ مـكـانـ ذـهـابـهاـ وـسـبـبـهـ. وافـرضـ أنـ مـقـدـارـ الـجـهـدـ الـذـيـ يـتـطـلـبـهـ إـصـدـارـ أيـ منـ هـذـهـ القـوـلاتـ لـ يـسـ لهـ أيـةـ أـهـمـيـةـ لـهــاـ. حـيـثـتـ سـيـكـونـ منـ الـمـعـقـولـ بـمـاـ فـيـهـ الـكـفـاـيـةـ أـنـ تـنـطقـ أيـاـ منـ (10 أـ جـ)، ماـ دـامـ كـلـ وـاحـدةـ مـنـ هـذـهـ القـوـلاتـ تـحـقـقـ هـدـفـهـاـ بـكـلـفـةـ مـقـبـولـةـ بـصـورـةـ مـعـادـيـةـ بـالـنـسـبـةـ لـهــاـ. غـيرـ أنهـ مـنـ الـمـعـقـولـ جـداـ إـصـدـارـ القـوـلـةـ الـأـكـثـرـ صـلـةـ بـالـنـسـبـةـ لـ (بيـترـ)، ماـ دـامـ ذـلـكـ سـيـجـعـلـ مـنـ الـمـحـتمـلـ جـداـ أـنـ سـيـنـتـهـ عـلـىـ كـلـامـهـاـ وـيـتـذـكـرـهـ، وـهـلـمـ جـراـ: أيـ، بـتـعـيـرـ آخـرـ، إـنـ ذـلـكـ سـيـزـيدـ إـلـىـ الـدـرـجـةـ الـقـصـوـيـ ظـهـورـ الـمـعـلـومـاتـ الـتـيـ تـرـيـدـ (ميرـيـ)ـ أـنـ تـخـبـرـهـ بـهـاـ. وـبـماـ أـنـ (10 جـ)ـ تـنـطـلـبـ مـنـ (بيـترـ)ـ جـهـداـ أـكـبـرـ مـنـ (10 بـ)، وـأـنـ (10 بـ)ـ تـنـطـلـبـ جـهـداـ أـكـبـرـ مـنـ (10 أـ)، يـتـوجـبـ عـلـىـ (ميرـيـ)ـ أـنـ لـاـ تـخـتـارـ أيـاـ منـ هـذـهـ القـوـلاتـ الـأـطـولـ، إـلاـ إـذـاـ وـفـقـطـ إـذـاـ كـانـ الـمـعـلـومـاتـ الـإـضـافـيـةـ الـمـذـكـورـةـ تـنـتـجـ تـأـثـيرـاـ كـافـيـاـ لـجـعـلـهـاـ أـكـثـرـ صـلـةـ بـالـنـسـبـةـ لـ (بيـترـ). فـإـذـاـ لـمـ يـكـنـ يـهـمـ بـمـكـانـ ذـهـابـهـاـ، تـوـجـبـ عـلـيـهـاـ أـنـ تـخـتـارـ (10 أـ). وـإـذـاـ كـانـ مـهـتـمـاـ بـمـكـانـ ذـهـابـهـاـ وـلـيـسـ بـسـبـبـهـ، تـوـجـبـ عـلـيـهـاـ أـنـ تـخـتـارـ (10 بـ). وـإـذـاـ كـانـ مـهـتـمـاـ بـمـكـانـ وـسـبـبـ ذـهـابـهـاـ عـلـىـ حـدـ سـوـاءـ، تـوـجـبـ عـلـيـهـاـ أـنـ تـخـتـارـ (10 جـ). إـنـ هـذـهـ الـاـخـتـيـارـاتـ عـقـلـانـيـةـ حـتـىـ وـإـنـ كـانـتـ (ميرـيـ)ـ غـيرـ رـاغـبـةـ بـشـكـلـ خـاصـ فـيـ مـسـاعـدـةـ (بيـترـ)ـ بـإـخـبـارـهـ عـمـاـ قـدـ يـرـغـبـ فـيـ مـعـرـفـتـهـ. إـنـهـاـ عـقـلـانـيـةـ بـوـصـفـهـاـ طـرـائقـ تـرـفـعـ إـلـىـ الـحدـ الـأـعـلـىـ، فـرـصـ نـجـاحـهـاـ فـيـ

أن تُظهر له الشيء الوحيد الذي تريد أن تُظهره له وهو: أنها ستكون في الخارج من الساعة الرابعة إلى الساعة السادسة.

وهكذا، يمكننا أن نقوم بالتعيم الآتي. خذ مجموعة من المُنبَّهات أو الحوافز [270] المستوفية للشروط الآتية: أيٌ واحدٍ منها يحتمل أن يُوصل أو يُعبر عما تُريد المُتوالِصة أن تُوصله أو تُعبر عنه؛ والمُتوالِصة قادرة على إصدار أيٍ واحدٍ منها، وليس لديها اختيارات مُفضِّلة بينها، باستثناء رغبتها في اختيار المُنبَّه الذي سيكون أكثرها فعالية في تحقيق هدفها التواصلي. وهذه المُنبَّهات قد تختلف بمعايير الجهد المطلوب من المُخاطب، والتأثيرات المُتحققة، أو كِلاً الجهد والتأثير على حد سواء. يتوجَّب على المُتوالِصة اختيار المُنبَّه الذي يبدو أكثر صلة بالنسبة للمُخاطب، ما دام ذلك سيجعل من المُحتمل جداً نجاح تواصلها. وللسبب نفسه، يتوجَّب عليها أن تبدو أنها تختار المُنبَّه الأكثَر صلةً بالنسبة للمُخاطب. ففي الأحوال الاعتيادية، من المُحتمل أن المظهر والحقيقة يتافقان ويتطابقان.

إن اختيار المُتوالِصة للمُنبَّهات أو الحوافز الإظهارية، لا يتحدد باختياراتها المُفضِّلة فحسب، وإنما بقدراتها أيضاً. ففي جانب الجُهد، قد تكون هناك مُنبَّهات أسهل في المعالجة بالنسبة للمُخاطب، لكن المُتوالِصة لا تستطيع أن تُفكِّر بها في حينها، كما هو الحال حين لا تحضر إلى الذهن الصياغة الفضلى لفكرة ما. وفي جانب التأثير، تكون الحدود المُقيِّدة لقدرات المُتوالِصة أكثر دلالةً وأهميةً. فقد تكون هناك دائماً معلومات يراها المستمع أكثر صلةً من أي شيء يمكن أن تقدمه المُتوالِصة. فهي لا تستطيع أن تتحقق صلةً أكبر مما تسمح به المعلومات المُتوافرة لديها. وإذا قررت أن تواصل بهدف الخداع والتضليل، وحاولت أن تُظهر افتراضات لا تعتقد هي بها، فإنها ما زالت تريد من المُخاطب أن يعتقد أن ما تُحاول توصيله مُسْوَغ أو مُبرَّ بِمُوجب ما تعلمه.

وهنا أيضاً، لا يوجد عدم تناوب مبدئي مُنتظم بين التأثير والجُهد. إن الافتراض هو أن المُتوالِصة تختار من بين كل المُنبَّهات المُتوافرة لها والمقبولة بوصفها وسيلة لتحقيق هدفها التواصلي الخاص، تختار المُنبَّه ذا الصَّلة الكبيرة

قدّر الإمكان بالنسبة للمُخاطب. إن في الإمكان جعل الجُملة الثانية في افتراض الصّلة أكثر بساطةً وعموميةً، كما يأتي:

11. إن المُنبَه الإظهاري هو أكثر المُنبَّهات صِلَةً أو مُناسبةً مما يتواافق مع قُدرات المُتواصلة وتفضيلاتها.

الآن صارت لدينا نسخة معدلة تماماً من افتراض الصّلة المُثلَى:

12. افتراض الصّلة المُثلَى (نسخة منقحة)

(أ) إن المُنبَه الإظهاري يكون ذا صِلَة بقدر يكفي بالنسبة له لكي يكون جديراً بالجهد الذي يبذله المُخاطب لمعالجته.

(ب) إن المُنبَه الإظهاري هو أكثر المُنبَّهات صِلَةً أو مُناسبةً مما يتواافق مع قُدرات المُتواصلة وتفضيلاتها.

وهذا معناه أن المُخاطب مُخوَّل أو مُؤهل لأن يتوقع مستوى من الصّلة أو المُناسبة عالياً بما يكفي لتسوية انتباذه أو إصغائه على المُنبَه، والذي هو، فضلاً [271] عن ذلك، أعلى مستوى للصّلة كان بمقدور المُتواصلة تحقيقه إذا وضعنا في الباب وسيلتها وأهدافها.

3.3.1 مبدأ الصّلة الثاني: أن افتراض الصّلة المُثلَى يتم إبلاغه أو التعبير عنه إظهارياً.

إن من الخطأ أن يُفْهم افتراض الصّلة المُثلَى، سواء بنسخته القديمة أو المُنقحة، على أنه يصف هدفاً يتوجّب على المُتواصلين العقلانيين أن يُحقّقوه. إذ بخلاف قواعد (غرايس) السلوكية، لا مبدأ الصّلة ولا افتراضها مطروحان بوصفهما هدفاً يجب متابعته، أو قاعدةً يجب التقييد بها من قبل المُتواصلة. إن مبدأ الصّلة (الثاني)، هو ادعاء وصفي descriptive (في مقابل المعياري normative) بخصوص مُحتوى فعل من أفعال التواصل الإظهاري. فهو يدّعى أن

جزءاً من ذلك المحتوى هو عبارة عن الافتراض بأن فعل التواصل نفسه ذو صلة بالنسبة للمخاطب.

إنَّ هدف المخاطب من تفسير القوْلَة، هو تشخيص قصد المُتوافصلة الإخباري. وكما هو الحال دائمًا في نسبة القصد إلى فاعل أو فاعلة، يتم ذلك عن طريق ملاحظة الوسائل التي تختارها والتسليم بأن هذه ملائمة لأهدافها، واضعين في البال معتقداتها. نحن ندعى أن أي فعل من أفعال التواصل الإظهاري يُبلغ أو يعبر عن افتراض صلة مُثلى. وإذا وضعنا في البال تعريفنا للتواصل الإظهاري، لكي يصدق ذلك يجب أن يكون من الظاهر بصورة مُتبادلَة لكلٍّ من المُتوافصلة والمُخاطب، أنَّ لدى المُتوافصلة هدفاً إخبارياً لجعل افتراض الصلة ظاهراً بصورة متبادلة. الآن سنحاول أن نبيِّن أن الحقيقة هي كذلك.

المُتوافصلة العقلانية يجب أن تقصد من المُنبَّه أو الحافز الذي تستعمله أن يbedo على قدر من الصَّلة للمُخاطب، بحيث يكفي لجذب انتباذه وجعله راغباً في بذل الجهد الذي يتطلبه الفهم أو الاستيعاب. ما مقدار هذه الصَّلة؟ إن هناك حداً لا يتَّوَقَّعُ من المخاطب أن يتتبَّه على المُنبَّه دونه أو تحته مُطلقاً؛ ومن الواضح أن المُتوافصلة يجب أن تقصد من المُخاطب أن يتَّوَقَّع مستوى من الصَّلة بهذا الغُلوّ، في الأقل. وفضلاً عن ذلك، فإن من مصلحة المُتوافصلة أن يتَّوَقَّع المُخاطب مستوى من الصَّلة أعلى بكثير من هذا الحد الأدنى، بحيث إنه سيكون راغباً في توظيف الجهد المطلوب للفهم أو الاستيعاب. غير أنه مثلما يسترشد المُخاطب في تفسير القوْلَة بالافتراض الذي يُفيد أن المُتوافصلة عقلانية، كذلك تتقيَّد مقاصد المُتوافصلة بالافتراض الذي يُفيد أن المُخاطب عقلاني. إن المُخاطب العقلاني لا يتَّوَقَّع صلة أو مُناسبة أكبر مما تُريد المُتوافصلة وتستطيع أن تتحققه. إذ لا معنى لأن نتَّوَقَّع من المُتوافصلة أن تُعطي معلومات لا تملكها، أو أن تصدر مُنبَّهاً لا يمكنها أن تُفكِّر به أو تتصوِّره في حينه. ولا يُمكن أن نتَّوَقَّع منها أن تُخالف اختياراتها المُفضَّلة. وهكذا، فإن المُتوافصلة العقلانية تقصد من مُنبَّها أن يbedo على قدر من الصَّلة يتناسب مع قدراتها واختياراتها المُفضَّلة.

وبتعبير آخر، من الضروري للجملة الأولى من افتراض الصَّلة أن تكون [272]

ظاهراً للمُخاطب، ومن المُفید للجملة الثانية أن تكون ظاهراً أيضاً. لذلك، فإن المُتواصِلة العقلانية يجب أن تُريد من كلا جُملتي افتراض الصلة أن تكونا ظاهرتين. نحن ندعى أن هذه ليست حقيقة خفية بخصوص سيكولوجية المُتواصِلين (أو المُتواصِلات)، وإنما ظاهرة لكل مُتواصِلة أو مُخاطب كفوعين. وهكذا، فحين تجعل المُتواصِلة من الظاهر تبادلياً لها وللمُخاطبها أنها تُحاول أن تتوافق باستعمال مُنبَهٍ معين، فإنها بذلك تجعل من الظاهر تبادلياً أنها تجعل افتراض الصلة ظاهراً. وإذا وضعنا في البال تعريفنا للتواصل الإظهاري، فإن هذا يُعادل قولنا إنه يتم التعبير عن افتراض الصلة.

3.3.2 بعض نتائج، أو عواقب، النسخة المُنقحة من افتراض الصلة

إن كل التحليلات التي عرضناها في هذا الكتاب وفي أماكن أخرى على أساس افتراض الصلة المُثلى القديم ما زالت سارية وصادقة كالسابق. إذ ما زال صحيحاً القول إن السبيل العقلاني للشروع في تفسير القولة، أو أي مُنبَهٍ إظهاري آخر، هو من خلال سلوك طريق الجهد الأقل، والتوقف عند أول تفسير يغطي بتوقيعات المرء بشأن الصلة. لكن مع ذلك، ففي النسخة القديمة كان مستوى الصلة المُتوقع هو بصورة مُنتظمة في الحد الأدنى. وهذا لم يكن يعني أن القولة لا يمكن مطلقاً أن تكون أكثر من مجرد ذات صلة بالقدر الذي يكفي لكي تكون جديرة بانتباه المستمع. إن ما كان يعنيه، هو أنه لكي تتحقق المُتكلّمة مستوى أعلى من الصلة، فإنها اضطررت إلى صياغة قولتها بحيث إن أول تفسير ذات صلة بالقدر الذي يكفي لكي يكون جديراً بانتباه المستمع، سيكون في الحقيقة أكثر من مجرد ذي صلة بالقدر الكافي.

ولكي نوضح ذلك بمثال، افرض أن (ميري) تقول له (بيتر):

13. هل تذكر أني اشتريت بطاقة اليانصيب تلك؟ حسناً، احجز ما الذي حصل؟
لقد ربحت 10.000 جنيه إنكليزي.

إن الخبر الذي صرّحت به (ميري)، إذا أخذ بالمعنى الحرفي، قد لا يكون مجرد ذي صلة بالقدر الذي يكفي لكي يكون جديراً بانتباه (بيتر)، وإنما ذو صلة بقدر أكبر بكثير مما كان يتوقع، إذا وضعنا في البال افتراض الصلة غير المنقح. ومع ذلك، فإذا كان هذا هو أول تفسير متاح ذي صلة بالقدر الكافي (وما لم يتعارض مع بعض افتراضاته السياسية الأخرى)، فإنه سيقبله بوصفه التفسير المقصود. هذا هو، في الأقل، ما يتتبّع به (بصواب) التحليل المبني على أساس افتراض الصلة غير المنقح.

الآن قارنْ هذه بالحالة التي تقول فيها (ميري) لـ (بيتر) :

14. هل تذكر أني اشتريت بطاقة اليانصيب تلك؟ حسناً، احضر ما الذي حصل؟ لقد فرت بجائزة.

هنا، ربما سيمثل التفسير الأول المُتاح ذو الصلة الكافية، سيمثل جائزة (ميري) على أنها مجرد كبيرة بقدر يكفي لكي تكون جديرة بالحديث عنها. فإذا كان مجرد العلم بأنها ربحت جائزة، ذا صلة كافية، فحينئذ قد لا يمكن اعتبار قيمة الجائزة [273] شيئاً ذا صلة مطلقاً. وهنا أيضاً يكون التحليل المبني على افتراض الصلة غير المنقح، وافياً بالغرض.

إن افتراض الصلة المنقح يُفتح التحليل نفسه لهذه الأمثلة وأشباهها. ففي تفسير (13)، يفترض (بيتر) أن (ميري) كانت لديها القدرة - في هذه الحالة، المعرفة - لكي تقول شيئاً أكثر من الحد الأدنى للصلة (أي إنها كانت قد ربحت 10.000 جنيه إنجليزي)، وأنها أدلت بهذه المعلومات في غياب الأفضليات المعاكسة. وفي تفسير (14)، لنفرض أن (بيتر) يتقبل الجملة (ب) من افتراض الصلة، ويتوقع أن قوله (ميري) هي الأكثر صلةً من بين القولات المُتوافقة مع قدراتها وفضائلها. ومع ذلك، فليس لديه سبب يدعوه إلى الاعتقاد أن لديها معلومةً أكثر صلةً والتي لا ترغب في أن يُشار إليها فيها؛ لذلك فهو سيفترض أن الجائزة مجرد كبيرة بالقدر الذي يجعلها جديرة بالذكر. وفي كثير من الأحيان،

يتتطابق الحد الأدنى المذكور في الجملة (أ) من افتراض الصلة (المُنفَح) مع الحد الأعلى المذكور في الجملة (ب). أي أن لدى المُتكلّمة شيئاً هو ذو صلة فقط بالقدر الذي يجعله جديراً بالذكر، وهي تذكره.

ومع ذلك، ففي بعض الحالات يُنْتَج الافتراض المُنْفَح تحليلاتٍ مُختلفة وأفضل. هنا سنتأمّل تحليلين. الأول منقول بتصرّف عن (غرايس 1989 ص 32). يقوم (بيتر) و(ميري) بالتخطيط لسفرة سياحية في فرنسا. (بيتر) قد قال توّاً بأن من اللطيف أن يزورا صديقها القديم (جييرار) Gerard، إذا لم يأخذهما ذلك بعيداً جداً عن طريقهما، ثم يستمر الحوار هكذا:

15. (أ) (ست): أين يعيش (جبار)؟

(ب) (میری): فی مکانِ ما، فی جنوب فرنسا.

وکما پلاظت (غرايس)، فإن جواب (ميري) يلوح به (16):

١٦. أن (ميري) لا تدرى في أي مكان من جنوب فرنسا يعيش (جيرار).

وهذا التلويع يمكن تفسيره بسهولة بمعايير قواعد (غرايس) السلوكية maxims، فجواب (ميري) لا يزود معلومات بالقدر الذي تشير إليه القاعدة الأولى للكمية maxim of Quantity (اجعل اسهامك بالمعلومات كافياً بالقدر المطلوب). “إن هذه المخالفة [...] لا يمكن تفسيرها إلا بالافتراض أن [ميري] تشعر أنها لو أذلت بمعلومات أكثر لقالت شيئاً يخالف القاعدة الثانية للنوعية ويخرقها، (لا تقل شيئاً ليس لديك دليل على صحته)“ (غرايس 1989: 32-33).

في النسخة غير المُنقحة من نظرية الصلة، كان يتوجّب علينا تفسير هذا التلويح عن طريق ملاحظة أنه، في الموقف المذكور، سيكون من الظاهر تبادلًا بصورة عامة أن (ميري) متّوّقع منها أن تتعاون، وهي كذلك راغبة في أن تتعاون في التخطيط للسفرة السياحية في فرنسا. من هذا الافتراض مضافاً إليه كون جوابها ليس بذى صلة بالقدر الذي يكفي للجواب عن سؤال (بيتر)، يمكن

الاستدلال أنها لا تدرِي بالضبط أين يعيش (جيرار). إذن ليست (16) وحدها ظاهرة، وإنما، إذا وضعنا تعاون (ميري) في البال، سيكون من الظاهر تبادليةً [274] أيضاً أنها تريد أن تجعل (16) ظاهرة. ولذلك، فإن (16) هي تلويع صحيح.

إن هذا التحليل يُسلّم، في هذه الحالة المُعينَة، بوجود ذلك النوع من التعاون الذي يَعُدُّه (غرايس) موجوداً في كل مُحاورة. لقد حاولنا أن نثبت أن التعاون الغرائي ليس دائماً له تأثير، ولا دائماً يفترض أن له تأثيراً. ففي الظروف التي لا يتوافق من المتكلّمة أن تكون مُتعاونة، لا تكون التلويعات من نَمَط (16) سارية أو صادقة.

افرضْ، مثلاً، أن من الظاهر تبادليةً أن (ميري) ضد زيارة (جيرار) بصورة مُطلقة. حينئذٍ لا يحمل جوابها التلويع في (16). فهي قد لا تملك المزيد من المعلومات المضبوطة بشأن مكان وجود (جيرار)، أو هي قد تملك تلك المعلومات لكنها لا ترغب في الإدلاء بها، ولا سبيل للتأكد من أي الاحتمالين هو الصحيح. هنا سيضطر المُترَمّت من أتباع (غرايس) إلى القول إن (ميري) هي، في الأقل، جُزئياً "ترفض التعاون" بموجب المبدأ التعاوني والقاعدة الأولى للكمية. فكما أنها كُنّا سنضطر إلى تفسير التلويع الغرائي (16) بإضافة الافتراض السّيّاسي القائل إن المتكلّمة مُتعاونة، فكذلك إن أتباع غرايس سيضطرون إلى تفسير غياب التلويع بإضافة الافتراض القائل: إن المتكلّمة غير مُتعاونة.

لاحظْ، الآن، أن الحوار نفسه يُمكن أن يُقيد تلويعاً مُختلفاً. افرضْ أن من الظاهر تبادليةً أن (ميري) تعلم أين يعيش (جيرار). حينئذٍ، فإن جوابها في (15 ب) سُيُولد التلويع في (17) وليس في (16):

17. إن (ميري) لا ترغب في أن تُيَّبِّن بالضبط أين يعيش (جيرار).

إن هذا يُولد مشكلة لأتباع (غرايس)، ذلك لأنه يُخالف كُلّاً من المبدأ التعاوني والقاعدة الأولى للكمية على حد سواء؛ ومن المفروض أن التلويعات لا تتولّد

إلا إذا كان المبدأ التعاوني نافذًا وساري المفعول. إن هذا المثال كان سيُولد مشكلة لنا أيضًا، بوجود النسخة غير المُنفَّحة من افتراض الصّلة. لنفرض أن المعلومة القائلة إن (جيـار) يعيش في جنوب فرنسا هي معلومة ذات صلة بقدْر يكفي لجعلها جديرة بانتباـه (بيـر) (حتى وإن كانت أقلـ صلة مما كان يتمنـى)، حينئـد بـموجب وصفنا غير المـنـفـح لا بدـ من أن يتوقفـ (بيـر) قبل تـكوـين التـلوـيـحـ في (17).

أما مع افتراض الصّلة المـنـفـحـ، فـفي إمكانـنا تـفسـيرـ كلـ من التـلوـيـحـاتـ الغـرـايـسـيـةـ الـقـيـاسـيـةـ مـثـلـ (16)، والـتـلوـيـحـاتـ الـلـاـغـرـايـسـيـةـ مـثـلـ (17)، التي تـنـتـجـ عنـ، وـتـعـبـرـ عـنـ، رـفـضـ لـلـتـعاـونـ. فـفـيـ (15)، إـذـاـ كـانـ مـنـ الـظـاهـرـ تـبـادـلـيـاـ أـنـ (ميـريـ) تـرـغـبـ فـيـ أـنـ تـكـوـنـ أـكـثـرـ تـحـديـداـ بـشـأـنـ الـمـكـانـ الـذـيـ يـعـيـشـ فـيـ (جيـارـ)، حـيـنـئـدـ سـيـلـزـمـ عـنـ جـوـابـهـ مـضـافـاـ إـلـيـهـ الـجـمـلـةـ (بـ)ـ مـنـ اـفـتـراـضـ الصـلـةـ المـنـفـحـ أـنـهـ غـيرـ قـادـرـ عـلـىـ أـنـ تـكـوـنـ أـكـثـرـ تـحـديـداـ. إـذـاـ كـانـ مـنـ الـظـاهـرـ تـبـادـلـيـاـ أـنـ هـذـاـ الـلـزـومـ سـيـزـيدـ مـنـ صـلـةـ قـوـلـتـهـاـ، فـإـنـهـ حـيـنـئـدـ لـنـ يـكـوـنـ لـازـمـاـ (مـنـطـقـيـاـ)ـ فـحـسـبـ، إـنـماـ مـلـوـحـاـ بـهـ. وـمـنـ نـاحـيـةـ أـخـرىـ، إـذـاـ كـانـ مـنـ الـظـاهـرـ تـبـادـلـيـاـ، أـنـهـ كـانـ بـمـقـدـورـ (ميـريـ)ـ أـنـ تـكـوـنـ أـكـثـرـ تـحـديـداـ، فـحـيـنـئـدـ سـيـلـزـمـ عـنـ جـوـابـهـ مـضـافـاـ إـلـيـهـ الـجـمـلـةـ (بـ)ـ مـنـ اـفـتـراـضـ [275]ـ الصـلـةـ، أـنـهـ غـيرـ رـاغـبـةـ فـيـ أـنـ تـكـوـنـ أـكـثـرـ تـحـديـداـ. وـهـنـاـ أـيـضاـ، إـذـاـ كـانـ مـنـ الـظـاهـرـ تـبـادـلـيـاـ أـنـ هـذـاـ الـلـزـومـ يـزـيدـ مـنـ صـلـةـ قـوـلـتـهـاـ، فـإـنـهـ سـيـكـونـ مـلـوـحـاـ بـهـ.

لـاحـظـ أـنـاـ نـقـومـ هـنـاـ بـاـدـاعـاءـ دـقـيقـ وـغـيرـ جـلـيـ. فـنـحنـ نـدـعـيـ أـنـهـ إـذـاـ كـانـ مـنـ الـظـاهـرـ تـبـادـلـيـاـ لـكـلـ مـنـ الـمـتوـاـصـلـةـ وـالـمـسـتـمـعـ أـنـ اـفـتـراـضـ الـلـازـمـ سـيـاقـيـاـ عـنـ الـقـوـلـةـ يـزـيدـ مـنـ صـلـتـهـاـ الإـجـمـالـيـةـ، فـحـيـنـئـدـ يـكـوـنـ (فـيـ الـعـمـومـ)ـ مـنـ الـظـاهـرـ تـبـادـلـيـاـ أـنـ الـمـتوـاـصـلـةـ قـصـدـتـ أـنـ تـنـظـهـرـ هـذـاـ الـلـزـومـ. أـيـ، بـتـعـبـيرـ آخرـ، فـإـنـ هـذـاـ اـفـتـراـضـ يـتـمـ توـصـيـلـهـ أـوـ التـعـبـيرـ عـنـهـ (بـوـصـفـهـ تـلـويـحـاـ). وـهـذـاـ يـلـزـمـ عـنـ الـجـمـلـةـ (بـ)ـ مـنـ اـفـتـراـضـ الصـلـةـ المـنـفـحـ، الـتـيـ تـقـوـلـ إـنـ الـقـوـلـةـ هـيـ أـكـثـرـ الـقـوـلـاتـ صـلـةـ مـيـماـ تـوـافـقـ مـعـ قـدـراتـ الـمـتوـاـصـلـةـ وـتـفـضـيـلـاتـهـاـ. إـذـاـ أـسـهـمـ لـزـومـ الـقـوـلـةـ الـظـاهـرـ تـبـادـلـيـاـ فـيـ زـيـادـةـ صـلـتـهـاـ الإـجـمـالـيـةـ، وـبـالـتـالـيـ سـاعـدـ فـيـ تـأـكـيدـ اـفـتـراـضـ الصـلـةـ المـشـكـلـيـ، فـإـنـ الـاستـدـلـالـ عـلـىـ أـنـ الـمـتوـاـصـلـةـ قـصـدـتـ مـنـهـ أـنـ يـؤـديـ هـذـاـ الدـورـ، هوـ اـسـتـدـلـالـ صـحـيـحـ وـسـلـيمـ. وـمـنـ الجـلـيـ أـنـ بـمـقـدـورـ الـمـتوـاـصـلـةـ أـنـ تـلـوـحـ بـهـذـاـ اـفـتـراـضـ. وـهـنـاكـ دـلـيلـ عـلـىـ أـنـهـ رـاغـبـةـ

في التلويع به، ما دامت قد اختارت وبمحض إرادتها صيغةً للقولية تحمل بشكل ظاهر هذا اللزوم، مما يُساعد في تأكيد افتراض الصلة الذي قامت هي نفسها بتوصيله أو التعبير عنه.

إن الادعاء أن اللزومات implications ذات الصلة الظاهرة، يُمكن أن يُعامل بوصفها تلويحات implicatures، له عاقبة واحدة لافتة للنظر. ففي بعض الأحيان، قد يُنسب المُخاطب وبشكل مُسْوَغ ومبرر إلى المُتواصلة، تلويحاً لم تقصد في الحقيقة توصيله على الإطلاق. إن الاستدلال من الحقيقة الظاهرة تبادلياً والقائلة إن اللزوم ذو صلة، إلى النتيجة القائلة إنه ملؤخ به (أي، إنه جعل ظاهراً بشكل مقصود)، هو استدلال غير برهاني، وقد يكون كاذباً في بعض المناسبات بالرغم من صحته وسلامته المحتملة. لنتأمل نسخة من الحوار (15) مُختلفة بصورة طفيفة: من الظاهر تبادلياً لكلٍّ من (ميري) و(بيتر) أن (ميري) راغبة في تزويده بكل المعلومات ذات الصلة التي تملكها:

18. (أ) (بيتر): لقد قلت إنك كنت على اتصال بـ (جيبار). أين يعيش هو؟

(ب) (ميري): في مكان ما، من جنوب فرنسا، أنا لا أدرى بالضبط أين.

في (18 بـ)، تقول (ميري) إنها لا تعلم بالضبط أين يعيش (جيبار). إن هذه القولية بوضعها الحالي منطقية من دون شرح إضافي، تستلزم سياقاً أنها ضللت (بيتر) حين أدعث أنها على اتصال بـ (جيبار). وربما لم تكن قد فَصَدَتْ إظهار هذا اللزوم، ومن باب أولى، ربما لم تكن قد أرادت التلويع به. لكن مع ذلك، ما لم تَقْعِ هي بإلغاء التلويع صراحةً (مثلاً، عن طريق تفسير كونها لا تعلم أين يعيش ((جيبار)) برغم كونها على اتصال به)، فإن المستمع سيعتبرها مُعترفةً، بشكل ضمني، بأنها قد ضللت (بيتر). وكما يُبيّن هذا المثال، فالضبط، كما أن اختيار الكلمات قد يُلزِم المُتكلّمة بتصريحات explicatures غير مقصودة، كذلك [276] فإن اللزومات السياقية للقولية قد تُلزِمها بتلويحات غير مقصودة.

والنمط الثاني من الحالات التي يؤدي فيها افتراض الصلة المُنْفَحَ إلى

تحليلات أفضل، قد نوقش كثيراً في الأدبيات تحت عنوان ”التلويحات السُّلْمية (المُدرَّجة) scalar“⁽³²⁾. هنا مثال أُنمُوذجي. في أغلب المواقف تولَّد القوْلة في (19) التلوّح (20) أو (21):

19. بعض جيراننا لديهم حيوانات أليفة.

20. ليس كل جيراننا لديهم حيوانات أليفة.

21. إنَّ المُتكلِّمة لا تعلم إن كان كُلُّ جيرانها لديهم حيوانات أليفة.

إنَّ هذه التلوّحات ليست دائمًا حاصلة أو سارية، كما تشهد بذلك كُلُّ من (22) و(23):

22. إن بعض جيراننا بالتأكيد لديهم حيوانات أليفة، بل رُبّما كان جميعهم كذلك.

23. (أ) (بيتر): هل لدى بعض جيرانكم قِطَط، كلاب، سمك ذهبي، وما إلى ذلك؟

(ب) (ميري): نعم، بعض جيراننا حقاً لديهم حيوانات أليفة، بل في الحقيقة جميعهم كذلك.

إنَّ هذه الحقائق للوهلة الأولى تُؤسِّر، بصورة جيدة إلى حدٍ ما، بمعايير غرائيَّة. فالُّمُتكلِّمة التي تعرف أنَّ كُلَّ جيرانها لديهم حيوانات أليفة، وهي التي قالت، من دون التفاصيل أو القيود الواردة في (22) و(23)، إنَّ بعض جيرانها لديهم حيوانات أليفة، ستكون قد أعطت معلومات أقلَّ مما تتطلَّبه القاعدة الأولى للكميَّة. ولكي يُحافظ المستمع على الافتراض القائل إنَّ المُتكلِّمة تُطْبع قواعد

(32) انظر:

Carston 1988a, forthcoming b; Harnish 1967; Horn 1984, 1988; Levinson 1987, 1988.

غرايس، يتوجّب عليه أن يحسبها تلّوح بأنها لا تعلم إن كان كل جيرانها يملكون حيوانات أليفة، أو، بصورة أقوى، أن ليس جميعهم كذلك.

إن هذا الوصف الغرايسي لا يخلو من نقاط ضعف. فهو يترك الأمر مفتوحاً بشأن كمية المعلومات المطلوبة من القاعدة الأولى للكمية في مُناسبة مُعينة - وبالتالي الحالات التي تحتوي فيها كلمة (بعض) تلوياً. ولا يبدو أنه يُزودنا بأية طريقة واضحة لتحديد متى تحتوي كلمة "بعض" تلوياً بمعنى "ليس كل" (وهو ما يبدو أنها تفعله في أغلب الأوقات)، ومتي تحتوي مجرّد التلويع بالجهل من ناحية المُتكلّمة. ومع ذلك، فإنّ الكلمة "بعض" تحتوي "ليس كل" في أحياناً كثيرة بحيث إن أتباع غرايس (لفنسون 1987، مثلاً) يعدّون التلويع من الواحدة إلى الأخرى، حالة من حالات "التلويع المعمم generalised"، تعمل بوصفها استدلاًّاً غيابياً^{*} default مستفاداً بشكل تلقائي، وان كان قابلاً للنسخ والإلغاء في حالة وجود دليل نافي⁽³³⁾.

في النسخة غير المُنقدّحة من نظرية الصلة، تولّد الأمثلة من نوع (19) المشكّلة الآتية: تأمّل موقفاً حيث تكون الحقيقة القائلة إنه (في الأقل) بعض جيران المُتكلّمة يملكون حيوانات أليفة، تكون ذات صلة بقدر يكفي لجعلها جديرة بانتباه المستمع، حينئذ، بعد أن يكون المستمع، قد استحضر هذا التأويل أو التفسير الأساسي (الذي تكون الكلمة "بعض" بموجبه مُتوافقة مع الكلمة "كل")، لن يكون لديه سبب يدعوه إلى الذهاب أبعد من ذلك ويفترض أن المُتكلّمة قَصَدَت "بعض ولكن ليس كل". وهذه ليست نتيجة غير مرغوب فيها كلياً. فهي في بعض الحالات تولّد التبنّي الصحيح، كما في المُحاورة الآتية:

* المقصود بهذا المصطلح هو الاستدلال المستفاد في الأحوال الاعتيادية، وعند غياب أو عدم وجود ما يُشير إلى استدلال آخر يتنقضه، وهو يقابل مصطلح (الاستصحاب) عند علماء أصول الفقه في التراث الإسلامي. للتفاصيل، يُنظر كتابنا نظرية التلويع الحواري. [المترجم].

(33) انظر (b) Carston (forthcoming) لمناقشة مقترب (لفنسون) من زاوية نظرية الصلة.

24. (أ) [277] (هنري): إذا كان لديكم أو لدى بعض جيرانكم حيوانات أليفة، يجب عليكم أن لا تستعملوا مِيَد الحشرات هذا في حدائقكم.

(ب) (ميري): شكرًا. ليس لدينا حيوانات أليفة، لكن بعض جيراننا بالتأكيد لديهم.

هنا يبدو لنا أن الحقيقة القائلة إن بعض جيران (ميري)، في الأقل، لديهم حيوانات أليفة هي على قدر كافٍ من الصّلة، ولا يوجد سبب يدعونا إلى الافتراض أنها قصدت أن ليس كلهم كذلك (أو أنها لا تعلم إنْ كان ليس كلهم كذلك). سيتوجّب على أتباع (غرايس) الذين يَعْدُون الاستدلال من كلمة "بعض" إلى "ليس كل" تلویحاً مُعمّماً أن يدعوا أن قوله (ميري) لا تحمل هذا التلویح، أو أن المستمع في (24 ب) سيقوم بهذا الاستدلال ثم (لأي سبب؟) يُلغيه. إن أيّاً من هاتين الفرضيّتين لا تبدو لنا مقبولة.

ومع ذلك، ففي بعض الحالات لا تكون تبنّيات افتراض الصّلة غير المُنْفَح صحيحة بشكل جليٍ واضح. وهذا يحصل حين يكون التفسير الأساسي لكلمة "بعض" (حيث تكون "بعض" مُتوافقة مع "كل") ذا صلة بقدر يكفي ليكون جديراً بانتباه المستمع، لكن حين يكون أكثر صلةً بالنسبة للمُستمع أن يعلم إن كانت "ليس كل" صادقة أيضاً. مثل ذلك (25):

25. (أ) (هنري): هل كل، أو في الأقل بعض، جيرانكم لديهم حيوانات أليفة؟

(ب) (ميري): البعض منهم لديه ذلك.

لقد أظهر (هنري) هنا أنه سيكون ذا صلة بالنسبة إليه أن يعلم ليس مجرّد إنْ كان بعض جيران (ميري) يملكون حيوانات أليفة، وإنما إن كان كلهم كذلك. إن أنموذج الصّلة غير المُنْفَح حين يُطبّق بصورة آلية على هذه الحالة، يتبنّأ بأن على (هنري) أن يقف عند أول تفسير فيه قدر كافٍ من الصّلة، ومن الواضح أن ذلك هو التفسير الذي بِمُوجبه تُعدُّ (ميري) قد أبلغت أن لديها، في الأقل، بعض

الجيران ممن لديهم حيوانات أليفة، وليس أكثر من ذلك. وهذا التنبؤ غير صحيح بشكل ظاهر. إذ يعتبر جواب (ميري)، عادةً، على أنه يعني أن ليس كلّ جيرانها لديهم حيوانات أليفة.

وبالطبع من السهل بمكان أن نطبق **أنْموذج الصلة** بشكل مَرِن: ففي إمكان المرء، مثلاً، أن يقول إن الشخص الذي يسأل سُؤالاً فهو يجعل من الظاهر تلقائياً أن ما يَعُدُّه ذا صِلة كافية هو ليس أقل من الجواب التام عن سُؤاله، أو القَوْلَة المُسَاوِيَة لِذَلِك في الصلة، في الأقل. وفي تلك الحالة، لن يكون جواب (ميري) في (25 ب)، حين يُفهَّم على أنه فقط يعني كون بعض جيرانها، في الأقل، يملكون حيوانات أليفة، لن يكون ذا صِلة كافية. إن اعتبارات الصلة القياسية المُعتمدة تُوجِّب تفسيره على أنه يُلوّح⁽³⁴⁾ بأن ليس كل جيرانها لديهم حيوانات أليفة، وبذلك يتم الوفاء بتوقيعات (بيتر) للصلة الواافية.

ومع ذلك، فنحن نُفضِّل كثيراً **أنْموذج** الذي يمكن تطبيقه بصورة آلية. أليس هذا هو ما يعنيه تناول العِلم الإدراكي بصورة جادة؟ إن **أنْموذج الصلة** [278] المُنْتَج يكوِّن مُرضِّياً ومقبولاً بدرجة أكبر في هذا الجانب (نحن لا نعني بذلك أن لدينا **أنْموذجاً مُتكاملاً النُّضُوح** و**مُمْكِن التطبيق** بشكل آلي، وإنما أنا، في الأقل، لا نحتاج إلى اللجوء إلى عوامل خاصة، مهما كانت مقبولة، من أجل تفسير حالات ليست على تلك الدرجة من **الخصوصية**). فبموجب افتراض الصلة المُنْتَج، يكون تحليل المثال (25) كالتالي. إن جواب (ميري) يجعل من الظاهر إما أنها ليست قادرة، أو أنها ليست راغبة، في إخبار (هنري)* بأن كل جيرانها لديهم حيوانات أليفة. إن أيّ واحد من اللُّزومين يزيد من صِلة قَوْلَتها. وفي

(34) لأسباب تفسيرية وتوضيحية، لا نشكك هنا بالرأي المعتمد قياسياً القائل إنَّ التفسير الإجمالي الأغنى يتم التوصل إليه بواسطة التلويح. لكن مع ذلك، كما لاحظنا آنفاً، هناك دليل على أن بعض حالات ما يسمى بـ "تلويح الكمية" في الأقل هي بالأحرى من حالات الإغفاء أو الإثراء.

* ورد في النص الأصلي اسم (بيتر) بدلاً (هنري) وهو سهو واضح من المؤلفين. [المترجم].

الحقيقة، إن جواب (ميري) في أغلب الحالات سيجعل من الظاهر أنها غير قادرة (أكثر مما هي غير راغبة). وعدم القدرة هذه يمكن بدورها أن تُفسَّر بطريقتين: فإما أنها لا تعلم إنْ كان كل جيرانها يملكون حيوانات أليفة، أو أنها تعلم أن ليس كلهم يملكونها. وإذا كان أحد هذين الافتراضين غير المُتوافقين بصورة مُتبادلَة، ظاهراً بالقدر الكافي، فسيكون من الظاهر تبادلًا (بشكل عام) أن (ميري) قَصَدَت إظهاره، ما دام يزيد من صِلة قَولتها، وما دام مُتوافقاً مع تفضيلاتها. إن التفسير الناتج هو التفسير المُتوافق مع مبدأ الصّلة.

إن جواب (ميري) في (25)، هو حالة اختارت فيها المتكلّمة عن عمد أن تُعبر عن قضية أقل إعلاماً أو إخباراً، في حين أن هناك قضية مُوازية ومُتاحة بالدرجة نفسها وأكثر إعلاماً وإخباراً، ما كانت ستطلب المزيد من الجهد لا من (ميري) ولا من مُستمعها. إن أمثل هذه الحالات جميعاً لها تحليل مشابه. فإذا لم تكُن القضية الأكثر إعلاماً أو إخباراً سُتُحقّق صِلة أكبر، فلن يتحقّق أي تلويع. أما إذا كانت القضية الأكثر إعلاماً وإخباراً ستكون أكثر صلة، فإن القولة سُتُعدُ تلويناً، إما بأن المتكلّمة غير راغبة في تزويد المعلومة الأكثر صلة، أو (بشكل أعم) بأنها غير قادرة على ذلك. وفي الحالة الثانية، قد يكون عدم قدرة المُتواصِلة عائداً إما إلى عدم علمها، إن كانت المعلومات الأكثر صلة صادقةً، أو إلى علمها بأنها كاذبة*. وإذا كان أيٌّ من هذين الاحتمالين ظاهراً وذا صلة، فإنه سيعامل بوصفه تلويناً.

3.4 ما زال الوقت مبكراً جداً للحكم النهائي

هناك العديد من الجوانب الأخرى من نظرية الصّلة التي نتمنى أن تُطَوَّر، والتي شرعنا نحن وآخرون في البحث فيها في المقالات والمحاضرات غير المنشورة. والعديد منها يتضمن تفقيحات وتعديلات جُزئية لنسخة النظرية التي

* هذه الأفكار الجديدة كانت معروفة عند علماء أصول الفقه المسلمين منذ قرون، فهم يُميزون بين (عدم العلم) و(العلم بالعدم). للتفصيل، يُنظر كتابنا نظرية التلويع الحواري. [المترجم].

عرضناها في الكتاب الحالي. وبعضاها يفتح آفاقاً ومنظورات جديدة قد يتبيّن فيما بعد أنها أكثر أهمية في الميزان العام للنظرية، من التقيحات والتعديلات الحالية.

لقد شُرع مؤخراً في دراسات تجريبية لاختبار صدق فرضيات نظرية الصلة، ونحن نأمل أن تؤدي هذه إلى تقيحات ورؤى جديدة، وربما أهمّ من ذلك، إلى مسائل جديدة للبحث. وتحوي التطبيقات المُثيرة للاهتمام للنظرية على الدراسات الأدبية، أنها من الممكّن أن تكون ذات صلة، بشكل أعم، في دراسة الأعمال الثقافية المُتنوعة. ولا بدّ من أن ترد رؤى جديدة وسائل جديدة من صياغة [279] النماذج الصُورية المُنضبطة للنظرية، ربما باستعمال نماذج التنشيط أو التفعيل المُنتشر spreading activation * التي يبدو أنها مُناسبة بشكل خاص لتمثيل دور المُتاحة (سهولة المنال) من ناحية، وكيفية توجيه حسابات الجهاز على الشبكة on line بواسطة مُراقبة وتنظيم الجُهود التي يبذلها والتأثيرات التي يحصل عليها، من ناحية أخرى. إن هناك حَقْلين قريبين لم يتم استكشافهما أبداً من زاوية نظرية الصلة: فالنظرية قد وُضعت من زاوية نظر المستمع للأفعال التواصلية، ومن دون أن تأخذ في الحسبان العوامل الاجتماعية المُعَدّدة التي يدرسها علم اللغة الاجتماعي sociolinguistics بشكل غزير. إن العمليات الإدراكية التي تفعل فعلها في المُتوصِّلة، والشخصية الاجتماعية وسياق التواصل هي، بالطبع، جوهريّة بالنسبة للصورة الأوسع، التي نأمل أن نظرية الصلة يمكن أن تُسهم في دراستها، ويمكن أن تستفيد منها بدرجة كبيرة.

أما نحن أنفسنا، فقد كنا مؤخراً نبحث في وصف مُنْتَجَّ وأكثر تفصيلاً للاستيعاب أو الفهم الاستدلالي، مُحاولين بشكل خاص الجمْع أو التكامل بين العمليات المُتضمنة في الإثراء واستيعاب الكلام المُبهم أو غير الدقيق loose talk أو الاستعارة. وسنعرض هذا البحث في كتابنا القادم الصلة والمعنى *Relevance and Meaning*.

* لا بدّ من التنويه هنا إلى أن المصطلح (Spreading activation)، هو من مُصطلحات علم النفس الإدراكي المعرفي والذكاء الصناعي، ويتعلّق بآليات البحث في شبكات الترابط أو التداعي للمفاهيم الدلالية، ولذلك استعار المؤلّفان تعبيّر on line من علم الحاسوب للعلاقة بين الحَقْلين. [المترجم]

مسرد المصطلحات المُعرَّبة

double negation	- نفي النفي	looseness	- الإبهام أو عدم الدقة
prototype	- الأنموذج الأصلي	epistemological	- أبیستمولوجي (معنوي)
code model	- نموذج الشفرة	disjunct	- أحد حدي الانفصال
focus	- البورة	universal co-ordinates	- إحداثيات عامة
entry	- باب	cognition	- الإدراك أو المعرفة
a priori	- بديهي، أولي، قبلي	perceptual	- إدراكيحسي
informational structure	- البنية المعلوماتية	disambiguation	- إزالة اللبس والاشراك
mutual cognitive Environment	- بيئة إدراكية مُبادلة	inference	- استدلال
cognitive environment	- البيئة الإدراكية المعرفية	non-deductive	- الاستدلال الاستنباطي
poetic effect	- التأثير الشعري	heuristic	- الاستكشاف بالتجربة
contextual effects	- تأثيرات أو آثار سياقية	manner	- الأسلوب
assertion	- التأكيد أو الإخبار	signal	- إشارة
confirmation	- التأكيد، التثبت	deictic	- إشاري
consequent	- الناتي		- الأشكال البلاغية (البيانية) الكلاسيكية
interpretation	- تأويل	figures of speech	
mutuality	- التبادلية	frame	- إطار
truth -preserving	- تحافظ على الصدق	ostension	- إظهار
modularity	- تركيبة الوحدات	ostensive	- إظهاري
contextualization	- تَسْيِيق	parsing	- إعراب
encoding	- تشفير	enrichment	- الإغاء أو الإثراء
explicature	- تصريح		- افتراض الصلة أو المُناسبة
classificatory	- تصنيفي	presumption of relevance	
conceptual	- تصوري	presupposition	- الافتراض المُسبق
development of a logical form	- تطوير لصيغة منطقية	assumptions	- افتراضات
reference assignment	- تعين الإحالة	factual assumptions	- الافتراضات الحقيقة
strengthening	- التقوية	output assumptions	- افتراضات مُخرجية
contextual strengthening	- تقوية سياقية	input assumptions	- افتراضات مُدخلة
epizeuxis	- التكرار التوكيدى المباشر	speech acts	- أفعال كلامية
implicature	- تلویح	direct quotation	- اقتباس مُحکي بالقول
scalar implicature	- تلویح سُلْمِي (مُدرج)	calculability	- إمكانية الحساب
implicatures	- تلویحات	axiomatic deduction	- أنظمة الاستنباط البديهي
representation	- تمثيل أو ترميز	systems	

introduction rule	- قاعدة الإدخال	conceptual representations	- التّمثيلات التّصوّرية
pretheoretical	- قبل-نظري	coordination	- تنسيق
informative intention	- القصد الإخباري	communication	- التّواصل
proposition	- قضية (في المنطق)	propositional attitudes	- توجّهات قضوية
disjunction	- قضية شرطية متّقدّصة	new	- الجديد
elimination rules	- قواعد الحذف أو الإسقاط	sentences	- الجمل
maxims	- قواعد سلوكيّة	limiting case	- حالة حديّة أو نهائية
utterances	- القولات	predicate logic	- حساب المحمولات
echoic utterances	- المَوْلَات الصَّدَوِيَّة	failsafe algorithm	- حساب مضمون ضد الإخفاق
analogy	- قياس التّمثيل	problem solving	- حل المشكلات
loose talk	- الكلام المُبهم أو غير الدقيق	comment	- الخبر
reported speech	- الكلام المُحكى بالمعنى	signifier	- دان
quantitative	- كمي	accessibility	- درجة المُناهِيَّة (سهولة المنال)
quantity	- الكمية (الكم)	connotation	- دلالة ترابطية
background implication	- لُزوم خلفيّة	message	- رسالة
entailment	- لُزوم دلالي	semiotics	- سميوطيقا
foreground implication	- لُزوم صدر أو أمام	context	- السّيّاق
logical implication	- لُزوم منطقى	initial context	- السّيّاق الابتدائي
non-trivial logical implication	- لُزوم المنطقى غير المُبتدأ	maximal context	- السّيّاق الأكبر
contextual implications	- لُزومات سياقية	script	- سيناريو
natural language	- اللغة الطبيعية	extent conditions	- شروط الفَدْر أو الدرجة
rHEME	- المؤخر النحوى	explicitness	- الصّراحة
extension	- مَاضِدَق	explicit	- صريح - مُوضّح لا يترك مجالاً للحَدُس
hyperbole	- مُبالغة الإنفاظ	relation / Relevance	- الصّلة (المُناسبة)
cooperative principle	- مبدأ التعاون	logical form	- صيغة منطقية
principle of effability	- مبدأ التعبيرية	anaphoric	- الضمير العائد على مُتقدّم
principle of least effort	- مبدأ الجهد الأقل	manifest	- ظاهر
principle of relevance	- مبدأ الصّلة أو المُناسبة	mutually manifest	- ظاهر تبادليًّا (بصورة مُبادلة)
metalanguage	- متالغة (لغة التّحدث عن اللغة)	mutual manifestness	- ظهور مُبادل
peripheral	- محيطي	convention	- العُرف أو المُواضعة
encyclopaedic schema	- مُخطّط موسوعي	input processes	- عمليات المُدخلات
assumption schemas	- مُخطّطات افتراض	central processes	- العمليات المركزية
gradient	- مُدرج	label or address	- عنوان
signified	- مدلول	implicit	- غير صريح، ضمني
second - order	- المرتبة الثانية	reference failure	- فشل الإحالات
lexical	- معجمي	pragmatics	- الفعاليات
mutual knowledge	- معرفة تبادلة	decoding	- فك الشّفرة
common Knowledge	- معرفة مُشتركة		- في وصف القواعد عند تشوسمكي
given	- المعطى، المُفترض	explicit	الصريح (في مقابل الضمني)
		containment rule	- قاعدة الاحتواء

topic	- الموضوع	paralinguistic	- مُمْلَغُوي
meta-communicative	- ميَّتا - تواصلي	natural meaning	- المعنى الطبيعي
focal stress	- ثَبَر بُورِي	word meaning	- معنى الكلمة أو اللفظة
contrastive stress	- التَّبَرِ التَّابِعِي	non- natural meaning	- المعنى اللالطبيعي
conclusions	- النَّتَائِج (المنطقية)	speaker's meaning	- معنى المُنْتَكَلِم
implicated conclusions	- النَّتَائِج المنطقية المُلَوَّحُ بها	illocutionary force	- مغزى كلامي
generative grammar	- النَّحو التَّولِيدِي	parallelisms	- مُقَابِلَات مُتوازِيَة
semantic incompleteness	- نَفْعَنْ دَلَالِي	comparative	- مُقارن
contradiction	- التَّقْضِي	antecedent	- المُقْدَم
stereotypical	- نَمَطِي أو مُؤَذَّب	theme	- المُقْدَمُ النَّحْوِي
quality	- التَّوْبِعَة (النَّوْع)		- المُقْدَمَات المنطقية المُلَوَّحُ بها
input module	- وَحْدَة الْمُدَخَّلَات	implicated premises	
description	- الْوَصْف	relevant	- مُنَاسِب أو ذو صلة
formalization	- الْوَصْف الصُّورِي المُنْضَبِط	stimulus	- المُتَبَهَّب أو الحافز
modus Tollendo Ponens	- الْوَصْف بالرُّفع	intonation contours	- مُنْحَنِي التنَفِيم
modus Ponendo Ponens	- وَضْع المُقْدَم	encyclopaedic	- موسوعي
		conventionalizing	- مَوْضَعَة

فهرس الأعلام

- سميلي، ي. 260
 سميث، ن. 260
 سوسيير، ف. 6، 7، 8
 سيرل، ج. 24، 26–25، 244–243، 252–251
 شانن، س. 4، 5
 شليغل، أ. 57
 شيفر، س. 17، 18، 21، 24، 30، 31، 61–60
 غازدر، ج. 257، 196، 37–36
 غرايس، 2، 61، 64، 54–53، 38–21، 14، 183–182، 163–161
 200، 196–195
 273، 268–267، 256، 241–240، 201
 غرمشو، ج. 253
 غرين، ج. 203
 غوت، أ. 259
 غودمن، ن. 69
 فرث، يو. 260
 فريش، ك. 5
 فودر، ج. 67–66، 71، 92–91، 117، 177
 186، 257، 263
 فوستر–كوبون، س. 260
 فولتير، 241
 فيغوتسيكي، ل. 6
- آرنو، أ. 5–6
 أوستن، ج. 243
 باخ، ك. 17، 20، 70–69، 252–251
 بارت، ر. 57
 بابيك، ك. 7
 بتنم، 91
 براؤن، ج. 70، 217–216
 بلاكمور، د. 258
 بوليتزر، ج. 260
 بيرس، س. 6
 تشومسكي، ن. 8، 94، 196
 تودوروف، ت. 6
 توماس، ر. 93
 جونسون–ليرد، ب. 103–102
 جيروتو، ف. 260
 درتسكه، ف. 2
 درسلر، و. 70
 ديبوغراند، ر. 70
 ريس، ل. 100، 102
 ريتشاردرز، ي. 57
 سميرير، د. 258
 ستروسن، ب. 21، 23، 24، 30–28، 60–61
 215–214

* اعتمدنا في الفهارس ترقيم صفحات الكتاب حسب النسخة الإنكليزية الأصلية، إذ إننا قد وضعنا رقم الصفحة الإنكليزية المقابلة داخل النسخة العربية عند ابتدائها بين معقوفين مثلًا:

. [13]

- ليتش، د. 69
 ستروس، كلود ليفي 8
 ليمن، أ. 93
 مارشال، ك. 20-17
 مكولي، ج. 93
 هابيه، ف. 260
 هارنش، ر. 17، 20، 252-251، 70-69
 هلمسليف 7
 ولسون، د. 258
 وطسون، ر. 260
 ويفر، و. 4، 5
 ياكوبسون، ر. 57
 يول، ج. 70، 217-216
 كارا، ف. 260
 كاتر، ج. 193-191
 كارستن، ر. 258-257
 كارتب، ر. 80-79
 كبارسكي، ب. 260
 كربكه، س. 91
 كلارك، 20-17
 كمبسون، ر. 260
 كولرج، س. 57
 لانسلو، س. 6-5
 لفنسون، س. 243، 69، 276
 لويس، د. 18، 26
 ليتش، أ. 7

فهرس المصطلحات*

- أدوات الخطاب 258
- إزالـة اللبس أو الاشتراك 12 ، 13 ، 34 ، 168
- إظهـار 49 ، 54 ، 71 ، 155
- إغـناء 181 ، 183 ، 184 ، 191-188
- إطار 88 ، 138
- الافتراض 2 ، 86-85 ، 68 ، 60-58 ، 46-39
- الصادق 75-74 ، 83-81 ، 104-103
- مـُخـطـط ~ 73 ، 82-81 ، 139-138
- قوـة ~ 188 ، 189 ، 182
- افتراض الصلة 159-156 ، 161 ، 172-164
- افتراض مـُبـيـق 202 ، 215-213 ، 203 ، 217
- أفعال كلامـية 11-10 ، 226-224 ، 254-243
- توكـيدـية 244-243 ، 247-246
- توجيهـية 244
- الأفـكار 9 ، 10 ، 29 ، 193-191 ، 149 ، 200 ، 229
- أمـرـة (صـيـغـة) 243 ، 246 ، 247-246 ، 251-249
- الأنـموـذـج الاستـدـلـالـي للـتوـاـصـل 2 ، 3 ، 15-12
- الأـسـلـة 194 ، 253-251
- غير المـُبـاـشـرة 252
- ذـاتـ الـصـلـة 203 ، 214 ، 215
- الـبـيـانـة 247 ، 252-251
- التـصـوـرـيـة 203 ، 208-207
- الـتـصـدـيقـيـة 225 ، 253-252
- استـدـلـال 15-12 ، 16 ، 57 ، 68
- استـبـاطـي (برـهـانـي) 40 ، 65 ، 70-68 ، 83
- لا بـُـرـهـانـي 37 ، 40 ، 48 ، 65 ، 71-65
- استـعـارـة 180 ، 225-224 ، 231-237 ، 237-231 ، 242
- استـعـارـة 243 ، 248 ، 251 ، 259
- استـعـمال تـأـوـيلـي 224-231 ، 231-237 ، 243-243
- استـعـمال وـصـفـي 224-224 ، 231-232 ، 247-248
- استـفـهـامـيـة (صـيـغـة) 231 ، 243 ، 247-247
- أصنـافـ منـطـقـيـة وـنـحـوـيـة 205-206

* اعتمدنا في الفهرس ترقيم صفحـات الكتاب حسب النسـخـة الإنـكـلـيـزـيـة الأـصـلـيـة، إذ إنـا قد وضعـنا رقمـ الصـفـحة الإنـكـلـيـزـيـة المـقـابـلة دـاخـلـ النـسـخـة العـرـبـيـة عـنـدـ ابـتـائـها بـيـنـ معـقـوفـيـنـ مـثـلاً: .[13]

- التفوّه 120، 148–147
 ~ التابعة 112، 114
 ~ المستقلة 112–411، 143
 ~ الارتجاعية 115–117، 191–190
 التكرار 219
 التلوّح 37–34، 57–56، 93، 70–69، 193، 183–182، 166، 163–162، 137–239، 237–235، 224–217، 212، 202، 276–275، 258–257، 245–244، 242
 إمكانية حساب ~ 201–200
 قيود على ~ 259–258
 التمثيلات 90–89، 231–224
 ~ التصورية 2، 27، 56، 75–72، 83–81، 155–151، 132–131، 85
 ~ الوصفية 229–227
 ~ التأويلية 231–229، 254–252
 الدلالية 9، 11، 36، 176–174، 177–191، 179، 188، 186–185، 193
 ~ الحسية 2، 72–71، 81، 155–151
 التمييز بين التصوري والإجرائي 258
 التمييز بين الصريح والضمني 176–183، 256
 التمييز بين علم الدلالة والفعاليات 9–15
 التهكم 11، 180، 201–200، 225–224
 التواصـل
 ~ الصريح 11، 37، 60–55، 163–162، 224–217
 ~ الضمني (غير الصريح) 11، 12، 34–37، 175–174، 163–162، 60–55، 224–217، 202–193، 183–182
 ~ العلني 31–30، 64–60
 ~ القوي 60–59، 176–174
 التوفيق 107–104، 38–21، 54–50، 75، 46–44، 32، 21–22، 58، 196، 174، 167، 166، 107–104، 217–202، 218–217، 201، 198، 200، 231–230
 أهداف الإدراك المعرفي 49–46، 266–263
 البُؤرة 64–62، 60–58، 46–38، 197، 284، 224
 بيان (إعلامية) 278–272
 بينة (أنظر دليل)
 التأثير الإدراكي 266–263
 تأثيرات شعرية 169، 237–235، 224–217
 التأثير السيافي 108–156، 137–142، 151–152، 237–233، 210–209، 204، 157، 270–269، 266–263
 التأكيد (الإخبار) 181–180، 202، 215–214
 ~ الاعتيادي 181، 183، 193، 202، 249، 242، 231
 التأكيد أو التثبيت 68–69، 82–85، 201، 172–164، 117–109
 تأويل 254–252، 243–224
 ~ صدوي 239–238
 تغيير 224–222
 تذكير 227–226
 الترجمة 228، 259
 التسييق 107، 108، 116–113
 التشابة 227–226
 التصریح 183–182، 193، 224
 قيود على ~ 259–258
 تعجیة (صیغة) 231، 254–253
 تعیین الإحالة أو الإشارة 10، 12، 21–17، 91
 التفكیر المَحْکي بالمعنى 231–224

- 230، 201–200، 180–179، 163–161
 278–273، 231، 249، 231
 القول 180–181، 249–246، 254–253
 فولات عمر الحديقة 184، 242
 القيود على الصلة أو المُناسبة 259–258
 كفاءة (كفاية) 49–46، 152، 168–167، 204، 266–263
 الكلام المُبهم 237–233، 279
 الكلام المُخفي بالمعنى 231–224، 249–248، 250
 اللَّيْسُ أَوِ الاشتراك 10، 13، 169–168، 175
 اللزوم الدلالي 84، 96–95، 102–101
 لزوم منطقى 215، 204، 108–104
 لزوم خلفية 211–209، 217–214
 سياقى 107، 112، 120، 126، 137، 204، 148، 143، 137
 تحليلي 276–275، 235–233، 222
 لزوم صدر 209، 211–214
 غير مُبتدل 103–97
 تركيبى 104، 108–104، 112، 113، 137، 139
 مُبتدل 97، 106، 103–102
 لغة حرفية 11، 25، 192–191، 237–230
 لغة مجازية 11، 12، 166، 58–56، 243–219
 مبالغة الإثبات 236–235
 مبالغة التفريط 238
 المبدأ التعاوني 33، 35، 36، 161–162
 مبدأ التعبيرية 192–191
 مبدأ الصلة أو المُناسبة 50، 163–158، 166–172، 197–196، 178، 184، 185–184، 201، 235–233، 222–220، 229، 231، 254، 251، 249، 248
 مثال مجفف الشعر 30، 31، 61، 63–62
 ~اللغوي 193، 258–257، 258–257، 259–258
 ~اللاشرط صدقي 257، 259–258
 ~الإجرائي 258، 259–258
 ~لأفعال الكلامية 258–259، 231–224
 الشرط صدقي 48–47، 67–65، 155–151، 155–151، 187–185، 166
 عمليات التفكير المركزية 48–47، 187–185
 العوامل الاجتماعية في التواصل 30–31، 60، 279، 64
 الفعليات 15–10، 38–36، 21–20، 60–56
 إدخال 71–69، 142–141، 180–179، 182–182، 217، 202–201، 196–194، 183–183
 إدخال-الراو 231، 247–243
 الغرایيسية 38–21، 64–60، 163–161
 إدخال-الراو 98، 201–200، 196–195، 183–182
 إدخال-أو 96، 99–98، 100، 268–267، 256، 241–204
 قاعدة إدخال 95–95
 إدخال-الراو 98
 النفي المزدوج 96
 إدخال-أو 100، 103–97، 93–86
 حذف-الراو 86
 وضع المُقدَّم المتصل 99، 100
 وضع المُقدَّم المنفصل 99، 100
 وضع المُقدَّم 87، 99–98، 100، 105
 الوضع بالرفع 87
 القصد 38–21، 51–50، 59–58، 155–153
 ~التوصيلي 29–31، 31–29، 64–60، 163–163، 179، 172
 ~الإخباري 29، 31–29، 60–54، 62–61
 قواعد التواصل السلوكية 13–14، 38–33

- المجاز المرسل 237
- مُخْطَط 88، 138، 175، 191–190، 236
- انظر كذلك (الافتراض) و (الصيغة المنطقية)
- المُدخلات الحسية (عمليات) 65–66، 71
- المعالجة المُتأخِّر 144، 153–152، 154، 155–151، 107، 90، 83، 82–81، 72
- المعرفة المُتبادلة 21–15، 46–38، 180–179
- المعلومات 2، 90–88
- ـ المعطاة (المفترضة) 202–204، 210، 217
- ـ الجديدة 48، 117–107، 119–118، 132، 210، 204–202، 151–137
- ـ القديمة 48، 117–107، 119–118، 151–137، 132
- معنى الكلمة 93–90
- معنى المُتكلِّم 38–21، 54–53، 55–56
- المغرى الكلامي 10، 11–10، 226، 243–254
- مفهوم 85–93، 204
- ـ تصنيفي 79، 124، 144، 152، 182
- ـ مقارن 79–81، 124–129، 144–145
- ـ كمي 79–81، 129–132، 152–153، 183
- ـ نظري 119–120، 125
- المُقدَّم النحووي 202، 215–216
- المُكتَوَن المَبْتُور بُؤْرِيَا 203، 210
- المُنبَهَات (الحوافز) 2، 29، 58، 61، 63، 67، 177، 164، 163، 160، 132، 81، 166، 161–153، 169–168، 254، 227–226، 189، 175–174
- ـ صلتها أو مُناسبتها 153–155
- الموسوعة (الموسوعي) 87–90، 90–93، 92–93
- ـ 197–198، 190–191، 185–186، 107
- ـ 204، 236–237
- الموضوع 202، 216–217
- ـ الْبَرَّ 203–202، 209
- ـ التَّبَانِي 212–213
- ـ تأثيره الأسلوبِي 196، 202–224
- النحو التوليدِي 8، 9–15، 94، 172–176، 212–213
- الشَّوَّه والتَّطَوُّر البايولوجي 260، 261–263
- الوصف 224–231، 232، 247–248

ملحق

قائمة بالمراجع والبحوث التي كتبت على ضوء نظرية الصلة (المُناسبة) مرتبة حسب الموضوعات

Relevance: A Thematic Bibliographical List

Francisco Yus

University of Alicante

ABSTRACT

The following bibliography is an attempt to provide the reader with as many references on relevance theory as possible, and to carry out this attempt according to several relevance-theoretical headings grouping different objects of pragmatic research.

List of headings: (1) Pre-1986 research on relevance. (2) General comments, reviews, criticism. (3) Cognition, modularity. (4) Inference, effects/effort, context, mutual knowledge. (5) Semantics; conceptual vs. procedural meaning. (6) Explicit/implicit continuum; literalness; loose talk. (7) Grammar. (7.1) General. (7.2) Connectives. (7.3) Tense and aspect. (7.4) Mood. (7.5) Negation. (7.6) Auxiliaries (including modals); modality. (7.7) The noun phrase. (7.8) Adverbs and adverbials. (7.9) Other. (8) Literature, textual analysis, stylistics. (9) Figurative language (metaphor, metonymy, etc.). (10) Irony. (11) Humour. (12) Media discourse. (13) Music. (14) Translation. (15) Intonation, phonetics, phonology. (16) Politeness, face work. (17) Philosophy, rhetoric. (18) Speech acts, conversation, interactive particles. (19) Anthropology, ethnography, cross-cultural communication. (20) Developmental pragmatics. (21) Communication disorders and limitations.

1. Pre-1986 research on relevance

- Dascal, M. "Conversational relevance." *Journal of Pragmatics* 1 (1977): 309-328.
- Gazdar, G. and D. Good. "On a notion of relevance. Comments on Sperber and Wilson's paper." *Mutual Knowledge*. Ed. N.V. Smith. London: Academic Press, 1982. 88-100.
- Mason, J.A. "From speech acts to conversation." *Journal of Literary Semantics* XI (1982): 96-103.
- Moore, T. "Comments on Sperber and Wilson's paper." *Mutual Knowledge*. Ed. N.V. Smith. London: Academic Press, 1982. 111-112.
- Sperber, D. and D. Wilson. "Reply to Gazdar and Good." *Mutual Knowledge*. Ed. N.V. Smith. London: Academic Press, 1982a. 101-110.
- _____. "Reply to Wilks." *Mutual Knowledge*. Ed. N.V. Smith. London: Academic Press, 1982b. 118-123.
- _____. "Reply to Clark." *Mutual Knowledge*. Ed. N.V. Smith. London: Academic Press, 1982c. 128-131.
- Werth, P. "The concept of 'relevance' in conversational analysis." *Conversation and Discourse*. Ed. P. Werth. London: Croom Helm, 1981. 129-154.
- _____. *Focus, Coherence and Emphasis*. London: Croom Helm, 1984.
- Wilks, Y. "Comments on Sperber and Wilson's paper." *Mutual Knowledge*. Ed. N.V. Smith. London: Academic Press, 1982b. 113-117.
- Wilson, D. and D. Sperber. "On Grice's theory of conversation." *Conversation and Discourse*. Ed. P. Werth. London: Croom Helm, 1981. 155-178.
- _____. "On choosing the context for utterance interpretation." *Foregrounding Background*. Eds. J. Allwood and E. Hjelmquist. Doxa, 1985. 51-64.

2. General comments, reviews, criticism

- Adler, J.E. "Comparisons with Grice." *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1987): 710-711.
- Akman, V. and M. Surav. "Contexts, oracles, and Relevance". *AAAI-95 Workshop on "Formalizing context."* Boston. Internet: www.cs.bilkent.edu.tr/~akman/conf-papers/aaai/node1.html (followed by documents from ...node2.html... to node8.html), 1995.
- Amel, R. "Relevance and justification." *Semiotica* 102 (1994): 71-88.
- Austin, P. "Review of *Relevance: Communication and Cognition*." *Australian Journal of Linguistics* 7 (1987): 129-137.
- Bach, K. and R.M. Harnish. "Relevant questions." *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1987): 711-712.
- Baclawski, K. "Relevance." Internet: www.cs.neu.edu/home/kenb/key/ltns/sectionstar3_3.html, 1996.
- Berg, J. "The relevant relevance." *Journal of Pragmatics* 16 (1991): 411-423.
- Bertuccelli-Papi, M. *Qué es la pragmática*. Barcelona: Paidós, 1996.
- Blakemore, D. *Understanding Utterances*. Oxford: Blackwell, 1992.
- _____. "Relevance theory." *Handbook of Pragmatics*. Eds. J. Verschueren, J.-O. Ostman and J. Blommaert. Amsterdam: John Benjamins, 1995. 443-452.
- Carston, R. and S. Uchida, eds. *Relevance Theory. Applications and Implications*. Amsterdam: John Benjamins, 1998.

- Chametzky, R. "Pragmatics, prediction and Relevance." *Journal of Pragmatics* 17 (1992a): 63-72.
- _____. "Comments of Wilson's Reply." *Journal of Pragmatics* 17 (1992b): 79-81.
- Cummings, L. "The scientific reductionism of relevance theory: The lesson from logical positivism." *Journal of Pragmatics* 29 (1998): 1-12.
- Downes, W. *Language and Society* (2nd edition). Cambridge: Cambridge University Press, 1998.
- Escandell Vidal, V. *Introducción a la pragmática*. Barcelona: Ariel, 1996.
- Garnham, A. "Review of *Relevance: Communication and Cognition*." *Journal of Literary Semantics* XVI (1987): 61-63.
- Gorayska, B. and R. Lindsay. "The roots of relevance." *Journal of Pragmatics* 19 (1993): 301-323.
- _____. "Not really a reply -more like an echo Reply to Steve Nicolle." *Journal of Pragmatics* 23 (1995): 683-686.
- Groefsema, M., ed. *Proceedings of the University of Hertfordshire Relevance Theory Workshop*. Chelmsford: Peter Thomas and Associates, 1997.
- Higashimori, I. and D. Wilson. "Questions on Relevance." *UCL Working Papers in Linguistics* 8 (1996): 111-124.
- _____. "Discourse and relevance." *Research Institute Reports (Kobe College)* 44, 3 (1998).
- Hirst, D. "Review of *Relevance: Communication and Cognition*." *Mind & Language* 4 (1989): 138-146.
- Jucker, A.H. "Review of *Relevance: Communication and Cognition* (2nd edition)." *Journal of Pragmatics* 27 (1997): 112-119.
- Leslie, A.M. "Review of *Relevance: Communication and Cognition*. *Mind & Language* 4 (1989): 147-150.
- Levinson, S.C. "A review of *Relevance*." *Journal of Linguistics* 25 (1989): 455-472.
- Lindsay, R.O. and B. Gorayska. "On putting necessity in its place." *Journal of Pragmatics* 23 (1995): 343-346.
- Mey, J.L. *Pragmatics. An Introduction*. Oxford: Blackwell, 1994.
- _____. "On Gorayska and Lindsay's definition of relevance." *Journal of Pragmatics* 23 (1995): 341-342.
- Mey, J.L. and M. Talbot. "Computation and the soul." *Semiotica* 72 (1988): 291-339.
- Millikan, R.G. "What Peter thinks when he hears Mary speak." *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1987): 725-726.
- Morgan, J.L. and G.M. Green. "On the search for relevance." *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1987): 726-727.
- Nicolle, S. "In defence of relevance theory: A belated reply to Gorayska and Lindsay, and Jucker." *Journal of Pragmatics* 23 (1995): 677-681.
- Pateman, T. "Relevance, contextual effects and least effort." *Poetics Today* 7 (1986): 745-754.
- Portolés, J. "Pertinencia y pragmática." *Revista de Occidente* 154 (1994a): 55-66.
- _____. "Algunos comentarios sobre la teoría de la pertinencia." *Pragmalingüística* 2 (1994b): 407-425.
- Reboul, A. and J. Moeschler. "Faut-il continuer à faire de l'analyse de discours?" *Hermes* 16 (1996): 61-92.
- _____. "Reduction and contextualization in pragmatics and discourse analysis." *Linguistische Berichte* 8 (1997): 283-295.
- _____. *Contre L'analyse de Discours. La Construction d'un Sens Commun*. Paris, Armand Colin, 1998.

- Recanati, F. "Communication et cognition." *Pragmalingüística* 1 (1993): 281-305.
- Roberts, L.D. "Relevance as an explanation of communication." *Linguistics and Philosophy* 14 (1991): 453-472.
- Romero, E. "Relevancia, inferencia y comunicación." *La Balsa de la Medusa* 36 (1995): 102-111.
- Rouchota, V. and A.H. Jucker, eds. *Current Issues in Relevance Theory*. Amsterdam: John Benjamins, 1998.
- Sadock, J.M. "Remarks on the paper by Wilson and Sperber." *Papers from the Parasession on Pragmatics and Grammatical Theory. Chicago Linguistic Society* 22, part 2, 1986. 85-90.
- Sánchez de Zavala, V. "Sobre la nueva teoría de la pertinencia." *Estudios de lingüística de España y México*. Eds. V. Demonte and B. Garza Cuaron. Mexico: Universidad Nacional Autónoma de Mexico, 1990. 273-299.
- _____. *Ensayos de la palabra y el pensamiento*. Madrid: Trotta, 1994.
- Sanders, R.E. "Review of *Relevance: Communication and Cognition*." *Language in Society* 17 (1988): 604-609.
- Seuren, P. "The self-styling of Relevance Theory." *Journal of Semantics* 5 (1988): 123-143.
- Sinclair, M. and W.W. Winckler. "Relevance theory: Explaining verbal communication." *Stellenbosch Papers in Linguistics* 18 (1991).
- Smith, N.V. and D. Wilson. "Introduction." *Lingua* 87 (1992): 1-10.
- Sperber, D. and D. Wilson. "Pragmatics." *Cognition* 10 (1981): 281-286.
- _____. "On defining relevance." *Philosophical Grounds of Rationality*. Eds. R. Grandy and R. Warner. London: Academic Press, 1982.
- _____. *Relevance: Communication and Cognition*. Oxford: Blackwell, 1986 (2nd edition, 1995).
- _____. "Précis of *Relevance: Communication and Cognition*." *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1987): 697-754.
- _____. *Relevance and Meaning*. Oxford: Blackwell, forthcoming.
- Toolan, M. "On relevance theory." *New Departures in Linguistics*. Ed. G. Wolf. New York: Garland, 1992. 146-162.
- Walker, R.C.S. "Review of *Relevance: Communication and Cognition*." *Mind & Language* 4 (1989): 151-159.
- Wilks, Y. "Relevance and beliefs." *Reasoning and Discourse Processes*. Eds. T. Myers. K. Brown and B. McGonigle. London: Academic Press, 1986. 265-289.
- _____. "Relevance must be to someone." *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1987): 735-736.
- Wilks, Y. and C. Cunningham. "A purported theory of relevance." *Language and Discourse: Text and Protest*. Ed. J.L. Mey. Amsterdam: John Benjamins, 1986. 383-418.
- Wilson, D. "Reply to Chametzky." *Journal of Pragmatics* 17 (1992): 73-77.
- _____. "Relevance and understanding." *Language and Understanding*. Eds. G. Brown, K. Malmkjaer, A. Pollitt and J. Williams. Oxford: Oxford University Press, 1994. 35-58.
- Wilson, D. and D. Sperber. "Sobre la definición de relevancia." *La búsqueda del significado*. Ed. L. Valdés Villanueva. Madrid: Tecnos, 1986. 583-598.
- _____. "An outline of relevance theory." *Notes on Linguistics* 39 (1987): 5-24.
- _____. "The self-appointment of Seuren as censor -a reply to Pieter Seuren." *Journal of Semantics* 5 (1988): 145-162.
- _____. "Outline of relevance theory." *Links & Letters* 1 (1994): 85-106.
- Yus, F. *Pragmática y relevancia* (microfiche). Alicante: Universidad de Alicante, 1996.

- _____. *Cooperación y relevancia. Dos aproximaciones pragmáticas a la interpretación.* Alicante: Universidad de Alicante, Servicio de Publicaciones, 1997.
- _____. "A decade of relevance theory." *Journal of Pragmatics* 30 (1998): 305-345.
- Ziv, Y. "On the rationality of 'relevance' and the relevance of 'rationality.'" *Journal of Pragmatics* 12: (1988): 535-545.

3. Cognition, modularity

- Barton, E. L. "Autonomy and modularity in a pragmatic model." *CLS* 25. Eds. B. Music, R. Graczyk and C. Wiltshire. Chicago: University of Chicago Press, 1989. 1-14.
- Carston, R. "Language and cognition." *Linguistics: The Cambridge Survey. Vol. 3: Language: Psychological and Biological Aspects*. Ed. F. Newmeyer. Cambridge: Cambridge University Press, 1988. 38-68.
- _____. "Relevance-theoretic pragmatics and modularity." *UCL Working Papers in Linguistics* 9 (1997): 29-53.
- Sinclair, M. "Fitting pragmatics into the mind: Some issues in mentalist pragmatics." *Journal of Pragmatics* 23 (1995): 509-539.
- Wilson, D. and D. Sperber. "Pragmatics and modularity" (1986a). *Pragmatics. A Reader*. Ed. S. Davis. Oxford: Oxford University Press, 1991. 583-595.

4. Inference, effects/effort, context, mutual knowledge

- Ariel, M. "Retrieving propositions from context: Why and how." *Journal of Pragmatics* 12 (1988): 567-600.
- Brizuela, M. "The selection of definite expressions in Spanish: A note on processing effort." Paper presented at the *International Cognitive Linguistics Conference*. Amsterdam, July 14-19, 1997.
- Clark, H.H. "The relevance of common ground: Comments on Sperber and Wilson's paper." *Mutual Knowledge*. Ed. N.V. Smith. London: Academic Press, 1982. 124-127.
- Clark, H.H. and C.R. Marshall. "Definite reference and mutual knowledge." *Elements of Discourse Understanding*. Eds. A.K. Joshi, B.L. Webber and I.A. Sag. Cambridge: Cambridge University Press, 1981. 10-63.
- Davies, M. "Relevance and mutual knowledge." *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1987): 716-717.
- Garnham, A. and J. Perner. "Does manifestness solve problems of mutuality?" *Behavioral and Brain Sciences* 13 (1990): 178-179.
- Gerrig, R. J. "Relevance theory, mutual knowledge, and accidental irrelevance." *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1987): 717-718.
- Gibbs, R.W. "Mutual knowledge and the psychology of conversational inference." *Journal of Pragmatics* 11 (1987a): 561-588.
- _____. "The relevance of *Relevance* for psychological theory." *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1997b): 718-719.
- Giora, R. "On the informativeness requirement." *Journal of Pragmatics* 12 (1988): 547-565.

- Groefsema, M. "Relevance: processing implications." *UCL Working Papers in Linguistics* 1 (1989): 146-167.
- Handley, S. and E. Buck. "Supposition, representation and relevance in human reasoning." *Proceedings of the University of Hertfordshire Relevance Theory Workshop*. Chelmsford: Peter Thomas and Associates, 1997. 90-104.
- Hinkelmann, E. "Relevance: Computation and coherence." *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1987): 720-721.
- Jaszczolt, K. "Relevance and infinity: Implications for discourse interpretation." *Journal of Pragmatics* 25 (1996): 703-722.
- Kerkhoven, J. *Mutual Understanding through Conversation: Communication as the Joint Experiential Articulation of Mutual Agency*. Ph.D. Thesis. Stanford University, 1995.
- Kreckel, M. *Communicative Acts and Shared Knowledge in Natural Discourse*. London: Academic Press, 1981.
- _____. "Communicative acts and shared knowledge: A conceptual framework and its empirical application." *Semiotica* 40 (1982): 45-88.
- McCawley, J.D. "The multidimensionality of pragmatics." *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1987): 723-724.
- Macnamara, J. "Logical competence." *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1987): 724-725.
- Matsui, T. "Bridging reference and the notions of 'topic' and 'focus.'" *Lingua* 90 (1993a): 49-68.
- _____. "Assessing a scenario-based account of bridging reference assignment." *UCL Working Papers in Linguistics* 5 (1993b): 211-247.
- _____. "Bridging reference and style." *UCL Working Papers in Linguistics* 6 (1994): 401-436.
- _____. "Assessing a scenario-based account of bridging reference assignment." *Relevance Theory. Applications and Implications*. Eds. R. Carston and S. Uchida. Amsterdam: John Benjamins, 1998. 123-159.
- Mayer, R. "The release of information in discourse: Compactness, compression, and relevance." *Journal of Semantics* 7 (1990): 175-219.
- Moeschler, J. "Aspects pragmatiques de la référence temporelle: indétermination, ordre temporel et inférence." *Languages* 112 (1993): 39-54.
- Murray, D. "Conversational concerns: Issues." *Journal of Pragmatics* 7 (1983): 1-15.
- Myllyniemi, R. "Conversation as a system of social interaction." *Language & Communication* 6 (1986): 147-169.
- O'Neill, J. "Relevance and pragmatic inference." *Theoretical Linguistics* 15 (1988): 241-261.
- Origgi, G. and A. Palma. "The awesome efficiency of what is false." *Proceedings of the University of Hertfordshire Relevance Theory Workshop*. Chelmsford: Peter Thomas and Associates, 1997. 42-46.
- Pettit, P. "Inference and information." *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1987): 727-729.
- Politzer, G. "Characterizing spontaneous inferences." *Behavioral and Brain Sciences* 13 (1990): 177-178.
- Ruiz de Mendoza Ibáñez, F. "Prototipos, esquemas y relevancia." *Proceedings of the XI Conference of AESLA*. University of Valladolid (Spain), 1995. 713-722.
- Russell, S.J. "Rationality as an explanation of language?" *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1987): 730-731.
- Seuren, P.A.M. "How relevant?" *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1987): 731-733.

- Smith, C.S. "The information needed for inference." *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1987): 733-734.
- Smith, N. and I. Tsimpli. "A specialist intelligence: The case of a poliglot savant." *UCL Working Papers in Linguistics* 5 (1993).
- Sperber, D. "Understanding verbal understanding." *What is Intelligence?* Ed. J. Khalfa. Cambridge: Cambridge University Press, 1994. 179-198.
- Sperber, D., F. Cara and V. Girotto. "Relevance theory explains the selection task." *Cognition* 57 (1995): 31-95.
- Sperber, D. and D. Wilson. "Mutual knowledge and relevance in theories of comprehension." *Mutual Knowledge*. Ed. N.V. Smith. London: Academic Press, 1982a. 61-85.
- _____. "Reply to Clark." *Mutual Knowledge*. Ed. N.V. Smith. London: Academic Press, 1982b. 128-131.
- _____. "Reply to Gazdar and Good." *Mutual Knowledge*. Ed. N.V. Smith. London: Academic Press, 1982a. 101-110.
- _____. "Spontaneous deduction and mutual knowledge." *Behavioral and Brain Sciences* 13 (1990): 179-184.
- Sun, Y. "Pragmatic inference and relevance theory." *Waiguoyu* 4 (1993): 39-43.
- Tynan, J. "Procesos inferenciales en la comunicación lingüística." Proceedings of the VII Conference of AESLA. University of Seville (Spain), 1990. 565-571.
- Wilson, D. "Reference and relevance." *UCL Working Papers in Linguistics* 4 (1992): 165-191.
- _____. "Is there a maxim of truthfulness?" *UCL Working Papers in Linguistics* 7 (1995): 197-212.
- Wilson, D. and D. Sperber. "Inference and implicature." *Meaning and Interpretation*. Ed. C. Travis. Oxford: Blackwell, 1986b. 45-75.
- Yus, F. "Pragmática del malentendido." Paper presented at the XV AESLA Conference. Zaragoza, 14-17 April 1997. To appear in I. Vázquez Orta and I. Guillén Galve (eds.), *Perspectivas pragmáticas en lingüística aplicada*. Zaragoza: Anúbar.

5. Semantics; conceptual vs. procedural meaning

- Bach, K. "Semantic slack: what is said and more." *Foundations of Speech Act Theory*. Ed. S. Tsohatzidis. London: Routledge, 1994. 267-291.
- Blakemore, D. "Linguistic constraints on pragmatic interpretation: A reassessment of linguistic semantics." *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1987a): 712-713.
- _____. *Semantic Constraints on Relevance*. Oxford: Blackwell, 1987b.
- _____. "Linguistic form and pragmatic interpretation: The explicit and the implicit." *The Pragmatics of Style*. Ed. L. Hickey. London: Routledge, 1989. 29-51.
- _____. "Constraints on interpretation." *Proceedings of the 16th Annual Meeting of the Berkeley Linguistics Society*, 1990, 363-370.
- _____. "Restatement and exemplification." *Pragmatics and Cognition* 5 (1997): 1-19.
- Brockway, D. "Semantic constraints on relevance." *Possibilities and Limitations of Pragmatics*. Eds. H. Parret, M. Sbisà and J. Verschueren. Amsterdam: John Benjamins, 1981. 57-77.
- Clark, B. "Relevance theory and the semantics of non-declaratives." Ph.D. Thesis. London: University College London, 1991.

- Escandell Vidal, V. and M. Leonetti. "Categorías funcionales y semántica procedimental." *Actas del Congreso Internacional de Semántica*. Universidad de La Laguna, 1997.
- Espinal, M.T. "On the contribution of lexical meaning to utterance interpretation." *Links & Letters* 3 (1996a): 29-38.
- _____. "On the semantic content of lexical items within linguistic theory." *Linguistics* 34 (1996b): 109-131.
- García González, D. "Grice, relevance and speaker's meaning." *UCL Working Papers in Linguistics* 5 (1993): 163-191.
- Grimberg, M.L. "On Nunberg on indexicality and deixis." *UCL Working Papers in Linguistics* 6 (1994): 341-377.
- _____. "Against rigidity." *UCL Working Papers in Linguistics* 7 (1995): 49-86.
- Groefsema, M. "Concepts and word meaning." *Proceedings of the University of Hertfordshire Relevance Theory Workshop*. Ed. M. Groefsema. Chelmsford: Peter Thomas and Associates, 1997. 57-67.
- Gundel, J.K. and A.E. Mulkern. "Relevance, referring expressions, and the givenness hierarchy." *Proceedings of the University of Hertfordshire Relevance Theory Workshop*. Ed. M. Groefsema. Chelmsford: Peter Thomas and Associates, 1997. 16-27.
- Higashimori, I. "Cognition, synonymy and definitions." *Euralex 1994 Proceedings (Free University of Amsterdam)*, 1994. 93-100.
- _____. "Concepts, polysemy and relevance theory." *English Literature Review* 40 (1996): 25-76.
- Kempson, R. "Ambiguity and the semantics-pragmatics distinction." *Meaning and Interpretation*. Ed. C. Travis. Oxford: Blackwell, 1986. 77-103.
- Nicolle, S. *Conceptual and Procedural Encoding in Relevance Theory: A Study with Reference to English and Kiswahili*. Ph.D. Thesis. University of York, 1996.
- _____. "Conceptual and procedural encoding: Criteria for the identification of linguistically encoded procedural information." *Proceedings of the University of Hertfordshire Relevance Theory Workshop* Ed. M. Groefsema. Chelmsford: Peter Thomas and Associates, 1997. 45-56.
- Noguchi, R.R. "Talking and meaning in dialogue: The semantic significance of sociolinguistic codes." *Journal of Literary Semantics* XIII/2 (1984): 109-124.
- Reboul, A. "Relevance and argumentation: How bald can you get?" *Argumentation* 3 (1989): 285-302.
- Recanati, F. *Direct Reference. From Language to Thought*. Oxford: Blackwell, 1993.
- Rouchota, V. "On the referential/attributive distinction." *Lingua* 87 (1994a): 137-167.
- Smith, N.V. "On interpreting "interpretive use."" *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1987): 734-735.
- Sperber, D. and D. Wilson. "The mapping between the mental and the public lexicon." *UCL Working Papers in Linguistics* 9 (1997): 107-125.
- Wilson, D. and D. Sperber. "Ordered entailments: An alternative to presuppositional theories." *Syntax and Semantics* 11: *Presupposition*. Eds. C.K. Oh and D. Dineen. London: Academic Press, 1979.
- _____. "Representation and relevance." *Mental Representations: The Interface between Language and Reality*. Ed. R.M. Kempson. Cambridge: Cambridge University Press, 1988. 133-153.

- _____. "Linguistic form and relevance." *Lingua* 90 (1993a): 1-25.
- _____. "Pragmatique et temps." *Langages* 112 (1993b): 8-25.
- _____. "Pragmatics and time." *UCL Working Papers in Linguistics* 5 (1993c): 277-298.
- _____. "Pragmatics and time." *Relevance Theory. Applications and Implications*. Eds. R. Carston and S. Uchida. Amsterdam: John Benjamins, 1998. 1-22.
- Ying, I. "Multiple constraints on processing ambiguous sentences: Evidence from adult L2 learners." *Language Learning*, forthcoming.
- Ziv, Y. "KAZE as discourse marker and lexical hedge: Conceptual and procedural properties." Paper presented at the *IPRA Conference in Mexico*, 1997.

6. Explicit/implicit continuum; literalness; loose talk

- Bach, K. "Conversational implicature." *Mind & Language* 9 (1994): 124-162.
- _____. "Semantic slack. What is said and more." *Foundations of Speech Act Theory*. Ed. S.L. Tsohatzidis. London, Routledge, 1994b. 267-291.
- Bertuccelli-Papi, M. "Implicit meaning between implicature and explicature." *Lo spazio della conversazione*. Eds. A. Johnson et al. Pisa, 1993.
- _____. "Insinuating. The seduction of unsaying." *Pragmatics* 6 (1996): 191-203.
- Carston, R. "Saying and implicating." Paper read at the *Cumberland Lodge Conference on Logical Form*, 1985.
- _____. "Being explicit." *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1987): 713-714.
- _____. "Implicature, explicature, and truth-theoretic semantics." *Mental Representations: The Interface between Language and Reality*. Ed. R.M. Kempson. Cambridge: Cambridge University Press, 1988, 155-181.
- _____. "Quantity maxims and generalised implicature." *UCL Working Papers in Linguistics* 2 (1990): 1-31.
- _____. "Enrichment and loosening: Complementary processes in deriving the proposition expressed." *UCL Working Papers in Linguistics* 8 (1996): 61-88.
- _____. "Informativeness, relevance and scalar implicature." *Relevance Theory. Applications and Implications*. Eds. R. Carston and S. Uchida. Amsterdam: John Benjamins, 1998. 179-236.
- _____. *Pragmatics and the Explicit/Implicit Distinction*. Oxford: Blackwell, forthcoming.
- Dogan, G. *The Pragmatics and Indirectness of Meaning: A Relevance-Theoretic Approach to Epigrams and Graffiti in Turkish*. Ph.D. Manchester: University of Manchester, 1992.
- Franken, N. "Vagueness and approximation in relevance theory." *Journal of Pragmatics* 28 (1997): 135-151.
- Groefsema, M. "'Can you pass the salt?': A short-circuited implicature?" *Lingua* 87 (1992): 103-135.
- Itani, R. "Explicature and explicit attitude." *UCL Working Papers in Linguistics* 4 (1992).
- _____. "What is the literal meaning of a sentence?" *Links & Letters* 3 (1996): 39-48.
- Kandolf, C. "On the difference between explicatures and implicatures in relevance theory." *Nordic Journal of Linguistics* 16 (1993): 33-46.
- Leonetti, M. Implicaturas generalizadas y relevancia. *Revista Española de Lingüística* 23 (1993): 107-139.

- Levinson, S.C. "Implicature explicated?" *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1987a): 722-723.
- _____. "Minimization and conversational inference." *The Pragmatic Perspective*. Eds. J. Verschueren and M. Bertuccelli-Papi. Amsterdam: John Benjamins, 1987b. 61-129.
- Recanati, F. "Literalness and other pragmatic principles." *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1987): 729-730.
- _____. "The pragmatics of what is said." *Pragmatics. A Reader*. Ed. S. Davis. Oxford: Oxford University Press, 1991. 97-120.
- _____. "The alleged priority of literal interpretation." *Cognitive Science* 19 (1995): 207-232.
- Ruiz de Mendoza Ibáñez, F. "Implicatures, explicatures and conceptual mappings." Paper read at the *First Aelico Conference*. University of Alicante (Spain), May 1998.
- Sperber, D. and D. Wilson. "Loose talk." *Pragmatics. A Reader*. Ed. S. Davis. Oxford: Oxford University Press, 1991. 540-549.
- Vicente, B. "Non-literal speech and indirection." Paper presented at the *International Pragmatics Conference*, Mexico City, 1996.
- _____. "La demarcación de lo explícito y lo implícito." *Investigaciones sobre el Lenguaje en Honor de Víctor Sánchez de Zavala*. Ed. K. Korta and F. García Murga. U.P.V., forthcoming.
- Yus, F. "Indirectness in conversation. The theory of sub-continua." Paper presented at the *XXI International AEDEAN Conference*. Seville, 18 December 1997.

7. Grammar

7.1. General

- Haegeman, L. "Relevance theory and the scope of grammar." *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1987): 719-720.
- Higashimori, I. "Review article: *Mental Representations: The Interface between Language and Reality*." *English Linguistics* 9 (1992): 335-356.
- Kempson, R. "Ambiguity and the semantics-pragmatics distinction." *Meaning and Interpretation*. Ed. C. Travis. Oxford: Blackwell, 1986. 77-103.
- _____. "Grammars as input systems." *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1987a): 721-722.
- _____. "Grammar and conversational principles." *Cambridge Linguistic Survey. Vol. 2*. Ed. F. Newmeyer. Cambridge: Cambridge University Press, 1987b. 139-163.
- _____. "On the grammar-cognition interface: The Principle of Full Interpretation." *Mental Representations: The Interface Between Language and Reality*. Ed. R.M. Kempson. Cambridge: Cambridge University Press, 1988a. 199-224.
- _____. "Logical form: The grammar-cognition interface." *Journal of Linguistics* 24 (1988b): 393-431.
- Nicolle, S. "A relevance-theoretic perspective on grammaticalization." *Cognitive Linguistics* (in press).
- Stainton, R.J. "Using non-sentences: An application of relevance theory." *Pragmatics and Cognition* 2 (1994): 269-284.

7.2. Connectives

- Blakemore, D. "‘So’ as a constraint on relevance." *Mental Representations: The Interface between Language and Reality*. Ed. R.M. Kempson. Cambridge: Cambridge University Press, 1988a, 28-51.
- _____. "The organization of discourse." *Linguistics: The Cambridge Survey*. Vol 4. Ed. F. Newmeyer. Cambridge: Cambridge University Press, 1988b, 229-250.
- _____. "Denial and contrast: A relevance theoretic analysis of *but*." *Linguistics and Philosophy* 12 (1989): 15-37.
- Blass, R. *Discourse Connectivity and Constraints on Relevance in Sissala*. Ph.D. Thesis. University of London, 1988.
- _____. "Grammaticalisation of interpretive use: the case of *re* in Sissala." *Lingua* 79 (1989): 229-236.
- _____. *Relevance Relations in Discourse*. Cambridge: Cambridge University Press, 1990.
- _____. "Are there logical relations in a text?" *Lingua* 90 (1993): 91-110.
- Brockway, D. "Connecteurs pragmatiques et principe de pertinence." *Langages* 67 (1982): 7-22.
- Carston, R. "Conjunction, explanation and relevance." *Lingua* 90 (1993): 27-48.
- _____. "Conjunction and pragmatic effects." *The Encyclopedia of Language and Linguistics*. Ed. R. Asher. Oxford: Pergamon, 1994. 692-698.
- Eniko, N.T. "On the role of pragmatic connectives in Hungarian spoken discourses." *Organization in Discourse* (Anglicana Turkuensis 14). Eds. B.-S. Warwick and R. Tanskanen. Turku: University of Turku, 1995. 393-403.
- Franken, N. "La theorie de la pertinence et les connecteurs: vers une description procedurale de puisque." *Orbis Linguarum* 6 (1997): 189-198.
- Garrido, J. "Operadores epistémicos y conectores textuales." *Aproximaciones pragmalingüísticas al español*. Eds. H. Haverkate, K. Hengeveld and G. Mulder. Amsterdam: Rodopi, 1993.
- Gutt, E.-A. "Towards an analysis of pragmatic connectives in Silt'i." *Proceedings of the Eighth International Conference of Ethiopian Studies*. 26-30 November 1984. vol. 1. Addis Ababa University: ELM Publications, 1988.
- Haegeman, L. "The Interpretation of the Particle *da* in West Flemish." *Lingua* 90 (1993): 111-128.
- Higashimori, I. "BUT/YET/STILL and relevance theory." *Papers Presented to Professor Yoshimitsu Narita on the Occasion His Sixtieth Birthday*. Tokyo: Eihosha, 1992. 333-354.
- _____. "Except, *but* and relevance theory." *English Literature Review* 36 (1992a): 62-108.
- _____. "A relevance-theoretic analysis of EVEN, SAE / SURA / MO / TEMO / DEMO / DATTE / MADE." *English Literature Review* 38 (1995a): 51-80.
- _____. "Correlation of discourse connectives: A relevance-theoretic account." *English Literature Review* 39 (1995b): 48-88.
- _____. "A combinatory dictionary of English discourse connectives: Based on relevance theory. *Euralex '96 Proceedings*. University of Goteborg, Sweden, 1996. 223-236.
- _____. "EVEN, SAE / SURA / MO as constraints on contextual assumptions." *Discourse and Perspectives in Cognitive Linguistics (Current Issues in Linguistic Theory 151)*. Eds. W.-A. Liebert et al. Amsterdam: John Benjamins, 1997.
- Itani, R. "Japanese conjunction *kedo* ('but') in utterance-final use: A relevance-based analysis." *English Linguistics* 9 (1992a): 265-283.

- _____. "Japanese sentence-final particle *ne*: a relevance-theoretic approach." *UCL Working Papers in Linguistics* 4 (1992b).
- _____. "The Japanese sentence-final particle *ka*: A relevance-theoretic approach." *Lingua* 90 (1993): 129-147.
- Iten, C. "Because and although: A case of duality?" *UCL Working Papers in Linguistics* 9 (1997): 55-76.
- Luscher, J. "Connecteurs et marques de pertinence: l'exemple de d'ailleurs." *Cahiers de Linguistique Française* 10 (1989): 101-145.
- Luscher, J.M. and J. Moeschler. "Approches dérivationnelles et procédurales des opérateurs et connecteurs temporels: les exemples de *et* et de *enfin*." *Cahiers de Linguistique Française* 11 (1990): 77-104.
- Moeschler, J. "Pragmatic connectives, argumentative coherence and relevance." *Argumentation* 3 (1989a): 321-339.
- _____. *Modélisation du Dialogue. Représentation de L'inference Argumentative*. Paris: Hermès, 1989b.
- _____. "Relevance and conversation." *Lingua* 90 (1993): 149-171.
- Montolio Durán, E. "La teoría de la relevancia y el estudio de los conectores discursivos." *Introducción a la Pragmática Lingüística*. Ed. C. Fuentes Rodríguez. Sevilla: Universidad de Sevilla, 1997. 27-40.
- Nolke, H. "Pertinence et modalisateurs d'enonciation." *Cahiers de Linguistique Française* 11 (1990).
- Portolés, J. "La distinción entre los conectores y otros marcadores del discurso en español." *Verba* 20 (1993): 141-170.
- _____. "Sobre la organización interna de las intervenciones." *Pragmática y gramática del español hablado*. Eds. A. Briz et. al. Valencia: Universidad de Valencia/Libros Pórtico, 1997. 203-214.
- Rosales Sequeiros, X. "Discourse relations, coherence and temporal relations." *UCL Working Papers in Linguistics* 7 (1995): 177-195.
- Rouchota, V. "But: Contradiction and relevance." *UCL Working Papers in Linguistics* 2 (1990): 441-475.
- _____. "Discourse connectives: What do they link?" *UCL Working Papers in Linguistics* 8 (1996): 199-212.
- _____. "Connectives, coherence and relevance." *Current Issues in Relevance Theory*. Eds. V. Rouchota and A. Jucker. Amsterdam: John Benjamins, 1998. 11-58.
- Serra i Alegre, E. "El valor comunicativo de la conjunción copulativa." *Pragmática y gramática del español hablado*. Eds. A. Briz et. al. Valencia: Universidad de Valencia/Libros Pórtico, 1997. 395-399.
- Takeuchi, M. "Conceptual and procedural encoding: Cause-consequence conjunctive particles in Japanese." *UCL Working Papers in Linguistics* 9 (1997): 127-148.
- Unger, C.J. "The scope of discourse connectives: Implications for discourse organization." *Journal of Linguistics* 32 (1996): 403-438.
- Vandepitte, S. *Every Why Has a Wherefore: A Generative-Pragmatic Study of the Expression and Interpretation of Causality in Modern Spoken British English, with Particular Reference to Conjunctions and Conjunctions*. Ph.D. Thesis. Rijksuniversiteit te Gent, Belgium, 1990.

7.3. Tense and aspect

- Moeschler, J. "Aspects pragmatiques de la référence temporelle: Indétermination, ordre temporel et inférence." *Languages* 112 (1993b): 39-54.
- _____. "Ordre temporel, narration et analyse de discours." *Cahiers de Linguistique Francaise* 18 (1996): 299-328.
- _____. *Le Temps des Événements. Une Approche Pragmatique du Temps et de L'aspect.* Paris: Kimé, forthcoming.
- Smith, N.V. "Observations on the pragmatics of tense." *UCL Working Papers in Linguistics* 2 (1990): 82-94.
- Žegarac, V. "Relevance theory and the meaning of the English progressive." *UCL Working Papers in Linguistics* 1 (1989): 19-29.
- _____. "Pragmatics and verbal aspect." *UCL Working Papers in Linguistics* 2 (1990): 113-143.
- _____. "Some observations on the pragmatics of the progressive." *Lingua* 90 (1993): 201-220.
- Ziv, Y. "Relevance Theory and Extraposited Relative Clauses." *Proceedings of the University of Hertfordshire Relevance Theory Workshop*. Ed. M. Groefsema. Chelmsford: Peter Thomas and Associates, 1997. 112-119.

7.4. Mood

- Clark, B. "A relevance-based approach to pseudo-imperatives." *UCL Working Papers in Linguistics* 1 (1989): 53-74.
- _____. *Relevance Theory and the Semantics of Non-Declaratives*. Ph.D. Thesis. University College London, 1991.
- _____. "Relevance and 'pseudo-imperatives.'" *Linguistics and Philosophy* 16 (1993a): 79-121.
- _____. "Let and let's: Procedural encoding and explicature." *Lingua* 90 (1993b): 173-200.
- Lunn, P. "The Spanish subjunctive and relevance." *Studies in Romance Linguistics*. Eds. C. Kirschner and J. de Cesaris. Amsterdam: John Benjamins, 1989. 249-260.
- Rouchota, V. *The Semantics and Pragmatics of the Subjunctive in Modern Greek -A Relevance-Theoretic Approach*. Ph.D. thesis. University of London, 1994a.
- _____. "The subjunctive in Modern Greek: Dividing the labour between semantics and pragmatics." *Journal of Modern Greek Studies* 12 (1994b): 185-201.
- _____. "Na-interrogatives in Modern Greek: Their interpretation and relevance." *Themes in Greek Linguistics. Papers from the 1st International Conference on Greek Linguistics*. Eds. I. Philippaki-Warburton, K. Nicolaides and M. Sifianou. Amsterdam: John Benjamins, 1994c. 177-184.
- Wilson, D. and D. Sperber. "Mood and the analysis of non-declarative sentences." *Human Agency: Language, Duty and Value*. Eds. J. Dancy, J. Moravcsik and C. Taylor. Stanford, C.A.: Stanford University Press, 1988. 77-101.

7.5. Negation

- Carston, R. "Metalinguistic negation and echoic use." *UCL Working Papers in Linguistics* 6 (1994): 321-339.
- _____. "Metalinguistic negation and echoic use." *Journal of Pragmatics* 25 (1996): 309-330.
- Carston, R. and E.-J. Noh. "A truth-functional account of metalinguistic negation, with evidence from Korean." *UCL Working Papers in Linguistics* 7 (1995), 1-26.
- Fretheim, T. "A pragmaticization process affecting Norwegian negatives with scalar expressions." *Proceedings of the University of Herfordshire Relevance Theory Workshop*. Ed. M. Groefsema. Chelmsford: Peter Thomas and Associates, 1997. 4-15.
- Moeschler, J. "The pragmatic aspects of linguistic negation: Speech act, argumentation and pragmatic inference." *Argumentation* 6 (1991): 51-75.
- Wescoat, M. and A. Yoshimura. "Negative polarity phenomena in adversative constructions." *Osaka University Papers in English Linguistics* (Eds. S. Kawakami, Y. Oba and M.T. Wescoat) 2 (1995): 211-222.
- Yoshimura, A. "The cognitive structure of negation as an NPI-licensing condition." *English Linguistics* 9 (1992): 244-264.
- _____. "Pragmatic and cognitive aspects of negative polarity." *Osaka University Papers in English Linguistics* (Eds. S. Kawakami and M.T. Wescoat) 1 (1993): 141-173.
- _____. "A cognitive constraint on negative polarity phenomena." *Proceedings of the Twentieth Annual Meeting of the Berkeley Linguistics Society* 20 (1994): 599-610.
- _____. "Negative polarity in comparatives: The need for contrastive assumptions." *Foreign Linguistic and Literary Studies* 33 (1996): 153-173.
- _____. "Procedural semantics and metalinguistic negation." *Relevance Theory: Applications and Implications*. Eds. R. Carston and S. Uchida. Amsterdam: John Benjamins, 1997. 105-122.

7.6. Auxiliaries (including modals); modality.

- Berbeira Gardón, J.L. "Posibilidad epistémica, posibilidad radical y pertinencia." *Pragmalinguística* 1 (1993): 53-78.
- _____. "Scope-ambiguity, modal verbs and quantification." *Estudios Ingleses de la Universidad Complutense* 4 (1996a): 53-66.
- _____. *Los Verbos Modales Ingleses. Estudio Semántico-Pragmático*. Cadiz: Servicio de Publicaciones, 1996b.
- _____. "Epistemic modality and discourse connectivity." *Pragmalinguística* 3-4 (1997): 223-240.
- Carretero Lapeyre, M. "The relevance of politeness in the epistemic interpretation of the English modals." *Pragmalinguística* 3-4 (1997): 241-259.
- Groefsema, M. "Can, may, must and should: A relevance-theoretic account." *Journal of Linguistics* 31 (1995): 53-79.
- Haegeman, L. "Be going to and will: A pragmatic account." *Journal of Linguistics* 25 (1989): 291-319.
- Klinge, A. "The English modal auxiliaries: From lexical semantics to utterance interpretation." *Journal of Linguistics* 29 (1993): 315-357.

- _____. "On the linguistic interpretation of contractual modalities." *Journal of Pragmatics* 23 (1995): 649-675.
- Nicolle, S. "Relevance and the effect of modal auxiliaries in logical reasoning tasks." *The Role of Pragmatics in Contemporary Philosophy: Papers of the 20th International Wittgenstein Symposium*. Eds. P. Weingartner, G. Schurz and G. Dorn. Vol 2: 721-727.
- _____. "A relevance-theoretic account of *be going to*." *Journal of Linguistics* 33 (1997b): 355-377.
- Papafragou, A. "Modality in language development: A reconsideration of the evidence." *UCL Working Papers in Linguistics* 9 (1997): 77-105.
- _____. "Modality and semantic underdeterminacy." *Current Issues in Relevance Theory*. Eds. V. Rouchota and A. Jucker. Amsterdam: John Benjamins, 1998. 237-270.

7.7. The noun phrase

- Breheny, R. "A unitary approach to the interpretation of definites." *UCL Working Papers in Linguistics* 9 (1997): 1-27.
- Figueras Solanilla, C. "Semántica y pragmática de las expresiones referenciales: anáfora, referencia y relevancia." Paper read at the *First Aelico Conference*. University of Alicante (Spain), May 1998.
- Foster-Cohen, S.H. "Exploring the boundary between syntax and pragmatics: Relevance and the binding of pronouns." *Journal of Child Language* 21 (1994): 237-255.
- Gundel, J.K. "Relevance theory meets the givenness hierarchy: An account of inferables." *Reference and Referent Accessibility*. Eds. T. Fretheim and J.K. Gundel. Amsterdam: John Benjamins, forthcoming.
- Jucker, A. "Pragmatics of the definite article in English." *Pragmatic Grammar Components*. Ed. F.J.H. Dols. Tilburg: Tilburg University Press, 1992. 117-133.
- Kleiber, G. "Article défini: Unicité et pertinence." *Revue Romane* 27 (1992): 61-89.
- Leonetti, M. "El artículo definido y la construcción del contexto." *Signo y Seña* 5 (1996): 103-138.
- _____. "A relevance-theoretic account of the property predication restriction." *Current Issues in Relevance Theory*. Eds. V. Rouchota and A. Jucker. Amsterdam: John Benjamins, 1998. 141-168.
- Papafragou, A. "On generics." *UCL Working Papers in Linguistics* 8 (1996): 165-198.
- Rouchota, V. "On indefinite descriptions." *Journal of Linguistics* 30 (1994b): 441-475.
- Taylor, J.R. "Possessives and relevance." *Papers in Linguistics*. Eds. R.P. Botha et al. University of Stellenbosch, 1993.

7.8. Adverbs and adverbials

- Bertuccelli-Papi, M. "Determining the proposition expressed by an utterance: The role of 'domain adverbs.'" *Textus* V (1992): 123-140.
- _____. "Semantic vagueness and degree of precision adverbs." *Textus* VII (1996): 313-332.
- Espinal, M.T. "The representation of disjunct constituents." *Language* 67 (1991): 726-762.
- Ifantidou-Trouki, E. "Sentential adverbs and relevance." *Lingua* 90 (1993): 69-90.
- Jucker, A. "The discourse marker *well*: A relevance-theoretical account." *Journal of Pragmatics* 19 (1993): 435-452.

- Tanaka, K. "The Japanese adverbial *Yahari* or *Yappari*." *Relevance Theory. Applications and Implications*. Eds. R. Carston and S. Uchida. Amsterdam: John Benjamins, 1998. 23-46.
- Watts, R.J. "Relevance in conversational moves: A reappraisal of 'well.'" *Studia Anglica Posnaniensia* 19 (1986): 37-59.
- _____. "A relevance-theoretic approach to commentary pragmatic markers: The case of *actually*, *really* and *basically*." *Acta Linguistica Hungarica* 38 (1988): 235-260.
- _____. "Taking the pitcher to the 'well.' Native speakers' perception of their use of discourse markers in conversation." *Journal of Pragmatics* 13 (1989): 203-237.

7.9. Other

- Blakemore, D. "Echo questions: A pragmatic account." *Lingua* 94 (1994): 197-211.
- Breheny, R. "Pro-active forms." *UCL Working Papers in Linguistics* 8 (1996): 21-60.
- _____. "Interface economy and focus." *Current Issues in Relevance Theory*. Eds. V. Rouchota and A. Jucker. Amsterdam: John Benjamins, 1998. 105-140.
- Escandell Vidal, V. "Sintaxis y uso interpretativo." *Investigaciones sobre el Lenguaje en Honor de Víctor Sánchez de Zavala*. Ed. K. Korta and F. García Murga. U.P.V., forthcoming.
- Jucker, A.H. "The relevance of cleft constructions." *Multilingua* 16 (1997): 187-198.
- König, E. *The Meaning of Focus Particles: A Comparative Perspective*. London: Routledge, 1991.
- König, E. and S. Requardt. "A relevance-theoretic approach to the analysis of modal particles in German." *Multilingua* 10 (1991): 63-77.
- Montolío, E. "Si me lo permiten....' Gramática y pragmática: sobre algunas estructuras condicionales *regulativas* en español." *Aproximaciones pragmalingüísticas al español*. Eds. H. Haeverkate, K. Hengeveld and G. Mulder. Amsterdam: Rodopi, 1993.
- Noh, E.-J. "A pragmatic approach to echo questions." *UCL Working Papers in Linguistics* 7 (1995): 107-140.
- _____. "A relevance-theoretic account of metarepresentative uses in conditionals." *UCL Working Papers in Linguistics* 8 (1996): 125-163.
- Rouchota, V. "The interpretation of *na*-clauses in Modern Greek: A relevance-theoretic approach." *UCL Working Papers in Linguistics* 3 (1991).
- Rubovitz, T. "The relevance of relevance theory to syntactic phenomena: Relevance theory and extraction from relative clauses." *Proceedings of the University of Hertfordshire Relevance Theory Workshop*. Ed. M. Groefsema. Chelmsford: Peter Thomas and Associates, 1997. 120-130.
- Smith, N.V. "Can pragmatics fix parameters?" *UCL Working Papers in Linguistics* 1 (1989): 169-179.
- _____. "On interpreting conditionals." *Australasian Journal of Linguistics* 3 (1983): 1-24.
- Smith, N.V. and A. Smith. "A relevance-theoretic account of conditionals." *Language, Speech and Mind: Essays in Honor of Victoria Fromkin*. Eds. L. Hyman and C. Li. London: Routledge, 1988. 322-352.
- Stainton, R. "Using non-sentences: An application of Relevance Theory." *Pragmatics & Cognition* 2 (1994): 269-284.
- Uchida, S. "Immediate contexts and reported speech." *UCL Working Papers in Linguistics* 9 (1997): 149-175.

Vackov, V. "‘Free’ word order and relevance: from Prague to London or to London from Prague." *Oxford Working Papers in Philology, Phonetics and Linguistics* 2 (1997): 119-135.

8. Literature, textual analysis, stylistics

- Bertuccelli-Papi, M. "On the relationship between sentence themes and text topics." *Studi Italiani di Linguistica Teorica e Applicata*, 1994. 127-140.
- Bex, T. *Variety in Written English. Texts in Society: Societies in Text*. London: Routledge, 1996.
- Blakemore, D. "The relevance of reformulations." *Language and Literature* 2 (1993): 101-120.
- _____. "Relevance, poetic effects and social goals: A reply to Culpeper." *Language and Literature* 3 (1994): 49-59.
- Blass, R. "Cohesion, coherence and relevance." *Notes on Linguistics* 34 (1986): 41-64.
- Borthen, K., T. Fretheim, and R.A. Nilsen. "Ellipsis and inference." *Proceedings of the University of Hertfordshire Relevance Theory Workshop*. Ed. M. Groefsema. Chelmsford: Peter Thomas and Associates, 1997. 78-89.
- Burton-Roberts, N. "Utterance, relevance and problems with text grammar." *Australian Journal of Linguistics* 5 (1985): 285-296.
- Charolles, M. "Cohesion, coherence et pertinence du discours." *Revue Internationale de Linguistique Francaise* 29 (1994): 125-151.
- Clark, B. "Stylistic analysis and relevance theory." *Language and Literature* 5 (1996): 163-178.
- Clark, H.H. "Relevance to what?" *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1987): 714-715.
- Culpeper, J. "Why relevance theory does not explain ‘the relevance of reformulations.’" *Language and Literature* 3 (1994): 43-48.
- Escandell Vidal, V. "La noción de estilo en la teoría de la relevancia." *Foro Hispánico* 8 (1995): 55-64.
- Furlong, A. *Relevance Theory and Literary Interpretation*. Ph.D. Thesis. University of London, 1996.
- Giora, R. "A text-based analysis of non-narrative texts." *Theoretical Linguistics* 12 (1985): 115-135.
- _____. "Discourse coherence and theory of relevance: Stumbling blocks in search of a unified theory." *Journal of Pragmatics* 27 (1997): 17-34.
- _____. "Discourse coherence is an independent notion: A reply to Deirdre Wilson." *Journal of Pragmatics* 29 (1998): 75-86.
- Green, K. "Relevance theory and the literary text: Some problems and perspectives." *Journal of Literary Semantics* XXII (1993): 207-217.
- _____. "Butterflies, wheels and the search for literary relevance." *Language and Literature*. forthcoming.
- Groefsema, M. "Understood arguments: A semantic/pragmatic approach." *Lingua* 96 (1995): 139-161.
- Kreml, N. *Relevance, Textual Unity, and Politeness in Writing about Science*. Ph.D. thesis. University of South Carolina, 1992.
- Mackenzie, I. "Relevance and writing." *Journal of Literary Semantics* XXIV (1995): 104-116.
- MacMahon, B. "Indirectness, rhetoric and interpretive use: Communicative strategies in Browning’s *My Last Duchess*." *Language and Literature* 5 (1996): 209-223.

- Pilkington, A. "The literary reading process: A relevance theory perspective." *Empirical Studies of Literature: Proceedings of the Second IGEL Conference*. Eds. E. Ibsch, D. Schram and G. Steen. Amsterdam: Rodopi, 1991a. 117-123.
- _____. "Poetic effects: A relevance theory perspective." *Literary Pragmatics*. Ed. R. Sell. London: Routledge, 1991b. 44-61.
- _____. "Poetic effects." *Lingua* 87 (1992): 29-51.
- _____. *Poetic Thoughts and Poetic Effects*. Ph.D. thesis. University of London, 1994.
- _____. "Introduction: Relevance theory and literary style." *Language and Literature* 5 (1996).
- Pilkington, A., B. MacMahon and B. Clark. "Looking for an argument: A response to Green." *Language and Literature* 6 (1997): 139-148.
- Reboul, A. "The relevance of Relevance for fiction." *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1987): 729.
- _____. *Rhétorique et Stylistique de la Fiction*. Nancy: Presses Universitaires de Nancy, 1992.
- Richards, C. "Inferential pragmatics and the literary text." *Journal of Pragmatics* 9 (1985): 261-285.
- Rosales Sequeiros, X. "Discourse relations, coherence and temporal relations." *UCL Working Papers in Linguistics* 7 (1995): 177-195.
- Schwarze, C. "Text understanding and lexical knowledge." *The Pragmatic Perspective*. Eds. J. Verschueren and M. Bertuccelli-Papi. Amsterdam: John Benjamins, 1987. 587-612.
- Seung, T.K. "Pragmatic context and textual interpretation." *Journal of Literary Semantics* II (1980): 82-93.
- Trotter, D. "Analysing literary prose: The relevance of relevance theory." *Lingua* 87 (1992): 11-27.
- Uchida, S. "Text and relevance." *Relevance Theory. Applications and Implications*. Eds. R. Carston and S. Uchida. Amsterdam: John Benjamins, 1998. 161-178.
- Unger, C.J. "The scope of discourse connectives: Implications for discourse organization." *Journal of Linguistics* 32 (1996): 403-438.
- Varela Bravo, E.J. "Relevancia: Ventajas de este enfoque pragmático para el estudio de textos anglosajones ejemplificado en *The Wanderer*." *Actas del XII Congreso de AESLA*. Alicante (Spain), 1988. 261-266.
- _____. "Relevance and irony: A pragmatic reading of a passage from W. Kennedy: *Ironweed*." *Babel Afial* 63 (1993).
- _____. "Faulty logic and love affairs: A pragmatic interpretation of a passage from Julian Barnes' *Talking it Over*." *Atlantis* XVIII (1996): 416-432.
- Wilson, D. "Truth, coherence and relevance." Paper presented at the *Osaka Conference on Relevance*, 1993.
- _____. "Discourse, coherence and relevance: A reply to Rachel Giora." *Journal of Pragmatics* 29 (1998): 57-74.
- Yus, F. "The 'what-do-you-mean syndrome.' A taxonomy of misunderstandings in Harold Pinter's plays." *Estudios Ingleses de la Universidad Complutense* 6 (1998), in press.

9. Figurative language (metaphor, metonymy, etc.)

- Furlong, A. "Towards an inferential account of metonymy." *UCL Working Papers in Linguistics* 1 (1989): 136-144.
- Gibbs, R.W. *The Poetics of Mind: Figurative Thought, Language and Understanding*. Cambridge: Cambridge University Press, 1994.
- Goatly, A. "Register and the redemption of relevance theory. The case of metaphor." *Pragmatics* 4 (1994): 139-181.
- Higashimori, I. "Metonymy understanding and relevance theory." *Annual Bulletin of Research Institute for Social Science* 26 (1996): 61-86.
- _____. "Metonymic meaning change and relevance." *Research Institute Reports (Kobe College)* 44, 2 (1997).
- Papafragou, A. "Metonymy and relevance." *UCL Working Papers in Linguistics* 7 (1995a): 141-175.
- _____. "The comprehension of metonymy." Paper presented at the *Autumn Meeting of the LAGB*. University of Essex, 1995b.
- _____. "Figurative language and the semantics-pragmatics distinction." *Language and Literature* 5 (1996a).
- _____. "On metonymy." *Lingua* 99 (1996b): 169-195.
- Pilkington, A. "A relevance theoretic view of metaphor." *Parlance* 2 (1990): 102-117.
- Song, N.S. "Metaphor and metonymy." *Relevance Theory. Applications and Implications*. Eds. R. Carston and S. Uchida. Amsterdam: John Benjamins, 1998. 87-104.
- Vicente, B. "Metaphor, meaning and comprehension." *Pragmatics* 2 (1992): 49-62.
- _____. *Mecanismos semántico-pragmáticos en el análisis de la metáfora*. Universidad del País Vasco, Servicio de Publicaciones, 1995.
- _____. "On the semantics and pragmatics of metaphor: Coming full circle." *Language and Literature* 5 (1996).
- Yoshimura, A. "Explicature and implicature formation in the modeling of metaphor and metonymy." *Osaka University Papers in English Linguistics* I (1993): 175-184.

10. Irony

- Franken, N. "L'ironie dans la théorie de la pertinence." *Orbis Linguarum* 5 (1996): 223-230.
- _____. "L'ironie: essai de description dans la théorie de la pertinence." *Orbis Linguarum* (forthcoming).
- Hamamoto, H. "Irony from a cognitive perspective." *Relevance Theory. Applications and Implications*. Eds. R. Carston and S. Uchida. Amsterdam: John Benjamins, 1998. 257-270.
- Hymes, D.H. "A theory of verbal irony and a Chinoonian pattern of verbal exchange." *The Pragmatic Perspective*. Eds. J. Verschueren and M. Bertuccelli-Papi. Amsterdam: John Benjamins, 1987. 293-337.
- Kreuz, R.J. and S. Glucksberg. "How to be sarcastic: the echoic reminder theory of verbal irony." *Journal of Experimental Psychology: General* 118 (1989): 374-386.
- Mariscal Chicano, J.M. "Distintos análisis de la oposición irónica." *Pragmalingüística* 1 (1993): 187-209.

- _____. "¿Quién finge la ironía pertinente?" *Pragmalingüística* 2 (1994): 319-356.
- Martin, R. "Irony and universe of belief." *Lingua* 87 (1992): 77-90.
- Seto, K. "On non-echoic irony." *Relevance Theory. Applications and Implications*. Eds. R. Carston and S. Uchida. Amsterdam: John Benjamins, 1998. 239-255.
- Sperber, D. "Verbal irony: Pretense or echoic mention?" *Journal of Experimental Psychology: General* 113 (1984): 130-136.
- Sperber, D. and D. Wilson, 1981. "Irony and the use-mention distinction." *Pragmatics. A Reader*, Ed. S. Davis. Oxford: Oxford University Press, 1991. 550-563.
- _____. "Irony and relevance: A reply to Seto, Hamamoto and Yamanashi." *Relevance Theory. Applications and Implications*. Eds. R. Carston and S. Uchida. Amsterdam: John Benjamins, 1998. 283-293.
- Varela Bravo, E.J. "Relevance and irony: A pragmatic reading of a passage from W. Kennedy: *Ironweed*." *Babel Afial* 63 (1993).
- Wilson, D. and D. Sperber. "On verbal irony." *Lingua* 87 (1992): 53-76.
- Yamanashi, M. "Some issues in the treatment of irony and related tropes." *Relevance Theory. Applications and Implications*. Eds. R. Carston and S. Uchida. Amsterdam: John Benjamins, 1998. 271-281.
- Yus, F. "Irony: Context accessibility and processing effort." *Pragmalingüística* 5 (1998).

11. Humour

- Curcó, C. "Some observations on the pragmatics of humorous interpretations. A relevance-theoretic approach." *UCL Working Papers in Linguistics* 7 (1995): 27-47
- _____. "The implicit expression of attitudes, mutual manifestness and verbal humour." *UCL Working Papers in Linguistics* 8 (1996): 89-99.
- _____. "Relevance and the manipulation of the incongruous: Some explorations of verbal humour." *Proceedings of the University of Hertfordshire Relevance Theory Workshop*. Ed. M. Groefsema. Chelmsford: Peter Thomas and Associates, 1997. 68-72.
- _____. "Indirect echoes and verbal humour." *Current Issues in Relevance Theory*. Eds. V. Rouchota and A. Jucker. Amsterdam: John Benjamins, 1998. 305-326.
- Jodłowiec, M. *The Role of Relevance in the Interpretation of Verbal Jokes: A Pragmatic Analysis*. Ph.D. thesis. Krakow: Jagiellonian University, 1991a.
- _____. "What makes a joke tick." *UCL Working Papers in Linguistics* 3 (1991b): 241-253.
- Yus, F. "La teoría de la relevancia y la estrategia humorística de la incongruencia-resolución." *Pragmalingüística* 3-4 (1997): 497-508.

12. Media discourse

- Buckland, W. "Relevance and cognition: Towards a pragmatics of unreliable fime narration." *Towards a Pragmatics of the Audiovisual*. Vol. 2. Ed. J.E. Müller. Münster: Nodus Publikationen, 1995. 55-66.
- Forceville, C. "Pictorial metaphor in billboards: Relevance theory perspectives." *Towards a Pragmatics of the Audiovisual*. Ed. J. Müller. Münster: Nodus Publikationen, 1994. 93-113.

- _____. *Pictorial Metaphor in Advertising*. London: Routledge, 1996.
- Pateman, T. "How is understanding an advertisement possible?" *Language, Image, Media*. Eds. H. Davis and P. Walton. Oxford: Blackwell, 1983. 187-204.
- Ruiz Collantes, F. "Pregnancia, semántica modulada y lectura de imágenes. Cómo un lector determina cuál es la información que vehicula una imagen." *Formats* 1 (1995). On Internet: <<http://www.iua.upf.es/formats/art/a06et.htm>>.
- Tanaka, K. "The pun in advertising: a pragmatic approach." *Lingua* 87 (1992): 91-102.
- _____. *Advertising Language. A Pragmatic Approach to Advertisements in Britain and Japan*. London: Routledge, 1994.
- Watts, R.J. "Comic strips and theories of communication." *Word & Image* 5 (1989): 173-180.
- Yus, F. *Pragmática y relevancia. Un modelo escripto-íconico aplicado al discurso del cómic inglés* (microfilmed edition). Alicante: Servicio de Publicaciones de la Universidad de Alicante.
- _____. *La interpretación y la imagen de masas*. Alicante: Diputación de Alicante, Instituto Juan Gil-Albert, 1997.
- _____. "Relevance theory and media discourse: A verbal-visual model of communication." *Poetics* 25 (1998): 293-309.

13. Music

Downes, W. "Pragmatics of music and emotion." *Language Forum* 2 (1994): 1-27.

14. Translation

- Guijarro Morales, J.L. "Traduttore traditore? ¡Anda ya!" *Pragmalingüística* 3-4 (1997): 9-26.
- Guillén Galve, I. "Evaluating the appropriateness of a translation. A pragmatic application of relevance theory." *Pragmalingüística* 3-4 (1997): 27-51.
- Gutt, E.-A. "Relevance theory and increased accuracy in translation." *Notes on Translation* 107 (1985): 29-31.
- _____. "Unravelling meaning: An introduction to relevance theory." *Notes on Translation* 112 (1986a): 10-20.
- _____. "Matthew 9:4-17 in the light of relevance theory." *Notes on Translation* 113 (1986b): 13-20.
- _____. "'What is the meaning we translate?'" *Occasional Papers in Translation and Textlinguistics* 1 (1987): 31-58.
- _____. "From translation to effective communication." *Notes on Translation* 2 (1988): 24-40.
- _____. "Translation and relevance." *UCL Working Papers in Linguistics* 1 (1989).
- _____. "A theoretical account of translation - without a translation theory." *Target* 2 (1990): 135-164.
- _____. *Translation and Relevance: Cognition and Context*. Oxford: Blackwell, 1991.
- _____. *Relevance Theory: A Guide to Successful Communication in Translation*. Dallas, Summer Institute of Linguistics, and New York, United Bible Societies, 1992.

- . "Relevance: A key to quality assessment in translation." *Translation and Meaning*, Part 4. Proceedings of the Lodz Session of the 2nd Maastricht-Lodz Duo Colloquium on 'Translation and Meaning.' Eds. B. Lewandowska-Tomaszczyk and M Thelen, 1995.
- . "Implicit information in literary translation: A relevance-theoretic perspective." *Target 8* (forthcoming-a): 241-58.
- . "Pragmatic aspects of translation: Some relevance-theoretic observations." *The Pragmatics of Translation*. Ed. L. Hickey. Clevedon: Multilingual Matters, forthcoming-b.
- Hjort-Pedersen, M. "Legal translation and the principle of relevance." *Multilingua* 15 (1996): 361-371.
- Kovacik, I. "Relevance as a factor in subtitling reductions." *Teaching Translation and Interpreting. Vol. II: Insights, Aims, Visions*. Eds. C. Dolerup and A. Lindegaard. Amsterdam: John Benjamins, 1994. 245-251.
- López folgado, V. "La referencia y la traducción." *Pragmalingüística* 3-4 (1997): 63-76.
- Mackenzie, I. "Review of Gutt's *Translation and Relevance*." *Journal of Literary Semantics* XXIII (1994): 239-244.
- Mateo Martínez, J. "La fuerza ilocucionaria y su relevancia en la traducción del inglés al español." *Pragmalingüística* 3-4 (1997): 77-88.
- Olsen, M.B. "Translated texts and relevance theory: The case of but." *Northwestern University Working Papers in Linguistics* 4(1992): 57-68.
- Pérez González, L. "Pragmatic issues in interlingual and cross-cultural communication: adaptation and manipulation in the translation of García Lorca's *Yerma*." *Pragmalingüística* 3-4 (1997): 89-130.
- Tirkkonen Condit, S. "A theoretical account of translation: Without translation theory?" *Target 4* (1992): 237-45.
- Unger, C.J. "Types of implicit information and their roles in translation." *Notes on Translation*, forthcoming.

15. Intonation, phonetics, phonology

- Clark, B. and G. Lindsey. "Intonation, grammar and utterance-interpretation." *UCL Working Papers in Linguistics* 2 (1990): 32-51.
- Escandell Vidal, V. "Intonation and procedural encoding: The case of Spanish interrogatives." *Current Issues in Relevance Theory*. Eds. V. Rouchota and A. Jucker. Amsterdam: John Benjamins, 1998. 169-204.
- Fretheim, T. "The effect of intonation on a type of scalar implicature." *Journal of Pragmatics* 18 (1992): 1-30.
- . "Intonation and the procedural encoding of attributed thoughts: The case of Norwegian negative interrogatives." *Current Issues in Relevance Theory*. Eds. V. Rouchota and A. Jucker. Amsterdam: John Benjamins, 1998. 205-236.
- House, J. "The relevance of intonation?." *UCL Working Papers in Linguistics* 1 (1989): 3-17.
- Imai, K. "Intonation and relevance." *Relevance Theory. Applications and Implications*. Eds. R. Carston and S. Uchida. Amsterdam: John Benjamins, 1998. 69-86.
- Scheuer, J. "Relevance and prosody in spoken Danish." *Journal of Pragmatics* 23 (1995): 421-447.
- Vandepitte, S. "A pragmatic function of intonation." *Lingua* 79 (1989): 265-297.

16. Politeness, face work

- Carretero Lapeyre, M. "The relevance of politeness in the epistemic interpretation of the English modals." *Pragmalingüística* 3-4 (1997): 241-259.
- Donaldson, S.K. *Some Constraints of Consideration on Conversation: Interations of Politeness and Relevance with Grice's Second Maxim of Quantity*. Ph.D. Thesis. University of Illinois, 1984.
- Escandell Vidal, V. "Cortesía, fórmulas convencionales y estrategias indirectas." *Revista Española de Lingüística* 25 (1995): 31-66.
- _____. "Towards a cognitive approach to politeness." *Language Sciences* 18 (1996): 629-650.
- Gómez Morón, R. "La descortesía no intencionada y el discurso no cortés: El fallo pragmático." *The Grove* 3 (1997): 33-49.
- Jucker, A.H. "The relevance of politeness." *Multilingua* 7 (1988): 375-384.
- Kuiper, K. "The relevance of face calibration." *Proceedings of the University of Hertfordshire Relevance Theory Workshop*. Ed. M. Groefsema. Chelmsford: Peter Thomas and Associates, 1997. 131-139.
- Watts, R.J. "Relevance and relational work: Linguistic politeness as politic behavior." *Multilingua* 8 (1989): 131-166.

17. Philosophy, rhetoric

- Campbell, J. L. "The relevant communication of rhetorical arguments." Ph.D. Thesis. Purdue University, 1990.
- _____. "An applied relevance theory of the making and understanding of rhetorical arguments." *Language & Communication* 12 (1992): 145-155.
- Downes, W. "Relevance and the Peircean conception of truth." *Proceedings of the University of Hertfordshire Relevance Theory Workshop*. Ed. M. Groefsema. Chelmsford: Peter Thomas and Associates, 1997. 28-41.
- Sperber, D. and D. Wilson. "Rhetoric and relevance." *The Ends of Rhetoric: History, Theory, Practice*. Eds. J. Bender and D. Wellbery. Stanford, C.A.: Stanford University Press, 1990. 140-156.

18. Speech acts, conversation, interactive particles

- Bird, G.H. "Relevance theory and speech acts." *Foundations of Speech Act Theory. Philosophical and Linguistic Perspectives*. Ed. S.L. Tsouhatzidis. London: Routledge, 1994.
- Blakemore, D. "Echo questions: A pragmatic account." *Lingua* 94 (1994): 197-211.
- _____. "Are apposition markers discourse markers?" *Journal of Linguistics* 32 (1996): 325-347.
- _____. "The context for so-called discourse markers." *The Context in Language Learning and Language Understanding*. Eds. K. Malmkjaer and J. Williams. Cambridge: Cambridge University Press, forthcoming.

- Coupland, N. and A. Jaworski. "Relevance, accommodation and conversation: Modeling the social dimension of communication." *Multilingua* 16 (1997): 233-258.
- Cutler, A. "The task of the speaker and the task of the hearer." *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1987): 715-716.
- Dominicy, M. and N. Franken. "Speech acts and relevance theory." *Speech Act Theory*. Eds. D. Vanderveken and S. Kubo. Amsterdam: John Benjamins, forthcoming.
- Higashimori, I. "A relevance-theoretic analysis of Huh/Eh." *English Literature Review* 37 (1993): 83-140.
- Itani, R. "Japanese sentence-final particle *tte*: a relevance based analysis." *International journal of Pragmatics* 11 (1991): 66-75.
- _____. "A relevance-based analysis of hearsay particles: Japanese utterance-final *tte*." *UCL Working Papers in Linguistics* 6 (1994): 379-400.
- _____. "A relevance-based analysis of Lakoffian hedges. *Sort of, a typical and technically.*" *UCL Working Papers in Linguistics* 7 (1995): 87-105.
- _____. "A relevance-based analysis of hearsay particles: With special reference to Japanese sentence-final particle *tte*." *Relevance Theory. Applications and Implications*. Eds. R. Carston and S. Uchida. Amsterdam: John Benjamins, 1998. 47-68.
- Jucker, A.H. "Irrelevant repetitions: A challenge to relevance theory." *Repetition*. Ed. A. Fischer. Tübingen: Narr, 1994. 47-60.
- Moeschler, J. "Pragmatique conversationnelle et pragmatique de la pertinence." *Cahiers de Linguistique Française* 9 (1988): 65-85.
- _____. "Relevance and conversation." *Lingua* 90 (1993): 149-171.
- _____. *Théorie Pragmatique et Pragmatique Conversationnelle*. Paris, Armand Colin, 1996.
- Noh, E.-J. "A pragmatic approach to echo questions." *UCL Working Papers in Linguistics* 7 (1995): 107-140.
- Pratt, M. L. "Ideology and speech-act theory." *Poetics Today* 7 (1986): 59-72.
- Tracy, K. "Staying on topic; an explication of conversational relevance." *Discourse Processes* 7 (1994): 447-464.
- Watts, R. J. "Relevance theory and verbal interruptions: Assessing discourse status." *Multilingua* 16 (1997): 153-186.
- Zegarac, V. "What is 'phatic communication'?" *Current Issues in Relevance Theory*. Eds. V. Rouchota and A. Jucker. Amsterdam: John Benjamins, 1998

19. Anthropology, ethnography, cross-cultural communication

- Bloch, M. "Language, anthropology and cognitive science." *Man* 26 (1991): 183-198.
- Cameron, R. and J. Williams. "Sentéce to ten cents: A case study of relevance and communicative success in nonnative-native speaker interactions in a medical setting." *Applied Linguistics* 18 (1997): 415-445.
- Debray, R. "A plague without fleabites"(on D. Sperber's *Explaining Culture*). *TLS* 4918, 4 July 1997, 14-15.
- Gerrans, P. "'Is it catching?' (on D. Sperber's *Explaining Culture*). *TLS*, 20 June 1997, 4-5.

- Grundy, P. "Relevant to whom: The role of pragmatics in defining linguistic communities." *Pragmatic Grammar Components*. Ed. F.J. Dols. Tilburg: Tilburg University Press, 1992. 93-115.
- Harvey, P. "Relevance theory and anthropology." *Liverpool Papers in Language and Discourse* 1 (1988): 50-63.
- Sperber, D. "Anthropology and psychology: Towards an epidemiology of representations." *Man* 20 (1985): 73-89.
- _____. "The modularity of thought and the epidemiology of representations." *Mapping the Mind: Domain Specificity in Cognition and Culture*. Eds. L. Hirschfield and S. Gelman. Cambridge: Cambridge University Press, 1994. 39-67.
- _____. *Explaining Culture. A Naturalistic Approach*. Oxford: Blackwell, 1996a.
- _____. "Learning to pay attention. How a modular image of the mind can help to explain culture." *TLS* 4891, 27 December 1996b, 14-15.

20. Developmental pragmatics

- Foster-Cohen, S.H. "'If you'd like to burn your mouth feel free': A relevance-theoretic account of conditionals used to children." *Proceedings of the University of Hertfordshire Relevance Theory Workshop*. Ed. M. Groefsema. Chelmsford: Peter Thomas and Associates, 1997. 140-148.
- Kissç, S. "Issues in developmental "theory of mind" research from the point of view of relevance theory." *Proceedings of the University of Hertfordshire Relevance Theory Workshop* Ed. M. Groefsema. Chelmsford: Peter Thomas and Associates, 1997. 131-139.
- Papafragou, A. "Modality in language development: A reconsideration of the evidence." *UCL Working Papers in Linguistics* 9 (1997): 77-105.

21. Communication disorders and limitations

- Clibbens, J. "Relevance theory and augmentative communication." *Proceedings of the University of Hertfordshire Relevance Theory Workshop*. Ed. M. Groefsema. Chelmsford: Peter Thomas and Associates, 1997. 73-77.
- Happe, F. "Communicative competence and theory of mind in autism: a test of relevance theory." *Cognition* 48: 101-119.

المراجع

- Allerton, D. and Cruttenden, A. (1979), ‘Three reasons for accenting a definite subject’. *Journal of Linguistics* 15.1: 49–53.
- Alves, H. O. (ed.) (1986), *Encontro de Linguistas: Acta*. Universidade do Minho, Minho, Portugal.
- Anzai, Y. et al. (eds) (1992), *Ninchi-kagaku Hando-bukku (Handbook of cognitive science)*. Kyoritsu Publishing, Tokyo.
- Ariel, M. (1988), ‘Retrieving propositions from context: Why and how’. *Journal of Pragmatics* 12.5/6: 567–600.
- Ariel, M. (1990), *Accessing noun-phrase antecedents*. Routledge, London.
- Aristotle (1963), *De interpretatione*, translated by J. L. Ackrill, Clarendon Aristotle Series. Oxford University Press, Oxford.
- Armstrong, D. (1971), ‘Meaning and communication’. *Philosophical Review*, 80: 427–47.
- Arnauld, A. and Lancelot, C. (1968), *Grammaire de Port-Royal*, English translation edited by R. Alston. Scolar Press, Menston, Yorks.
- Atlas, J. (1989), *Philosophy without ambiguity*. Clarendon Press, Oxford.
- Austin, J. (1962), *How to do things with words*. Clarendon Press, Oxford.
- Austin, J. P. M (1989), *The dark side of politeness: A pragmatic analysis of non-co-operative communication*. University of Canterbury, New Zealand, Ph.D. thesis.
- Bach, K. (1994a), ‘Semantic slack: what is said and more’, in Tsohatzidis 1994: 267–91.
- Bach, K. (1994b), ‘Conversational implicature’. *Mind and Language* 9: 124–62.
- Bach, K. and Harnish, R. (1979), *Linguistic communication and speech acts*. MIT Press, Cambridge, MA.
- Barkow, J., Cosmides, L. and Tooby, J. (1992), *The adapted mind: Evolutionary psychology and the generation of culture*. Oxford University Press, New York, N.Y.
- de Beaugrande, R. and Dressler, W. (1981), *Introduction to text linguistics*. Longman, London.
- Bender, J. and Wellbery, D. (eds) (1990), *The ends of rhetoric: History, theory, practice*. Stanford University Press, Stanford, CA.

- Bennett, J. (1976), *Linguistic behaviour*. Cambridge University Press, Cambridge.
- Berg, J. (1991), 'The relevant relevance'. *Journal of Pragmatics* 16.5: 411–25.
- Bertolet, R. (1990), *What is said*. Kluwer, Dordrecht.
- Bertuccelli-Papi, M. (1992), 'Determining the proposition expressed by an utterance: The role of "domain adverbs"'. *Textus* V: 123–40.
- Bever, T., Katz, J. and Langendoen, T. (eds) (1976), *An integrated theory of linguistic ability*. Crowell, New York.
- Bird, G. (1994), 'Relevance theory and speech acts', in Tsohatzidis 1994: 292–311.
- Black, M. (ed.) (1965), *Philosophy in America*. Allen & Unwin, London.
- Blackburn, S. (ed.) (1975), *Meaning, reference and necessity*. Cambridge University Press, Cambridge.
- Blackburn, S. (1984), *Spreading the word*. Oxford University Press, Oxford.
- Blakemore, D. (1985), 'Discourse connectives and conjoined utterances'. Paper presented to the Linguistics Association of Great Britain, September.
- Blakemore, D. (1987), *Semantic constraints on relevance*. Blackwell, Oxford.
- Blakemore, D. (1988a), "'So" as a constraint on relevance', in Kempson 1988a: 183–95.
- Blakemore, D. (1988b), 'The organization of discourse', in Newmeyer 1988, vol. IV: 229–50.
- Blakemore, D. (1989a), 'Linguistic form and pragmatic interpretation: The explicit and the implicit', in Hickey 1989: 28–51.
- Blakemore, D. (1989b), 'Denial and contrast: A relevance-theoretic analysis of "but"'. *Linguistics and Philosophy* 12: 15–37.
- Blakemore, D. (1990), 'Constraints on interpretation'. *Proceedings of the 16th annual meeting of the Berkeley Linguistic Society: General session and parasession on the legacy of Grice*: 363–70.
- Blakemore, D. (1990/1), 'Performatives and parentheticals'. *Proceedings of the Aristotelian Society* XCI.3: 197–213.
- Blakemore, D. (1992), *Understanding utterances: An introduction to pragmatics*. Blackwell, Oxford.
- Blakemore, D. (1993), 'The relevance of reformulations'. *Language and Literature* 2.2: 101–20.
- Blakemore, D. (1994a), 'Relevance, poetic effects and social goals: A reply to Culpeper'. *Language and Literature* 3.1: 49–59.
- Blakemore, D. (1994b), 'Echo questions: A pragmatic account'. *Lingua* 94: 197–211.
- Blakemore, D. (forthcoming), 'Relevance theory'. To appear in Verschueren, Östman and Blommaert forthcoming.
- Blass, R. (1986), 'Cohesion, coherence and relevance'. *Notes on Linguistics* 34: 41–64.
- Blass, R. (1989), 'Grammaticalisation of interpretive use: The case of *ré* in Sissala'. *Lingua* 79: 229–326.
- Blass, R. (1990), *Relevance relations in discourse: A study with special reference to Sissala*. Cambridge University Press, Cambridge.
- Blass, R. (1993), 'Are there logical relations in a text?' *Lingua* 90.1/2: 91–110.

- Booth, W. (1974), *A rhetoric of irony*. Chicago University Press, Chicago.
- Brockway, D. (1981), 'Semantic constraints on relevance', in Parret, Sbisà and Verschueren 1981: 57–78.
- Brockway, D. (1983), 'Pragmatic connectives'. Paper presented to the Linguistics Association of Great Britain, April.
- Brown, G., Malkmaer, K., Pollitt, A. and Williams, J. (1994), *Language and understanding*. Oxford University Press, Oxford.
- Brown, G. and Yule, G. (1983), *Discourse analysis*. Cambridge University Press, Cambridge.
- Burkhardt, A. (ed.) (1990), *Speech acts, meaning and intentions: Critical approaches to the philosophy of John Searle*. Walter de Gruyter, Berlin.
- Burton-Roberts, N. (1985), 'Utterance, relevance and problems with text grammar'. *Australian Journal of Linguistics* 5.2: 285–96.
- Burton-Roberts, N. (1989a), *The limits to debate: A revised theory of semantic presupposition*. Cambridge University Press, Cambridge.
- Burton-Roberts, N. (1989b), 'On Horn's dilemma: Presupposition and negation'. *Journal of Linguistics* 25: 95–125.
- Cairns, H. and Kamerman, J. (1975), 'Lexical information processing during sentence comprehension'. *Journal of Verbal Learning and Verbal Behavior* 14: 170–9.
- Campbell, J. (1990), 'The relevant communication of rhetorical arguments'. *Dissertation Abstracts International* 51.6: 2001A.
- Campbell, J. (1992), 'An applied relevance theory of the making and understanding of rhetorical arguments'. *Language and Communication* 12.2: 145–55.
- Carnap, R. (1950), *Logical foundations of probability*. Routledge & Kegan Paul, London.
- Carston, R. (1984a), Review of Pulman 1983. *Australian Journal of Linguistics* 4.1: 89–99.
- Carston, R. (1984b), 'Semantic and pragmatic analyses of "and"'. Paper delivered to the Linguistics Association of Great Britain, April.
- Carston, R. (1988a), 'Implicature, explicature and truth-theoretic semantics', in Kempson 1988a: 155–81. Reprinted in Davis 1991: 33–51.
- Carston, R. (1988b), 'Language and cognition', in Newmeyer 1988, vol. III: 38–68.
- Carston, R. (1993a), 'Syntax and pragmatics', in *The encyclopedia of language and linguistics*. Pergamon Press and Aberdeen University Press, Oxford and Aberdeen.
- Carston, R. (1993b), 'Conjunction and pragmatic effects', in *The encyclopedia of language and linguistics*. Pergamon Press and Aberdeen University Press, Oxford and Aberdeen.
- Carston, R. (1993c), 'Conjunction, explanation and relevance'. *Lingua* 90.1/2: 27–48.
- Carston, R. (forthcoming a), 'Metalinguistic negation and echoic use'. To appear in *Journal of Pragmatics*.
- Carston, R. (forthcoming b), 'Quantity maxims and generalised implicature'. To appear in *Lingua*.

- Carston, R., Uchida, S. and Song, N. S. (forthcoming) *Proceedings of the Osaka workshop on relevance theory*. John Benjamins, Amsterdam.
- Chafe, W. (1976), 'Givenness, contrastiveness, definiteness, subjects, topics and points of view', in Li 1976: 25–55.
- Chametzky, R. (1992), 'Pragmatics, prediction and relevance'. *Journal of Pragmatics* 17.1: 63–81.
- Charolles, M. (1990), 'Coût, surcoût et pertinence'. *Cahiers de linguistique française* 11: 127–47.
- Chiappe, D. and Kukla, A. (forthcoming), 'Context-selection and the frame problem'. To appear in *The Behavioral and Brain Sciences*.
- Clark, B. (1991), *Relevance theory and the semantics of non-declaratives*. University of London, Ph.D. thesis.
- Clark, B. (1993a), 'Relevance and "pseudo-imperatives"'. *Linguistics and Philosophy* 16: 79–121.
- Clark, B. (1993b), 'Let and let's: Procedural encoding and explication'. *Lingua* 90.1/2: 173–200.
- Clark, H. (1977), 'Bridging', in Johnson-Laird and Wason 1977: 411–20.
- Clark, H. (1978), 'Inferring what is meant', in Levelt and Flores d'Arcais 1978: 295–322.
- Clark, H. and Carlson, T. (1981), 'Context for comprehension', in Long and Baddeley 1981: 313–30.
- Clark, H. and Gerrig, R. (1984), 'On the pretense theory of irony'. *Journal of Experimental Psychology: General* 113.1: 121–6.
- Clark, H. and Haviland, S. (1977), 'Comprehension and the given-new contract', in Freedle 1977: 1–40.
- Clark, H., and Lucy, P. (1975), 'Understanding what is meant from what is said: A study in conversationally conveyed requests'. *Journal of Verbal Learning and Verbal Behavior* 14: 56–72.
- Clark, H. and Marshall, C. (1981), 'Definite reference and mutual knowledge', in Joshi, Webber and Sag 1981: 10–63.
- Clark, H. and Schunk, D. (1980), 'Polite responses to polite requests'. *Cognition* 8.2: 111–43.
- Cole, P. (ed.) (1978), *Syntax and semantics 9: Pragmatics*. Academic Press, New York.
- Cole, P. (ed.) (1981), *Radical pragmatics*. Academic Press, New York.
- Cole, P. and Morgan, J. (eds) (1975), *Syntax and semantics 3: Speech acts*. Academic Press, New York.
- Collinge, N. (ed.) (1990), *An encyclopedia of language*. Routledge, London.
- Cormack, A. (1980), 'Negation, ambiguity and logical form'. University College London.
- Culpeper, J. (1994), 'Why relevance theory does not explain "the relevance of reformulations"'. *Language and Literature* 3.1: 43–8.
- Dancy, J., Moravcsik, J. and Taylor, C. (1988), *Human agency: Language, duty and value*. Stanford University Press, Stanford, CA.
- Davidson, D. (1984a), 'Communication and convention', in Davidson 1984b: 265–80.
- Davidson, D. (1984b), *Truth and interpretation*. Clarendon Press, Oxford.

- Davidson, D. and Harman, G. (eds) (1972), *The semantics of natural language*. Reidel, Dordrecht.
- Davies, M. (1981), *Meaning, quantification, necessity: Themes in philosophical logic*. Routledge & Kegan Paul, London.
- Davis, S. (ed.) (1991), *Pragmatics: A reader*. Oxford University Press, Oxford.
- Demonte, V. and Garza Cuaron, B. (eds) (1990), *Estudios de lingüística de España y Mexico*. Universidad Nacional Autónoma de Mexico, Mexico City.
- Dretske, F. (1981), *Knowledge and the flow of information*. Blackwell, Oxford.
- Ducrot, O. (1972), *Dire et ne pas dire*. Hermann, Paris.
- Ducrot, O. (1980a), 'Analyses pragmatiques'. *Communications* 32: 11–60.
- Ducrot, O. (1980b), *Les échelles argumentatives*. Minuit, Paris.
- Ducrot, O. (1983), 'Puisque: essai de description polyphonique', in Herslund *et al.* 1983: 166–85.
- Ducrot, O. (1984), *Le dire et le dit*. Minuit, Paris.
- Durant, A. and Fabb, N. (1990), *Literary studies in action*. Routledge, London.
- Escandell Vidal, M. V. (1993), *Introducción a la pragmática*. Editorial Anthropos, Barcelona.
- Espinal, T. (1985), *Anàlyses interpretives i teoria lingüística*. University Autònoma, Barcelona, Ph.D. thesis.
- Espinal, T. (1991), 'The representation of disjunct constituents', *Language* 67: 726–62.
- Espinal, T. (1993), 'The interpretation of *no pas* in Catalan'. *Journal of Pragmatics* 19.1: 353–69.
- Evans, G. and McDowell, J. (eds) (1976), *Truth and meaning*. Oxford University Press, Oxford.
- Fabb, N. (forthcoming), *Linguistics and literary theory*. Blackwell, Oxford.
- Fabb, N. (in preparation), *Insight and arousal: The cognitive structure of intense aesthetic experience*.
- Fabb, N., Attridge, D., Durant, A. and McCabe, C. (eds) (1987), *The linguistics of writing: Arguments between language and literature*. Manchester University Press, Manchester.
- Ferrari, M. (1993), *The logic of the ludicrous: A pragmatic study of humour*. University of London, Ph.D. thesis.
- Fodor, J. A. (1974), 'Special sciences'. *Synthese* 28: 77–115. Reprinted in Fodor 1981b: 127–45.
- Fodor, J. A. (1975), *The language of thought*. Crowell, New York.
- Fodor, J. A. (1980), 'Methodological solipsism considered as a research strategy in cognitive psychology'. *The Behavioral and Brain Sciences* 3.1: 63–109. Reprinted in Fodor 1981b: 225–53.
- Fodor, J. A. (1981a), 'The present status of the innateness controversy', in Fodor 1981b: 257–316.
- Fodor, J. A. (1981b), *Representations*. Harvester Press, Hassocks.
- Fodor, J. A. (1982), 'Cognitive science and the twin-earth problem'. *Notre Dame Journal of Formal Logic* 23.2: 98–118.
- Fodor, J. A. (1983), *The modularity of mind*. MIT Press, Cambridge, MA.
- Fodor, J. A., Garrett, M., Walker, E. and Parkes, C. (1980), 'Against definitions'. *Cognition* 8.3: 263–367.

- Fodor, J. D. (1977), *Semantics: Theories of meaning in generative grammar*. Harvester Press, Hassocks.
- Fodor, J. D. (1979), 'In defense of the truth-value gap', in Oh and Dinneen 1979: 199–224.
- Forceville, C. (1994a), *Pictorial metaphor in advertising*. Vrije Universiteit, Amsterdam.
- Forceville, C. (1994b), 'Pictorial metaphor in billboards: Relevance theory perspectives', in Müller 1994: 93–113.
- Forget, D. (1989), 'La: un marqueur de pertinence discursive'. *Revue québécoise de linguistique* 18.1: 57–83.
- Foster, M. and Brandes, S. (eds) (1980), *Symbol as sense*. Academic Press, New York.
- Foster-Cohen, S. (1994), 'Exploring the boundary between syntax and pragmatics: Relevance and the binding of pronouns'. *Journal of Child Language* 21: 237–55.
- Fowler, A. (1989), 'Review of *Relevance: Communication and cognition*'. *London Review of Books*, 30 March.
- Freedle, R. (ed.) (1977), *Discourse production and comprehension*. Ablex, Norwood, NJ.
- Fretheim, T. (forthcoming a), 'Accessing contexts with intonation'. To appear in Fretheim and Gundel (forthcoming).
- Fretheim, T. (forthcoming b), 'Pragmatic implications of "not until" in Norwegian'. To appear in Simonsen, Loedrup and Moen (forthcoming).
- Fretheim, T. and Gundel, J. (eds) (forthcoming), *Reference and referent accessibility*. John Benjamins, Amsterdam.
- von Frisch, K. (1967), *The dance language and orientation of bees*. Belknap Press of Harvard University Press, Cambridge, MA.
- Frith, U. (1989), *Autism: Explaining the enigma*. Blackwell, Oxford.
- Frith, U. (ed.) (1991), *Autism and Asperger syndrome*. Cambridge University Press, Cambridge.
- Gabbay, D. and Kempson, R. (1991), 'Labelled abduction and relevance reasoning', in SOAS Working Papers in Linguistics and Phonetics, 2: 41–84. To appear in *Proceedings of the workshop on non-standard queries and answers* (Toulouse, 1991).
- Gardiner, A. H. (1932), *The theory of speech and language*. Oxford University Press, Oxford.
- Garnham, A. and Perner, J. (1990), 'Does manifestness solve problems of mutuality?' *The Behavioral and Brain Sciences* 13.1: 178–9.
- Gazdar, G. (1979), *Pragmatics: Implicature, presupposition and logical form*. Academic Press, New York.
- Gazdar, G. and Good, D. (1982), 'On a notion of relevance', in Smith 1982: 88–100.
- Gibbs, R. (1987), 'Mutual knowledge and the psychology of conversational inference'. *Journal of Pragmatics* 11.5: 561–88.
- Gibbs, R. (1994), *The poetics of mind: Figurative thought, language and understanding*. Cambridge University Press, Cambridge.

- Giora, R. (1988), 'On the informativeness requirement'. *Journal of Pragmatics* 12.5/6: 547–65.
- Givón, T. (ed.) (1979), *Syntax and semantics 12: Discourse and syntax*. Academic Press, New York.
- Goatly, A. (1994), 'Register and the redemption of relevance theory: The case of metaphor'. *Journal of the International Pragmatics Association* 4.2: 139–81.
- Goodman, N. (1955), *Fact, fiction and forecast*. Harvard University Press, Cambridge, MA.
- Gorayska, B. and Lindsey, R. (1993), 'The roots of relevance'. *Journal of Pragmatics* 19.4: 310–23.
- Gordon, D. and Lakoff, G. (1975), 'Conversational postulates', in Cole and Morgan 1975: 83–106.
- Green, G. (1980), 'Some wherewhores of English inversions'. *Language* 56: 582–601.
- Green, G. and Morgan, J. (1981), 'Pragmatics, grammar and discourse', in Cole 1981: 167–81.
- Green, K. (1993), 'Relevance theory and the literary text: Some problems and perspectives.' *Journal of Literary Semantics* 22: 207–17.
- Grice, H. P. (1957), 'Meaning'. *Philosophical Review* 66: 377–88. Reprinted in Steinberg and Jakobovits 1971: 53–9 and Grice 1989: 213–23.
- Grice, H. P. (1961), 'The causal theory of perception'. *Proceedings of the Aristotelian Society*, Supplementary vol. 35: 121–52. Reprinted in Grice 1989: 224–47.
- Grice, H. P. (1967), *Logic and conversation*. William James Lectures, reprinted in Grice 1989: 1–143.
- Grice, H. P. (1968), 'Utterer's meaning, sentence meaning and word meaning'. *Foundations of Language* 4: 225–42. Reprinted in Searle 1971: 54–70 and Grice 1989: 117–37.
- Grice, H. P. (1969), 'Utterer's meaning and intentions'. *Philosophical Review* 78: 147–77. Reprinted in Grice 1989: 86–116.
- Grice, H. P. (1975), 'Logic and conversation', in Cole and Morgan 1975: 41–58. Reprinted in Grice 1989: 22–40.
- Grice, H. P. (1978), 'Further notes on logic and conversation', in Cole 1978: 113–28. Reprinted in Grice 1989: 41–57.
- Grice, H. P. (1981), 'Presupposition and conversational implicature', in Cole 1981: 183–98. Reprinted in Grice 1989: 269–82.
- Grice, H. P. (1982), 'Meaning revisited', in Smith 1982: 223–43. Reprinted in Grice 1989: 283–303.
- Grice, H. P. (1989), 'Retrospective epilogue', in Grice 1989: 339–85.
- Grice, H. P. (1989), *Studies in the way of words*. Harvard University Press, Cambridge, MA.
- Grimshaw, J. (1979), 'Complement selection and the lexicon'. *Linguistic Inquiry* 10.2: 279–326.
- Groefsema, M. (1992a), *Processing for relevance: A pragmatically based account of how we process natural language*. University of London, Ph.D. thesis.
- Groefsema, M. (1992b), ‘“Can you pass the salt?”: A short-circuited implicature?’ *Lingua* 87: 103–35.

- Groefsema, M. (1995), 'Can, may, must and should: A relevance-theoretic approach'. *Journal of Linguistics* 31: 53–79.
- Groefsema, M. (forthcoming), 'Understood arguments: A semantic-pragmatic approach. To appear in *Lingua*.
- Grundy, P. (1995), *Doing pragmatics*. Edward Arnold, London.
- Guíjarro Morales, J.-L. (ed.) (1993), *Pragmalingüística* 1. University of Cadiz, Cadiz.
- Gundel, J. (forthcoming), 'Relevance theory meets the givenness hierarchy: An account of inferrables'. To appear in Fretheim and Gundel forthcoming.
- Gunderson, K. (ed.) (1975), *Language, mind and knowledge*. Minnesota Studies in the Philosophy of Science, VII. University of Minnesota Press, Minneapolis, MN.
- Gussenhoven, C. (1983), 'Focus, mode and the nucleus'. *Journal of Linguistics* 19.2: 377–417.
- Gutt, E.-A. (1986), 'Unravelling meaning: An introduction to relevance theory'. *Notes on Translation* 112: 10–20.
- Gutt, E.-A. (1988), 'Towards an analysis of pragmatic connectives in Silt'. *Proceedings of the Eighth International Conference of Ethiopian Studies*. Addis Ababa University: 26–30.
- Gutt, E.-A. (1990), 'A theoretical account of translation: Without a translation theory'. *Target* 2.2: 135–64.
- Gutt, E.-A. (1991), *Translation and relevance: Cognition and context*. Blackwell, Oxford.
- Gutt, E.-A. (1992), *Relevance theory: A guide to successful communication in translation*. Lectures delivered at the Triennial Translation Workshop of UBS, Zimbabwe. Summer Institute of Linguistics, Dallas; United Bible Societies, New York.
- Haegeman, L. (1987), 'The interpretation of inherent objects in English'. *Australian Journal of Linguistics* 7.2: 223–48.
- Haegeman, L. (1989), 'Be going to and will: A pragmatic account'. *Journal of Linguistics* 25.2: 291–319.
- Haegeman, L. (1993), 'The interpretation of the particle *da* in West Flemish'. *Lingua* 90.1/2: 111–28.
- Halle, M., Bresnan, J. and Miller, G. (eds) (1978), *Linguistic theory and psychological reality*. MIT Press, Cambridge, MA.
- Halliday, M. (1967/8), 'Notes on transitivity and theme in English'. *Journal of Linguistics* 3: 37–81; 4: 179–215.
- Hamamoto, H. (forthcoming), 'Irony from a cognitive perspective'. To appear in Carston, Uchida and Song forthcoming.
- Happé, F. (1991), 'The autobiographical writings of three Asperger syndrome adults: Problems of interpretation and implications for theory', in Frith 1991: 207–42.
- Happé, F. (1992), *Theory of mind and communication in autism*. University of London, Ph.D. thesis.
- Happé, F. (1993), 'Communicative competence and theory of mind in autism: A test of relevance theory'. *Cognition* 48.2: 101–19.

- Harman, G. (1968), 'Three levels of meaning'. *Journal of Philosophy* LXV: 590–602. Reprinted in Steinberg and Jakobovits 1971: 66–75.
- Harnish, R. M. (1976), 'Logical form and implicature', in Bever, Katz and Langendoen 1976: 464–79. Reprinted in Davis 1991: 316–64.
- Harnish, R. M. (1994), 'Mood, meaning and speech acts', in Tsouhatzidis 1994: 407–59.
- Hawkins, J. (1991), 'On (in)definite articles: Implicatures and (un)grammaticality predictions.' *Journal of Linguistics* 27: 405–42.
- Herslund, M. et al. (eds) (1983), *Analyses grammaticales du français*. Special issue of *Revue romane*, 24.
- Hickey, L. (ed.) (1989), *The pragmatics of style*. Routledge, London.
- Higashimori, I. (1992a), 'Review of Kempson (ed.) *Mental Representations*'. *English Linguistics* 9: 335–56.
- Higashimori, I. (1992b), 'Except, but and relevance theory'. *English Literature Review* (Kyoto Women's University) 36: 62–108.
- Higashimori, I. (1994), 'A relevance-theoretic analysis of even, sae/sura/mo/temo/ddemo/datte/made'. *English Literature Review* (Kyoto Women's University) 38: 51–80.
- Hirschfeld, L. and Gelman, S. (1994), *Mapping the mind: Domain specificity in cognition and culture*. Cambridge University Press, Cambridge.
- Hirst, D. (1987), 'Intonation: Syntaxe, sémantique et pragmatique'. *Sigma* 11: 148–70.
- Hirst, D. (1989), 'Review of Relevance.' *Mind and Language* 4. 1/2: 138–46.
- Hjelmslev, L. (1928), *Principes de grammaire générale*. Akademisk Forlag, Copenhagen.
- Hjelmslev, L. (1959), *Essais linguistiques*. Akademisk Forlag, Copenhagen.
- Hobbs, J. (1979), 'Coherence and coreference'. *Cognitive Science* 3.1: 67–90.
- Hogaboam, T. and Perfetti, C. (1975), 'Lexical ambiguity and sentence comprehension'. *Journal of Verbal Learning and Verbal Behavior* 14: 265–74.
- Horn, L. (1984), 'A new taxonomy for pragmatic inference: Q-based and R-based implicature', in Schiffri 1984: 11–42.
- Horn, L. (1988), 'Pragmatic theory', in Newmeyer 1988, vol. I: 113–45.
- Horn, L. (1992), 'The said and the unsaid'. *Ohio State University Working Papers in Linguistics* 40: 163–92.
- Hugly, P. and Sayward, C. (1979), 'A problem about conversational implicature'. *Linguistics and Philosophy* 3: 19–25.
- Hyman, L. and Li, C. (1988), *Language, speech and mind: Essays in honor of Victoria Fromkin*. Routledge, London.
- Hymes, D. (1987), 'A theory of verbal irony and a Chinookan pattern of verbal exchange', in Verschueren and Bertuccelli-Papi 1987: 293–337.
- Ibsch, E., Schram, D. and Steen, G. (eds) (1991), *Empirical studies of literature: Proceedings of the second IGEL conference* (Amsterdam 1989). Rodopi, Amsterdam.
- Ifantidou, E. (1994), *Evidentials and relevance*. University of London, Ph.D. thesis.
- Ifantidou-Trouki, E. (1993), 'Sentential adverbs and relevance'. *Lingua* 90.1/2: 65–90.

- Itani, R. (1993), 'The Japanese sentence-final particle *ka*: A relevance-theoretic approach'. *Lingua* 90.1/2: 129–47.
- Itani, R. (1995), *Semantics and pragmatics of hedges in English and Japanese*. University of London, Ph.D. thesis.
- Jackendoff, R. (1972), *Semantic interpretation in generative grammar*. MIT Press, Cambridge, MA.
- Jakobson, R. (1960), 'Linguistics and poetics', in Sebeok 1960: 350–77.
- Jayez, J. (1986), 'L'analyse de la notion de pertinence d'après Sperber et Wilson'. *Sigma* 10: 7–46.
- Jiang, Y. (1994), 'A procedural account of Chinese quantification'. Paper presented to the Third International Conference on Chinese Linguistics, City Polytechnic of Hong Kong. To appear in *Selected Papers of ICCL-3*.
- Jodłowiec, M. (1991), *The role of relevance in the interpretation of verbal jokes: a pragmatic analysis*, Jagiellonian University, Krakow, Ph.D. thesis.
- Johnson-Laird, P. (1967), *An experimental investigation into one pragmatic factor governing the use of the English language*. University of London, Ph.D. thesis.
- Johnson-Laird, P. (1982a), 'Mutual ignorance: Comments on Clark and Carlson's paper', in Smith 1982: 40–5.
- Johnson-Laird, P. (1982b), 'Thinking as a skill'. *Quarterly Journal of Experimental Psychology* 34A: 1–29.
- Johnson-Laird, P. (1983), *Mental models*. Cambridge University Press, Cambridge.
- Johnson-Laird, P. and Wason, P. (eds) (1977), *Thinking: Readings in cognitive science*. Cambridge University Press, Cambridge.
- Jorgensen, J., Miller, G. and Sperber, D. (1984), 'Test of the mention theory of irony'. *Journal of Experimental Psychology: General* 113.1: 112–20.
- Joshi, A., Webber, B. and Sag, I. (eds) (1981), *Elements of discourse understanding*. Cambridge University Press, Cambridge.
- Jucker, A. (1988), 'The relevance of politeness'. *Multilingua* 7.4: 375–84.
- Jucker, A. (1993), 'The discourse marker *well*: A relevance-theoretical account'. *Journal of Pragmatics* 19: 435–52.
- Just, M. and Carpenter, P. (eds) (1977), *Cognitive processes in comprehension*. Lawrence Erlbaum, Hillsdale, NJ.
- Kahneman, D., Slovic, P. and Tversky, A. (1982), *Judgement under uncertainty: Heuristics and biases*. Cambridge University Press, Cambridge.
- Kandolf, C. (1993), 'On the difference between explicatures and implicatures in relevance theory'. *Nordic Journal of Linguistics* 16.1: 33–46.
- Kasher, A. (1994), 'Modular speech-act theory: Programme and results', in Tsohatzidis 1994: 312–22.
- Kasher, A. (ed.) (forthcoming), *Pragmatics: Critical assessment*. Routledge, London.
- Katz, J. (1972), *Semantic theory*. Harper & Row, New York.
- Katz, J. (1977), *Propositional structure and illocutionary force: A study of the contribution of sentence meaning to speech acts*. Harvester Press, Hassocks.
- Katz, J. (1981), *Language and other abstract objects*. Blackwell, Oxford.

- Kempson, R. (1975), *Presupposition and the delimitation of semantics*. Cambridge University Press, Cambridge.
- Kempson, R. (1984), 'Anaphora, the compositionality requirement and the semantics-pragmatics distinction'. *Proceedings of the North-Eastern Linguistics Society XIV*, University of Massachusetts, Amherst, MA.
- Kempson, R. (1986), 'Ambiguity and the semantics-pragmatics distinction', in Travis 1986: 77–103.
- Kempson, R. (ed.) (1988a), *Mental representations: The interface between language and reality*. Cambridge University Press, Cambridge.
- Kempson, R. (1988b), 'Grammar and conversational principles', in Newmeyer 1988, vol. II: 139–63.
- Kempson, R. (1988c), 'Logical form: The grammar-cognition interface'. *Journal of Linguistics* 24.2: 393–431.
- Kempson, R. (forthcoming), 'Semantics, pragmatics and natural-language interpretation'. To appear in Lappin forthcoming.
- Kerbrat-Orecchioni, C. (1977), *La connotation*. Presses Universitaires de Lyon, Lyon.
- Kerbrat-Orecchioni, C. (1981), 'L'ironie comme trope'. *Poétique* 41: 108–27.
- Khalfa, J. (ed.) (1994), *What is intelligence?* Cambridge University Press, Cambridge.
- Kiparsky, P. (1987), 'On theory and interpretation', in Fabb, Attridge, Durant and McCabe 1987: 185–98.
- Kirschner, C. and de Cesaris, J. (eds) (1989), *Studies in Romance linguistics*. John Benjamins, Amsterdam.
- Kleiber, G. (1990), 'Marqueurs référentiels et processus interprétatifs: pour une approche "plus sémantique"'. *Cahiers de linguistique française* 11: 241–58.
- Kleiber, G. (1992), 'Article défini: unicité et pertinence'. *Revue roumaine* 27.1: 61–89.
- Klinge, A. (1993), 'The English modal auxiliaries: From lexical semantics to utterance interpretation'. *Journal of Linguistics* 29: 315–57.
- König, E. (1991a), 'A relevance-theoretic approach to the analysis of modal particles in German'. *Multilingua* 10. 1/2: 63–77.
- König, E. (1991b), *The meaning of focus particles: A comparative perspective*. Routledge, London.
- Kreuz, R. and Glucksberg, S. (1989), 'How to be sarcastic: The echoic reminder theory of verbal irony'. *Journal of Experimental Psychology: General* 118: 374–86.
- Kripke, S. (1972), 'Naming and necessity', in Davidson and Harman 1972: 253–355. Reprinted as *Naming and necessity*. Blackwell, Oxford (1980).
- Lappin, S. (ed.) (forthcoming), *Handbook of contemporary semantics*. Blackwell, Oxford.
- Leach, E. (1976), *Culture and communication*. Cambridge University Press, Cambridge.
- Leech, G. (1983), *Principles of pragmatics*. Longman, London.
- Leech, G. and Thomas, J. (1990), 'Language, meaning and context: Pragmatics', in Collinge 1990: 173–205.
- Lemmon, E. (1965), *Beginning logic*. Nelson, London.

- Leslie, A. (1989), 'Review of *Relevance*'. *Mind and Language* 4. 1/2: 147–50.
- Levelt, W. and Flores d'Arcais, G. (eds) (1978), *Studies in the perception of language*. John Wiley, Chichester.
- Levinson, S. (1983), *Pragmatics*. Cambridge University Press, Cambridge.
- Levinson, S. (1987), 'Minimization and conversational inference', in Ver-schueren and Bertuccelli-Papi 1987: 61–129.
- Levinson, S. (1988), 'Generalised conversational implicatures and the semantics-pragmatics interface'. Cambridge.
- Levinson, S. (1989), 'A review of *Relevance*'. *Journal of Linguistics* 25.2: 455–72.
- Lewis, D. (1969), *Convention*. Harvard University Press, Cambridge, MA.
- Lewis, D. (1975), 'Languages and language', in Gunderson 1975: 3–35.
Reprinted in Lewis 1983: 163–88.
- Lewis, D. (1983), *Philosophical papers*, vol. I. Oxford University Press, Oxford.
- Li, C. (ed.) (1976), *Subject and topic*. Academic Press, New York.
- Loar, B. (1976), 'Two theories of meaning', in Evans and McDowell 1976: 138–61.
- Loar, B. (1981), *Mind and meaning*. Cambridge University Press, Cambridge.
- Loftus, E. (1979), *Eyewitness testimony*. Harvard University Press, Cambridge, MA.
- Long, J. and Baddeley, A. (eds) (1981), *Attention and performance IX*. Lawrence Erlbaum, Hillsdale, NJ.
- Lunn, P. (1989), 'The Spanish subjunctive and relevance', in Kirschner and de Cesaris 1989: 249–60.
- Luscher, J.-M. (1994), 'Les marques de connexion: des guides pour l'interpré-tation', in Moeschler et al. 1994: 175–227.
- Lyons, J. (1977), *Semantics*. Cambridge University Press, Cambridge.
- MacLaran, R. (1982), *The semantics and pragmatics of English demonstratives*. Cornell University, Ph.D. thesis.
- Mao, L. (1992), *Pragmatic universals and their implications*. University of Minnesota, Ph.D. thesis. *Dissertation Abstracts International* 52.8: 2908A.
- Marslen-Wilson, W. (1973), *Speech shadowing and speech perception*. MIT, Ph.D. thesis.
- Marslen-Wilson, W. and Tyler, L. (1980), 'The temporal structure of spoken language understanding'. *Cognition* 8.1: 1–72.
- Martin, R. (1992), 'Irony and universe of belief'. *Lingua* 87: 77–90.
- Matsui, T. (1993), 'Bridging reference and the notions of topic and focus'. *Lingua* 90.1/2: 49–68.
- Matsui, T. (1995), *Bridging and relevance*. University of London, Ph.D. thesis.
- Mayher, J. (1990), *Uncommon sense: Theoretical practice in language education*. Heinemann, London.
- McCawley, J. (1979), 'Presupposition and discourse structure', in Oh and Dinneen 1979: 371–88.
- McCawley, J. (1980), *Everything that linguists have always wanted to know about logic but were ashamed to ask*. University of Chicago Press, Chicago, IL.
- McDowell, J. (1980), 'Meaning, communication and knowledge', in van Straaten 1980: 117–39.

- Mey, J. (ed.) (1986), *Language and discourse: Text and protest*. John Benjamins, Amsterdam.
- Mey, J. and Talbot, M. (1988), 'Computation and the soul'. *Journal of Pragmatics* 12: 743–89.
- Miller, G. and Johnson-Laird, P. (1976), *Language and perception*. Cambridge University Press, Cambridge.
- Minsky, M. (1977), 'Frame system theory', in Johnson-Laird and Wason 1977: 355–76.
- Mitsunobu, M. (1993), 'A relevance theory bibliography'. Department of English, Tokyo Metropolitan University.
- Moeschler, J. (1989a), 'Pragmatic connectives, argumentative coherence and relevance'. *Argumentation* 3.3: 321–39.
- Moeschler, J. (1989b), *Modélisation du dialogue. Représentation de l'inférence argumentative*. Hermès, Paris.
- Moeschler, J. (ed.) (1989c), *Argumentation, relevance and discourse. Argumentation* 3.3. Kluwer, Dordrecht.
- Moeschler, J. (1991), 'The pragmatic aspects of linguistic negation: Speech acts, argumentation and pragmatic inference'. *Argumentation* 6: 51–75.
- Moeschler, J. (1992), 'Une, deux ou trois négations?' *Langue française* 94: 8–25.
- Moeschler, J. (1993a), 'Relevance and conversation'. *Lingua* 90. 1/2: 149–71.
- Moeschler, J. (1993b), 'Aspects pragmatiques de la référence temporelle: indétermination, ordre temporel et inférence'. *Langages* 112: 39–54.
- Moeschler, J. and Reboul, A. (1994), *Dictionnaire encyclopédique de pragmatique*. Seuil, Paris.
- Moeschler, J., Reboul, A., Luscher, J.-M. and Jayez, J. (1994), *Langage et pertinence: Référence temporelle, anaphore, connecteurs et métaphore*. Presses Universitaires de Nancy, Nancy.
- Morgan, J. (1979), 'Observations on the pragmatics of metaphor', in Ortony 1979: 136–47.
- Morris, C. (1938), 'Foundations of the theory of signs', in Neurath, Carnap and Morris 1938: 77–138. Reprinted in Morris 1971.
- Morris, C. (1971), *Writings on the general theory of signs*. Mouton, The Hague.
- Müller, J. (ed.) (1994), *Towards a pragmatics of the audiovisual*. NODUS, Münster.
- Munitz, M. and Unger, P. (eds) (1974), *Semantics and philosophy: Studies in contemporary philosophy*. New York University Press, New York.
- Nasta, D. (1991), *Meaning in film: Relevant structures in soundtrack and narrative*. Peter Lang, Bern.
- Neale, S. (1992), 'Paul Grice and the philosophy of language'. *Linguistics and Philosophy* 15.5: 509–59.
- Nebeska, I. (1991), 'Muze byt relevance postacujicim principem komunikace?' *Slovo a Slovesnost* 52.2: 104–8.
- Neisser, U. (ed.) (1982), *Memory observed: Remembering in natural contexts*. W. H. Freeman, San Francisco, CA.
- Neurath, O., Carnap, R. and Morris, C. (eds) (1938), *International encyclopaedia of unified science*. University of Chicago Press, Chicago, IL.

- Newmeyer, F. (1988), *Linguistics: The Cambridge Survey*, vols I–IV. Cambridge University Press, Cambridge.
- Nishiyama, Y. (1992), ‘Hatsuwa-kaishaku to Ninchi: on Kanrensei-riron nitsuite (Utterance interpretation and cognition: On Relevance Theory)’, in Anzai *et al.* 1992: 466–76.
- Nishiyama, Y. (1993), ‘Kontekusuto-kouka to Kanrensei: Kanrensei-riron no Mondai-ten (Contextual effects and relevance: Some problems of relevance theory)’. *Eigo Seinen* 139.5: 14–16.
- Nishiyama, Y. (1995), ‘Gengai no Imi wo Toraeru (How to read between the lines)’. *Gengo* 24.4: 30–9.
- Nölke, H. (1990), ‘Pertinence et modalisateurs d’énonciation’. *Cahiers de linguistique française* 11.
- Oh, C.-K. and Dinneen, D. (eds) (1979), *Syntax and semantics 11: Presupposition*. Academic Press, New York.
- O’Neill, J. (1988), ‘Relevance and pragmatic inference’. *Theoretical Linguistics* 15: 241–61.
- Ortony, A. (ed.) (1979), *Metaphor and thought*. Cambridge University Press, Cambridge.
- Parret, H. (ed.) (1994), *Pretending to communicate*. Walter de Gruyter, Berlin.
- Parret, H., Sbisà, M. and Verschueren, J. (1981), *Possibilities and limitations of pragmatics*. John Benjamins, Amsterdam.
- Pateman, T. (1986), ‘Relevance, contextual effects and least effort’. *Poetics Today* 7.4: 745–54.
- Patton, T. and Stampe, D. (1969), ‘The rudiments of meaning: Ziff on Grice’. *Foundations of Language* 5.1: 2–16.
- Perrin, L. (forthcoming), *L’ironie mise en trope, du sens littéral au sens figuré*. University of Geneva, doctoral dissertation, to be published by Editions Kimé.
- Philippaki-Warburton, I., Nicolaides, K. and Sifianou, M. (eds) (1994), *Themes in Greek linguistics. Papers from the 1st international conference on Greek Linguistics* (Reading 1993). John Benjamins, Amsterdam.
- Pilkington, A. (1991), ‘The literary reading process: A relevance theory perspective’, in Ibsch, Schram and Steen 1991: 117–23.
- Pilkington, A. (1992), ‘Poetic effects’. *Lingua* 87. 1/2: 29–51.
- Pilkington, A. (1994), *Poetic thoughts and poetic effects*. University of London, Ph.D. thesis.
- Pike, K. (1967), *Language in relation to a unified theory of the structure of human behavior*. Mouton, The Hague.
- Politzer, G. (1990), ‘Characterizing spontaneous inferences’. *The Behavioral and Brain Sciences* 13.1: 177–8.
- Politzer, G. (1993), *La psychologie du raisonnement: Lois de la pragmatique et de la logique formelle*. Thèse de Doctorat d’Etat, University of Paris VIII.
- Posnanski, V. (1992), *A relevance-based utterance processing system*. Cambridge University, Ph.D. thesis, University of Cambridge Laboratory, Technical report, No. 246.
- Prince, E. (1981), ‘Towards a taxonomy of given-new information’, in Cole 1981: 223–56.

- Pulman, S. (1983), *Word meaning and belief*. Croom Helm, London.
- Putnam, H. (1975a), 'The meaning of "meaning"', in Gunderson 1975: 131–93.
Reprinted in Putnam 1975b: 215–71.
- Putnam, H. (1975b), *Mind, language and reality: Philosophical papers, II*. Cambridge University Press, Cambridge.
- Quine, W. (1960), *Word and object*. MIT Press, Cambridge, MA.
- Reboul, A. (1990a), *Analyse de la métaphore et de la fiction*. University of Geneva, Ph.D. thesis.
- Reboul, A. (1990b), 'The logical status of fictional discourse: What Searle's speaker can't say to his hearer', in Burkhardt 1990: 336–63.
- Reboul, A. (1992a), *Rhétorique et stylistique de la fiction*. Presses Universitaires de Nancy, Nancy.
- Reboul, A. (1992b), 'How much am I and how much is she?' *Lingua* 87: 169–202.
- Reboul, A. (1994a), 'L'anaphore pronominale: le problème de l'attribution des référents', in Moeschler et al. 1994: 105–73.
- Reboul, A. (1994b), 'The description of lies in speech-act theory', in Parret 1994: 292–8.
- Reboul, A. (forthcoming), 'What (if anything) is accessibility? A relevance-oriented criticism of Ariel's Accessibility Theory of referring expressions'. To appear in *Acts of the 6th international conference on functional grammar* (York, 1994).
- Récanati, F. (1979), *La transparence et l'énonciation*. Seuil, Paris.
- Récanati, F. (1987), *Meaning and force*. Cambridge University Press, Cambridge.
- Récanati, F. (1989), 'The pragmatics of what is said'. *Mind and Language* 4.4: 295–329. Reprinted in Davis 1991: 97–120.
- Récanati, F. (1993), *Direct reference: From language to thought*. Blackwell, Oxford.
- Récanati, F. (1994), 'Contextualism and anti-contextualism in the philosophy of language', in Tsouhatzidis 1994: 156–66.
- Récanati, F. (forthcoming), 'The alleged priority of literal interpretation'. To appear in *Cognitive Science*.
- Reddy, M. (1979), 'The conduit metaphor – a case of frame conflict in our language about language', in Ortony 1979: 284–324.
- Reinhart, T. (1981), 'Pragmatics and linguistics: An analysis of sentence topics'. *Philosophica* 27: 53–94.
- Richards, C. (1985), 'Inferential pragmatics and the literary text'. *Journal of Pragmatics* 9: 261–85.
- Rips, L. (1983), 'Cognitive processes in propositional reasoning'. *Psychological Review* 90.1: 38–71.
- Roberts, L. (1991), 'Relevance as an explanation of communication'. *Linguistics and Philosophy* 14.4: 453–72.
- Rochemont, M. (1986), *Focus in generative grammar*. John Benjamins, Amsterdam.
- Rouchota, V. (1992), 'On the referential-attributive distinction'. *Lingua* 87.1/2: 137–67.

- Rouchota, V. (1994a), *The semantics and pragmatics of the subjunctive in Modern Greek – a relevance-theoretic approach*. University of London, Ph.D. thesis.
- Rouchota, V. (1994b), 'Ναι-interrogatives in Modern Greek: Their interpretation and relevance.' In Philippaki-Warburton, I., Nicolaides, K. and Sifianou, M. 1994: 177–84.
- Rouchota, V. (1994c), 'The subjunctive in Modern Greek: Dividing the labour between semantics and pragmatics'. *Journal of Modern Greek Studies* 12: 185–201.
- Rouchota, V. (1994d), 'On indefinite descriptions'. *Journal of Linguistics* 30: 441–75.
- Sadock, J. (1978), 'On testing for conversational implicature', in Cole 1978: 281–98.
- Sadock, J. (1979), 'Figurative speech and linguistics', in Ortony 1979: 46–63.
- Sadock, J. (1986), 'Remarks on the paper by Deirdre Wilson and Dan Sperber', in *Parasession on pragmatics and grammatical theory*. *Chicago Linguistics Society* 22: 85–90.
- Sadock, J. and Zwicky, A. (1985), 'Speech-act distinctions in syntax', in Shopen 1985: 155–96.
- Sag, I. (1981), 'Formal semantics and extralinguistic context', in Cole 1981: 273–94.
- Sánchez de Zavala, V. (1990), 'Sobre la nueva teoría de la pertinencia', in Demonte and Garza Cuaron 1990: 273–99.
- Saussure, F. de (1974), *Course in general linguistics*, translated from the French (1916) by Wade Baskin. Peter Owen, London.
- Scancarelli, J. (1986), 'Interpretation in context: A cause of semantic change'. *Cahiers de l'Institut linguistique de Louvain* 12.1/2: 167–82.
- Schank, R. and Abelson, R. (1977), 'Scripts, plans and knowledge', in Johnson-Laird and Wason 1977: 421–32.
- Schiffer, S. (1972), *Meaning*. Clarendon Press, Oxford.
- Schiffrin, D. (ed.) (1984), *Meaning, form and use in context*. Georgetown University Press, Washington, DC.
- Searle, J. (1965), 'What is a speech act?', in Black 1965: 221–39.
- Searle, J. (1969), *Speech acts*. Cambridge University Press, Cambridge.
- Searle, J. (1971a), 'Introduction' to Searle 1971b: 1–12.
- Searle, J. (ed.) (1971b), *The philosophy of language*. Oxford University Press, Oxford.
- Searle, J. (1975), 'Indirect speech acts', in Cole and Morgan 1975: 59–82.
- Searle, J. (1979a), 'The classification of illocutionary acts', in Searle 1979b: 1–29.
- Searle, J. (1979b), *Expression and meaning*. Cambridge University Press, Cambridge.
- Searle, J. (1983), *Intentionality*. Cambridge University Press, Cambridge.
- Searle, J., Kiefer, F. and Bierwisch, M. (eds) (1980), *Speech-act theory and pragmatics*. Reidel, Dordrecht.
- Sebeok, T. (ed.) (1960), *Style in language*. MIT Press, Cambridge, MA.
- Seto, K.-I. (forthcoming), 'On non-echoic irony'. To appear in Carston, Uchida and Song forthcoming.

- Seuren, P. (1987), 'The self-styling of relevance theory'. *Journal of Semantics* 5.2: 123–43.
- Shannon, C. and Weaver, W. (1949), *The mathematical theory of communication*. University of Illinois Press, Urbana, IL.
- Shopen, T. (ed.) (1985), *Language typology and syntactic description*. Cambridge University Press, Cambridge.
- Simonsen, H., Loedrup, H. and Moen, H. (forthcoming), *Selected papers from the XVth Scandinavian Conference of Linguistics* (Oslo, 1995.)
- Sinclair, M. (1995), 'Fitting pragmatics into the mind: Some issues in mentalist pragmatics'. *Journal of Pragmatics* 23: 509–39.
- Sinclair, M. and Winckler, W. (1991), *Relevance theory: Explaining verbal communication*. Stellenbosch Papers in Linguistics, 18.
- Smith, N. (ed.) (1982), *Mutual knowledge*. Academic Press, London.
- Smith, N. (1983), 'On interpreting conditionals'. *Australian Journal of Linguistics* 3.1: 1–23.
- Smith, N. (1989), *The twitter machine*. Blackwell, Oxford.
- Smith, N. (1993), 'Observations sur la pragmatique des temps'. *Langages* 112: 26–38.
- Smith, N. and Smith, A. (1988), 'A relevance-theoretic account of conditionals', in Hyman and Li 1988: 322–52.
- Smith, N. and Tsimpli, I. (1995), *The mind of a savant*. Blackwell, Oxford.
- Smith, N. and Wilson, D. (1979), *Modern linguistics: The results of Chomsky's revolution*. Penguin, Harmondsworth and Indiana University Press.
- Smith, N. and Wilson, D. (1992), 'Introduction to the special issue on relevance theory'. *Lingua* 87.1/2: 1–10.
- Soames, S. (1979), 'A projection problem for speaker presuppositions'. *Linguistic Inquiry* 10.4: 623–66.
- Song, Nam-Sun (forthcoming), 'Metonymy and metaphor'. To appear in Carston, Uchida and Song forthcoming.
- Sperber, D. (1975a), *Rethinking symbolism*. Cambridge University Press, Cambridge.
- Sperber, D. (1975b), 'Rudiments de rhétorique cognitive'. *Poétique* 23: 389–415.
- Sperber, D. (1980), 'Is symbolic thought prerational?' in Foster and Brandes 1980: 25–44.
- Sperber, D. (1984), 'Verbal irony: Pretense or echoic mention?' *Journal of Experimental Psychology: General* 113.1: 130–6.
- Sperber, D. (1985), *On anthropological knowledge*. Cambridge University Press, Cambridge.
- Sperber, D. (1994a), 'Understanding verbal understanding', in Khalfa 1994: 179–98.
- Sperber, D. (1994b), 'The modularity of thought and the epidemiology of representations', in Hirschfeld and Gelman 1994: 39–67.
- Sperber, D., Cara, F. and Girotto, V. (forthcoming), 'Relevance theory explains the Selection Task'. To appear in *Cognition*.
- Sperber, D. and Wilson, D. (1981), 'Irony and the use-mention distinction', in Cole 1981: 295–318. Reprinted in Davis 1991: 550–63.

- Sperber, D. and Wilson, D. (1982), 'Mutual knowledge and relevance in theories of comprehension', in Smith 1982: 61–131.
- Sperber, D. and Wilson, D. (1985/6), 'Loose talk'. *Proceedings of the Aristotelian Society* LXXXVI: 153–71. Reprinted in Davis 1991: 540–9.
- Sperber, D. and Wilson, D. (1987a), 'Précis of *Relevance*'. *The Behavioral and Brain Sciences* 10.4: 697–710.
- Sperber, D. and Wilson, D. (1987b), 'Presumptions of relevance'. *The Behavioral and Brain Sciences* 10.4: 736–54.
- Sperber, D. and Wilson, D. (1990a), 'Spontaneous deduction and mutual knowledge'. *The Behavioral and Brain Sciences* 3.1: 179–84.
- Sperber, D. and Wilson, D. (1990b), 'Rhetoric and relevance', in Bender and Wellbery 1990: 140–56.
- Sperber, D. and Wilson, D. (forthcoming a), 'Fodor's frame problem and relevance theory (reply to Chiappe and Kukla)'. To appear in *The Behavioral and Brain Sciences*.
- Sperber, D. and Wilson, D. (forthcoming b), *Relevance and meaning*. Blackwell, Oxford.
- Stainton, R. (1993), *Non-sentential assertions*. MIT, Ph.D. dissertation.
- Stainton, R. (1994), 'Using non-sentences: An application of relevance theory'. *Pragmatics and Cognition* 2.2: 269–84.
- Stalnaker, R. (1974), 'Pragmatic presuppositions', in Munitz and Unger 1974: 197–213.
- Stalnaker, R. (1978), 'Assertion', in Cole 1978: 315–32.
- Steinberg, D. and Jakobovits, L. (eds) (1971), *Semantics: An interdisciplinary reader*. Cambridge University Press, Cambridge.
- Stenning, K. (1978), 'Anaphora as an approach to pragmatics', in Halle, Bresnan and Miller 1978: 162–200.
- van Straaten, Z. (ed.) (1980), *Philosophical subjects*. Clarendon Press, Oxford.
- Strawson, P. (1964a), 'Intention and convention in speech acts'. *Philosophical Review* 73: 439–60. Reprinted in Searle 1971: 170–89.
- Strawson, P. (1964b), 'Identifying reference and truth values'. *Theoria* 3: 96–118.
- Strawson, P. (1969), 'Meaning and truth'. Inaugural lecture at the University of Oxford. Reprinted in Strawson 1971: 170–89.
- Strawson, P. (1971), *Logico-linguistic papers*. Methuen, London.
- Sun, Yu (1993), 'Pragmatic inference in relevance theory'. *Waiguoyu* 4.86: 39–43.
- Swinney, D. (1979), 'Lexical access during comprehension: (Re)consideration of context effects'. *Journal of Verbal Learning and Verbal Behavior* 18.6: 645–60.
- Taglicht, J. (1984), *Message and emphasis: On focus and scope in English*. Longman, London.
- Tanaka, K. (1992), 'The pun in advertising: A pragmatic approach'. *Lingua* 87. 1/2: 91–102.
- Tanaka, K. (1994), *Advertising language: A pragmatic approach to advertisements in Britain and Japan*. Routledge, London.
- Tanenhaus, M. and Lewman, J. (1979), 'Evidence for multiple stages in the

- processing of ambiguous words in syntactic contexts'. *Journal of Verbal Learning and Verbal Behavior* 18: 427–40.
- Taylor, J. (1993), 'Possessives and relevance'. *Stellenbosch Papers in Linguistics* 26: 14–34.
- Taylor, T. and Cameron, D. (1987), *Analyzing conversation*. Pergamon Press, New York.
- Thomason, R. (1970), *Symbolic logic*. Macmillan, London.
- Tirkkonen-Condit, S. (1992), 'A theoretical account of translation: Without translation theory?' *Targat* 4.2: 237–45.
- Todorov, T. (1977), *Théories du symbole*. Seuil, Paris.
- Toolan, M. (1992), 'On relevance theory', in Wolf 1992: 146–62.
- Travis, C. (1981), *The true and the false: The domain of the pragmatic*. John Benjamins, Amsterdam.
- Travis, C. (1985), 'On what is strictly speaking true'. *Canadian Journal of Philosophy* 15: 187–229.
- Travis, C. (ed.) (1986), *Meaning and interpretation*. Blackwell, Oxford.
- Travis, C. (1990), 'Critical notice of Relevance'. *Canadian Journal of Philosophy* 2.
- Trotter, D. (1992), 'Analysing literary prose: The relevance of relevance theory'. *Lingua* 87.1/2: 11–27.
- Tsohatzidis, S. (1994), *Foundations of speech act theory: Philosophical and linguistic perspectives*. Routledge, London.
- Tyler, L. and Marslen-Wilson, W. (1977), 'The on-line effect of semantic context on syntactic processing'. *Journal of Verbal Learning and Verbal Behavior* 16.6: 683–92.
- Uchida, S. (forthcoming), 'Text and relevance'. To appear in Carston, Uchida and Song forthcoming.
- Unger, C. (1994), 'The scope of discourse connectives and its relation to the utterance in which it occurs'. University College London, M.A. dissertation, to appear in *Journal of Linguistics*.
- Vandepitte, S. (1989), 'A pragmatic function of intonation'. *Lingua* 79: 265–97.
- Vandepitte, S. (1993), *A pragmatic study of the expression and the interpretation of causality: Conjunctions and conjunctions in modern spoken British English*. Koninklijke Academie voor Wetenschappen, Letteren en Schone Kunsten van België, Brussels.
- Verschueren, J. and Bertuccelli-Papi, M. (eds) (1987), *The pragmatic perspective*. John Benjamins, Amsterdam.
- Verschueren, J., Östman, J.-O. and Blommaert, J. (forthcoming), *Handbook of Pragmatics: Manual*. John Benjamins, Amsterdam.
- Vicente, B. (1992), 'Metaphor, meaning and comprehension'. *Pragmatics* 2: 49–62.
- Vygotsky, L. (1962), *Thought and language*, translated from the Russian (1934). MIT Press, Cambridge, MA.
- Walker, R. (1975), 'Conversational implicatures', in Blackburn 1975: 133–81.
- Walker, R. (1989), 'Review of Relevance'. *Mind and Language* 4.1/2: 151–9.
- Watson, R. (1995), 'Relevance and definition'. *Journal of Child Language* 22: 211–22.

- Watts, R. (1988), 'A relevance-theoretic approach to commentary pragmatic markers: The case of *actually*, *really* and *basically*'. *Acta Linguistica Hungarica* 38.1–4: 235–60.
- Werth, P. (ed.) (1981), *Conversation and discourse*. Croom Helm, London.
- Wilks, Y. and Cunningham, C. (1986), 'A purported theory of relevance', in Mey 1986: 383–418.
- Wilson, D. (1975), *Presuppositions and non-truth-conditional semantics*. Academic Press, London. Reprinted in *Gregg Modern Revivals in Philosophy*. Gregg Revivals, Aldershot (1991).
- Wilson, D. (1992a), 'Reply to Chametzky'. *Journal of Pragmatics* 17: 73–7.
- Wilson, D. (1992b), 'Reference and relevance'. *UCL Working Papers in Linguistics* 4: 165–91.
- Wilson, D. (1994a), 'Relevance and understanding', in Brown *et al.* 1994: 35–58. First published in Guijarro Morales 1993.
- Wilson, D. (1994b), 'Truth, coherence and relevance'. Paper delivered to the European Society for Philosophy and Psychology, July.
- Wilson, D. and Smith, N. (eds) (1992), 'Special issue on relevance theory (volume 1)'. *Lingua* 87.1/2.
- Wilson, D. and Smith, N. (eds) (1993), 'Special issue on relevance theory (volume 2)'. *Lingua* 90.1/2.
- Wilson, D. and Sperber, D. (1981), 'On Grice's theory of conversation', in Werth 1981: 155–78.
- Wilson, D. and Sperber, D. (1986a), 'Inference and implicature', in Travis 1986: 43–75. Reprinted in Davis 1991: 377–93.
- Wilson, D. and Sperber, D. (1986b), 'Pragmatics and modularity', in *Parasession on pragmatics and grammatical theory*. Chicago Linguistics Society 22: 67–84. Reprinted in Davis 1991: 583–95.
- Wilson, D. and Sperber, D. (1986c), 'An outline of relevance theory', in Alves 1986: 19–42. Reprinted in *Notes on Linguistics* (1987) 39: 5–24.
- Wilson, D. and Sperber, D. (1987), 'The self-appointment of Seuren as censor: A reply to Pieter Seuren'. *Journal of Semantics* 5: 145–62.
- Wilson, D. and Sperber, D. (1988a), 'Mood and the analysis of non-declarative sentences', in Dancy, Moravcsik and Taylor 1988: 77–101.
- Wilson, D. and Sperber, D. (1988b), 'Representation and relevance', in Kempson 1988a: 133–53.
- Wilson, D. and Sperber, D. (1992), 'On verbal irony'. *Lingua* 87.1/2: 53–76.
- Wilson, D. and Sperber, D. (1993), 'Linguistic form and relevance'. *Lingua* 90.1/2: 1–25.
- Wilson, D. and Sperber, D. (forthcoming), 'Pragmatics and time'. To appear in Carston, Uchida and Song forthcoming.
- Wilson, J. (1990), *Politically speaking: The pragmatic analysis of political language*. Blackwell, Oxford.
- Winckler, W. and van der Merwe, C. (1993), 'Training tomorrow's bible translators: Some theoretical pointers'. *Journal of Northwest Semitic Languages* 19: 41–58.
- Winograd, T. (1977), 'A framework for understanding discourse', in Just and Carpenter 1977: 72–86.

- Wolf, G. (ed.) (1992), *New departures in linguistics*. Garland, New York.
- Wright, R. (1975), 'Meaning_{NN} and conversational implicature', in Cole and Morgan 1975: 363–82.
- Yoshimura, A. (1993a), 'Explicature and implicature formation in the modeling of metaphor and metonymy'. *Osaka University Papers in English Linguistics* I: 175–84.
- Yoshimura, A. (1993b), 'Pragmatic and cognitive aspects of negative polarity'. *Osaka University Papers in English Linguistics* I: 141–73.
- Yu, P. (1979), 'On the Gricean program about meaning'. *Linguistics and Philosophy* 3.2: 273–88.
- Zegarac, V. (1991), *Tense, aspect and relevance*. University of London, Ph.D. thesis.
- Zegarac, V. (1993), 'Some observations on the pragmatics of the progressive'. *Lingua* 90.1/2: 201–20.
- Ziff, P. (1967), 'On H. P. Grice's account of meaning'. *Analysis* 28: 1–8.
Reprinted in Steinberg and Jakobovits 1971: 60–5.
- Ziv, Y. (1988), 'On the rationality of "Relevance" and the relevance of "Rationality"'. *Journal of Pragmatics* 12.5/6: 535–45.

المحتويات

1	مقدمة المؤلفين للترجمة العربية
5	مقدمة المترجم
7	إدراك الجويني لأهمية الصلة أو المُناسبة
14	شكر وتقدير وإهداء
15	مقدمة الطبعة الثانية
18	قائمة الرموز المستخدمة في الكتاب
19	الفصل الأول: التواصل
23	1 - أنموذج الشفرة والمفترض السميويطقي للتواصل
31	2 - فك الشفرة والاستدلال في الاستيعاب اللغوي
42	3 - فرضية المعرفة المتبادلة
50	4 - مفترض (غرايس) إلى "المعنى" والتواصل
56	5 - هل ينبغي دمج أنموذج الشفرة وأنموذج الاستدلالي
62	6 - مشكلات التعريف
69	7 - مشكلات التفسير: نظرية (غرايس) في المحاورة
80	8 - البيئة الإدراكية والظهور المتبادل
93	9 - الصلة (المُناسبة) والإظهار

100	10 - التواصل الإظهاري - الاستدلالي
107	11 - القصد الإخباري
115	12 - القصد التواصلي
123	الفصل الثاني: الاستدلال
123	1 - الاستدلال الابراهامي
133	2 - الصيغ المنطقية والتوجهات القضية والافتراضات الحقيقة
140	3 - قوة الافتراضات
153	4 - القواعد الاستنباطية والمفاهيم
169	5 - الجهاز الاستنباطي
187	6 - بعض أنماط الاستنباط
195	7 - التأثيرات السياقية: وظيفة الاستدلال في الاستدلال غير البرهاني
211	الفصل الثالث: الصلة أو المنسابة
211	1 - شروط الصلة أو المنسابة
219	2 - درجات الصلة: التأثير والجهد
233	3 - هل السياق محدد مسبقاً أو يتّم اختياره؟
241	4 - اختيار السياقات
249	5 - الصلة أو المنسابة بالنسبة للفرد
262	6 - صلة أو منسابة الظواهر والمُبيّنات
269	7 - مبدأ الصلة أو المنسابة
281	8 - كيف تفسّر نظرية الصلة التواصل الإظهاري الاستدلالي

الفصل الرابع: جوانب من التواصل اللّغوي 295	
1 - اللّغة والتواصل 295	
2 - التواصل اللّغوي والتصريحات والتلويحات 302	
3 - تشخيص الصيغة القَضْوِيَّة 314	
4 - تشخيص التلويحات 331	
5 - الصيغة القَضْوِيَّة والأسلوب: تأثيرات الافتراض المُسَبَّق 344	
6 - التلويحات والأسلوب: التأثيرات الشعرية 372	
7 - البعدان الوصفي والتأويلي لاستعمال اللّغة 383	
8 - الحَرْفِيَّة والاستعارة 393	
9 - القَوْلَات الصَّدَوِيَّة والتهكُّم 405	
10 - أفعال الكلام 414	
الخاتمة 435	
1 - مقدمة 435	
2 - التطورات 436	
3 - تعديلات 448	
ملحق 489	
المراجع 515	